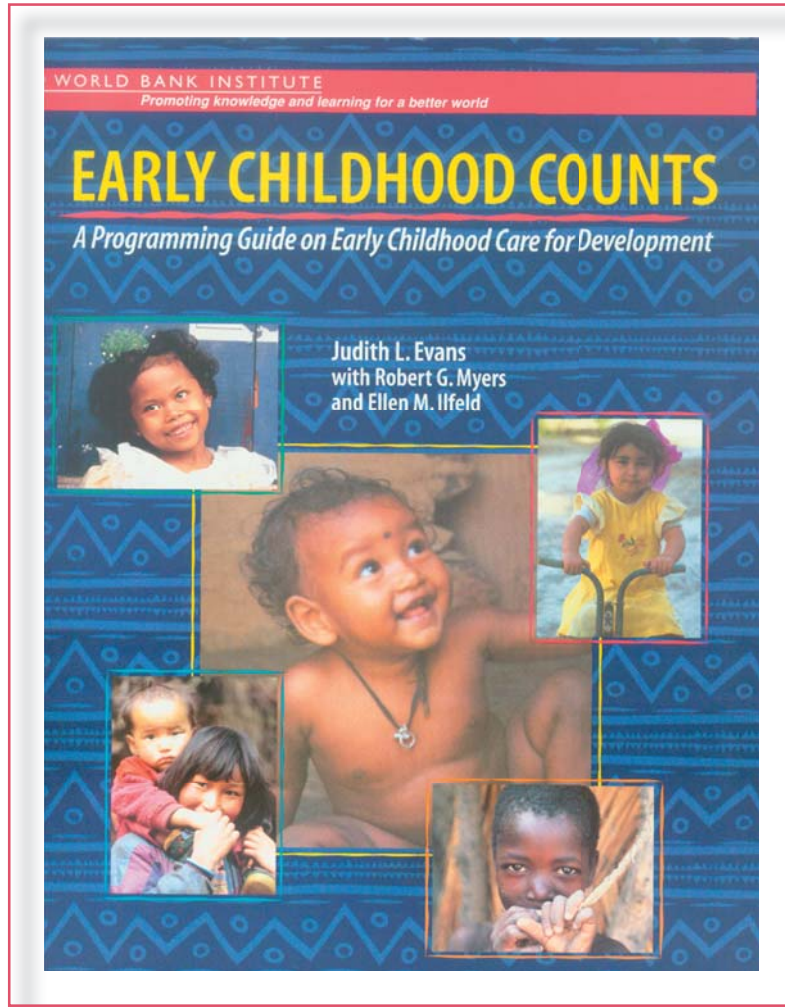


احتساب الطفولة المبكرة

دليل برمجة رعاية و تنمية الطفولة المبكرة



جوديث إيفانز مع روبرت مايرز وإيلين إيلفيلد

الإصدار العربي الاختباري الأول ٢٠٠٥

First Arabic Trial Edition

يصدر عن ورشة الموارد العربية بدعم من شبكة الأغا خان - سوريا ومكتب اليونسكو الأقليمي بيروت

احتساب الطفولة المبكرة: دليل برمجة رعاية وتنمية الطفولة المبكرة

- الإصدار التجريبي العربي الأول، ٢٠٠٥
- صادر عن ورشة الموارد العربية، بالاتفاق مع المؤلفين والناشر واليونيسكو.
- مسودة الترجمة: مكتب اليونيسكو – باريس.
- التنسيق: غانم بيبي ورنا الصغير.
- شارك في المراجعة: جورجيت زباني، وليال مرّوة وعبير قبيسي. التدقيق: ليال مرّوة وعبير قبيسي. الطبعة الإلكترونية: غسان مكارم وباسم شيت ووليد أبو سعيّفان.
- تصدر الطبعة الاختبارية هذه في نسخة إلكترونية وفي عدد محدود من النسخ المصورة وتضمّ الطبعة ترجمة لكل محتويات الكتاب الأصلي باستثناء الفهرس والقاموس المشروح.
- تسعى ورشة الموارد العربية مع الشركاء المعنيين الى توفير النصوص المترجمة كلها في كتاب باللغة العربية (مصحوباً بالقرص المدمج) بعد ترجمته. ونحن نرجو أن يشجع الإصدار التجريبي على توفير الدعم لنشر الكتاب كاملاً وكذلك كل محتويات القرص المدمج.
- أعدت مسودة الترجمة في مقر اليونيسكو – باريس، واقترح مدير المعلومات في وحدة التربية الأساسية سابقاً، السيد برنار كومب، على ورشة الموارد العربية استكمال العمل على النص لجعلها قابلة للاستعمال.
- تلقى مشروع التعريب هذا تشجيعاً واسعاً نظراً الى أنه يوفر معرفة باللغة العربية. والمشروع مدين لكثيرين في البرمجة تشتد الحاجة اليها وفي مقدمهم برنارد كومب B.Combes، المؤلفة جوديت إيفانز وخبيرة التربية في البنك الدولي ماري يونغ، ومديرتا المجموعة الاستشارية لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة كاتي بارتليت ولويس زيمائني. وعملت منسقة الطفولة المبكرة السيدة تمام نصّار على توفير منحة من شبكة الآغا خان في سوريا، كذلك فعل خبير التربية في مكتب اليونيسكو الاقليمي في بيروت الدكتور حجازي إدريس.

- This is the first Arabic trial edition of:
Early Childhood Counts: A Programming Guide on Early Childhood Care for Development, by Judith Evans with Robert G.Myers and Ellen M.Ilfeld. ISBN 0-8213-4567-2. Copyright © 2000. The International Bank for Reconstruction and Development/the World Bank.
- This Trial Arabic edition contains the translation of all the seven sections, save the glossary & index. It appears in a limited edition of 50 copies and in ...-format for the purpose of promotion & testing.
- Issued by ARC, Arab Resource Collective- Beirut/Nicosia. arcleb@mawared.org; www.mawared.org
- Translation by UNESCO – Paris. Revision: G. Zabaneh and R.Sugayyar with L. Mroueh and Abir Kobeissi, Project coordinators G. Bibi & R. Sughayyar with L. Ismail.
- Digital Copy: G.Makarem, Bassem Chit with W. Abu Saifan.
- For the Arabic trial edition, ARC would like to thank Bernard Combes, former communication specialist at the Basic Education Unit / UNESCO for suggesting that ARC revises and disseminates the Arabic translation. We also gratefully acknowledge the generous support by the Agha Khan Network in Syria and its Early Childhood Coordinator Mrs. Tammam Nassar. A special thank you goes to Dr. Higazi Idriss, Programme specialist in Basic Education at the UNESCO Regional Office in Beirut.
We also thank Judith Evans, Mary Ewing Young at the World Bank, Louize Zimayni & Kathy Bartlet, the co-directors of the CG ECCD for their encouragement and support. The revision and digitalization teams worked hard to ensure consistency and clear layout.



احتساب الطفولة المبكرة

دليل برمجة و رعاية و تنمية الطفولة المبكرة

إيلين إفيلد

روبرت مايرز

جوديت إيفانز

الاستثمار في صغار الأطفال يعني الاستثمار في رأس المال البشري . يوفر الطفل الصغير مدخلاً الى التنمية الاجتماعية الأوسع. فرعاية وتنمية الطفولة المبكرة تُدخل الوالدين وصنّاع القرار في عمل بناء من التخطيط الاجتماعي والمشاركة، وذلك فيما هم يعملون على تحسين الرعاية و ظروف عيش الأطفال:

- إن برمجة "رعاية وتنمية الطفولة المبكرة" تستهدف تقوية قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والأمم وإمكانياتها.
- ترسي "رعاية وتنمية الطفولة المبكرة" الأساس المتين لكل طفل لكي يتعلم مدى الحياة، ويكسب عيشه و يشارك.
- أظهرت برامج "رعاية وتنمية الطفولة المبكرة" النوعية أنها تخفض التسرب المدرسي ومعدلات الرسوب و الإعادة.





المقدمة

إن استثمارات الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، وهي تلك التي جسّدت التكنولوجيات الجديدة ودفعت الاقتصاد على طريق النمو الاقتصادي السريع، كانت مادية إلى حد بعيد: سلك الحديد، ومصافي البترول، وأفران الفولاذ المتكاملة و معامل السحب، ومصانع السيارات، ووحدات مولدات الكهرباء وشبكات توزيعها، ومختلف أنواع المصانع المنتجة للآلات الجديدة والمنتجات الاستهلاكية التي أصبحت ممكنة بفضل الكهرباء.

غير أن المنتجات المحلية التي سيطرت على الإنتاج أخذت تفسح المجال لغيرها على نحو متزايد خلال الخمسين والستين سنة الأخيرة. فقد حلت على نحو متزايد الأصول غير المادية مكان الأخرى المادية بوصفها الأشكال الرئيسية لرأس المال. وتلك هي أشكال رأس المال التي يسميها الاقتصاديون "الرأسمال البشري" و"الرأسمال الصحي" و"الرأسمال المعنوي". وفي مستهل القرن العشرين كان الرأسمال البشري يمثل جزءاً صغيراً من إجمالي الاستثمارات التجارية، وكان الاستثمار في الأراضي والبنى والآلات يفوقه إلى حد كبير.

غير أن الرأسمال البشري في مستهل القرن الحادي والعشرين أصبح يمثل معظم أصول المشاريع التجارية الحديثة. ويتخذ الرأسمال البشري شكل مهارات العمل والمعارف والمواهب الفسيولوجية. وحجم هذه الأصول غير المادية ونوعيتها هما اللذان يحددان، بالنسبة للأفراد والمؤسسات التجارية على حد سواء، النجاح في الأسواق التنافسية.

وقد أدت الزيادة اللافتة لسيطرة الإنسان على البيئة خلال القرن العشرين إلى زيادة ضخمة في توقعات طول العمر، وخفض معدلات انتشار الأمراض المعدية والإعاقات المزمنة المحدقة بمتوسط العمر. ولقد كانت الزيادة في توقعات العمر والانخفاض في مستوى الخصوبة في جميع أنحاء العالم في الأربعين سنة الأخيرة أكبر منها في الأربعة آلاف سنة السابقة. وقد أصبحت معدلات سوء تغذية الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أقل بنسبة ٢٠ في المائة مما كانت عليه قبل ثلاثين سنة.

بيد أن جزءاً كبيراً من القدرة على النجاح في الحياة يتوقف على نوعية رعاية الأمهات قبل الولادة، وعلى التغذية الملائمة أثناء فترة الحمل، وتغذية الأطفال جسدياً وروحياً في سنوات الطفولة المبكرة. وذلك أن هذه السنوات لا تشهد إرساء الأساس الفسيولوجي للصحة الجيدة فحسب، بل تشهد أيضاً انتقال القيم الأساسية الملائمة في أسواق العمل التنافسية من الآباء إلى الأبناء. ومن هذه القيم المنقولة أصول ذات أهمية بالغة مثل تقدير الذات، وأخلاقيات العمل، والشعور بالنظام، ووعي الفرد بتقاليد أسرته ومجتمعه المحلي اللذين ينتمي إليهما، وإدراك الفرص، والتعطش للمعرفة.

ويلخص هذا المجلد أهم النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع والمربون وغير ذلك من مختلف التخصصات الطبية البيولوجية بشأن العوامل التي تحدد بداية طيبة في الحياة. وهو قراءة أساسية للآباء والأجداد، سواء أكانوا أناساً عاديين أم من واضعي السياسات، ولغيرهم من مربّي الأطفال الذين يهتمون بجيل المستقبل.

روبرت و. فوغل، جامعة شيكاغو

حامل جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، ١٩٩٣

المحتويات

الجزء الأول

١	تقديم عام : المبادئ الأساسية لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية
١	تعريف مفهوم " رعاية الطفولة المبكرة للتنمية"
٥	الحجج المؤيدة للاستثمار في رعاية وتنمية الطفولة المبكرة
١١	خصائص صغار الأطفال واحتياجاتهم
١٥	مبادئ نماء الطفل
٢٠	مبادئ وضع برامج الطفولة المبكرة
٢٨	تأملات في بعض المشكلات التي تواجه عملية وضع برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية

الجزء الثاني

٣٢	قياس الاحتياجات
٣٣	ما هي العملية الواجب اتباعها؟
٣٣	المبادئ الأساسية
٣٨	الخطوات المتبعة في قياس الاحتياجات والمعلومات الواجب البحث عنها
٦٩	بعض الملاحظات على عملية تقييم الاحتياجات

الجزء الثالث

٧٤	تحديد غايات المشروع وأهدافه
٧٥	الغايات والأهداف الخاصة: تعريف
٧٧	تحديد فئات السكان التي يجب خدمتها
٩٠	أمثلة عن الغايات والأهداف الممكنة
٩٩	أفكار حول تحديد غايات المشروعات وأهدافها

الجزء الرابع

١٠٢	اختيار المنهج
١٠٣	أي استراتيجية عامة (أو تركيبة من الاستراتيجيات والنهج) ينبغي اختيارها؟
١٠٤	ما هي الاستراتيجيات والنماذج أو النهج المتوافرة؟
١٧٧	ملخص

الجزء الخامس

١٨٩	وضع القطع في أماكنها
١٨٩	المضامين: ما الذي سيقدم؟
٢٠٥	كيفية تقديم الخدمات
٢١٣	من هو الذي سيوفر الخدمات على الصعيدين المؤسسي والفردي؟
٢٢٧	تعيين الموظفين وتقديم الدعم

الجزء السادس

٢٥٤	التقييم
٢٥٤	فوائد التقييم
٢٥٧	أنواع التقييم
٢٦٠	وضع خطة للتقييم
٢٧٨	تحديد المؤشرات الملائمة
٢٨٧	البحوث عبر الثقافية: مناقشة القضايا المتعلقة بالموضوع
٢٩١	المعالم الخاصة بوضع الطفل
٢٩٥	المعالم الخاصة بوضع المدرسة
٢٩٧	الإطار المفاهيمي لعملية التقييم
٣٠٨	الخلاصة

الجزء السابع

٣١٣	التكاليف والتمويل
٣١٣	تقدير تكاليف مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية
٣١٧	إنشاء ميزانية للمشروع
٣٤٣	حساب تكاليف برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية
٣٥٥	تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية
٣٨١	سبل تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الموارد وفي تأثير البرامج
٣٨٥	ملخص
٣٨٨	خاتمة

ان "رعاية الطفولة المبكرة للتنمية" هو مجال علمي جديد نسبيا يجمع بين عناصر من عدة مجالات بما فيه تحفيز الأطفال الرضع، والصحة والتغذية، وتعليم الطفولة المبكرة، وتنمية المجتمع المحلي، والنهوض بمستوى النساء، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والنهوض بمستوى الأطفال، والاقتصاد، وغير ذلك من المجالات. وقد نشأ الاهتمام الدولي برعاية الطفولة المبكرة للتنمية نتيجة وعي بأن النمو الفكري والعاطفي والجسدي والتنشئة الاجتماعية واكتساب الثقافة تتفاعل جميعها في تشكيل حياة الطفل الصغير.

ولما كان صغار الأطفال في العالم هم الرأسمال البشري للمستقبل، فإن رعاية الطفولة المبكرة للتنمية أصبح معترفا بها كعنصر أساسي في أي استراتيجية للتنمية المستدامة طويلة الأجل. وقد ثبت أن الفوائد التي تتجم عن رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية والتي تعود على الفرد والمجتمع ككل تتجاوز التكاليف إلى حد بعيد. ولكن مساعدة الأطفال الصغار على التفتح تتطلب فهم كيفية تطبيق هذه العملية الإنمائية المتعددة الجوانب بطريقة فعالة في بيئات ثقافية واجتماعية اقتصادية مختلفة.

ونظرا لأن البلدان النامية تسعى إلى وضع نهج متكامل لتحسين صحة الأطفال ونموهم الإدراكي، فقد أبدت اهتماما متزايدا بالتجارب الدولية في مجال سياسات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبرامجها. إلا أن هذه البلدان تواجه نقصا في الموارد البشرية المدربة تدريباً ملائماً على وضع سياسات هذه الرعاية وتنفيذ برامجها. وتعتبر الاستعانة بالتدريب الطريقة الأنسب لمعالجة هذا النقص.

ودليل البرمجة هذا مع الموارد المتصلة به يتضمن الاسطوانة المدمجة ومجموعة شاملة وغنية من مواد التعلم وأمثلة للممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى مجموعة منتقاة من المقالات والتقارير ونتائج الأبحاث الصادرة مؤخرا. وهي موجهة إلى أخصائيي التنمية ومخططي البرامج والمدربين وواضعي السياسات والناشطين في العمل مع الأطفال الذين يعيشون في ظل الفقر والمعرضين لخطر النمو المتأخر، ومن الممكن استخدام هذه الموارد المرجعية لدعم أنشطة التعلم المصممة خصيصا للاحتياجات المحلية أو الوطنية.

وتتمثل أهدافنا العامة في توفير فرص الوصول إلى المعلومات الحالية العالية الجودة في تصميم البرامج وتنفيذها، بالإضافة إلى تغذية النقاش حول التوجه المستقبلي لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ونرجو أن تساعد هذه الموارد أخصائيي هذه الرعاية وحلفائهم في المراكز السياسية العامة على إنشاء برامج فعالة لصغار الأطفال، وخاصة أولئك الأكثر عرضة للمخاطر منهم.

توماس فينود

نائب الرئيس

معهد البنك الدولي

كلمة شكر

دليل البرمجة هذا والاسطوانة المدمجة هما ثمرة تعاون وثيق بين أعضاء المجموعة الاستشارية لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية:

- مؤسسة الأغاخان - Aga Khan Foundation
- مؤسسة برنارد فان لير - Bernard van Leer Foundation
- الصندوق المسيحي للطفولة - Christian Children's Fund
- أكاديمية التنمية التربوية - Academy for Educational Development
- مؤسسة "هاي/سكوب" - High/Scope Foundation
- البنك الدولي الأمريكي للتنمية - Inter-American Development Bank
- بلان انترناشيونال - Plan International
- رادا بارنن - Radda Barnen
- المنظمة رعاية الأطفال الأميركية - Save the children US
- اليونسكو - UNESCO
- اليونيسيف - UNICEF
- وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - USAID
- البنك الدولي - The World Bank

كل هذه المنظمات تعترف بأن النمو المعرفي والبدني في السنوات الأولى من حياة الطفل يمكن أن يكون له أثر متباين مع الإنجازات والإنتاجية في الحياة لاحقاً. وكثير من الأفراد العاملين في هذه الوكالات قد أسهموا بوقتهم ومعارفهم في إتمام الاسطوانة المدمجة ودليل البرمجة بنجاح.

ونحن نود أن نشكر فريق البنك الدولي، بمن فيهم كارين لاشمان، ومارغريت سوندرز وميريام ويزر وجون ديبويه لمراجعتهم المواد ومساهماتهم في التصميم العام للدليل والاسطوانة المدمجة. ومن بين الموظفين الآخرين في البنك الدولي الذين راجعوا دليل البرمجة وقدموا آراء قيمة الأشخاص التالية أسماؤهم: ماري إمنغ يونغ وسوزان أبر وماريو غارسيا وجاك فان دير غاغ وجوديث ماكفواير.

كما نود أن نعرب عن امتناننا للمساهمات التقنية والتوجيهات الرائعة لزميلين راجعا العمل وهما الدكتورة جوهانا فيليب، الاستاذة المساعدة للتربية في جامعة ولاية سونوما والدكتور دافيد ب. ويكارت، رئيس مؤسسة "هاي سكوب للبحوث التربوية"، واللذين كانا لافتراحتهما وتعليقاتهما الفضل في تحسين جودة هذا الكتاب.

وأخيراً نود أن نشكر سوزان بيرغرون - وست لإدارتها هذا المشروع المعقد بخبرة ورشاقة، وإليزابيث هانسن لجهودها التي لا تكل في تحرير النص وإعداد الملف الإلكتروني، ومورين سكانلون لتصميم الكتاب وتنضيد الحروف.

جوديث ل. إيفانز، دكتوراه في التربية

روبرت ج. مايرز، دكتوراه

إلين م. إلفيلد،

كيف تستعمل هذا المورد؟

- عدّة للمدرّب:

يمكن استخدام مواد المجموعة الأولى حول موضوع محدد من أجل بناء مضمون ورش العمل التدريبية وتقديم عروض متعددة الوسائط، وطباعة ونشر تعاميم ومواد عن خلفيات المواضيع، وتخصيص أجزاء من " دليل البرمجة" للقراءة والنقاش، ونسخ ولصق نصوص من أجل تكوين مواد تدريب مفصّلة على حاجة محددة.

- لدورة في رعاية وتنمية الطفولة المبكرة، موجّهة ذاتياً:

يمكنك تقليد " دليل البرمجة" تقليبياً منتظماً، بمفردك أو مع زملاء آخرين أو انتقاء مواضيع ملائمة.

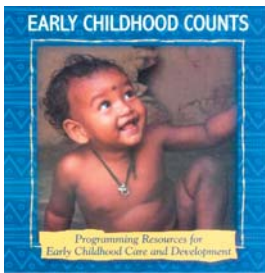
- رزمة للمناداة:

يمكن تقديم عروض متعددة الوسائط الى أفراد أو مجموعات من أصحاب القرار والمفنيين الرئيسيين. استخدموا ECD Briefs كصفحة وقائع لتثقيف جمهور متنوع حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة.

- مكتبة من المصادر والموارد:

يمكنكم البحث في قاعدة البيانات تحت عناوين: الموضوع، المنطقة، السكان المستهدفين، الوكالة المانحة ومحاوّر أخرى وذلك عند البحث عن معلومات مفيدة عن البحوث والممارسات في رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. اقرؤوا الملخصات وجداول المحتويات من أجل المساعدة على الاختيار. انظروا PDF Acrobat (على القرص المدمج) على الشاشة واطبعوا واحفظوا أو انسخوا أو الصقوا الوثائق والاقبسات المساندة.

× × ×



- محتويات القرص بالانكليزية:

احساب الطفولة المبكرة: دليل برمجة ورعاية الطفولة المبكرة للتنمية (النسخة الالكترونية من هذا الكتاب) : يشكل القرص دليلاً شاملاً يسهل الاستخدام لتنفيذ أعمال تخطيط وتطبيق وتمويل ورصد وتقييم استراتيجيات مختلفة في برمجة رعاية وتنمية الطفولة المبكرة.

- مواد لوسائل الاعلام:

يحتوي القرص قسمين: "لماذا الطفولة المبكرة؟" و "ما هي رعاية الطفولة المبكرة للتنمية؟" وهما يحتويان مقاطع فيديو وعروضاً من الشرائح وأوراق الوقائع وكلها تستهدف رفع مستوى إدراك الحاجة الى الاهتمام برعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

- المكتبة:

كثير من ٣٠٠ نص مساند، ونماذج البرامج، والموارد المطبوعة الأخرى منشورة كاملة مع قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها.

الجزء الأول تقديم عام المبادئ الأساسية لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية

يعرض لك هذا القسم مفهوم رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ويقدم لك المعلومات الأساسية التي تحتاجها لكي تتحدث عن رعاية الطفولة المبكرة عن علم، ويكون بوسعك أن تقدم البراهين التي تؤيد الاستثمار في رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وتتمكن من توضيح الفوائد المحددة التي يحق توقعها إذا ما تم الاستثمار في برامج جيدة للأطفال خلال السنوات الأولى من حياتهم. ويقدم هذا القسم أيضاً مبادئ أساسية يلزم مراعاتها في إعداد برامج من هذا النوع.

والافتراض الأساسي في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو أن الاستثمار في السنوات الأولى يعزز التنشئة على الوجه الأمثل. ويمكن قياس نجاح هذه المهمة بقدرة الأطفال على اكتساب المهارات والسلوكيات السليمة ثقافياً، والتي تمكنهم من التالي:

■ التصرف بفعالية في بيئة معيشتهم القائمة،

■ القدرة على التكيف بنجاح كلما تغيرت تلك البيئة، و/أو

■ إحداث التغيير.

وإذ يرتبط صغار الأطفال (منذ الولادة وحتى سن الثامنة)، ارتباطاً وثيقاً بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وقيمهم الثقافية، فإنهم يحتاجون إلى المساعدة والإرشاد من أجل تنمية القدرات البدنية والعقلية والاجتماعية والوجدانية التي ستمكنهم في السنوات اللاحقة من البقاء والازدهار. ولكن ما معنى "رعاية وتنمية الطفولة المبكرة"؟

تعريف مفهوم "رعاية الطفولة المبكرة للتنمية"

إن مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية مجال جديد نسبياً، ويجمع بين عناصر مستمدة من عدة مجالات مختلفة منها تحفيز الرضيع، والصحة والتغذية، والتعليم في الطفولة المبكرة، والتنمية في المجتمعات المحلية، وتنمية قدرات المرأة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وتنمية قدرات الطفل، والاقتصاد، إلى غير ذلك. وينجم الاهتمام الدولي برعاية وتنمية الطفولة المبكرة عن إدراك أن التنمية الصحية والفكرية والوجدانية والروحية والبدنية، والتنشئة الاجتماعية، والتفتح الثقافي، تتفاعل جميعها ويرتبط كل منها بالآخر في حياة صغار الأطفال. وإذا أردنا مساندة صغار الأطفال ومساعدتهم على الازدهار، فعلياً إذا أن نفهم التنمية بأوجهها المتعددة، وأن نهتم أيضاً بالسياقات التي يعيشون فيها. ولذلك، فإننا نعرّف، لأغراض مناقشتنا، رعاية

الطفولة المبكرة على النحو التالي:

تشمل رعاية وتنمية الطفولة المبكرة جميع العناصر الداعمة التي يحتاجها كل طفل لإعمال حقه / حقها في البقاء والحماية والرعاية، التي ستكفل نمائه على الوجه الأمثل من الولادة وحتى سن الثامنة.

ولفهم معنى هذه العبارة بمزيد من الدقة، من الضروري أن يكون لدينا فهم مشترك لمعنى المصطلحات الرئيسية منها: **الرعاية - الطفولة المبكرة - التنمية**. وفيما يلي بيان لمعنى كل منها.

الطفولة المبكرة

تُعرّف الطفولة المبكرة، حسبما تستخدم حالياً على الصعيد الدولي، بأنها فترة من حياة الطفل تبدأ منذ الحمل وتستمر حتى سن الثامنة. وهناك سببان لإدراج هذه الفترة من الحياة في تعريف رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. السبب الأول هو أن هذا الإطار الزمني يتماشى مع الفهم السائد في مجال علم النفس النمائي للأساليب التي يتعلم بها الأطفال. فالأطفال دون سن الثامنة يتعلمون بأفضل شكل عندما تتوفر لديهم أشياء محسوسة يعالجونها بأيديهم، وعندما تتاح لهم الفرصة لاستطلاع العالم المحيط بهم، وعندما يكون بوسعهم التعلم عن طريق التجربة والخطأ في بيئة مأمونة وحافزة. وفي سن السابعة أو الثامنة تقريبا يدخل الأطفال في "سن الإدراك"؛ فيبدؤون في النظر إلى العالم بشكل مختلف. ويمكنهم تحليل الأفكار وتعلم المفاهيم بواسطة العقل، ويقل اعتمادهم على الأشياء المحسوسة. ومن ثم، ومن حيث نظرية التعلم، فإن الفترة الممتدة من الولادة وحتى سن الثامنة هي فترة من الحياة يسود فيها التعلم عن طريق العمل والفعل، وإن كان الأطفال هم يتعلمون أيضاً من خلال الملاحظة والاستماع.

أما السبب الثاني فهو أن التعريف الدولي للطفولة المبكرة يشمل النماء قبل الولادة، ويستمر خلال السنوات الأولى من التعليم الابتدائي (من السادسة وحتى الثامنة) نظراً لأهمية استمرارية الخبرات بالنسبة للأطفال. ولئن كانت بنية المخ تتحدد بيولوجياً وتتم قبل الولادة، فإن الوصلات المخية التي تتسم بأهمية حيوية في إرساء الأساس لجميع مراحل النمو اللاحقة تتجم عن تفاعل الطفل مع البيئة (البشرية والمادية). وتقع أسرع فترة يتطور فيها الدماغ في العامين الأولين من الحياة، وتحدد مسالك الوظائف العقلية والوجدانية والبدنية/ المناعية والاجتماعية الهامة (Mustard 1998; Carnegie 1994). وتوفر الخبرات التي تتراكم لدى الطفل في الفترة من سن عامين حتى خمسة أعوام الأسس للتعلم وللتعليم النظامي فيما بعد، وكذلك لاكتساب المهارات الاجتماعية الأساسية. وتتسم الخبرات التي يكتسبها الطفل في المرحلة الانتقالية في المدرسة الابتدائية (من سن السادسة إلى الثامنة) بأهمية حيوية إذا ما أريد تعزيز ما سبق أن تعلمه قبل المدرسة، وإذا ما أريد للطفل أن ينجح في المدرسة وفي حياته لاحقاً.

← إحالة إلى الإنترنت: <http://www.worldbank.org/children/why/> Brain Research.

brain.htm

الرعاية

أضيفت كلمة "الرعاية" في الثمانينات إلى عبارة "تنمية الطفولة المبكرة" لإبعاد فكرة أن برامج

الطفولة المبكرة مرادفة للتعليم قبل المدرسي عن تفكير مقررسي السياسات ومقدمي البرامج. وقد كانت برامج "رعاية الطفولة" مفصولة من الناحية المفاهيمية والموضوعية عن التعليم قبل المدرسي؛ إذ كانت ترتبط في أغلب الأحيان بالصحة، و/أو عمل المرأة، و/أو الخدمات الاجتماعية. وسعيًا إلى دمج هذه البرامج في إطار أوسع للطفولة المبكرة، عدلت العبارة لتصبح رعاية الطفولة المبكرة وتمييزها.

وفي التسعينات، اتخذت كلمة "الرعاية" معنى مختلفاً. فأخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تستخدم هذه الكلمة فيما يتصل ببرامج التغذية. وهذا إقرار بأن التغذية الجيدة لا تقتصر على مجرد توفير الغذاء للأطفال. وتم تحديد الرعاية كعنصر أساسي في عملية تغذية نشطة تعزز النمو والتنمية الصحيين. فالأطفال الذين يتمتعون باهتمام دائم وودود يتمتعون بتغذية أفضل من التغذية التي يتمتع بها الأطفال الذين لا يتمتعون بهذه الرعاية، كما أنهم يصبحون أقل عرضة للأمراض ويتعلمون بشكل أفضل. وعلى العكس، فإن الأطفال المهملين معرضون للأمراض وسوء التغذية، ويكونون أقل استعداداً ورغبة للتعلم (Engle and Lhotska 1997; Zeitlin 1990).

وتطور التعريف أكثر من ذلك. فالرعاية تعرّف اليوم بأنها عملية تؤدي إلى تهيئة "بيئة داعمة" من شأنها أن تدعم نماء الطفل الأمثل. وبعبارة عملية، فإن الرعاية مسألة مترسخة في الثقافة. فهي تشمل ما يمكن للكبار وغيرهم من الأشخاص ذوي الأهمية في حياة الطفل أن يقدموه، مثل البيئة الصحية والمأمونة، والتفاعل الداعم والوجداني، والقنوة الملائمة، والحفز، والحماية، والوقت، و التي تشكل جميعها عناصر احترام لحقوق الطفل (Engle and Lhotska 1997).

وباختصار، فالرعاية هي مجموعة الأفعال المتكاملة التي تكفل توفير الحماية المتكاملة للطفل، وتدعم الجوانب الصحية والغذائية والنفسية والاجتماعية والمعرفية حتى نموه. ولذا، فإن الرعاية هي أحد العوامل الأساسية في تعزيز التنشئة المثلى للطفل.

← إجابة مرجعية: P. Engle and L. Lhotska. 1997. The Care Initiative: Assessment, Analysis and Action to Improve Care for Nutrition. New York: UNICEF Nutrition Section. gu1ciaai.pdf

← إجابة مرجعية: J. Evans. 1993. Health Care: The Care Required to Survive and Thrive. In Coordinators' Notebook # 13. New York: The Consultative Group. cc113ahi.doc

التنمية/النماء

يُعرّف النماء بأنه عملية التغيير التي يصل الطفل من خلالها إلى التمكّن من مستويات متزايدة التعقيد من التحرك والتفكير والإحساس والتفاعل مع الأشخاص والأشياء في البيئة المحيطة به. وينطوي نماء الطفل على تفتح تدريجي للسمات التي تتحدد بيولوجياً وكذلك الخصائص التي تظهر الطفل فيما يتعلم من الخبرات. ويتسم النمو البدني والنمو العقلي والوجداني بأهمية حاسمة في مجمل نماء الطفل (Myers 1995).

ويتسم التعلم أيضاً بأهمية حاسمة في عملية النماء. ويُعرّف التعلم بأنه عملية اكتساب المعارف والمهارات والعادات والقيم من خلال الاختبار، والتجريب، والملاحظة، والتفكير، والدراسة

والتعليم (Myers 1995). كما أن مستوى النماء الذي يصل إليه الطفل في مرحلة معينة إما أنها تيسر أو تكبح تعلمه في الحاضر والمستقبل على السواء (Levinger 1992). ولذلك، فإن التعلم عنصر أساسي في عملية النماء، وتتأثر نتيجة هذه العملية تأثراً كبيراً بنوعية الرعاية التي يتلقاها الطفل.

وإذا كنا ننظر إلى مهمتنا على أنها توفير الرعاية الملائمة دعماً لنماء الطفل، فعلياً أن نذهب إلى أبعد من الاهتمامات القطاعية ونفهم كيف نوفر نوع الرعاية الذي يقود إلى بقاء الطفل وإلى توفير المستوى الأمثل من الحماية والنماء. ويجب علينا أن نفهم أن التنمية الصحية والشمولية هي أول وأهم حق للطفل. كما يجب علينا أن ندرك العناصر التي تتألف منها الرعاية، وأن نفهم كيفية توفير هذه الرعاية في أوضاع متباينة. وحينئذ سنسترشد بهذا الفهم في وضع برامج على مستوى المجتمع المحلي تكون مؤاتية للطفل وتركز على الأسرة وتدعم نماء الطفل.

← إحالة استطرادية: Engle and Lhotska. 1998. The Role of Care in Programmatic Actions: Designing and Evaluating Programmes Involving Care. sa1rcpai.pdf

وباختصار، فإن البرمجة الخاصة برعاية الطفولة من أجل النماء مسألة تتعلق بتلبية الاحتياجات المتعددة للطفل عن طريق مراعاة عناصر الصحة والتغذية والحفز النفسي الاجتماعي، مع القيام في الوقت ذاته بدعم البيئة التي يعيش فيها الطفل. ومن ثم، فإن البرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها تلبى الاحتياجات المحددة للأطفال، وتشمل إلى ذلك أيضاً أموراً مثل:

- العمل مع الآباء لتعزيز المهارات الوالدية؛
- العمل مع الأخوات والإخوة وسائر أفراد الأسرة للتعرف على الاحتياجات التنموية المحددة لصغار الأطفال، والتصدي لها وتلبيتها؛
- العمل على توفير أو تقوية خدمات الرعاية النهارية؛
- السعي إلى مساندة النساء والأسرة من خلال توفير الدعم الاقتصادي.

وكذلك، فإن البرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة ونمائها تدور حول العمليات المجتمعية:

- بناء قدرات الأسر والمجتمعات المحلية؛
- العمل مع البرامج المجتمعية لقياس المشكلات وحلها؛
- إعداد برامج مشتركة بين القطاعات؛
- حفز التعبئة الاجتماعية.

مقارنة الواقع: إن جميع الغايات المشار إليها هي غايات طموحة جداً، وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تحقيق تكامل البرامج على كافة المستويات (ابتداءً من المجتمع المحلي وحتى المستوى الوطني) لتلبية احتياجات الطفل والأسرة والمجتمع المحلي، فإن قلة قليلة من برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة تمكنت فعلاً من العمل على جميع هذه المستويات، ومن تحقيق تكامل ما بين القطاعات. فهناك عدد من العوامل التي تعيق التكامل الفعلي في البرمجة. وتشمل هذه العوامل ما يلي: الغيرة "السطحية" السائدة بين المهنيين من القطاعات المختلفة؛ المؤسسات والهيكل الموجودة والمتحجرة في توجهاتها؛ التقسيمات البيروقراطية في المنظمات والتي تجعل من الصعب العمل بشكل مشترك بين القطاعات. ومع ذلك، فإن هذا لا يمنعنا من الكفاح من أجل العمل على

تتكامل الخدمات التي تلبي بشكل أفضل احتياجات صغار الأطفال وأسرهم، وتؤدي إلى استخدام الموارد بأقصى درجة من الفعالية.

الحجج المؤيدة للاستثمار في رعاية وتنمية الطفولة المبكرة

كان من الضروري قبل خمسة وعشرين عاماً الإسهاب في الرد على السؤال التالي: "لماذا الاستثمار في برامج رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها؟"، حيث كان يسود شك كبير في قيمة التدخل في مرحلة مبكرة. وعلاوة على ذلك، كان كثيرون يظنون أن التجارب التي يعيشها الأطفال في السنوات المبكرة هي من اختصاص الأسرة على وجه الحصر، ولا تخص الحكومة أو السلطات العامة. أما اليوم، فإن الشك، وإن كان لا يزال موجوداً بدرجة كبيرة، يتضاءل بفعل حجم المعلومات الدالة على فوائد الاستثمار المبكر، وإعداد برامج ناجحة، ومطالب جديدة متصلة بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والتربوية، وأساليب التفكير الجديدة بشأن الأطفال والمجتمع. ومن بين الحجج التي تؤيد الاستثمار في رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها ما يلي:

للأطفال الحق في العيش وفي تنمية كامل إمكاناتهم

هذا الحق منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. كما أنه حق مكفول بموجب الإعلان العالمي حول التربية للجميع، ومؤتمر القمة العالمي للطفل، وإعلان سلامنكا، والميثاق العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، وغيرها. والعبارات التالية منبثقة من هذه المؤتمرات والاتفاقيات العالمية:

- إتاحة الفرصة لجميع الأطفال، دون تمييز قائم على الجنس أو العنصر أو اللغة أو الدين أو من أي نوع آخر، لتنمية إمكاناتهم بالكامل.
- يحتاج الأطفال، المعرضون للأذى البدني والعقلي، إلى وقاية أو رعاية خاصة.
- يحتاج الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص إلى مراعاة خاصة.
- يقع على الأهل والأسر (أيأ كان تعريفهم) - رجالاً ونساءً - المسؤولية الأساسية في تربية أطفالهم وتميئتهم وتعليمهم.
- ينبغي للحكومات أن تهيئ بيئة توجيهية تمكن الأسر والمجتمعات المحلية من القيام بمسؤولياتها المتمثلة في تنشئة الأطفال وحمايتهم.

إن العمل من منظور **حقوق** الحقوق يوفر للبرمجة نهجاً مختلفاً بدرجة كبيرة عما يوفره العمل من **منظار الاحتياجات**. ويعرض الجدول ١-١ هذه المقارنة.

مقارنة منظور الحقوق بمنظور الاحتياجات فيما يتعلق برعاية وتنمية الطفولة المبكرة

منظور الحقوق	منظور الاحتياجات
الطفل مشارك نشط	الطفل متلق غير فاعل
تنطوي الحقوق على ضرورة خدمة جميع الأطفال (٠.٠١٪)	الاحتياجات تنطوي على غايات - بما في ذلك غايات جزئية (مثلاً " ينبغي تسجيل ٠.٠٩ ٪ من البنات في المدارس)
يجب إعمال الحقوق بشكل مستديم	يمكن تلبية الاحتياجات بشكل غير مستديم
لا يمكن ترتيب الحقوق حسب أولويات	يمكن ترتيب الاحتياجات بناء على أولويات
الحقوق تنطوي على واجبات	الاحتياجات لا تنطوي بالضرورة على واجبات
الحقوق ترتبط بالتزامات	الاحتياجات ترتبط بوعود
الحقوق لها طابع عالمي	الاحتياجات يمكن أن تتباين وفقاً للثقافات والأوضاع
التصدّق مرفوض في ممارسة الحقوق	يمكن تلبية الاحتياجات من خلال الصدقات
إعمال الحقوق يتوقف على اختيار سياسي	تتوقف تلبية الاحتياجات في أغلب الأحيان على الإرادة السياسية

المصدر: جونسون. ١٩٩٨

ونظراً لأن مزيداً من المواليد الجدد يبقون على قيد الحياة، ونظراً لتسارع التغير الاجتماعي، فإن هناك ضرورة أدبية لدعم رفاه الطفل ونوعية حياته. ويزداد الالتزام ليشمل استباق الأحداث واكتشاف الأطفال الذين يرجح أن يواجهوا تخلفاً أو تأخيراً في نمائهم الاجتماعي والبدني والفكري، ومن ثم بذل قصارى الجهود للحيلولة دون حدوث ذلك.

← إحالة مرجعية: [gn1crcxi.pdf](#). 1989. The Convention on the Rights of the Child.

← إحالة مرجعية: [cn114awi.pdf](#). The World Declaration on Education for All: Meeting Basic

Learning Needs.

← إحالة مرجعية: [gn1ssfai.pdf](#). Slamanca Statement and Framework for Action on Special

Needs Education. 1994.

← إحالة مرجعية: [gn1wdspi.pdf](#). World Declaration on the Survival, Protection And Development of Children, Agreed to at the World Summit for Children on 30

September 1990.

← إحالة مرجعية: [gn1cedai.pdf](#). Convention on the Elimination of Discrimination Against

Women - CEDAW, adopted on 18 December 1979.

مقارنة الواقع: فيما نحن نحاول تأسيس نظام للبرمجة استناداً إلى هذه المبادئ، يجب التسليم بأن كثيراً من المواد المتضمنة في هذه الصكوك الدولية يتعارض مع ما هو مترسخ في الثقافات المحلية. فالمبدأ الأول المذكور أعلاه مثلاً ينص على ما يلي: "إتاحة الفرصة لجميع الأطفال، دون تمييز قائم على الجنس أو العنصر أو الدين أو من أي نوع آخر، لتنمية قدراتهم بالكامل". وهذا المبدأ يتعارض بشكل واضح مع المعتقدات والقيم والممارسات في بعض الثقافات. ولكي يتحقق هذا الهدف بشكل كامل، حتى على مدى فترة طويلة نسبياً من الوقت، فسيلزم حينئذٍ تغيير الثقافات المحلية. فسيتمين على سبيل المثال تغيير الأدوار المختلفة التي يؤديها الجنسان والمستقاة من المبادئ الدينية، كما سيتعين تغيير الممارسات المالية في المجتمع المحلي (خاصة إذا كانت هذه الممارسات تستبعد النساء أو الأقليات العرقية). وعلينا أن نسلم بأننا سنحدث تغييراً اجتماعياً في المجتمع المحلي من خلال برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية على مستوى المجتمع المحلي.

تشير الدلائل على قيمة الاهتمام المبكر باحتياجات الطفل

يقيم البحث العلمي الدليل على أهمية تعزيز التنمية السليمة خلال السنوات المبكرة، ويثبت أن برامج الاهتمام المتكامل بالتنمية المبكرة توفر فرصة رائعة لتفادي مشكلات هذه الأخيرة، أو تخفيف حدتها، مما يعود بفوائد دائمة على الأفراد والمجتمع.

ولا تزال الأدلة المستقاة من مجالات الفزيولوجيا والتغذية والصحة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية تتراكم، وتشير إلى أن السنوات المبكرة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتكوين الذكاء والشخصية والسلوك الاجتماعي. فالأطفال يولدون بقدرات بدنية واجتماعية ونفسية تمكنهم من الاتصال والتعلم والتطور. وإذا لم تلق هذه القدرات الاعتراف والدعم، فإنها ستضمحل بدلا من أن تنمو.

وتفيد الأبحاث بأن معظم نموّ الذكاء لدى الأطفال يحدث قبل سن السابعة. والسنة الأولى من الحياة هي أهم سنة من حيث تغذية الطفل ونموه البدني، والأطفال الذين يتعثرون خلال هذه السنة يتعرضون لخطر التأخر أو التخلف في التطور المعرفي (العقلي). فخلال العامين الأولين من الحياة يحدث الجزء الأكبر من نمو خلايا العقل، ويصحبه بناء الوصلات العصبية في المخ. ويقول الدكتور هاري ت. تشوغان، الذي يعمل في جامعة Wayne State University، أن نمو العقل منذ الولادة وحتى سن عامين ونصف العام أو ثلاثة أعوام يركز مبدئياً، (على الأقل من حيث نشاط الدماغ)، على توسيع نطاق الوصلات بين الخلايا. وتتأثر هذه العملية لا بحالة الطفل الغذائية والصحية فحسب، بل أيضا بنوع تفاعل الطفل مع الناس والأشياء في بيئته أو محيطه.

وإذا نما الدماغ بشكل جيد، زادت القدرة على التعلم وقلت فرص الفشل في المدرسة وفي الحياة. والتعليم الناجح للطفل خلال سنوات الدراسة، وفي مشاركته في المجتمع كشخص راشد يتوقفان إلى حد كبير على الأسس الذي تم ترسيخها خلال السنوات المبكرة.

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: Applying Basic

الأدلة تشير أيضاً إلى أن الاستثمار في السنوات المبكرة يحقق مكاسب اقتصادية للمجتمع

يستفيد المجتمع اقتصادياً من استثماره في رعاية الطفل وتنميته، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية الاقتصادية على مدى حياة الطفل، وزيادة خيارات العمل المتاحة لمقدمي الرعاية للأطفال للكسب والتعلم، ومن خلال توفير التكاليف الاجتماعية في مجالات عدة كمعدلات الالتحاق بالمدرسة والرسوب ومعدلات التسرب المدرسي (الأطفال الذين يقعون اهتماماً مبكراً ملائماً يكونون أكثر قدرة على الالتحاق بالمدرسة، وأقل تعرضاً على الأرجح للرسوب والتسرب من المدرسة). وفي بعض الحالات، هناك توفير من حيث انخفاض معدلات جنوح الأحداث وتعاطي المخدرات.

ويبرهن الكثير من الدراسات العلمية عن العلاقة بين التحسينات في الدراسة والتعلم، وزيادة العمالة والإنتاجية الاقتصادية. ولكن، ولو صرفنا النظر عن هذه الحقائق، فإن الإدراك العام يوحي بأن الشخص الذي نما بشكل جيد من الناحية البدنية والعقلية والاجتماعية والعاطفية يتمتع بوضع أفضل في إيجاد عمل وفي المساهمة اقتصادياً على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والبلد، بعكس الشخص الذي لم يطور هذه القدرات.

ومن وجهة نظر اقتصادية، يجوز اعتبار برنامج تنمية الطفولة المبكرة استثماراً جيداً إذا كان مستوى العوائد يفوق قيمة التكاليف. وتبين حسابات الأرباح قياساً بالتكاليف، ولو كانت نادرة، وجود إمكانية لارتفاع كبير في معدل عائد الاستثمارات في الطفولة المبكرة. وتفيد البيانات المستقاة من مشروع "High/Scope Perry" في الولايات المتحدة أن عوائد الاستثمار في المرحلة التحضيرية لدخول المدرسة يمكن أن تبلغ سبعة أمثال قيمة الاستثمار (Schweinhart et al. 1993). وللتوصل إلى هذه الحسابات، فقد جرى إعداد تقديرات للفروق الناجمة عن الإنتاجية الاقتصادية على مدى الحياة وذلك بالنسبة لمجموعتين: مجموعة أطفال دخلوا الروضة ومجموعة أخرى لم تدخلها - كما جرى احتساب التوفيرات المختلفة في التكاليف الناجمة عن انخفاض مستويات الجريمة، وانخفاض الحاجة إلى برامج إصلاحية، وانخفاض الطلب على برامج اجتماعية أخرى.

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: The Economic

Benefits of Investment in ECCD. bc1ebiei.pdf

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: Calculating Cost

savings: The High/Scope Perry Pre-school Project. bh1ccshu.pdf

وقد اكتسبت هذه الحجج الاقتصادية المؤيدة للاستثمار في برامج الطفولة المبكرة مزيداً من القوة بفعل التطورات التي حدثت مؤخراً في السياسات الاقتصادية، التي غدت تركز على الانفتاح الاقتصادي الذي يتطلب قوة عاملة متعلمة جيداً ومرنة للتنافس على نطاق العالم. بل لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى تحسين قاعدة الموارد البشرية في أي بلد كان. ولئن كان تحسين تلك القاعدة يندرج بلا شك في مهام التعليم النظامي، فإن عملية الإعداد بأكملها تبدأ قبل دخول الأطفال المدرسة الابتدائية بفترة طويلة!

وباختصار، فإن برامج رعاية الطفولة المبكرة يمكن أن تحقق فوائد عديدة وذات قيمة للأطفال، لا بشكل فردي وفوري فحسب، بل أيضاً اجتماعياً واقتصادياً من حيث قدرة الطفل على المساهمة على مدى الحياة في الأسرة والمجتمع المحلي والأمة. وترد في الإطار ٢-١ الفوائد المحددة لبرامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة بالنسبة للطفل والمجتمع.

فوائد البرامج الخاصة بالطفولة المبكرة

المتفوعون	مواقع التأثير	طبيعة التغييرات
الأطفال	التنمية النفسية الاجتماعية	تحسين التطور المعرفي (التفكير والاستدلال)؛ تحسين التنمية الاجتماعية (العلاقات مع الآخرين)؛ تحسين التطور العاطفي (صورة الذات، الأمان)؛ تحسين المهارات اللغوية
	الصحة	زيادة فرص البقاء على قيد الحياة؛ تقليل الإصابة بالمرض؛ تحسين التغذية؛ تحسين الوقاية الصحية وتحسين معدل الوزن والطول بالنسبة للعمر؛ تحسين توازن المغذيات الدقيقة.
	التقدم والأداء	زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ تقليل احتمالات الرسوب؛ تحسين الأداء
الكبار	الثقافة العامة	الصحة والوقاية الصحية؛ التغذية (المتصلة بالحالة الغذائية لكل من الطفل والشخص البالغ)
	المواقف والممارسات	مهارات القيادة؛ الصحة والعادات الصحية؛ الممارسات الطبية الوقائية، تقديم العلاج في الوقت المناسب؛ التغذية؛ تحسين النظام الغذائي
	العلاقات	تعزيز تقدير الذات؛ تحسين العلاقات الزوجية والعلاقات بين الأبيوين والأطفال والعلاقات فيما بين الأطفال
	العمالة	تحرير الأشخاص المكلفين برعاية الأطفال ليتفرغوا للبحث عن عمل أو عن عمل أفضل؛ توفير فرص عمل جديدة في إطار البرنامج؛ زيادة فتح الأسواق أمام السلع المتصلة بالبرنامج
المجتمعات المحلية	البيئة المادية	تهيئة المناخ الصحي؛ أماكن اللعب؛ مرافق جديدة متعددة الوظائف
	المشاركة الاجتماعية	تعزيز التضامن؛ زيادة مشاركة المرأة؛ مشاريع مجتمعية لمصلحة الجميع
	المؤسسات	الكفاءة؛ زيادة الاهتمام بالصحة بفضل تكامل الخدمات أو تغيير ممارسات المتفوعين؛ تقليل حالات الرسوب وحالات التسرب من المدرسة
	الفعالية	زيادة القدرة الاستيعابية/تغطية أوسع
	القدرات	زيادة الكفاءة/الثقة بالنفس و/أو تغييرات تنظيمية؛ تحسين أساليب التعليم ومضامين المناهج الدراسية
المجتمع	نوعية الحياة	تحسين صحة السكان؛ تقليل عدد أيام المرض؛ تقليل عدد الأميين ورفع المستوى التعليمي للسكان؛ زيادة المشاركة الاجتماعية؛ تحسين كفاءة القوة العاملة؛ الحد من الجنوح؛ تخفيض معدلات الخصوبة والولادات المبكرة؛ تقليل الفوارق الاجتماعية

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: Benefits of Early

Childhood Programs. bc1biecpi.pdf

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: The benefits of

Investing in Early Childhood Programs. bc1becpi.pdf

← إحالة مرجعية: R. G. Myers. 1992. Investing in Early Childhood Development

Programs: in Latin America: Toward Definition of an Investment strategy.ac1iecdl.pdf

← إحالة إلى الإنترنت: Why Invest? <http://www.worldbank.org/children/why/index.html>

الأطفال هم المستقبل، فهم يخلدون قيم الثقافة

إن البشرية تنقل قيمها من خلال الأطفال. وتبدأ عملية النقل هذه بالرضع. وللمحافظة على القيم المعنوية والاجتماعية - أو لتغييرها إلى الأفضل - يجب البدء بالأطفال. فقيم مثل التعايش معا في وئام، وتقدير البيئة وحمايتها، تبدأ في الترسخ في الروضة، ويمكن تعزيزها من خلال برامج الطفولة المبكرة.

برامج الطفولة المبكرة تعزز الإنصاف

من الممكن أن يؤدي تزويد الأطفال ببداية حياة عادلة إلى العمل على تصحيح حالات التفاوت الجائرة في الجوانب الاجتماعية الاقتصادية وفيما يتعلق بالجنسين. فالأوضاع غير الصحية وحالات التوتر المرتبطة بالفقر تقترن بحالات عدم المساواة في التنمية والتعلم في فترة مبكرة. وتساعد أوجه عدم المساواة المذكورة على استمرار أو استفحال الغبن الاقتصادي والاجتماعي القائم. والأطفال من الأسر المحدودة الموارد، المحاصرون في حلقة مفرغة غالباً ما يتأخرون بصورة سريعة يتعذر تداركها، عن أقرانهم الأكثر حظاً من حيث النمو العقلي والاستعداد للمدرسة والحياة، وهذه الفجوة لا تغلق بعد ذلك.

وتواجه البلدان صعوبة في تحديد معطيات العدل ومقوماته في ظل ظروف الفقر الشديد، حيث هناك أيضاً نزعة نحو تهرب الحكومات من مسؤولياتها وتحميلها للمواطنين، بمن فيهم الفقراء. والصمت ليس هو الرد المناسب. فعدم تدخل الحكومات بشكل مؤات لتعزيز التعليم في الطفولة المبكرة وتنميتها في ظل الظروف الصعبة، يعزز ويوطد حالات عدم المساواة القائمة. وليس المقصود هنا مجرد تقديم مجموعة دنيا من المدخلات تلفت الانتباه إلى ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص، ولكن المقصود هو أيضاً توفير مدخلات إضافية حيثما يلزم "لتحقيق المساواة في التنافس" اجتماعياً واقتصادياً.

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: Ways in Which

ECCD Programs Can Address Inequalities. bc1wwepi.pdf

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: The Role of ECCD

in Promoting Basic Education for Girls and Women. bc1repei.pdf

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية أداة للمشاركة الاجتماعية

يوفر الأطفال نقطة التقاء كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تساعد في بناء

توافق الآراء والتنظيم للصالح العام. وعلى الرغم من أنه لا يمكن للأطفال التصويت، فإن السياسيين، خاصة على المستوى المحلي، أخذوا يدركون ويقدرّون أن الأطفال يمكن أن يكونوا بمثابة المحور الذي تلتقي عنده الأنشطة الاجتماعية والسياسية، وأن يسهموا في بناء توافق الآراء والتضامن في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. ويحرص الآباء بشكل عام على تأمين مستقبل أفضل لأطفالهم، وغالباً ما يكونون على استعداد للتعاون والتضحية من أجل تحقيق هذه الغاية. وهذه القدرة على التعبئة التي تتمتع بها برامج الطفولة المبكرة يمكن أن تساعد على تعزيز اللامركزية التشاركية، والديمقراطية المحلية.

ويمكن اعتبار الاستثمار في برامج الطفولة المبكرة استثماراً في إعداد مواطنين على مستوى أعلى من التعليم. فالواقع أن شكل ومضمون الجزء الأكبر من التعليم قبل المدرسي (التعليم النشط، والتفاعل الجماعي، وما إلى ذلك) أكثر ملاءمة لتوفير السمات التي تعتبر أساسية للديمقراطية من شكل ومضمون الشطر الأكبر من التعليم الابتدائي ببنيتها الحالية. فبينما يستمر التعليم الابتدائي في التوجه نحو علاقة سلطوية بين المدرّس والطفل، فإن الأساس الذي تقوم عليه معظم برامج الروضة هو الافتراض أن الطفل يتعلم بشكل أفضل عن طريق الفعل والاستطلاع والتساؤل وحل المشكلات، حيث يقوم المدرّس بتسهيل مهمته بدلاً من فرض العملية التعليمية.

إضافة عنصر "رعاية الطفولة المبكرة للتنمية" إلى بعض البرامج الأخرى يمكن أن يجعلها أكثر فعالية

يمكن ضمان المزيد من النجاح لمجموعة متنوعة من البرامج الاجتماعية (مثل برامج البقاء على قيد الحياة التي تشدّد على الصحة والتغذية، أو برامج التعليم الابتدائي، أو برامج تعزيز دور المرأة في المشاركة في التنمية) عن طريق دمج عنصر خاص بمجال رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها. فعلى سبيل المثال، ومن بين استراتيجيات أخرى، إذا قدّم القطاع الصحي برامج لمساندة الآباء إلى جانب الخدمات العلاجية، فذلك سيزيد بلا شك فرص الطفل في البقاء على قيد الحياة؛ والتركيز على عملية التغذية ذاتها يمكن أن يزيد بشكل كبير قيمة التغذية التكميلية؛ وإيلاء الاهتمام "لاستعداد" الأطفال للمدرسة يمكن أن يجعل البرامج التعليمية أكثر فعالية؛ كما برامج رعاية الطفل يمكن أن تعزز بشكل كبير فرص المرأة في المشاركة في البرامج الهادفة إلى دعم دورها المنتج.

وباختصار، فإن الحجج المؤيدة لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية تؤمن، إذا ما أخذت معاً، ظروفًا قسرية للاستثمار المكثف في البرامج الرامية إلى تحسين الرعاية من أجل تحسين النماء في السنوات المبكرة. وربما تتفاوت وزن هذه الحجج المؤيدة للاستثمار في برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة من حالة إلى أخرى، ولكنها جميعاً لا تخلو من الأهمية في أي وضع من الأوضاع. بيد أنه من الأهمية أن يكون لدينا فكرة عن كينونة صغار الأطفال قبل تصميم برامج الطفولة المبكرة. ويأتي في القسم التالي عرض أكثر تفصيلاً لما يحتاجه صغار الأطفال، وخصائص عمليات التنمية والتعلم عندهم.

خصائص صغار الأطفال واحتياجاتهم

كل طفل هو شخص فريد، له مزاجه الخاص، وطريقته في التعلّم ومحيطه الأسري الخاص، ونمطه ووتيرته في عملية النمو. ويحتاج الأطفال في مراحل نموهم إلى أنواع مختلفة من التحفيز والتفاعل لممارسة مهاراتهم المتطورة واكتساب مهارات أخرى. ويرد في الجدول ١، ٢، لمحة عامة عن

تنمية الأطفال واحتياجاتهم في فترة ما بين الولادة و سن الثامنة. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عدم اعتبار المهارات المذكورة في خانة " ما يفعله الأطفال " على أنها نمط عالمي أوحده، لا سيما من حيث تجليها في تصرفات الأطفال. وإنما يلزم بالأحرى تكييفها لكي تعكس الاعتبارات الثقافية والفرص المتاحة للأطفال لتنمية المهارات والمعارف والقدرات التي ترتبط اعتيادياً بسن معين.

الجدول ١ ، ٣

احتياجات الأطفال النمائية

ما يقدر الأطفال على فعله	ما يحتاجه الأطفال
من الولادة حتى سن ٣ شهور	
إدراك العالم حولهم من خلال جميع حواسهم	الحماية من الأخطار المادية
تتبع الناس والأشياء بأعينهم	تغذية كافية (من الأفضل أن ترضعهم أمهاتهم فحسب)
ردّ الفعل إزاء الوجوه والألوان الزاهية	رعاية صحية كافية (التحصين، التزويد بما يحتاجه الجسم من سوائل عن طريق الفم، تأمين الظروف الصحية)
مدّ اليد وتلمّس اليدين والرجلين واستكشافها	وجود شخص راشد مألوف لديهم
رفع الرأس والالتفات نحو مصادر الأصوات الصياح، ولكن يهدؤون في أغلب الأحيان عند الاحتضان	وجود شخص راشد يمكنه فهم إشاراتهم والتجاوب معهم
البدء في الابتسام	أشياء لينظروا إليها ويلمسوها ويسمعوها ويشموها ويتذوقوها
البدء في تطوير الإحساس بالذات	الحمل والغناء والأرجحة

من ٤ إلى ٦ شهور

الابتسام كثيراً	كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:
تفضيل الآباء والأقرباء الأكبر منهم	فرص لاستكشاف العالم المحيط
تكرار الحركات التي تثير اهتمامهم	التحفيز الملائم للغة التعبير
الاستماع بانتباه	فرص يومية للعب بمجموعة متنوعة من الأشياء
الاستجابة لدى التحدث إليهم	
الضحك والكركرة وتقليد الأصوات	
استكشاف اليدين والرجلين	
وضع الأشياء في الفم	
الجلوس مستنديين إلى شيء، والتقلب، ومدّ العنق والتدحرج	
مسك الأشياء دون استخدام الإبهام	



ما يقدر الأطفال على فعله	ما يحتاجه الأطفال
من ٧ شهور إلى ١٢ شهراً	
تذكر الأحداث البسيطة	كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:
التعرف على الذات، وعلى أعضاء الجسم وعلى الأصوات المألوفة	تزويدهم بالأغذية المساندة الإضافية
إدراك أسمائهم، والكلمات الشائعة الأخرى	توفير فرص للاستماع إلى القصص وقراءتها لهم
النطق بالكلمات الأولى ذات المعنى	بيئة آمنة يستكشفونها
استكشاف الأشياء وخطبها وهزها	
العثور على أشياء مخبأة، ووضع الأشياء في علب	
الجلوس بمفردهم	
الزحف والتهوض للوقوف والمشي	
إبداء الخجل أو القلق عند الالتقاء بالغرباء	
من عام إلى عامين	

تقليد أفعال الكبار	كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:
التكلم وفهم الكلمات والأفكار	المساعدة على اكتساب مهارات جديدة في الحركة واللغة والتفكير
التمتع بالقصص وتجربة استخدام الأشياء	فرصة لتطوير قدر من الاستقلال
المشي بثبات وتسلق الكراسي والجري	المساعدة في تعلم كيفية السيطرة على سلوكهم
تأكيد استقلالهم، ولكن تفضيل الأشخاص المألوفين لديهم	فرصة للبدء في تعلم كيفية رعاية أنفسهم
إدراك ملكية الأشياء	فرصة للعب والاستكشاف
إقامة صداقات	العب مع الأطفال الآخرين
حل المشكلات	الافتخار بإنجاز الأشياء
قراءة القصص أو سردها عليهم يومياً	الرغبة في تقديم المساعدة في تنفيذ المهام
يجب أن تشمل الرعاية الصحية أيضاً القضاء على الديدان، إذا ما احتاج الأمر إلى ذلك	البدء في التظاهر باللعب
من عامين إلى ٣ أعوام ونصف العام	

الاستمتاع بتعلم مهارات جديدة	كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:
تعلم اللغة بسرعة	إجراء الاختيارات
الاستعداد الدائم للخروج	المشاركة في الألعاب التمثيلية
اكتساب القدرة على التحكم في اليدين والأصابع	غناء الأغاني المفضلة
الإصابة بالإحباط بسهولة	حل الألغاز البسيطة
التصرف بمزيد من الاستقلال، مع استمرار الاعتماد على الآخرين	تمثيل مواقف مألوقة

ما يحتاجه الأطفال

ما يقدر الأطفال على فعله

من ٣ أعوام ونصف العام إلى ٥ أعوام

كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:

يتسع نطاق اهتماماتهم

توفير الفرص لتنمية المهارات الحركية الدقيقة

يتصرفون تصرفات سخيفة وصاخبة

التشجيع على تعلم اللغة من خلال الحديث

يكثر من الحديث وطرح الأسئلة

والقراءة والغناء

يرغبون في الحصول على الأشياء التي يستخدمها

أنشطة تنمي شعوراً إيجابياً بالتحكم

الكبار

فرص لتعلم التعاون وتقديم المساعدة والتشارك

يحفظون بالمشروعات الفنية

اختبار مهارات ما قبل الكتابة والقراءة

يختبرون مهاراتهم البدنية وشجاعتهم بحرص

الاستكشاف من أجل التعلم من خلال العمل

يكشفون عن مشاعرهم من خلال الألعاب التمثيلية

إتاحة فرص لتحمل المسؤولية والاختيار

يحبون اللعب مع الأصدقاء ولا يحبون أن يخسروا

التشجيع على تطوير السيطرة على النفس،

التقاسم في اللعب، والتناوب أحياناً على اللعب

والتعاون، والإصرار على إنجاز المشروعات

دعم شعورهم بقيمة الذات والافتخار بالإنجازات

إتاحة فرص للتعبير عن الذات (عن طريق الرسم،

والتزيين بالألوان، والشغل بالصلصال أو الطين)

تشجيع الإبداع

الحركات الإيقاعية

الاستماع إلى الموسيقى بجميع أنواعها

من عامين إلى ٣ أعوام ونصف العام

كل ما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى:

يزداد فضولهم بشأن الأشخاص والقواعد التي

يسير العالم وفقاً لها

المساعدة على اكتساب مزيد من المهارات الحركية

واللغوية والفكرية

إبداء اهتمام متزايد بالأرقام والحروف والقراءة

والكتابة

إتاحة فرص إضافية لتنمية الشعور بالاستقلال

القراءة

إتاحة فرص للاعتماد على الذات فيما يتعلق

بالرعاية الشخصية

الاهتمام المتزايد بالمنتجات النهائية

إتاحة فرص لتنمية مجموعة كبيرة من المهارات

اكتساب مزيد من الثقة في المهارات البدنية

المساعدة على زيادة تنمية اللغة من خلال الكلام

استخدام الكلمات في التعبير عن المشاعر وفي

والقراءة والغناء

مواجهة المشكلات

ما يحتاجه الأطفال

ما يقدر الأطفال على فعله

من ٣ أعوام ونصف العام إلى ٥ أعوام - تنمة

أنشطة من شأنها زيادة تنمية الشعور الإيجابي
بالتمكن

يجبون أنشطة الكبار

إتاحة الفرص لتعلم التعاون والمساعدة والعمل
الجماعي

يصبحون أكثر انفتاحاً ويجبون الألعاب التعاونية

تداول الأشياء دعماً لعملية التعلم

إتاحة فرص لتحمل المسؤولية والاختيار

المساعدة على تنمية ضبط النفس والإصرار على
استكمال المشروعات

دعم شعورهم بقيمة الذات والافتخار بالإنجازات

توفير الدوافع والمساعدة على تحقيق الإنجازات
التعليمية

توفير الفرص المؤاتية لممارسة التساؤل والملاحظة

توفير الفرص للعزف الموسيقي، والقيام بالأنشطة
الفنية، والرقص

الحصول على التعليم الأساسي

المصدر: مقتبسة من الرابطة الوطنية لتعليم صغار الأطفال. ١٩٨٥. ١٩٩٥؛ دونوهو-كوليتا
(Donohue-Colletta)، ١٩٩٢؛ إضافات قدمها آخرون.

مبادئ نماء الطفل

ينبغي تصميم التجارب التي يخوضها الأطفال، في أي عمر كان، بحيث تدور حول احتياجات
الطفل وقدراته التنموية. ويحظى هذا الرأي بتأييد المؤلفات الدولية المعنية بكيفية نماء الطفل
وتعلمه. ويرد فيما يلي تحديد لبعض مبادئ التنمية الأساسية التي يمكن استخدامها كدليل
لتصميم أنشطة وتجارب ملائمة لصغار الأطفال.

التطور عملية شمولية ذات أبعاد مترابطة

الكلمة التي تستخدمها الجماعة المعنية بالطفولة المبكرة لوصف ما ينبغي أن تتصف به تنمية
الطفل هي أنها شمولية. والمقصود بهذه الكلمة هو أنه لا يمكن حصر تنمية الطفل في متغيرات
منفصلة هي الصحة، والتغذية، والتعليم، والجوانب الاجتماعية والعاطفية والروحية. فجميع هذه
المتغيرات مترابطة في حياة الطفل وتتطور في آن واحد. فالتقدم في جانب من هذه الجوانب يؤثر
على الجوانب الأخرى. وبالمثل، فحدوث مشكلة في أحد هذه المجالات يؤثر عليها كلها. على سبيل
المثال، يؤثر سوء التغذية وسوء الحالة الصحية وعدم تقديم العناية بالطفل على النحو الأمثل

تأثيراً سلبياً على النماء المعرفي والحركي والاجتماعي والعاطفي. وفي ما يلي مثال على كيفية التفاعل: بينما هناك عند الأطفال دوافع طبيعية لاستكشاف بيئتهم ومحاولة السيطرة عليها، فإن هذه الحوافز تضعف عند الأطفال الذين يعانون سوء الصحة أو سوء التغذية؛ وهذا يعوق تعلمهم ونموهم، مما يؤدي بدوره إلى مواجهة مشكلات في التعلم، الأمر الذي يؤثر على تقدير الطفل لذاته، مما يؤثر على عمليات التعلم اللاحقة.

ولذا، ينبغي أن تشمل الأنشطة أيضاً الاهتمام بالتنمية البدنية (من خلال الصحة والتغذية)، وتنمية القدرات العقلية (من خلال التربية والحفز)، والتنمية الاجتماعية العاطفية (توفير الحب وفرص للمشاركة الاجتماعية)، والتنمية الروحية (على النحو المتعارف عليه في الإطار الثقافي للطفل).

← إحالة إلى الإنترنت:

Young children and nutrition. <http://www.worldbank.org/children/why/nutri.htm>

← إحالة إلى الإنترنت:

Young children and health. <http://www.worldbank.org/children/why/health.htm>

النمو يبدأ قبل الولادة، والتعلم يبدأ عند الولادة

تحدث خلال فترة ما قبل الولادة تطورات هامة تؤثر على الدماغ والجسد وكيماويات الطفل. وتؤثر جميع هذه العوامل على قدرة الطفل على التعلم والنجاح والنمو والتمتع بصحة جيدة.

ولذا، من الضروري أن تضمن برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة أن تتلقى المراهقات والحوامل ما يكفي من التغذية والرعاية البدنية والنفسية، وكذلك الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم، أن تكفل للطفل بمجرد دخوله إلى هذا العالم، الدعم الغذائي الملائم (في شكل لبن الأم)، وكذلك توفير بيئة صحية وآمنة ونظيفة له، وأن ينعم الأطفال بالحب والتغذية.

تشكل السنوات الثماني الأولى من حياة الطفل الأساس الذي تركز عليه جميع مراحل النمو اللاحقة؛ ويتسم الاهتمام المبكر باحتياجات الطفل بأهمية حاسمة

أثبت المتخصصون في سيكولوجيا النمو أن السنوات الأولى من حياة الطفل تشهد نمو البنيات الدماغية والفيولوجية التي يتوقف عليها النمو والتعلم اللاحقان. وقد ثبت أن الفوائد المترتبة على التدخل تزيد كلما جرى تقديم الدعم في مرحلة مبكرة. ومن المهم أيضاً الاهتمام المستمر لتنمية الطفل.

ولذا، فإن الاهتمام بصغار الأطفال منذ مرحلة الحمل وما بعدها يمكن أن يساعد على تفادي الصعوبات في المرحلة اللاحقة. والرعاية الجيدة للرضع (الرعاية الصحية، والوجبات المغذية، والتغذية الفعالة، والتحفيز العقلي، والتفاعل) هي أفضل تدير وقائي لتفادي حالات الإعاقة والتأخر النمائي.

ومن الممكن أن تغطي مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هذه المرحلة بأكملها، أو أن تركز

على فترات أقصر في إطار هذه الفترة الزمنية. كما يمكنها أن ترتبط بالصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، و/أو تركز على بيئة الطفل طوال مرحلة الطفولة. ولكن إذا ركز المشروع على فئة عمرية محدودة، فمن المهم أن يكون مخطط هذا المشروع على دراية بالخدمات والأنشطة التي ستأتي فيما بعد في حياة الطفل (كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمحيط المدرسة الابتدائية)، وأن يقيموا روابط معها، وذلك عملاً على استدامة المكاسب المحققة و استثمار أكبر قدر في المشروع.

ملاحظة: تشير البحوث إلى أن وجود فجوات كبيرة في توفير ما يحتاجه الطفل (خاصة من حيث التغذية والصحة والتحفيز) في المرحلة الهامة الممتدة من الحمل حتى الالتحاق بالتعليم الابتدائي، يمكن أن يؤثر سلباً على تنمية قدرات الطفل طوال حياته. فإذا تم مثلاً توفير برامج تغذية وتحفيز للطفل خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم انقطعت هذه البرامج خلال سنوات الروضة، فستضيع المكاسب التي حققها الاهتمام المبكر هباءً (Grantham-McGregor et al. 1998).

تتفاوت احتياجات الأطفال خلال سنوات الطفولة المبكرة

تتباين الاحتياجات التنموية للطفل خلال السنوات الأولى من الحياة وفقاً لعملية نضج كل طفل. ولذا، سيكون للبرامج نقاط تركيز مختلفة فيما يتعلق بالحالة النمائية للطفل. وعلى أقل تقدير، يمكن التمييز بين الفترات التالية:

■ **فترة ما قبل الولادة، والمولد.** ينصب التركيز خلال هذه الفترة على الأم عبر برامج صحة الأمومة والطفولة، وعبر دعم وتثقيف الأهل.

■ **الطفولة (حتى ثمانية عشر شهراً تقريباً).** يلزم التركيز خلال هذه الفترة على الصحة والتغذية بشكل خاص. وتتسم الرضاعة الطبيعية بأهمية حاسمة؛ وينبغي بذل كافة الجهود لإبقاء الطفل إلى جانب أمه. وتتمثل المهام المركزية فيما يبدو في التعلم الحسي، لا سيما السمعي والبصري، والتحكم في الحركات البدنية، والارتباط براعٍ أساسي.

■ **مرحلة تعلم المشي وما بعدها (من نحو ثمانية عشر شهراً إلى ستة وثلاثين شهراً).** تظل التغذية تتسم بأهمية حيوية خلال هذه الفترة. وتتطور مهارات الطفل في مجالات التنسيق واللغة والقدرة على التفكير والمهارات الاجتماعية تطوراً سريعاً.

■ **مرحلة الروضة (من أربع إلى خمس سنوات تقريباً، وأحياناً حتى السادسة).** في سنوات مرحلة ما قبل المدرسة، تتخذ التنشئة الاجتماعية والإعداد للمدرسة مزيداً من الأهمية، كما تتسع حلقة الأقران والرعاية. ومن سن الرابعة فصاعداً، ترتبط برامج الطفولة المبكرة على الأرجح بالتعليم وبالمرحلة التحضيرية لدخول المدرسة. ولكن يظل عنصر الصحة والتغذية من العناصر الأساسية التي تؤلف ما يحتاجه الطفل الصغير.

■ **المرحلة المبكرة من التعليم الابتدائي، هي فترة "انتقال" إلى المدرسة وإلى العالم بشكل عام (من سن السادسة إلى الثامنة تقريباً).** وبحسب درجة التزامن بين البيت والمدرسة، ويمكن أن يكون هذا الانتقال سهلاً نسبياً أو صعباً للغاية.

تتشرك عوامل متعددة في تحديد نمو الطفل، وتتفاوت درجات النمو تبعاً لحالة الطفل الغذائية والحيوية الطبية، ولبيراثه الجيني، ولبينته الاجتماعية والثقافية

لئن كان هناك نمط أو سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو التي تصدق على معظم الأطفال، فإن معدل النمو وطابعه ونوعيته تتباين من طفل لآخر نتيجة لما يقدمه الطفل للعالم (طبيعة الطفل)، وللتجارب التي يعيشها الطفل في العالم (تنشئة الطفل). وتؤثر الثقافة على النمو بأشكال مختلفة (وعلى سبيل المثال، تختلف أهداف الأطفال من ثقافة لأخرى؛ ويُنتظر من الأطفال أن يتحملوا المسؤولية في أعمار مختلفة؛ وتتباين أنماط الاتصال بين الكبار والأطفال بدرجة كبيرة). ومن المهم أن يستخدم الكبار أساليب تتلاءم مع نمط نمو الطفل، وذلك لا في المجال المعرفي فحسب، بل في المجالات العاطفية والإدراكية والحركية أيضاً.

ولذا، فإن يلزم أن تولي الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنشئة الاجتماعية والعاطفية والروحية، والتعليمية، يجب أن نعطي الاهتمام إلى حالة الطفل الصحية والغذائية (السابقة والراهنة)، وأن تقدم أشكالاً مختلفة من التحفيز، تتماشى مع الثقافة، وذلك حتى مع مراعاة وجود حلقات متعاقبة وأنشطة من شأنها أن تيسر عملية التعلم والنمو.

← إحالة معرفية: J. L. Evans and R.G. Myers. 1994. Childrearing Practices: Creating Programs Where Traditions and Modern Practices Meet. cc1 15aci.pdf

يشكل نمو الطفل عملية تراكمية في طبيعتها، وليست بالضرورة تدرجية

تتسم السنوات المبكرة، كما لاحظنا، بأهمية حاسمة من حيث نماء الأطفال على المدى الطويل، وكلما كان الاهتمام الذي نوليه للتقدم التنموي للطفل مبكراً، كلما زاد احتمال تجنب المشكلات، كما لاحظنا أيضاً. وإذا ما تعرضت تغذية الطفل وصحته للخطر في مرحلة مبكرة، فإن نموه سيتأخر أو يضعف، ومع مرور الوقت يسلك نمو الطفل مساراً تنازلياً. ونتيجة لذلك، يتخلف بعض الأطفال أكثر فأكثر بالنسبة لأقرانهم. ولئن كان بإمكان التدخل اللاحق أن يحسّن نمو الطفل، فليس من الممكن على الأرجح التوصل إلى العودة إلى سلوك المسار الأمثل بعدما تكون الدورة التنازلية قد بدأت. وكلما كان الطفل أكبر سناً، كلما زادت جرعة التدخل اللازم حتى يكون له أثر إيجابي (Grantham-McGregor et al. 1998; Wachs 1998).

ولذا، كلما كان الاهتمام لحالة الطفل الصحية والغذائية والتنموية مبكراً، كلما كان ذلك أفضل. ويجب أيضاً الاعتراف بأنه إذا كان التدخل سيجري بعد سن الثالثة، فقد يكون هناك حدود لما يمكن تحقيقه من حيث التغلب على أوجه القصور القائمة بالفعل والناجمة عن سوء التغذية والمرض والإهمال. أما إذا وفرت الرعاية الكافية (لا سيما فيما يتعلق بالتغذية والغذاء والتحفيز) في السنوات الثلاث الأولى، فيمكن حينئذ أن تحقق البرامج التي تركز على سنوات مرحلة الروضة نتائج إيجابية جداً على المدى الطويل. ولكن دون وجود قاعدة صلبة في السنوات الأولى، فإن فعالية برامج مرحلة الروضة ستكون محدودة.

الأطفال مشاركون فعالون في عملية نموهم وتعلمهم

تتطوي عملية التعلم على قيام الأطفال ببناء معارفهم بأنفسهم، وليس على فرضها عليهم من

قبل الكبار. ومع الممارسة تتحسن المهارات التي تشكل الأساس لبناء المعارف. ومن المهم بالنسبة للأطفال أن تتاح لهم الفرصة لبناء معارفهم الخاصة من خلال الاستكشاف، والتفاعل مع المواد، وتقليد نماذج الأدوار.

ولذا، ينبغي أن تتضمن الأنشطة إتاحة الفرص للأطفال للتعلم من خلال العمل، والمشاركة في حل المشكلات، وتنمية مهارات اللغة والاتصال. ويجب ألا تركز برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بشكل مفرط على الطريقة النمطية لحفظ وتعلم القراءة والكتابة والحساب، بل إتاحة فرص وفيرة للمشاركة النشطة، سواء أكان ذلك في البيت بالنسبة للمهام اليومية، أو في إطار أوضاع أكثر تنظيماً خارج البيت. وينبغي التركيز على كيفية التعلم (أي اتخاذ المواقف الإيجابية إزاء مهارات التعلم والتفكير) أكثر من التركيز على مضمونه.

النمو والتعلم يتحققان نتيجة لتفاعل الطفل مع الناس والأشياء الموجودين في بيئته

يتمثل دور الكبار (في البيت وفي الأماكن الأخرى) في مجال دعم تنمية الأطفال بتجاوبهم معهم عاطفياً والإشراك في أنشطتهم، وفي إتاحة الفرصة لهم للتعامل مع أشياء ملموسة، وإجراء اختيارات، واستكشاف الأشياء واستطلاع الأفكار، والتجربة، والاكتشاف. ويحتاج الأطفال أيضاً إلى فرص للتفاعل مع أقرانهم ومع الكبار في بيئة آمنة توفر للطفل السلامة والقبول.

ولذا، يمكن تعزيز التعلم والنمو عن طريق تهيئة البيئة الصحية، وتوفير المكان والمواد والفرص لمساعدة الأطفال على التعلم من خلال اللعب، سواء أكان ذلك في البيت أو في مكان آخر. ويمكن تشجيع الآباء والرعاة الآخرين على تنمية أطفالهم وتحفيزهم والتحدث إليهم واللعب معهم.

يعيش الأطفال في بيئة معينة - الأسرة والمجتمع المحلي والثقافة - وتُلبى احتياجاتهم على أفضل وجه في إطار تلك البيئة

ترتبط رفاهية الطفل ارتباطاً وثيقاً برفاهية الأسرة، وعلى وجه التحديد برفاهية مقدمي الرعاية الرئيسيين. ومن ثم، فإن دعم الأسرة والمجتمع المحلي يمكن أن يساعد الأطفال؛ وبالمثل، فإن دعم الأطفال يمكن أن يساعد الأسرة والمجتمع المحلي. ولما كان للبيئة أثر على نمو الأطفال، فمن الممكن أيضاً إعداد أنشطة تحدث تغييرات في بيئة الطفل.

ولذا، فإن تعزيز رفاهية مقدمي الرعاية الرئيسيين، وزيادة دخل الأسرة، والارتقاء بالصحة وتحسين الشروط الصحية في المجتمع المحلي، وتقويم الوسط الاجتماعي والسياسي سيؤثر على نمو الطفل وتطوره، على الرغم من أن هذه الخدمات لن يكون أثرها المباشر على المستوى نفسه لأثر تطوير للخدمات المعدة خصيصاً للطفل.

وباختصار، فإن البرامج التي تأتي في الوقت المناسب والمستمرة والمتواترة والمكثفة والشمولية (الجامعة) هي التي لها أكبر فرصة في التأثير الإيجابي على النمو. وتحقق التنمية أفضل الآثار على المدى الطويل عندما يتم الجمع بين النواحي الغذائية والصحية والتنموية.

مبادئ وضع برامج الطفولة المبكرة

نظراً لضرورة الاستجابة للاهتمام السريع التنامي بوضع برامج خاصة بالطفولة المبكرة بنوعية عالية وتكلفة مقبولة ويمكنها أن تصل إلى عدد كبير من الأطفال والأسر، فإن فهم عملية وضع البرامج يتسم بأهمية حيوية. ونظراً لاتساع ونطاق الأنشطة الممكن تنفيذها في إطار مشروعات الطفولة المبكرة (بسبب الاختلاف بين الأطفال في التنمية خلال السنوات الثماني الأولى من الحياة من حيث نطاق الاحتياجات الخاصة اللازم تلبيتها في سياق معين، وللتصدي للاختلافات بين الثقافات، على سبيل المثال)، فإن هناك مجموعة كبيرة من الأنشطة التي يجدر بحق الاضطلاع بها في سياق وضع برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها. وليس هناك نموذجاً واحد يمكن تطبيقه بشكل سليم في جميع الحالات - أو حتى في معظمها. بيد أن هناك مبادئ ينبغي الاسترشاد بها في عملية البرمجة المقصود منها تحسين رفاهية الأطفال في السنوات المبكرة من حياتهم. ويرد فيما يلي عرض لهذه المبادئ:

المبادئ السياقية

■ السياق هو كل شيء (تقريباً)

إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع المحلي والبلد تؤثر على تفتح الأطفال. ويشير الإدراك السليم والكتابات المتزايدة إلى أن البرامج تتأثر بالسياق الذي تُعد وتُنفذ فيه. ولتوفير برامج ملائمة لصغار الأطفال ولأسرهم، يجب المراعاة الكاملة للسياق العام الذي يعيش فيه الطفل، مع إدراك أنه قد يلزم إجراء تغييرات منهجية إذا أُريد تحسين حالة صغار الأطفال وأسرهم على المدى الطويل.

مقارنة الواقع: بينما تثبت التجربة أنه ينبغي إعداد برامج الطفولة المبكرة وفقاً للسياق، بدلا من محاولة تكييف السياق لكي يتلاءم مع نموذج محدد سلفاً، فلا تزال هناك نزعة قوية لنقل النماذج من بيئة معينة إلى بيئة أخرى وفرضها دون إيلاء الاهتمام الكافي لما إذا كان النموذج المنقول يمثل أفضل اختيار بالنسبة للوضع الجديد.

ويقول مايرز (٤٩٩١) إنه من الضروري مراعاة الأبعاد التالية للسياق لدى إعداد برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها:

■ المناخ السياسي، الاستقرار، أو الاضطراب. إن بلداً في حالة حرب، أو يعاني من نزاع

داخلي حاد، أو في مرحلة انتعاش بعد نزاع يوفر سياقاً لبرمجة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية مختلفاً جداً عن السياق الذي يوفره بلد مستقر وديمقراطي وينعم بالسلم. وهذا البعد السياقي لن يؤثر على مكان الخدمات واستمراريتها فحسب، ولكن قد يتطلب أيضاً إدخال تعديلات هامة على المضمون - مثل إدراج أساليب تساعد الأطفال على التغلب على صدمات الحرب.

■ التنظيم الحكومي. إن درجة المركزية أو اللامركزية، ومدى استناد الخدمات المعدة

إلى أقسام قطاعية سيؤثران على إمكانات وعمليات البرمجة، وعلى مستويات المشاركة والدمج، وكلاهما يبدو هاماً لبرمجة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

■ **السياسات الاقتصادية.** إن برمجة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في إطار ليبرالي جديد يكون مختلفاً عن البرمجة في إطار دولة الرفاهية.

■ **الحجم (والإتساع المتوقع للبرنامج).** من الواضح الجلي أن العمل في نيكارغوا ليس كالعمل في الهند. وبالمثل، فإن تركيز برنامج ما على منطقة محدودة من بلد معين ليس مثل العمل في البلد ككل.

■ **التجانس الثقافي.** لا يرتبط التجانس الثقافي بالحجم إلا جزئياً. ومع ذلك، فإن البرمجة تكون أصعب في بلد يضم مجموعات عرقية كثيرة (مثل المكسيك) عنها في بلد أقل تبايناً بكثير (مثل سوازيلاند). فالبعد الثقافي يتسم بأهمية خاصة عندما يتناول رعاية الطفل وتمميته لأن القيم والمعايير والآراء التي تحكم تنشئة الأطفال تختلف من ثقافة لأخرى، كما تختلف الممارسات الخاصة.

■ **أنماط الاستيطان.** إن التوازن الريفي - الحضري، وأنماط الهجرة، ودرجة التشتت في المناطق الريفية هي متغيرات تتصل بالمشكلات اللوجيستية المحتمل مواجهتها في تقديم الخدمات. وقد تكون التكنولوجيات والنماذج المستعان بها مختلفة جداً كذلك.

■ **الفقر، وسبل الرزق، والعمالة.** إذا كانت نسبة كبيرة من السكان ترزح تحت وطأة الفقر، أو إذا كان البرنامج موجهاً نحو من يعيشون في الفقر، فينبغي إذا أن يتبع البرنامج نهجاً مختلفاً إلى درجة كبيرة عن النهج الذي كان سيتبعه لو كان موجهاً نحو من يملكون الإمكانات المادية اللازمة لرعاية الطفل وللإلزام لتكاليف الحصول على المأوى والأغذية الأساسية. وإذا كانت نسبة كبيرة من السكان المستهدفين تعاني من البطالة أو تعمل في القطاع غير الرسمي أو في زراعة الاكتفاء الذاتي، فيسليزم تنظيم البرنامج بشكل مختلف جداً عن الشكل الذي كان سينظم به لو كانت أغلبية السكان تعمل إما في قطاع الصناعة أو في قطاع الخدمات. فالعاطلون والعاملون في القطاع غير الرسمي أو العاملون الزراعيون مثلاً لا يحصلون عادة على الخدمات الاجتماعية الحكومية.

■ **التنظيم المجتمعي والتقاليد المجتمعية.** إن العمل مع مجتمعات محلية مستقرة تماماً ومنظمة تنظيمياً دقيقاً ولها تقاليد في العمل المجتمعي (كما هو الحال في كينيا) أسهل بكثير، من الناحية النظرية، من العمل مع مجتمعات محلية جديدة (مثل المجتمعات المحلية التي يمكن أن نجدها في مخيمات اللاجئين). أما إذا كان التنظيم المجتمعي غير موجود (كما هو الحال في كمبوديا)، فقد يلزم أن يتمثل أحد أهداف برنامج الطفولة المبكرة في تعزيز هذا التنظيم.

■ **بنية الأسرة ووظيفتها.** يلزم أن تكون برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية مختلفة عندما تعيش نسبة كبيرة من الأطفال في أسر يغيب عنها الأب (مثل البلدان التي يهاجر فيها الآباء بحثاً عن عمل - مثل زامبيا، وجنوب أفريقيا، وغيرها)، أو التي يكون فيها الأب موجوداً ولكنه لا يشارك في تنشئة الأطفال، وذلك على نقيض الحالات التي يكون فيها الأب موجوداً، بل ويشارك أيضاً في تنشئتهم. والتقاليد التي يهيمن فيها الذكر على الأسرة تمثل بالنسبة للبرامج بيئة مختلفة عن الحالات التي تتخذ فيها القرارات المنزلية وتنفذ فيها الأعمال المنزلية بطريق التشارك، أو الحالات التي تكون فيها المرأة هي المسيطرة.

■ **المستويات التعليمية.** يجب التعامل مع المجتمعات المحلية التي فيها نسبة كبيرة من

السكان الأميين بنهج مختلف عن النهج المتبع إزاء السكان الملمين بالقراءة والكتابة. وعلى الرغم من أن المؤلفات توضح أن الآباء (ولا سيما الأمهات) الأكثر ثقافة (في الحقيقة الذين تلقوا قسطاً أكبر من التعليم المدرسي) ينجبون على الأرجح عدداً أقل من الأطفال ويعتنون بهم على نحو أفضل. إلا أنه من المهم عدم افتراض أن الآباء الذين وصلوا إلى مراحل تعليمية أعلى أو الذين حصلوا على قسط أكبر من الثقافة سيكونون على الدوام من أفضل الرعاية.

■ **الكوارث الطبيعية (وغير الطبيعية).** يعاني كثير من البلدان من الكوارث الطبيعية والكوارث التي تحدث بفعل الإنسان. فالأضرار التي تسبب فيها مثلًا الإحصار الذي هبَّ على هندوراس ونيكاراغوا في خريف عام ١٩٩١ قد دُمّر هذين البلدين. فالبنية الأساسية التي تم تطويرها على مدى عشرين عاماً قد دُمّرت؛ وأصبحت الاحتياجات مأساةً للغاية. كما أن السياسات الاقتصادية التي أسفر عنها التطور السلبي لاقتصاديات الأمم الآسيوية في عام ١٩٩١ كان لها تأثير شديد على رفاه الأسر. فالموارد التي كانت مخصصة في بادئ الأمر للتركيز أساساً على التنمية النفسية الاجتماعية للأطفال قد تم تحويلها لتوفير الطعام الأساسي وكفالة التغذية. ولئن كان من غير الممكن توقع هذه الأحداث لدى إعداد البرامج، فإنه يجب التصدي لها لدى تنفيذ البرامج.

إن قائمة المتغيرات السياقية التي تؤثر على حياة الأطفال وأسرهم تبين كثرة أشكال التباين الموجود بين الأمم والمجتمعات المحلية والثقافات. وما لم يتمكن مخططو البرامج من التكيف مع هذه الاختلافات، فيحتمل أن يبذلوا جهوداً لا تلائم احتياجات السكان. وانطلاقاً من احترام هذا التنوع، سيكون هناك حتماً تباين بين برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وسيلازم اتباع مجموعة متنوعة من النهج داخل البلد الواحد.

المبادئ الاجتماعية

■ **السعي إلى تحقيق العدل، ولكن تقديم المساعدة أولاً وقبل كل شيء للمعرضين لأكبر قدر من المخاطر.**

فيما يسلم هذا المبدأ بحاجة جميع الأطفال إلى تلقي الدعم في مرحلة نموهم وتنميتهم، فإنه يركز على الضرورة الملحة لمساعدة الأطفال الذين يعيشون في أوضاع تعرضهم لمزيد من مخاطر التأخر أو التخلف في النمو (مثل الأطفال الذين يعيشون في الفقر، و/أو الأطفال المنتمين إلى إحدى الأقليات، و/أو الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة). فعندما تكون الموارد محدودة، ينبغي أن يكون الأطفال المعرضون إلى أكبر درجة من مخاطر التأخر أو التخلف في النمو هم المستفيدين الرئيسيين من برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. وهناك عدد كبير من العوامل البيئية التي تؤثر على مجموعة الأطفال المعرضين لمخاطر التأخر أو التخلف في النمو، والتي يمكن أن تساعد على تحديد هذه المجموعات. ويرجح أن تؤدي عوامل مثل الفقر، وانخفاض المستوى التعليمي للأهل، والأسر المفككة، والمجتمعات المحلية المنبعثة من بين أنقاض النزاعات أو من هجرات حديثة، إلى تعريض الأطفال للخطر.

مقارنة الواقع: لئن كان من الصحيح بشكل عام وجوب إيلاء الأولوية للأطفال المعرضين بدرجة كبيرة للمخاطر، فإنه يجب توخي الحذر في هذا الصدد. فثمة نسبة محدودة من الأطفال

يلزم اتخاذ تدابير استثنائية لدعم ترميتها. وقد لا يكون استثمار الموارد المحدودة بخصوص أطفال ليس لديهم القدرة إلا على تحقيق حد أدنى من النتائج هو أفضل استخدام لميزانيات المنظمات الوطنية المحدودة. وعند تقييم الاحتياجات وتحديد أهداف المشروع، يلزم مناقشة المسألة واتخاذ قرار بشأن مستوى "المخاطر" التي ستحدد المستفيدين من البرنامج.

■ البدء بالموجود والبناء انطلاقاً من هذه النقطة.

يزيد احتمال استدامة البرامج عندما تركز هذه الأخيرة على المعارف المتوافرة لدى الناس بالفعل، وعلى العوامل/الخبرات المعروفة في حياتهم. ويندر أن تترسخ البرامج التي تقدم أفكاراً وممارسات غريبة على الناس. ولذا، ينبغي أن تعتمد برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على مواطن القوة في المجتمعات المحلية. وهذا ينطوي على تحديد الممارسات الإيجابية ومعرفة الأساليب التي يمكن قبولها لإدخال أنشطة وممارسات جديدة.

وتشمل جوانب الثقافة التي تحتاج إلى التقصي ما يلي: الأنماط التقليدية للتفاعل الأسري، والهياكل الاجتماعية التي يمكن حشدها؛ والممارسات التقليدية الثمينة الداعمة لنمو الأطفال وتمييزهم؛ رغبة الأهل الشديدة في توفير أفضل الفرص لأطفالهم؛ رغبة الناس في التعليم والمعرفة؛ الشبكات المنشأة عن طريق مشاركة الناس في منظمات دينية. فعندما يشعر الناس أن ممارساتهم ومعتقداتهم الراهنة تحظى بالاحترام والاعتراف، فإن هذا يعطيهم ثقة في أنفسهم للتفكير في سبل أخرى للاضطلاع بالأمر.

مقارنة الواقع: لئن كان المرمى هو إقامة البناء على أساس ما هو قيم ومعروف، فإنه يحدث أحياناً أن تنطوي الثقافة المعنية على قيم ومعتقدات وممارسات لا نريد دعمها. فإننا لا نعتزم مثلاً دعم الممارسات الثقافية التي تروج للدور الثانوي للمرأة، وختان الإناث، وحكم التقاليد الاجتماعية على الأطفال البنات بالإعدام، وتدفق الموارد على الأطفال الذكور بشكل أساسي (تمثل جماعة طالبان في أفغانستان في الوقت الراهن أشد الأمثلة تطرفاً للقيم الثقافية المعلنة جهاراً والتي تناقض القيم الإنسانية الأساسية). ومن المستصوب احترام القيم التقليدية متى كانت هذه القيم داعمة للتنمية المثلى للطفل؛ وأما عندما تتعارض هذه القيم بشكل جوهري مع قيم وحقوق الإنسان الأساسية، فإنها لا تعتبر جديرة بأن نجاهد للمحافظة عليها.

← إحالة معرفية: J. Timyan. 1988. Cultural Aspects of Psychosocial Development: An Examination of West African Childrearing Practices. aa1capda.pdf

← إحالة معرفية: J. L. Evans and R. G. Myers. 1994. Childrearing Practices: Creating Programs Where Traditions and Modern Practices Meet. cc115aci.pdf

■ إعداد برامج وأنشطة مع الأسرة ومن أجلها

من المهم في عملية البرمجة فهم الطفل في إطار بيئته الطبيعية. والأسرة (مهما كان تعريفها بالنسبة للطفل) تعتبر من العناصر الهامة جداً في بيئة الطفل. كما يعتبر تقديم الدعم من الأسرة ولها أمراً حاسماً بالأهمية بالنسبة لنمو الطفل وتمييزه بشكل صحي. وإذا كانت الأسرة ستوفر أفضل رعاية ممكنة، لذلك فإنها تحتاج إلى الدعم في قيامها بدورها الأبوي. وينبغي اتخاذ

التدابير لتعزيز شعور الآباء أو مقدمي الرعاية بأنهم هم الذين يطورون فعلياً بتنمية الطفل. ويحتاج الكبار أيضاً، في قيامهم بدور الأهل، إلى الدعم بوصفهم بشراً. ولذلك، فمن المهم معرفة الأوضاع الاقتصادية للأسرة، ومعرفة الموارد المتاحة التي ستوفر الدعم لتنمية الطفل وتثنيته.

■ العمل على إشراك المجتمعات المحلية

توضح مجموعة متزايدة من التجارب أن مشاركة المجتمعات المحلية تزيد من فعالية معظم البرامج. كما أن مشاركة المجتمع المحلي تتيح أيضاً توسيع نطاق الخدمات المقدمة بما يتجاوز حدود ما كان ممكناً لو اقتصر الأمر على استخدام ميزانيات وموارد القطاع العام وحدها. وعلى وجه التحديد، تقوم برامج المجتمعات المحلية بما يلي:

- بناء القدرات المحلية في ما يتعلق بتحديد الاحتياجات وتوخي الحلول؛
- إيجاد الشعور بالملكية وغرس الاحساس بالمسؤولية؛
- التشجيع على الاتحاد والقوة في المجتمع المحلي؛
- زيادة فرص تنفيذ القرارات ومواصلة البرامج بعد وقف الدعم الخارجي الأولي؛
- تمكين الناس من اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب حياتهم.

مقارنة الواقع؛ لئن كانت هناك أدلة تفيد بأن العمل مع المجتمع المحلي يؤدي إلى تنفيذ مشروعات أكثر استدامة، فإن هذا يستغرق وقتاً أطول بكثير من مجرد الذهاب وإخبار المجتمع المحلي بما يجب عمله (أي تزويد المجتمع المحلي بنموذج جاهز مُعدّ من قبل). ويلزم إعداد نهج مرحلي بشكل تدريجي، وعدم التعجيل في ذلك. فعندما يعنى المخططون بالمنتجات والآجال الزمنية، فإن مشاركة المجتمع المحلي لا تصبح إلا مجرد مشاركة شكلية. أما إذا أردنا مشاركة مجتمعية حقيقية، فعلياً أن نستمع أكثر مما نتكلم، وعلينا أن نسمح للعملية بالوقت الكافي لكي تتكشف.

المبادئ التقنية

■ **ينبغي إعداد برامج رعاية الطفولة المبكرة في إطار نظري واسع يشكّل جزءاً من إستراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه؛ وينبغي ألا يجري إعدادها بمعزل عن الخدمات الاجتماعية الأخرى.**

هناك وحدة بين احتياجات الطفل. فالبرمجة الفعالة تتطلب اهتماماً متكاملًا بالأطفال، وتستلزم بذل الجهود لجمع أكبر قدر ممكن من الموارد من خلال برامج متعددة الأبعاد تضم أنشطة صحية وغذائية وتربوية واجتماعية. ولذا، ينبغي أن تشكل أنشطة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية جزءاً من جهود نظرية واسعة النطاق تعالج احتياجات الأطفال منذ الميلاد حتى السنوات الأولى من التعليم الابتدائي على الأقل. وينبغي العمل على تحقيق التكامل بين الخدمات في مراحل تصميمها وتخطيطها وتنفيذها.

ملاحظة: إن محاولة إتباع هذا المبدأ التوجيهي لا تعني أن كافة العناصر المكونة يجب أن تظهر في جميع برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. فقلما يحدث أن يتم توفير الاحتياجات المتعددة لصغار الأطفال وأسرهم في حالة واحدة. ويمكن أن يتخذ هدف تحقيق الاهتمام المتكامل بالطفل أشكالاً مختلفة. فيمكن على سبيل المثال إقامة مجموعة متنوعة من العلاقات التي تقوم على أساس

البرامج الموجودة، وتساعد على سد الثغرات الموجودة في الخدمات المتعلقة باحتياجات الأطفال. ويمكن إقامة شراكات بين قطاعات الرفاه الاجتماعي، والصحة، والتربية لكفالة تلبية الاحتياجات المتعددة للأطفال. وبغض النظر عن كيفية تقديم الخدمات فعلياً، ينبغي وجود إستراتيجية عامة تكون شاملة ومتعددة الأوجه لتنظيم كافة جهود برامج رعاية الطفولة المبكرة. كما ينبغي السعي إلى توفير فرص لمزج الخدمات، والتشجيع على التعاون بين القطاعات المتعددة، وإدخال عناصر جديدة على البرامج الجارية حيثما كان ذلك ملائماً. ولكن من الأهمية بمكان، في ظل هذه التضافر، ألا يقع ازدواج في الخدمات، وأن تكون الرسائل الموجهة للأسر متعلقة.

← إحالة معرفية: J. L. Evans 1997. Breaking Down the Barriers: Creating Integrated Early Childhood Programmes. ac1bdbci.pdf

■ التحلي بالمرونة؛ والسعي إلى وضع استراتيجيات مختلفة.

إن التغييرات الفردية والاجتماعية والبيئية، إذا ما نُظر إليها مجتمعة إلى جانب طبيعة الطفل المتغيرة خلال مرحلة الطفولة المبكرة، فإنها تشير جميعاً إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك صيغة واحدة لوضع برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

وينبغي إعداد وتنفيذ استراتيجيات تكميلية لتحقيق أهداف رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ونظراً لأن تنمية الطفل تتأثر بالبيئة (البيت، والمجتمع المحلي، والمؤسسات الاجتماعية، والأطر القانونية، وروح النظام الثقافي)، فينبغي أن ينفذ على مستويات مختلفة وفي آن واحد برنامج شامل لتحسين تنمية الطفل، على أن يركز على الطفل ومقدمي الرعاية والمؤسسات والسياسات الوطنية على التوالي.

وبالنسبة لصغار الأطفال على وجه الخصوص، من المهم التركيز على الأسرة. فالبرامج التي تدعم الأهل في قيامهم بدور الأبوة، والأخرى التي تساعد على تغيير الحالة الاقتصادية للأسرة تتسم بالأهمية، وتؤثر في نهاية المطاف على الطفل. وبالمثل، فإن جهود التنمية المجتمعية (التمكين) تتسم بالأهمية حيث إنها تغير البيئة التي تجري فيها تربية الطفل. وتعزيز المؤسسات التي تعمل مع الأسر يمثل إستراتيجية أخرى يمكن استخدامها لدعم إعداد برامج جيدة. وفي نهاية المطاف، فإن السياسة الوطنية من شأنها أن تدعم (أو تكبح) هذه الجهود كافة. فإن الإستراتيجية الملائمة للبرمجة تتمثل في تأييد تنفيذ السياسات الوطنية الداعمة لصغار الأطفال وأسرهم.

وقد أعدت على مر السنوات نهج مختلفة، وتراكت خبرات البرامج؛ بحيث أصبح في وسعنا تقديم مجموعة خيارات يمكن أن تكون فعالة ومجدية مالياً، وذلك للنظر فيها وتكييفها لكي تلائم الأوضاع المحلية. وتشمل هذه الخيارات ما يلي:

- برامج للدعم المنزلي وتثقيف الأهل (زيارات منزلية، وتعليم الكبار، وبرامج لوسائل الإعلام الجماهيرية، وبرامج من طفل إلى طفل)؛
- برامج للرعاية والتعليم في المركز (دور الحضانة، والرعاية النهارية البيتية، والروضات النظامية وغير النظامية، ومجموعات اللعب، وحدائق الأطفال، ومراكز رعاية الطفل في محل العمل، وما إلى ذلك)؛
- برامج التنمية المجتمعية العامة التي محورها الطفل.

وهناك أيضاً استراتيجيات للعمل مع واضعي السياسات لتهيئة بيئات أكثر دعماً للأسر،

واستراتيجيات لإقامة شراكات لاستخدام الموارد على الوجه الأمثل لصالح صغار الأطفال وأسرهم (ستجري مناقشة هذه الاستراتيجيات بمزيد من التفصيل في القسم الرابع).

مقارنة الواقع: من الجدير بالملاحظة أنه ليس هناك سوى عدد قليل من النهج التي تدعمها الأدلة المستمدة من البحوث لإثبات أنها فعالة حقيقة. فعلى سبيل المثال، بينما كانت بعض البرامج البيئية فعالة فيما يبدو في تحقيق أهداف مثل تحسين التغذية، فإن النتائج التي أسفرت عنها لا تخلو من النزاع. وعلى ذلك فإنه يجري الترويج لاستراتيجيات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية بالرغم من أنه ليس هناك ما يؤيدها علمياً. فالبحث عن نهج لها بالفعل بيانات سليمة تدعمها يشير إلى أن الإستراتيجية المحددة للبرمجة ليست هي التي تحدد فعالية برنامج ما، ولكن ما يحدد هذه الفعالية هو بالأحرى مدى جودة تنفيذ البرنامج (ويكارت ١٩٩١).

■ إنشاء برامج مجدية من حيث التكاليف

من الضروري تنفيذ البرامج في حدود القيود المعروفة المفروضة على الموارد، وينبغي أن تكون البرامج مجدية اقتصادياً خلال المرحلة الزمنية المعنية. والجدوى الاقتصادية لبرنامج ما لا تتعلق بتوافر الأموال إلا جزئياً. فهي تتعلق أيضاً بالأولويات وبكيفية تخصيص الأموال. فإذا حظي برنامج ما بمرتبة عالية من الأولوية، فيمكن تنفيذه عن طريق التخلي عن شيء أدنى منه درجة في مرتبة الأولويات. فإن الوعي العام والإرادة السياسية يشكلان بعدين هامين في تحديد الموارد المتاحة لبرنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

وحتى في حالة النظر إلى برامج رعاية الطفولة المبكرة على اعتبار أنها تتسم بالأولوية، فإن المشاركين في هذه الجهود يحرصون على تحديد وتنفيذ نماذج مجدية من حيث التكلفة. ذلك أنه يلزم استخدام الموارد بكفاءة وعلى نحو مثمر. ويتمثل أحد السبل لتحقيق ذلك في الاستثمار في البرامج الوقائية بدلاً من البرامج التعويضية، نظراً لأن الأولى أكثر جدوى من حيث التكلفة. وثمة حاجة أيضاً إلى إنشاء برامج منخفضة التكلفة والترويج لاعتمادها، وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من التغطية. بيد أنها ليست هي الأفضل بالضرورة. فانخفاض التكلفة يعني في كثير من الأحيان انخفاض الجودة. فإذا كانت البرامج منخفضة التكلفة إلى حد يجعلها غير مجدية، فهي تشكل تبيداً للموارد. ويلزم إجراء تقييم منهجي للبرنامج لتحديد نقطة التوازن بين التكلفة والجودة.

ويمكن إعداد خيارات لبرامج منخفضة التكلفة نسبياً، ولكنها فعالة مع ذلك. وتتمثل إحدى استراتيجيات المحافظة على مستوى معقول للتكاليف، في قصر النشاط على الذين هم في حاجة ماسة إليه، عوضاً عن محاولة توفير الخدمة لجميع السكان. وتتمثل استراتيجية أخرى في دمج عنصر من عناصر رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في هيكل قائم فعلاً، بتكلفة جدية (على سبيل المثال، أضيف في جامايكا عنصر نفسي اجتماعي إلى مجموعة مهارات وواجبات العاملين شبه المهنيين الذين يقومون بزيارات منزلية تتصل بالنظام الأولي للرعاية الصحية؛ وزود الآباء في فنزويلا بمعلومات عن رعاية الطفل فيما يتعلق ببرامج الإرشاد الزراعي). وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي المبالغ التي تم توفيرها إلى تحقيق اقتصاد في التكاليف (من حيث إعادة الصفوف والتسرب من المدرسة في المستوى الابتدائي مثلاً)، بل ويمكنها حتى أن تعادل أو توازن، تكاليف الاستثمار في رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن الممكن تطبيق مجموعة متنوعة مبتكرة من مخططات تمويل وترتيبات لتقاسم التكاليف (انظر القسم السابع الخاص بـ "التكاليف والتمويل").

■ ضمان الجودة.

من الضروري عدم التضحية بالجودة نتيجة لمحاولة تنفيذ نماذج منخفضة التكلفة و/أو زيادة التغطية في النماذج التي ثبتت فعاليتها. والحجة المؤيدة لضرورة أن تستهدف الجهود المبذولة زيادة التغطية قبل السعي إلى تحسين النوعية تقصّر عن إدراك النقطة الأساسية، التي تتمثل في أنه دون تحسين النوعية سيتحمل المجتمع فيما بعد التكاليف في المرحلة الدراسية وفي الحياة الاجتماعية. فالبرامج المنخفضة الجودة غير فعالة، وتحرم الأطفال من الاستفادة، وتمثل تبديداً للموارد.

والبرنامج الجيد هو الذي يلائم مرحلة نمو الطفل، ويلبي احتياجاته، ويحترم في الوقت ذاته الاختلاف بين الأفراد. ومن الضروري أن يدرك مخططو البرامج، في سعيهم إلى تحقيق الجودة، أنها تتأثر بدوافع وتدريب العاملين في البرنامج، وبالبيئة المادية، وبالمواد المستخدمة، وبالمنهج التعليمي، وبالدمج المتوفر لمقدمي البرنامج.

وعلى ذلك، يجب التصدي لسألة الجودة على مستوى تنفيذ البرنامج؛ فلا يمكن تحقيق الجودة من خلال مجرد القيام بسنّ التشريعات أو من خلال وضع المعايير والقواعد على المستوى المركزي. كما لا يمكن تحديدها على أساس مستوى الإنفاق.

ومن المفيد مع ذلك إنشاء آلية لوضع القواعد (فيما يتعلق بالمرافق، والتوظيف، والمنهج التعليمي، وجودة البرنامج) ورصد تنفيذ البرنامج رسداً فعالاً. وإذا شارك في العملية الأطراف المعنية الرئيسيون من أجل وضع تعاريف مدروسة للعناصر التي ستشكل البرمجة الجيدة، فيمكن حينئذ أن تساعد القواعد الناجمة عن هذه العملية مقدمي البرامج ومخططيها والأهل وغيرهم من متخذي القرار في قياس هذه الجهود وتشكيلها.

وينبغي أن تشمل عملية وضع القواعد تعريفاً واضحاً للمسؤولية عن القواعد على المستويات المركزية والإقليمية والمجتمعية. وينبغي أن تكون القواعد متكاملة وثابتة في قطاعات الصحة والرعاية والتربية. ومن المهم أيضاً تعريف الجودة (تعريفاً واقعياً) في إطار السياق الوطني؛ فغالباً ما يقتصر تحديد المثل العليا للبرمجة الجيدة على نماذج مدارس ما قبل المرحلة الابتدائية المرتفعة التكلفة والتي لا تلائم السياق الوطني المعني بل وتعتبر غير مرغوب فيها.

← إحالة معرفية: J. L. Evans. 1996. Quality in ECCD: Everyone's Concern. cc118aqi.pdf

■ البدء على نطاق محدود: زيادة التغطية تدريجياً.

من الصعب تنفيذ مشروعات جديدة وكبيرة بنجاح. ولعل من الأنجع البدء بمشروع رائد يمكن إجراء التجارب في إطاره، ومحاولة تجربة الأمور، وإجراء التعديلات حسب الاقتضاء. وربما نواجه ضغوطاً كبيرة لإنشاء برامج كبيرة بسرعة. بيد أن الحقائق المتعلقة بالبرامج الناجحة تدل على أنها تستغرق وقتاً طويلاً، وأنها يجب أن تضرب بجذورها في التربة المحلية، وأن تعتمد في البناء على الموارد والأسس والعاملين وعلى الأهداف المحلية أيضاً. فإن فرصة نجاح البرنامج واستدامته تزيد إذا ما بدأ صغيراً ونما مع مرور الوقت.

وعند محاولة زيادة التغطية، إما بالقيام بمساعٍ متعددة محدودة يكمل كل منها الآخر، أو بتوسيع نطاق مسعى ناجح، يلزم التخطيط على نحو يكفل عدم فقدان ميزة الجودة. وستساق الحجج التي تنادي بأن الجهود يجب أن تستهدف مزيداً من الأطفال، حتى وإن كان هذا يعني تقديم برنامج

منخفض الجودة. ولكن يجب دراسة هذه الحجة بعناية من حيث الآثار الفعلية للبرنامج على الأطفال والأسر. وربما يكون الأطفال دون هذا التدخل أحسن حالا من الانحصار في وضع غير ملائم دون الحصول على الرعاية الكافية! فالمشروع الرديء قد لا يستحق الاستثمار.

تصميم البرنامج على نحو يكفل تحقيق مزايا مستديمة للمستفيدين

ينبغي بذل قصارى الجهود للتأكد من استدامة المكاسب التي تتحقق في إطار برنامج ما على مدى الزمن. وهذا يعني، على مستوى الطفل، إيلاء الاهتمام لمعرفة من أين جاء الطفل قبل دخوله نطاق تنفيذ البرنامج، وإلى أين سيذهب الطفل بعد انتهائه. فعدم الاهتمام بالمرحلة الانتقالية في حياة الطفل سيؤدي في فترة لاحقة من حياته إلى فقدان المكاسب التي تحققت في إحدى المراحل. والاهتمام بالمرحلة الانتقالية، يساعد على ضمان وجود علاقة قوية بين ما يحدث على مستوى تنمية الطفل في إطار برنامج ما، وبين التدابير اللاحقة لتنميته أو نجاحه.

← إحالة معرفية: R.G. Myers. 1997. Removing Roadblocks to Success: Transitions and Linkages between Home, Preschool and Primary School. cc121ari.pdf

رصد وتقييم المشروع منذ البداية.

غالباً لا نفكر إلا قليلاً في تقييم المشروع حتى يصبح هذا الأخير قيد التنفيذ تماماً. وليس من الممكن، إذا ما جرى تخطيط التقييم في هذه المرحلة، معرفة الحالة التي كانت عليها البيئة قبل بدء المشروع. وأيضاً لا يكون بالإمكان إثبات ما كان عليه الحال "قبل" المشروع و"بعده". وحسبما يرد في القسم الثالث المعني "بالأهداف الخاصة والمقاصد"، ينبغي وضع الأهداف العامة عند تحديدها بحيث يمكن قياسها. وهذا من شأنه أن يوفر إطاراً لرصد المشروع، وكذلك البيانات اللازمة لتقييم الجهود المبذولة. هذا، ويوفر الرصد والتقييم منذ البداية البيانات اللازمة لدراسة العلاقة بين التكلفة والفائدة المتحصلة ومدى فعالية التكاليف. وفي المقابل، فإن هذه المدخلات ضرورية لتأييد المشروعات وتوزيع الموارد (يرد في القسم السابع نقاش أكثر تفصيلاً بشأن "الرصد والتقييم").

تأملات في بعض المشكلات التي تواجه عملية وضع برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية

سيدرك القارئ النبيه وجود بعض التوترات وأوجه التعارض الكامنة والجلية بين مختلف المبادئ والإرشادات التوجيهية. والسعي في آن واحد إلى تحقيق التوسع، والجودة، والشمولية، والتكيف مع الأوضاع المحلية، والمشاركة، وجدوى التكلفة، والجدوى، سيتطلب حتماً إجراء اختيارات. ولكن هناك وسائل للحد من أوجه التوتر أو العمل على تقليلها. فمن الصحيح مثلاً أن هناك نزعة في البرامج الكبيرة إلى تقليل الجودة والقضاء على المشاركة المحلية. ومن ناحية أخرى، إذا كان نطاق التغطية يتحدد عن طريق جمع البرامج الصغيرة، وإذا كان معيار تحديد نطاق البرنامج يتحدد على أساس عدد السكان المعرضين للمخاطر (وليس جميع السكان)، فيمكن التقليل إلى حد كبير من درجة التوتر بين اتساع النطاق والجودة، وبين اتساع النطاق والمشاركة المحلية.

وإذا ما قُدِّر للبرنامج أن يكون واسع النطاق، وجيد النوعية، وشاملاً، فإن زمام التكاليف قد يفلت ويتطلب من المخططين إجراء حلول توفيقية. ويميل المخططون في هذه الحالات إلى التساؤل بشأن العناصر التي يمكن اقتطاعها من البرامج. بيد أن هناك وسيلة أخرى للتوفيق تتمثل في التمسك باتباع نهج شامل مع تضييق النطاق في الوقت ذاته: عن طريق توجيه الخدمات نحو السكان المعرضين للمخاطر، وتطبيق معايير أكثر صرامة لتحديد مفهوم "المخاطر". وثمة وسيلة أخرى للتوفيق تتمثل في توزيع تنفيذ العناصر التي يتكون منها البرنامج على عدة مراحل. بيد أنه بدلاً من تقرير أن تنفيذ عنصر معين يعتبر أهم أمر على الإطلاق، ضع ثقتك في المسؤولين عن عملية التخطيط المحلي لكي يقوموا بتحديد أي عنصر من العناصر المتعددة هو الذي من شأنه أن يوفر نقطة الانطلاق للعمل في المجتمع المحلي المعني.

وسينشأ أيضاً تعارض، لدى اتخاذ هذه القرارات، بين المعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، بشأن تحديد أيها ينبغي أن يحظى بالصدارة. وتتمثل المعايير السياسية المهيمنة فيما يتعلق بإنشاء البرامج، في حجم البرنامج ومراقبته. فإنشاء برنامج كبير ينم عن النشاط والوجود، كما يمكن أن يساعد على اكتساب التأييد السياسي؛ وكثيراً ما تعتبر نتائج البرامج أقل أهمية. وتمارس عادة الرقابة من المركز (حتى فيما يدعى بالبرامج اللامركزية، التي لا توفر في الواقع العملي إلا سلسلة لامركزية من الإشراف الذي يظل محكوماً من المركز).

وتتمثل المعايير الاجتماعية السائدة، في المساواة بين المواطنين (تضييق الفوارق الاقتصادية، وتوزيع السلع والخدمات)، واحترام الثقافة، والمشاركة الاجتماعية. ويتطلب التركيز الاجتماعي استهداف الفئات المعرضة للخطر، والبرامج البناءة التي تحترم الاختلاف عوضاً عن البرامج التعويضية، ونموذج التخطيط القائم على المشاركة التي تبدأ من القاعدة. بيد أن المشاركة التي تساعد على التمكين يمكن أن تكون مكروهة من جانب القوى السياسية المسيطرة. وأيضاً فإن التوتر بين القوى الاجتماعية والسياسية يمكن أن يتلاشى من خلال البرامج التي تتجنب المشاركة الحقيقية (سواء أكانت توهم بأنها تشتمل على هذه المشاركة أم لا).

أما المعيار الاقتصادي المهيمن فهو جدوى التكلفة. ويمكن لهذا المعيار أن يفضي إلى اختيار نماذج من البرامج الأكثر فعالية من حيث التكلفة، بغض النظر عما إذا كانت تمثل أفضل اختيار بالنسبة للسكان المستفيدين. وقد يستعاض عن المعيار الاقتصادي بآخر سياسي يهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من السكان.

وأخيراً، تتمثل المعايير التقنية في الجودة وتحسين النتائج. وكثيراً ما يتأثر تطبيق المعيار التقني بالنزوات السريعة الزوال، وقد تجلى ذلك مؤخراً في الرغبة في تطبيق آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا. بيد أن استخدام هذه الأخيرة لا يعني بالضرورة خدمة الأطفال المعرضين للمخاطر على أفضل وجه، أو حتى تحسين النتائج. ففي بعض الأحيان يمكن أن يؤدي التركيز على التكنولوجيا إلى تحويل انتباه المجتمعات المحلية عن أكثر احتياجاتها ضرورة في إطار بنيتها الأساسية وممارساتها. وكثيراً ما يكون هناك أيضاً توتر بين الخبراء التقنيين والمخططين الماليين نظراً لأنه لا يمكن بشكل عام تحقيق مزيد من النتائج دون تعديل في التكاليف.

وخلاصة القول إن القسم الأول قدم تعريفاً لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وتلخيصاً للحجج المؤيدة لإيلاء الانتباه لصغار الأطفال، ولمحة عامة عن بعض مبادئ تنمية الأطفال التي ينبغي أن

تستند إليها المشروعات والبرامج، كما اقترح مجموعة متنوعة من مبادئ البرمجة التي ينبغي أن تشكل الأساس الذي تركز عليه الجهود التي تبذل في مجال رعاية الطفولة المبكرة. وسيتناول القسم الثاني شرح عملية الإنشاء الفعلي للبرنامج؛ وسيتولى شرح مسألة "قياس الاحتياجات".

← إحالة سمعصرية: dc1wecci.mdr: What is ECCD?

← إحالة سمعصرية: dc1wecri.mdr: Why Early Childhood? Reasons for investing in ECCD.

المراجع

Carnegie Corporation. 1994. Starting Points; Meeting the Needs of Young Children. New York.

David and Lucile Packard Foundation. 1995. The Future of Children: Long-term Outcomes of Early Childhood Programs. Vol. 5, no. 3 (winter).

Engle, P., L. Lhotska. 1998. "The Role of Care in Programmatic Actions: Designing and Evaluating Programmes involving Care." New York: UNICEF Nutrition Section.

Engle, P., L. Lhotska, and H. Armstrong. 1997. "The Care Initiative: Assessment, Analysis and Action to Improve Care for Nutrition." New York: UNICEF Nutrition Section.

Evans, J. L. 1994. "Early Childhood Care and Development: Where We Stand and the Challenges We Face." Paper presented at the National Consultation on ECCD, organized by the National Inter-agency Committee on Early Childhood Care and Development, 11-12 November, Quezon City, Philippines.

Evans, J. L. 1993. "Health Care: The Care Required to Survive and Thrive." Coordinators' Notebook, no. 13. New York: The Consultative Group on ECCD.

Jonsson, U. 1998. "A rights Compared to a Needs Perspective on ECCD." UNICEF: Regional Office for South Asia.

Grantham-McGregor, S., S. Meisels, E. Pollitt, K. Scott, and T. Wachs. 1998. "Draft Report to UNICEF on the Nature and Determinants of Child Development (0-3) and Programmatic Implications." New York; UNICEF.

Levinger, B. 1992. Promoting Child Quality: Issues, Trends and Strategies. New York: UNDP.

Mustard, F. 1998. "Early Childhood Development, Neuroscience and Social Policy." Presentation at the Workshop on Children, Poverty and Violence, 1-2 April, Inter-American Development Bank, Washington, D.C.

Myers, R. G. 1995. The Twelve Who Survive: Strengthening Programs of Early Childhood Development in the Third World. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Myers, R. G. 1994. "Early Childhood Care and Development: Needs and Possible Approaches."

Paper Prepared for the InterAmerican Development Bank.

Myers, R. G. 1988. "Effects of Early Childhood Intervention on Primary School Progress and Performance in the Developing Countries: An Update." Paper presented at a seminar on The Importance of Nutrition and Early Stimulation for the Education of Children in the Third World, Stockholm.

Pollitt, E., K. S. Gorman, P. L. Engle, R. Martorell, and J. Rivera. 1993. "Early Supplementary Feeding and Cognition," Monographs of the Society for Research in Child Development, 58:7.

Schweinhart, L., H. Barnes and D. P. Weikart. 1993. Significant benefits: The High/Scope Perry Preschool Study Through Age 27. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

UNESCO. 1986. "International Meeting of Experts on Alternative Low Cost Strategies for the Development of Early Childhood Education: Final Report." Paper presented at meeting of same name, 3-7 November, UNESCO, Paris.

UNICEF. 1993. "Towards a Comprehensive Strategy for the Development of the Young Child." An Inter-Agency Policy Review. New York: UNICEF.

Wachs, T. 1998. "The Nature and Nurture of Child Development." Paper presented at UNICEF/Centre for International Child Health Workshop on Early Child Development, 4-6 April, at Wye college, Kent, U.K.

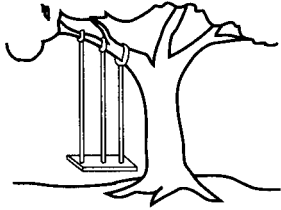
Weikart, D. P. 1998. Personal communication.

World Bank, 1995. Early Childhood Development: The World Bank's Agenda. Washington D.C.: Population, Health and Nutrition Department.

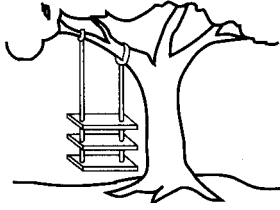
Zeitlin, M., H. Ghassemi, and M. Mansour. 1990. Positive Deviance in Child Nutrition, with emphasis on Psychological and Behavioural Aspects and Implications for Development. Tokyo: The United Nations University.

الجزء الثاني قياس الاحتياجات

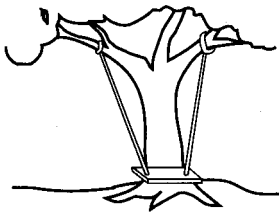
ليس من الحكمة، عند تخطيط مشروع أو برنامج في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، أن يفترض أن من الممكن فهم أحوال الأطفال الصغار وأسرههم جيداً من أجل تحديد احتياجاتهم الأساسية دون قياسها. فالغرض الرئيسي من قياس الاحتياجات هو تحديد المشكلة المحورية التي يرمي إلى معالجتها المشروع والمعنى في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وهذه خطوة حاسمة في وضع أي برنامج. فكل مشروع لا يلبي احتياجات المجموعة كما تُدركها هي مصيره سيكون الفشل مهما كان جيداً التحديد. وهذه الفكرة توضحها الرسوم التالية (المعروفة عند مهنيي التنمية).



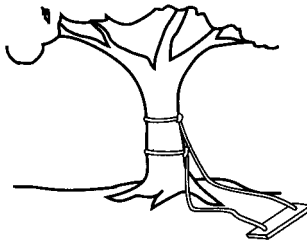
كما حدد في طلب
المشروع



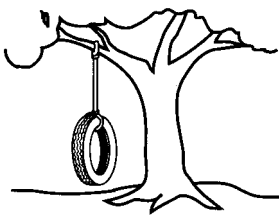
كما اقترح راعي
المشروع



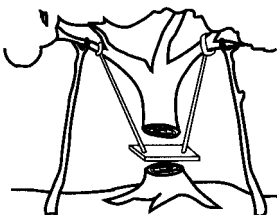
كما وضع
المبرمجون



كما صمّم كبير
المحلّين



كما أراد المتفعّون



كما نفذ عند موقع
المتفعّين

ما هي العملية الواجب اتباعها؟

قياس الاحتياجات عملية تقرر الطابع والاتجاه والخطوات اللاحقة في تنفيذ أي برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وعملية جمع المعلومات وتحليلها عنصر أساسي عند قياس الاحتياجات. بل إنها قد تكون أهم من النتائج المحددة التي يأتي بها التحليل! وسبب ذلك أن جميع المعنيين بقياس الاحتياجات يعبرون من خلال تلك العملية عن إدراكهم وفهمهم للوضع، ويتعلمون، بعضهم من بعض. وقياس الاحتياجات هو (أو ينبغي أن يكون) الخطوة الأولى في حوار. إنه ليس مجرد مهمة سلبية بغير طابع مميز لجمع الوقائع والبيانات. وهو أفضل طريقة يتبعها واضعو البرنامج والأطراف المعنيون الرئيسيون على صعيد المجتمع المحلي لبدء العمل معاً بهمة وللوصول إلى فهم مشترك للأمور ولأسلوب معالجتها.

ورغم أن أنشطة جمع المعلومات وتحديد أهداف المشروع وأغراضه قد تختلف من سياق إلى آخر، فإن قياس الاحتياجات بصفة عامة ينبغي أن يسترشد بعدة مبادئ، وهي في أغلب الحالات تتبع ترتيباً عاماً سيرد تفصيله فيما يلي. ومن شأن المناقشة التالية أن تساعدك (حتى ولو لم تكن من الذين يتخذون القرارات أو مديراً مشتركاً مباشرة في جميع مراحل العملية) على توجيه ورصد الأنشطة التي ينفذها العاملون مع النظراء المحليين من أجل قياس الاحتياجات.

المبادئ الأساسية

حافظ على فكرٍ منفتحٍ

رغم أن هذا مبدأ عام في مجال البرمجة، فإنه ذو أهمية خاصة في صياغة برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، نظراً لفئة العمر المقصودة بالعملية. ذلك أن العمل مع الأطفال الصغار يعني العمل مع الأسر؛ وقياس ممارسات تنشئة الأطفال، كما يعني الوعي بالممارسات الثقافية السائدة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إذا كنت منغلق الذهن. فمن المهم إذن مراعاة ما يلي للحفاظ على فكرٍ منفتحٍ في تحديد المشكلة وفي العمل على إيجاد الحل الملائم.

عند تحديد المشكلة، حاول أن تفهم طبيعة الاحتياجات والهموم ضمن السياق الذي تعمل فيه بدلاً من الافتراض بأنك مهّيء لتحديد المشكلات بالاستناد إلى خبرتك السابقة. فكثيراً ما يفترض مخططو البرامج أن مشكلة سبق تحديدها في مكان آخر (بلد آخر أو مقاطعة أخرى أو إقليم آخر من البلد المعني) هي أيضاً المشكلة الرئيسية في السياق الراهن. ولكن قد يتبين أن الحقيقة ليست كذلك بعد التنقيب خلف مظاهر الحالة. ومن الحكمة كذلك إذا عُرض عليك تحديد للمشكلة التي يجب معالجتها قام به شخص آخر، أن تستخدم هذا التحديد كنقطة بداية للنقاش، بدلاً من أن تأخذ وصفه على أنه الكلمة النهائية. ومثال ذلك أن تحديد الحكومة للاحتياجات قد يكون شديد التأثير بالسياسة، و/أو أن ينطوي على تحييز ثقافي شديد يُغفل التنوع الثقافي المحلي (أو التنوع الخاص بالأقليات) في الاحتياجات والموارد التي ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار.

وفي العمل على إيجاد الحلول/الاستراتيجيات الملائمة، حذارٍ من استيراد نموذج مُعدّ في مكان آخر، ولا سيما إذا لم تتوافر أبحاث بيّنة تدل على فعاليتها.

ونحن جميعاً نُقبل على الحالات الجديدة بخبرات مكتسبة في مكان آخر. فإذا سبق لك أن شاركت في برنامج ناجح لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، صرت عُرضة لإغراء قد يدفعك إلى أن تستعمل في البرنامج الراهن نفس «النموذج» أو النهج السابق. وقد يكون هذا النموذج خياراً حقيقياً، لكنه ليس الخيار الوحيد، وقد لا يكون هو الأفضل. ولذا يجدر بك، بدلاً من توجيه طاقاتك نحو «بيع» فكرة، أن تتعاون بالأحرى مع الآخرين على إعداد استراتيجية ملائمة للسياق الجديد. ومع أنه يحق لك أن تقترح خيارات لأنك طرف شرعي في العملية، فإنه ينبغي التركيز على الإصغاء إلى الآخرين ودراسة جميع الخيارات المطروحة.

على سبيل المثال، قد يغريك أن تأتي إلى الموضوع مقتنعاً بالفكرة التي مؤداها أن المشكلة الأساسية الواجب معالجتها هي إعادة تنظيم الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي، وأن الحل هو إنشاء مدارس تمهيدية نظامية للأطفال في السنة التي تسبق مباشرة التحاقهم بالتعليم الابتدائي. ولكن هذا الحل بعينه قد يكون دون الكفاية في بعض السياقات أو أنه يأتي بعد فوات الأوان. وربما كانت هناك احتياجات غذائية وصحية أساسية لم تُلبى خلال السنوات الأولى من العمر، فصارت تحد من قدرة الطفل على إحراز النتائج المنشودة خلال سنة من التعليم التمهيدي النظامي في الخامسة أو السادسة من العمر. ولكن قد يحدث في سياق آخر أن يكون التعليم التمهيدي لسنة أو سنتين قبل الالتحاق بالمدرسة حلاً ممتازاً لمساعدة الأطفال على تنمية المهارات والمعارف والقدرات الأساسية التي من شأنها أن تزيد من احتمالات التحاقهم بالتعليم الابتدائي وتقدمهم فيه.

والرسالة الأساسية هنا هي ما يلي: يجب الإصغاء إلى مختلف الأطراف المعنيين. أدخل خبرتك ومعارفك عن طريق الحوار لا عن طريق الفرض. وينبغي إجراء هذا الحوار منذ بداية العملية، لا بعد تحديد الاحتياجات الواجب تلبيتها، والطريقة التي يجب أن تُلبى فيها. وعملية قياس الاحتياجات عليها أن تكون تشاركية يشترك فيها جميع الذين يمسهم المشروع في نهاية المطاف.

تشجيع المشاركة بجعل العملية تشاركية منذ البداية

على الرغم من وجود أساليب مبرهنة على زيادة المشاركة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الوكالات الإنمائية لاستخدام أنظمة تشاركية في التخطيط، فإن معظم التخطيط ما زال يجري على المستوى الوطني وبدون مشاركة مباشرة من جانب الناس المتأثرين بالبرنامج المقترح. ولكن هناك كتابات متزايدة الرسوخ تشير إلى منافع التخطيط الذي يشارك فيه الناس مشاركة فاعلة. إن لتشجيع المشاركة أهمية أساسية في عملية احترام الفوارق الثقافية، فيصبح من الممكن البدء حيث يكون الناس. ومن شأن المشاركة أيضاً إرساء قاعدة للاستدامة في البرامج، إذ لا بد منها لتكوين الحس بالملكية والتمكّن. (بوسنيك، ٢٨٩١، كورتون ١٩٨٠، بانتي ١٩٨٣).

والمشاركة بأصدق معانيها تعني الانخراط بصورة إيجابية مع الغير في عملية معيّنة. ويستلزم هذا أكثر من مجرد التشاور مع الفئات المختلفة؛ فهو يشتمل على تقاسم المسؤولية عن اتخاذ القرارات مع هذه الفئات. وتتطوي المشاركة على مساهمة كل شخص في الجهد المشترك - مساهمة بالوقت أو العمل أو المال أو المعرفة، أو بعدد من هذه العناصر معا.

وقد تكون المشاركة، حسب استعمال هذا المصطلح في المشاريع الإنمائية، ناشطة أو خاملة. فالمشاركة الخاملة تنطوي على تقديم "مدخلات". إذ أن مجرد حضور أحد الاجتماعات يعدّ، بمعنى ما مشاركة. ومشاركة المجتمع المحلي في أغلبية برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هي مشاركة خاملة سطحية، تقتصر على حضور بعض أولياء الأمور أو قادة المجتمع المحلي اجتماعات بشأن البرنامج أو لعلها تتمثل في مساهمات معيّنة في الموارد من جانب أولياء الأمور أو الرسميين المحليين. وكثيرا ما يُطلب من المجتمعات المحلية الإسهام في إقامة مبنى عن طريق تقديم بعض المواد و/أو التبرع بعملهم لبنائه. وتُطلب مشاركة أولياء الأمور بتحمل تكاليف جزء من البرنامج. ففي كل هذه الأشكال من المشاركة الخاملة نسبيا، قلما يكون للأبوين والمجتمعات المحلية إشراف على ما يحدث فعلا لأطفالهم أو رأي فيه. ولكن لا يجب الإكتفاء بهذه المشاركة السلبية رغم أنها مفيدة بل وضرورية في كثير من الأحيان. إذ أن احتمال استدامة البرنامج يكون أقوى في حال استكمال المشاركة الخاملة بمشاركة ناشطة.

أما المشاركة الناشطة فمعناها الإشتراك في صنع القرار و/أو تنفيذ البرنامج. فهي تقتضي أن يتخذ المجتمع المحلي قرارات ويتولى إدارة البرنامج. وإذا أشرف المجتمع المحلي على المشروع، فإن مستوى المشاركة المنشود سيتحقق، وعلى المجتمع المحلي تحمّل مسؤولية هذا المشروع على اعتباره ملكا له.

سرّ مع الناس، عشّ معهم،
تعلم منهم، أحببهم،
انطلق مما يعرفون،
وابن بما لديهم،
فخير القادة،
حين يُنجزُ العملُ وتودى المهمة،
يقول الناس كلهم معا:
نقد صنعنا ذلك بأنفسنا.

- من أقوال لاو تسي، نحو ق.م.

ونادرا ما يشارك الآباء أو أبناء المجتمع المحلي مشاركة ناشطة في تنفيذ برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية (أو في أي برنامج إنمائي). ومع ذلك فإن كل برامج رعاية الطفولة للتنمية تنطوي على عدد من الأنشطة التي يمكن أن يشارك فيها فرد أو أسرة أو منظمة أو مجتمع محلي، وذلك بداية من التخطيط الأولي حتى إتمام تنفيذ المشروع وتقييمه. وتعني المشاركة الكاملة في مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية مشاركة ناشطة في كثير من هذه الأنشطة. ومن الصعب جداً

تحقيق المثل الأعلى، ولكن يستطيع كثير من الأطراف المعنيين الرئيسيين، ولا سيما المستفيدين فعلاً، أن يشاركوا في نشاط أو في أغلبية أنشطة المشروع. يضاف إلى ذلك أن المجتمع المحلي قد يكون قادراً على المشاركة على نحو فاعل طيلة مدة المشروع، وإن تعذر على كل شخص من هذا المجتمع المحلي أو كل مستفيد أن يشارك في كل مرحلته.

ونادراً ما يضطلع أولياء الأمور أو المجتمعات المحلية بمسؤولية إدارة مشروع؛ فذلك أمر متروك للحكومات أو للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك فإن خبرة المجتمع المحلي في الإدارة المحلية آخذة في التزايد، فلا ينبغي طرح هذا الخيار جانبا دون دراسته. ويقتضي قيام مشاركة فعالة توافر روح المشاركة أو التهيئة لها منذ البداية. وسنعرض في جزء لاحقٍ من هذا الفصل بعض الأساليب لتحقيق ذلك.

الرجوع إلى الواقع: ليس من السهل حمل الناس على المشاركة الناشطة، لأنها قد تشكل تهديداً على عدة مستويات. فمن الممكن أن تهدد المسكين بزمام الأمور، سواء على المستوى الوطني أم على مستوى القرية. ومن شأنها، فضلاً عن ذلك، أن تهدد أخصائيي رعاية الطفل والمربين في مجال الطفولة المبكرة الذين كثيراً ما يقاومون مشاركة الآباء الفاعلة مفضلين استبعادهم. وقد يرى أخصائيو رعاية الطفل والمربون في مجال الطفولة المبكرة أنه يجوز لأولياء الأمور والمجتمع المحلي أن يشاركوا في إقامة مبنى أو طلائه، ولكن لا ينبغي لهم أن يشتركوا في الأنشطة التي تتعلق بالأطفال، أو أن يشرفوا على أي جانب من جوانب البرنامج. ومن الأسباب التي تدفع الممارسين إلى استبعاد أولياء الأمور أنهم غير مدربين على التعاون معهم ولا يعرفون كيف يفعلون ذلك، أو أنهم لا يرتاحون إلى هذا التعاون.

ومن أضخم المشكلات المتصلة بتنشيط مشاركة المجتمع المحلي مشكلتان هما:

- أن مشاركة الناس تستوجب حضورهم
- وأن الأمر يقتضي وجود ثقافة مشاركة.

وفي كثير من السياقات هناك عوامل شتى تؤثر على مدى استطاعة الناس المشاركة وعلى أوجه مشاركتهم. وقد حدد شاينبرج (1998) Scheinberg بعض العقبات التي يمكن أن تعترض المشاركة، ومن بينها القيود الشخصية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، و/أو السياسية.

وهو يرى أن في هندوراس، مثلاً، يجري إرجاع أضخم الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء إلى القيود الشخصية التي هي "انصياعهن نفسياً لهيمنة الرجال، وافتقارهن إلى تقدير الذات وعدم اعتبار المرأة لذاتها عامل تغيير". وإذا استطاعت امرأة التحرر من هذه القيود واجهت العقبات الاجتماعية والثقافية التالية: "الرجال لا يسمحون لنسائهم بمغادرة المنزل؛ و" دور المرأة الطبيعي" هو البقاء في البيت؛ ومن المخرج أو من غير المناسب أن تخرج المرأة من المنزل، الخ." وإذا استطاعت المرأة الخروج من إطار البيت واجهت عقبات اقتصادية منها أن المشاركة (المدنية أو السياسية) تستلزم المال، وهي لا تملكه. أما إذا كانت المرأة فاعلة اقتصادياً، فمن الأرجح أن تستغل الوقت المتاح لها للقيام بأنشطة مدرة للدخل بدلاً من المشاركة في برنامج اجتماعي.

ملاحظة: للاستزادة عن موضوع المشاركة، هناك فريق نقاش نشط عبر البريد الإلكتروني عن المشاركة والتعلم التشاركي والعمل التشاركي ترعاه الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

وللحصول على معلومات إضافية اتصل ب: gp-net@info.usaid.gov

اتَّبِعْ نَهْجاً بِنَاءً لَا نَهْجاً تَعْوِضِيّاً

يعني اتباع نهج بناء البدء بتحديد الممارسات الإيجابية داخل السياق. إذ لا ينبغي لقياس الاحتياجات أن يقتصر على محاولة تحديد أوجه النقص بهدف التعويض عنها. ويبدو أن من المهم جداً التشديد على هذه الفكرة، لأن في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية تاريخاً حافلاً بالبرامج التعويضية التي وضعت نتيجة للتركيز على المشكلات وأوجه النقص. وينبغي أن ينصب تحليكم على التطبيقات الجيدة حتى في ظروف الفقر، فبذلك يمكن البناء على أوجه القوة المحلية في المشروع الجديد.

ومن المفيد مثلاً أن تحاول تحديد ما هو فعّال في أداء الأبوين (كالرضاعة الطبيعية، وتوفير قدر كبير من الحنان)، وذلك بالإضافة إلى تحديد ما يبدو ناقصاً (كتقصير الأبوين في أخذ الطفل للفحوص الصحية، أو قلة تفاعلها معه بالكلام) أو ما يبدو خطأً وذلك وفقاً لمعيار معين (كاستعمال رعاية الطفل العقاب الجسدي). وابتحث عن أوجه التطابق والتباين بين الأهداف والممارسات التي تلقى التقدير محلياً وبين تلك التي تدعو إليها، ثم ابحث عن أسباب التباين. فمن شأن ذلك أن يساهم في إرشادك إلى اختيار التدخل الملائم.

تنحو البرامج الكثيرة الموضوعة في شتى أنحاء العالم لتوعية الأهل نحو الاستهانة بمعارف وإنجازات أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال، ونحو استخدام نموذج ينصب على "أوجه النقص". غير أن الحاجة تدعو إلى الحوار وإلى عمليات تحترم الآراء المخالفة وتسمح بسماع أصوات مختلفة تقيّم التنوع وتتسم بالانفتاح على ابتكار معارف وأفكار جديدة. والمشكلة هي إيجاد التوازن الصحيح، أي: من جهة، الاعتراف بجوانب القوة والتقاليد الموجودة واحترامها والبناء عليها؛ لبناء الثقة؛ وإتاحة الفرص لتقاسم الخبرات واستنباط الحلول، وفي الوقت نفسه الإقرار بالحاجة للحصول على المعلومات وتبليتها؛ والعمل على أن يفهم الناس المبادئ الأساسية لدعم النمو الفعلي للأطفال؛ ومعالجة المشكلة الناجمة عن أن هذه المبادئ الأساسية تتضارب أحياناً مع الأفكار السائدة.

- آرنولد (Arnold) ١٩٩٨، ١

يضاف إلى ذلك أن من المفيد، عند تحديد مشكلة عامة تجب معالجتها، أن نتبين ما إذا كان هناك في المجتمع المحلي أسراً أو منظمات تُعد حالات شاذة إيجابية بمعنى أنها وجدت سبيلاً للتغلب على المشكلة. فالتدابير والأنشطة التي تنفذها هذه الحالات التي توصف بأنها حالات شاذة إيجابية هي أمثلة على حلول صالحة محلياً. ومن الممكن إدراج هذه الحلول في المشروع والبناء عليها؛ ويمكن إضافة أبعاد جديدة تُحدث تغييرات في طرائق أداء الأمور، دون انتهاك لسلامة الثقافة. (Zeitlin, Ghassemi, and Mansour 1990)

الرجوع إلى الواقع: أسمعك تعترض قائلاً: "تمهّل دقيقة. ألسنت تناقض نفسك عندما تقول إن من المهم التركيز على أكثر الناس تعرضاً للمخاطر، ولكن لا تتبع نهجاً تعويضياً؟ إن الأطفال في خطر، لأن ثمة نقصاً ما في بيئتهم؛ ولذا كان الغرض من برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو سد الفجوة. فهناك حاجة إلى تعويض ما هو ناقص. وبهذا المعنى يكون البرنامج من هذا النوع تعويضياً."

هذا صحيح. ولكن عندما نقترح أن تتبع وجهة نظر بناءة لا تعويضية، فإننا نشير إلى موقف ذهني. فعند تصميم مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، يمكنك أن ترى أن نصف الكأس ملآن (النظرة البناءة)، أو أن نصفها فارغ (النهج التعويضي). إنه الفرق بين رؤية الإمكانيات وبين قَصْر الرؤية على ما هو ناقص. فهذه النظرة البناءة هي من أعظم التحديات التي تواجه البرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. (وسياتي المزيد عن هذا الموضوع في هذا الفصل وفي الفصل الخامس).

← إحالة استطردية: (الطفولة المبكرة... تفهّم الواقع والتحرك نحو الأفضل في كلا العالمين)

C. Arnold, 1998. Early Childhood... Building Our Understanding and Moving towards the Best of Both Worlds. sa1ecboo.pdf

الخطوات المتبعة في قياس الاحتياجات والمعلومات الواجب البحث عنها

من الممكن أن نفصل إلى حد ما ترتيباً قد يتبعه جمع المعلومات وتحليلها، وأن نحدد نوع المعلومات التي ينبغي جمعها في كل خطوة من الخطوات. وكل ذلك من شأنه أن يساعد على وضع الأساس اللازم لاختيار مقاصد المشروع وأهدافه الخاصة، واختيار نوع المشروع الذي يراد تنفيذه على وجه التحديد.

أدّ واجبك التحضيري

هناك أشياء يلزمك أن تعرفها عند البدء.

ينشأ الأطفال في سياق مجتمعاتهم المحلي وبلدهم. والاتجاهات العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية تؤثر في رعاية الأطفال ونموهم، حيث تسهّل تنمية الأطفال على الأسر أو تعصّبها. كما تؤثر السياسات الحكومية والأطر القانونية على الفرص المتاحة للأسر، وعلى نوع الخدمات الموفّرة للأطفال وجودتها. ولطبيعة البيئة الأسرية نفسها كما لطبيعة نظم الدعم الأسرية تأثير مباشر على نمو الأطفال، وكذلك تؤثر عليهم مكانة ورفاهية الأبوين (خاصة المقدم الأول للرعاية). ومن شأن المعتقدات الثقافية المتعلقة بنمو الطفل ورعايته أن يكون لها دور محوري في تحديد الممارسات المتبعة فعلاً في تنشئة الأطفال. فكلما زاد اطلاعك على كل هذه الأبعاد قبل أن تبدأ عملك كلما كان ذلك أفضل.

تعرّف على البلد ما أمكنك

من المهم عند الاستعداد للعمل في مشروع ما أن تكون على فهم جيد لطبيعة البلد. من الممكن أن تعمل في البلد المعني بالفعل وأنت تألف أوضاعه إذن. ومن الممكن أيضاً أن تأتي إليه من الخارج.

وأنت بحاجة في كلتا الحالتين إلى معلومات أساسية عن سكان البلد ومساحته، ووضعها السياسي والاقتصادي، والموارد المتوافرة فيه، وإلى بيانات عن حالة الأطفال الصغار. (ستناقش في جزء لاحق من هذا الفصل المعلومات المحددة الواجب جمعها). إن هذه المعلومات الأساسية تشكل إطاراً لفهم الموارد المتوافرة والقيود القائمة لدعم تنفيذ مشروعات لصالح الأطفال الصغار وأسرتهم. ومن المهم حتى لو كنت من أبناء البلد وتفترض أنك على ألفة بأوضاعه أن تجمع المعلومات الأساسية. وذلك أن ما تفترض أنه حق قد لا يكون حقيقياً.

ومن الممكن استقاء كثير من المعلومات من المصادر الثانوية. ومن بين المصادر الثانوية التي يمكن أن تبدأ بها ما يلي:

■ التقارير السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية. أنظر على وجه الخصوص:

- البنك الدولي (التقرير السنوي عن التنمية في العالم)،
- اليونسيف (حالة الأطفال في العالم؛ تقدم الأمم؛ التقارير السنوية)
- اليونسكو (التقرير عن التربية في العالم؛ حولية اليونسكو الإحصائية)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير التنمية البشرية).

■ **خطط العمل الوطنية** وهي أدوات مفيدة لفهم ما ترى الحكومة أنه دورها فيما يخص رفاه الأطفال وأسرتهم. وتصاغ هذه الخطط في سياق الأهداف الإنمائية العامة للبلد. وبعضها يوضع مقترناً بالتزام البلد بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتعليم للجميع، وبيان سلمنا، وغير ذلك من المبادرات الدولية.

← إحالة مرجعية: (اتفاقية حقوق الطفل) The Convention on the Rights of the Child, 1989
gn1crcxi.pdf

← إحالة مرجعية: (الإعلان العالمي حول التربية للجميع: تلبية حاجات التعلم الأساسية) The world Declaration on Education for All : Meeting Basic Learning Needs.cn114awi.pdf

← إحالة مرجعية: (بيان سلامنكا وإطار العمل في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education, 1994. gn1ssfai.pdf

← إحالة مرجعية: (الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمائته ونمائه، الذي أقر في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠) World Declaration on the Survival, Protection and Development of Children, gn1wdspi.pdf

← إحالة مرجعية: (الميثاق العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الذي اعتمد في ١٨ ديسمبر/كانون الأول، ١٩٧٩) Convention on the Elimination of Discrimination Against Women, adopted on 18 December 1979. gn1cedai.pdf

وإذا لم تتوافر لدى منظمته هذه الوثائق أو أمثالها، فحسبك أن تتصل هاتفياً باليونسيف أو بزملاء آخرين لتحصل سريعاً على المصادر ذات الصلة.

إن هذه المصادر الثانوية مهمة أثناء تنفيذ المشروع بالإضافة إلى أهميتها في المساعدة على تحديد عناصر المشروع في البداية.

وحتى لو اعتبرت أنك أتقنت نسبياً الاطلاع على المصادر الثانوية و"أدبيات الموضوع" في البداية، فقد يحدث في مراحل تالية من المشروع ما يستلزم التأكد مرة أخرى عندما تطرح المسائل (مثل اختيار منطقة للمشروع، وتحديد شدة احتياجات معينة، وتحديد الأهداف على ضوء ما هو موجود في الوقت الحاضر، الخ).

الرجوع إلى ضوء الواقع: يجب أن تكون على علم بأن البيانات التي تجدها في المصادر الثانوية ليست بالضرورة مطابقة للواقع. وهذا يعود إلى سببين رئيسيين. أولاً، إذا قُدِّمَ إحصاء عن بلد ما (النسبة المئوية للنساء المتعلمات، مثلاً)، فقد يحجب هذا تفاوتاً هائلاً ما بين مناطق البلد. وقد تكون النسبة الإجمالية ٣٠٪، ولكنها يمكن أن تتراوح بين حوالي ٥ ٪ في منطقة نائية من البلد وحوالي ٧٠ ٪ في وسط مدني. ومن الضروري إذن أن تسعى للحصول على بيانات عن المناطق والمقاطعات، بل وعن البلديات إن أمكن، لتكون فكرة أفضل عما هو حادث بالفعل فيما يخص النساء والأطفال والأسر، الخ.

ثانياً، هناك تفاوت ضخم بين مختلف أجزاء البلد من حيث موثوقية الإحصاءات الموجودة في الوثائق الرسمية. فمن الممكن إذا أُجريت مقارنة بين البلدان أن يحتال الذين يُعدُّون البيانات على كسب المواقع. وقد تحدى الرغبة في إظهار تحسن في بند إحصائي معين إلى اختلاق التحسن في البيانات. وقد ظهر هذا النوع من التلاعب بالبيانات بصورة واضحة في استعراض توفير التعليم للجميع. فقد طُلب من البلدان أن تعرض برسوم بيانية، مدى التقدم المحرز بشأن مجموعة من المتغيرات من عام ١٩٩٠، حين التزمت بأهداف توفير التعليم للجميع، إلى ما أنجزته في عام ١٩٩٥. وجاءت النتيجة أن جميع البلدان تقريباً أظهرت زيادة الأداء بشأن جميع المتغيرات (مثل معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، والنسبة المئوية للطلبة الذين أتموا المرحلة الابتدائية، وعدد المعلمين المدربين، والنسبة المئوية للأطفال الذين تتاح لهم فرص الانتفاع بالتعليم، الخ). ولكن كان واضحاً عند العارفين بواقع التعليم الأساسي في مختلف البلدان أن "المكاسب" المبلَّغ عنها لم تكن لها صلة بما يجري على الأرض.

والمغزى من ذلك هو أنه من المستحب كلما أمكن ذلك، أن تحاول جمع بياناتك، وأن تسعى إلى التحقق من صدق البيانات من مصادر متنوعة.

اعرف منظمتك/الوزارة المعنية داخل الحكومة

من المهم، إضافة إلى التعرف على البلد وحال الأطفال فيه، أن تفهم جيداً منظمتك و/أو الوزارة المعنية داخل الحكومة وما تستطيعان أو لا تستطيعان دعمه. ومن المفيد أن تقدم لنفسك إجابات عن بعض الأسئلة التالية:

ما هي صلاحيات الوزارة / المنظمة في ما يتصل بالأطفال الصغار وأسرههم؟ إن علمك بحدود ما تستطيع تقديمه، وتوضيحك هذه الحدود للذين تعمل معهم من شأنه أن يساعد الناس على أن يكونوا واقعيين بشأن ما تستطيع تقديمه. إذ يحدث في كثير من الأحيان ألا تتماشى التطلعات مع الواقع.

وإذا كنت من منظمة مانحة أو غير حكومية تعمل على المستوى الدولي، فينبغي أن تكون قادراً على الإجابة عن السؤال التالي: **لماذا تعمل منظمتي في هذا البلد؟** ربما كنت شريكاً في اختيار البلد، ولكنك على الأرجح لم تكن طرفاً في عملية الاختيار. ومن المفيد إذن أن تكون على قدر من

العلم بتاريخ انخراط منطمتك في العمل في البلد. فقد يساعدك علمك بالقرارات التي اتخذت عند اختيار البلد موضع تركيز لعمل منطمتك على فهم رسالة منطمتك بصفة عامة في البلد.

وقد يساعدك أيضاً أن تتبين كيف تطور العمل في البلد: كيف كانت ظروف البلد عندما اختير موضع التركيز؟ ومن هو الذي شارك في المفاوضات الأولية؟ وما هي المهام التي أسندت إلى منطمتك عند بدء العمل في البلد؟ فسوف تعطيك هذه المعلومات فكرة عن نظرة الناس إلى عمل منطمتك، والتعرف عن توقعات هؤلاء اليوم من منطمتك. وقد تكون هذه الأخيرة قد غيرت طريقة عملها الميداني بعد زمن من بدء العمل في البلد. فإذا كانت منطمتك قد اشتركت مثلاً في إعطاء المجتمع المحلي أشياء، فإن الناس سيتوقعون أن تواصل منطمتك العطاء. وإذا كنت تريد التحرك باتجاه بناء القدرات وإنشاء مشروعات إنمائية، تعين عليك أن تقضي وقتاً في مساعدة الناس على فهم هذا التحول وفهم قيمته بالنسبة إليهم.

هل حددت منطمتك / وزارتك منطقة للمشروع؟ هل جرى اختيار المناطق التي

يشملها المشروع؟ أم أن عملك في المشروع يتضمن تحديد مكان تنفيذه؟ وإذا كانت منطقة المشروع قد تم اختيارها، فإن من المفيد أن تعرف تاريخ الأسباب التي دفعت إلى اختيار ذلك النطاق الجغرافي، وتلك الفئات السكانية لتكون موضع تركيز لأنشطة منطمتك أو الوزارة المعنية. وإليك بعض الأسئلة التي يمكنك أن تطرحها: ماذا كان في المنطقة المختارة من احتياجات سعت الوزارة/ المنظمة إلى تليتها؟ وإلى أي مدى تم تلبية هذه الاحتياجات؟ وهل هذه الاحتياجات في حالة من التغيير؟ وهل ينبغي أن تواصل الوزارة/ المنظمة العمل في المنطقة؟ إذا نعم، فبأية طريقة؟ وإذا كانت منطقة المشروع لم يقع عليها الاختيار بعد، فما هي العوامل التي ستدخل في اختيار منطقة عملك؟ إن اختيار منطقة المشروع يمكن أن يكون إحدى نتائج عملية قياس الاحتياجات.

اختر الذين يجب إشراكهم – حدّد الأطراف المعنيين الرئيسيين

من المعروف عموماً أن إشراك الأطراف ذات الصلة في التحليل الأولي لمشروع ما وتصميمه يرجح قبول المشروع وملاءمته للمحيط الذي سيشهد تنفيذه، واستدامة تشغيل المشروع بعدما يتوقف تمويله الأول من مصدر خارجي. ولكن نظراً للتغيرات الثقافية في مجال رعاية الطفل والدور المحوري الذي تؤديه تنشئة الأطفال في المحافظة على الثقافة، فقد صار، من المهم بصورة خاصة، لبرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية التي تتوخى التلاؤم مع الثقافة المحلية أن تتسع لمشاركة مختلف الأطراف المعنيين، ولا سيما أعضاء المجتمع المحلي المستهدف بالخدمة.

← إحالة إلى مرجع وجيز بشأن برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية: (لماذا يجدر التشاور منذ البداية

مع الأطراف المؤثرة؟) Why Consult Initially with Stakeholders ? bc1wciwi.pdf

يمكنك بصفة عامة أن تعرف سلفاً معظم فئات الأطراف ذات الصلة التي ينبغي أن تعمل معها منذ البداية (انظر القائمة أدناه). إذ إنه متى بدأ التنفيذ فقد يكون من السابق لأوانه دعوة جميع الأطراف المعنيين المحتملين إلى عقد اجتماع مشترك. ولعله ينبغي تكوين فكرة أولاً عن

يهمه الأمر، ومن أي منظور. ويمكن تحديد ذلك من خلال اجتماعات فردية مع منظمات وأفراد يُحتمل في نظرك أن يكون لهم مصلحة في المشروع. ومتى تجمعت لديك مجموعة أساسية من هؤلاء يمكنك أن تبدأ معهم وأن تخطط لضم آخرين بسرعة نسبياً.

وإذا عرفت في حالة ما أنه يلزمك في نهاية المطاف إشراك مجموعة متنوعة من الأطراف الفعالة (مثلاً، حين يكون القصد هو إنشاء وتمويل مشروع مشترك بين القطاعات لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية)، فيستحسن أن تبدأ عملية التخطيط بعقد اجتماع مشترك لكافة الأطراف المعنيين من مختلف القطاعات التي يلزم إشراكها، على اعتبار أن المشروع سيمسها وأن أفعالها ستؤثر على نجاحه. إذ يستطيع الناس في اجتماع عام يضم أغلبية الأطراف المؤثرة أن يدركوا ضخامة الجهد ونطاقه وكيف يجد كل منهم موقعه في المشروع ككل. وبعدها يمكن عقد اجتماعات لاحقة مع أفرقة متفرعة عن المجموعة المذكورة.

ملاحظة: إذا قطعت شوطاً بعيداً في عملية التخطيط، ثم حاولت إدخال أناس جدد، فقد يصعب جداً عليهم أن يسهموا في العمل إسهاماً حقيقياً. لأنه متى تشكلت مجموعة ما صارت لها خصائصها وطابعها، بحيث لا يجد الوافدون "موضعا" لهم فيها أحياناً، وهكذا يكون إسهامهم محدوداً. بل ربما أصبحوا "معادين" وراحوا يعملون ضدك.

وتبرز بصورة خاصة مسألة ضم أطراف معنيين مناسبين عند تحويل مشروع ما من نشاط إيضاحي رائد (قد يكون له فريق وثيق التماسك من الأطراف المعنيين) إلى مشروع أوسع نطاقاً. ومن المهم لزيادة التغطية على نحو فعال أن يشمل فريقاً أكبر من أصحاب المسألة. ومن الأمور الحاسمة إشراكهم بأسرع ما يمكن في جهود التوسع لكي يشعروا بأن لهم دوراً مهماً ذا مغزى. ومن الجائز إذا لم يتحقق ذلك "أن يجنحوا بعيداً" عن المشروع، فلا يعود بالإمكان الحصول منهم على ما هو مطلوب من التزام ومساندة.

فمن عساها تكون الأطراف المعنية؟ من بين شتى الفئات التي يحتمل أن تهتم بطبيعة وتصميم مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، يجدر بالذكر الفئات التالية:

المستفيدون مباشرة

هذه الفئة الهامة من الأطراف المؤثرة قد تكون الأصعب تحديداً وإشراكاً في المشاورة في البداية، لأن المجموعة السكانية قد لا تكون محددة بعد، أو إن تم تحديدها، فقد تكون غاية في التنوع والتشتت وعدم التنظيم، وهو ما يجعل من العسير أن نعرف من أين نبدأ. غير أنه ينبغي إيجاد آلية ما في وقت مبكر للتشاور مع الجماعات المحلية وأعضاء الأسر (مع النساء على وجه الخصوص) داخل المناطق الجغرافية و/أو الفئات الاجتماعية والإثنية التي إليها يوجه المشروع على الأرجح. وتتيح هذه المشاورة فحصاً على ضوء الواقع يجب إجراؤه في أبكر مرحلة ممكنة من العملية. فمن المهم أن تسعى إلى تحديد مدى الطلب والاهتمام، وتحديد المنظمات الاجتماعية العاملة على المستوى المحلي، وتسجيل تغير الظروف "ميدانياً".

ومن الطرق التي يمكن بها ترتيب مشاوره مع هذه الفئات أن تطلب من المنظمات غير الحكومية، التي تعمل حالياً لصالح الفئات السكانية المشار إليها تنظيم محادثات مع مجموعات من الناس داخل عدد من المجتمعات المحليّة. وثمة طريقة أخرى هي أن تطلب من خبير استشاري محلي إجراء دراسات للحالات في عدة مجتمعات مختلفة. ومن الممكن عمل ذلك باستخدام أساليب التعلّم والعمل بالمشاركة، التي وُضعت كوسيلة سريعة لإجراء قياس سريع لحالة الأطفال الصغار وأسرههم في المجتمع المحلي (انظر في هذا الفصل لاحقاً مناقشة استخدام الأساليب المذكورة).

المسؤولون الحكوميون

الحكومة هي أحد الشركاء الرئيسيين في أي برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ولذا فإن من المهم التحدث مع المسؤولين الحكوميين للوقوف على قياسهم للاحتياجات وعلى رؤيتهم لدورهم في تلبيتها. فبعض الحكومات يخصص كثيراً من الموارد للمشاريع الخاصة بالأطفال؛ وبعضها الآخر يطبق اللامركزية فيسند مسؤولية شؤون الصحة والتربية وخدمات الرعاية إلى المناطق أو المقاطعات بل والبلديات، مع اقتصار الحكومة المركزية على الاضطلاع بمهمة الإشراف. ومن المهم أن تفهم الدور الذي تريد الحكومة التي تتعاون معها أداءه في وضع مشروعات لصالح الأطفال والأسر. وإذا كنت تعمل داخل الإطار الحكومي، فالمهمة تتمثل في معرفة المزيد عن صلاحيات الوزارات و/أو الإدارات الأخرى، واكتشاف ما يقوم به كل منها بالفعل.

ومن المهم تماماً، بالإضافة إلى التحدث مع أركان قطاعات التربية والصحة والرعاية الاجتماعية، أن تتحدث مع المسؤولين الحكوميين لشؤون التخطيط والمالية. وتبعاً للبنية الحكومية، قد يكون من الضروري والمهم التحدث مع المسؤولين في مجالات مثل البرامج المتعلقة بالمرأة، والزراعة (وهو ما قد يكون مهماً بصورة خاصة فيما يتعلق بالجانب الغذائي من برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وقد يكون مجالاً تقع فيه إدارة "الاقتصاد المنزلي")، وإدارات التنمية الريفية أو الحضرية أو المجتمعية، والوزارات أو البرامج المعنية بالمرأة، وما إلى ذلك. ومن المهم أيضاً التحدث مع المسؤولين الحكوميين على مستوى الدولة والإقليم والمقاطعة أو البلدية؛ فقد يكون لدى هؤلاء آراء غير آراء المسؤولين الوطنيين.

وتصدق التوصية الرامية إلى إشراك الحكومة حتى لو كنت تمثل وكالة غير حكومية. إذ كثيراً ما نجد داخل الحكومات إرادة سياسية للقيام بمشروعات ملائمة، ولكن تنقصها البنية الأساسية اللازمة لذلك. فهي تعول كثيراً على المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المشروعات. وفي نهاية المطاف تقتضي استدامة المشاريع أن تستعين بدعم الحكومة. ولا شك أن طبيعة هذا الدعم ومستواه سيختلفان من سياق إلى آخر، لكنه من الأهمية بمكان إنشاء روابط مع الحكومة منذ البداية. وفي هذه الحالات يمكن إقامة شراكات.

الرجوع إلى الواقع: من أكبر المشكلات التي تواجه عند تنفيذ مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية عن طريق الحكومة أن الحكومات تتغير. وكل تغيير حكومي يمكن أن يأتي بتغييرات في المواقف والأولويات: إذ يعين موظفون جدد، فيدعون إلى إقامة علاقات جديدة والتفاوض من جديد على الاتفاقات. فهذا النوع من التغيير والتعطيل يمكن أن يكون له تأثير هائل على المشروع.

والأمثلة على تأثير التغييرات الحكومية على مشاريع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية كثيرة. ففي بلدان أمريكا اللاتينية، مثلاً، يكون للسيدة الأولى منظمة هي المسؤولة عنها. وليس من غير المألوف أن يتركز اهتمام هذه المنظمات على قضايا النساء والأطفال، فهي أداة ممتازة، وهي من المسائل المرجحة، لتنفيذ برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. أما المشكلة فهي أن كل سيدة أولى تريد أن تترك على البرنامج علامتها. ومن المرجح إذن أن البرنامج الذي يوضع في ظل سيدة أولى يتفكك عندما تستلم سيدة أخرى مقاليد الأمور.

وقد جرت محاولة للتغلب على هذه المشكلة في مشروع للبنك الدولي في بوليفيا. فبينما كان يجري وضع المشروع، تغير وضع منظمة السيدة الأولى، فتحوّلت إلى إدارة في نطاق إحدى الوزارات، وبذلك لم تعد عرضة لتقلبات الاهتمام والبرمجة عندما تتغير الحكومات. ولكن، في حين أسفر إنشاء إدارة ثابتة عن استمرار برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية عبر تبدل الحكومات، فإن هذه الإدارة لم تعد تنعم بدعم السيدة الأولى، فلم تعد قادرة على تنفيذ البرنامج بصورة فعالة. وفي سياق آخر، جرى استبدال وزير التربية سبع مرات خلال سنة واحدة، بينما كان يجري تنفيذ إصلاحات تربوية. وغني عن الذكر أنه لم يُنجز الكثير خلال تلك السنة.

مثلو المجتمع المدني

المنظمات المستقلة ذات الأغراض والمشاريع الاجتماعية تمثل المجتمع المدني. ويُذكر منها: المنظمات الدينية، المجموعات الجامعية، والمنظمات غير الحكومية. وعند العمل مع ممثلي المجتمع المدني المنظم، يُنصح بتوسيع النطاق بدلاً من تضيقه، وعدم الاقتصار بالمشاورات على المنظمات العاملة خصيصاً ومباشرة في شؤون الأطفال. ومثال ذلك أن بعض المنظمات، قد تكون اكتسبت خبرة في البرامج النسائية، ولكن ليس في شؤون الأطفال. غير أن منظمة لها ذلك الاهتمام وتلك الخبرة يمكن أن تكون، مع الفئة التي تمثلها، طرفاً معنياً مهماً. والواقع أن بعض المنظمات النسائية أدركت أن ثمة حاجة إلى بدائل محسنة واسعة النطاق في مجال رعاية الأطفال، في حين قاومت منظمات أخرى برامج ترى أنها تعزز دور المرأة الإيجابي، بدلا من تطوير دورها وقدرتها في الإنتاج.

القطاع الخاص

القطاع الخاص شريك من أحدث الشركاء في برامج رعاية الطفولة المبكرة. وهو يشتمل على مجموعتين رئيسيتين من الجهات الفاعلة. هناك أولاً أصحاب المشاريع الذين يضعون برامجهم الخاصة لرعاية الطفولة و/أو برامج الروضة. وهم كثيرون في المناطق الحضرية من كل بلد تقريباً، ويلبّون قبل كل شيء احتياجات الطبقات الوسطى والعليا، لأنه يجب أن يتمكن المالكون من تقاضي مصاريف عالية بحيث تغطي التكاليف، والأهل هم الذين يتحملون دفع المصاريف. ونتيجة لذلك لا ينتفع من هذه الخدمة إلا الأسر ذات الموارد المالية الكبيرة. وقد جرت في هذا المجال تجارب لاجتذاب إعانات الحكومة إلى القطاع الخاص لرعاية الطفولة، حتى تتاح فرص الالتحاق لغير القادرين على الدفع؛ ولكن هذا النموذج لم يطبق على نطاق واسع بما يكفي لمعرفة ما إذا كان بديلاً مجدياً من ناحية التكاليف عن قيام الحكومة برعاية الطفولة. ومن المشكلات المقترنة بهذا

النهج أن الذين يقدمون الخدمات قد يكونون مدربين أو غير مدربين، وقد لا يكونون مستعدين للعمل مع أطفال ينتمون إلى ثقافات مختلفة، وأن نوعية الخدمة التي يقدمونها تتفاوت بصورة هائلة.

أما المجموعة الثانية من الجهات الفاعلة داخل القطاع الخاص فتضم المنشآت التجارية. وقد أخذت هذه المنشآت تشارك على مستويين. فعلى مستوى كل منشأة على حدة، يُشجّع أصحاب العمل على إنشاء رعاية لأطفال العاملين لديهم. وهم يُدعَوْنَ إلى ذلك على اعتبار أن الاستثمار في توفير رعاية جيدة للأطفال يعود على منشأتهم بمنفعة مباشرة. وتتلخص حجج الدعوة إلى توفير رعاية للأطفال في ما يلي:

- أن الأطفال الذين يتلقون رعاية حسنة في سن مبكرة يصيرون عاملين أكثر إنتاجاً؛
- وأن الرعاية الجيدة للأطفال توفر للأبوين العاملين قدراً من الأمن يتيح لهما أن يكونا أكثر إنتاجاً في العمل.

وعلى مستوى أشمل يدعى القطاع الخاص إلى تحمّل جزء من المسؤولية عن تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وبالفعل، أدخل كثير من البلدان تشريعات تنص على أن القطاع الخاص يتحمل بعض المسؤولية. ويتخذ هذا عدة أشكال، أحدها الاشتراط على بعض الشركات التي تبلغ حجماً معيناً توفير الرعاية لأطفال العاملين لديها. ويتمثل شكل آخر تتخذه (أو يمكن أن تتخذه) مسؤولية القطاع الخاص في إنشاء آليات تساعد المنشآت التجارية بها على تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة. ففي كولومبيا والسويد والمكسيك، تتم المساهمة الرئيسية التي تقدمها المنشآت التجارية في برامج رعاية الطفولة المبكرة عن طريق مساهمات إلزامية في الضمان الاجتماعي، يُستعمل جزء منها مباشرة لصالح الأطفال، وذلك بمثابة ضريبة مخصصة تقطع من المرتبات (Myers 1998). وفي بلدان أخرى، مثل الفلبين والمكسيك وناميبيا، يجري إنشاء صناديق ودائع لرعاية الأطفال، يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص والحكومة والجهات المانحة الدولية. ومفهوم صندوق الودائع جديد نسبياً، ولم يطبق بعد بصورة ناجحة. (انظر، في الفصل السادس أدناه، بحثاً موسعاً في تكاليف وتمويل رعاية الطفولة المبكرة للتنمية).

الرجوع إلى الواقع: قد تترتب عواقب غير مقصودة على تدابير يبدو أنها إيجابية. ففي محاولة لزيادة فرص النساء في التماس العمل المأجور مورس ضغط كبير على أرباب العمل من أجل إنشاء رعاية لأطفال العاملين في موقع العمل. وفي كثير من البلدان، نجحت جماعات الضغط في استصدار تشريع يوجب على الشركات التي تضم عدداً معيناً من العاملات أن توفر رعاية الأطفال في موقع العمل. إلا أن إحدى العواقب غير المقصودة التي تترتب على ذلك أن أرباب العمل صاروا يمتنعون عن توظيف النساء قبل أن يبلغوا العدد الذي يستوجب توفير رعاية للأطفال. وهكذا أسهم التشريع في تقليل فرص توظيف النساء عند كثير من الشركات.

وتترتب عاقبة أخرى غير مقصودة على جهود تُبذل بحسن نية، عندما يُموّل برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية من ضرائب خاصة تُفرض على القطاع الخاص، فتدفع المنشآت التجارية إلى زيادة الأسعار. وعندما يحدث ذلك قد يكون المستهلك هو الذي يموّل تلك البرامج بدلاً من المنشآت التجارية.

النقابات

حين تُعتبر رعاية الأطفال من مصلحة العاملين، فإن النقابات يمكن ان تهتم اهتماماً شديداً بالمساعدة على ترويج وتطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وقد تنظم النقابات في كلا القطاعين العام والخاص، فتكون من ثم من الشركاء المفيدتين في برمجة رعاية الطفولة المبكرة وتمييتها.

المنظمات المهنية

تمثل هذه المنظمات الخبرة التقنية. فالأطباء ومعلمو الروضات وعلماء النفس والأخصائيون الاجتماعيون جميعاً عندهم ما يقدمونه من أجل إنشاء برامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وقد يكون هؤلاء المهنيون مؤيدين غاية التأييد لبعض نهج ونماذج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، ولكنهم قد يقاومون بعضها الآخر. وقد يكونون ذوي اتجاه بناء ومتحليين بالمرونة عند وضع المعايير أو متصليين في تمسكهم بالمواقف التقنية. وقد يعتبرون آراءهم حقائق عالمية، ويحرصون بإصرار على تعريف معين لمقومات الجودة. إن التشاور مع المهنيين منذ وقت مبكر يُشركهم في العملية، ويجعل من المرجح استخدام خبرتهم لفائدة المشروع. فإذا ما جرى إشراكهم في عملية التخطيط فمن غير المحتمل أن يروا في البرنامج الجديد المزمع تنفيذه تهديداً لمصالحهم؛ بل الأرجح أن يعملوا معك على تحقيق أهداف مشتركة، بدلا من العمل ضدك. وقد تؤدي المنظمات المهنية أيضاً دوراً مركزياً في تحديد شكل ومضمون وتنظيم التدريب والإشراف الممكن توفيرهما عن طريق مشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

الجهات الممولة

لقد التزمت المنظمة/الوزارة التي تعمل لديها بتقديم أموال لتنفيذ المشروع. ولكن بالنظر إلى المساهمة المحدودة التي يمكن أن تقدمها أي منظمة/وكالة، فإنه ينبغي عليك منذ البداية أن تدعو إلى المشاركة جهات أخرى يمكن أن تمول أو هي فعلا ممولة برامج ومشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن الأهمية بمكان، لكي تعرف من تدعو إلى مائدتك، أن تستطلع ما تقوم به (أو تنوي القيام به) منظمات ممولة أخرى، لها صلة برعاية وتعزيز الأطفال الصغار وأسراهم، وأن تعرف كيف يندرج ذلك في الاتجاه العام لمشروعك.

وسائل الإعلام

وقد يكون من المهم إشراك أهل الإعلام منذ البداية، حتى ولو ان ذلك يتوقف الى حد ما على طبيعة المشروع المُعتزم تنفيذه. فوسائل الإعلام قدرة كبيرة على تهيئة الرأي العام وتوعية السكان حول احتياجات الأطفال.

وينبغي لهذه القائمة التي سجلت فيها الأطراف المعنية أن تساعدك على تحديد من هم الذين يجب إشراكهم في مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وذلك بداية من تحديد الاحتياجات فصاعداً.

ملاحظة: تتخلل الفصل الثاني سلسلة من الأوراق الحاسوبية الممكن استخدامها لتدوين المعلومات حسب ورودها. ويكون ذلك وسيلة لاستعراض ما تعرفه، ولتحديد الفجوات اللازم سدها. مثلاً،

قد يكون من المفيد في هذه المرحلة ملء الورقة الحسابية ٢-١ لتحديد الأطراف المعنية في السياق المحدد الذي تعمل فيه.

◀ إجابة إلى الورقة الحسابية ٢-١: (مصنوفة الأطراف المؤثرة) Stakeholders matrix.wc1smxxi.pdf

تحديد أنواع المعلومات اللازمة

من المهم، تماشياً مع النهج التشاركي في بناء المشاريع، إشراك الأطراف المعنية في جمع المعلومات. وقد ينصح بتشكيل فريق عمل أو لجنة لهذا الغرض. وينبغي أن يكون من بين مهام هذا الفريق تحديد أنواع المعلومات اللازمة. وعندئذ يضطلع فريق العمل بمسؤولية الحصول على معلومات عن موضوعات مختلفة أو يكلف غيره بهذه المهمة. ويمكن أن يقام ارتباط بين فريق العمل المركزي هذا وفريق عمل أو لجان على مستوى الدولة (أو حتى على المستوى المحلي). ويمكن في هذه المرحلة تقديم أموال لمساعدة هذه الفرق على إجراء دراسات خاصة.

وتوخياً لعقد مناقشات مدعومة بالمعلومات عما يمكن وضعه من برامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية تكون ملائمة لظروف البلد المعني، يلزم جمع معلومات عن مجموعة من المؤشرات. وتشتمل هذه المجموعة على ما يلي بداية بالمستوى الكلي حتى المستوى الجزئي:

■ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية

- توزيع وتغير السكان بحسب فئات العمر وبحسب الجنس
- شكل الحكم (ديمقراطي، اشتراكي، إلى غير ذلك).
- بنية الحكم (درجة اللامركزية، التقسيمات الوزارية، وما إلى ذلك).
- السياسات الحكومية والإطار القانوني
- العمالة والدخل مصنّفان بحسب الجنس
- محو الأمية ومستوى إتمام التعليم (بحسب الجنس، والأصل الإثني، و/أو المنطقة)
- كفاءة نظام التعليم
- تنظيم السكان وتوزيعهم اجتماعياً/إثنياً
- لغات الكلام ونمط استعمالها
- أنماط الأسرة عند مختلف الفئات السكانية (وتبدل الأنماط)
- أدوار النساء وأوضاعهن

■ الموارد

- المشروعات الجارية لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية أو المشروعات والبرامج الجارية المتعلقة بالطفولة/الأسرة
- المؤسسات/المنظمات التي تُعنى بالأسر والأطفال الصغار

■ الموارد البشرية

■ الموارد المالية

■ المجتمع المحلي

■ توافر الخدمات وتوزيعها

■ البنية الأساسية

■ خصائص الأسرة

- نوع الأسرة
- تركيبة الأسرة
- مدى الاستقرار
- الدخل وأوجه استخدامه
- المستوى التعليمي للراشدين في الأسرة
- تطلعات الأبوين
- المعتقدات والقيم المتعلقة بتنشئة الأطفال
- الممارسات في مجال تنشئة الأطفال
- لغة (لغات) الكلام في البيت
- البيئة الأسرية

■ حالة الأطفال

- بقاء الأطفال على قيد الحياة وصحتهم وتغذيتهم
- نمو الأطفال
- تقدم الأطفال وأداؤهم في التعليم الابتدائي

تجدر الملاحظة أن هذه المعلومات ينبغي جمعها على مستوى الإقليم/ المقاطعة، وكذلك على المستوى الوطني. وسبب ذلك هو، كما لوحظ أعلاه، أن المعدلات الوطنية لأمر مثل الدخل ومستويات محو الأمية وتوزع السكان بحسب فئات العمر وتوافر الخدمات، وما إلى ذلك، قد تحجب التفاوت المرجح ظهوره عند المقارنة بين المقاطعات أو بين سكان المدن و سكان الريف و/أو بين فئات الأقلية والأكثرية الإثنية والثقافية.

ومن الممكن أن تسجل على ورقة العمل ٢-٢ البيانات المستمدة من المستوى الوطني والمستوى الإقليمي/ المحلي. سيمكّنك هذا من فهم مدى التفاوت بين المناطق، وما إذا كانت هناك منطقة ما متفوقة على المعدلات الوطنية أو دونها. فإذا وجدت داخل البلد مجموعات سكانية يقل ترتيبها بصفة منظمة عن المعدل الخاص بعدد من المؤشرات، فإن هذه المعرفة ستساعدك على تحديد الفئات السكانية واستهدافها لكي يوفر لها مرفق لرعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها.

← إحالة للورقة الحسابية ٢-٢: (الإحصاءات الوطنية والمحلية) National and Community Statistics. wc1ncsxi.pdf

فيما يلي شرح مسهب لكل نوع من أنواع المعلومات التي تقدم ذكرها، مع الإشارة إلى طريقة تأثير البيانات الخاصة بذلك النوع على اختيار موقع المشروع ومكوناته.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية

عند القيام بمشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، كما هو الحال في أي مشروع في قطاع اجتماعي آخر، ينبغي أن يكون المشاركون في التخطيط على علم بالسمات القياسية للمجتمع مثل:

■ توزيع وتغير السكان بحسب فئات العمر وبحسب الجنس

من المهم أهمية بالغة، بالنسبة لأغراض التخطيط والبرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، فإن إجراء تقديرات لمجموع السكان الذين هم دون السادسة من العمر (أي حتى سن

الالتحاق بالمدرسة الابتدائية) وتقديرات بأعداد السكان في نطاق كل فئة من فئات العمر حتى سن السادسة (أي من الولادة حتى عمر سنة، ومن عمر سنة إلى سنتين، وهلم جرا)، لأن ذلك يدل على شدة حاجة السكان الذين هم دون السادسة بالقياس إلى مجموع السكان. فإذا كان من المتوقع أن عدد السكان الذين هم دون السادسة سيستمر في الزيادة خلال السنوات المقبلة، فقد يكون هناك عندئذ مبرر للاستثمار في البنية الأساسية (أي المباني). ولكن انخفاض معدل الخصوبة مؤخراً في عدد من البلدان (وعلى الرغم من ارتفاع النسبة المئوية لمن هم دون الخامسة عشرة بالقياس إلى مجموع السكان) يعني أن إزدیاد عدد الأطفال دون السادسة من العمر أخذ يتباطأ وأن عددهم ربما كان آخذاً في التناقص بسبب استمرار انخفاض معدلات الخصوبة. وفي هذه الحالة، قد يعني الاستثمار الضخم في البنية الأساسية أن المباني لن تستعمل بالقدر الكافي في السنوات المقبلة، وبذلك فهو ليس استثماراً جيداً. كما تعطي الأرقام الخاصة بالسكان فكرة عامة عن نسب الإعالة؛ فكلما ارتفعت هذه النسبة صُعب توليد الموارد اللازمة لتوفير الدعم اللازم للأطفال.

■ شكل الحكم

إن نمط الحكم (بعد ترتيب الأنماط بدايةً بالحكم الديمقراطي إلى الحكم الأكثر خضوعاً للضوابط) يعطيك معلومات عن تطلعات الناس وخبراتهم في مجال المشاركة. فكلما قلت ديمقراطية الحكم ازدادت الصعوبة في تشجيع مختلف الأطراف المعنية على المشاركة في التخطيط والتنفيذ والتقييم. غير أن البنى الأكثر ديمقراطية واعتماداً على المشاركة قد تستلزم مزيداً من الصبر وجدولاً زمنياً لإعداد المشروع أطول مما هو مسموح به أحياناً. إن المشاركة الحقيقية تستغرق كثيراً من الوقت.

■ بنية الحكومة

ومن المهم معرفة مدى مركزية الوظائف الحكومية. فعملية تطبيق اللامركزية آخذة مجراها في كثير من البلدان. وعند المجتمعات المحلية في بعض البلدان خبرة بتقلد المسؤولية التي تحصل عليها بفضل اللامركزية؛ في حين أن إدارة تخطيط البرامج الاجتماعية وتنفيذها وتمويلها على المستوى المحلي تُعد في بلدان أخرى ظاهرة جديدة نسبياً، ولذا ينبغي أن تراعي استراتيجيات البرمجة مستوى اللامركزية وخبرة الناس بالإدارة المحلية. فرغم أن مستوى المركزية لا يبدو في الظاهر على علاقة بالبرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، فقد يكون من الضروري في حالة بلد يشهد عملية لتطبيق اللامركزية (أو شهدها مؤخراً) إدراج بناء القدرات الإدارية المحلية بين مكونات البرنامج، وذلك عملاً على استدامة المشروع.

■ السياسات الحكومية والإطار القانوني

تحدد السياسات مدى اعتبار الحكومة نفسها مسؤولة عن تلبية احتياجات الأطفال الصغار وأسرهم. وهناك سياسات لشؤون الأطفال، وأخرى لشؤون الأسرة. فسياسات شؤون الأطفال تتركز على أنواع الحقوق التي للأطفال، وعلى مدى استعداد الحكومات لتوفير هذه الحقوق (مثال ذلك السن التي يجب فيها التحاق الطفل بالتعليم الابتدائي، وعدد سنوات التعليم الإلزامي، وما إذا كان ينبغي توفير أي شكل من البرامج للطفولة المبكرة و/أو جعلها إلزامية). أما السياسات الأسرية فتتعلق بقدرة الأبوين على كسب الدخل ورعاية أطفالهما (مثلاً، سياسات إجازة الأمومة/

الأبوة، الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك). فعلى ضوء السياسات المطبقة لبلد يمكن تحديد نوع البرامج التي تكون الحكومة مستعدة لمساندتها في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. فمن المهم، مثلا، تقييم مدى معالجة السياسات لقضايا الإنصاف، لأن لهذا انعكاسات على تحديد الفئات المستهدفة. كما يدل مستوى الإنفاق على البرامج الاجتماعية، على مدى التزام الحكومة بتلبية احتياجات المجتمع المدني.

ومن المهم إذن الوقوف على حقيقة هذه السياسات، وفهم أسباب وأوجه تطبيقها. وإذا لم توجد سياسة واضحة، فقد يكون العمل مع الحكومة على إعداد سياسة اجتماعية ملائمة أحد المكونات لمشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

← إحالة مرجعية: (تكوين رؤية مشتركة: كيف تؤثر السياسة على رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها)

J. Evans, 1995. Creating a Shared Vision : How Policy Affects Early Childhood Care and Development. cc117aci.pdf

■ العمالة والدخل - مصنفان حسب الجنس

إن أنماط العمالة المتوافرة تتحكم، إلى حد ما، في ما يمكن أن يخصصه أعضاء الأسرة من وقت (وربما من طاقة) للعناية بالأطفال. كما تتحكم في مستوى المرونة داخل الأسرة من حيث استطاعة أعضائها تلبية احتياجات الأطفال. ويؤثر الدخل مباشرة على قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضائها، بمن فيهم الأطفال. كما يؤثر على قدرة الأسرة على دفع التكاليف اللازمة لتوفير نوع من الرعاية البديلة - سواء كانت رسمية أم غير رسمية - عند الاقتضاء.

■ محو الأمية ومستوى إتمام التعليم

إن مستوى تعليم الأم من المتغيرات التي ربطت دوماً بالتحصيل العلمي للأطفال، مع تنويه بعض الدراسات بأهمية مستوى تعليم الأب أيضا. وعلاوة على ذلك أثبتت البحوث أن تعلم الأبوين ومستواهما التعليمي يؤثران على توقعاتهما بشأن التحصيل الدراسي لأطفالهما. فإذا كانت مستويات التعلم منخفضة (أقل من ٤٠٪ بين النساء، مثلا)، يكون الاستثمار في تعليم الأهل عنصرا اختياريا بين مكونات المشروع. ثم إن انخفاض مستويات التعلم يحدّد أيضا أنواع المواد التعليمية الممكن استخدامها في المشروع: ففي الجماعات الأمية أو شبه الأمية، يكون استعمال الصور والمناقشات وغيرها من التقنيات الشفوية أكثر فعالية.

■ كفاءة نظام التعليم

يمكنك من خلال إحدى البيانات أن تعرف ما إذا كان الأطفال يستطيعون الوصول إلى التعليم الابتدائي. لكن هذه البيانات لا تروي القصة الكاملة لتعليم الأطفال. ومثال ذلك أن من المهم أيضا معرفه مدى "كفاءة" نظام التعليم. كم سنة يحتاج الطفل المتوسط لإتمام المرحلة الابتدائية؟ فإذا لم يكن التعليم الابتدائي على درجة عالية من الكفاءة، صار من المهم أهمية بالغة النظر في أسباب هذه الظاهرة. فقد يحدث بالفعل أن يلتحق أطفال اكتسبوا خبرات ممتازة في فترة الطفولة المبكرة، بمدرسة ابتدائية غير مؤهلة لاستقبالهم. وفي هذه الحالة يكون من المهم أن يتركز مشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية على رفع مستوى نوعية التعليم في الصفوف الابتدائية الأولى، وذلك توخيا لتحسين وضع الأطفال عند التحاقهم بالتعليم الابتدائي ولزيادة كفاءة المدرسة.

تنظيم السكان وتوزيعهم اجتماعيا / اثنيا

كلما كثر عدد السكان الأصليين وعظم التنوع الثقافي في بلد من البلدان، عظم التحدي الذي يواجهه مخططو المشاريع في فهم تنوع نظم القيم والمعتقدات والاستجابة لها. فهم سيجدون تنوعا كبيرا في ممارسات رعاية الطفل داخل كل فئة من الفئات الإثنية/الثقافية، وفي ما بين الفئات الاجتماعية/الاقتصادية. وكثيرا ما يُفترض أن الناس من الفئة الثقافية غير السائدة أحوج إلى برنامج ما لتعليم الأبوين (أي أنهم بحاجة إلى تغيير ممارساتهم في تنشئة الأطفال). وبينما يبدو من شبه المؤكد أن أهداف تنمية الأطفال ونظم القيم والمعتقدات التي تؤثر على ممارسات رعاية الأطفال تختلف تبعا للانتماءات الإثنية، فإن هذه الفئات ليست بالضرورة بحاجة إلى مزيد من دعم الأبوين. ولكن ربما كانت هناك حاجة إلى مساعدة أطفال هذه الفئة الثقافية على الانتقال من البيت (ثقافة الأقلية) إلى المدرسة (لأنها تمثل الثقافة السائدة).

يضاف إلى ذلك أن الجماعات الحضرية الهامشية (أطراف المدن)، التي يتدفق إليها الناس من مختلف مناطق البلد، تفتقر إلى التقاليد المشتركة وإلى التضامن، وهو ما يصعب العمل على مستوى هذا المجتمع المحلي بطريقة تعاونية وتشاركية.

لغات الكلام ونمط استعمالها

من المهم تكوين فكرة عن لغات الكلام في مختلف أنحاء البلد. هل هناك تنوع كبير؟ وما هو مدى فهم اللغة السائدة والكلام بها؟ فلذلك نتائج بالنسبة للغة التعليم في إطار برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها.

الرجوع إلى الواقع: إن اختيار لغة التعليم في إطار برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو أحد القرارات الرئيسية التي يتعين اتخاذها عند إنشاء مشروع ما. وهو موضوع يثير كثيرا من النقاش في الميدان. فمن جهة هناك رغبة في الحفاظ على اللغات والثقافة التقليدية. ومن جهة أخرى هناك اعتراف بالحاجة إلى إتاحة الفرص للناس لكي ينتفعوا بالثقافة السائدة. ولكي يتحقق ذلك لا بد للناس أن يتكلموا بلغة هذه الثقافة. وتنوع السياسات اللغوية عظيم التنوع. فهناك بلدان توفر التعليم باللغة المحلية في الصفين الأولين أو الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي، مع إدخال مبادئ اللغة السائدة في الصفوف الأولى دون التعليم بها قبل الصف الثالث الابتدائي فما فوق. وفي بلدان أخرى، يفرض التعليم باللغة السائدة حتى على أطفال مرحلة الروضة، الأمر الذي يجعل الانتقال من البيت إلى المدرسة في غاية الصعوبة. وليس هناك من حل بسيط أو واضح. فالواقع هو أن السياسات اللغوية تقررها جداول الأعمال السياسية أكثر مما يقررها ما هو معروف عن تعليم وتعلم لغة ثانية أو حتى ثلاثة ورابعة، بالنسبة لبعض الأطفال.

- إحالة مرجعية: C. Landers, 1990. Language Planning in Preschool Education. cc109ali.pdf (التخطيط اللغوي في التعليم قبل المدرسي)

تبدل الأنماط الأسرية

في مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، قد يتبين أن تبدل الأنماط الأسرية متغيراً بالغ الأهمية. فتبدل الأسر من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط أقرب إلى الأسرة النوواة، وهو التبدل

الذي كثيرا ما يواكب الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، يعني أن الأسر الممتدة لم تعد متوافرة للمساعدة في رعاية الأطفال. إذ أن الجدات والحموات لم يعدن في وضع يمكنهن من المساعدة على رعاية الأطفال ولا من تعليم بناتهن وأبنائهن كيفية توفير الرعاية. فضلا عن ذلك، يقتضي نزوح الأسر الريفية إلى المدن، إخضاع الأشكال التقليدية للرعاية لتعديلات لا يسهل إجراؤها ويكون لها أثر سلبي على تنمية الأطفال. فالممارسات التي نجحت في المناطق الريفية لا تنجح بالضرورة في المناطق الحضرية.

وللهجرة أيضا تأثير على الأسر. فحين يهاجر الآباء وحدهم أو الأمهات وحدهن طلبا للعمل، فهذا يعني أن الأسر تعيش متفرقة، مع غياب أحد الأبوين أو كليهما لفترات طويلة. أما هجرة الأسر بكاملها هجرة مؤقتة من أجل العمل فإنها تعني تشتت دائم للأطفال وتتطوي على تحديات خاصة من حيث البرمجة.

■ أدوار النساء وأوضاعهن

في أغلبية المجتمعات تعاني النساء من التمييز وانخفاض مكانتهن الاجتماعية عن مكانة الرجال. ويتفاوت مدى التمييز بحسب الثقافات، وكثيرا ما يختلف بحسب الثقافات الفرعية. ومن المهم فيما يتعلق بتخطيط البرنامج معرفة التطلعات المحلية إلى الطريقة المفترض أن توازن بها النساء بين دورهن الإيجابي ودورهن الإنتاجي. ومن المهم أيضا فهم مدى التمييز ضد النساء أو ضد الأقليات، لأنه من شأن ذلك أن يؤثر على اختيار برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية التي يمكن نجاحها في مجتمع محلي معين. ومن المؤشرات الشائعة، فيما يتعلق بمكانة المرأة، ما يلي:

- مستوى تعليم النساء بالمقارنة مع مستوى الرجال
- صحة النساء وحالتهن الغذائية
- النسبة المئوية للنساء في سن الحمل المصابات بفقر الدم
- النسبة المئوية للنساء اللواتي يتلقين رعاية خلال فترة ما قبل الحمل
- معدلات وفيات الأمهات وأسبابها
- عمر المرأة عند أول حمل
- معدلات المواليد في حالة الفتيات بين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة
- مشاركة النساء في القوى العاملة ومقدار طلب عمالتهن
- وضع الأم التي لا زوج لها.

← إحالة للورقة الحسائية ٢-٢: (الإحصاءات الوطنية والمحلية) National and Community Statistics.wc1ncsxi.pdf

الموارد المتوافرة الممكن ضمها إلى المشروع المقترح

من المهم تحديد الموارد المتوافرة الممكن ضمها إلى المشروع المقترح، وذلك لأن هذه المعلومة ستساعدك على اختيار أنجح الطرائق لتنظيم المشروع وتنفيذه وتشغيله، وستساعدك على تحديد الشخص المناسب للعمل المطلوب، والتوقيت المناسب لهذا العمل. ومن شأن هذه المعلومة أيضا أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات عن الحاجة التي قد تنشأ إلى تعزيز القدرة المؤسسية.

■ المشروعات والبرامج الجارية

من النتائج التي ينبغي أن تترتب على المشاورات الأولية مع الأطراف المعنية المحتملة حصر

المشروعات والبرامج القائمة الذي يشتمل على معلومات محددة عن البرامج الجارية التي تقدمها مختلف الأطراف المعنية. ومن المفيد بغية توفير المعلومات للمحادثات اللاحقة أن تعرف ما يلي على سبيل المثال:

- تاريخ بدء المشروعات الجارية
- مرامي المشروعات وأهدافها
- نطاق المشروعات (الفئات المستهدفة وعدد المستفيدين)
- مكونات المشروعات (التعليم، التغذية، الصحة وغير ذلك)
- نسبة عدد المعلمين والموجهين إلى عدد الأطفال (أو عدد الكبار أو الأسر، إذا كان المشروع يعنى بتعليم أولياء الأمور)
- مميزات الشخص الذي يقدم الخدمة (المؤهلات الأساسية المطلوبة من مقدم الخدمة؛ من هم مقدمو الخدمة ومن أين يأتون)
- التكلفة (التي قد تتوافر أو لا تتوافر بالنسبة لكل مشارك)
- مصدر التمويل
- مدى مشاركة الأسر والجماعات في المشروعات
- المنظمات الأخرى المشاركة/المعاونة في المشروعات
- النتائج أو بيانات التقييم الأخرى

ويمكن إعداد بيان مفصّل بشكل بسيط نسبياً كجدول مشروعات، يستطيع القارئ من خلاله أن يرى، وسط أشياء أخرى، كيف تُخالف/تطابق الغايات والأهداف المقترحة الأخرى القائمة أو تكملها عبر مجموعة من المؤسسات والمشروعات.

← إحالة للورقة الحسائية ٢-٣: (جدول المشروعات: حصر المشروعات/البرامج القائمة) Project Matrix: An Inventory of Existing Projects/Programs.wclpmiei.pdf

■ المؤسسات / المنظمات

ينبغي لإنجاح مشروع ما في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وجود قدرات وطنية ومحلية من حيث توفير التدريب الملائم، والمواد التدريبيية، والدعم الإداري والإشرافي للذين يقدمون الخدمات. وقد توجد هذه القدرات لدى المنظمات الإنمائية العاملة في البلد، وإن لم تكن تعمل في الوقت الراهن على برامج لصالح الأطفال الصغار وأسراهم. وقد نجد القدرات عند المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي تتطلع أنت إلى بدء مشروع فيها. فمعرفة تلك الهيئات بالمجتمعات المحلية وقدرتها على العمل على تشجيع المشاركة التي تؤدي إلى التمكين، قد تكون لها قيمة لا تُقدَّر بالنسبة لمشروعك. ومن المهم إذن إجراء استقصاء لتحديد نوع كل من المنظمات (العامة والخاصة) الحاضرة، وقياس ما لديها من جوانب القوة والفجوات فيما تستطيع تقديمه من خدمات. وقد يُظهر تقييمك للمؤسسات المحلية ضرورة أن يتضمّن مشروعك لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية أنشطة لتعزيز قدرة هذه المنظمات، وذلك لضمان أن يعمل المجتمع المحلي على استدامة المشروع على مر الزمن.

■ الموارد البشرية

بالإضافة إلى تحديد نوع الخدمات المؤسسية/المنظمية الموجودة، هناك عنصر هام في قياس

الاحتياجات، وهو معرفة الموارد البشرية التي يمكن الاستعانة بها في تنفيذ مشروع جديد. ومن المسائل المطروحة في كثير من البلدان نقص الدعم من جانب التعليم العالي (المستوى الجامعي). فبينما هناك برامج جيدة لرعاية الطفولة المبكرة، ونظم وافية لتدريب العاملين في برامج معيَّنة، يلاحظ عادة أن هناك نقصاً في التدريب الكفيل بتوفير فهم نظري أعمّ لصغار الأطفال وتميئتهم. إن هذا النوع من التدريب من شأنه تزويد الناس بقاعدة نظرية يُبنى عليها فهم لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، يكملّ الدروس المستفادة من التجارب. فإذا نقصت الخبرة داخل مؤسسات التعليم العالي في بلد ما، صار من الضروري تحديد مكان الخبرة داخل المنطقة، وإدراجها في المشروع.

وكثيراً ما نجد أيضاً حاجة إلى الخبرة في إعداد المواد التعليمية الملائمة -للأطفال ولل كبار- وحاجة أخرى متزايدة إلى أناس قادرين على استعمال الكمبيوتر والإنترنت من أجل ربط المشروع بالموارد الدولية.

← **إحالة للورقة الحسابية ٢-٤: (الموارد البشرية)** Human Resources.wc1hrxxi.pdf

الرجوع إلى الواقع: ينبغي تخطيط المشروعات مع مراعاة أنواع الخبرة المتوافرة في البلد بشأن رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ففي أحد المشروعات وُضعت الأهداف حسب عدد مقدمي خدمات الرعاية النهارية الأسرية الذين يراد تدريبهم وتشغيلهم في ختام فترة خمس سنوات. وبناء على هذا الهدف، حسبوا عدد مقدمي الخدمات اللازم تدريبهم كل سنة، ومن هنا حسبوا عدد أيام التدريب التي يستطيعون توفيرها (فكان نحو ثلاثة أيام فقط). وبعدما أجروا هذه الحسابات، طرح شخص السؤال "ومن الذي يقوم بالتدريب؟" فتبين بعد البحث أنه ليس هناك في البلد إلا شخصان، وربما ثلاثة، سبق لهم أن درّبوا عاملين على رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وأنه ليس هناك في البلد معهد للتدريب -حكومياً كان أم تابعاً لمنظمة غير حكومية - يستطيع توفير التدريب المهني اللازم لمساندة مقدمي الرعاية على مر الوقت. فلزم استقدام مدرّبين من خارج البلد لتوفير التدريب الأولي. ومعنى ذلك أن الأهداف التي وضعت أولاً لم تكن مفيدة حقاً. وقد كان من الأفضل البدء بقياس الموارد الموجودة والتركيز على الطريقة التي يمكن بها زيادة القدرة على توفير التدريب والمساندة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

■ الموارد المالية

من المهم أن تكون على علم بأنواع الموارد المالية المتوافرة حالياً لتلبية احتياجات الأطفال وأسرتهم، وبالموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع. وتستطيع، من خلال دراسة الحالة الاقتصادية والمالية، أن تبت بشأن الخيار المرجح له أن يحقق أكبر أثر بأقل تكلفة، وأن تحدد الجدوى المالية لمشروع ما على مختلف المستويات، وأن تعين بدقة كيف يكون الحصول على الأموال اللازمة لدعم المشروع واستدامته ولتكوين ميزانية. وسيأتي المزيد عن هذا الموضوع في الفصل السابع.

الخدمات المتوافرة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها

■ توافر الخدمات وتوزيعها

ينبغي لعملية قياس الاحتياجات أن تمكّن من تحديد الخدمات الجاري توفيرها في مختلف

المناطق/المجتمعات المحلية، ومدى سهولة الحصول على هذه الخدمات، وأوجه الانتفاع بها. وتظهر قيمة المعلومات بشأن الخدمات المتوفرة في مختلف المجتمعات المحلية، عند اختيار موقع معين للمشروع، وبناء على الأنشطة التي تنوي القيام بها. وأثناء جمع البيانات بشأن الخدمات، يلزمك أن تُعنى بمستويات التغطية العامة للخدمات المختلفة التي تؤثر مباشرة على تنمية الأطفال الصغار. (مثلا، إذا تبين أن أقل من ثلث الأطفال في منطقة معينة يتلقون رعاية صحية، فإن هذا يعني وجود مشكلة بالغة الخطورة). وكلما اتسع النطاق الذي تشمله خدمات معينة، قلّت الحاجة إلى إنشاء هذه الخدمات. ومن جهة أخرى، إذا وُجد نقص في الخدمات الأساسية (مثل توفير المياه وتحسين الشروط الصحية)، فإن من بين الأهداف المعقولة لمشروع خاص برعاية الطفولة المبكرة للتنمية السعي إلى توفير هذه الخدمات للمجتمع المحلي.

ومن المهم، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالانتفاع من الخدمات، جمع بيانات عن الخدمات الجاري تقديمها. إذ ينبغي تقييم الخدمات من حيث قدرتها على الإسهام في المشروع الذي أنت مُقَدِّم على وضعه، أو على تضافرها معه. مثلا، إلى أي مدى تشتمل هذه الخدمات على الأنشطة التي تود إدراجها في برنامجك؟ وهل من المحتمل أن ينطوي البرنامج على تكرار للخدمات القائمة؟ وبدلا من إنشاء خدمة جديدة، ما هي إمكانيات التأثير على أداء الخدمات الحالية (بإضافة مكونات جديدة، مثلا، أو توفير عاملين، أو تقديم التدريب، أو إعداد مواد جديدة) بغية الوفاء على وجه أفضل باحتياجات الأطفال والأسر؟ والموارد ذات الأهمية الخاصة التي يلزمك أن تعرفها هي التي تتوافر من خلال المشروعات الإنمائية في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وغير ذلك.

الرعاية الصحية. إن لنظام الرعاية الصحية أهمية خاصة بالنسبة للأطفال الصغار. إذ من شأنه أن يضمن بقاء الطفل على قيد الحياة، من خلال توفير وسائل تحصينه، ومراقبة نموه، وتوفير التوعية الصحية للأبوين. ولكن في كثير من المجتمعات المحلية، تنصّب عناية مراكز الرعاية الصحية أولا على الأنشطة الشفائية، مُغفلة الرعاية الصحية الوقائية؛ بينما تُثبّت مراكز أخرى فعاليتها في تقديم الرعاية والوقاية معا. وهناك أمران يجب تقييمهما فيما يتعلق بالخدمات الصحية وهما: فرص الوصول إليها، ومرورتها في التوفيق بين الخدمات واحتياجات الأسر. مثلا، إذا كان التلقيح يجري في يوم من أيام الأسبوع، ومراقبة نمو الطفل في يوم آخر، ودروس التوعية الغذائية في يوم ثالث، فليس من المحتمل أن يخصص الأبوان الوقت اللازم للاستفادة من كل خدمة على حدة. أما إذا أمكن الجمع بين الخدمات بطريقة ما، فإن الانتفاع بها يكون أسهل على الأبوين. ولمعرفة مدى تلبية الخدمات الجارية للحاجات، من المهم إذن أن تعرف نوع الخدمات المقدمة، والجهة التي تقدمها، ومواعيد تقديمها، ومدى توافر الفرص للحصول عليها، وما هي تكلفتها، ومن هم الذين ينتفعون بها.

فقد بُني كثير من برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية على أساس بنية الخدمات الصحية القائمة. وفي بعض البلدان التي تأخذ فيها الأمهات أطفالهن شهريا إلى حيث يُجرى لهم فحص صحي وحيث تتلقى الأمهات حصصا من الحليب أو غيره من المواد لتغذية الأطفال، تشارك الأمهات أيضا في برامج يتعلّمن فيها المزيد عن تنمية الطفل وأهمية حفزه في سن مبكرة. ومن خلال اجتماعات الأهل، تتلقى الأمهات الدعم في توفير ما يحتاجه أطفالهن من رعاية نفسية وجسدية.

التعليم. قد يكون لدى المجتمع المحلي أماكن مختلفة تُنفذ فيها المشروعات التعليمية. وأول

ما يتبادر إلى الذهن هو أن في كل مجتمع محلي مدرسة ابتدائية، فيكون من المنطقي اتخاذها مكاناً لتنفيذ برنامج لصالح الطفولة المبكرة. ولكن مجرد معرفة ذلك لا يكفي لاتخاذها مكاناً لتنفيذ المشروع. بل من المهم أيضاً معرفة ما إذا كانت المدرسة قيد الاستعمال، وما إذا كانت جزءاً لا يتجزأ من حياة الجماعة. فقد تكون المدرسة، على سبيل المثال، في حالة سيئة بحيث تكون صحة الأطفال في خطر حين يترددون عليها. أو قد تقع المدرسة على مسافة بعيدة من منازل الأطفال، بحيث يصل الأطفال إليها متعبين. وقد لا يرضى الأهل بأن تمشي بناتهم مسافة كبيرة إلى المدرسة، فلا يسجلونهن فيها. أو قد يتعين على الأطفال أداء كثير من الأشغال المنزلية قبل الذهاب إلى المدرسة، بحيث يتكرر تأخرهم في الوصول فيعاقبون عليه، فتقل همتهم ويتركون المدرسة. وقد تكون هناك أيضاً دورات سنوية تؤثر على المواظبة المدرسية (كمواسم الزراعة والحصاد، ومواسم المطر والرياح الموسمية). وهكذا لا يكفي العلم بوجود مدرسة في المجتمع المحلي، فوجودها في حد ذاته لا يضمن استعمالها أو جودتها.

وعلاوة على ذلك، هناك أطر تعليمية أخرى يمكن استخدامها في المشروع، فمن المفيد إذن استقصاء ودراسة إمكانات أخرى، مثل البيت ومركز الرعاية الصحية. ويمكنك أيضاً البحث عما إذا كان لدى المجتمع المحلي صالات و/أو كنائس/مساجد يمكن استخدامها لأغراض متنوعة. ويحسن أن يكون اختيار المرفق التعليمي مرتبطاً بعمر المجموعة التي تقرر خدمتها. فخدمة أصغر الأطفال سناً تكون أفضل في البيوت حيث يتلقون معظم رعايتهم، بينما يحتاج الأطفال الأكبر سناً إلى أطر يتوافر فيها مكان أفسح يتسع لاستقبالهم بأعداد أكبر.

ومن المهم أيضاً معرفة عمر الطفل عند الالتحاق بالمدرسة. فهو قد يتراوح بين خمس وسبع سنوات، وتكون لذلك آثار من حيث نوع المشروع الممكن تنفيذه في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتمية. ومن المهم أيضاً أن تعرف ما إذا كانت هناك روضات و/أو حدائق للأطفال ملحقة بالمدارس الابتدائية. فهذا أيضاً آثاره على ما يمكن أن يقدمه مشروعك من حيث مساندة الخدمات القائمة، واختيار فئة العمر الممكن أن يستهدفها برنامجك.

برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية. هناك في كثير من المجتمعات المحلية برامج للضمان والرعاية والتنمية الاجتماعية التي لها تأثير على الأسر. وكثير من هذه البرامج موجه إلى النساء ومصمم من أجل زيادة رفاهن. ويمكن أن تشمل هذه البرامج على تقديم برامج لمحو الأمية والتعليم، والتعريف بالأنشطة المدرة للدخل، وما إلى ذلك. ومن المهم الاطلاع على هذه البرامج، وطريقة تنظيمها، ومدى قدرة النساء على الانتفاع بها (وما إذا كنَّ ينتفعن بها فعلاً)؛ فبعض هذه البرامج يكون أكثر فعالية إذا أدرجت فيه عناصر من رعاية الطفولة المبكرة للتمية. مثلاً، كثيراً ما يتعذر على النساء المشاركة في البرامج المدرة للدخل، بسبب متطلبات رعاية الطفل. ومن ثم يمكن لمبادرة سديدة من أجل رعاية الطفولة المبكرة للتمية، أن تساعد على إنشاء شكل من أشكال رعاية الطفولة في المجتمع المحلي مساندةً لنشاط مدبر للدخل وهناك العديد من النساء في برامج محو الأمية. وكثيراً ما يبحث مقدمو البرامج عن مضامين ملائمة. فمواد محو الأمية تتيح فرصة لإدخال معلومات عن نمو الطفل وتنشئته.

← إحالة إلى الورقة الحسائية ٢-٥: (ملاح الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي)

■ البنية الأساسية

البنية الأساسية هي شبكات الطرق والمواصلات. فإلى أي حد يمكن الوصول إلى الجماعات المحلية في مختلف أنحاء البلد، وبأية وسائل، وما هي التكاليف؟ وليست المسافة الفاصلة بين العاصمة والجماعات النائية مهمة أهمية الوقت الذي يستغرقه الوصول إلى هذه الجماعات. فبالنسبة لنيبال مثلاً هناك مشكلة واضحة. فالوصول إلى قراها، رغم أنها بلد صغير المساحة نسبياً، لا يتوقف على عدد الكيلومترات التي تفصل بين نقطة وأخرى، وإنما يتوقف على الوقت الذي يستغرقه المشي إليها من الطريق الرئيسية. وفي بعض البلدان هناك جماعات تنعزل تماماً في فصل الشتاء، كما هو الحال في شمالي باكستان، مثلاً. وهناك جماعات أخرى كثيرة يتعذر الوصول إليها عند وقوع فيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، وهذا ما يحدث على وجه اليقين سنوياً في بنغلاديش، مثلاً. ولذلك فإن من المهم أهمية بالغة، عند تخطيط برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، فهم البنية الأساسية وما توفره بالفعل من أشكال الدعم والإعانة لبلوغ المجتمعات المحلية.

■ خصائص الأسرة

بعدما تتكون لديك صورة عامة عما يحدث داخل المجتمعات المحلية، يصير من المهم معرفة المزيد عن أوضاع وديناميكيات الأسر التي يمكن أن يخدمها المشروع، وذلك عن طريق معلومات مصنفة بحسب المناطق الجغرافية والإثنيات والأوضاع الاجتماعية، وما إلى ذلك. ومن المفيد الحصول على معلومات عمّن يعيشون داخل الأسرة، وعن نوع المحيط الذي يوفره للأطفال. ويندرج في خصائص الأسرة تكوينها، ومستوى استقرارها، والمعلومات عمّن يعيشون في نفس البيت. ومن المفيد أيضاً التماس معلومات عن البنية الأساسية للأسرة، وعن نوع الدعم التربوي الذي يتوفر داخل البيت لتنمية الأطفال. وهنا أيضاً نجد على المستوى الأساسي بعض البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال قياس الاحتياجات.

■ أنماط الأسرة

هناك الكثير من الترتيبات الأسرية المختلفة، ولكل منها آثاره على أوجه رعاية الأطفال. فإذا كانت الأسرة "ممتدة"، أي إنها تضم في بيت واحد الأجداد وغيرهم من الأقارب، بات من الأرجح أن تتولى الأسرة رعاية الطفل داخل البيت. أما في الأسر الأساسية، التي يضطر كبارها إلى العمل خارج البيت، فإن رعاية الأطفال داخل البيت تصبح أصعب. وأما في حالة الأسر التي تقوم على أحد الأبوين، فإن الأمر يستدعي أشكالاً بديلة لرعاية الأطفال. وهناك حالة أشد إيلاماً حين يكون الأطفال هم رؤوس الأسر. وعدد الأسر التي يرأسها أطفال أخذ في التكاثر بمعدل مثير للقلق، نتيجة للنزاعات الأهلية، ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والهجرة، الخ. وتختلف احتياجات كل نمط من هذه الأنماط الأسرية اختلافاً كبيراً كما تختلف مواردها. ولذلك يقتضي الأمر أنواعاً مختلفة من تدخلات رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها.

← إحالة مرجعية: (برامج أهلية/أبوية مصممة لمساندة نمو الأطفال من الولادة إلى عمر ثلاث سنوات) J.L. Evans and P.A. Stansbery, 1998. Parenting Programs Designed to Support the Development of Children from Birth to Three Years of Age. Aw1ppdsi.pdf

■ تكوين الأسر

تتألف الأسر من الكبار والأطفال في إطار تشكيلات شتى. فمن المهم أن تعرف كيف يعيش كثير

من الأشخاص في إطار الأسرة، وما هي بنية الأسرة من حيث عدد الكبار الحاضرين ودورهم فيما يتعلق برعاية الأطفال الصغار. ومن المهم أيضا أن تعرف عدد الأطفال الذين يعيشون في الأسرة، وأعمارهم. ثم من هم القائمون بالرعاية من بين أعضاء الأسرة، وما هو مدى تفرغهم لرعاية الأطفال الصغار؟ وما هو نوع العمل الذي يشغل به أعضاء الأسرة؟ وكيف يؤثر عملهم على علاقتهم بالأطفال؟

■ استقرار الأسرة

المقصود هنا معرفة ما إذا كان الأفراد في نطاق الأسرة مستقرين. هل يتغير الكبار من داخل الأسرة تغيرا متواترا، بسبب أمور مثل الهجرة، وانحلال علاقات الأيوين، وما إلى ذلك؟ وعلى من يستطيع الأطفال الاعتماد على حضوره؟ وهل عاشوا أو يعيشون محنة تفكك أسرهم؟

■ دخل الأسرة وأوجه استخدامه

وللعمل متغيراته التي تؤثر أيضا على الحاجة إلى رعاية الطفل. وهذه المتغيرات لها صلة بطبيعة العمل الذي يشغل به كبار الأسرة داخل المجتمع المحلي، وكذلك بعمل النساء خارج المنزل، وبمدى كفاية الدخل المكتسب من العمل وأوجه استخدامه. ومن المهم جمع بيانات منفصلة عما يكسبه للأسرة كل من الرجال والنساء، ومعرفة من الذي يضبط طريقة تخصيص الدخل، لأن الرجال والنساء يستخدمون الموارد استخداما مختلفا جدا. فمن الأرجح أن يُستخدم دخل النساء لفائدة الأطفال أكثر مما يستخدم دخل الرجال. ومتى تم تخصيص الدخل، فهل يتوافر للأسرة الغذاء الكافي؟ وهل لدى الأسرة مصدر غذائي يعوّل عليه، وهل هو ثابت على مدار السنة؟

وحيث يتعين على جميع الكبار في الأسرة أن يعملوا خارج المنزل لجني الدخل، كثيرا ما تُطلب رعاية بديلة داخل الأسرة من أخوة الطفل وأخواته ومن الأقارب، أو من الجيران على أساس نوع من المعاملة بالمثل. لكن الأسر ذات الدخل غير الكافي، ليس لديها من المال ما يمكنها من دفع مقابل الرعاية البديلة. وإذا استعين بالأخوة والأخوات لتوفير الرعاية، فقد لا يلتحقون بالمدارس أبدا، أو قد يتعين عليهم ترك المدرسة قبل الأوان. وبغية إتاحة التعليم للأطفال الكبار، فإن توفير رعاية بديلة قد يتضمن برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية لإخوتهم وأخواتهم الصغار. ومن الطرق الجيدة لحل المشكلة إنشاء مراكز لرعاية الأطفال قريبة من مباني المدارس الابتدائية أو داخل هذه المباني. وبهذه الطريقة يسلم تلامذة المدارس الابتدائية إخوتهم وأخواتهم مراكز الرعاية، وينصرفون إلى الدروس؛ وبإمكان هؤلاء العودة إلى البيت ليكونوا تحت رعاية الإخوة الذين يكبرونهم سنا.

ولا ينبغي لرسمي السياسات ومخططي البرامج ومنفذيها أن يفترضوا وجود علاقة سببية سلبية بين عمل الأم خارج المنزل وبين الوضع الغذائي للطفل. إذ أن ما يؤثر على الطفل هو طبيعة عمل الأم. ومثال ذلك أن المرأة إذا استطاعت أن ترضع طفلها رضاعة طبيعية طيلة الشهور الثلاثة الأولى على الأقل (رغم أنه يُنصح بالرضاعة الطبيعية دون غيرها طيلة الشهور الستة الأولى)، جاءت النتائج بالنسبة للطفل أفضل. فنوع العمل الذي تستطيع المرأة الحصول عليه يحدد ما إذا كانت تستطيع إرضاع أطفالها رضاعة طبيعية أم لا، كما يحدد ما إذا كان يتوجب إيجاد رعاية بديلة للأطفال. وهذا يعني أن السياسات والبرامج التي تيسر عمل الأمهات داخل المنزل طيلة

الأشهر الأولى من حياة الأطفال، تعود عليهم بالنفع من حيث حالتهم الغذائية والصحية. وبناء على ذلك، قد تركز المبادرة الملائمة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية على رسم وتنفيذ سياسات تساند قدرات النساء على إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية طيلة الأشهر الستة الأولى من حياتهم.

← حالة استطردية: (عمل النساء ورعاية الأطفال في العالم الثالث، استناداً إلى الممارسات المتبعة في تنشئة الأطفال)

R.G. Myers and J. L. Evans 1998. Women's Work and Child Care in the Third World. From Childrearing Practices.sc1wwcci.pdf

■ المستوى التعليمي للكبار في الأسرة

يتبين من الدراسات بصورة ثابتة أن مستوى تعليم الأم صلة بمواظبة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة وبتحصيلهم الدراسي. ومع ذلك فقد ثبت في الآونة الأخيرة، من تحليل لبيانات الأسر، أن الجو التعليمي المحيط لا يحدده مدى تعليم الأم فحسب، بل يحدده أيضاً متوسط عدد سنوات التعليم التي اكتسبها أعضاء الأسرة ممن بلغوا الخامسة عشرة من العمر فما فوق. وثبت أن هذا المتغير له صلة بأداء الأطفال في المدرسة. ومن المحتمل جداً أن يكون له صلة بالنمو الفكري للطفل. (Myers and Evans 1998).

■ تطلعات الأبوين

ما هي التطلعات الاجتماعية والتعليمية التي يتطلع إليها الأبوان من أجل أطفالهما؟ كثيراً ما يتأثر تحصيل الأطفال بما يعتقد الأبوان أن باستطاعة أطفالهما تحصيله. وهذه الاعتقادات تنتقل إلى الأطفال، فيتمثلونها وتصبح جزءاً من معتقداتهم. فإذا اعتقد الأبوان أن أطفالهما قادرين على إتمام دراستهم، وكانا يعظمان قيمة التعليم، صار من المحتمل أن يشجع الأطفال على الالتحاق بالمدرسة، وأن يعملوا بجد، وأن يَتِمُّوا تعليمهم الأساسي على الأقل. أما إذا كان الأبوان لا يتوقعان احتمال نجاح الطفل في الدراسة، فقد لا يشجعونه حتى على الالتحاق بالمدرسة. ومن المفيد أيضاً استكشاف ما إذا كانت توقعات الأبوين واحدة بالنسبة للبنين والبنات.

■ المعتقدات والقيم المتعلقة بتنشئة الأطفال

تستند المعتقدات والقيم المتعلقة بتنشئة الأطفال إلى إدراك محدود بالثقافة المعنية لما يحتاجه الأطفال ولما يُتَوَقَّع لهم أن يصيروا. والأسرة، أياً كان تعريفها، هي في أكثرية المجتمعات الوحدة الأولية التي تناط بها المسؤولية عن تنشئة الأطفال. ولملاحقة هذه المهمة، يتبنى الأبوان معتقدات وقيم الثقافة التي ينتمون إليها. وقد تنشأ المعتقدات عن الخبرة العملية في الظروف المعينة لحياة الناس، وقد تمثل المعتقدات محاولات للتعامل مع المجهول. فإذا كانت المعتقدات الأساسية المتعلقة بنمو الأطفال والطريقة اللازمة لرعايتهم ناشئة عن ديانة الأبوين وتراثها الثقافي، فقد ينبغي للبرامج الرامية إلى تغيير الممارسات أن تتهج نهجاً مختلفاً عن الذي تسلكه حين ترجع هذه الممارسات إلى "العلم". مثلاً، المعتقدات بشأن ما يجب القيام به لحماية الطفل من "عين الحسود" تؤثر على ممارسات تنشئة الطفل، وتستلزم المعالجة (لا التجاهل) في إطار برنامج لدعم وتعليم الأبوين. فقد يكون لهذه المعتقدات أثر سلبي على نمو الطفل، أو قد تؤدي إلى ممارسات توفر للطفل حماية حقيقية. فإذا كان لهذه الممارسات أثر إيجابي، لزم عندئذ تعزيزها.

وفضلاً عن ذلك، قد يكون للمعتقدات والقيم تأثير كبير على مدى الإقبال على نظم لرعاية الطفل أو نظم للرعاية الصحية خارج البيت. فبدون تفهم للمعتقدات والقيم والتحدث عنها، فقد لا تجد البرامج زبائن لها، حتى ولو كان من الواضح لدى واضعي البرامج أن هناك حاجة إليها.

■ الممارسات المتبعة في مجال تنشئة الأطفال

هذه الممارسات هي ما يفعله مقدمو الرعاية يوميا لتلبية لحاجات الأطفال. ومن ثم فهناك أصناف من الممارسات، منها ما يتعلق بالتغذية، ومنها ما يتعلق بالرعاية الصحية، أو النوم، أو طرائق تناول الطعام، وما إلى ذلك. وفي حين يعتمد الأبوان اعتماداً شديداً على المعتقدات المتعلقة بتنشئة الأطفال والتي هي جزء من الثقافة التي تركز عليها أبوتهم، فإن من الملاحظ أن هناك في الواقع تنوعاً كبيراً في الحالات الفردية، وذلك تبعاً لمعتقدات الأبوين، ولشخصيتيهما، والتجارب التي مر بها أثناء طفولتهما، والظروف التي يعيشان في ظلها. ويختلف دور أعضاء المجتمع الآخرين في تنشئة الأطفال، باختلاف المجموعة الثقافية التي ينتمون إليها. ففي بعض الأوساط، يؤدي أعضاء المجتمع المحلي دوراً كبيراً في هذه التنشئة، بينما لا يوجد لهم في أوساط أخرى دور يذكر.

وتختلف الممارسات في مجال تنشئة الأطفال اختلافاً كبيراً من ثقافة إلى أخرى، وكثيراً ما توجد أيضاً تنوعات ثقافية فرعية. وهناك بالنسبة للممارسات بعض الأسئلة الهامة التي ينبغي بحثها؛ من الذي يقوم برعاية الطفل؟ ما هي خصائص الرعاية الموفّرة له؟ وكيف تتغير؟ في بعض البلدان تُستقى هذه المعلومات من الدراسات الاستقصائية للأسر، وفي بلدان أخرى توجد دراسات محددة من شأنها أن تكون نقطة بداية للإجابة عن هذه الأسئلة. وقد يتطلب الأمر أن تكلف أحداً بإجراء دراسات تمهيدا لمشروعك. (أنظر مثلاً على ذلك في الفصل الرابع، الإطار ٤، ٦١، المشروع المتكامل في تغذية المجتمع المحلي وتنميته، تايلاند).

تعرض ورقة العمل ٢-٦ مصفوفة يمكن إتقانها لكي يستعان بها في تحديد الممارسات الإيجابية الأثر، والممارسات المحتمل ضررها، من وجهة نظر "العلم"، وفي إعداد استراتيجيات لمعالجة هذه الممارسات في سياق مشروعات رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها.

← إحالة للورقة الحسابية ٢-٦: (تحليل الممارسات في مجال تربية الأطفال) An Analysis of

Childrearing Practices.wc1acpxi.pdf

← إحالة مرجعية: (الجوانب الثقافية للنمو النفسي الاجتماعي: دراسة ممارسات تنشئة الأطفال في

غرب أفريقيا) J. Timyan, 1988. Cultural Aspects of Psychosocial Development: An

Examination of West African Childrearing Practices.aa1capda.pdf

← إحالة مرجعية: (ممارسات تنشئة الأطفال: إنشاء برامج حيث تتلاقى التقاليد والممارسات

العصرية) R.G. Myers and J. L. Evans 1994. Childrearing Practices: Creating

Programs Where Traditions and Modern Practices Meet. cc115aci.pdf

■ لغة (لغات) الكلام في البيت

من المهم أن تعرف ما إذا كانت اللغة التي يتكلمها الأطفال في البيت هي نفس اللغة السائدة ولغة التعليم في المرحلة الابتدائية. ففي بعض الحالات، يعرف الأطفال لغتين أو ثلاثاً حتى قبل الالتحاق بالمدرسة حيث يُطلب منهم عندئذ تعلم لغة أخرى. فإذا كانت لغة الكلام في البيت تختلف عن لغة المدرسة الابتدائية، فإن الأمر يقتضي معالجة المسألة في إطار برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. (انظر الملاحظة التي وردت أعلاه بشأن اختيار اللغة في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية).

■ البيئة الأسرية

تشير هذه الفكرة إلى كافة المتغيرات المادية التي تؤثر على الحياة اليومية داخل الأسرة. فهي تشمل ببناء البيت ووسائل الراحة الموجودة فيه، والجو التعليمي داخل الأسرة.

ظروف البيت المادية. تشير هذه الفكرة إلى البيئة المادية التي تعيش فيها الأسرة، ومدى تلبيتها الحاجات الأساسية. ومن الأسئلة التي ينبغي طرحها ما يلي: إلى أي حد يتوافر في البيوت ماء صالحة للشرب أو دورة مياه أو مرحاض أو حمام؟ ما هي كثافة الناس في كل غرفة من غرف البيت؟ ما هي ترتيبات نوم الأطفال؟ هل هناك مكان يستطيع فيه الأطفال أن يلعبوا بأمان في المنطقة المحيطة بالبيت مباشرة؟

المناخ التعليمي. يُقصد عادة بهذا التعبير وجود كتب أو مواد أخرى للقراءة في البيت أو عدم وجودها. ولكن قد يُقصد به أيضاً ما إذا كانت هناك لعب محلية الصنع، ومدى توافر أشياء للطفل يمكنه استكشافها دون خطر من شأنها تعزيز التعلم. وقد يشمل ذلك أيضاً وجود تلفزيون أو عدمه، لأن التلفزيون يتيح الفرصة لأنواع معينة من التعلم. ورغم أنه قد يبدو من الغريب إدراج هذا البند بصدد الحديث عن عالم الأغلبية، فلم يعد من غير المألوف أن تشاهد على نحو متزايد صحن استقبال البث التلفزيوني منتشرة حتى في المناطق النائية. وعلى الرغم من أن وجود جهاز التلفزيون لم يثبت أنه يرتبط على نحو إيجابي بالتحصيل الدراسي للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من الواضح ما إذا كان يُعد في عالم الأغلبية متغيراً هاماً فيما يتعلق بنمو الأطفال من الناحية النفسية الاجتماعية. ولكن لما كان للتلفزيون تأثير هائل في تكوين ثقافة عالمية، فعلى أن نكون على بينة مما يتعرض له الأطفال عن طريق هذه الوسيلة، ومن الفوائد التي يمكن أن تقدمها.

حالة الأطفال

لما كان الأطفال هم في نهاية المطاف الفئة المستفيدة من برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، فمن المهم أن نفهم حالتهم جيداً عند وضع البرنامج. ومن المهم جمع بيانات عن أوضاع الأطفال على المستوى الوطني والإقليمي أو مستوى المقاطعة والمستوى المحلي، نظراً لما قد يوجد من تفاوت كبير داخل البلد الواحد.

وتدرج مؤشرات أوضاع الأطفال في ثلاث فئات رئيسية: فمنها ما يتصل ببقاء الأطفال وصحتهم وتغذيتهم؛ ومنها ما يقترن بنمو الأطفال بالمعنى الواسع؛ ومنها ما له صلة بتحصيلهم الدراسي. ومن الممكن تصميم البرامج الخاصة بالطفولة المبكرة حول هذه المؤشرات، مع اعتبار التغيرات التي تطرأ على المؤشرات قرينة أو دليلاً على فعالية البرامج. ولهذا السبب فإن من المهم أهمية بالغة توافر قياسات جيدة أثناء عملية تقدير الاحتياجات.

■ بقاء الأطفال وصحتهم وتغذيتهم

يتوافر عادة عدد من المؤشرات التي تلقي الضوء على أوضاع الأطفال وتساعد على تحديد المناطق الجغرافية أو المجموعات الإثنية و/أو الاجتماعية الاقتصادية الأوجه إلى العناية. وترتبط هذه المؤشرات في الغالب ببقاء الأطفال وصحتهم وتغذيتهم. وتساعد أغلبية المؤشرات المذكورة أدناه على تحديد حالة الأطفال خلال السنتين الأوليين من الحياة. أما المؤشرات الدالة على وضع

الأطفال الصحية والغذائية في نهاية فترة الطفولة المبكرة (أي بين سن السادسة والثامنة) فهي أقل عدداً. ومن المؤشرات الشائع استعمالها ما يلي:

- انخفاض الوزن عند الولادة (المواليد الذين يقل وزنهم عن ٢٥٠٠ غرام عند الولادة)
- ارتفاع معدل وفيات الرضع (أكثر من ١٠٠ لكل ١٠٠٠ طفل يولد حياً)
- ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (أكثر من ١٧٥ لكل ١٠٠٠ طفل يولد حياً)
- سوء التغذية (استناداً إلى الطول أو الوزن بالنسبة للسن، ونسبة الطول إلى الوزن؛ ومحيط الذراع)
- مستويات توافر المغذيات الدقيقة
- الأمراض
- معدلات التحصين

وإذا توافرت معلومات عن توزع هذه المؤشرات داخل البلد (أي بحسب الأقاليم والمقاطعات والبلديات)، أعطت فكرة تقريبية أولى عن مستوى الاحتياجات. وقد يساعد هذا على تحديد العناصر المكوّنة التي ينبغي أن يتضمنها مشروع ما لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. فقد لا يكون هناك مثلاً إلا عدد قليل نسبياً من حالات سوء التغذية حسب المؤشرات القياسية؛ ولكن نسبة حالات نقص الحديد ونقص فيتامين (ألف) قد تكون مرتفعة بين الأطفال في الخامسة أو السادسة من العمر. ومن شأن أوجه النقص هذه أن تؤثر سلباً على نمو الأطفال العام، وقد تؤثر أيضاً على أدائهم المدرسي. وفي مثل هذه الحالة، قد يتبين أن حالة النقص في المغذيات الدقيقة هي أحد العوامل المساهمة في تكوين مشكلة أكبر تتعلق بالنمو أو مشكلة الرسوب في الصفوف الدراسية، وتصبح من ثم أحد العناصر الجديرة بأن يُنظر في إدراجها في برنامج لصالح الطفولة المبكرة.

■ نمو الأطفال

رغم أن المؤشرات الخاصة بوضع النمو العام للطفل تتضمن مؤشرات التغذية والصحة المذكورة أعلاه، فإن الأداء الجيد نسبياً، من حيث مؤشرات الصحة والتغذية لا يعني حتماً أن وضع الأطفال المعنيين إيجابياً من حيث النمو النفسي الاجتماعي. ومن ثم فإن من المهم، بالإضافة إلى جمع بيانات عن الصحة والتغذية، محاولة الحصول على تقديرات عن حال الأطفال من حيث النمو النفسي الاجتماعي. وينبغي في الوضع الأمثل الحصول على مؤشرات عما يلي:

- النمو الحركي: العضلات الكبيرة (الركض، القفز) والعضلات الصغيرة (الرسم، معالجة الأشياء)

- النمو المعرفي: مهارات ما قبل القراءة والكتابة والحساب
- النمو اللغوي: الاستيعابي (ما يستطيع الأطفال فهمه) والإنشائي (ما يستطيع الأطفال قوله)
- النمو الاجتماعي: علاقات الأطفال مع رفاقهم ومع الكبار
- النمو العاطفي: تقدير الذات، والمرونة الداخلية
- المهارات الحياتية: حل المشكلات والتفكير والاستدلال

في حين تستخدم مؤشرات الصحة والتغذية لإجراء مقارنات على نطاق السكان ككل، فإن مؤشرات نمو الأطفال لا تحظى بنفس المستوى من الشبوع والقبول. والأرجح أنها لم تستعمل إلا في

تقييم حالات أطفال فردية في إطار مشروعات صغيرة النطاق نسبياً، هذا إذا استعملت أصلاً.

ولكن، على الرغم من أن مؤشرات ومقاييس النمو يكتنفها الجدل، وخاصة عند تطبيقها في سياقات ثقافية مختلفة، فإن من الممكن فيما يبدو تطبيقها بطريقة عامة واعية في تقييم اوضاع الأطفال. فبفضل استخدام الأدوات الخاصة بدراسة النمو، يمكن تحصيل فكرة عامة عن المناطق الجغرافية وفئات الأطفال التي تبدو أحوج ما تكون إلى مبادرات في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام عينات، من دون وصف الأطفال بالعجز أو التخلف في نموهم.

وهناك محاولة لتحقيق ذلك عن طريق المشروع الخاص بما قبل التعليم الابتدائي الذي اضطلعت به الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي (IEA). كانت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة التي شملت خمسة عشر بلداً قد أعدت بالتعاون مع باحثين من البلدان المشاركة، وجرى اختبارها ميدانياً في جميع البلدان المشمولة بالدراسة. واتفق الباحثون، نتيجة لسلسلة من الاجتماعات التقنية، على الأدوات التي ينبغي استخدامها، وعلى البنود المحددة في نطاق استخدام كل منها، وعلى الإجراءات الإدارية الموحدة، ثم اختبروها ميدانياً. وفي الصيغة النهائية لأداة التقييم، استخدمت المشاهدة ووسائل قياس نمو الأطفال في دراسة نحو ٥٠٠٠ طفل، ورُتبت البيانات المحصلة للحصول على خصائص إحصائية مرضية. وتضم مجموعة الأدوات استبيانات تتعلق ببنية الأسرة، وبمستوى إعداد المعلمين، والخبرات العامة للأطفال في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. إن مجموعة الأدوات التي أُعدت في سياق مشروع الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي (IEA)، هي الوحيدة التي وُضعت وجرى توحيدها بين البلدان. وهي إلى جانب ذلك تقدم معلومات يمكن أن تقارن بها البيانات المجمعّة في إطار أي مشروع قطري. فمشروع الدراسة التي أجرتها الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي (IEA) على المرحلة قبل الابتدائية يوفر إطار عمل دولي يتيح لأي بلد قياس أدائه على الصعيد المحلي أو الوطني، وذلك بفضل العناية التي أوليت لإعداد الأدوات، وإجراءات جمع البيانات، وتحليل الإحصاءات. (Wiekart 1998).

← إحالة استطرادية: (المشروع الخاص بما قبل التعليم الابتدائي الذي اضطلعت به الرابطة الدولية

لتقييم التحصيل الدراسي (IEA): دراسة تقوم على المشاهدة لأسبقة الطفولة المبكرة - الأدوات)
High/Scope Foundation IEA Preprimary Project : an Observational Study of Early

Childhood settings – Instruments.sh1ippoi.pdf

كما يسعى عدد من البلدان كل على حدة إلى ابتكار أدوات للقياس أُقرت صحتها محلياً، وتوفر معلومات عن النمو النفسي الاجتماعي للأطفال. فشيلي وكولومبيا مثالان على البلدان التي أُقرت فيها صحة أدوات للقياس على نطاق واسع، ومن ثم تتوافر فيهما تقديرات عن النمو النفسي الاجتماعي للأطفال على اختلاف أعمارهم خلال فترة الطفولة المبكرة. وتجرى في جامايكا عملية لإعداد تقرير عن حالة الأطفال وهم على عتبة المدرسة الابتدائية، وهو يشمل على مؤشرات نفسية اجتماعية بالإضافة إلى مؤشرات التغذية والصحة. ويجري في بوليفيا تجريب شبكة رصد مرتبطة بشبكة لاستقصاء العيّنات. وفي بلدان أخرى جرت مواءمة واختبار أدوات متنوعة لقياس نمو الأطفال في دراسات ضيقة النطاق، ولكن ليس هناك اتفاق على أداة معيّنة، ولا دراسات لإقرار الصحة، ولا معايير وطنية، ولم تُجرِ إلا محاولات قليلة لتطبيق المقاييس على نطاق

واسع. ومع ذلك فإن الأدوات المعدة عن طريق هذه الدراسات الصغيرة قد تعطي فكرة عامة عن كيفية نمو الأطفال. فهي قد توفر معلومات قيّمة، ولكن يجب استخدامها بحذر.

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: (مؤشرات النمو: بعض الأمثلة من أمريكا اللاتينية) L.Atkins Developmental Indicators: Some Examples from

Latin America.bc1disel.pdf

■ التقدم المحرز والأداء في التعليم الابتدائي

هناك مجموعة أخرى من المؤشرات التي استخدمت لوصف حالة الأطفال، وهي تتعلق بتقدمهم وأدائهم في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، كما يتبين من معدلات الالتحاق وإعادة الصفوف والتسرب من المدرسة، ومن الاختبارات القياسية الدالة على مدى نجاح الأطفال في اكتساب المهارات والمعارف المنشودة. وبمعنى من المعاني تأتي هذه المؤشرات "بعد الواقعة"، وذلك لأن معارف الأطفال ومهاراتهم عند بدء البرنامج لم تكن معروفة. وفضلا عن ذلك، قد تفيدهم النتائج عن جودة السنوات الأولى من التعليم الابتدائي أكثر مما تفيدهم عن عملية نمو الأطفال قبل دخولهم المدرسة الابتدائية، أو أوضاع الأطفال من حيث النمو عند دخولهم المدرسة.

ويمثل مجموع المعلومات المشار إليها أعلاه ثروة من البيانات عن البلد وحالة الأطفال فيه. ومن شأن هذه المعلومات أن تفيدهم أيضاً في إعداد وتنفيذ برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، لأنها تسترعي الانتباه إلى ما يوجد من احتياجات، ويمكن أن تساهم في تشكيل الرأي العام والسياسات ذات الصلة.

← إحالة للورقة الحسابية ٢-٧: (حالة الأطفال) The Status of Children. wc1scxxi.pdf

تحديد مصادر البيانات: أين تجد ما تحتاجه من المعلومات؟

تتنوع مصادر المعلومات كثيرا، ما بين الوثائق والكتابات الموجودة وبين البيانات التي تستحدثها أنت. وترد فيما يلي أفكار معينة عن مواضع الحصول على المعلومات:

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: (تقدير الاحتياجات: البيانات اللازمة جمعها وأين تُطلب) Needs Assessment : The Data to be Gathered and

Where to Find it. bc1nadgi.pdf

الوثائق الموجودة - المصادر الثانوية

■ التقارير الوطنية

هناك كما ذكر أعلاه وثائق أساسية عن البلد من شأنها توفير خلفية هامة من المعلومات والإحصاءات الأساسية. وترد بعض هذه المعلومات في تقارير اليونسيف السنوية (ملحقات أوضاع الأطفال في العالم أو التقارير القطرية)، والتقارير السنوية عن التنمية الذي يصدره البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و/أو التقارير القطرية والتقارير الاجتماعية الاقتصادية التي تصدر عن البنك الدولي و/أو بنك التنمية للدول الأمريكية. وعلى وجه أخص، يجري كل من مكاتب اليونسيف القطرية تحليلا للحالة يمكن أن يكون ذا فائدة،

وتساند هذه المكاتب أحيانا دراسات أكثر تحديداً، مثل دراسة عن حال الإناث من الأطفال.

وهناك أيضاً وثائق حكومية يلزم الاطلاع عليها. من هذه الوثائق خطط العمل الوطنية، والتقارير الحكومية عن مسائل متنوعة، وتقارير الحكومات عما ترعاه من مشاريع وبرامج. وتُستمد بيانات كثيرة من المكاتب الوطنية للإحصاء. أما بالنسبة للحصول على صورة أدق وأكثر استيفاء، وعلى بيانات عن التوزيع عبر المناطق الجغرافية، فقد يمكن الرجوع إلى استقصاءات و/أو معلومات أكثر تخصصاً تُستمد من شبكات الرصد التي يقيمها قطاع الصحة، مثلاً.

■ البحوث

قد تكون قد أُجريت في البلد دراسات اضطلع بها باحثون جامعيون مثل علماء الأنثروبولوجيا أو الاجتماع أو علماء النفس وغيرهم من المهنيين؛ وهي تقدم تحليلاً للثقافة من موقع كل منهم. وتتضمن هذه الدراسات نظرات ثاقبة عن الممارسات والمعتقدات التقليدية في تنشئة الأطفال. وقد تعطيك أفكاراً عما فعله الناس في الماضي لمساندة نمو الأطفال وتمييزهم، وكيف يتغير ذلك. وقد تكون منظمات أخرى قد أجرت بعض الدراسات أيضاً. ويمكن الحصول على هذه التقارير بالاتصال بالجامعات المحلية والمنظمات العاملة في نفس المنطقة الجغرافية.

■ عمليات تقييم المشروعات المنفذة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية

إذا كان لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية تاريخ في البلد، فقد يكون هناك عندئذ تقييمات للمشاريع السابقة و/أو الجارية. ولكن لسوء الحظ مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية التي أجرت تقييماً سليماً ليست كافية، وقد يترتب على ذلك أن هذا النوع من المصادر الثانوية قد يكون نادراً. ومع ذلك يجدر البحث عما قد يكون هناك من تقييمات. والمعلومات المهم تحصيلها من هذه التقييمات هي: الفئات السكانية المستفيدة؛ وأنواع الاستراتيجيات المستخدمة؛ والمصاعب التي اعترضت المشروع وكيف جرى تذليلها؛ وأنواع الموارد المتوافرة في البلد أو المنطقة بفضل المشروع؛ ونتائج المشروع بالنسبة للأطفال وأسرهم. وقد يوجد أحيانا مصدر آخر للتعليق على أنشطة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، في محفوظات الوكالات الراعية للمشروع، وذلك على شكل تقارير داخلية، أو تقارير بعثات أو تقارير خبراء استشاريين. وهذه المصادر من شأنها إمدادك بوجهات نظر متنوعة عن المشروعات.

■ وسائل الإعلام والفنون البصرية

الصحف والتلفزيون والإذاعة كلها مصادر معلومات عما يجري في البلد. فهي تعطيك فكرة عن الشواغل السياسية، والتطلعات الاقتصادية، وجوانب الواقع، وربما أعطتك إحساساً بنوعية الحياة التي يحيها الناس في مختلف مناطق البلد.

ومن المفيد، إضافة إلى ذلك، التفطن إلى أن صورة واحدة تعادل ألف كلمة. فرسوم الأطفال يمكن أن تكون مصدراً ممتازاً للمعلومات عن مدى رفاههم. وهي تساعد الكبار على فهم خبرة الأطفال الحياتية. والرسوم أداة مفيدة بشكل خاص في العمل مع أطفال يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

المصادر الأولية - البيانات المجمعة من أجل المشروع

■ الدراسات الأصيلة

ربما قادتك المعلومات التي تستمدها من المصادر الثانوية إلى مزيد من الأسئلة بدلا من أن تدلك على تفسير الأسباب التي تجعل الوضع على ما هو عليه، و/أو على ما تستطيع القيام به لمعالجة المسألة التي حددتها. فالبيانات المتوافرة حالياً قد تفيدك عن أحد جوانب المسألة، لكنها لن تمدك بفهم نظري للأسباب. مثلا، قد توجد بيانات عن حالة الأطفال الغذائية، ولكن قد لا يكون هناك أي فهم لديناميات الأسرة و/أو المجتمع المحلي التي أسهمت في نقص تغذية الأطفال. وإذا أردت أن تعرف المزيد فعليك أن تجري دراسة بنفسك. بيد أن نطاق وعمق هذه الدراسة سيتوقف إلى حد بعيد على الموارد المتوافرة لديك، من حيث الوقت، والناس، والدعم المالي.

ومن الأمثلة على الدراسات الواسعة النطاق دراسة أجراها في الفلبين البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي تمهيداً لقرض مصرفي مشترك يركّز على تنمية الطفولة المبكرة. وقد استغرقت الدراسة المذكورة أكثر من سنة، واشتملت على رسم خارطة بالموارد في أقاليم مختارة من البلد، وعلى دراسات معمّقة للأسر وتنمية الأطفال. وأبرزت نتائج الدراسة مواطن القوة في كثير من جوانب البنية الأساسية القائمة لتقديم الخدمات، وذهبت إلى أن المبادرة المناسبة هي البناء على أساس الخدمات القائمة، وتعزيز تدريب العاملين القائمين حالياً بتنشئة الأطفال. كما تناولت الدراسة الأثر الذي قد تتركه اللامركزية من حيث إدارة الخدمات. وقد صُمم المشروع الناجم عن ذلك فيما يتعلق بالتنمية في مجال الطفولة المبكرة بحيث يعزز قدرات البلديات على أن تحدد احتياجاتها بنفسها، وعلى أن تتقي، من بين عدة اختيارات، الأنواع اللازمة من مدخلات الطفولة المبكرة.

← إحالة مرجعية: (تحسين تنمية الطفولة المبكرة: برنامج متكامل من أجل الفلبين)
Heaver and Hunt, 1995. Improving Early Childhood Development: An Integrated Program for the Philippines. gw1iecds.pdf

وأجرى الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة دراسة أقل توسّعا لتحديد بعض المؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها لدراسة الأوضاع واتخاذها أساساً لجهود الصندوق في جميع البلدان التي يعمل فيها. وترجع قيمة هذه الدراسة إلى أنها شملت عددا من البلدان، فقدمت بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها بطريقة مقارنة. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن المؤشرات الناتجة عن هذه الدراسة تركز أكثر من اللازم على الصحة والتغذية، بحيث لا يوجد إلا مؤشران فقط على صلة واهية بالتنمية النفسية الاجتماعية (الالتحاق ببرنامج لتنمية الطفولة المبكرة، والالتحاق ببرامج التعليم الابتدائي (النظامي وغير النظامي)). وربما كان هذا النطاق المحدود هو السبب الذي مكن من التوصل إلى اتفاق بين البلدان على المؤشرات.

← إحالة استطرادية: (المؤشرات الموحدة لتأثير البرنامج على نطاق الوكالة: مثال من الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة). : Standardised Indicators of Program Impact Agency-Wide :
An Example from Christian Children's Fund. sf1sipii.pdf

الرجوع إلى الواقع: يجب أن تكون على بيّنة من أن الدراسات الشاملة باهظة التكاليف، وأنها أحيانا غير جديرة بما تتطلب من الاستثمار. ففي إحدى الدراسات، مثلا، استُقدم فريق

من الباحثين للعمل مع الباحثين المحليين، فوضعوا من خلال عملية مفصلة مجموعة من الأدوات لاستخدامها في تحديد احتياجات محددة في البلد. ومن خلال البحث جري استقصاء بشأن الأسر، وتحديد أوجه المساندة التي توفرها البنية الأساسية، وجري استعراض للسياسات، وتقييم أداء الأطفال الفردي. وقد أجريت الدراسة في خمسة أقاليم، وتناولت عينات من المجموعات السكانية الفرعية داخل كل إقليم لتمثيل سكان المدن والريف ومناطق جغرافية مختلفة. وتدرّب الباحثون على استخدام الأدوات وأرسلوا لجمع البيانات. ولكن لسوء الحظ جرى تقصير مدة جمع البيانات من أربعة أشهر إلى نحو ستة أسابيع، بسبب قرب موعد الانتخابات، وبسبب العطل الدينية والأمطار الموسمية.

عند تحليل البيانات تبين وجود بعض الأمور الشاذة: إذ أن أقاليم كانت معروفة بانخفاض مستوياتها فيما يتعلق بمؤشرات متعددة ظهرت بمظهر أفضل من أقاليم أخرى بناء على القياسات المستخدمة؛ والنتائج التي حققها الأطفال وفقاً لقياسات متنوعة لم يكن فيها كثير من الاختلاف، الخ. وأدى ذلك إلى إعادة النظر في عملية جمع البيانات بكاملها، فثبت فعلاً أن البيانات المتعلقة بإقليمين من مجموع خمسة أقاليم لم تكن صحيحة. وتبين أن الباحثين، وقد أحبطت همتهم ظروف العمل الميدانية والمشكلات التي تكتنف جمع البيانات، جلسوا معاً وملاؤا الاستمارات دون أن يذهبوا قط إلى أي قرية. فإذا كنت تنوي إجراء بحث ميداني، فينبغي عليك أن تولك المهمة إلى أناس أكفاء ذوي ضمير، وأن تراقب كل خطوة من المسار.

■ الآليات غير الرسمية

والمجتمع المحلي هو مصدر آخر للمعلومات. إذ يمكنك جمع المعلومات من خلال العمل مع المجتمع المحلي على جمع بيانات تستطيع تحليلها بمشاركتهم. وهاك مثالاً على طريقة تستطيع اتباعها وهي منهجية التشارك في التعلم والعمل (PLA, Partipatory Learning and Action). إنها تمكّن الناس (من الداخل والخارج على السواء) من تفهم الظروف العامة وأوجه الدعم داخل المجتمع المحلي. وقد أنشئت على غرار Rural Rapid Appraisal أي التقدير السريع للوضع الريفي، وهي تقنية استنبطها أصلاً أخصائيو في الزراعة كان بهمهم إجراء تقييم سريع لحالة ما. وكان يقوم بعملية التقدير السريع أناس من الخارج يدخلون إلى المجتمع المحلي ويستخدمون مجموعة من التقنيات لإجراء تقدير سريع للاحتياجات. ثم تطورت التقنية على مر الزمن. فأصبح التركيز ينصب على إجراء تقييم الاحتياجات مع المجتمع المحلي (وهكذا صارت العملية تشاركية)، والاشتراك في عملية تعلم مع المجتمع المحلي (وهو ما يعني أن القادمين من الخارج ليست لديهم الإجابات) وإشراك أعضاء المجتمع المحلي في تحديد أنواع البرامج التي يرغبون في الأخذ بها (العمل).

وتنطوي منهجية التشارك في التعلم والعمل (ALP) على أساليب متنوعة تُستخدم لمساعدة كل من المجتمعات المحلية على "سرد قصته الخاصة"، أي رؤيته هو للأمر. وهذه الأساليب مستمدة من الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وهي تشتمل على مجموعة من الأنشطة، منها رسم خارطة للمجتمع المحلي (المساكن، المرافق الصحية، المدارس، الكنائس/المساجد، مصادر المياه، وما إلى ذلك). ويتم جمع المعلومات من خلال اجتماعات مع فرق متنوعة من أعضاء المجتمع المحلي - بعضها موجود وبعضها الآخر يُشكل منه فريق تركيز لغرض محدد هو تصميم المشروع. ويمكن إجراء مقابلات شبه منظمة مع قادة المجتمع المحلي (من مسؤولين حكوميين وقادة اجتماعيين غير

رسميين)، ومع أولياء الأمور والمعلمين، ومع العاملين في الرعاية الصحية، ومع الأطفال أنفسهم. ومن الممكن أيضاً جمع البيانات عن طريق رسم خطوط بيانية وصور، وخطوط زمنية (التاريخ المحلي، رسم بياني موسمي)، ومصفوفات، وعن طريق متغيرات تراتبية. والمرمى من هذه العملية هو المساعدة على جعل ما هو غير ظاهر أكثر ظهوراً لجميع المعنيين.

ويختلف الإطار الزمني لتنفيذ أنشطة التشارك في التعلم والعمل (PLA) من حالة إلى أخرى، ولكن العملية تتم في معظم الحالات في مدة تتراوح بين أسبوع وثلاثة أسابيع. ويجري تحصيل أفضل النتائج حين ينشأ فريق متعدد التخصصات، بحيث يساهم كلٌّ من أعضائه في الدراسة بمنظور مختلف.

← إحالة استطردادية: Early Childhood Care and Development PLA Protocol. sc1eccdi.pdf

(بروتوكول التشارك في التعلم والعمل من أجل رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها)

← إحالة استطردادية: PLA (Participatory Learning And Action). sc1pplai.pdf

(التشارك في التعلم والعمل)

← إحالة مرجعية: E. Kane, 1995. Seeing for Yourself : Research Handbook for Girl's

Education in Africa. gw1syrhi.pdf (تدبر الأمر بنفسك: دليل للبحث في موضوع تعليم الفتيات في أفريقيا)

المشاهدة

ظروف المعيشة في المجتمع المحلي. يمكن في كثير من الأحيان تبين ظروف المعيشة، عن طريق التجول عبر المجتمع المحلي برفقة بعض أعضائه ومشاهدة الظروف التي يعيش الناس في ظلها. كيف تبدو لك البيئة؟ كيف تصرف النفايات؟ هل تخلو الشوارع والأزقة من الحطام؟ هل توجد مراحيض؟ هل ماء الشرب المأمون متوافر؟ كيف يستخدم الناس قنوات المياه المحلية؟

الأطفال. كيف نعرف أن احتياجات الأطفال الصغار تلبى داخل المجتمع المحلي بينما لا تستطيع تطبيق اختبارات فردية؟ قد تتوفر لك بعض الإرشادات من التقارير والدراسات المتنوعة التي سبق أن أجريت على المجتمع المحلي أو بالتعاون معه، ولكن المشاهدة تؤدي هنا أيضاً دوراً قوياً. ومن المفيد أن تدعو عدة أعضاء من الفريق إلى مشاهدة تفاعل الأطفال في إطارات مختلفة، كالبيت، وقاعة المجتمع المحلي، والمدرسة، وفي أحد الأماكن العامة، وما إلى ذلك. ماذا يفعل الأطفال؟ هل هناك مكان آمن يمكن أن يلعبوا فيه؟ هل يتجاوبون مع الكبار؟ وإن كانت الإجابة بنعم، هل يتم التجاوب في اتجاهين، أم أن الكبار لا يشاركون الأطفال إلا عندما يقولون لهم ما عليهم أن يفعلوا؟

املاً الأوراق الحسابية ٨-٢ و ٩-٢ و/أو ١-٢، تبعاً لفئة العمر التي تنوي خدمتها.

← إحالة للورقة الحسابية ٨-٢: Very Young Children (birth - 3 years). wc1vyebi.pdf

(الأطفال الصغار جداً: من الولادة إلى ٣ سنوات)

← إحالة للورقة الحسابية ٩-٢: Pre-school Aged Children. wc1psaci.pdf (الأطفال في سن الروضة)

← إحالة للورقة الحسابية ١٠-٢: Children of Primary School Age. wc1cpsaci.pdf

(الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية)

استناداً إلى مشاهداتك ومحادثاتك مع أعضاء المجتمع المحلي، املاً ورقة العمل ١١-٢ بمشاركتهم.

← إحالة للورقة الحسابية ١١-٢: Assessment of the Quality of Life in the

Community. wc1aqlci.pdf (تقييم نوعية الحياة في المجتمع المحلي)

إن هذه الأساليب، بالإضافة إلى حفر المجتمع المحلي على المشاركة في المشروع الناشئ، لها أيضاً أثر أعم هو تعبئة جهودهم للعمل على تحسين ظروف المعيشة. ففي أحد المشروعات، بعدما حلل الآباء الوضع في المجتمع المحلي وأدركوا الظروف الإصحاحية غير الصحية، نظموا أنفسهم وتقدموا إلى العمدة ليطلبوا خدمة أسبوعية لجمع القمامة في المجتمع المحلي.

بعض الملاحظات على عملية تقييم الاحتياجات

توخي الحذر

لا يكفي الاقتصار على جمع البيانات، بل يتعين عليك وضع طريقة ما للثبوت من صحتها بإجراء مقارنات. فقد يحدث مثلاً أن يعتمد أحد الساسة في تقييمه لتأثير سياسته إلى تقديم بيانات تمثل انحيازه السياسي، ولا تمثل بالضرورة الواقع كما يعرفه بالخبرة من يعيشون في المجتمع المحلي. وهو قد يروج لفعالية مشروعاته بأن يدعي أن معدل وفيات الأطفال انخفض إلى النصف بفضل هذه المشروعات. أما الواقع فقد يكون أن هذا القول يصدق على مقاطعة واحدة في البلد، بينما لم يتغير شيء في سائر أنحاء البلد أو صارت الحالة فيها أسوأ. ومن المفيد إذن، بصرف النظر عن مصدر البيانات، الاهتمام إلى طريقة ما للثبوت من صحة ما لديك من معلومات. فالبيانات المتعلقة بتحصين الأطفال يمكن التثبت من صحتها بالمقارنة بين ما هو مدون في سجلات المراكز الصحية والمعلومات المستقاة من الأمهات عما إذا كان أطفالهن محصنين أم غير محصنين. والبيانات التي تقدمها المدارس عن أسباب تسرب الأطفال من المدرسة يمكن التثبت من صحتها بمقارنتها بالمعلومات المستمدة من مقابلات تجرى مع الأطفال ومع أسرهم، وهكذا. وسوف يتوقف مدى الوقت الذي تقضيه في التثبت من صحة البيانات على درجة الثقة التي توليها لمصدر المعلومات الأصلي.

النظر في كل المعلومات معا

بعد أن تجمع البيانات، وتأكد من أن ما لديك منها يطابق واقع الحال، يبقى عليك أن تنظر فيها كلها معا، لأن هذا سيساعدك على البت في الاحتياجات المحددة التي يمكن الوفاء بها في مشروعك. ويقدم لنا إنغل وآخرون (Engel et al. 1997) مثالا على العلاقة بين تقييم الوضع و الرعاية (المثال في الجدول ٢-١). وقد يكون من المفيد لك أن تنشئ مثل هذا الجدول لاستعمالك الشخصي، فهو قد يتيح لك بعض النظرات الثاقبة بشأن الغايات والأهداف العامة التي يمكن السعي إليها في المشروع.

← إحالة مرجعية: (المبادرة الرعائية: التقييم والتحليل والعمل من أجل تحسين الرعاية الغذائية)

P. Engel, L. Lhotska, H. Armstrong. 1997. The Care Initiative : Assessment,

Analysis and Action to Improve Care for Nutrition. gu1ciaai.pdf

مثال على تقييم حالتى التغذية والرعاية، للنساء والأطفال

التقييم الإجمالي	النتائج	المؤشرات الممكنة
		الحالة الغذائية للأطفال
غير كافية	٩٠/١٠٠٠	معدل وفيات الرضع ١ - ١١ شهرا
غير كافية	من الولادة إلى ٤ سنوات ١٠٠٠/١٣٠	معدل وفيات الأطفال
غير كافية	توقف النمو: ٦ أشهر، ١٠٪ ١٢ شهرا، ٢٠٪؛ ١٨ شهرا ٣٠٪	٪ الهزال وتوقف النمو
قوية	الهزال قليل	
غير كافية	١٢ شهرا، ٢٠٪؛ ٢٤ شهرا ٣٦٪	٪ فقر الدم الناجم عن نقص الحديد
غير كافية	١٨ شهرا، ٢٠٪	٪ نقص فيتامين (ألف)
قوية	١٨ شهرا، ١٪	٪ نقص اليود
كافية	لا يوجد	حالات نقص أخرى في المغذيات الدقيقة
لا ينطبق	البيانات معدومة	سن بدء اضطراب النمو وسن توقفه
غير كافية	أقل من ٢٠٠٠ غم، ٦٪ أقل من ٢٥٠٠ غم، ١٨٪	٪ الرضع منخفضو الوزن
كافية	٢٤ شهرا، ٢٠٪	٪ أقل بمقدار انحرافين عياريين من الوزن/العمر (مثال على مؤشر مضاف استنادا إلى البيانات المتوفرة محليا)

الحالة الغذائية للنساء

غير كافية	١٦٪	٪ النساء اللواتي يعدن مؤشر الكتلة البدنية عندهن أو مؤشر تناسب الوزن والقامة منخفضاً
كافية	الحوامل وخضاب الدم دون ٦-٢٪؛ والخضاب ٦-١٨-١٠٪؛ والخضاب ٨-١١-٢٢٪	٪ القائمت بالرعاية المصابات بفقر دم
قوية	النسبة غير معروفة، منخفضة جدا	٪ القائمت بالرعاية المصابات بالدراق

وضع توفير الرعاية

غير كافية	٢,٩	متوسط عدد الأطفال دون الخامسة
غير كافية	٥,٨	متوسط عدد الأطفال في الأسرة
لا يمكن قياسه:	دون سنة-٣٠٪؛	٪ الأمهات العاملات للكسب وعندهن
النساء بحاجة إلى عمل	سنة إلى سنتين ٤٥٪؛ ٢-٥ سنوات ٥٠٪	أطفال دون السادسة
غير كافية	دون السنة ٢٥٪؛ ١-٣ سنين ٢٠٪	٪ الأطفال الذين يوجدون تحت رعاية بديلة غير كافية أو بدون هذه الرعاية
قوية	أقل من ١٪	٪ الأطفال الذين لا يعيشون مع أمهاتهم (متبنون، أيتام)
كافية	في المناطق الحضرية: بعض الخيارات	توافر خيارات لرعاية الأطفال خارج الأسرة
غير كافية	في الأرياف: لا شيء	

السياق السياسي

قوي	نعم	هل وقعت الحكومة أو صدقت على اتفاقية حقوق الطفل؟
غير كافٍ	لا	هل وقعت الحكومة أو صدقت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء؟
غير كاف	مسودة مشروع منذ ١٩٨٦	هل طبقت الحكومة النظام الدولي، الموضوع بالاشتراك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، لتسويق بدائل حليب الأم؟
غير كاف	عطلة غير مدفوعة الأجر لمدة ١٢ أسبوعاً لموظفات الدولة	ماذا يوجد من استحقاقات الأمومة؟

تحديد الأسباب غير المباشرة للمشكلات

لا يكفي أن تعلم مدى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال غاية الارتفاع، أو أن معدلات التسرب من المدرسة تساوي ثلاثة أضعاف المتوسط الوطني، أو بأن معدل جنائيات المراهقين ازداد بحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فلكي يمكن إنشاء مشروع يُحدث تغييراً في هذه المعدلات، من المهم للغاية الوقوف على أسباب ارتفاعها. ماذا يجري داخل المجتمع المحلي أو المنطقة وتترتب عليه مثل تلك البيئة غير المحيية للأطفال والشبيبة؟ إن الإطار النظري الذي أعدته اليونيسيف (انظر الإطار ١، ٢ التالي) يرشد إلى عملية الانتقال من ملاحظة الأعراض المباشرة إلى فهم الأسباب العميقة.

الإطار ١، ٢: تحديد الأسباب العميقة والأسباب الأساسية للمشكلات

المشكلة: سوء التغذية ومعدل وفيات الأطفال

الأسباب المباشرة: تغذية غير كافية

إصابات عدوى متواترة

الأسباب العميقة: قلة الغذاء

رعاية للأطفال غير كافية

الفقر

خدمات صحية سيئة

نقص الماء العذب والإصحاح

الأسباب الأساسية: التدهور البيئي

اللامساواة الاقتصادية

قلة الإرادة السياسية

للحصول على نتائج فورية، يمكن أن يتركز المشروع على معالجة "المشكلة"، ولكن هذا لن يأتي بحل مستديم. ولكي يكون المشروع الخاص برعاية الطفولة المبكرة وتمييتها فعالاً ينبغي أن يستهدف معالجة الأسباب المباشرة والأسباب العميقة، وأن يعالج، إلى أبعد مدى ممكن، الأسباب الأساسية.

وباختصار، ينبغي أن تكون الغاية من مشروع التنمية إطلاق عملية يمكن ان تستديم بعد أن يغادر الممولون الخارجيون المنطقة. ولا طريقة أفضل لبدء هذه العملية من دعوة الذين سيكونون في نهاية المطاف مسؤولين عن الأنشطة داخل المجتمع المحلي، إلى تولي المشروع منذ البداية. فالآباء والأمهات وأعضاء المجتمع المحلي الآخرون يكتسبون، من خلال مشاركتهم في تخطيط المشروع وتنفيذه، معارف ومهارات تمكّنهم من مواصلة تشغيل المشروع بعد إنجازه، ومن إنشاء مشروعات أخرى بأنفسهم. والمستفيدون في نهاية المطاف من المشروع - الأطفال والآباء والأمهات والمجتمع المحلي - هم الشركاء الأعظم أهمية في أي مبادرة.

وبينما يشكل الآباء والأمهات والمجتمع المحلي مجموعة من الأطراف المعنية، هناك أطراف أخرى

هي الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والممولون، والقطاع الخاص. لذا ينبغي، عند القيام بجمع المعلومات عن الاحتياجات، إشراك هذه الأطراف في العملية، سواء في ما يتعلق بتحديد أنواع الأسئلة اللازم طرحها أو ما يتعلق بجمع المعلومات ذات الصلة التي تساعد على صياغة المشروع.

كما ينبغي للأطراف المعنية أن تشارك في عملية تحليل البيانات وتفسيرها. لأنهم إذا كانوا بين الذين يعاينون الاحتياجات ويساهمون في تحديد النهج، فسيهتمون دون شك بكيفية تشغيل المشروع فعليا. وسيكونون في موقع جيد يمكنهم من إجراء تقييم على مر الزمن يُظهر ما إذا كان المشروع ناجحا أم لا.

وينبغي لعملية تقدير الاحتياجات أن تدعم القرارات المتعلقة بتحديد الفئات السكانية التي تشارك في المشروع وتتلقى فوائده. ينبغي أن تُتخذ أساسا لتحديد غايات المشروع وأهدافه (انظر الفصل الثالث)، وأن توفر إشارات تهدي إلى كيفية تصميم المشروع وتنفيذه (انظر الفصل الرابع). ومن الممكن إنشاء آليات في إطار المشروع للإجابة عن كثير من الأسئلة التي تثار أثناء عملية تقدير الاحتياجات.

ثبت المراجع

الجزء الثالث تحديد غايات المشروع وأهدافه

سنركز في هذا الفصل على تحديد غايات وأهداف برنامج الطفولة المبكرة الذي نريد الشروع في تنفيذه. وتتطلب هذه العملية أساساً الجمع بين ثلاث مجموعات متباينة من المعلومات: تقييم الأوضاع التنموية للأطفال، وتحليل احتياجات البيئة التي سيتم في إطارها تطوير وتنفيذ المشروع، وولاية منظمكم ومعايير التمويل.

تقييم الأوضاع التنموية للأطفال

من الصعب تحديد غايات المشروع بدون فهم كيفية نمو الطفل وتطوره - سواء على صعيد النمو البدني أو فيما يتعلق بمقومات النمو الأمثل. ولن تستطيع تحديد غايات المشروع إلا عندما تمتلك فهما واضحا لخصائص النمو الطبيعي في إطار الثقافة المعنية وتعرف احتياجات الأطفال. المستهدفين. (إذا أردت معرفة المزيد من المعلومات عن نمو الأطفال وتمييزهم، انظر القسم ١).

نتائج تحليل الاحتياجات

تناولنا في الفصل الثاني شرح عملية تقييم الاحتياجات التي قدمت لك صورة للبيئة التي يعيش فيها الأطفال وحددت بعض السمات المحددة والاحتياجات الخاصة بالأطفال الصغار وأسرههم وهي الاحتياجات التي يمكن تلبيتها من خلال برنامج للطفولة المبكرة. وإذا لم تكن لديك معرفة واضحة للاحتياجات التي يتصدى لها مشروعك فيمكنك الرجوع إلى الفصل الثاني واستكمال صحائف العمل.

الفهم الواضح لولاية منظمك ومعايير إنشاء المشاريع

لقد أنشئت منظمك لغرض محدد؛ وبذلك؛ فإن أي برنامج مستحدث يحتاج إلى أن يتوافق مع الولاية المنوطة بها. وإذا ما تضمنت هذه الولاية تقديم الدعم للمشاريع الإنمائية المجتمعية، إذن فأنت في وضع يمكنك من دعم مجموعة كبيرة من الأنشطة - بدءاً من مشروعات الإصحاح إلى الجهود الرامية إلى إنشاء المشروعات الصغيرة، والمبادرات الخاصة بالصحة والبرامج المصممة خصيصاً من أجل الأطفال الصغار. وأمامك مجال واسع فيما يتعلق بأنماط المبادرات الخاصة بالطفولة المبكرة التي يمكن تعزيزها.

ومن ناحية أخرى، فإذا ما كانت ولاية منظمك مقصورة على برامج التعليم، على سبيل المثال، فربما تكون هناك بعض القيود بشأن أنماط البرامج التي يمكنك تنفيذها وتمويلها، وأنواع الشركاء الذين يمكنك العمل معهم على المستوى الوطني والإقليمي، وبدرجة أكبر على المستوى المحلي.

وإذا ما وجدت أن هناك احتياجات لدى الناس لا تستطيع منظماتك تلبيتها، فقد يكون في وسعك تكوين شراكات مع منظمات أخرى تكمل ما تستطيع منظماتك توفيره. وإذا ما كنت تعمل في منظمة مرتبطة بإحدى الحكومات، فسيحدد ذلك، إلى حد ما، أنماط المبادرات التي يمكن ابتكارها. أما إذا كنت تعمل مع منظمات غير حكومية محلية فقد يتيح لك ذلك مجالات أوسع؛ إلا أنك، من ناحية أخرى، إذا كنت لا تستطيع العمل إلا من خلال المنظمات غير الحكومية، فقد يضيق ذلك من النطاق الذي تستطيع العمل في إطاره. أما إذا كنت تستطيع العمل مع كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، فسيتيح لك ذلك كثيرا من الإمكانيات، غير أن من شأن ذلك أن يجعل المشروع أكثر تعقيداً. وباختصار، فإن غايات وأهداف مبادرتك الخاصة تتحدد بعدد من المتغيرات المهم مراعاتها عند تصميم المشروع.

الغايات والأهداف الخاصة: تعريف

هناك دائماً خلط بين مصطلحي "الغايات" و "الأهداف" فما هي الغاية؟ وما هو الهدف؟ وما هي العلاقة بينهما؟ قد يساعدنا القاموس في هذا الصدد إلى حد ما. فهو يعرف المصطلحين على النحو التالي:

الغاية: النتيجة أو الإنجاز الذي تسعى الجهود إلى بلوغه: القصد أو الغاية النهائية.

وبوجه عام، فنحن ننظر إلى المرامي على أنها النتيجة التي تتحقق على المدى الطويل والتي نود رؤيتها. ومن غير المرجح أن يؤدي المشروع المحدد في ذاته أو بذاته، وهو يسهم في التوصل إلى هذه النتيجة، إلى تحقيق هذه الغاية في المدى القصير. ومن أمثلة هذه الغايات: تعزيز نمو الأطفال؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وخلق مجتمع أكثر إنصافاً.

الهدف: هو الشيء الذي يبذل الشخص جهوداً مقصودة من أجل بلوغه أو تحقيقه: الغرض المنشود.

وتتسم الأهداف بكونها أكثر تحديداً من الغايات، ومن المفترض إمكانية بلوغ الأهداف من خلال القيام بمبادرة معينة. ويمكن القول بوجه عام أنه في الوقت الذي يكون فيه للمشروعات غاية رئيسية واحدة، فمن المرجح أن يكون لها عدة من أهداف. من الأمثلة على الأهداف ما يأتي: زيادة فرص التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية؛ تحسين الأداء الدراسي للأطفال في المدارس الابتدائية؛ خفض معدل وفيات الأطفال؛ وتخفيف الآثار الجانبية لسوء التغذية؛ وزيادة التفاعل الشفوي بين الآباء والأبناء.

ومن الممكن قياس الأهداف. وتحدد مؤشرات المشروع إلى أي مدى تحققت أهدافه. وهناك نوعان واسعان من المؤشرات: المؤشرات الكمية (مثل الأشياء التي يمكن عدّها، والنسب المئوية التي يمكن احتسابها، الخ)، والمؤشرات التي يغلب عليها الطابع الكيفي (مثل المؤشرات الوصفية والمتسمة على نحو ما، بأنها على قدر أكبر من الذاتية). وقد ذكر مفهوم المؤشرات في هذا الفصل مع الوعي بأنه، عند تحديد الأهداف الخاصة، من المرجح استخدام هذه الأخيرة كأساس لتقييم المشروع. (تعالج هذه المسألة معالجة أوفى في الفصل السادس). وترد في الجدول ١،٣ بعض الأمثلة للأهداف وبعض المؤشرات الممكنة التي تبين درجة إنجازها في ظل غاية أوسع "لضمان استمرار بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم وتطويرهم خلال السنوات الأولى".

نموذج الأهداف والمؤشرات عندما تكون الغاية كفاءة بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم وتطورهم خلال

السنتين الأوليين

المؤشرات	الأهداف
الكمية والعملية	تحسين التغذية للأمهات
تخفيض المعدلات في المجالات التالية (بنسبة X%)	كفاءة الحمل الآمن
• وفيات الأطفال	كفاءة الولادة الآمنة
• وفيات الأمهات	زيادة وزن الأطفال عند الولادة
• سوء التغذية للأمهات والأطفال	كفاءة تغذية أفضل للأطفال وتحسين طرائق إطفامهم
• انخفاض أوزان الأطفال عند الولادة	تحسين أساليب الرعاية الصحية للأطفال
• انخفاض أوزان الأطفال بصورة شديدة أو متوسطة بالنسبة لسنهم وطولهم	كفاءة تنمية بدنية ملائمة
الزيادة بنسبة (X%)	توفير بيوت ومجتمعات وبيئات أكثر سلامة من الناحية الصحية للأطفال
• النسبة المئوية للولادات الآمنة	كفاءة حصول الأطفال على مياه الشرب النظيفة وانتفاعهم بالإصحاح الملائم
• معدلات المناعة	كفاءة الصحة الجيدة للأطفال
• الحصول على مياه الشرب النظيفة	
• وانتفاعهم بالإصحاح الملائم	
• المرافق	
المؤشرات النوعية والوصفية	
نوعية الرعاية	
مدى ملاءمة الممارسات المتعلقة بإطعام الأطفال	
كفاية وملاءمة الوجبات	
نمط نمو الأطفال (مراقبة النمو)	
طبيعة أساليب الرعاية الصحية للأطفال	
صحة الأسرة، والبيت، والمجتمع، والبيئة	
أنماط ممارسات تنشئة الأطفال	
طبيعة التفاعل بين الكبار والأطفال	

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: (الأهداف والمؤشرات) Objectives and Indicators: Examples bc1oifei.pdf

التحقق من الواقع : ينبغي أن تُحدّد الغايات والأهداف والمؤشرات من جانب أصحاب المصلحة الذين شاركوا في هذه الجهود منذ بدء عملية البرمجة. ومن المهم ملاحظة أن الغايات والأهداف والمؤشرات المختارة فيما يتعلق بهذه المسألة تمثل أول تناول لها.. فقد يتبين أنها غير قابلة للتحقيق سياسيا أو ماليا وأنها قد تحتاج إلى التعديل عندما يتقدم سير العمل في المشروع.

ومن المحاذير الأخرى أن الناس قد يستخدمون المصطلح نفسه دون أن يقصدوا الشيء نفسه ولنأخذ على سبيل المثال: "كفالة أن يكون الأطفال أصحاء". فلدَى البحث عن مؤشرات "الصحة"، من المهم أن يكون لدى أصحاب المصلحة المشتركين في المشروع تعريف مشترك للمصطلح. في حين أنه هناك بعض المقاييس الموضوعية لذلك (غياب المرض)، فإن استخدام شخص ما تعريفاً أوسع للصحة يتوجب استعمال عدد أكبر من المؤشرات. وفي مؤتمر الصحة العالمي الذي عقد في ألما آتا في عام ١٩٧١، اعتمد المجتمع الدولي المعنى بالصحة شعار "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٢". ووافقت الدول الأعضاء على أنه ينبغي للغاية الاجتماعية الأساسية أن تكون "بلوغ كل مواطني العالم بحلول عام ٢٠٠٢ مستوى من الصحة يسمح لهم بأن يحيوا حياة منتجة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية". ((OHAP ١٩٨١)) وتتطلب القدرة على توجيه الحياة المنتجة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ما هو أكثر من مجرد غياب المرض. إذ يتطلب ذلك الاهتمام والرعاية، وتوافر فرص التعلم، والثقة بالذات، وبيئة مساندة، الخ. ويحتاج تقدير الدرجة التي يكون يتلقى عندها الأطفال الاهتمام والدعم الملائمين إلى بعض المؤشرات الكيفية بالإضافة إلى المقاييس الكمية المرتبطة عادة بالصحة (أي، معدلات المناعة، ومعدلات المرض، ومعدلات سوء التغذية).

وبمجرد تحديد إعداد بعض الغايات العامة والأهداف، يصبح من المهم الإجابة عن عدد من الأسئلة. كم عدد الناس الذين سيستفيدون من البرنامج؟ وهل ستتاح فرص الاستفادة من البرنامج لكل الناس، أم أن هناك مجموعة فرعية من الناس ستفيد منه وحدها؟ وفي حالة ما إذا كانت هناك مجموعة فرعية، فكيف سيتم تحديدها - فيما يتعلق بأعمار أفرادها وأعراقهم، ودرجة "المخاطر"، وموقعهم الجغرافي، الخ؟ وسيعقب ذلك مناقشة لمختلف المعايير التي يجب أن تستخدم في تحديد فئات السكان التي ستجري خدمتهم.

تحديد فئات السكان التي يجب خدمتها

يعتبر اختيار المستفيدين أمراً هاماً لأسباب تقنية، ولوجستية/تنظيمية، ومالية. وما لم تكن لديك فكرة واضحة نسبياً عن من ينبغي إدراجه في هذه الفئة فلن تستطيع أن تبدأ في التحقق من أكثر الأساليب والمناهج ملاءمة، ولن يكون من الممكن لا تصميم نظام للتوزيع، ولا لتقدير التكاليف ولا لوضع الميزانيات.

وفي بعض الحالات، يتمثل السؤال الأول المطروح عند اختيار فئات السكان المستهدفة من المشروع في: "هل ينبغي لمشروع ما أن يسعى إلى تحقيق تغطية عامة أو أن يوجه نحو فئات معينة من السكان يتم تحديدها من حيث مدى الفقر أو التمييز الاجتماعي؟" وفي حين أنه من المأمول أن يحظى كل الأطفال بدعم ملائم أو تحقيق التنمية المثلى، فمن غير المرجح لمشروع أو نهج فردي أن يقدر على تحقيق هذه الغاية. ولذلك يجب أن تكون الاختيارات قد تمت على أساس مراعاة التركيز على أحد المشروعات. والأمر الذي ينبغي أخذه في الاعتبار لدى البدء في اتخاذ القرار الخاص بمن ينبغي له أن يتلقى خدمة معينة هو النظر من جديد في المبادئ ذات الصلة بحقوق الأطفال الموجزة في الباب الأول.

المبادئ الاجتماعية التي يجري الاسترشاد بها لتحديد الغايات

تشمل المبادئ الاجتماعية الرئيسية التي يجري الاستناد إليها في وضع البرامج الخاصة بالأطفال وأسرهم وإدراجهم ضمن فئات السكان التي يجب خدمتها ما يلي:

■ **ينبغي أن يتمتع كل الأطفال، دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو العنصر أو اللغة أو الدين، أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، بفرض تطوير إمكاناتهم تطويراً شاملاً.**

يوحي هذا المبدأ بأنه ينبغي للإنصاف أن يكون معياراً لتركيز الخدمات. وهناك استراتيجيتان أساسيتان ينبغي اتباعهما عند السعي إلى تحقيق الإنصاف ومحاولة بلوغ الذين لم تشملهم الخدمات - تحقيق المساواة من خلال المعالجة المتكافئة للجميع، وتحقيق الإنصاف من خلال معالجة متباينة تستهدف حماية المحرومين.

تحقيق المساواة من خلال التغطية العامة

من الحجج التي تستند إليها التغطية العامة أنها تحقق ديمقراطية الخدمة. ويعتبر توفير التعليم الابتدائي للجميع (التعليم للجميع) مثلاً لبرنامج يسعى إلى تحقيق الإنصاف من خلال توفير الخدمة لكل الأطفال. وهناك اتجاه في ميدان رعاية الطفولة المبكرة وتمهيتها (ECCD) لاتباع هذا النموذج من خلال محاولة توسيع نطاق توفير التعليم النظامي التمهيدي لدخول المدرسة بحيث يكون متاحاً لكل الأطفال في السنة السابقة على التحاقهم بالمدرسة الابتدائية، على أمل أن تخفض هذه الاستراتيجية من معدلات التسرب وإعادة الإعادة في الصفوف الابتدائية الأولى. وقد اقترحت هذه الاستراتيجية، على سبيل المثال، في كوستاريكا وأوروغواي، ويجري النظر فيها في المكسيك.

عودة إلى الواقع: يجب الحذر عند تناول الحجج الخاصة بالتغطية العامة لأي مشروع. ورغم جاذبية كل من الأسباب السياسية والاجتماعية، وسهولة رصدها لأنه يشمل ببساطة إحصاء أعداد الأطفال، فإن هذا النهج محدود، ودرجة تحقيق الإنصاف بين الأطفال، على سبيل المثال، في مجال إعدادهم للمدرسة الابتدائية مسألة مفتوحة أمام احتمالات كثيرة. ومجرد السعي إلى التغطية عن طريق توسيع نطاق التعليم النظامي ليشمل سنة قبل المدرسة:

- لا يعالج قضية الإنصاف من حيث جودة خبرات الأطفال داخل برنامج الروضة. والواقع أن هذا يعتبر حقيقياً بوجه خاص إذا ما استمر النظامان الخاص والعام في العمل جنباً إلى جنب؛
- قد لا يلبي الاحتياجات الناشئة عن التباينات الثقافية والجغرافية؛
- لا يعالج مسألة وجود اختلافات في الأوضاع التنموية للأطفال - فالأطفال المختلفون لهم حاجات مختلفة؛

- قد يعالج احتياجات الأطفال في مرحلة متأخرة نسبياً (أي، في سن الخامسة أو السادسة). وتبدأ الاختلافات في النمو المعرفي لدى الأطفال في الظهور في الشهر الثامن عشر من عمر الطفل، وكلما طال تخلف المرء عن استغلال الفرص المتاحة في وقت مبكر، كانت الصعوبة أكبر في التغلب على أوجه النقص المتراكمة؛
- لا يعالج مسألة أن احتياجات الأطفال خلال السنوات المبكرة قد تختلف من مكان إلى آخر، الأمر الذي يتطلب تعديلاً في مضمون الخدمة إن لم يكن في غاياتها. وقد يفشل برنامج عالمي في إدخال هذه التعديلات.

وقد لا توفق استراتيجية تعميم الروضة في السنة السابقة للمدرسة الابتدائية في تحقيق الآثار المنشودة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر و/أو التمييز الاجتماعي؛ وفي بعض السياقات، يكون الأوان قد فات لبلوغ أقصى تنمية واعدة للأطفال. وعندما يكون الأطفال قد تجاوزوا سن السادسة دون حصولهم على الرعاية المناسبة - التغذية، والصحة، والحفز - فإن قدراتهم على الاستفادة الكاملة مما تتيحه سنوات العمر من الرابعة وما بعدها تكون محدودة للغاية. وتتسأ نفس الصعوبات لدى المحاولات الأخرى للتغطية. وقد يكون الأطفال شديدي الحاجة هم أقل الأطفال قدرة على الاستفادة من عمليات التدخل بالنظر إلى أن طبيعة ومستوى التدخل قد يكونان ضئيلين ومتأخرين للغاية.

وتشكل الجغرافيا، في كثير من البلدان، واحدا من العوامل الحاسمة في تحقيق الإنصاف - فقد تكون سبل الوصول إلى بعض أجزاء البلد شاقة بسبب طبيعة الأرض و/أو الافتقار إلى البنية الأساسية التي تسمح للناس في ذلك الجزء من البلد بالحصول على الخدمات. ففي إطار المشروع، يمكن أن تصبح المناطق المعزولة مجال تركيز هذا الأخير. وكثيرا ما ترتبط القيود الجغرافية بالمجموعات الإثنية/اللغوية التي لا تشكل جزءا من الاتجاه الرئيسي. وبذلك، يحتاج تحقيق الإنصاف إلى توفير السبل المادية الكفيلة بتحقيقه كما أن هذه السبل غالبا ما تتوقف على المتغيرات الاجتماعية.

استهداف فئات مختارة من السكان

هناك استراتيجية ثانية (لا تتعارض بالضرورة مع الاستراتيجية الأولى بل من الممكن أن تكملها) تعمل على توفير الخدمات للفئات الضعيفة من السكان. وبوجه عام، فمشروعات رعاية الطفولة المبكرة وتتميتها لا تسعى إلى شمول كل الأطفال في برنامج عالمي واحد. الأخرى، وبالرغم من محاولة بلوغ أكبر عدد ممكن من الأطفال، إلا أن التركيز ينصب على أولئك الذين يعيشون في ظل ظروف تتسم بصعوبات خاصة بين عامة السكان.

وقد نظمت، على نطاق العالم، كثير من البرامج الصغيرة نسبيا والمحلية لبلوغ الأطفال المعرضين للمخاطر لأنهم يعيشون في حالة فقر أو في مناطق ريفية متناثرة أو لأنهم ينتمون إلى إحدى مجموعات الأقليات أو لأنهم تأثروا بالهجرة أو بالنزاعات الداخلية (انظر المناقشة أدناه). وقد اتسع نطاق بعض البرامج التي تركز على الفقر أو الريفيين أو المعدمين لتغطي أعدادا كبيرة من الأطفال. وفي الغالب، فإن هاتين الاستراتيجيتين، سواء أكانتا على نطاق صغير أو كبير، هما من المجموعة المتنوعة من الاستراتيجيات غير الرسمية أو البديلة مثل البرامج المجتمعية التي تستخدم وكلاء محليين في مجال التعليم ممن حصلوا على قدر من التدريب الأولي والمدعومين من قبل هيكل إشرافي. وهناك شاغل، في كثير من الحالات، يتمثل في المدى الذي يمكن معه بلوغ أعداد كافية من خلال هذه البرامج. كما أن هناك شاغلا آخر يتعلق بمدى جودة هذه البرامج غير الرسمية.

ومن الأمور الحاسمة إدراك أنه يمكن بلوغ التغطية على نطاق واسع (والتي غالبا ما يشار إليها على أنها مجرد نطاق) بطرق متعددة. ولا ينبغي أن تتمثل القضية فيما إذا كان نموذج أو نهج واحد متاحا أمام جميع الأطفال، ولكن يجب أن تتمثل فيما إذا كانت تلبى احتياجات الأطفال الأشد تعرضا للمخاطر أم لا.

التحقق من الواقع: يتمثل الهدف الأساسي لهذا الدليل في تمكين المهنيين العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها وأعاونهم من العاملين في مواقع السياسة العامة في الحكومة، من إنشاء برامج فعالة للأطفال الصغار لا سيما أكثر الأطفال هشاشة وعرضة للأخطار. ويتمثل جزء من البرمجة الفعالة في التعلم من الخبرات الناجحة في أماكن أخرى، والبناء على أساس ما هو موجود بغية تحقيق التغطية على نطاق واسع داخل البلد أو الإقليم. ومع ذلك، فلا يشمل تحقيق تغطية واسعة في إطار برامج الطفولة المبكرة مجرد إحصاء أعداد الأفراد الذين تم بلوغهم. وبوسعك أن تتحدث عن بلوغ عدد أكبر من الأطفال عندما تفكر في اتخاذ تدابير بسيطة مثل التلقيح. ويجب عليك في اللحظة التي تبدأ فيها في التعامل مع المسائل الأساسية مثل التغذية أن تفكر، مع ذلك، بمصطلحات أكثر تعقيدا من مجرد كمية الطعام التي يتم تقديمها، أو عدد الأطفال الذين يتم إطعامهم. وقد أظهرت التجارب والبحوث أنه من الضروري أيضا لتحسين التغذية، تحسين بيئة الرعاية التي يجري إطعام الأطفال في إطارها مثلما هو الحال في عملية الإطعام ذاتها. وبذلك، يجب في أي برنامج واسع النطاق لتحسين التغذية السعي إلى التوصل إلى الطرق الكفيلة بتحسين الممارسات والظروف المحلية.

ولئن كانت الغاية المتمثلة في رفع مستوى تغذية الأطفال على نطاق واسع تتسم بعدة مستويات من التعقيد، فلا شك أن مهمتنا عندما نكافح من أجل إعداد برامج تتناول التنمية الشاملة للأطفال ذهنيا ونفسيا واجتماعيا ستكون أكثر تعقيدا. وتتطلب غايتنا المتمثلة في بلوغ تغطية واسعة النطاق، قدراً أكبر من المرونة في استخدام الأساليب والنهج بصورة ملائمة. وهناك تحد يتمثل في بذل جهود صغيرة وذات طابع شامل على مستوى القاعدة في إطار مجتمع محلي محدد أو فئات سكانية محددة - غير أنه تم مواجهة هذا التحدي بنجاح في أماكن كثيرة. ويتطلب إخضاع هذه الأنواع من الجهود لنطاق أوسع التعرف على العناصر التي تمارس تأثيرها في هذه المشروعات، وفهم الطريقة التي تتباين معها المتطلبات والموارد والإمكانيات ضمن أمكنة مختلفة.

ولذلك، يجب علينا أن نذهب إلى ما وراء توجهننا التقليدي في التفكير كميًا بشأن التغطية على نطاق واسع من خلال إحصاء أعداد الأطفال أو الأسر الذين قدمت لهم الخدمات أو إحصاء عدد الدولارات التي أنفقت عند وضع المشروعات. ويجب علينا أن نتعلم التفكير في النطاق وفي التغطية بوصفهما يعبران عن مجموع الجهود المختلفة وأوجه التضافر التي يمكن تحقيقها على الصعيد المحلي مع ربطها أو دعمها إقليميا أو وطنيا من أجل خدمة (وليس مجرد تغطية) أكبر عدد ممكن من الأطفال المحتاجين.

وفي هذا الصدد، يصبح استهداف فئات معينة من السكان أداة مساعدة لأنها تسمح لنا أن نركز اهتمامنا على التغلب على أشكال عدم الإنصاف التي تم تحديدها، ويسمح للموارد القليلة أن توجه إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك، يمكن إنجاز تغطية ذات نطاق واسع تتبع وتتكون من عدة جهود موجهة لفئات معينة على مدى فترة من الزمن.

للاطلاع على مثال هام لاستهداف فئات معينة انظر:



■ احتياج الأطفال، لأسباب تتعلق بعدم نضجهم البدني أو العقلي، إلى حماية ورعاية خاصة

يرجع أحد الأسباب التي أولي من أجلها اهتمام أكبر إلى الأطفال الصغار، إلى أنهم غير قادرين على التصرف كما يتصرف المدافعون عن قضيتهم. ورغم أن الصغار، في كثير من الأجناس، ينتقلون إلى مرحلة النضج بسرعة فإن الإنسان يعتمد لفترة طويلة على الآخرين. ورغم أن الطفل يصدر بالتأكيد إشارات دالة على احتياجاته أو رغباته، فإن الأمر يستغرق عدة سنوات قبل أن يتمكن الطفل من التعبير عن نفسه. ونحن نعرف أن السنوات المبكرة ذات تأثير حاسم في تشكيل الذكاء والشخصية والسلوك الاجتماعي، وأن تأثيرات الإهمال المبكر يمكن أن تكون تراكمية (انظر الإطار ٣، ١).

وبذلك، فمن الهام، خلال السنوات المبكرة التي يتسم فيها الأطفال بالضعف أن نتأكد من أن الرعاية التي يتلقاها الأطفال الصغار من آبائهم، وأقربائهم الأكبر سناً، وأفراد الأسرة الكبيرة، ومقدمي الرعاية اليومية، والآخرين، تشكل دعماً لتنميتهم الصحية والشاملة.

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: Applying Basic Research. Bc1abrx1.pdf

الإطار ١،٣ : أهمية السنوات الأولى

تعطي البيولوجيا الجزيئية معلومات جديدة عن طريقة عمل النظام العصبي، ونمو الدماغ، وتأثير البيئة على هذا النمو. فعلى سبيل المثال،

■ ينمو الدماغ ويكبر خلال السنة الأولى من العمر بشكل أسرع مما كان يُعتقد في السابق وتتسم الأشهر الأولى التي تلي الولادة مباشرة بأهمية بالغة بالنسبة لنضج الدماغ. فخلال هذه الفترة، يزداد عدد نقاط الاتصال بين الخلايا العصبية - وهي النقاط التي تتيح التعلم - لتبلغ عشرين ضعفاً.

■ ويتأثر نمو الدماغ بالمحيط الذي يولد فيه الطفل تأثراً يفوق ما يمكن أن يظنه المرء. وتعتبر التغذية أوضح مثل على ذلك، كما أنّ طبيعة تفاعل الطفل مع الآخرين وتجاربه المتراكمة (في مجالات الصحة، والتغذية، والعناية، والتحفيز) خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى، تساهم في نموه، بينما قد يعاني الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة من نواقص يصعب تداركها فيما بعد.

■ وتؤثر البيئة التي يولد فيها الطفل على نمو دماغه، تأثيراً يستمر لفترة طويلة. وتشكل التغذية الجيدة للطفل وتوافر الألعاب لديه، وتحفيزه على التفاعل مع الآخرين خلال السنوات الأولى، عوامل تعكس إيجابياً على أداء دماغه عند بلوغه سن الخامسة عشرة. ونلاحظ ذلك إذا ما قارنا بين أداء دماغ مثل هذا الطفل وأداء دماغ أي طفل آخر لم يحظ بهذه العناية خلال سنيه الأولى. ويبدو أن تأثير التحفيز خلال السنوات الأولى يتميز بطابع تراكمي.

■ ولا يقتصر تأثير المحيط على عدد خلايا الدماغ وعلى عدد نقاط الاتصال بين الخلايا العصبية فحسب، وإنما يشمل أيضاً أشكال الترابط بين هذه الخلايا. ويستعين الدماغ بتجربته مع العالم لتحسين أدائه. وتعتبر تجارب السنوات الأولى مهمة في تحديد طريقة عمل الدماغ.

■ وثمة أدلة على أن التعرض للتوتر العصبي خلال السنوات الأولى من العمر ينعكس سلباً على أداء الدماغ. فالأطفال الذين عانوا من توتر عصبي شديد في سنيهم الأولى يكونون أكثر عرضة من سواهم للمشكلات المعرفية والسلوكية والعاطفية. (مؤسسة كارنيغي، ١٩٩٤)

ونظرا لحاجة الأطفال إلى العناية، فإن من المهم أن تتم وقايتهم وحمايتهم من سوء المعاملة ومن العنف. فسوء معاملة الطفل يجعله يصبح فيما بعد فردا راشدا حساسا يمكن أن يكرر ما عاناه، إذ أن الأطفال الذين يتعرضون للاعتداء أو لسوء المعاملة، يميلون إلى أداء هذه الأدوار لاحقا. كما أن الأطفال كثيرا ما يتعرضون لعنف الحروب أو للكوارث الطبيعية، وهذا ما يمكن أن يثير توترا عصبيا قد ينعكس سلباً على وضعهم النفسي والبيولوجي بعد عدة سنوات. وبالتالي، فإن المبدأ المذكور أدناه هو مبدأ صحيح:

■ يحتاج الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية إلى اهتمام خاص.

ثمة أشكال متنوعة من "الظروف الصعبة للغاية" التي تهدد الطفل بالتأخر والنقص في النمو. وتشمل هذه الظروف عموما الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها العائلة والمجتمع المحلي والبلد المعني، وذلك بالإضافة إلى أوجه الخلل في مستويات خدمات الدعم المتوفرة وتوزيعها. وتشمل السمات الخاصة بالأسر والتي ترتبط أحيانا بمخاطر، ما يلي: هيكل الأسرة (الأسر التي يرأسها طفل، والأسر الأحادية الوالدين، وضعف المساندة في إطار العائلة الممتدة)، وصعوبة وصول النساء إلى الموارد؛ أو الانخفاض النسبي في مستويات التعليم لدى الوالدين أو لدى غيرهم من أفراد الأسرة.

وهناك مجموعة أخرى من عوامل المخاطرة ترتبط بوضع الطفل (وتشمل كافة جوانب نموه). فثمة أطفال يولدون بخصائص تعرضهم مباشرة للخطر، وذلك كالأطفال الذين يعانون من انخفاض في وزنهم مما يجعلهم أقل حصانة من الأطفال الذين يتمتعون بصحة أفضل، كما يجعل استعدادهم للاستجابة لعوامل التحفيز أضعف من استعداد أقربائهم. فعندما لا يتجاوب الطفل الرضيع مع محيطه، يتردد الكبار من التقرب منه الأمر الذي يضعف إمكانية حدوث تفاعل إيجابي كفيلا بتعزيز نموه. وإن لم تلب الاحتياجات الغذائية للرضيع في وقت مبكر فسيعاني من سوء التغذية ومن الضعف وعندئذ يجب بذل جهود جمة لتشجيع الطفل على الأكل، وهذا ما يؤدي بالذين يتولون رعايته إلى الشعور بالإحباط. ويزيد من مخاطر عدم تلقي الطفل للمساندة الضرورية لنموه نمواً كاملاً.

وتتعلق مجموعة أخرى من عوامل المخاطرة، والتي تثير القلق بصورة متزايدة، بالأطفال الذين يعانون من ويلات الحرب والنزاعات الأهلية (أي من العنف المنظم).

يصعب علينا جميعاً أن نصدق أنه، في نهاية القرن العشرين، لا يزال الأطفال في نزاع تلو الآخر وفي كافة القارات تقريبا يُتخذون أهدافاً مستباحة وسلعة كغيرها من السلع ويقعون ضحايا، ويصبحون لاجئين، وحتى يرتكبون بعض الجرائم... وإن المهمة التي نواجهها مليئة بالتحديات. لكن ثمن الفشل بالنسبة للأطفال هذا الجيل والجيل القادم، هو ثمن مرتفع جداً يصعب تحمله.

- غراسا ماشيل، ١٩٩٦

صحيح أن الأطفال لا يؤديون أي دور في المفاوضات أو في الحروب التي تقع، غير أنهم عرضة لأقسى ضروب الظلم المرئي وغير المرئي. فهم يختبرون العوز، والحرمان، والإهمال وسوء

الجزء الثالث: تحديد غايات المشروع وأهدافه

المعاملة، والاستغلال، والصدمات، والآثار العاطفية والجسدية والنفسية الاجتماعية الطويلة الأجل. وتؤدي الحروب الأهلية والعنف إلى تفكك الأسر والمجتمعات المحلية وإلى فقدان تماسكها. وهناك عدد كبير من المشردين الذين أرغموا على ترك منازلهم، ومجتمعهم المحلي، وفي بعض الأحيان بلدهم. وبما أن أفقر البلدان هي التي تشهد القسط الأكبر من العنف المنظم، فإن الفقر وانعدام الخدمات الأساسية يزيدان من تدهور رفاهة الأطفال في مناطق النزاعات فينقص في المأكل والمشرب والملجأ، كما تتفكك خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

أرغمت النزاعات في عام ١٩٤٤ وحده زهاء ٤٢ مليون نسمة على البحث عن ملجأ آمن في البلدان المجاورة لبلدانهم، وأدت إلى تشرد ما يقدر بـ ٢٧ مليون نسمة داخل بلدانهم، كان ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وفي موزمبيق، تشرد فرد من كل ثلاثة أفراد. ويقدر عدد ضحايا الحرب من الأطفال، خلال العقد الماضي، بمليوني قتيل، و ٤٠٥ مليون معاق، و ١٢ مليون مشرد، وأكثر من مليون يتيم أو مبعد عن والديه، وحوالي ١٠ ملايين طفل تعرضوا لصدمات نفسية خطيرة.

-اليونيسيف، ١٩٩٦

← إحالة معرفية: J.L. Evans, 1997. Children as Zones of Peace: Working with

Young Children Affected by Armed Violence.cc119aci. pdf

فخلاصة القول هي أن الأطفال يمكن أن يتعرضوا للخطر لعدة أسباب؛ ومن المهم أن يتم فهم درجة الخطر وطبيعته، وتقييم العوامل الواقية لدى السكان بغية التخطيط لاستخدام الموارد على نحو فعال.

ويمكن تقييم المخاطر على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الفردي. ويعرض الجدول ٢، ٣ لائحة بأبرز عوامل المخاطرة على مستوى المجتمع المحلي، وعلى المستوى الإيكولوجي، وبالمخاطر المترتبة عنها على المستوى الفردي.

أمثلة على عوامل الخطر على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الفردي

أمثلة على المخاطر على المستوى الفردي	أمثلة على المخاطر على مستوى المجتمع المحلي الإيكولوجي
الأمراض المتكررة	النقص في مجال الإصحاح
سوء التغذية	المجاعة
سوء المعاملة والإهمال	العنف المستوطن
انخفاض دخل الأسرة	الفقر المستوطن
سوء التغذية	النقص في الأمن الغذائي
سوء صحّة الأطفال والأمهات	تلوث البيئة وتدهورها
ارتفاع معدلات الوفيات عند الرضع	النقص في الخدمات المتاحة (الصحة، ورعاية الأطفال، والمدارس)
انخفاض وزن الرضع عند الولادة	
ارتفاع معدلات الوفيات عند الأمهات	
انخفاض مستوى التعليم لدى الأمهات	
الأطفال اليتامى	وباء الايدز
الفشل في المدرسة و الهرب منها	التمييز ضد شعوب معينة
رعاية الأبناء اليافعين لإخوتهم الأصغر سنا	العائلة الكبيرة
تقارب الأبناء في السن	
قلة الوقت المتاح للرعاية	

المصدر: نص مقتبس من غرانتهايم-ماك غريغور، ١٩٩٨

ولا بدّ من الإشارة إلى عدم وجود ارتباط بين خطر على مستوى المجتمع المحلي وخطر على المستوى الفردي، إذ قد تجتمع في آن واحد عدة عوامل للخطر من أنواع مختلفة. وكلما تعددت المخاطر الإيكولوجية داخل مجتمع محلي ما، كلما ازداد احتمال ظهور مخاطر على المستوى الفردي. ومن الأمور المهمة للغاية أن لعدد عوامل الخطر التي قد تتواجد على المستوى الفردي تأثيراً تراكمياً وتفاعلياً على ما يحرزه الطفل من نتائج.

وقد تنتشر في بعض المجتمعات المحلية والمناطق والمقاطعات عدة عوامل للخطر، مما يستدعي التوجه في العمل نحو كافة السكان في منطقة جغرافية محددة. كما أن من المهم أن يتم في إطار أي وضع معين، تحديد المخاطر تحديداً محلياً (بالإضافة إلى النظر في الاحتياجات المترتبة عليها)، وإجراء تقييم بشأن الانتشار الواسع لعوامل الخطر (انظر القسم الثاني للتعرف على استراتيجيات إجراء مثل هذا التقييم).

ولا بد أن تترافق عملية تحديد عوامل الخطر مع تحليل لأسبابها الكامنة، إذ لا يكفي الاقتصار

على معالجة الأعراض. فلكي تكون المشروعات في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها فعالة حقاً، يجب أن تعالج هذه المشروعات أيضاً المسائل الخاصة بالنظام المعني والمسؤولة عن ظهور المخاطر.

ونظراً للفوارق بين أنواع عوامل الخطر، واختلاف الأسباب الكامنة وراء هذه العوامل حسب اختلاف الأوضاع المعنية، ينبغي القيام بأنشطة خاصة برعاية وتنمية الطفولة المبكرة، واعتماد استراتيجيات لتنفيذ هذه الأنشطة، بحيث تكون ملائمة للسياق المعني. فيمكن على سبيل المثال، اتباع نهج لمساعدة أطفال يعيشون في مخيمات لاجئين و/أو في ظروف العنف المسلح، تختلف عن النهج المتبعة لتقديم الدعم لأطفال يعيشون في أحياء فقيرة داخل المدن أو يعيشون منعزلين داخل إطار ثقافة أوسع نطاقاً.

■ يتحمل الوالدان والأسرة بنسائها ورجالها (وأيا كان شكلها)، المسؤولية الرئيسية في تنشئة أطفالهم وتنميتهم وتربيتهم.

هناك تشديد في كافة أنحاء العالم على ضرورة أن تركز برامج تنمية الطفولة المبكرة على الأسرة والمجتمع المحلي. ومن الطبيعي التركيز على أهمية الأسرة، ولاسيما عندما ننظر في بعض الأسئلة البسيطة، مثل "من يعرف الطفل على أحسن وجه؟" و "أين يقضي الطفل الصغير معظم أوقاته؟" و "بالنسبة لمن تعتبر تنمية الطفل أكثر أهمية؟" فالطفل يكتسب الوعي بذاته ويدرك معنى الحياة كلها من خلال الأفراد الذين يعيش معهم. وبالنسبة للغالبية العظمى من الأطفال، تعتبر العائلة، بأشكالها المختلفة والمتعددة، أهم عامل تأثير على إدراك الطفل لذاته وللآخرين.

-أرنولد، ١٩٩٨

إن لهذا المبدأ انعكاسات على عملية تحديد المستفيدين المحتملين من أي مبادرة تهدف إلى رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها. وبما أن الموضوع يتعلق بالعناية بالطفولة المبكرة من أجل التنمية، فمن المنطقي أن نعتبر أن المستفيدين الأساسيين هم الأطفال. غير أن الأسر تدرج بالضرورة في عداد الأطراف الممكن استفادتهم من أي مشروع، حتى ولو كان يركز على الأطفال وعلى رفاههم. أما في حال غياب الوالدين بسبب طول ساعات العمل، أو الهجرة بحثاً عن العمل، أو الطلاق أو العنف العائلي، أو الوفاة، أو ويلات الحرب، أو الترحيل لدواعٍ سياسية، فيمكن أن يكون المستفيدون من هذا المشروع المعني أولئك الذين يعيشون في المحيط القريب من الأطفال الصغار ويتولون رعايتهم (سواء بصورة رسمية أو غير رسمية).

ويمكن تقديم الدعم للوالدين من خلال العمل مباشرة معهما ومع مقدمي الرعاية، وذلك عبر برامج دعم و/أو تثقيف الوالدين، و/أو من خلال تزويد الأطفال برعاية بديلة في المنزل وفي دور رعاية الطفل خارج المنزل. كما أن الأسر تحتاج إلى دعم المجتمع المدني الواسع. وبالتالي، لا بد من أن يركز أي برنامج في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على واحد أو أكثر من العوامل التالية:

■ السكان بشكل عام. إذ قد يهدف مشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى زيادة وعي الجمهور باحتياجات الأطفال الصغار. ويمكن أن تتضمن الأنشطة في هذا الصدد نشر المعلومات عن الممارسات المتعلقة بتنشئة الأطفال في أوساط مقدمي الرعاية والمواطنين، وذلك عبر وسائل الإعلام أو كجزء من برنامج تثقيفي عام.

■ تغيير أو استحداث سياسات وقوانين لتعزيز رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وإذا كان هذا هدفاً من أهداف المشروع، فلا بدّ عندئذ من التركيز على رجال السياسة والمشرّعين والمخططين.

■ تحسين وضع المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنفيذ برامج خاصة بالأطفال. ويكون التركيز، في مثل هذه الحالة، على بناء القدرات وقد يشمل تدريب أو تجديد تدريب المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، و/أو الموظفين في المنظمات غير الحكومية أو في الإدارات الحكومية.

■ ظروف المجتمع المحلي وتمكينه. يكون التركيز، في مثل هذه الحالة، على التنظيم والاضطلاع بأنشطة في إطار المجتمعات المحلية تستهدف إيجاد بيئة تساعد على تطوّر القدرات من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية، مع التركيز على العمل مع قادة المجتمعات المحلية والمقيمين المحليين.

ويلاحظ، في كافة الحالات، أن التركيز هو على زيادة وعي الكبار و/أو تثقيفهم لكي يؤثروا من خلال أعمالهم، على نمو الأطفال الصغار، وذلك على نحو مباشر أحياناً وعلى نحو غير مباشر في أحيان أخرى. وفي الأحوال المثلى حرصاً على تحقيق أقصى حد من الفعالية، ينبغي أن يركّز أي برنامج يعنى برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على جميع هذه الاستراتيجيات، بدلاً من الاقتصار على استراتيجية واحدة. وبطبيعة الحال، فإن الوصول إلى مختلف الفئات السكانية المحددة يستدعي اعتماد طرائق ونهوج مختلفة (انظر القسم الرابع للاطلاع على وصف لمختلف استراتيجيات البرمجة التي أعدت خصيصاً للتعامل مع فئات متنوعة من المستفيدين).

صورة عن الواقع: تبين التجربة أن الاقتصار على ابداع الخدمات لا يكفي فإن من المهم أيضاً تخصيص الموارد اللازمة لزيادة الوعي والحث على الطلب. ويعزى القسط الكبير من فشل أولى الجهود التي بذلت في إطار التخطيط الأسري بهدف توفير الخدمات، إلى الفشل في الحث على الطلب؛ أما المشروعات الجديدة فتتضمن حملات في مجالي الاتصال والتثقيف.

وقد يتطلب النجاح في بعض جوانب تعليم الأمهات على مناهضة النهج الثقافية المتبعة أو تغييرها، التوسع في توعية المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، في حال وجود ثقافة ترفض الحوار المباشر مع الأطفال إلا عند إعطاء الأوامر، يؤدي تشجيع الأمهات على التفاعل المباشر مع الأطفال إلى استنارة معارضة المجتمع المحلي ويقتضي أن يرفق بتثقيف لهذا المجتمع لتحسين إعداد الطفل لدخول المدرسة.

ويشير تحليل العوامل التي تؤثر على الطلب لدخول الروضة في شيلي، إلى أن العادات والمعتقدات الثقافية تحبذ بقاء الأطفال في المنزل، بدلاً من إرسالهم إلى الروضة (ويزر، ٥٩٩١). وفي المكسيك، سئل الآباء، في إطار برنامج لمكافحة التفاوت في فرص التعليم (PARE)، عن أسباب امتناعهم عن إرسال أطفالهم إلى الروضة. فذكر الذين كانوا يتمتعون بفرصة الوصول للتعليم

قبل المدرسي، أن المسافة والمشكلات الاقتصادية تمثل أهم أسباب عدم إرسال الأطفال إلى الروضة. وأشار ٢١ في المائة من الآباء إلى أن قلة الاهتمام ب الروضة أو الشعور بعدم جدواها يردعهم عن إرسال أطفالهم إليها (مايرز، ٥٩٩١). ويستنتج من هذه الدراسات ومن الخبرة العامة أنه من الضروري أن يشكل الحث على الطلب (وليس تلبية فقط) جزءاً مهماً من أي برنامج يسعى إلى الوصول إلى المحرومين من المساعدة.

■ يتعين على الحكومات توفير بيئة تشريعية تمكن الأسر والمجتمعات المحلية من تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بتنشئة الأطفال وحمايتهم.

إن الفكرة المرسخة في الأذهان والقائلة بأن الوالدين يتحملان المسؤولية الرئيسية في تأمين نمو أطفالهم وتمييزهم، على أن تقدم الدولة الدعم للأسر، تلقى أذناً صاغية في السياسات الحكومية المتبعة في كافة أنحاء العالم. وتحدد السياسات العامة الأطر للأنشطة الموجهة إلى المواطنين والتي تضطلع بها الحكومات. ويلاحظ أن هناك تزايداً في اهتمام الحكومات بإعداد سياسات وطنية توجه وتقرّ عملية توفير مجموعة واسعة من الأنشطة الداعمة للطفولة المبكرة وللأسر. بيد أن الحكومات تحتاج من أجل القيام بهذا الدور على نحو ناجح، إلى معلومات مستمدة من واقع الطفولة المبكرة بشأن أنواع السياسات التي يمكن استحداثها لتوفير أنجح أشكال الدعم للأطفال الصغار وللأسر. وبالتالي، فإن هذا المبدأ يقترح أن تتمثل إحدى الاستراتيجيات التي لا بد من إدراجها في إطار المشروع، في العمل على تطوير السياسات العامة الملائمة (وسيرد وصف لهذه الاستراتيجية في القسم الرابع).

← إحالة معرفية: J.Evans, 1995. Creating a shared Vision: How Policy Affects Early Childhood Care and Development. cc117aci.pdf

متغيرات الطفل

بعد دراسة المبادئ الاجتماعية والتوصل إلى تفاهم وتعريف مشترك بشأنها لدى الأطراف المعنيين، لا بد من تحديد أعمار الأطفال الذين سينتفعون بالمشروع ومستوى نموهم. ويفترض في مؤشرات مدى المعاناة من الخطر والفقر، و/أو التمييز، التي اختيرت من أجل تحديد الفئات المستهدفة بالمشروع، أن تكون على ارتباط وثيق بالمؤشرات الخاصة بمستوى نمو الأطفال.

■ فئات الأعمار التي يمكن أن يشملها مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

تم تعريف الطفولة المبكرة وتنميتها، في القسم الأول، على أنها تشمل الفترة التي تبدأ بتكوّن الطفل قبل ولادته وحتى بلوغه سن الثامنة، وهي تتضمن بداية حياة الطفل من أجل دراسة تكوينه الصحي، ثم تمتد إلى السنة الأولى أو السنتين الأولى من التعليم الابتدائي، بغية تناول مسائل انتقال الطفل إلى التعليم النظامي. واقترح أيضاً أنه يمكن تقسيم هذه الفترة إلى سلسلة من الفترات القصيرة التي توافق تقريباً مراحل نضج الطفل وتحدد احتياجاته الخاصة، وتفتح السبيل لإمكانيات جديدة لتعلم الطفل. وبالتالي، قد يتقرر في إطار مشروع ما، التركيز على فئة من الأطفال ذوي الأعمار المتقاربة نسبياً وعلى الأنشطة التنموية الموافقة لهذه الفئة، أو إعداد مشروع يتناول، بطرق مختلفة، متطلبات الأطفال المستهدفين على اختلاف أعمارهم ومراحل نموهم. فقد

يركز مشروع لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، مثلاً، على النمو خلال فترة الحمل، أو السنة الأولى من حياة الطفل، أو المرحلة الممتدة من سن العام الواحد إلى ما يقارب سن الثلاثة أعوام، أو المرحلة الممتدة بين السنتين الرابعة والسادسة من سن الطفل، أو السنة السابقة لالتحاق الطفل بالمدرسة، أو الصفوف الابتدائية الأولى، أو ربما مع بعض التداخل بين هذه المراحل.

ويترب على تحديد أعمار الأطفال، الذين يتم السعي إلى تحسين رفاههم، آثار كبيرة على تصميم البرنامج. فإذا جرى التركيز، مثلاً، على الأطفال في سنينهم الأولى (وليكن من الولادة إلى سن العامين أو الثلاثة أعوام)، فيرجح أن المشروع سيعد من أجل الكبار وليس من أجل الأطفال، وأنه سيتوجه بصورة رئيسية نحو الرعاية، التي تشمل الصحة، والتغذية، و التنمية النفسية والاجتماعية. ويعني تنظيم مشروع ما من أجل هؤلاء الأطفال الأصغر سناً، إسهام عدد قليل نسبياً من الكبار بالنسبة لعدد الأطفال، ويمكن تنفيذه في المنازل أو من خلال مركز صحي. أما إذا استهدف المشروع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة إلى خمسة أو ستة أعوام، فسيركز مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية حينئذ، بالإضافة إلى الرعاية، على توفير فرص التعلم وتعزيز التنمية الاجتماعية. ويرجح أن البرنامج المعد من أجل هذه الفئة الأكبر سناً سينفذ في المركز وسيطلب إسهام أعداد من العاملين تتجاوز النسبة المطلوبة في البرامج المعدة للأطفال الأصغر سناً.

■ أوضاع نمو الأطفال

على الرغم من معقولية الفرضية التي تجعل من الفقر والتمييز عاملين رئيسيين لوجود الخطر، فهناك أسباب عديدة تدعو إلى اعتبار أوضاع نمو الأطفال بوصفها قاعدة إضافية لتحديد المنتفعين من البرنامج. فأولاً، لا يقتصر حق الطفل في البقاء والنمو على الأطفال الذين يعانون من الفقر. فإساءة المعاملة والإهمال وقلة الرعاية والمحبة لا تعرف الحدود الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد يحتاج بعض الأطفال، الذين يعيشون في وضع اقتصادي حسن نسبياً و/أو ينتمون إلى فئة اجتماعية مهيمنة، حاجة كبيرة إلى المساعدة. ولذا، فإنه من الضروري أن يستند مشروعكم إلى إدراك واضح للاحتياجات التي ينبغي التصدي لها في سياقكم بالذات.

وثانياً، ينجح بعض الأطفال من ذوي الأوضاع العسيرة، على الرغم من انتمائهم إلى الفئة المعرضة للمخاطر. وقد تم إثبات ذلك من خلال العمل الأدبي الذي كتبه فيرنير وسميث (١٩٨٢) الذي كان موضوعه عن "المقاومة"، وأعمال زيتلين (١٩٩٣) وآخرين عما يسمى "الانحراف الإيجابي". وإن كلاً من الدراسات عن "المقاومة"، التي تميز الأطفال الذين ينجحون في ظروف صعبة، والدراسات الخاصة "بالانحراف الإيجابي"، التي تكشف عن سلوك يوصف بأنه منحرف في مجتمع ما ولكن له فوائد إيجابية ينتفع بها الطفل و/أو عائلته، هي دراسات توضح لنا وجود أوضاع صعبة محفوفة بالمخاطر ولكن بعض الأطفال يشقون فيها طريقهم إلى النجاح. وقد يحدث الانحراف الإيجابي والمقاومة لأن معتقدات تنشئة الأطفال وممارساتهم تكون رشيقة، أو لأن بنية بعض العائلات، أو نظام الإعانة الاجتماعي قدما خيارات بديلة عملية للرعاية. لذا ستتمثل إحدى استراتيجيات البرمجة في التعلم من العائلات القادرة على تقديم المساندة الملائمة للأطفال حتى في الظروف الصعبة. ويمكن بالتالي إدراج ممارسات تلك العائلات في المشروع.

وهناك سبب عملي آخر يدعو إلى مراعاة أوضاع تنمية الطفل في تحديد الفئة المستهدفة بالمشروع، وهو أن تحديد هذه الفئات طبقاً لتعريف أكثر شمولية، بالاستناد إلى فئات الأعمار والفئات

الجزء الثالث: تحديد غايات المشروع وأهدافه

الاجتماعية، قد ينجم عن أعداد كبيرة لا يمكن إدارتها من المنتفعين والمشاركين المحتملين (يضرِب على ذلك مثل وضع تعاني فيه نصف العائلات التي تعيش في بلد ما من الفقر، والفقر يعرّض الأطفال للخطر). ويتضح، حتى بدون إجراء تحليل دقيق للتكاليف، أنه لا يمكن أن يشمل مشروع ما جميع السكان المعرضين للخطر بسبب الفقر وحده. ويمكن تحديد فئات السكان المستهدفة في إطار مشروع ما عن طريق وضع معايير اجتماعية أكثر دقة وتحديداً، أو تحديد فئة العمر بحيز أضيق.

وفي هذا الصدد، ثمة استراتيجية أخرى تتمثل في دراسة الوضع الحقيقي لتنمية الأطفال وتوجيه المشروع بحيث ينتفع به أكثر الأطفال احتياجاً في الفئات الاجتماعية وفئات الأعمار الواسعة النطاق. ويتطلب ذلك جمع معلومات عن أوضاع تنمية أطفال معينين (أنظر المناقشة بشأن مؤشرات أوضاع تنمية الأطفال في القسمين الثاني والسادس).

وإذا لم تتوافر اختبارات لتقييم مستوى التنمية (وكان المشروع يفتقد إلى الأموال اللازمة لإعداد مثل هذه الاختبارات)، فيمكن البحث عن معايير بديلة للقياس. ما هي بعض المعايير البديلة لقياس وضع الطفل التنموي؟ ويذكر من بين هذه المعايير الخاصة بأوضاع تنمية الأطفال من الناحية الصحية مثلاً مجموعات المعايير التالية: وزن الطفل عند الولادة، ووضع التلقيح، ونسبة الإصابة بالأمراض، ومقاييس سوء التغذية (مراقبة النمو-الطول بالنسبة للعمر، والوزن بالنسبة للعمر- ومحيط الذراع)، وغيرها. غير أن جوانب النمو هذه لا تقدم صورة كاملة عن رفاه الطفل. كما أنه ليس هناك علاقة مباشرة تربط بين الوضع الغذائي والنمو الفكري أو العاطفي؛ فالنمو البشري أعقد من ذلك. ولذا، فإن إحدى المهام تكمن في محاولة البت بشأن بعض المؤشرات أو العلامات التي يعتقد أنها قد تكون ذات دلالة في سياق مشروع معين لمعرفة ما إذا كان الأطفال يتمتعون بالرفاه. وقد تتضمن بعض هذه المؤشرات ما يلي:

- عدد الحوادث التي يتعرض لها الأطفال وأنواعها.
- عدد ونسب الأطفال المستفيدين من مختلف أشكال الرعاية (المنزل، الحضانة النهارية، الروضة).
- نسبة الأطفال الذين يظهرون سلوكاً مستقلاً و/أو متعاوناً (بالاستناد إلى القيم الثقافية لمحيطهم)
- أمثلة عن فن الأطفال وإبداعهم

وتتمثل النقطة الرئيسية في هذا المجال في ضرورة بذل الجهود للتعرف على الوضع الحقيقي لتنمية الأطفال، واستحداث أدوات بسيطة نسبياً من شأنها أن تساعد على ذلك. إذ يمكن أن يساعد تحديد المستوى الحقيقي لتنمية الأطفال في سياق معين على تحديد جماعة الأطفال الذين سيشملهم المشروع. كما يعين هذا التحديد أيضاً على إرساء قواعد أساسية لتقييم مشروع ما.

التحقق من الواقع: في بعض الحالات، يبدو اتخاذ القرار الخاص بتحديد المنتفعين أمراً سهلاً نسبياً، لأنه اتخذ مسبقاً من قبل الذين يطلبون إقامة المشروع. وقد يتخذ هذا القرار بصفة مبدئية عندما يكون مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يشكل أحد مكونات مشروع أوسع نطاقاً (الصحة أو التنمية الحضرية مثلاً)، تكون الفئات المستهدفة فيه محددة مسبقاً. وقد تقدم خطة وطنية ما مبادئ توجيهية معينة من أجل "اختيار الفئات المستهدفة" في المشروعات الاجتماعية. وفي حالات عديدة لا يكون القرار واضحاً البتة، أو يكون محتاجاً إلى مزيد من الدرس أو إضفاء

مزيد من الشفافية عليه. وينبغي التنبيه إلى أن مختلف الأطراف المعنيين بالمشروع قد يكون لديهم معاييرهم الخاصة لإدراج مجتمعات محلية أو عائلات أو أطفال في مشروع ما أو استبعادهم منه. (فعلى سبيل المثال، قد يتطلب الأمر أن يشمل المشروع منطقة جغرافية معينة لأنها موطن الرئيس أو أحد السياسيين الرفيعي المستوى). ولذا تستحسن فكرة التعاون مع الأطراف المعنيين الرئيسيين لوضع معايير "موضوعية" ذات صلة بالظروف الاجتماعية والاحتياجات للعائلات والأطفال، ويمكن من خلالها تحديد الفئات التي ستنتفع بمشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. قد يكون المرء غير قادر على التحكم بالقرار الأخير الذي يحدد الفئات المستهدفة، ولكن يمكنه في جميع الأحوال أن يسعى إلى تصوّر مجموعة معايير معقولة بهذا الشأن.

أمثلة عن الغايات والأهداف الممكنة

لقد ناقشنا ضرورة تحديد غايات وأهداف ملائمة للمشروع. وهي غايات وأهداف تستمد كما لاحظنا من التعريف العام لاحتياجات الأطفال الصغار وأسرهم في سياق أمة من الأمم. وبما أنه لا يمكن لأي مشروع أن يشمل جميع الأسر، فلا بد من أن تنصب غايات المشروع وأهدافه على تلبية احتياجات المجموعة المستهدفة، ويتم اختيار هذه المجموعة بناء على المعايير المتفق عليها التي تحدد من هم الأطفال الذين يعيشون في ظروف قاسية بوجه خاص (الأطفال الأكثر عرضة للخطر). وفيما يلي بعض الأمثلة عن أنواع الغايات والأهداف التي تلائم أطفالاً ذوي أعمار مختلفة يعيشون في بيئة تعرضهم لخطر كبير، وفي بيئة أقل خطراً. وتتضمن هذه الأمثلة أيضاً قائمة من أنشطة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية التي يمكن استخدامها لتيسير تحقيق الغايات والأهداف. (وسيتناول القسم الرابع استراتيجيات البرنامج بشكل موسع).

المثال ١: بيئة شديدة الخطورة

يبين المثال الأول الوضع الذي قد يسود في بيئة شديدة الخطر، ويستند وصف هذه البيئة على هذا النحو إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيها، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالوضع الصحي للنساء والأطفال. وفي هذا الوضع يمكن أن توصف مجموعة سكانية بأنها معرضة لخطر شديد إذا كانت تعيش في بيئة تتسم بما يلي:

■ نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة مرتفعة جداً (أعلى من ١٠٠٠/١٧٥)،
ونسبة معرفة النساء للقراءة والكتابة منخفضة (أقل من ٤٠٪)، والافتقار إلى
الخدمات الصحية الملائمة من أجل الأطفال، ونصيب الفرد من الناتج القومي
الإجمالي أقل من ٤٥٠ دولار أمريكي.

في هذا السياق، تتنوع الاستراتيجيات الخاصة بالطفولة المبكرة التي ينبغي تنفيذها تبعاً لعمر الطفل. ولننظر في الأمثلة التالية.

العمر المحدد : مرحلة الحمل (بداية الحمل وحتى الولادة)

الغاية	الأهداف	الاستراتيجيات/الأنشطة
تقليل نسبة وفيات الأطفال والأمهات	الحد من الإصابة بفقر الدم	تزويد النساء بقدر كاف من عنصر الحديد وحمض الفوليك
	تخفيض نسبة ولادة الأطفال بوزن منخفض	زيادة السرعات الحرارية والبروتينات في غذاء النساء قبل الحمل وخلالها
	تخفيض انتشار الأمراض المعدية	توفير اللقاح ضد الكزاز توفير المعالجة الوقائية ضد الملاريا
	زيادة فرص الوصول للرعاية خلال فترة الحمل	توفير الرعاية الصحية للأم خلال فترة الحمل على أن تشمل اختبارات لكشف حالات الحمل المعرضة لخطر شديد
	زيادة المباشرة بين فترات الحمل	توفير الخدمات والنصائح للأسر فيما يخص مباحدة فترات الحمل. تثقيف النساء في مجالات التغذية وصحة الأم والرعاية بالطفل
	تخفيض نسبة الحمل المبكر	توعية الأطفال البنات مع التركيز على خفض نسبة الحمل المبكر وفرص الوصول والاستمرار بالتعليم بداية من الطفولة المبكرة

العمر المحدد: الأطفال الصغار (من الولادة وحتى سنّ العامين)

الغاية	الأهداف	الاستراتيجيات/الأنشطة
تحسين أوضاع تنمية الأطفال	صحة المرأة وتنميتها	توفير أنشطة مدرة للدخل من أجل النساء
	زيادة فرص وصول المرأة إلى الموارد	
	الحد من سوء التغذية والإصابة بفقر الدم لدى النساء خلال فترة الإرضاع	تزويد النساء بالقدر الكافي من عنصر الحديد وحمض الفوليك (فيتامين ب ٩)
	بغية زيادة إدرار الحليب	زيادة السرعات الحرارية والبروتينات في غذاء النساء

العمر المحدد: الأطفال الصغار (من الولادة وحتى سنّ العامين) - تتمة

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
استحداث قانون لدعم الممارسات الخاصة بمنح إجازة الأمومة وبالإرضاع الطبيعي		
تثقيف الأبوين في مجال الوقاية من الجفاف ومعالجته عن طريق شرب السوائل		
تثقيف الأم في مجال: - تحفيز الطفل في سن مبكرة بدنياً وذهنياً - التحفيز اللغوي	تعزيز المهارات الوالديّة بغية توفير التحفيز الملائم للطفل	
مراقبة النمو ومتابعته		
استحداث برامج جيدة لرعاية الأطفال بالتعاون مع القطاعين العام و/أو الخاص	زيادة فرص الأطفال في الانتفاع من رعاية ذات نوعية جيدة	
		صحة الأطفال وتنميتهم الشاملة
العمل على وضع سياسات أو قواعد تساعد في هذا الصدد	تأمين الإرضاع الطبيعي للطفل حتى يبلغ سن ستة أشهر على الأقل	
تثقيف الأم في مجال: - الإرضاع - المواد الغذائية المكملّة	الحد من تفشي سوء التغذية الناجم عن الافتقار إلى البروتينات والطاقة والمواد المغذية الدقيقة	
توفير الأغذية الإضافية في المنزل	ضمان حصول الأطفال على أغذية إضافية ملائمة	
تهيئة بيئة منزلية أكثر صحية (الانتفاع بماء وهواء نظيين، وممارسات صحية لإعداد الوجبات الغذائية)	الحد من الإصابات بالتهابات الأمعاء والتهابات الجهاز التنفسي العلوي	
تلقيح الأطفال	زيادة معدلات التلقيح	
وضع برامج للإمداد بالمياه ولتحسين الشروط الصحية	زيادة الانتفاع المنزلي بإمدادات المياه والمرافق الصحية في المنازل	

العمر المحدد: الأطفال الصغار (الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وستة أعوام)

الغاية	الأهداف	الاستراتيجيات/الأنشطة
تعزيز قدرات الأطفال على التعلم والنمو على أفضل وجه ممكن	الحد من تقشي سوء التغذية الناجم عن الافتقار إلى البروتينات والطاقة والمواد المغذية الدقيقة	توفير الغذاء الملائم محلياً تأمين سبل زيادة الدخل من أجل المرأة إنهاء التلقيح
تعزيز قدرات الأطفال على استيعاب لغة التعبير واستخدامها	الحد من الإصابة بالالتهابات	تزويد الأبوين ومقدمي الرعاية للأطفال بالمهارات/المعارف المناسبة بالنسبة لنمو الطفل وتميته وحاجته إلى التحفيز.
زيادة انتفاع الأطفال بالرعاية الجيدة	زيادة فرص الوصول إلى برامج نوعيّة من أجل المرحلة التحضيرية لدخول المدرسية وزيادة عدد الأطفال المشاركين	تشجيع الطلب على الرعاية النوعيّة
تعزيز المهارات الاجتماعية للأطفال	تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	العمل مع أرباب العمل لكسب دعمهم العمل مع القطاعين العام والخاص لتمويل برامج ذات نوعية عالية
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	تعزيز المهارات الاجتماعية للأطفال	استحداث فرص لتدريب المعلمين ودعمهم
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	زيادة عدد المواد التعليمية ومواد اللعب المتاحة للأطفال
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	توفير الفرص لمقدمي الرعاية لتعلم أنماط سلوك جديدة وممارستها
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	توفير وسائل اختبار لكشف الإعاقات في وقت مبكر
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	تعزيز مهارات مقدمي الرعاية بغبة تلبية احتياجات الأطفال	إعداد مشروعات للإمداد بالمياه وإنشاء مرافق صحية

العمر المحدد: السنوات الانتقالية (من عمر ستة إلى ثمانية أعوام)

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
المطالبة بإنشاء مدارس ابتدائية	استحداث مدارس ابتدائية	تعزيز قدرات الأطفال على التعلم والنمو على النحو الأمثل
توليد الطلب بمحاسبة المعلمين وتوفير البنية الأساسية ووسائل الراحة	(في حال عدم وجودها في المنطقة) ضمان توافر موارد ملائمة في المدرسة	
توفير التدريب لمعلمي الصفوف الابتدائية الأولى بشأن تنمية الطفل والتعلم النشط (بالإضافة إلى تدريب القائمين على رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ومعلمي المرحلة الابتدائية)	مساعدة الأطفال على الانتقال برفق إلى المدرسة الابتدائية	
إدخال تغييرات على الإدارة والتنظيم والقواعد المتبعة المتبقية في المدارس (مثل سن الالتحاق بالمدرسة، وعدد أفراد المجموعة، والممارسات الخاصة بالإعادة)		
تنظيم بنى التدرج الوظيفي للمعلمين بغية زيادة دوافعهم والتزامهم.		
تعليم هذه المهارات الأساسية بطرق تلزم الأطفال باستخدام التعلم النشط		
توفير فرص لممارسة المهارات بطرق "ترفيهية"	تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية في مجالات القراءة والكتابة والحساب	
تعزيز الاتصال بين الأطراف التي تؤثر على حياة الطفل	دعم دوافع الأطفال للتعلم	
استحداث أنشطة يمكن أن تشارك الأسرة والمدرسة في تنفيذها	ربط الصلات الوثيقة بين الأسرة والمدرسة	
تشجيع الآباء والمعلمين على تنفيذ أنشطة خاصة مع الأطفال في مجالات القراءة والعادات الدراسية ومراقبة التصرفات، وما إلى ذلك		
إعداد عملية تربوية تلائم المجتمع المحلي (وتعد بحسب الاحتياجات الفردية عند الإمكان) من شأنها أن تيسر انتقال الأطفال من مرحلة إلى أخرى		

العمر المحدد: السنوات الانتقالية (من عمر ستة إلى ثمانية أعوام)

الغاية	الأهداف	الاستراتيجيات/الأنشطة
		إدماج الثقافة المحلية في المدارس والمناهج الدراسية
		إضافة برامج في المدرسة من شأنها الاستجابة إلى احتياجات الأطفال
	الحد من تفشي سوء التغذية الناجم عن الافتقار إلى البروتينات والطاقة والمواد المغذية الدقيقة	إدراج مخطط غذائي يراعي المواد الغذائية المتوافرة محلياً وتثقيف الآباء في هذا الميدان في الوقت ذاته
	استحداث بيئة تعليمية تناسب الطفل في المجتمع المحلي	استحداث أنشطة "للتعلم" في المجتمع المحلي يمكن أن يشارك فيها الجميع

ملاحظة: في الأوضاع التي تتسم بخطورة كبيرة، يمكن أن تتمثل إحدى المهام في استحداث بنى أساسية جديدة و/أو توسيع البنى الأساسية الراهنة بحيث تشمل المناطق التي لا تنتفع في الوقت الراهن بخدمات أساسية. أما إذا كانت الخدمات متوافرة، فيمكن أن يضاف إليها عنصر جديد بدلاً من استحداث مشروع قائم بذاته لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، وذلك سعياً لمزيد من الفعالية من حيث التكلفة.

المثال ٢: بيئة متوسطة الخطورة

أعد المثال الثاني من أجل بيئة لديها فرص الوصول إلى المزيد من الموارد بالنسبة لسابقتها (فهي مثلاً متوسطة الخطورة بدلاً من أن تكون شديدة الخطورة)، يجري فيها التركيز بالأحرى على تنمية الطفل، وحيث يكون بقاء الطفل على قيد الحياة مضموناً ولا يعد مشكلة. ويتميز هذا الوضع بالمواصفات التالية:

■ نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة متوسطة ومنخفضة (معدل الوفيات أقل من ١٠٠٠/١٠٠٠)، ونسبة معرفة النساء للقراءة والكتابة تتجاوز ٧٠٪، وأكثر من نصف عدد الأطفال ينتفع بالخدمات الصحية، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتجاوز ١٠٠٠ دولار.

العمر المحدد: مرحلة الحمل (من بداية الحمل وحتى الولادة)

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
توفير المواد المغذية الدقيقة الإضافية	تحسين الحالة الصحية للمرأة خلال فترة الحمل	تأمين تنمية مثلى الأهداف
توفير الرعاية الصحية للمرأة في فترة الحمل بما فيها الاختبارات اللازمة لاكتشاف حالات الحمل المعرضة لخطر شديد.		
تثقيف المرأة في مجالات التغذية، وصحة الأم، والعناية بالطفل.	الحد من تعاطي المرأة الكحول والتدخين خلال فترة الحمل	
تأمين الإستشارة في فترة الحمل	تقديم المساعدة للأسر ذات العائل الواحد	
تشكيل مجموعات آباء للمساندة	استحداث بيئة عائلية تساند الطفل	
العمل باتجاه إعداد قوانين شأنها تنظيف البيئة	تخفيض مستوى السموم الملوثة للبيئة	

العمر المحدد: الأطفال الأصغر سناً (من الولادة وحتى سن العامين)

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تتلقى خدمات صحية واجتماعية غير ملائمة	الحد من تفشي الأمراض المعدية	تأمين التنمية المثلى
توفير هذه المواد الغذائية الإضافية	الحد من النقص إلى المواد المغذية الدقيقة	
تطوير قوانين لدعم رعاية الطفل ومنح إجازة الأمومة	تشجيع الإرضاع	
وضع برامج لتثقيف الأمهات ومقدمي الرعاية تركز على ما يلي:	تحسين الممارسات الخاصة بالفطام	
- ممارسات الإرضاع	تحسين ممارسات التحفيز البدني والاجتماعي والذهني لدى مقدمي الرعاية	
- ممارسات الفطام والغذاء	تحسين مستوى التفاعل الشفوي بين الطفل والآخرين	
- التحفيز		
- تنمية لغة التعبير		

الجزء الثالث: تحديد غايات المشروع وأهدافه

العمر المحدد: الأطفال الأصغر سناً (من الولادة وحتى سن العامين) - تنمية

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
وضع برامج رعاية ذات نوعية عالية لصالح الطفل	توفير المزيد من فرص الانتفاع برعاية ذات نوعية عالية للطفل	
وضع برامج من أجل سلامة البيئة	تخفيض مستوى السموم الملوثة للبيئة	

العمر المحدد: الطفولة المبكرة (من عمر ثلاثة إلى ستة أعوام)

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
وضع نظام للرعاية الصحية الأولية	الحد من نقص المواد الغذائية الدقيقة	تشجيع تنمية الطفل على أفضل وجه ممكن وتعزيز قدراته على التعلم الأهداف
تشكيل مجموعات للعب على مستوى الحي	تخفيض عدد الحوادث تحسين التحفيز النفسي والاجتماعي	
تتقيف الآباء ومقدمي الرعاية في المسائل التالية: - تغذية الطفل - التحفيز النفسي والاجتماعي - التفاعل بالكلام	زيادة مقدار التفاعل الشفوي وتحسين نوعيته	
توفير مراكز رعاية نهارية كاملة للأطفال على النحو المطلوب إنشاء برامج تعليم الأخوة (من طفل إلى طفل)	زيادة فرص الوصول إلى رعاية جيدة للطفل ومراكز الرعاية في المرحلة التحضيرية لدخول المدرسية	
وضع برامج لمرحلة الروضة من خلال الدعم المقدم من القطاعين العام والخاص	زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالروضة	
استحداث قوانين وتنظيم حملات لتوعية الجمهور بالقضايا المتعلقة بسوء معاملة الأطفال	الحد من تعرض الأطفال لسوء المعاملة	
توفير وسائل الكشف المبكر عن الإعاقات	تخفيض نسبة الإعاقات وما يترتب عليها من تأخير في التعلم تخفيض نسبة السموم التي تلوث البيئة	
وضع مشروعات للإمداد بالمياه وإنشاء المرافق الصحية		
تشجيع البرامج الحكومية لتنظيف البيئة وتثقيف المجتمع المحلي في مجال الملوثات البيئية		

العمر المحدد: الطفولة المبكرة (من عمر ستة إلى ثمانية أعوام)

الاستراتيجيات/الأنشطة	الأهداف	الغاية
توليد الطلب لمحاسبة المعلمين وتوفير البنية الأساسية ووسائل الراحة	ضمان توافر موارد ملائمة في المدرسة	تعزيز قدرات الأطفال على التعلم والنمو على النحو الأمثل
توفير التدريب لمعلمي الصفوف الابتدائية الأولى في مجال تنمية الطفل والتعلم الناشط (بالإضافة إلى تدريب القائمين على رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ومعلمي المرحلة الابتدائية)	مساعدة الأطفال على الانتقال برفق إلى المدرسة الابتدائية	
إدخال تغييرات على الإدارة		
تنظيم مسارات مهنية للمعلمين بغية زيادة دوافعهم والتزامهم		
تعليم هذه المهارات الأساسية بطرق تحوز على اهتمام الطفل	تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية في مجالات القراءة والكتابة والحساب	
توفير فرص لممارسة المهارات بطرق "ترفيهية"	دعم دوافع الأطفال للتعلم	
تعزيز الاتصال بين الأطراف التي تؤثر على حياة الطفل (الآباء، معلمو الروضة والمرحلة الابتدائية، والإداريون)	توثيق الصلات بين الأسرة والمدرسة	
استحداث أنشطة يمكن ان تشارك الأسرة والمدرسة في تنفيذها		
تشجيع الآباء والمعلمين على تنفيذ أنشطة خاصة مع الأطفال في مجالات القراءة، والعادات الدراسية، ومراقبة التصرفات، وما إلى ذلك		
إعداد عملية تربية ثلاثم المجتمع المحلي (وتعد بحسب الاحتياجات الفردية عند الإمكان) من شأنها أن تيسر انتقال الأطفال من مرحلة إلى أخرى		
إدماج الثقافة المحلية في المدارس والمناهج الدراسية		

العمر المحدد: الطفولة المبكرة (من عمر ستة إلى ثمانية أعوام) - تنمية الأهداف الاستراتيجية/الأنشطة الأهداف

إضافة برامج في المدرسة لتلبية
احتياجات الأطفال

إدراج مخطط غذائي يعتمد
فيه على مواد غذائية متوافرة
محلياً، وتثقيف الآباء في هذا
الميدان في الوقت ذاته

الحد من تفشي سوء التغذية
الناجم عن الافتقار إلى
البروتينات والطاقة والمواد
المغذية الدقيقة

استحداث أنشطة " للتعلم " في
المجتمع المحلي يمكن أن يشارك
فيها الجميع

استحداث بيئة تعليمية تناسب
الطفل في المجتمع المحلي

ملاحظة : في ظروف ذات مخاطر محدودة، تجدر الملاحظة أن العديد من الخدمات الأساسية قد تكون متوافرة مسبقاً. وفي هذه الحالة، يمكن أن ينفذ العديد من أنشطة مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية باعتبارها أنشطة إضافية للبرامج الجاري تنفيذها. وتعد هذه الاستراتيجية أكثر فعالية من حيث التكلفة إذ أنها تغني عن أية استراتيجية مستقلة في هذا الميدان. وبالتالي يبلغ تضافر الأنشطة المنفذة وفق نهج شمولي حده الأعلى.

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: Examples of possible Goals, Objectives, Strategies, and Indicators in ECCD.bc1epgoi.pdf

أفكار حول تحديد غايات المشروعات وأهدافها

يجب إدراك أنه قد يتعين بعد البدء في تنفيذ مشروع ما، أن يتم تغيير الأهداف و/أو الاستراتيجيات المعدة لتحقيق هذه الأهداف. وهناك ظروف خارج سياق المشروع من شأنها أن تؤثر على مدى أدائه بالشكل المخطط له. وقد تكون هذه الظروف قد أخذت أو لم تؤخذ لدى التخطيط للمشروع فعلى سبيل المثال:

■ لنفترض أن نجاح مشروع ما يرتبط بمدى وجود أو عدم وجود اهتمام حقيقي بالخدمات الخاصة برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وإذا لم تهتم إاقلة من أصحاب المصلحة باستحداث مشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، قد يصبح ضرورياً إدراج عامل دفاعي في المشروع منذ البدء في تنفيذه، وذلك بغية زيادة الوعي بالحاجة إلى مثل هذا المشروع وبالفوائد التي يوفرها، بالإضافة إلى خلق الطلب.

■ أو فلنقل أن الفكرة الأساسية وراء مشروع ما هي التركيز على الإعداد التربوي للأطفال تمهيداً لالتحاقهم بالمدرسة. ولكننا قد نلاحظ أن تغذية هؤلاء الأطفال فقيرة للغاية، ولذلك قد يصبح من الضروري في مثل هذه الحالة تضمين المشروع عنصراً يتعلق بالتغذية، بدلاً من الاكتفاء بافتراض أن الأطفال يتمتعون بتغذية ملائمة عند التحاقهم بالمدرسة الابتدائية.

■ أو فلننظر في مشروع مقترح ينفذ في مركز ما ولا يتضمن أي عامل خاص بتثقيف الوالدين. فإذا كانت ممارسات الوالدين تتعارض مع الممارسات المقترحة داخل المركز، فإن ما يحدث في المركز لن يلقى دعماً في المنزل. وقد يتعين في مثل هذه الحالة إدراج تثقيف الوالدين في إطار عملية تصميم البرنامج.

وعليه، فلا بد أن تكونوا مرنين كالعادة، إذ قد يجعلكم هذا أكثر قدرة على تحقيق أهداف المشروع إذا ما غيرتم أهدافه واستراتيجياته.

وخلاصة القول هي أننا نود أن نذكركم بأنه كثيراً ما يقوم أفراد بعيدون كل البعد عن الظروف التي يودون تقديم المساعدة فيها، بتحديد غايات المشروعات وأهدافها. وكثيراً ما يقوم أفراد من غير المسؤولين عن استحداث برنامج ما وتنفيذه، بتحديد غاياته؛ و/أو يتم تحديد هذه الغايات في ظروف لا تتيح لمخطط البرنامج النظر بعناية إلى الأطفال وأسرههم والبيئات التي يعيشون فيها، وتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً التي تتطلب معالجة واقعية. غير أننا نشجعكم، أياً كانت القيود المفروضة عليكم، على التفكير ملياً عند تحديد الغايات والأهداف الكفيلة بتحقيق هذه الغايات، إذ أن هذه الأهداف ستشكل المجموعة الأولى من المعايير التي ستقوم عليها القرارات المتعلقة بالتمويل وعمليات جمع البيانات، والمراقبة، والتقييم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تحديد الغايات والأهداف، شأنها شأن عملية تقييم الاحتياجات، وتتيح فرصة مهمة للمعنيين كي يشعروا بأنهم شاركوا في رسم البرنامج، وكذلك لحفز الاهتمام والحماس لدى الذين يستطيعون، بحكم موقعهم، تقديم الدعم للتنفيذ الفعال للمشروع أو إعاقة هذا التنفيذ فكلما استطعتم ربط هدف ما بغاية أوسع نطاقاً وبالبيانات التي تعبر عن واقع الناس، توافرت لكم وسائل تحسين هذا الواقع، وازداد احتمال أن تجدوا خلال إعداد المشروع، أفراداً آخرين يدعمون مختلف مراحل تنفيذه.

المراجع :

الجزء الرابع اختيار المنهج قائمة الاختيارات

يمكنك أن تقرّر نوع البرنامج الذي تريد تطويره حالما تجمّع الأطراف المعنيين اللازمين لإرساء قواعد المشروع ومتى

- حققت فهما لنمو الطفل وتطوره ولما هي مكونات رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وتشتملها (راجع القسم الأول)،
 - وأدركت عددا من المبادئ الأساسية للبرمجة (القسم الأول)،
 - وقمت بعملية قياس الحاجات بغية تحديد النقاط التي ينبغي أن يركز عليها المشروع (القسم الثاني)،
 - وحددت الغايات والأهداف المنشودة من تنفيذ المشروع (القسم الثالث)،
- عندها تصبح مستعدا لتقرير ما سوف تضطلع به فعلا على الصعيد الميداني.

نقدم في هذا القسم وصفا لاستراتيجيات البرمجة الأساسية في مجال الطفولة المبكرة التي طبقت بنجاح في عدد من السياقات في "عالم الأغلبية". كما نقدم مجموعة من النماذج، نموذج لكل استراتيجية معروضة. ويضم كل نموذج مجموعة من الأسئلة ينبغي طرحها فيما يتعلق بكل استراتيجية من الاستراتيجيات، ومناقشة لكل سؤال، وعددا من التوصيات بشأن طريقة الإجابة عن الأسئلة من أجل تأمين نوعية البرنامج.

بعض تعاريف المفردات. . .

في هذا القسم نشير إلى "استراتيجيات البرمجة التكميلية" (بين علامتي تنصيص) والنهج والنماذج والاستراتيجيات (بدون علامات تنصيص).

وتشير "الاستراتيجية" (بين علامتي تنصيص) إلى الإطار أو المنظور الشامل الذي تختاره لتناول حاجات صغار الأطفال وأسرههم. فقد تختار على سبيل المثال "الاستراتيجيتين الشاملتين" لتوفير الخدمات المباشرة و"سياسة دعم التشريعات" كطرق لتحسين حياة الأطفال.

ويُستعمل مصطلحا **النهج والنموذج** كمرادفين. فالنموذج/النهج يُعتبر دليلا توجيهيا أو نمطا أو مثلا يمكنك استخدامه في تطبيق "استراتيجيتك". فمثلا إذا اخترت "استراتيجية" توفير الخدمات المباشرة فإن النموذج/النهج الممكنة تشمل تأمين الرعاية النهارية في المراكز وإنشاء مجموعات لدعم الوالدين.

أما الاستراتيجية (بدون علامات تنصيص) فتعني كيفية تنفيذ النهج الذي يقع عليه

اختيارك. فمثلاً إذا قررت إنشاء مجموعات لدعم الوالدين بإمكانك استخدام استراتيجيات ثلاث: تحديد القادة الطبيعيين من بين الأهل وتزويدهم بالتدريب اللازم لقيادة المجموعات؛ والاستعانة بالفرص الطبيعية للجمع بين الأهل (مثلاً في إطار تجمع ديني)؛ وتوفير دروس محو الأمية للآباء والأمهات.

تحذير: لا يستريح بعض الأشخاص لكلمة **نموذج** لأنها توحى بصور البرامج أو المناهج التعليمية أو المقررات المجهزة سلفاً. لذلك سوف نشير إلى **"النموذج"** الجاهز بوضع علامات تصييص ونستخدم مصطلح **النموذج** (بدون علامات تصييص) للإشارة إلى نمط أو مثال. فمعظم **"النماذج"** هي عبارة عن مجموعات جاهزة من البرامج أو المناهج التعليمية ذات المبادئ التوجيهية والمواد والطرائق التي لا تتيح دائماً لمنفذي البرامج أولاً تشجعهم على أن يكونوا مرنين في إيجاد أكثر الحلول ملاءمة للبيئة التي يعملون فيها. ومع ذلك هناك عدة نماذج/نهج أثبتت قدراً كبيراً من المرونة في التنفيذ في نطاق كبير من الأوضاع الثقافية واللغوية والوطنية.

أي استراتيجية عامة (أو تركيبة من الاستراتيجيات والنهج) ينبغي اختيارها؟

من أهم الأمور الواجب تذكرها هو أنه في معظم الأوضاع ما يحقق نجاحاً أكبر هو اتباع تركيبة من **"الاستراتيجيات"** والنهج بدلاً من اختيار **"استراتيجية"** معينة. وهذا صحيح لأسباب عدة:

■ يتأثر نمو الطفل بأساليب/طرق مختلفة بالبيئة المباشرة التي يعيش فيها وبالمجتمع المحلي بصفة عامة وبالمؤسسات الاجتماعية وبالبيئة الاقتصادية والثقافية الشاملة. وكي يكون أي برنامج للطفولة المبكرة فعالاً يجب أن يأخذ في الحسبان كل ما يحدث للطفل في جميع هذه المستويات. وعادة ما يقتضي الأمر اعتماد **"استراتيجيات"** مختلفة لتناول كل شكل من أشكال هذا التأثير.

■ تتطلب الظروف الجغرافية والاجتماعية المختلفة **"استراتيجيات"** و/أو نهجاً مختلفة. فعلى سبيل المثال الوصول إلى الأطفال في بيئة حضرية يختلف اختلافاً كبيراً عن الوصول إلى الأطفال الذين يقطنون في مستوطنات متفرقة. والوصول إلى أبناء الآباء والأمهات المهاجرين يستدعي نهجاً تختلف عن تلك التي تنفذ في حال الأطفال الذين يعيشون في مواقع مستقرة.

■ إذا كان المطلوب تحقيق نتائج طويلة وقصيرة المدى فسيكون عليك أن تختار **"استراتيجيات"** ثلاث كلاً المرميين. فمثلاً الأنشطة المستخدمة في السعي إلى الوصول إلى الآباء والأمهات وغيرهم من الكبار الذين يتعاملون مع الطفل ويؤثرون في تنميته يمكن أن تحتل التغيير على المدى الطويل في حين أن النهج التي تتضمن العمل المباشر مع الأطفال تستمد فعاليتها من تحسين الظروف المباشرة لهم. فيجب أن تدرج في مخططك كلتا **"الاستراتيجيتين"**.

على الرغم من أهمية الاستعانة بمجموعة متنوعة من **"الاستراتيجيات"** أصبح من الواضح أكثر

فأكثر من خلال البحوث والخبرات أنه لا يمكن ترتيب "الاستراتيجيات" بناء على قيمتها النسبية أو فعاليتها. فالأهم من "الاستراتيجية" التي يقع عليها الاختيار هي عملية تطبيقها من حيث ما تسفر عنه من نتائج إيجابية للبرامج.

ما هي الاستراتيجيات والنماذج أو النهج المتوافرة؟

قبل الستينيات كان نموذج الروضة هو السائد لبرامج تربية الطفولة المبكرة وكان يقدم للأطفال ما بين الثالثة والسادسة من العمر لمدة نصف يوم مع التركيز على تعليم الطفل. وكان الذي يحضر هذه البرامج التحضيرية لدخول المدرسة معظمهم من أبناء أسر الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة، حيث يدرك الآباء والأمهات والأمهات كيف يمكن أن تساعد التجربة قبل المدرسية الطفل على الالتحاق بالمدرسة ولديهم الموارد اللازمة لتمويل هذا التعليم الذي يسدى لأبنائهم.

وظل هذا النموذج سائدا في جميع أنحاء العالم. ومع تنامي الوعي بأن الأطفال غير الملتهقين بالتعليم قبل المدرسي هم في الواقع أكثرهم حاجة إليه بدأ السعي إلى إيجاد سبل للتوسع في برامج الطفولة المبكرة حتى تصل إلى المزيد من الأطفال. وأخذ معدو برامج الطفولة المبكرة، ولا سيما في "عالم الأغلبية"، باختبار البدائل. ومن العوامل العديدة التي أدت إلى البحث عن بدائل ما يلي:

■ ملاحظة أنه عندما يلتحق أبناء الطبقات العليا والوسطى بالروضة دون الفقراء يتسع حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

■ إدراك أهمية السنوات المبكرة في حياة الطفل في ما يتعلق بإرساء قواعد التعلم في المستقبل؛

■ إدراك ضرورة انتفاع جميع الأطفال بالدعائم الملائمة منذ الميلاد وليس عندما يبلغون سن الالتحاق بالروضة فحسب؛

■ الرغبة في تلبية حاجات الأطفال على نحو استباقي وليس باتباع نهج تعويضي بحت؛

■ إدراك أهمية السياق الذي ينشأ فيه الأطفال وأن الحاجات المتعددة للأطفال لا يمكن تلبيتها فقط بنصف يوم من الروضة؛

■ الرغبة في استغلال الموارد المتوافرة إلى أقصى حد. فقد سعى مخططو برامج الطفولة المبكرة إلى البحث عن بدائل للبنية الأساسية المكلفة التي تتطلبها برامج الروضة التقليدية بما تتضمنه من توفير المرافق المخصصة لهذا الغرض والمعلمين المدربين تدريباً عالياً.

وعلى حد قول مايرز (١٩٩٥) "كان مخططو برامج الطفولة المبكرة يبحثون عن بدائل من أجل تضييق التعريف الذي يطلق على برنامج للطفولة المبكرة (أي صورة صغار الأطفال الخمسة والعشرين أو الثلاثين البالغين من ثلاث إلى خمس سنوات الذين يلعبون بمكعبات أو يركبون مثلثات ومربعات في لوحات ألغاز زاهية الألوان تحت إشراف معلم متخصص داخل قاعة صف الروضة" (٨٤). فالواقع أن هؤلاء المخططين كانوا يبحثون عن نماذج جديدة تتيح لهم توفير مزيد من الخدمات لعدد أكبر من الناس الذين ينتمون إلى فئة عمرية أوسع وذلك في إطار قيود الموارد.

وعبر السنوات الثلاثين الماضية أخذ المدافعون عن الطفولة المبكرة يجربون البدائل. ونتيجة لذلك طُورت "استراتيجيات" متنوعة. ويرد في الجدول ٤,١ قائمة "باستراتيجيات" برمجية تكميلية في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وترد في كل واحدة منها طائفة من النهج/النماذج للنظر فيها.

الجدول ٤,١

"استراتيجيات" برمجية تكميلية

استراتيجية البرنامج	الطرف المستهدف	الأهداف	النهج/النماذج
١. توفير خدمة للأطفال	الطفل من صفر إلى ٨ سنوات	<ul style="list-style-type: none"> • تأمين البقاء على قيد الحياة • الصحة/التغذية • النمو الشامل • تعزيز التنشئة الإجتماعية • تطوير الخدمات التأهيلية • تأمين رعاية للطفل الشاملة • تشجيع الإنجاز المدرسي 	<ul style="list-style-type: none"> • صحة الأمومة/الطفولة • الرعاية النهارية المنزلية • برنامج مراكزي • المراكز "الإضافية" • المدارس (النظامية؛ غير النظامية) • التعليم عن بعد • برامج تنمية الطفل • المدارس الدينية
٢. دعم/تثقيف المربين	الآباء والأمهات/ أعضاء الأسرة المربون المعلمون الإخوة الراشدون وغيرهم من أعضاء المجتمع المحلي	<ul style="list-style-type: none"> • التوعية • زيادة المعارف • تغيير المواقف • تحسين/تغيير الممارسات • تعزيز المهارات 	<ul style="list-style-type: none"> • الزيارات المنزلية • دورات تثقيفية للآباء • الأطفال يعلمون الأطفال • التوعية بالحياة الأسرية • شبكات الدعم للآباء/ المربين
٣. تعزيز التنمية المجتمعية التي تركز على الطفل	أعضاء المجتمع المحلي القادة/الراشدون الأخصائيون الصحيون للمجتمع المحلي منظمو المجتمع المحلي	<ul style="list-style-type: none"> • التوعية • التعبئة للعمل • تغيير الظروف • تملك البرنامج 	<ul style="list-style-type: none"> • التسويق الاجتماعي • التعبئة الاجتماعية • التعبئة التقنية • برامج محو الأمية • المناهج المدرسية • وسائل الإعلام

"استراتيجيات" برمجية تكميلية - تنمة

استراتيجية البرنامج الطرف المستهدف الأهداف النهوج/النماذج

- | | | | |
|----------------------------------|---------------------------------|---|------------------------------------|
| • تعزيز الموارد والقدرات الوطنية | • العاملون في البرنامج | • زيادة المعارف وتعزيز المهارات | • التدريب في مجال التطوير التنظيمي |
| • المشرفون | • تغيير أشكال السلوك | • تدريب المرابين/المعلمين قبل وأثناء الخدمة | • مشروعات تجريبية/ |
| • الموظفون الإداريون | • تعزيز ودعم المنظمات | • مشروعات بحثية تعاونية مقارنة | • البحوث والعمل |
| • المهنيون | • تعزيز القدرات المحلية | • زيادة الموارد المحلية/الوطنية | • تطوير المواد المحلية |
| • الموظفون شبه الفنيين | • زيادة الموارد المحلية/الوطنية | • تطوير المواد المحلية | |
| • الباحثون | | | |
-
- | | | | |
|----------------------|-------------------------|--|---------------------|
| • تعزيز الطلب والوعي | • راسمو السياسات | • التوعية | • التسويق الاجتماعي |
| • الجمهور العريض | • بناء الإرادة السياسية | • نشر المعارف عبر وسائل الإعلام المتعددة | • المناصرة |
| • وسائل الإعلام | • زيادة الطلب | • تغيير المواقف | • إنشاء بيئة مؤاتية |
-
- | | | | |
|--|----------------------------|--|---|
| • تطوير السياسات الخاصة بالطفل والأسرة | • راسمو السياسات | • التوعية | • ربط الجهود الوطنية بالجهود الدولية (التعليم للجميع، اللجنة المختصة بحقوق الطفل) |
| • الأسر ذات الأطفال الصغار | • الأسر ذات الأطفال الصغار | • تقييم السياسة القائمة الخاصة بالأسر ذات صغار الأطفال | • تطوير السياسة التشاركية |
| • المجتمع على المدى الطويل | • تحديد الثغرات | • رسم سياسات مساندة | |
-
- | | | | |
|--|------------------|--------------------------------|---|
| • وضع أطر عمل مساندة في مجال القوانين واللوائح | • راسمو السياسات | • زيادة الوعي بالحقوق والموارد | • إقامة تحالفات (جماعات نسائية، جماعات مجتمعية، الخ) |
| • الأسر ذات الأطفال الصغار | • المشرعون | • إنشاء أماكن أفضل | • التعاون التجديدي بين القطاعين العام والخاص |
| • المجتمع على المدى الطويل | • توفير الخدمات | • استجابة للأهداف | • حوافز ضريبية لتشجيع الدعم الخاص لبرامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة |
| | | • تأمين الرعاية الجيدة للأطفال | |
| | | • تطبيق معايير بيئية وافية | |
| | | • تأسيس إجازة الوضع/الأبوة | |

استراتيجيات "برمجية تكميلية - تنمة"
استراتيجية البرنامج الطرف المستهدف الأهداف النهوج/النماذج

- تعزيز التعاون
- الحكومات
- وضع معايير دولية
- الاتفاقيات الدولية
- الدولي
- الوكالات المانحة
- تشاطر الخبرة
- الفريق الاستشاري المعني
- الوكالات الثنائية
- نشر المعارف
- بالرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة
- المؤسسات
- تعظيم الموارد
- الفريق الاستشاري الدولي
- المنظمات الدولية
- زيادة الموارد
- المعني بفيتامين ألف
- غير الحكومية
- تعظيم التأثير
- فريق العمل الدولي المعني
- والفعالية
- سلامة الأمومة
- الرابطة المعنية بتطوير
- التعليم في أفريقيا
- تحالف إنقاذ الطفولة

يرجى ملاحظة أن هذه القائمة تضم مجرد اقتراحات وأنها ليست شاملة.

← إحالة إلى معلومات وجيزة عن برامج رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها: Summary of Effective Early Childhood Program Approaches. bc1seeci. pdf

إن قائمة الاستراتيجيات والنماذج المعدلة لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة هي قائمة واسعة وغنيّة وليس هناك طريقة واحدة لإعداد برنامج ما. فإذا بدأت المناقشة بقائمة الإمكانيات بدلا من الانطلاق من نموذج معين فالحل الأفضل لوضع محدّد سوف يتبلور من خلال مناقشة المشروع.

إن النهج المتعدد الأطراف المقترح في إطار "الاستراتيجيات" التكميلية يتيح توفير المساندة في جميع المستويات بدءا بالطفل، ثم يمتد إلى الأسرة والمجتمع المحلي ثم إلى المجتمع بأسره وأخيرا إلى الساحة الدولية.

معاينة الواقع: في حين أنك، باعتبارك من الخارج، قد ترى إمكانية تطوير عدة "استراتيجيات" وأهمية تمكين المجتمعات المحلية من تقرير ما تحتاج إليه، قد يكون العاملون في الوزارات الوطنية على اقتناع بضرورة اتباع نهج واحد على مستوى القطر. وربما احتجت إلى بذل الجهد لإقناعهم بأنه عامة ما يكون من الأجدى إدخال قدر من التنوع في النهج الذي يختارونه.

إن "الاستراتيجيات" الأساسية الواجب وضعها في الاعتبار هي الأولى والثانية والثالثة. فالأولى والثانية - خدمة الأطفال، ومساندة الرُعاة وتثقيفهم - لهما تأثير مباشر على الطفل، أما "الاستراتيجية" الثالثة - تعزيز تنمية المجتمع المحلي التي تركز على الطفل - فتتناول الحاجات في البيئة المباشرة.

أما "الاستراتيجيات" الأخرى المبينة في الجدول ١، ٤ فهي مساندة لتلك النهوج التي تركز على الطفل في المقام الأول. فتتناول "الاستراتيجية" الرابعة المساندة التقنية والتنظيمية اللازمة

لاستدامة البرامج. وتتناول "الاستراتيجيات" الخامسة والسادسة والسابعة ضرورة توافر روح وطنية مساندة. أما "الاستراتيجية" الثامنة فتتصب على ما يسفر عنه التعاون الدولي من تعزيز لبرامج الطفولة المبكرة. وجميع هذه المستويات ضرورية لمواصلة التركيز على الطفل والأسرة بغية تزويد الأطفال بفرص لتعظيم قدراتهم الكامنة. وفيما يلي يرد وصف تفصيلي لكل واحدة من "الاستراتيجيات" مصحوب بأمثلة عن كيفية تطبيقها.

ملاحظة: على الرغم من أنه من المرغوب فيه التعليق على كل مثال مقدم فالواقع أن القليل من البرامج خضع للتقييم. لذلك تنقصنا البيانات الخاصة بفعالية الكثير من الأمثلة. وعندما تتوافر هذه المعلومات فإننا نسجلها. وسوف تلاحظ أيضاً أن أحدث المراجع فيما يخص عدد من الأمثلة يعود إلى عشر سنوات مضت أو أكثر. ومع أننا كنا نود أن نزودك بمعلومات مستوفاة بشأن كل برنامج من البرامج لم يمكن في جميع الحالات التأكد من حالة تشغيل البرنامج ممكن. وحيث تتوافر معلومات جديدة نوردها تحت عنوان "استيفاء المعلومات". وهناك عدة أسباب وراء صعوبة الحصول على معلومات دقيقة:

■ بعض الأمثلة تصف مشروعات رائدة صغيرة تطورت حتى بلغت المستوى الوطني و"فقد" أصلها في أثناء توسع البرنامج.

■ في حالات أخرى يتلاشى البرنامج مع ابتعاد المسؤولين عنه أو مع إنقطاع تمويله.

■ وفي حالات أخرى ينتهي العمل في البرامج - رغم امتلاك بعضها بيانات بحثية تثبت جدواها. نتيجة لقرارات سياسية تتجاوز سلطة المسؤولين عن المشروع.

تعني هذه الحثيات أن الأمثلة توضح استراتيجيات ونهجاً قام أشخاص بتطبيقها. وهي لا تشهد دائماً على نماذج أو نهج أثبتت جدواها أو تمثل بالضرورة برامج جارية في الوقت الراهن. ومع ذلك يمكن استخلاص دروس من كل من هذه الأمثلة ويؤمل أن تحفز لديك التفكير بشأن كيفية تناول البرمجة في الإطار الذي تعمل فيه.

الاستراتيجية الأولى – توصيل الخدمة إلى الأطفال مباشرة

تركز هذه "الاستراتيجية" مباشرة على الطفل ويمكن أن تشمل أنشطة للأطفال منذ الولادة حتى السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية (من الميلاد حتى سن الثامنة). كما أن البرامج التي تركز على صحة الأم أثناء فترة الحمل هي أيضاً ملائمة. والغاية المباشرة لهذه "الاستراتيجية" هي تعزيز النماء الشامل للطفل. وتتضمن أهداف هذه البرامج ما يلي: بقاء الطفل على قيد الحياة ورعايته والتنشئة الاجتماعية والنماء الشامل للطفل وإعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة وتأهيلهم. ومع إمكانية توفير هذه البرامج في مرافق مصممة على أنها مراكز للروضة أو لرعاية الطفل يمكن أيضاً تطبيقها في منازل الحي أو في المراكز المجتمعية أو في ساحات الأسواق بل حتى في الخلاء تحت الشجر. بعبارة أخرى يمكن وجود هذه البرامج في أي مكان يتاح فيه الجمع بين النساء و/أو الأطفال في مجموعات. كما يمكن توفير هذه الخدمات عبر وسائل الإعلام. فالإذاعة

والتلفزيون يشكلان أدوات فعالة في مجال التعلّم عن بعد.

من الناحية التربوية يجب أن تستند هذه البرامج على مبادئ تنموية ملائمة تلبي حاجات الأطفال الوجدانية والاجتماعية والمعرفية والبيولوجية وتحترم الفوارق التنموية والثقافية. (لمناقشة إضافية حول المبادئ الأساسية للبرمجة في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة راجع القسم الأول).

◀ وصلة المكتبة: تعزيز تنمية الطفولة المبكرة: دور وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا،
A. Bosch. 1995. Enhancing Early Child Development. The Role of the Media in South Africa, The Learn Tech Project. xe1ecda. pdf

ملاحظة بشأن البرامج النظامية وغير النظامية: تاريخياً جرت العادة على تصنيف برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وفقاً للنهج النظامي وغير النظامي. كانت البرامج النظامية ترتبط بالقطاع العام، وتطبق في مرافق مخصصة لهذا الغرض وتلبي عدداً من المعايير الموضوعية لها. يعمل فيها موظفون حاصلون على قدر من التدريب ويطبّقون منهجاً تعليمياً محدداً. وكانت البرامج النظامية تعتبر أقل مرونة من البرامج غير النظامية لأنها جزء من بيروقراطية كبيرة. ومن ناحية أخرى كانت هذه البرامج تتوجّه نحو مزيد من الأطفال.

أما البرنامج غير النظامي فكان خارج القطاع العام. وقليلاً ما كان يطبق في مرافق مخصصة، وكان العاملون فيه من شبه المهنيين (مدربين أو غير مدربين)، وإن استند إلى منهج تعليمي فإن هذا الأخير هو من وضع إداريين بعديين عن الواقع وبلا مساهمة من القائمين بتنفيذ البرنامج.

في "عالم الأغلبية" لم يعد تصنيف البرامج على أنها نظامية أو غير نظامية أمراً ذا فائدة. فثمة أمثلة لبرامج لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة تمولها وتنفذها الحكومات (كالروضات التي تديرها وزارات التعليم) ولكن الفوارق غير واضحة بين النظامي وغير النظامي في الطائفة الواسعة من البرامج المخصصة لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة. فهناك ازدواجية بين جهود القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال، كما أن البرامج لها سمات نظامية وغير نظامية. والفارق الكبير اليوم بين البرامج النظامية وغير النظامية هو أن العاملين في البرامج غير النظامية لا يقبضون أجرهم من القطاع العام في حين أن العاملين في برامج لها الطابع النظامي كثيراً ما يكونون من موظفي الحكومة. فالأفضل عند تأمل برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة هو النظر في كيفية تنظيمها وأماكن توفيرها وفي مضاهايتها وعملية تطبيقها.

يمكن تقسيم البرامج التي توفر خدمات مباشرة للأطفال على النحو التالي: برامج الأحياء، برامج مواقع العمل التي تلبي حاجات الآباء والأمهات والأطفال، البرامج المركزية المخصصة للأطفال بصرف النظر عن حاجات الآباء والأمهات، برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة متعددة الأبعاد، وبرامج التعليم عن بعد.

برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في الأحياء

إن أكثر النماذج شيوعاً في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في الأحياء هي برامج الرعاية النهارية المنزلية. في هذا الإطار تتولى إحدى نساء الحي رعاية عدد صغير من الأطفال (من ٦ إلى ٥١) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر وسن المدرسة. من المعتاد أيضاً أن يحضر الأطفال الأكبر سناً قبل و/أو بعد المدرسة. وعادة ما تعمل أمهات هؤلاء الأطفال خارج البيت ويجري توفير البرنامج طوال يوم كامل. وتستند المواعيد إلى حاجات الأمهات. وعادة ما نجد هذا النموذج في المناطق الحضرية وضواحيها حيث يمكن للأمهات أن يصطحبن أطفالهن سيراً على الأقدام.

تتوقف جودة الرعاية في هذه المنازل على نوعية التدريب الذي تتلقاه الأم التي توفر الرعاية النهارية المنزلية. عندما يأتي التمويل من الحكومة أو من منظمة غير حكومية يُقدم عادة تدريب قبل الخدمة يتمثل في برنامج تدريبي مدته ٠٤ ساعة على الأقل. وإذا كان البرنامج يطمح إلى تقديم خبرة عالية الجودة للأطفال فينبغي توفير الإشراف المستمر في شكل تدريب إضافي.

عادة ما يوفر لأطفال البرنامج مكملات غذائية وفحوص طبية وأنشطة لتحفيز النمو المعرفي. وبحسب بناء البرنامج يمكن أن تتم مشاركة المجتمع المحلي على نطاق واسع فيما يتعلق باختيار الأم التي ستتولى الرعاية النهارية وبدفع راتب المسؤول عن توفير الرعاية وما إلى ذلك من الأمور. وفي حالات أخرى يمكن أن تكون الأم التي تتولى الرعاية النهارية مجرد مبادرة حرة تضع برنامجاً دون أن يكون لها ارتباط بأي منظمة و/أو دعم خارجي. وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية تساند الحكومات نموذج منازل الرعاية الأسرية النهارية. ولدى كل من كولومبيا (راجع الإطار ٤، ١) وفينزويلا وبيرو وبوليفيا برامج للرعاية الأسرية النهارية.

الإطار ٤، ١ المشروع المجتمعي لرعاية الطفل وتغذيته، كولومبيا

يعتبر مشروع كولومبيا "لبيوت الرفاه" استجابة على نطاق واسع في المجتمع المحلي لمشكلات سوء التغذية وتأخر النمو الذي يصيب الكثير من الأطفال دون السادسة والبالغ عددهم في البلد خمسة ملايين طفل. وفي إطار هذا البرنامج توفر الرعاية المنزلية لصغار الأطفال في أحيائهم. وإلى جانب تلبية حاجات الأطفال من حيث الرعاية والتنمية يعمل البرنامج على تحسين الأساس الاقتصادي للمجتمع المحلي بتوفير العمل المدفوع الأجر للقائمات برعاية الأطفال في الأحياء، وعلى إتاحة الوقت للنساء الأخريات للبحث عن عمل أو لتحسين ظروف عملهن، وعلى توجيه الأموال نحو المشروعات التجارية المحلية المتصلة بأنشطة الرعاية النهارية المنزلية (مثل تحسين ظروف البيوت أو توفير المواد الغذائية).

إن المشروع مترسخ في المجتمع المحلي. فالأهالي يشاركون في التحليل الأولي لاحتياجات الخدمات مع مراعاة أعمار الأطفال ومداخليل الأسر وأوضاعها من حيث العمالة والمتغيرات المادية والبيئية. ويقوم المجتمع المحلي باختيار النساء اللواتي يضطلعن بدور الأمهات في إطار الرعاية النهارية المنزلية للأطفال. وهناك مجلس آباء مسؤول عن الإدارة المحلية

للمشتريات ودفع أجور هؤلاء الأمهات.

وتؤمن هذه الأمهات الرعاية لخمسة عشر طفلاً في منازلهن بعد الحصول على التدريب في مجال تنمية الطفل والعلاقات الأسرية والمجتمعية والتغذية والصحة. ويشمل الدعم المالي للبرنامج الغذاء من أجل ضمان حسن تغذية الأطفال، ومنح الأم قرض لتهيئة منزلها لاستقبال الأطفال. وإذا كان هناك حاجة لخدمات لا يمكن أن يوفرها البرنامج تقام اتصالات بمنظمات أخرى بوسعها تقديم المساعدة.

أُنشئ هذا البرنامج الإبداعي استجابة للطلب الكبير على رعاية الطفولة في أحياء المناطق الحضرية ذات المداخل المنخفضة. وتطور البرنامج من مشروع رائد بدأ في العام ٧٨٩١ ليصبح برنامجاً وطنياً يصل إلى أكثر من ثمانية ملايين طفل في العام ٦٩٩١. ويقوم بإدارة البرنامج ودعمه على الصعيد الوطني المعهد الكولومبي للرفاه الأسري (Instituto Colombiano de Bienstar Familiar-ICFB) الذي يعمل بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والمرفق الوطني للتدريب المهني ومعهد الائتمان القطري وغيرها من المنظمات الحكومية والخاصة. ويأتي التمويل من ضريبة مفروضة على الأجور في أوساط الأعمال التجارية في كولومبيا بالإضافة إلى قرض من البنك الدولي لعمليات تقييم البرنامج وتوفير المغذيات التكميلية.

جرى تقييم البرنامج في مراحل مختلفة من تطبيقه. وقد اتضح من تقييم حديث (كاستيلو، أورتيس وغونساليس، ٣٩٩١) أن الأطفال يكتسبون منفعة هامة على المستويين المعرفي والاجتماعي إلا أنهم لا ينتفعون بالبرنامج على الصعيد الغذائي رغم الاستثمار الكبير الذي يحدث فيه. (تشكل المغذيات التكميلية التي توفر للأطفال نصف تكاليف البرنامج). وكما ثبت في مشروعات أخرى تمنح مكملات للتغذية يبدو أن القصور في تحسين الوضع الغذائي للأطفال مرجعه أن الآباء والأمهات والأمهات يعتقدون أن أبناءهم يتلقون جميع متطلباتهم الغذائية اليومية عن طريق البرنامج ومن ثم لا يطعمونهم في البيت. والواقع هو أن البرنامج لا يوفر سوى ٥٠ إلى ٧٠٪ من حاجة الطفل الغذائية. فينبغي تثقيف الآباء والأمهات فيما يتعلق بضرورة الاستمرار في تغذية الطفل في البيت. كما ينبغي الربط على نحو أفضل بينهم وبين النظام الصحي. وفي نهاية الأمر، وفيما يظل التأثير الناجم عن البرنامج إيجابياً في ما يتعلق بالنماء النفسي الاجتماعي يظل قاصراً بسبب انخفاض مستوى التغذية. ومن النتائج الواعدة للبرنامج الآثار الإيجابية التي أسفرت عنها عمالة النساء.

← وصلة النموذج # ١: رعاية الطفولة المستندة إلى الأسرة.

Template #1 LINK: Home and Family-based child care. tc1emi. pdf

← وصلة زيارة الموقع: استعراض البرامج الخاصة بنماء الرضيع وممارسات الرضاعة الواردة

في كتاب المنسق Programme Reviews on Early Infant and feeding Practices from

Coordinator's Notebook #7. cc107cpi. pdf

← وصلة زيارة الموقع: كولومبيا: الرعاية النهارية في منازل الأحياء وحقوق الأطفال: حالة

كولومبيا. كارلوس كاستيلو كردونا، نلسون أورتيس بينيلا، أليخندرا غونساليس روسيتي.

Colombia Home-based Community Day Care and Children's Rights: the Colombian case. Carlos Castillo, Nelson Ortiz Pnilla, Alijendra Gonzalez Rossetti. vc1hcdcl. pdf

- ◀ وصلة زيارة الموقع: فنزويلا: Programa Hogares de Cuidado Diario : Plan de Extensión Mastiva : Venezuela: Programa Hogaresde Cuidado Diario : Plan de Extensión Mastiva : A Family Day-Care Homes Program : Massive Extension Plan. va1vphcl. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: دراسة حالة نيبال بقلم كارولين أرنولد. Nepal Case Study by Caroline Arnold. vc1ncsxo. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: هولندا: برنامج لأمهات المجتمع المحلي في بريدا. The Netherlands: Profile of MIM: a Community Mothers Programme in Bredo. va1pmncr. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: كولومبيا: منازل الرفاه. Colombia: Homes of Well-being. vc1chwxl. pdf

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في مواقع العمل

في بعض البلدان يجري توفير برامج رعاية الطفولة المبكرة في مواقع العمل، سواء مواقع العمل النظامية حيث تمول البرامج دوائر الأعمال أو الصناعة أو المنظمات غير الحكومية أو الحكومة، أو في مواقع العمل غير النظامية حيث تعد البرامج وتنفذها في معظم الأحيان العاملات أنفسهن أو منظمات غير حكومية.

■ برامج مواقع العمل النظامية

عادة ما يتولى أرباب العمل تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة التي تنفذ في مواقع العمل أو يشاركون بالتعاون فيها. وقد تأتي المبادرة من ربّ العمل المعني برفاه العاملين لديه وأسرههم. ولكن غالباً ما يكون مصدر الزخم من التشريعات الوطنية التي تلزم أرباب العمل توفير الرعاية للأطفال في حالة بلوغ العاملات النساء لديهم عدداً معيناً. ونجد في هذه المراكز أطفالا تتراوح أعمارهم بين سن الرضاع وسن الالتحاق بالمدرسة. يرد في الإطار ٢، ٤ ملخص وضعه هرسكوفتش (١٩٩٥) للمنافع التي تعود على الطفل والأم وربّ العمل والمجتمع عامة من جراء رعاية الطفولة الممولة من أرباب العمل.

فوائد توفير رعاية الطفل في مواقع العمل والمنتفعون بها
المنتفع الفوائد

■ بيئة أفضل من حيث الصحة والتغذية والسلامة والحماية (تعرض أقل لمخاطر البيئة الجسيمة غير المتوقعة)	الأطفال الصغار (صفر . ست سنوات)
■ تحسن مستوى الرفاه وزيادة قدر الاستعداد للمدرسة وفرص النجاح في المستقبل	
■ تحسن النماء البدني والمعرفي والاجتماعي والوجداني ■ الوصول إلى الموارد والمواد	
■ على المستوى الاجتماعي والوجداني: زيادة تقدير الذات، انخفاض حدة التوتر، تحسين الصحة النفسية، النفاذ إلى شبكة مساندة اجتماعية، زيادة فرص اتخاذ القرار	الأمهات العاملات
■ على المستوى المالي: زيادة الإنتاجية والقدرة على المكوث في العمل ومساعدة الأسرة ماليا، وإمكانية تطوير المهارات	
■ زيادة الإنتاجية وفاعلية الكلفة: خفض معدلات الغياب عن العمل واستبدال العاملين والتأخر بسبب رعاية الأطفال، تعزيز ولاء العاملين ومعنوياتهم، علاقات أفضل بين أرباب العمل والعاملين	أرباب العمل
■ زيادة نطاق المشاركة ورفع مستوى الكفاءة في مجال إدارة برامج رعاية الطفولة المبكرة وتطوير المناهج والمواد	مقدمو الرعاية الطفولة
■ تعزيز نوعية التدريس وأساليبه ومهاراته نتيجة التدريب ■ الأطفال أحسن استعدادا للالتحاق بالمدرسة (انخفاض معدلات التسرب من المدرسة وإعادة الصفوف يتحولان إلى توفير في التكلفة على المدى الطويل، نتيجة لزيادة فعالية الالتحاق بالمرحلة الابتدائية مما يؤدي إلى النجاح في المستقبل وإنتاجية اقتصادية طويلة الأجل)	المجتمع
■ "خدمة اجتماعية" كلفتها ذات فاعلية ولها مردود اقتصادي طويل الأجل: "ينتفع المجتمع اقتصاديا من الاستثمار في رعاية الطفولة وتنميتها من خلال زيادة إنتاجية الأطفال وإتاحة الفرصة للرعاية للكسب والتعلم وتوفير التكاليف الاجتماعية في مجالات إعادة الصفوف وجناح الأحداث وتعاطي المخدرات" (الضريق الاستشاري المعني بالرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ١٩٩٣).	

بحسب درجة المعايير المنصوص عليها في القانون توفر مراكز رعاية الطفولة الملحقه بأماكن العمل إما حداً أدنى من الرعاية أو برنامجاً ذا نوعية عالية. وعادة ما تقدم جميع البرامج على أقل تقدير قسطاً من الرقابة الطبية وتؤمن الحفاظ على نظافة الطفل وسلامته. ويجري عادةً توفير وجبة غذائية في إطار برامج اليوم الكامل، والتي هي من مراكز رعاية الطفولة الملحقه بأماكن العمل. ولا تتضمن هذه البرامج مشاركة من الآباء والأمهات إلا نادراً. وإذا كان بعض الشركات تقوم بإعداد وتشغيل برنامج رعاية الطفولة فذلك هو الاستثناء وليس القاعدة، فالذي يحدث غالباً هو تعاون الشركة مع منظمة غير حكومية تتولى تنفيذ البرنامج.

ثمة نموذج ممتاز في عالم الأغلبية يأتي من الهند بشأن برنامج لرعاية الطفولة ينفذ بالاشتراك مع قطاع العمل النظامي وهو "برنامج الحضانات المتنقلة". (راجع الإطار ٢، ٤)

الإطار ٢.٤ الحضانات المتنقلة، الهند

الهند بلد لديه تشريعات لدعم رعاية الطفولة التي يسندها أرباب العمل منذ عام ١٩٦٩. ولم تدعم هذه التشريعات طوال سنوات عديدة، غير أن هناك ضغوطاً مستمرة لحمل الدوائر الصناعية على الالتزام بها.

وفي صناعة البناء، جرى إيلاء اهتمام خاص لرعاية أعداد العاملات وأطفالهن. ففي إطار التنقل الكثير المرتبط بالانتهاء من المباني والبدء في مبان جديدة تضطر الأمهات والأطفال إلى تغيير أماكن الإيواء. وبما أن الأمهات لا يعشن مع أفراد أسرهن فهن لا يستطعن الاعتماد عليهم لرعاية أطفالهن. فضلاً عن ذلك، فإن مواقع البناء هي أماكن خطيرة بالنسبة للأطفال الصغار لذلك أقيم برنامج (on site) "في موقع البناء" لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة خاص بأطفال الأمهات العاملات في مكان العمل. وقد قامت مجموعة متنوعة من المنظمات الطوعية التي تعمل مع صناعة البناء بإنشاء نظام الحضانات المتنقلة الذي بدأ في العام ١٩٦٩ وهو مستمر حتى اليوم في ثلاث مدن (بومباي ونيودلهي وبيون).

والسبب في تسميتها حضانات متنقلة هو أن مراكز رعاية الطفولة تنتقل مع تنقل الأشخاص المستهدفين بخدماتها. ويقام برنامج الرعاية في موقع عمل النساء ويتحرك من مكان إلى آخر مع انتهاء المباني والشروع في المباني الجديدة. وأقيمت أيضاً حضانات متنقلة لخدمة أبناء عمال نظافة الشوارع وجمع القمامة وغيرهم من الأسر المنتمية إلى الأوساط الاجتماعية الدنيا في الهند.

يأتي العاملون في الحضانات المتنقلة من الطبقة الوسطى الدنيا. (ومع امتداد المشروع ثمة الآن نساء يعملن فيه بعد أن كنّ أطفالاً في الحضانات). ولم يلبث أن اتضح مع الشروع في البرنامج أن الحاجات المتفردة للأسر والأطفال التي تخدمهم الحضانات المتنقلة لا تفي بها معاهد تدريب المعلمين التقليدية. لذلك أنشأ النظام مع مرور الوقت برنامجاً لتدريب العاملين فيه لتأمين برنامج ذي نوعية عالية. (وتوسع نطاق هذا التدريب في الوقت الراهن ليشمل المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية العاملة

في مجال رعاية الطفولة في مواقع مختلفة). ومع تطور البرنامج أضيفت دورات لتعليم الكبار. فهناك برامج لمحو الأمية ودروس في التغذية ومجموعات للمناقشة السياسية. وهكذا أصبح ما بدأ كبرنامج لرعاية الطفولة جهداً أعمّ لخدمة المجتمع المحلي على نطاق أوسع.

برامج قطاع العمل غير النظامي

تنشأ هذه البرامج عادة نتيجة لمبادرة محلية ويكون معظمها على نطاق ضيق. فتنشأ عندما يقرر شخص يلمس مشكلة أن يحلها مع أو بدون مساعدة من قبل منظمة ما أو من قبل الحكومة. وانتشرت هذه البرامج حيث يحتاج عمل النساء تأمين رعاية للأطفال (أي عندما تصطحب الأم الأطفال سواء عملت في الخارج أو ذهبت إلى السوق أو عملت في البيت بالقطعة). ويتمثل هذا الشكل من الرعاية، عادةً، في عملية إشراف وتقوم الأم بتوفير غذاء الطفل. ويمكن أن تتم الرعاية بالتناوب بين الأمهات مع مساهمات عينية لتعويض الأم التي عليها الدور. وبالنظر إلى أن البرنامج يختص حالياً بحاجات النساء في ظروف معينة فإنه يطبق بمرونة شديدة على المستوى اليومي والفصلي ويلبي حاجة حقيقية. وعندما نجد هناك بعض المساعدات على شكل تدريب للمربين وتوفير المواد و/أو الغذاء عندها يمكن أن توفر هذه البرامج خبرة جيدة لصغار الأطفال. ويأتينا من غانا مثال لبرنامج في قطاع العمل غير النظامي أنشأته رابطة سوق أكرا النسائية. (راجع الإطار ٣، ٤)

الإطار ٣، ٤ رابطة سوق أكرا النسائية، غانا

شرعت النساء اللواتي يقمن بالبيع والشراء في سوق ملاتا بإنشاء برنامج لرعاية الطفولة من أجل أطفالهن بغية تأمين سلامتهم وتحرير النساء للقيام بعملهن. فاتصلن بمجلس مدينة أكرا الذي وافق على تمويل البرنامج. وتشكلت لجنة من أعضاء الرابطة النسائية ومجلس المدينة ودائرة الرعاية الاجتماعية (المسؤولة عن برامج الطفولة المبكرة) ووزارة الصحة ووزارة المياه والصرف. وأعيد ترميم مبنى بجوار السوق. وتولت تنفيذ البرنامج إدارة مكتب الصحة الإقليمي مما أدى إلى تركيز قوي على الصحة والتغذية.

جرى تشجيع أمهات المواليد على التردد على المركز لإرضاعهم. أما الأطفال فتوفر لهم وجبة صباحية ووجبة غداء كاملة. وقبل الالتحاق بالمركز يجري للأطفال الكشف الطبي والتحصين اللازم. وتقوم ممرضة صحة عامة بتفتيش مرافق المركز مرة في الشهر كما توفر التحصينات وتكمل البطاقات الطبية للأطفال. وينتهي تقرير عن المشروع إلى أن تجربة مركز رعاية الطفولة في سوق ملاتا حققت نجاحها بفضل المساندة التي تلقاها المركز من الوكالات المتخصصة وبفضل الاهتمام الذي أولته إياه الأمهات. (مايرز،

- ◀ وصلة زيارة الموقع: الحضانات المتنقلة في دلهي وبومباي وبيون، الهند. رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في مواقع البناء. Mobile Crèches in Delhi, Bombay and Pune, India-EECD at the Construction Sites. va1mcdbo. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: نيجيريا: رعاية الطفولة وعمل المرأة في مناطق نيجيريا الريفية. Nigeria: Child Care and Women's Work in Rural Nigeria. va1ccwwa. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: الناصرة: معهد الناصرة للحضانات، الطفولة. Nazareth: Nazareth Nurseries Institute, Al Tufula. va1nnixb. pdf
- ◀ وصلة زيارة الموقع: اثيوبيا: رعاية الطفولة التعاونية في اثيوبيا. Ethiopia: Cooperative Child Care in Ethiopia. va1cccea. pdf
- ◀ وصلة المكتبة: المجموعة الإستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. إنشاء روابط: النساء، العمل، رعاية الطفولة. Consultative Group on Early Childhoods Care and Development. 1992. Creating Linkages, work and Childcare. cc1clwwi. pdf

برامج رعاية الطفولة وتنميتها التي توفرها مراكز الطفولة

بالإضافة إلى برامج رعاية الطفولة في الأحياء وفي مواقع العمل التي تستهدف تحقيق التماسك الأسري وعمل النساء ثمة برامج مخصصة للأطفال أنفسهم ولا تعتبر تلبية لأحوال الأسر وحاجاتها. فتركز هذه البرامج في المقام الأول على نماء الطفل و/أو على استعداد الأطفال للمدرسة ويمكن كما أسلفنا أن تطبق في أماكن مختلفة مثل مواقع التربية قبل المدرسية دون أن تقتصر عليها.

■ المراكز المكشوفة

أحيانا ما تقدم برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في الهواء الطلق. فتجري تحت شجرة أو في فناء أو في سرداق أو ما شابه ذلك. ومن أهم سمات هذه البرامج أنها تصدر من مبادرة المجتمع المحلي وتجري بإشرافه. وقد تحصل على دعم من منظمات غير حكومية بل ومن الجهات الحكومية. وعلى الرغم من أنها تستهدف إعداد الأطفال للمدرسة فهي نادرا ما تمتلك المواد الكافية لهذا الغرض، والرعاة العاملون فيها هم في العادة من الأهالي الحاصلين على قدر من التدريب ولكنهم يتلقون القليل من الدعم المستمر، أما الاهتمام بحاجات الأطفال في مجال الصحة والتغذية فهو قليل أو منعدم. ففي أحسن الأحوال تسهر المراكز على سلامة الأطفال وتوفر لهم خبرات مجتمعية. وفي معظم الأحيان تكون هذه البرامج نماذج لبرامج ضعيفة المستوى للأطفال الفقراء.

ينتشر هذا النمط من البرامج في المجتمعات التي يدرك فيها الآباء والأمهات والأمهات أهمية مرحلة الروضة ولكنهم يفتقرون إلى الموارد والمهارات التقنية اللازمة لتطبيق البرنامج بصورة كاملة. ومع ذلك فالآباء والأمهات على استعداد لتقديم التضحيات الكبيرة من أجل تمكين أطفالهم من الانتفاع بالخبرة التي يوفرها البرنامج. والالتزام من جانب الآباء والأمهات هو سر نجاح أي برنامج لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة. أدرجت هذه البرامج في اختيارات المناهج لأنها موجودة وليس لأنها ذات جودة مقبولة (فهي عادة ما لا تكون جيدة). إن أحد مبادئ البرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية الواردة في القسم الأول يتعلق بالبناء على ما هو قائم. فوجود برنامج ما أمر يدل في حد ذاته على الالتزام الجاد من جانب الآباء والأمهات (بل ومن جانب المجتمع المحلي في كثير من الأحيان) بعمل شئ من أجل صغار الأطفال. وفي إطار المشروع

الذي تعده يمكن أن تشكل هذه البرامج مدخلا؛ وبدعم تقني ملائم والنذر القليل من الدعم المالي يمكن تحويلها إلى برامج مستمرة وفعالة.

ويأتينا من برنامج Plaza Prescolar في شيلي مثال عن التزام الآباء والأمهات والأهالي بإنشاء وتطبيق برنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وهو برنامج أطلقه المجتمع المحلي وقد حصل على دعم خارجي ساعد على تحسين مستواه وعلى استدامته. (راجع الإطار ٤.٤)

الإطار ٤.٤ روضة بلازا، شيلي

بدأ البرنامج في العام ١٩٧٥ وجرى تنفيذه في شوارع المدينة. وقد بادر به المجتمع المحلي إذ شعر بالحاجة إلى بديل للبرامج قبل المدرسية التقليدية المكلفة. وبمساعدة تقنية من مؤسسة حدائق الأطفال (وهي منظمة خاصة) قام المجتمع المحلي ببناء فناء (plaza) يقد إليه الأطفال ليحضروا برنامجاً تحضيرياً لدخول المدرسة لمدة نصف نهار. (وفي الشتاء كثيراً ما يجري البرنامج في بيوت أهل الحي). وتم تدريب المراهقين (monitores) ليعملوا مع معلم متخصص لتوفير برنامج تعليمي نصف هيكلي للأطفال. وكان الفتيان والفتيات الذين اختيروا للتعليم حاصلين في المتوسط على تعليم مدته سبع سنوات ولديهم الرغبة في العمل مع الأطفال، وقامت المؤسسة بتمويل التدريب وبدفع مرتب المعلم. كما وفرت الغذاء لاستكمال تغذية الأطفال. أما تجهيز المركز وصيانته فتقع مسؤوليته على عاتق المجتمع المحلي. (موراس ولاتوفليب، ١٩٧٩)

■ مراكز رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في المدارس الابتدائية.

المدارس الابتدائية هي من الأماكن التي قد نجد فيها مراكز الروضة. إذ يجري التصريح للروضة أحياناً بأن تعمل داخل مبنى المدرسة الابتدائية لوجود غرفة إضافية أو مساحة شاغرة قابلة للاستخدام. وفي مرات أخرى ينشأ هذا المركز لأن صغار الأطفال يأتون مع إخوتهم وأخواتهم الكبار فيحتاجون إلى بعض الاهتمام كي لا يلتحقوا بالصفوف الابتدائية ويحدثوا بعض الاضطراب. وهذه الظاهرة الشائعة في المناطق الشمالية من باكستان مثلاً حيث ينتظم الصغار الذين يصطحبهم إخوتهم في صفوف تسمى baby classes. فيجلسون في مجموعات صغيرة في الشرفات. ليس لهم مناهج بمعنى الكلمة ولا يشرف عليهم معلم بل يعطون بعض الكتب لشغلهم ويشجعون على ترديد الأبجدية وبذلك يكونون في أمان.

وعندما يبذل جهد واع لإنشاء مركز للروضة في المدرسة الابتدائية يكون الهدف تزويد الأطفال بخبرات تعدهم للالتحاق بالمدرسة. ويجري التركيز الشديد على تعليم الأبجدية وتعلم الأعداد الأساسية والحساب والكتابة. ويحمل الأطفال على الاستظهار والنشاط العملي مما هو إعداد لما سيُدرّس في المرحلة الابتدائية. ويعتقد العاملون في المدرسة أن هذه الخبرات تساعد الأطفال على تيسير انتقالهم إلى السنة الأولى من المرحلة الابتدائية. كما يأملون في أن يؤدي هذا الاستعداد

المدرسي إلى خفض معدلات التسرب من المدرسة والإعادة في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية. ومع تزايد التركيز على النقص في المدرسة الابتدائية غدت بلدان كثيرة تتبع هذا النهج التعويضي حيال التعليم التحضيري لدخول المدرسة. (راجع استعراض هذا النهج فيما بعد في هذا القسم).

■ الأنشطة الانتقالية في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية داخل المدرسة الابتدائية.

لقد أدرجنا في تعريفنا لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية شريحة الأطفال من ست إلى ثماني سنوات مما يعني الصفوف الأولى من المدرسة الابتدائية. والسبب في إدراج السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية يتعلق بخصائص نماء الطفل وبالصعوبة التي كثيرا ما يواجهها الأطفال في تحقيق النقلة من البيت و/أو من تجربة في الطفولة المبكرة إلى المدرسة الابتدائية. وهناك طرق مختلفة لوصف السبب (أي تحديد "المشكلة") وما يمكن فعله لمعالجة الوضع (أي "الحل"). ويرد في الجدول ٣.٤ ملخص للمشكلات والحلول الممكنة كما أبرزها مايرز (١٩٩٧).

الجدول ٣،٤

المشكلات المرتبطة بالفترة الانتقالية والحلول الممكنة

المشكلة	الحلول
١- هناك أوجه قصور لدى الطفل وفي البيت و/أو البيئة التعليمية التي يجب على الطفل المشاركة بها قبل التحاقه بالمدرسة مما يجعله قليل الاستعداد للمدرسة.	تغيير الطفل قبل أن يلتحق بالمدرسة (أو أول ما يلتحق بها). إحداث تغيير في البيئة التعليمية البيئية والمجتمعية
٢- البيئة التعليمية التي توفرها المدرسة الابتدائية لا تلبى بصورة ملائمة حاجات الأطفال وظروفهم الخاصة.	تغيير طبيعة السنوات الأولى من الالتحاق بالمرحلة الابتدائية.
٣- الفصل بين بيئة الروضة وبيئة المدرسة الابتدائية يُسبب توتراً وصعوبة في التوجه.	جعل النقلة سلسلة عن طريق بناء الروابط وتعزيز مهارات التأقلم والاتصال، وإعداد خطة انتقالية.

يفترض السيناريو الأول وجود أوجه قصور لدى الطفل وفي البيت أو في أوساط الرعاية المبكرة. وأدى ذلك بالعديد من المجتمعات المحلية إلى إنشاء برامج في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبرامج تعويضية لمعالجة هذه الأمور. وفي عدد من الحالات يتكلم هذا النهج بالنجاح ويجعل الأطفال قادرين على الالتحاق بالمدرسة والمواظبة والنجاح. غير أنه في حالات كثيرة يجد الأطفال المعدون لدخول المدرسة أن هذه الأخيرة غير معدة لاستقبالهم، فيفشل الطفل في التمرع رغم الأنشطة التعويضية والاهتمام الوقائي المبكر. في هذه الأحوال يغدو من الأهمية بمكان

النظر بجديّة في السيناريو رقم اثنان: البيئات التعلّمية في المدارس غير ملائمة لتلبية احتياجات الأطفال؛ والسيناريو رقم ثلاثة: ينبغي وضع برنامج لتناول الاحتياجات المتنوعة للطفل في بيئات منفصلة. فالجهود المنصبة على تيسير انتقال الأطفال إلى المدرسة وتكيفهم معها وعلى تحسين أدائهم فيها يمكن، بل يجب، أن تجمع بين أنواع الحلول الثلاثة.

وفي الوقت الراهن نجد السيناريو رقم واحد هو السائد. والرأي الغالب في ما يتعلق بمسألة انتقال الأطفال إلى المدرسة الابتدائية هو أن الأطفال غير مستعدين للمدرسة. ومن أجل حل هذه المشكلة أنشئت برامج "الاستعداد". فمثلا في جنوب أفريقيا هناك برنامج تجسير حيث يلتحق الأطفال لمدة عام بنظام المدرسة النظامية قبل قبولهم في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية. (راجع الإطار ٤,٥)

الإطار ٤,٥ دائرة التعليم والتدريب برنامج فترة التجسير، جنوب أفريقيا

تتيح دائرة التعليم والتدريب وبرنامج فترة التجسير إمكانية الالتحاق بالتعليم الابتدائي لمدة عام (أو عامين) للأطفال الذين يحتاجون إليه. وعندما يلتحق الأطفال بالمدرسة يتلقون برنامجا توجيهيا لمدة ثلاثة أسابيع. ثم يُنقل المستعدون منهم (المجموعة الأولى) إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي في حين يستمر الأطفال الآخرون في الصف التوجيهي إلى أن يجري اختبارهم بعد اثني عشر أسبوعا عند نهاية فترة التجسير. ويُنقل (المجموعة الثانية) إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي من أصبح مستعدا. أما الآخرون (المجموعة الثالثة) فيستمترون حتى نهاية العام في حضور برنامج موسع للإستعداد للمدرسة. وخلال السنة الثانية تكرر العملية مع المجموعة الثالثة. وينقل هؤلاء الأطفال إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي عندما يكونون مستعدين لذلك.

بحلول عام ١٩٩٠ كان برنامج التجسير المرحلي قد طبق بنجاح في المدارس الابتدائية التي بها ثلاثة صفوف أو أكثر للسنة الأولى؛ ومنذ ذلك الحين أدخل في المدارس الحكومية الأصغر حجما. وفي العام ١٩٩٢ أدخل هذا البرنامج في المدارس التي تدعمها الحكومة كما في المدارس الزراعية. وفي نهاية الأمر بلغ المجموع ١٨٠٨ صفا تجسيريا في ١٣٣٠ مدرسة. وفي العام ١٩٩٢ بلغ عدد هذه الصفوف في كيب تاون الكبرى زهاء ٠٤ صفا وفي جوهانسبرغ ١٣٦. (تيلور ١٩٩٢)

وفقا لما جاء في تقارير دائرة التعليم والتدريب (كما لخصها تيلور في العام ١٩٨٩) نجح البرنامج في تخفيض نسبة الرسوب من ٢١٪ إلى ٣٪ في السنة الأولى من التعليم الابتدائي. ويقول تيلور إن هذه النتيجة أيدتها دراسة بحثية مستقلة أجريت في سويتسو حيث تبين أن الأطفال الذين لم يدخلوا الروضة فإن احتمال أن يعيدوا الصف مرة على الأقل أثناء السنوات الدراسية الثلاث الأولى مضاعفة مقارنة بالذين يتلقون تعليما قبل التعليم الأساسي. ويستخلص تيلور من هذه النتيجة أنه "في سياق جنوب أفريقيا حيث الإطار الصارم لدائرة التعليم والتدريب وإن برامج الروضة تشكل تمهيدا لتجربة المدرسة بالنسبة للأطفال الأفارقة". (٣٣)

يمكن النظر إلى برامج المرحلة التجسيرية من زاويتين. فإما أن تعتبر طريقة توفر بها دائرة التعليم والتدريب تعليماً يسبق المرحلة الابتدائية رغم أن ذلك لا يندرج في مهامها. وقد يمتد هذا التعليم لبعض الأطفال لمدة سنتين ولغيرهم لسنة واحدة وقد يكون خطوة مؤقتة بالنسبة للأطفال المستعدين للالتحاق بالمدرسة الابتدائية بصورة شبه مباشرة. أو تعتبر هذه البرامج اعترافاً بأن الأطفال من شأنهم في الواقع أن يعيدوا الصف الأول وهي توفر للأطفال آلية تجعلهم يحرزون تقدماً بدلاً من مجرد إعادة السنة الأولى من التعليم الابتدائي. وفي كلتا الحالتين تثبت برامج المرحلة التجسيرية أن دائرة التعليم والتدريب تقرر بأهمية التجربة قبل المدرسية وأنها سعت إلى إيجاد سبل لوضع التجربة قبل المدرسية موضع التنفيذ في إطار واقع ذي بنية أساسية مقيدة. (تيلور ١٩٩٢)

استيفاء المعلومات: فيما بدت برامج المرحلة التجسيرية حلاً لمسألة استعداد الأطفال فإنه يتضح من تحليل معدلات التقدم أن الأمر ليس كذلك وتظل النتائج الكيفية غير مرضية. فلم يكن هناك تدريباً للمعلمين ولا معدات في حالات كثيرة وإن وجدت المعدات فلم تكن تُستعمل. ويكافح المعلمون لإنهاء المواد في الأشهر الثلاثة المتاحة. وفي الوقت الراهن (مايو/أيار ١٩٩٨) لا يزال هناك صفوف تجسيرية لا أحد يعرف ماذا يفعل بها. ويُقترح في حالة وجود تلك الصفوف التجسيرية تحويلها إلى صفوف للاستعداد. وإذا تم الاستغناء عنها كلياً فسوف تُخسر الوظائف. (بيرستينكر ١٩٩٨)

ويأتينا من الفلبين مثال آخر على برامج الاستعداد حيث أنشئت عملية لتيسير انتقال الأطفال من البيت إلى المدرسة الابتدائية. وهي تتضمن أنشطة لمرحلة الطفولة المبكرة في الأشهر الأولى من الصف الأول ابتدائي. (راجع الإطار ٦، ٤)

الإطار ٤، ٦ إعداد الأطفال للمدرسة في الفلبين

ركزت دائرة التعليم والثقافة والرياضة في الفلبين تركيزاً شديداً على مسألة الاستعداد للمدرسة واستكشفت طرقاً مختلفة لتحسين عملية إعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة وإبقائهم فيها.

قبل العام ٥٩٩١ كان أطفال الفلبين يلتحقون بالمدرسة الابتدائية في سن السابعة. وكان معظمهم لم تُتاح لهم فرصة الدخول إلى الروضة. وعندما وجدت حكومة الفلبين أن الكثير من الأطفال يلتحقون بالمدرسة مع عوائق أكيدة قامت بمساعدة اليونيسيف في العام ١٩٩١ بتجريب برنامج روضة صيفي مدته ستة أسابيع بهدف إلى تحسين التنشئة الاجتماعية ومهارات الاستعداد المدرسي للأطفال في سن السادسة والنصف والسابعة. ورغم أن نتائج برنامج الروضة الصيفي قبل المدرسي كانت إيجابية نسبياً فقد حالت قيود الميزانية دون الاستمرار والتوسع في هذا البرنامج. ونتيجة لذلك تقرر إدراج تجارب الطفولة المبكرة في منهج الصف الأول.

تجارب الطفولة المبكرة في الصف الأول. في بداية السنة الدراسية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أجريت تجربة تضمنت إدراج منهج برنامج الروضة الصيفي قبل المدرسي في الأسابيع الأربعة الأولى من العام الدراسي. وطبقت التجربة في ٦٦ صفاً موزعة على ست مناطق في البلد. واتضح من تعليقات المعلمين أن المنهج كان مفيداً وأن الأنشطة كانت شيقة ومثيرة وممتعة للأطفال. وأدت هذه النتائج المشجعة إلى توسيع نطاق البرنامج ليتمدد إلى ثمانية أسابيع في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وإلى تطبيقه في عدد أكبر من الصفوف والمناطق. وتبين من تقييم البرنامج الموسع أن الأهل يؤيدونه وأن المواد مفيدة وأن المنهج يساعد في تحسين إعداد الأطفال لأدائهم المدرسي في الصف الأول الابتدائي.

في العام ١٩٩٥ تأسست تجارب رعاية الطفولة المبكرة للصف الأول الابتدائي في الوقت الذي خُفض فيه رسمياً سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية إلى ست سنوات. وطلب من جميع معلمي الصف الأول الابتدائي تطبيق منهج الثمانية أسابيع والانتقال بالتدريج إلى المنهج العادي للصف الأول. وكان من دواعي القلق أن منهج الطفولة المبكرة كثير الشبه بمنهج المدرسة الابتدائية النظامية.

استيفاء المعلومات: لقد تطور النموذج هناك الآن ليصبح منهجاً يمتد لثمانية أسابيع (ستة أسابيع للروضة وأسبوعان انتقاليان) أُدخل في الأشهر الأولى من الصف الأول. ويطبق هذا البرنامج اليوم في ٥١ منطقة تشمل ٢٥ قسماً. ومع خفض سن الالتحاق إلى ست سنوات ابتداءً من العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ صار الاعتقاد أن البرنامج ملائم وضروري لاسيما أن التعليم التحضيري لدخول المدرسة ليس متوفراً بعد لجميع الأطفال البالغين أربع وخمس سنوات من العمر. ويبدو أن منهج الثمانية أسابيع التحضيرية لدخول المدرسة يسهل الانتقال إلى الصف الأول النظامي. غير أنه لم تجر حتى الآن عملية تقييم في هذا الصدد. (بوتستا، ١٩٩٨)

إن الفكرة وراء هذه البرامج الاستعدادية الخاصة هي أن الأطفال سيكون أداءهم أفضل وأنهم سيظلون في المدرسة لمدة أطول إذا ما تلقوا إعداداً أفضل قبل الالتحاق بالمدرسة. ومع ذلك ينبغي التمييز بين الاستعداد للمدرسة والاستعداد للتعلم. فهما ليسا بالضرورة متشابهان. فرغم أن الأطفال الذين تلقوا التعليم التحضيري لدخول المدرسة عادة ما يكونون أحسن استعداداً للتعلم ويكون نموهم الأساسي أفضل اجتماعياً ومعرفياً ووجدانياً، فبرنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية يُمكن أن لا يعدّهم لمواجهة بعض التجارب المحبّطة التي قد يصادفونها في المدرسة الابتدائية. تستند تجارب الأطفال مع المدرسة سواء بالنجاح أو الفشل على التفاعل بين الطفل والمدرسة. هكذا يتمثل جزء من معادلة الاستعداد في درجة استعداد المدرسة لاستقبال الطفل.

تتضح أهمية استعداد المدرسة لاستقبال الأطفال من تجربة الوكالات غير الحكومية في تطبيق برامج روضة عالية الجودة ثم اكتشاف أن الأطفال، مع إعدادهم الجيد للتعلم، يمرون بتجارب سلبية جداً في المدرسة الابتدائية. وأدى ذلك بالبعض إلى التساؤل بشأن قيمة الاستثمار في برنامج

للطفولة المبكرة إذا كانت مكاسب هذا البرنامج تُفقد عندما يلتحق الأطفال بمدرسة ابتدائية رديئة. وهذا طبعا سؤال خاطئ. والسؤال الأفضل يكون: كيف يمكننا أن ندمج في برامجنا وخطتنا المخصصة للطفولة المبكرة عمليات انتقال الأطفال إلى المدرسة واستعداد المدرسة لاستقبالهم جميعهم؟

إن لم يكن هناك أساليب للعمل مع معلمي المدارس الابتدائية ولتوفير الاستمرار بين تجربة مرحلة الروضة والمدرسة الابتدائية فسيصبح من المشروع القول بأن الاستثمار في مرحلة الروضة لا فائدة منه من دون تطرف والجدل أنه لا ينبغي الاستثمار في المرحلة التحضيرية لدخول المدرسة إذا كانت المدرسة الابتدائية غير مستعدة استعدادا كافيا لاستقبال الأطفال، ويؤكد مايرز وهرتبارغ (١٩٧٨) أن "كلا من قرارات البرمجة الخاصة بالطفولة المبكرة وتلك الخاصة بتحسين المدارس الابتدائية يجب أن تتخذ مجتمعة وليس على نحو منفصل." (٣-٢)

إن بعض البرامج وإن كانت قليلة تتناول استعداد الأطفال للمدرسة واستعداد المدرسة لاستقبال هؤلاء. ويأتينا مثال لبرنامج مصمم لتجسير الفجوة بين الطفل والمدرسة من جنوب أفريقيا حيث أعد برنامج تحضيرى لدخول المدرسة في إطار النظام المدرسي في بوبوتاتسوانا كجزء من عملية إصلاح مدرسي شاملة. وجرى التركيز على التوسع في الإمكانيات قبل المدرسية وتوفير استمرارية المناهج وتدريب المعلمين وزيادة المشاركة من جانب المجتمع المحلي. فجرى إذاً تناول مسألة الاستعداد عن طريق التركيز على جميع العناصر الأساسية الموجودة في بيئة الطفل - الأسرة والمجتمع المحلي والمدرسة وكذلك الطفل. (راجع الإطار ٧.٤)

الإطار ٧.٤ برنامج بوبوتاتسوانا لتطوير التعليم الابتدائي والتعليم قبل المدرسي، جنوب أفريقيا

بدأ برنامج بوبوتاتسوانا لتطوير التعليم الابتدائي عام ١٩٧٩. وكانت فكرته الأساسية أنه إن تم تطوير نوعية المدرسة الابتدائية فسيقل القصور والتبديد إذ أن انتقال الأطفال من البيت إلى المدرسة من شأنه أن يكون انتقالاً سهلاً.

وقد صمم هذا المشروع لتيسير اعتماد نهج تعليمية تركز على الطفل في الصفوف الابتدائية. فكان الهدف تحسين البيئة التعليمية مثلاً عن طريق تشجيع طلاء الصفوف وتحسين عمليات توفير المياه والإصحاح في المدارس ودفع المدارس لتجاوز النقص في التجهيزات وإدخال مواد تعليمية ملائمة بالاعتماد على مشاركة المجتمع المحلي. وعلى الأهل بوجه خاص - في معالجة القضايا المتعلقة بالمدرسة.

وفي العام ١٩٨٢، قرب فترة استهلال البرنامج، كان هناك التزام رسمي بدعم برنامج للتدخل المبكر لصالح الأطفال ما بين ثلاث وست سنوات جاعلاً التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة جزءاً من نظام التعليم. وجرى تطبيق البرنامج قبل الابتدائي في الكثير من المدارس بالتشارك مع برنامج بوبوتاتسوانا لتطوير التعليم الابتدائي.

يتميز برنامج بوبوتاتسوانا للتعليم قبل الابتدائي بكونه لا يستهدف في المقام الأول الاستعداد للمدرسة. فغاياته هي إكساب الأطفال بين ثلاث وست سنوات المهارات الحياتية والمدرسية اللازمة لتأمين تحولهم في المستقبل إلى كبار مسؤولين وقادة للمجتمع المحلي. وينطوي ذلك على تنمية شاملة اجتماعية ووجدانية وروحية وبدنية وذهنية. وتشمل المهارات الحياتية الثقة والقدرة الإبداعية والاستقلال والتفكير المنطقي والفضول وما إلى ذلك. أما المهارات الخاصة بالاستعداد للمدرسة فتشمل التنسيق الحركي والتركيز والاستماع والمهارة اللغوية. كما يستهدف البرنامج تشجيع المشاركة الوالدية في نماء الطفل وتربيته مما يختلف عن الكثير من النماذج الأخرى.

يشرك برنامج بوبوتاتسوانا الأفراد والمؤسسات الخاصة وكذلك الحكومة. ويبدو أن الشراكة مع القطاع الخاص والحكومة شكلت عنصرا هاما في هذا الإطار. ففي حين وفرت الحكومة البنية الأساسية للبرنامج قامت الوكالات غير الحكومية بتوفير المناهج والتدريب. ويبدو أن الشراكة كانت فاعلة.

وكما هو الحال بالنسبة لجميع النماذج التجديدية المخصصة للمرحلة قبل الابتدائية من الضروري إجراء تقييم نظامي لمشروع بوبوتاتسوانا. يتضح مما جمع من بيانات لأغراض التقييم أنه منذ بداية تطبيق البرنامج تحسنت معدلات البقاء في المدرسة. وتتوافر الأرقام التي تقارن معدلات البقاء في المدرسة فيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠. غير أنه بناء على المعلومات المتاحة لا يمكن الفصل بين الآثار الناجمة عن البرنامج التحضيري لدخول المدرسة وتلك الناجمة عن برنامج تطوير التعليم الابتدائي الذي طُبِق في الفترة ذاتها. ومن ثم لا يمكن استخدام هذه المعدلات إلا كمؤشر مفيد لقيمة النهج المشترك في تناول مشكلات أداء الأطفال في المدرسة.

ينطوي النموذج قبل المدرسي على عدد من العناصر الإيجابية. فإنه أولا يوزع العبء ويعزز المشاركة الوالدية. وثانيا أدى الدعم الحكومي إلى تحقيق نسب جيدة بين أعداد المعلمين والتلامذة وإلى تحسين نوعية البرامج. وثالثا يشكل التركيز على إعطاء مهارات حياتية ميزة إيجابية. وإجمالا يعتبر هذا البرنامج تجربة ناجحة.

رغم أن برنامج بوبوتاتسوانا للتعليم قبل المدرسي لاقى صعوبات كثيرة (مثل النقص في التنسيق بين دوائر التعليم والصحة والحاجة إلى مزيد من التدريب والدعم للمعلمين) فإن تيلور (١٩٨٩) يلخص التجربة بقوله "إنها نفتت في التعليم الابتدائي في بوبوتاتسوانا روحا وآفاقا جديدة" (٣٨). فلا يمكن التغاضي عن قيمة هذا الإنجاز. (كيمب ١٩٩٣، تيلور ١٩٨٩)

استيفاء المعلومات: لم يتوقف مصير هذا البرنامج على البحوث بشأن فعاليته وإنما كان رهنا لتعليمات سياسية. فقد أوقف البرنامج مع حلول الديمقراطية إذ أنه كان مرتبطا في الأذهان بنظام البانتوستان القائم أثناء الفصل العنصري وبحكامه بالرغم من أنه كان برنامجا ممتازا. (بيرستيكر ١٩٩٨)

← وصلة النموذج #٦: برامج المدارس الابتدائية. Primary School Programs. tc1te6i. pdf

هناك عدد من المبادرات والتغييرات الممكنة التي يمكن إحداثها لجعل المدارس أكثر ودية تجاه الأطفال والمساعدة على راب الهوة بين البيت و/أو التعليم المبكر والتعليم الابتدائي ولمساعدة المعلمين في السنوات الابتدائية الأولى على تلبية حاجات الأطفال بطريقة أفضل. في "الاستراتيجية" الرابعة فيما بعد - تعزيز الموارد والقدرات الوطنية - ترد مسألة كيفية الجمع بين مصالح الأسر والأطفال والمدارس.

← وصلة المكتبة: ر. ج. مايرز. ٧٩٩١. إزالة الحواجز التي تعترض النجاح: عمليات الانتقال والربط بين البيت والروضة والمدرسة الابتدائية. R. G. Myers 1997 Removing Road Blocks to Success: Transitions and Linkages between Home, School and Primary School. cc121ari. pdf

باختصار إن البرامج التي تفيد الأطفال مباشرة من شأنها أن تطبق في أماكن متنوعة. ومع ذلك ينبغي ملاحظة أنه بصرف النظر عن الأماكن التي توفر فيها البرامج لصغار الأطفال ثبت أن البرامج الأكثر فعالية هي البرامج التي تدمج و/أو تشمل برامج الصحة والتعليم والتغذية والرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

البرامج المتكاملة المتعددة الجوانب في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة

يجذب معظم أخصائيو رعاية وتنمية الطفولة المبكرة اتباع نهج شمولي واسع النطاق في هذا الشأن. وعلى حد قول مايرز (١٩٩٥):

"إن التيار التعويضي المرتبط بالكثير من البرامج الجديدة... يتعارض مع الموقف التشاركي "البناء" . . . في معظم الأحوال تكون البرامج التعويضية برامج جاهزة تبدأ بفكرة مركزية مسبقة بشأن ما يلزم تعويضه. إن هذه البرامج لا تفلح في مساعدة الناس على حل مشكلاتهم أو الاستماع إليهم من أجل العثور على حل لها، أو إشراكهم في تخطيط عمليات الإدارة أو التقييم." (٤٦١)

خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة تزايد فهمنا للعلاقات التفاعلية القائمة بين الصحة والتغذية والتعليم (غرانتام - ماك غريغور وآخرون ١٩٩٨؛ بوليت وآخرون ١٩٩٣؛ ليفنغر ١٩٩٢). وتشير البحوث إلى أن ما يأتي به الأطفال إلى الموقف التعليمي هو نتيجة للتفاعل المركب بين عوامل موجودة في حياتهم. فيشمل ذلك تاريخهم الغذائي وحالتهم الصحية العامة وما تلقوه من رعاية وتحفيز في سنواتهم المبكرة. إن هذه العوامل جميعها هي التي تساهم في نماء الطفل. وبما أن هذا الأخير يستند إلى تركيب جميع هذه المتغيرات، ينبغي إدراجها في البرامج المخصصة لصغار الأطفال وأسرهم.

ثمة طرق متنوعة للجمع في برنامج للطفولة المبكرة بين عوامل الصحة والتغذية والتحفيز التعليمي من أجل الانتفاع بالآثار التأزرية التي يمكن أن يفضي إليها الأسلوب المتكامل. ومنها:

■ بناء الإرادة السياسية للحصول على دعم الأنشطة المتكاملة

قد يتطلب بناء الإرادة السياسية اهتماما كبيرا بالتوعية في المراحل الأولى من المشروع. وفي حين أننا عادة ما نفكر في بناء الإرادة السياسية باعتبارها دعوة إلى إشراك المسؤولين الحكوميين فالمطلوب في هذه الحالة هو بناء الإرادة السياسية على المستوى القطاعي أيضا. وليس من السهل الانتقال من النهج القطاعي إلى النهج المتكامل فيما يتعلق بالبرمجة في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة. فالأمر يقتضي تغييرا في طريقة النظر إلى صغار الأطفال. ويصعب كثيرا على أولئك الملتزمين التزاما شديدا بقطاعهم اتباع المنظور الجديد في حين قد يسهل حمل السياسيين على اتباع منظور متكامل لأن مهنتهم تتصل بعدة قطاعات.

■ إعداد خطط عمل من أجل الأطفال تجمع بين الصحة والتغذية والتعليم ومختلف القطاعات الاجتماعية

يعني ذلك إقناع الجميع بهذا المفهوم منذ البداية. (راجع المناقشة في القسم الثاني فيما يتعلق بأهمية إشراك الأطراف المعنيين منذ البدء.)

■ تعزيز قدرة قادة المجتمع المحلي والجماعات والمؤسسات على الجمع بين الخدمات على المستويات المحلية

يمكن تحقيق ذلك عن طريق تشجيع المشاركة في جميع مراحل المشروع. وقد يقتضي إقامة لجان محلية لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة وإعطائها مسؤوليات فيما يتعلق باتخاذ القرارات مع مساءلتها فيما يتعلق بالنتائج.

■ إدراج العناصر الناقصة في البرامج القطاعية القائمة

إذا كانت البرامج ذات التأثير على صغار الأطفال وأسرهم، في شتى القطاعات، برامج جارية التنفيذ فبدلا من إنشاء برامج جديدة ستكون إضافة أنشطة إلى تلك الجهود الراهنة أكثر فعالية من حيث التكلفة. فمثلا، في إطار برامج قطاع الصحة يمكن إدراج عناصر نفسية اجتماعية لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة في برامج صحة الأم والطفل وفي برامج التربية الصحية. وفي البرامج الغذائية يمكن إدراج عناصر نفسية اجتماعية في برامج التغذية التكميلية وفي جهود التغذية التعويضية وفي مراقبة النمو

والتربية الغذائية. وفي قطاع التربية يمكن إدراج الاهتمام بالصحة والتغذية عن طريق وضع شروط للتحسين قبل الالتحاق ببرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وتوفير خدمات صحية وغذائية في هذه البرامج كتنظيم الرقابة الصحية اليومية والفحوص الصحية الدورية وتوفير الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك بالإمكان بناء جزء من المنهج حول الأنشطة الصحية والغذائية.

■ ابدأ بأحد عناصر البرنامج ثم أضف أبعادا أخرى بحسب خطة تدريجية

في حين يمكن وضع خطة للبرنامج على أساس مفاهيمي متكامل، إذ من الصعب جدا البدء في تنفيذ جميع العناصر في وقت واحد. لذلك يستحسن البدء بعنصر واحد وترسيخه قبل إضافة مكونات أخرى.

■ ضع مسؤولية التنسيق خارج الوكالات المتخصصة / القطاعية

عندما يستدعي البرنامج إقامة التعاون بين وزارات قطاعية (مثلا الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية) لا تريد أي وزارة أن تكون "تحت" السلطة القانونية لوزارة أخرى. ومن طرق حل هذه المعضلة إناطة أنشطة تنسيق المشروع بوزارة التخطيط أو وزارة المالية اللتين تمتلكان عادة سلطة أكبر من الوزارات القطاعية. ومن الحلول الأخرى إنشاء لجنة تنسيق على المستوى الوطني يُعهد إليها تنسيق المشروع؛ على أن تضم أعضاء من جميع الوزارات المعنية.

اختبار الواقع: إن إقامة آلية رقابة لمشروع متكامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو المفتاح لنجاحه. فإذا كانت وزارة ما أو منظمة ما هي الوكالة المنطقية لإدارة مشروع معين ولكنها لا تمتلك سلطة تنسيقه فإن الجهود لن تكون مثمرة. فكثيرا ما ينشأ مشروع في إطار وزارة ضعيفة (على أمل أحيانا أن يسهم المشروع في تقوية الوزارة) لا تمتلك القيادة الملائمة أو تأييد السلطات الحكومية الأعلى. إذا كانت الوزارة أو المنظمة المسؤولة لا تُعطى السلطة لاتخاذ القرارات المالية والإدارية لن يكون هناك تنسيق للأنشطة وستظل الوزارات الأخرى تعمل كما كانت تعمل في السابق.

■ تطبيق تصور متكامل لنماء الطفل في التدريب

إن التدريب عنصر أساسي في تنفيذ برنامج جيد (راجع القسم الخامس). ومن ثم تصبح إحدى استراتيجيات إنشاء برنامج متكامل حقاً هي تعزيز مناهج التدريب بتجميع المكونات التي ستدرج في البرنامج. ينبغي لكل العاملين في البرنامج سواء كانوا من موظفي وزارة الصحة أو التربية أو غيرهما من الوزارات أن يتلقوا تدريباً أساسياً يمثل منظوراً متكاملًا بشأن نماء الأطفال. هناك أساساً خطوتان لإنشاء برنامج متكامل. الأولى هي تحديد إطار مفهومي متكامل للبرنامج. والثانية هي تطبيق البرنامج بحيث تكون الخدمات ممتازة (أي أن يتلقى المنتفعون باستمرار رسائل وخبرات تلبى حاجاتهم بالكامل). ومن أفضل البرامج متكاملة التصميم برنامج "خدمات نماء الطفل المتكاملة" في الهند. (راجع الإطار ٨. ٤)

الإطار ٨. ٤ خدمات نماء الطفل المتكاملة، الهند

في عام ١٩٧٤ اعتمدت الهند سياسة وطنية للأطفال لتأمين توفير خدمات شاملة لتنمية الأطفال. وفي إطار هذه الخطة أنشئت خدمات نماء الطفل المتكاملة التي تتضمن الأهداف المحددة التالية:

■ إرساء قواعد النماء النفسي والبدني والاجتماعي للطفل؛

■ تحسين الوضع الغذائي والصحي للأطفال من الولادة حتى السادسة؛

■ خفض معدلات الوفيات والأمراض وسوء التغذية والتسرب المدرسي؛

تعزيز قدرات الأمهات على مراعاة حاجات الطفل.

وكانت أولى الفئات المستهدفة هي أفقر الأطفال في أحياء المدن الفقيرة والمناطق الريفية ولاسيما الأطفال المنتمين إلى الطبقات المغلقة والقبائل. وإذ بدأت خدمات نماء الطفل المتكاملة في عام ١٩٧٥ بثلاثة وثلاثين مشروعاً فقد وصلت في عام ١٩٩٢ إلى ٢٦٩٦ مشروعاً (أكثر من ٢٦٥٠٠٠ مركز) وتصل إلى ١٦ مليون طفل دون السادسة من العمر. تعمل مجموع الخدمات المتكاملة للمشروع من خلال شبكة من مراكز "الأنغوادى" (حرفياً الفناء) يدير كل منها مرشد ومساعد يختاران عادة من بين أهالي القرية المحلية. ويتلقى المرشد تدريباً لمدة ثلاثة أشهر في أحد مراكز التدريب الثلاثمائة التي تديرها وكالات طوعية وحكومية. وتقع عليه مسؤولية ما يلي: تعليم الروضة غير النظامية والتغذية التكميلية والتربية الصحية والغذائية وتنقيف الآباء والأمهات عن طريق الزيارات المنزلية ودعم ومشاركة المجتمع المحلي والارشاد إلى الجهات المرجعية فيما يتعلق بالصحة الأولية للأم والطفل. ويقدم المراقب الدعم للمرشد (واحد لكل عشرين مرشداً) وأخصائي برنامج نماء الطفل (يعمل مع ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة مراقبين) وهو المسؤول المباشر عن تنفيذ وإدارة المشروع.

يجري استقصاء في المناطق التي تقدم فيها الخدمات لتحديد أفقر الأسر. وتخدم في "الأنغوادى" الأسر ذوات الأطفال دون السادسة و/أو ذوات النساء الحوامل أو المرضعات. وتوفر الزائرات الصحيات والقابلات المساعدات الفحص المنتظم. ويخضع الأطفال والحوامل لبرنامج تحصين. ويوزع الغذاء ٣٠٠ يوم في السنة ويعدّ وفقاً للأغذية والعادات المحلية. وتُشجع الأسر على اصطحاب الأطفال إلى المراكز لإطعامهم بانتظام. ويراقب وزن الأطفال وطولهم. ويعطى الأطفال المصابون بسوء التغذية الحاد أغذية تكميلية وتحال الحالات الخطيرة إلى الخدمات الطبية.

وأعد برنامج تحضيرى لدخول المدرسة للأطفال من ثلاث إلى ست سنوات الذين يترددون على المركز ثلاث ساعات في اليوم. ويشجع المرشد على تطوير أنشطة لتحفيز الطفل. وثمة خدمة إضافية تنطوي على التدريب غير النظامي في مجال التغذية والصحة للأمهات والحوامل. وهذه الدورات مفتوحة لجميع النساء من عمر ١٥ إلى ٤٥ سنة مع إعطاء الأولوية للحوامل والمرضعات والأمهات اللواتي يشكو أطفالهن من سوء التغذية المزمن.

ويستخدم البرنامج الخدمات القائمة التي توفرها مختلف الدوائر الحكومية والوكالات الطوعية وذلك لتدريب المرشدين العاملين فيه. وتقوم دائرة تنمية النساء والأطفال في وزارة تنمية الموارد البشرية بتولي الإدارة العامة للمشروع. ويشرف عليه كل من الوزارة ومعهد عموم الهند للعلوم الطبية والمعهد الوطني للتعاون العام وتنمية الطفل. وقدّرت الكلفة السنوية لكل طفل بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي تقريباً في عام ١٩٩٢.

يجري تمويل البرنامج من مصادر حكومية وغير حكومية. فقد وفرت وزارة الرعاية الاجتماعية التكاليف الأولية لإنشاء البرنامج. وتحمل الدولة تكاليف برنامج التغذية التكميلية؛ أما تكاليف التشغيل الجارية فتقع على عاتق الحكومة المركزية. كما تشارك الوكالات الدولية المانحة في تمويل أجزاء من البرنامج: فقد شاركت اليونيسيف في عمليات التخطيط والتنفيذ التي بدأت عام ١٩٧٥. ومنذ عام ١٩٨٢ تشاركت، بأوجه شتى، وكالات دولية مثل برنامج الأغذية العالمي ومؤسسة آغا خان ومنظمة CARE والوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي.

ومع أن البرنامج يعمل في كثير من الأحيان في المستوى الأدنى من النوعية / الجودة فإنه ذو تأثير بالغ على الأطفال دون السادسة. فمثلا يشير استعراض لثلاثين دراسة أجريت عن التأثير الغذائي للبرنامج إلى تشابه النتائج التي توثق إيجابية المخرجات. (هونغ ١٩٨٩: المعهد الوطني للتعاون للعام ونماء الطفل ١٩٩٢)

وأثبتت دراسة مقارنة أجريت في فترة ١٩٨٤-١٩٨٦ في عدد من المواقع أن معدلات الوفيات بين الأطفال الذين يرعاهم البرنامج مقابل الأطفال غير المدرجين في البرنامج تصل إلى ٦٧ مقابل ٨٦ في المناطق الريفية وإلى ٠٨ مقابل ٧٨ في المناطق الحضرية. وفي دراسة مقارنة بشأن التأثير على معدل الالتحاق بالمدرسة توصل باحث إلى أن المدرجين في البرنامج يرتفع بينهم معدل الالتحاق (٨٩٪ مقابل ٧٨٪)، وأن معدل الانتظام بالمدرسة وأداؤهم أفضل، وهم يحققون نتائج أعلى في اختبار نفسي (مصفوفات ألوان رافن) مقارنةً بالأطفال الذين لم يلتحقوا بالبرنامج. وتطبق كذلك هذه النتائج على معدلات الإختلاف بين البنات. وأثبتت دراسة أخرى أن معدلات التسرب أدنى بكثير بين الأطفال الذين انتفعوا بالبرنامج بالمقارنة بالأطفال المنتمين إلى الطبقات المغلقة الدنيا والوسطى ولم يلتحقوا بالبرنامج (١٩٪ مقابل ٣٥٪ للطبقات الدنيا و ٥٪ مقابل ٢٥٪ للطبقات الدنيا والوسطى). (لال وواتي ١٩٨٦)

استيفاء المعلومات: إن برنامج خدمات نماء الطفل المتكاملة حيوي للغاية ولو لم يحقق مستوى الجودة المطلوب فهو أكبر برنامج من نوعه ويشهد على قوة الالتزام السياسي فيما يتعلق بتحقيق معدلات عالية من التغطية لبرنامج متكامل يعنى بالأطفال من الميلاد إلى السادسة وبإحداث آثار هامة في مجال الصحة والتعليم بتكلفة معقولة.

← وصلة التعريف برعاية وتنمية الطفولة المبكرة: التكامل: ماذا يعني؟ Integration in ECCD: What Does It Mean? bc1iwdmi. pdf

← وصلة جانبية: التكامل/التنسيق - كيف يمكن تجميع عناصر المشروع؟ Integration \ coordination – How Can Project Components be Brought Together? sc1ichci. pdf

← وصلة المكتبة: ج. ل. ايفانز. ٧٧٩١. كسر الحواجز: إنشاء برامج متكاملة لمرحلة الطفولة المبكرة. J. L. Evans 1997. Breaking Down the Barriers: Creating Integrated Early Childhood Programs. ac1bdbc. pdf

← وصلة النموذج # ٢: برامج المراكز. Center-Based Programs. tc1tem2i. pdf

التعليم عن بعد

ليس من الضروري أن يقتصر توفير الخدمات لصغار الأطفال عن طريق الأشخاص الموجودين معهم. فقد أثبتت وسائل الإعلام - الإذاعة والفيديو والكاسيت بل والراديو. أنها أدوات قوية للنفاذ إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم بالطرق المعتادة. ويأتينا مثال من بوليفيا حيث إذاعة Jugueamos al Teatro التعليمية التفاعلية المخصصة لصغار الأطفال تطبق أسلوب تعدد القنوات لبث برامجها المسموعة. (راجع الإطار ٩.٤)

الإطار ٩.٤ إكوادور

إن الإذاعة التعليمية التفاعلية Jugueamos al Teatro المخصصة لصغار الأطفال تتسم بطابع فريد إذ إن الأطفال لا يتلقون بشكل سلبي "الرسائل" المنقولة عبر البرامج الموجهة إليهم. فيحدث أثناء بث البرنامج تفاعل بين الشخصيات والمعلم والمتعلمين وفيما بين المتعلمين أنفسهم. والهدف من ذلك هو إدماج المستمعين في عملية التعلم. وتصمم البرامج من حيث الشكل والمضمون خلال عملية تصميم سابقة على ضوء حاجات أو غايات البلد ذاته.

يستهدف المشروع خاصة التعلم النشط والتفكير النقدي والنماء الوجداني من خلال أنشطة لعب الأدوار الرامية إلى حمل الأطفال من خمس إلى سبع سنوات على البحث عن المعلومات وحلول الألغاز والتعود على الملاحظة والفضول والنشاط الجماعي في الألعاب والتجارب وكذلك بناء الثقة وروح المبادرة في عملية التعلم.

وفي حين يبتعد مشروع Jugueamos al Teatro عما سبقه من نماذج التعليم الإذاعي التفاعلي لصغار الأطفال فقد انبثق المشروع الرائد من الخبرات الناجحة التي استخدمت التعليم الإذاعي التفاعلي في مجال تنمية الطفولة المبكرة والتي تنطوي على خصائص مماثلة. فمثلا طورت نماذج في هذا الصدد ويجري استعمالها في الوقت الراهن في بوليفيا وجنوب أفريقيا ونيبال وكولومبيا. وكل مجموعة تستهدف فئتين منفصلتين من الجمهور: الأطفال فيما بين ثلاث وست سنوات، ورعاتهم (وسطاء رعاية وتنمية الطفولة المبكرة، معلمو الروضة، الأهل، الأجداد، الإخوة الأكبر سناً).

حللت مؤخرا دراسة لتقييم أثر هذا النموذج في بوليفيا تأثير البرنامج على معارف الرعاية وسلوكهم وعلى معارف الآباء والأمهات وسلوكهم وعلى مؤشرات نماء الأطفال لمدة أربعة أشهر. وبين التقييم أن البرامج تؤدي إلى زيادة المعارف بشأن تنمية الطفولة المبكرة وتغيير سلوك الرعاية والأهل، وأن البرامج ذات تأثير على النمء الشامل للأطفال بناء على القياس بالمؤشرات التي تستخدمها اليونيسيف في منطقة الأنديز. كما يبين أن التأثير على الكبار أشد نسبيا منه على الأطفال في فترة الأشهر الأربعة الأولى. غير أنه

بسبب قصر فترة الدراسة من المتوقع أن يكون التأثير أشد على الأطفال منه على الكبار على مدى فترة زمنية أطول إذ أن الكبار يطبقون ما يتعلمون ويستخدمونه بالإضافة إلى الاستماع إلى البرامج. وتؤكد هذه الحقائق أن تطبيق منهجية التعليم بالإذاعة التفاعلية من أجل تعزيز التعلم النشط والملائم من شأنه أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على نوعية ما يتلقاه الأطفال الذين هم دون الثامنة من الرعاية والدعم. (بوش ١٩٩٧)

← وصلة النموذج # ٧: التعليم عن بعد. Distance Education. tc1tem7i. pdf

← وصلة جانبية: ١. بوش. Juguemos al Teatro: التعليم الإذاعي التفاعلي من أجل تعزيز مهارات التفكير النقدي، ومنع نشوب النزاعات وحلها، والتنمية الوجدانية: مشروع رائدة في أكوادور. A. Bosch. "Juguemos al Teatro: Interactive Radio Instruction to Promote Critical Thinking Skills, Conflict Prevention and Resolution, and Emotional Development: A Pilot Project in Ecuador. se1jtirl. pdf

المنافع والمحاذير في مجال الخدمة المباشرة

قبل الانتقال إلى القسم التالي من المفيد تلخيص المنافع والمحاذير المرتبطة بالبرامج التي تركز مباشرة على تنمية الطفل.

إن برامج الخدمة المباشرة لها منافع عدة:

- العناية المباشرة تتيح لمنفذي البرنامج معرفة نوع الخدمات التي يتلقاها الطفل فعلا. وعندما يكون تركيز البرنامج على الكبار مثلا لا يكون من الواضح ما هي المنفعة المباشرة التي يجنيها الأطفال.
- عندما يجري جمع الأطفال معا يغدو من السهل نسبيا مراقبة صحتهم ووضعهم الغذائي والسهر على سلامتهم. ومن الممكن أيضا مراقبة النماء البدني والاجتماعي والوجداني والمعرفي للأطفال وتخطيط الأنشطة بناء على ذلك واكتشاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفر هذه البرامج للأطفال الذين تبلغ أعمارهم ست أو سبع سنوات فرصة التنشئة الاجتماعية مع أقرانهم بأساليب لا يمكن توفرها إذا ظلوا في بيوتهم. فذلك يزودهم بتنشئة اجتماعية في إطار الثقافة الواسع وفي إطار البيئة المدرسية.
- البرامج المراكزية تلبى احتياجات المجتمع المحلي على نطاق أوسع. يمكن أن تكون برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية التي تُنفَّذ في المراكز بمثابة مدخل إلى المجتمع المحلي لتعزيز أهدافه الإنمائية، ثم إن هذه المراكز بارزة للعيان مما يفيد على الصعيد السياسي من حيث ضمان استمرار البرامج واستدامتها.
- العناية بالأطفال في المراكز يمكن أن تحرر الأمهات وغيرهن من الرعايا للعمل والتعلم.
- يمكن تقييم تأثير البرنامج على نماء الأطفال.

هناك أيضا عدد من المحاذير المرتبطة بالتركيز فقط على تطوير وتنفيذ البرامج للأطفال في المراكز. ومنها:

■ إن المراكز التي تقام لهذا الغرض مكلفة في بنائها وصيانتها. وقد يكون من الأفضل استخدام الموارد المحدودة المتوافرة لبرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في تدريب موفري الرعاية.

■ قد تؤدي البرامج المراكزية إلى نشوب خلافات بين البيت والمركز ونشوء فجوة بين الطفل والأسرة. ثمة خلاف كامن يمكن أن ينشب بين البيت والمركز من حيث اللغة والقيم والمعتقدات.

■ بعض الأهل يعهدون بأطفالهم "للخبراء" فيتخلون عن مسؤوليتهم في ما يتعلق بنمو الطفل ونمائه. وفي هذه الحالات يصبح الطفل أسير توقعات متنافرة. يتوقع الخبراء أن يأتي الدعم الأساسي من الآباء والأمهات وبدورهم يتوقع الآباء والأمهات أن يوفر الخبراء الرعاية الأساسية.

■ قد يزيد تجميع الأطفال من فرص تعرضهم لأمراض اتصالية.

■ إن الممارسات الإنمائية للأطفال من الميلاد إلى سنتين تتضمن العلاقة الفردية الوثيقة مع مقدمي الرعاية الأساسيين. فكون الطفل في مركز عدد الأطفال فيه عالٍ بالنسبة إلى عدد المربين (مما هو الحال عادة) قد يكون له تأثير سلبي على نماء الطفل.

تبدأ الاستراتيجيات المعروضة في الفئة التالية في معالجة هذه القضايا. إنها تشير إلى أن برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة ينبغي أيضا أن ترمي إلى توفير الدعم للأسر التي يعيش الأطفال في كنفها.

الإستراتيجية الثانية – دعم مقدمي الرعاية و تثقيفهم

إن الهدف العام هنا هو التوعية بأهمية دور مقدم الرعاية فيما يتعلق بدعم نمو الطفل ونمائه، وتغيير مواقفه ومعتقداته وممارساته. وينبغي أن تفضي هذه البرامج في نهاية المطاف إلى تمكين مقدمي الرعاية بحيث تتحسن رعايتهم لصغار الأطفال وتفاعلمهم معهم وجعلهم البيئة التي يعيش فيها الأطفال أكثر ثراء.

في حين أن هناك بعض برامج جيدة للآباء تظل هذه الاستراتيجية الخاصة برعاية الطفولة المبكرة للتنمية أقل تطورا من البرامج الموجهة للأطفال. ومع ذلك جرى إنشاء نماذج تعطي منظورا حول كيفية زيادة مشاركة الآباء والأمهات في الجهود الرامية إلى رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. إن النماذج/ النهج الآتي وصفها أدناه تشمل: البرامج التي تركز على صحة النساء؛ والبرامج التي تُوفّر في البيوت؛ وبرامج تثقيف الآباء والأمهات؛ والبرامج التي تركز على الإخوة.

دعم الأمومة

هناك نهج متعددة تركز أساسا على النساء اللواتي في سن الإنجاب. وأحدها يرمي إلى إعداد النساء بدنياً للأمومة. وقد يتضمن ذلك تزويد الفتيات (المراهقات) بالمعلومات بشأن الإنجاب وحاجاتهن الصحية، ولكن الجاري عادة هو التركيز على النساء الحوامل. والتركيز الأساسي لتلك الجهود يتم على تحسين صحة الأم ورفاهها من أجل المساعدة على تقليل احتمالات إنجاب أطفال منخفضي الوزن عند الولادة. ويرد في الإطار ٤.١٠ مثال لبرنامج أحد عناصره الأساسية

التركيز على صحة النساء. وقد بدأ باعتباره جهداً محدوداً في مجال الصحة والتغذية ثم تزايد نجاحه إذ أُدمج عناصر أخرى متكاملة. إلا أنه لا يزال يفترق إلى العناية بالحاجات التربوية للأطفال.

الإطار ٤. ٠١ المشروع المتكامل لتاميل نادو (TNIP)، برنامج للتغذية التكميلية، الهند

استُهل مشروع التغذية المتكاملة في تاميل نادو في عام ١٩٨٠ بتمويل من البنك الدولي. واستهدف خفض معدلات حدوث وشيوع سوء التغذية وتحسين صحة الأطفال في الفئة العمرية من الولادة إلى ثلاث سنوات. كما ركز على النساء الحوامل والمرضعات. ومن أهم خصائص المشروع مراقبة التغذية. فجرى متابعة الأطفال ووزنهم مرة في الشهر. ويعطى المصابون بسوء التغذية مكملات غذائية تسمى "لادو" مصنوعة من الحبوب والبقول المقواة بالفيتامينات والحديد. وعندما يبدو أن الطفل استرد صحته تتوقف التغذية التكميلية. وتحصل أيضاً النساء الحوامل والمرضعات على مكملات غذائية.

وبالإضافة إلى توفير أغذية تكميلية يتضمن المشروع عنصراً صحياً يركز على خفض معدلات الوفيات بين الرضع عن طريق توفير رعاية صحية أفضل للأمهات قبل وبعد الإنجاب، وثمة عنصر اتصال يرمي إلى دفع السكان إلى إيلاء قدر أكبر من العناية للحاجات الغذائية للرضع وصغار الأطفال من الميلاد إلى سن الثالثة. وتجري التوعية أساساً عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصالات الفردية.

ما الذي استطاع المشروع أن يحققه؟ على مدى ست سنوات حدث انخفاض هائل (٥٠.٥٪) في سوء التغذية الحاد وزيادة ملموسة في نسبة الأطفال الطبيعيين والمصابين بسوء التغذية البسيط (سواميناتان ١٩٩٣). إذاً كان البرنامج فعالاً في بلوغ الأطفال. ولكنه كان أقل فعالية في الوصول إلى النساء. "كانت المشاركة ضعيفة من جانب النساء الحوامل والأمهات المرضعات في الانتفاع بنظام التغذية التكميلية وبالمرجعيات وبنظام الرعاية الصحية، مع معدلات ضعيفة في التسجيل في خدمات قبل الإنجاب والإنجاب، ونسبة أقل من ٥٪ فيما يتعلق بتعاطي المكملات الغذائية" (٠١). ومن الأسباب المحتملة لقلّة مشاركة النساء عدم حساسية المشروع لأدوار النساء في العمل وجدولهن الزمنية.

لماذا استطاع البرنامج أن ينجح ما أنجزه؟ لقد صُمم المشروع بحيث يصل إلى أفقر الفقراء. وكانت بنيته التنظيمية والإدارية جيدة. فضلاً عن ذلك فإن توفير الغذاء بدلاً من دفع مبالغ عينية للأسر لشرائه ساعد على التأكد من أنها بالفعل تحصل على الغذاء.

ما هي المشكلات التي ظهرت؟ لم يبذل الجهد الكافي لإشراك أعضاء المجتمع المحلي في أي جانب من جوانب البرنامج فاقصر دورهم على تلقي الخدمات. فلم يُشركوا في إعداد الغذاء أو توزيعه. ثم إن إصلاح الأوضاع لم يكن إلا مؤقتاً في أحيان كثيرة. فتحققت الغايات القصيرة الأجل دون محاولة معالجة الأسباب الأصلية لسوء التغذية سواء كان الفقر أو قلة

إدراك دور الرعاية في عملية التغذية. وأخيراً لم يعالج البرنامج قضايا الأمن الغذائي ولم يحفز إنتاج الغذاء على الصعيد المحلي والذي من شأنه أن يعزز الاستدامة. ثم إنه لم يهتم بالجوانب النفسية الاجتماعية لتنمية الأطفال في المرحلة المبكرة. (سواميناتان ١٩٩٣)

إن برنامج المشروع المتكامل لتاميل نادو استُهل في وقت كان يُعتبر فيه مجرد التغذية التكميلية أمراً كافياً لمعالجة سوء التغذية. ولكن جرى استخلاص الدروس نتيجة لهذا البرنامج وما جاء من بعده. فالتغذية التكميلية لم تعد تعتبر كافية في حد ذاتها. فعلى الأقل يجب التركيز على تغيير النظام الغذائي للأطفال بحيث نجد الاحتياجات من المغذيات في الطعام اليومي وفي العادات الغذائية.

استيفاء المعلومات: تلقى المشروع في السنوات الأخيرة مزيداً من الدعم من البنك الدولي لجعله أكثر تكاملاً. وهو الآن يصل إلى مليونين من النساء وخمسة ملايين طفل دون الثالثة في ٢٠.٠٠٠ قرية في ولاية تاميل نادو الواقعة في جنوب الهند. وفي إطار المشروع الجديد تنطوي الأهداف على توفير الخدمات الغذائية والصحية الأساسية للنساء الحوامل وصغار الأطفال، و تثقيف مقدمي الرعاية، والتوعية، وزيادة الطلب العام على الخدمات. ويجري تدريب المرشدين الغذائيين على توفير الخدمات للأطفال بما في ذلك مراقبة نموهم وحصولهم على المغذيات التكميلية وفيتامين ألف وتخليصهم من الدود. ويجري تثقيف الأمهات وغيرهن من المربين في مجال التغذية والرضاعة الطبيعية والفظام والتحكم في الإسهال والإمهاة الفموية (الإرواء، معالجة التجفاف). كما يجري تدريب المرشدين الغذائيين بعناية والإشراف عليهم فيما يتعلق بمساعدة النساء في تكوين مجموعات دعم في المجتمع المحلي. وتساعد هذه المجموعات النسائية في نشر الرسائل وتشجيع الأمهات والمربين الممتنعين عن الانتفاع بالخدمات. وبدأ الكثير من المجموعات في عمليات تحضير الأغذية التي لا توفر الأغذية التكميلية لبرنامج التغذية فحسب بل توفر للنساء دخلاً إضافية وفرصاً للعمل.

من الأهمية بمكان ملاحظة أنه في حين تحسّن إدماج المدخلات الصحية والغذائية فإن عاملاً مهماً يظل غائباً عن البرنامج ألا وهو المتعلق بالتنمية النفسية الاجتماعية للأطفال. ومن شأن إضافته أن يعزز إمكانية تأثير البرنامج.

ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن النساء لسن أمهات فحسب؛ إنهن أشخاص في ذواتهن ولهن حاجاتهن الخاصة. إن رفاه الأمهات يرتبط ارتباطاً وثيقاً برفاه أطفالهن، لذلك، هناك مجموعة من الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن استعمالها لتعزيز دعم النساء. على سبيل المثال:

■ يمكن تقديم الدعم المالي للنساء الذي يسمح لهن بالمكوث في البيت لرعاية المواليد. ويمكن توفير هذا النوع من الدعم من خلال منح إجازات الوضع (أو الإجازة الوالدية) والإعانات المالية للأمهات اللواتي يتوقفن عن العمل. وإذا كانت الإجازة معمول بها في بعض الأماكن فإن نظام الإعانات لا يوجد في معظم بلدان "عالم الأغلبية".

■ يمكن تقديم الدعم عن طريق مجموعات الأهل والأمهات التي توفر معلومات وفرصاً

للتشارك والمناقشة. ومن خلال هذه المجموعات تكتسب النساء الثقة بالنفس وتقدير الذات كأمهات وكأشخاص.

■ من السبل العملية لمساعدة النساء، توفير المهارات والمعارف التي تمكنهن من كسب دخل. ويتطور الشعور بالقيمة الذاتية لدى النساء عندما يكتسبن مهارات جديدة قابلة للتسويق، فتتوفر لهن الموارد الاقتصادية التي تتيح رعاية أفضل لهن ولأطفالهن.

زيارة البيوت

من طرائق العمل مع الأهل الزيارات المنزلية التي يقوم بها زائر مدرب. فذلك يتيح خبرة تربية فردية للآباء. وقد طُبِق أسلوب الزيارات المنزلية لخدمة الأسر التي يصعب الوصول إليها، وهي الأسر المعزولة و/أو التي ليس من شأنها المشاركة في مجموعات الآباء والأمهات. وأكثر النماذج شيوعاً هو تركيز الزيارة المنزلية على نماء الطفل والطرق التي يمكن بها للآباء تعزيز هذا النماء. وفي العادة يُجَنَّد الزائرون المنزليون من بين السكان الذين يخدمهم البرنامج. وإذا حصلوا على الدعم والتدريب الملائم سيصبح بإمكانهم إسداء خدمات نافعة جداً تؤدي إلى زيادة دعم الآباء والأمهات لنماء الطفل وإلى تعزيز وعي الأم بذاتها. ويأتينا مثال لكيفية إعداد برنامج للزيارات المنزلية من بيرو حيث أنشئ في السبعينيات "مشروع للتثقيف الأولي في المنازل" كبرنامج بحثي تجريبي. (راجع الإطار ١١. ٤)

الإطار ١١. ٤ مشروع للتثقيف الأولي في المنازل، بيرو

إن "مشروع التثقيف الأولي في المنازل" مكيف من نموذج "بورتيج" الأمريكي، وقد استُهل كمشروع رائد عام ٧٧٩١ في اثنين من الأحياء الحضرية وأربع قرى ريفية. واستهدف إحداث أثر إيجابي في تنمية الطفل عن طريق تزويد الآباء والأمهات بالمهارات اللازمة في مجال تنشئة ورعاية الطفولة. وبالنظر أن الأسر المنتفعة بالبرنامج كانت فقيرة سعى البرنامج إلى تحسين نوعية التفاعل بين الطفل وأبويه في الفترة المتاحة دون إقتال موارد الأسرة الضئيلة من حيث الوقت والطاقة. (جيزين وآخرون ١٩٧٩)

جرى في إطار البرنامج تدريب نساء المجتمع المحلي غير المهنيات على إجراء زيارات منزلية أسبوعية للأم والطفل. وفي مدينة ليما كان متوسط المستوى التعليمي للزائرات الصف العاشر؛ أما في المناطق الريفية فكان في مستوى الصف الدراسي الخامس. وقبل القيام بالعمل بين الأسر تلقت الزائرات المنزليات تدريباً لمدة أربعة أسابيع في مجال تنمية الطفل وتقنيات التدريس وإعداد المواد التعليمية. (لوفتين ١٩٧٩)

وتعمل الزائرة مع ١٠ أسر على أساس أسبوعي وبمساعدة مشرف، فتضع منهاجاً فردياً للأطفال فيما بين ثلاث وخمس سنوات يستند إلى مستوى نماء الطفل. وتعد بياناً بخصائص نماء الطفل وتستخدمه الأم أساساً للأنشطة التي ستقوم بها الأم ولقياس

التقدم الذي يحرزه الطفل.

أثبتت البحوث بشأن المشروع الرائد أن الأطفال الذين شاركوا في البرنامج انتفعوا بالتجربة. ومن النتائج الهامة أيضا أن مستوى نماء أطفال المناطق الريفية كان مناسباً لعمرهم في نهاية العام؛ أما الأطفال الذين كانوا في مجموعة القياس فتخلفوا نمائياً طوال العام. (لوفتين ١٩٧٩)

استيفاء المعلومات: على الرغم من أن البحوث أثبتت أن نموذج الزيارات المنزلية له منافع فهو لم يضرب بجذوره فعلاً. ومن النتائج الرئيسية للدراسة أن البرنامج، وإن حقق نجاحاً مع الأطفال فيما بين ثلاث وخمس سنوات، ينبغي في الواقع أن يطبق مع أطفال أصغر سناً. وتقرر أن الفئة العمرية ٥.٣ سنوات يستحسن لها أن تتلقى البرامج المركزية.

← وصلة النموذج # ٣: برنامج زيارات منزلية. pdf. Tc1tem3i. A Home Visiting Program.

دعم الأهل / مجموعات تثقيف الأهل

كثيراً ما يتم دعم الآباء والأمهات من خلال تنظيم اجتماعات جماعية تعقد بانتظام في المجتمع المحلي. ويمكن أن تطور هذه البرامج بحيث تكون قائمة بذاتها أو تُوفَّر مع برنامج مراكزي أو بيتي. وفي كثير من الأحيان يقوم الأهل بتحديد الموضوعات التي تتخذ أساساً للمناقشات الدورية ويقود المجموعة عادة ميسر قد يكون مهنياً أو لا. يمكن الاستفادة من مجموعات الآباء والأمهات في الأوساط الحضرية والريفية على السواء وتتفرع أحياناً كنشاط إضافي من مجموعات قائمة بالفعل (مثلًا مجموعة لمحو الأمية أو لتنمية المجتمع المحلي).

إن برامج تثقيف الأهل ودعمهم قد تنتهج نهوجاً مختلفة. ويأتينا مثال من تركيا يجمع بين زيارة المنازل وبين مجموعة لدعم الأهل ("تدريب الأمهات"). وهذا البرنامج مثال لمشروع لا يوفر الخدمات المباشرة للأسر فحسب وإنما ينطوي أيضاً على عنصر بحثي مخصص لدراسة فعالية تدريب الأمهات بالمقارنة برعاية الأطفال في المراكز. (راجع الإطار ١٢. ٤)

الإطار ١٢. ٤ البرنامج التثقيفي للأم والطفل، تركيا

أنشئ هذا البرنامج لإغناء الأطفال المنتمين إلى بيئات محرومة وتعزيز مهارات الرعاية لدى الأهل. وينطوي المكوّن الخاص بتثقيف الأهل - "تدريب الأمهات" - على عنصرين. الأول يجري تناوله في إطار المناقشات الجماعية ويستهدف زيادة وعي الأم بالحاجات الاجتماعية والوجدانية للطفل ومساعدتها على دعم نموه الاجتماعي والشخصي. أما العنصر الثاني فهو تطويع تركي لبرنامج الزيارات المنزلية للأطفال قبل

سن المدرسة الذي طُوِّر في إسرائيل ويرمي إلى تدريب الأم على مساندة النماء المعرفي للطفل. وتجرى الزيارات المنزلية والمناقشات الاجتماعية بالتناوب الأسبوعي.

وقد أجريت بحوث لتقييم نتائج البرنامج على المديين القصير والطويل. وقاست عملية التقييم القصيرة الأجل النماء المعرفي والاجتماعي والشخصي للطفل واتجاه الأم نحو الطفل والآثار المباشرة عليها. وكانت النتائج فيما يتعلق بالأطفال مذهلة. فكانت الفوارق كبيرة في النماء المعرفي (الذي جرى تقديره بطرق مختلفة) بين الأطفال الذين تلقت أمهاتهم تدريبا وأولئك الذين لم تتلق أمهاتهم هذا التدريب. كما أن الأطفال الذين تلقت أمهاتهم تدريبا أظهروا آثارا إيجابية في نمائهم الاجتماعي والشخصي فكانوا أكثر استقلالا وأقل عدوانية ولديهم وعي أفضل بذاتهم ويتكيفون في المدرسة على نحو أفضل.

انعكست أيضا منافع البرنامج على الأمهات. فالأمهات المدرّبات يعبرن ولا يملن إلى معاقبة أطفالهن وهن أفضل استجابة لهم وأكثر تفاعلا معهم. كما أنهن يقدرن الاستقلال الذاتي للطفل ويوفرن مزيدا من التحفيز المعرفي مقارنة بالأمهات اللواتي لم يتلقين التدريب. وللبرنامج تأثير مباشر أيضا على الأم بذاتها. فالأمهات المدرّبات مقارنة بالأخريات غير المدرّبات يقمن بتشارك اتخاذ القرار مع أزواجهن بشأن أمور مثل تنظيم الأسرة وتربية الأطفال. كما أنهن على قدر أكبر من التواصل وتبادل الأدوار حيث يقوم الأزواج بالمساعدة في الأعمال المنزلية.

أجريت في عام ١٩٩١ دراسة طولية بعد مرور ست سنوات على استكمال البرنامج ونتيجة مهمة لهذه الدراسة تتعلق بالأداء المدرسي لدى الأطفال فقد بلغت نسبة المراهقين (١٥/١٣ سنة) ممن تلقت أمهاتهم التدريب والذين ظلوا في المدرسة ٨٦٪ في مقابل ٦٧٪ للذين لم تتلق أمهاتهم تدريبا. كذلك أثبت أطفال الفئة الأولى أداء أفضل في المدرسة في سنوات المرحلة الابتدائية الخمس. وكانت لديهم أيضا مواقف أكثر إيجابية إزاء الالتحاق بالمدرسة وفهما أفضل لذاتهم.

وأدى أيضا تدريب الأمهات إلى تغييرات إيجابية مستدامة لدى الأم. فبالنسبة للتفاعل بين الأم والطفل قالت المدرّبات أن علاقتهن أفضل بأطفالهن (مثال ذلك فهم الطفل والتحدّث عن المشكلات مع الأطفال والامتناع عن ضربه). وتتفق هذه النتائج المستخلصة من مقابلات مع الأمهات بالنتائج الناجمة من التقديرات الذاتية التي وضعها المراهقون.

كذلك أقامت الأمهات المدرّبات علاقات أفضل مع أسرهن ولديهن طموحات أعلى في ما يتعلق بتعليم أطفالهن. إذ يبدو أن البرنامج مكن النساء من الاتصال الفعال بأطفالهن وإعداد بيئات أكثر ملاءمة لنمائهم الشامل ونجاحهم. كما أنه ساعدهن على إقامة علاقات أفضل مع أسرهن ورفع مستوى وضعهن في الأسرة. (كفغشيباسي ١٩٩٦)

أصبح البرنامج التثقيفي للأم والطفل أساسا لسياسة شاملة نفذتها الحكومة في مجال التربية. كما أدى إلى إنشاء مؤسسة تثقيف الأم والطفل وشكل دافعا للتعاون بين البنك

الدولي واليونيسيف ووزارة التعليم وهذه المؤسسة. (كفتشيباسي وبيكمان وكوكسيل
١٩٩٥)

في المكسيك أيضا يمول كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية برنامجا آخر
يجمع بين الزيارات المنزلية ومجموعات الأهل، في إطار مبادرتيها في مجال تثقيف الأهل. (راجع
الإطار ١٣. ٤.)

الإطار ١٣. ٤. مشروع التعليم الأولي، المكسيك

يستهدف هذا المشروع الفئات المحرومة في المناطق الريفية والحضرية في ٣٢ ولاية
في المكسيك. ويرمي إلى تحسين نوعية وفعالية التعليم الأولي غير النظامي من خلال
تعليم الأهل ممارسات التنشئة المنزلية. ويهدف المشروع إلى تدريب زهاء ٩٠٠,٠٠٠
من الآباء والأمهات عن طريق الاجتماعات الدورية للجماعات والزيارات المنزلية.
ويتولى التدريب مربون مجتمعيون يختارون محليا ويتقاضون مرتباً؛ ويعمل كل مرب مع
عشرين أسرة. وتشمل المواد التعليمية أدلة مصورة وغير ذلك من مواد تعليم مهارات
رعاية الأطفال وتحفيز نمائهم المعرفي والنفسي الاجتماعي والاجتماعي، وتوفير التعليم
الأساسي في مجال الصحة والتغذية. وتبث المحطات المحلية بانتظام برامج إذاعية -
ترويجية وتعليمية - للتعريف بالمشروع وتشجيع الأسر على المشاركة فيه. ويمول المشروع
التدريب وتصميم وإنتاج مواد تعليمية وسمعية بصرية والمعونة التقنية لتصميم نظام
تعليمي للبيانات والتقييم. وفي حين أن الأطفال دون الثالثة هم المستهدفون للانتفاع بهذا
البرنامج فإنهم لا يشاركون بصورة مباشرة في الأنشطة التعليمية باستثناء الزيارات
المنزلية. إن الآباء والأمهات هم المشاركون المباشرون في المشروع.

جاءت الأموال للمشروع الأصلي الذي شمل ١٠ ولايات من البنك الدولي. وعندما نفذت
هذه الأموال قام Inter-American Development Bank بتمويل التوسع في المشروع
ليشمل الولايات الثلاث والعشرين الراهنة.

استيفاء المعلومات: ثمة مشكلات ترتبط بهذا المشروع. ومن أهم المسائل أن هذا الأخير
يعتبر دورة نظامية فلا يشجع المربون على المشاركة في الأنشطة الإنمائية المحلية التي
ترتكز على الطفل. ولم يجر حتى الآن تقييم جيد للمشروع. فالمسابقة الأخيرة لتقديم
تصاميم تقييمية (مناقصة للعثور على تصاميم جيدة للتقييم) اعتبرت باطلة ولاغية.
وهذه هي المرة الثالثة التي تمتع فيها الدوائر الإدارية عن القيام بالتقييم. (مايرز
١٩٩٨)

الآباء والأمهات. (راجع الإطار ١٤. ٤) غير أن أهداف هذا البرنامج تتجاوز دعم تنمية الطفل أو الأم. الغاية النهائية للمشروع هو إحداث تأثير إيجابي على المجتمع المحلي بأسره.

الإطار ١٤. ٤ الآباء والأمهات والأبناء، شيلي

يعمل برنامج الآباء والأمهات والأبناء مع مجموعات الأهل في المجتمعات المحلية الفقيرة. في حين أن الغاية النهائية هي دعم النمو الشخصي للكبار والتنمية الشاملة للمجتمع المحلي يبدأ المنظمون بقضايا رعاية الأطفال إذ إنهم محل الاهتمام الأول للكثير من الأهل. استُهل البرنامج في عام ١٩٧٩ وهو مستمر حتى اليوم. وقد بدأه مركز البحوث والتنمية في مجال التربية وهو مركز خاص. بدأ العمل في أسورنو مع ٥٠ مجموعة مكونة من ٢٠ أسرة. وبعد ذلك أقيمت ١٨ مجموعة إضافية في سانتياغو. وجميع الأسر التي شاركت في البرنامج كان لديها أطفال بين الرابعة والسادسة من العمر.

يقود اجتماعات الآباء والأمهات الأسبوعية أشخاص محليون مدربون على إدارة الاجتماعات. وأثناء الاجتماعات (ومن خلال البث الإذاعي حالياً) تعرض مجموعة من المواضيع؛ فيجري عرض ٢١ موضوعاً خلال السنة. وتتركز المناقشة والأنشطة حول كل واحد من هذه المواضيع لمدة شهر. في الاجتماع الأسبوعي يعرض المرشد صوراً عن الأحداث العادية المستقاة من حياة الناس والتي تحفز تعلم الطفل. ويقود المرشد النقاش مركزاً على ما تبينه الصورة وماذا يفعل الطفل إنمائياً وماذا يمكن الأهل أن يفعلوه لمساعدة الطفل على التعلم في هذا الموقف. ثم يتحدث الآباء والأمهات عما يمكن أن يشاركوا فيه أطفالهم أثناء الأسبوع ويعرضون أنشطة وألعاباً ممكنة. وتتوافر أيضاً لعب يمكن أن يأخذها الأهل إلى منازلهم طوال الأسبوع أو يتخذونها كنماذج يصنعون مثلها. ويعزز أيضاً غاية تنمية الطفل عن طريق بطاقات عمل يستخدمها الأهل مع الأطفال.

بدأت عملية تقييم البرنامج في وقت مبكر من أجل تحديد تأثيره على الطفل والأهل والمجتمع المحلي. (فيلب وآخرون ١٩٩٧). وقام المعلمون بتقييم الأطفال (في البرنامج وخارجه) من حيث استعدادهم للمدرسة. فجاء تقييم الأطفال ذوي الأهل المشاركين في البرنامج أعلى من الآخرين. وبمقياس WISP، (وهو النسخة الشيلية من مقياس فيشر)، وعلى فترة زمنية طولها أربعة أشهر تحسن مستوى أطفال البرنامج بمقدار ٦.٢ نقطة مقارنة بزيادة قدرها ٣.٤ نقطة للأطفال غير المنتفعين بالبرنامج. (مايرز وهرتبرغ ١٩٨٧). وشهد على التغييرات التي حدثت لدى الكبار اختلاف مواقفهم وأفعالهم في ما يتعلق بالحديث عن المشروع والوصول إلى اتفاقات واتخاذ القرارات. "إن أهم تغيير حدث هو الانتقال من عدم المبالاة إلى المشاركة في أنشطة بناءة مع تزايد الشعور بالقيمة الذاتية" (مايرز وهرتبرغ ١٩٨٧، ٨٤).

أما في أندونيسيا فقد اتبع نهج مختلف تماماً في مجال تثقيف الآباء والأمهات. فقد بدأ برنامج بينا كلوارغا بلينا أي تعزيز دور النساء في التنمية الشاملة للطفل في عام ١٩٨١ واستهدف الأسر

المحرّومة في المناطق الحضرية والريفية. (راجع الإطار ١٥. ٤.)

الإطار ١٥. ٤ بينا كلوارغا بليتا، أندونيسيا

إن الدافع الأول وراء إنشاء هذا البرنامج هو إقامة نموذج زهيد التكلفة لتزويد الأمهات بمعلومات بشأن تنمية الطفل باعتبارهن أول من يربي الطفل، وذلك لتعزيز كفاءتهن في دعم تنمية الطفل.

استهل البرنامج في عام ١٩٨٢. تشكلت مجموعات البرامج على مستوى القرية وتضم على الأكثر ٥٢١ عضواً. وتقوم الرابطة النسائية بتنظيم المجموعات فيما يقوم بإدارتها مرشدون متطوعون مدربون تختارهم رئاسة الرابطة من بين أعضائها. والفئة الرئيسية المستهدفة هي جميع النساء من الجماعات ذات الدخول المنخفضة في المناطق شبه الحضرية أو الريفية واللواتي لديهن أطفال دون السادسة من العمر.

في إطار البرنامج، يعقد المرشدون اجتماعات شهرية مع مجموعات الأمهات المُشكَّلة بناءً على عمر الطفل (من الميلاد إلى سنة، من سنة إلى سنتين، من سنتين إلى ثلاث سنوات وهلمَّ جرا). وتتعلم الأمهات أثناء الاجتماعات أموراً عن تنمية الطفل وكيفية استعمال اللعب التعليمية البسيطة وعن اللغة والأغاني والألعاب والحكايات خلال تفاعلهن مع الطفل.

وقد مر البرنامج بمراحل عدة فيما يتعلق بالدعم الحكومي.

في عام ١٩٩١ أطلق الرئيس السابق سوهارتو البرنامج باعتباره مبادرة وطنية. وفي بداية عام ١٩٩٣ وصل البرنامج إلى ٤٠.٠٠٠ قرية. وبحلول عام ١٩٩٥ كان يقدر عدد النساء المنتفعات بالبرنامج بـ ٢.٧ مليون امرأة من بينهن ١.٦ مليون يحضرن فعلاً مما يعادل ثلث العدد الإجمالي للأمهات ذوات الأطفال دون الخامسة من العمر. (يونيسيف ١٩٩٥)

أوضح تقييم أجري للبرنامج في عام ١٩٩٢ أن إحدى النتائج الناجمة عن انتشاره السريع هي النقص في الجودة. وبمساعدة من اليونيسيف عبر السنين أمكن تحسين نوعية البرنامج. ففي عام ١٩٩٣ وفرت اليونيسيف دعماً للبرنامج لرفع مستوى جودته. وفي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ مولت أنشطة تدريب المدربين. كذلك أدى دعم اليونيسيف إلى تعزيز القدرات الإدارية في جميع مستويات البرنامج. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لم يصل البرنامج بعد إلى أعداد كبيرة من السكان.

أنشئ مشروع تجديدي لتثقيف الآباء والأمهات في تايلاند (المشروع المتكامل للتغذية وتنمية المجتمع المحلي) بناءً على فهم للممارسات والمعتقدات المتعلقة بتثنية الأطفال (راجع الإطار ٤. ١٦). فجرى إعداد مضمون الدورات على ضوء المعروف عن المعتقدات والقيم الجارية.

الإطار ١٦، ٤ المشروع المتكامل للتغذية وتنمية المجتمع المحلي، تايلاند

أطلقت هذا المشروع وزارة الصحة في تايلاند وأجرت دراسات بغية فهم ما يسبب وجود

معدلات عالية في البلد من سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة. وحددوا ما اعتبروه ثلاث عقبات أمام تحقيق خفض ملموس لمعدلات سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة بين المواليد والأطفال قبل سن المدرسة: (١) نظام صحي لا يصل إلى أكثر الفئات تعرضاً للخطر؛ (٢) نقص الوعي في المجتمع المحلي حول موضوع سوء التغذية وما له من آثار على نمو الأطفال ونمائهم؛ (٣) النظر إلى التغذية باعتبارها مشكلة صحية فقط؛ ويفتقر البرنامج إلى العنصر الجامع للقطاعات.

والحكومة إذ وضعت تلك العقبات في الاعتبار أطلقت في عام ١٩٧٩ مشروعاً مجتمعياً متكاملًا للرعاية الصحية ينطوي على التغذية التكميلية وعلى مراقبة النمو وعلى التثقيف الغذائي للأهل وذلك في إطار خطة وطنية للتخفيف من حدة الفقر. وفي هذا الإطار الواسع اضطلع معهد التغذية بجامعة ماهايدول بمشروع للتربية الغذائية موجه نحو الأسر ذوات المواليد والأطفال في السن قبل المدرسية الأكثر تعرضاً للخطر. وما يتميز به المشروع إدراج عنصر نفسي اجتماعي في التربية الغذائية يركز على التفاعل بين الطفل و مقدم الرعاية وعلى تحسين البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تحيط بالطفل.

في إطار الإعداد للمشروع جرت دراسة المواقف والممارسات في ما يتعلق بتنشئة الأطفال من أجل معرفة السلوك الراهن للأمهات وتأثيره على الوضع الغذائي للطفل. ومن خلال الدراسة اكتُشف عدد من المحرمات الغذائية والاجتماعية غير النافعة للطفل. فمثلاً ثمة اعتقاد بأن

اللبأ يضر بالمولود وأن المواليد غير قادرين على المصّ. ويعني ذلك أن الرضاعة الطبيعية لا تبدأ عند الميلاد بل تؤجل مما يجعل الرضاعة صعبة على العديد من الأمهات فيما بعد فيتوجهن إلى الرضاعة الصناعية. ونتيجة لذلك لا يحصل الأطفال على التغذية التي يوفرها لبن الأم.

كما اكتُشف أن الأمهات يعتقدن أن الدفع اللساني العادي لدى الطفل يكون علامة الشبع. ونتيجة لهذا المعتقد ثمة الكثير من الأطفال الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية.

وهناك معتقد آخر هام ألا وهو أن القليل من الأمهات يعرفن أن الأطفال يرون ويسمعون منذ الولادة. وبناء على ذلك لا تتفاعل الأمهات مع أطفالهن تاركات إياهم لساعات في أرجوحة النوم مما يمنعهم من مشاهدة محيطهم. ويرتبط بذلك قلة وعي الأم بقدرتها الذاتية على إحداث التغيير في تنمية الطفل. ولا تعرف الأمهات كيفية الانتفاع بالموارد المتوافرة لجعل بيئة الطفل حاضنة كما لا يدركن أهمية التفاعل بينهن وأطفالهن.

وعلى ضوء هذه الممارسات أعدت مجموعة من أفلام الفيديو التفاعلية. خصص أحدها لتنمية الطفل وهو يرمي إلى توعية الأم بطفلها باعتباره فرداً ذا ملكات إدراكية مبكرة، وبأهمية اللعب مع الطفل والتفاعل معه أثناء اللعب وأثناء عملية التغذية التكميلية. والفيلم الثاني يقارن بين طفلين يبلغان ١٥ شهراً أحدهما يعاني من سوء التغذية والثاني طبيعي. ويبين الفوارق في سلوك الأم (من حيث ممارسات التغذية والرعاية) في كل

سيناريو وكذلك الفوارق في طبيعة وكميات الغذاء المقدمة لكل طفل. وفي القرى

تلقي المرشدون الصحيون الذين يقومون بتوزيع الغذاء التكميلي تدريباً على استعمال الفيديو وقاموا بعرض الأفلام كلما لزم الأمر.

أُجري تقييم للمشروع بغية قياس أثره على تغذية الأطفال. ونتيجة لتنفيذ المشروع قلَّ عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة. وعلى أساس مقابلات أجريت مع أمهات ممن لديهن أطفال دون السنتين وعلى مشاهدات في البيوت، انتهى مقيّمو البرنامج إلى أن التغييرات في معتقدات الأم وسلوكها تشكل متغيرات مهمة في ما يتعلق بتحسين الوضع الغذائي للأطفال.

واتضح للمسؤولين عن تقييم البرنامج أن الفيديو تقنية قوية للعمل مع الكبار من الأميين. فالصور المعروضة تحفز النقاش وتقدم للأمهات نماذج سلوكية يمكن أن يقلدوها. ولوحظ في القرى زيادة في التفاعل بين الكبار والأطفال وفي انفتاح أرجوحة النوم وفي إعطاء اللبأ. وأثبتت النتائج أن التركيز على العناصر النفسية الاجتماعية للتغذية (أي الرعاية) من شأنها أن تحدث farkاً كبيراً في الوضع الغذائي للأطفال (كوتشابهاكدي ١٩٨٨).

وقد استمر البرنامج. وفيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦ طبّق البرنامج - المعروف بالبرنامج الأسري المتكامل لتنمية الطفولة المبكرة - في ٦١ إقليمياً. وجرى التوسع فيه عام ١٩٩٦ ليشمل ٧٥ إقليمياً ريفياً. وأصبح يسمّى الآن برنامج تنمية الأسرة. وتنص دراسة تقييمية حديثة على ما يلي: "في حين كان البرنامج الأسري المتكامل لتنمية الطفولة المبكرة نموذجاً تعاونياً ناجحاً للأسر والأطفال، فإن برنامج تنمية الأسرة الموسع يظل أقل فعالية. . . ويبدو أن جودته انحدرت. ومع ذلك يشكل البرنامج نموذجاً للتعاون القطاعي والبرمجة المتكاملة يمكن أن تنتفع به جميع القطاعات." (هرسكوفتش ١٩٩٧، ٥)

كما لوحظ في وصف مشروع تايلاند (الإطار ١٦، ٤) يشكل الفيديو أداة قوية في البرامج المخصصة للآباء. وثمة مثال لاستخدام وسائل الإعلام في رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وهو برنامج فيديو إنمائي موجه إلى الأهل (تعزيز رعاية الطفولة المبكرة للتنمية) وتنفذه اليونيسيف. (راجع الإطار ١٧، ٤)

الإطار ٤. ٧١ تعزيز رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، اليونيسيف

يتكوّن هذا البرنامج من أربعة أفلام فيديو ومواد داعمة. ويستند إلى الافتراض بأن النتائج الإيجابية الناجمة عن برامج تنمية الطفولة لا يكتب لها أن تستديم بدون مشاركة الأهل. لذلك صممت المواد لاستعمالها مع الأهل ومع الجمهور العام من أجل مساعدة مقدّمي الرعاية على توفير أفضل ظروف التعلم للطفل. وتوفّر أفلام الفيديو المعارف

الأساسية والاستراتيجيات الخاصة بتنمية الطفل والموارد التي يمكن للأهل استخدامها في تعزيز نماء الطفل خلال السنوات الست الأولى من عمره. ويصحب كل فيلم من أفلام الفيديو المتحركة " دليل للمرشدين والأهل " يحوي معلومات أساسية عن تنمية الطفل الطبيعية والأنشطة التي تعزز التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة واقتراحات بإنشاء بيئة ملائمة للتعلم في البيت.

استُعملت الأفلام المتحركة بغية عرض المفاهيم الأساسية في وصف خال نسبياً من الخصوصية الثقافية. والمفروض أن تستخدم هذه الأفلام المتحركة مع أنشطة حية خاصة بالبلد المعني أو مع مجموعات أخرى مستقلة من الأفلام المتحركة. وبذلك يمكن الاستعانة بهذه المواد بطرق مختلفة ومع أنواع مختلفة من الجمهور. ومن أجل تيسير عملية تطويعها لكل بلد جرى إعداد دليل إنتاجي لاقتراح طرق تتيح إضافة المواد الملائمة لكل بلد معني.

ومن أجل استعمال الفيديو لأغراض التوعية صُممت الأفلام بحيث يمكن بثها في البرامج التلفزيونية الوطنية. وأعدت كاسيتات الفيديو بشكل يجعلها صالحة للعرض في سياقات مختلفة منها حلقات النقاش بين الأهل ودورات تدريب المهنيين وشبه المهنيين في مراكز الرعاية الصحية وكذلك الإذاعات التجارية. والإستراتيجية المستندة إلى الفيديو تستكمل برامج اليونيسيف المسخرة لتوفير الرعاية والتعليم مباشرة لصغار الأطفال وتتكامل معها. (لاندرز وسبورن ١٩٩٤)

باختصار ثمة نهجان للعمل مع الأهل: من خلال التبادل الفردي (أثناء الزيارات المنزلية، في العيادة الصحية) أو من خلال مجموعات الأهل لتيسير توفير المعلومات وتشاركها. وفي حين معظم مجموعات الأهل تكاد تركز فقط على الطرق التي تمكن الأهل (عادة الأمهات) من دعم تنمية الطفل فإن مجموعات أخرى تقوم بتوفير الدعم أيضاً للمرأة بذاتها. وفي إطار المجموعة تشعر المرأة بالأمان ما يمكنها من إثارة العديد من المسائل والحصول على دعم لتحقيق نمائها الشخصي. ويطبق بعض البرامج النهجين معاً.

بصرف النظر عن الاستراتيجية المطبقة في العمل مع الأهل من المهم الانتباه إلى أن الآباء والأمهات ينبغي ألا يعتبروا "أدوات" للوصول إلى الأطفال؛ بل ينبغي تقدير الآباء والأمهات في حد ذاتهم. هذا يعني العمل معهم على ضوء حاجاتهم المختلفة لا التركيز على المعلومات الخاصة بتنمية الطفل وتنشئته فحسب.

وينبغي أيضاً أثناء العمل مع الأهل تطوير أنشطة ملائمة على الصعيد التعليمي من وجهة نظر تعليم الكبار. ووفقاً لكارتير وكيرتس (١٩٩٤) هناك عدد من المبادئ يستند إليها تعلم الكبار. ويجدر وضع بعض المبادئ التالية في الاعتبار لدى تصميم البرامج المخصصة للأهل:

■ في ظروف مُثلَى من الأمان والتحدي، يكون الإنسان بطبيعته وفي جوهره شغوفاً ومحفزاً وميالاً إلى التعلم الذاتي.

- يبني المتعلم المعارف من خلال التأثير على البيئة والتفاعل مع أقرانه.
 - ينطوي بناء المعارف على روابط اجتماعية ووجدانية ومنطقية. والمعرفة تدرج في المعاني الجماعية المشتركة وتتوقف على إثباتها في إطار علاقات وطيدة. وإن التعلم النشط والمعبر عن الذات هو بالضرورة عملية اجتماعية وينبغي أن يجري في إطار جماعة ديمقراطية ذات تفكير نقدي وأن يسهم فيها.
 - يجري التعلم في سياق واقع اجتماعي/سياسي. وفي مجتمع يشمل فئات متنوعة تتفاوت فيها مستويات التمكين، كثيرا ما يحدث لأعضائها أن يستبطنوا القمع ويعجزوا عن التعبير بصوتهم.
 - التعليم غير محايد فقد يستهدف تغيير الأوضاع القائمة أو الإبقاء عليها كما هي.
- ← وصلة النموذج # ٤ : برامج دعم الآباء والأمهات. Parent (Mother and Father) Support Programs. tc1tem4i. pdf
- ← وصلة المكتبة: س، لاندرز. ١٩٩٢. برامج تثقيف الآباء والأمهات والطفولة المبكرة. C. Landers. 1992. Parent Education and Early Childhood Programs. cc112dpi. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: تركيا: نموذج متعدد الأغراض للتعليم غير النظامي؛ البرنامج التعليمي للأم والطفل. Turkey : A Multipurpose Model of Nortormal Education: The Mother Child Education Program. va1mmnen. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: دراسة تقييمية لمدارس الآباء والأمهات في الصين. An Evaluation Study of Parent Schools in China. xn1espss. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: الصين – مدارس الأهل. China : Parent Schools. vc1cpsxs. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: الفلبين: الآباء والأمهات كمتعلمين: نحو الشراكات والمشاركة. Philippines : Parents as Learners : Toward Partnerships and Participation. va1pltps. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: بنغلاديش: دعم وتعزيز مهارات الآباء والأمهات. Bangladesh : Strengthening and Enhancing Parenting Skills. va1sepso. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: جامايكا: الآباء والأمهات. Jamaica : Fathers, Inc. vc116cfi. pdf
- ← وصلة زيارة الموقع: تركيا: الرجال في حياة الأطفال: دراسة حالة لبرنامج تعزيز وضع الأب. Turkey : Men in the lives of Children : A Case Study of the Father Enrichment Program. va1mlccn. pdf
- توضح المناقشة والأمثلة أساليب للعمل مع آباء صغار الأطفال. وهناك مجموعة أخرى يمكن تثقيفها ودعمها من أجل أن توفر الرعاية للأطفال الصغار، إنهم الإخوة الأكبر سناً.

تعليم الإخوة

إن أفضل مثال لتعليم الإخوة هو نهج من طفلٍ إلى طفلٍ الذي يضرب بجذوره في حديثين هاميين يعودان إلى نهاية السبعينيات.

الأول هو مؤتمر الصحة العالمي المنعقد عام ١٩٧٨ في ألما آتا حيث اعتمدت الأوساط الصحية العالمية شعار "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠". أما الحدث الثاني فجاء في عام ١٩٧٩ حيث جرى التركيز في إطار السنة الدولية للطفل على الأطفال باعتبار ذلك بُعداً من أبعاد تحدي ألما آتا. وبناء على عادة جارية في معظم البلدان النامية حيث يرفع كبار الإخوة صغار الأسرة، قام فريق دولي من المهنيين المعنيين بالصحة والتربية بتطوير نهج من طفلٍ إلى طفلٍ باعتباره نهجاً للتربية الصحية.

وعندما أطلق هذا النهج لم يكن سوى مفهوم. وفي البداية كان نهج من طفلٍ إلى طفلٍ طريقة لمعالجة الحاجات الصحية في المجتمع المحلي من خلال تزويد الطفل الأكبر بالرسائل والممارسات الصحية الملائمة لنقلها إلى الطفل الأصغر. وأعدت لهذا الغرض ٠٤ وثيقة للتنشيط لتكوّن أساس هذا النهج ووضع في عام ١٩٧٩ كتاب عن نهج "من طفلٍ إلى طفلٍ" أصبح مورداً رئيسياً في هذا المجال. واليوم يسعى الناس في جميع أنحاء العالم إلى وضع برامجهم في هذا الشأن ويرسلون موادهم إلى أمانة "من طفلٍ إلى طفلٍ" التابع لمعهد التربية بجامعة لندن. وتستعمل هذه المواد كموارد متاح للراغبين في إنشاء مشروعات تستند إلى نهج "من طفلٍ إلى طفلٍ". وهناك حالياً برامج "من طفلٍ إلى طفلٍ" في أكثر من ١٠٠ بلد. ويرد في الإطار ١٨. ٤ وصف لبرنامج مرتكز إلى هذا النشاط في بوتسوانا.

الإطار ١٨. ٤ برنامج "من طفلٍ إلى طفلٍ" في بوتسوانا

تبين أن عدداً من الأطفال في بوتسوانا ولاسيما في المناطق الريفية يجدون صعوبة في التكيف مع المدرسة. فالبيئة غير مألوفة والمعلمون غرباء والأشياء (الكتب والأقلام، الخ) غير معروفة. فاستند البرنامج إلى فكرة إتاحة الألفة للأطفال بالتعرف على ما يرتبط بالمدرسة من الأشياء والسلوك قبل الالتحاق بالمدرسة لتيسير عملية التكيف والتبكير في عملية التعليم النظامي. جرى تصميم برنامج "من طفلٍ إلى طفلٍ" لتوفير التعليم قبل المدرسي غير النظامي لصغار الأطفال مع تعزيز التجربة التعليمية لأطفال المستوى الابتدائي؛ الأطفال الأكبر سناً، أي "المعلمون الصغار"، يساعدون الأطفال الأصغر سناً على الاستعداد للالتحاق بالمدرسة وفي المقابل يعززون نمائهم المعرفي والوجداني الذاتي. بدأ البرنامج في عام ١٩٧٩ بمدرستين وفي عام ١٩٩٨ كان مطبقاً في ٢٨ مدرسة ويصل إلى زهاء ٥٠٠٠ طفل. ويتولى الإشراف الرسمي على البرنامج مجلس إدارة مؤسسة "من طفلٍ إلى طفلٍ" في بوتسوانا الذي يضم ممثلين من وزارة التعليم والحكومة المحلية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الجوانب ورابطة النساء الأمريكيات.

ومما يؤسف له قلة توافر المعلومات الكمية المنظمة بشأن تأثير هذا البرنامج على المنتفعين به. غير أنه أمام التوسع السريع للبرنامج وتقبله فإنه يعتبر برنامجاً ناجحاً. وقد أجريت عدة دراسات نوعية عن إنجازاته. ووفقاً لما ذكره أوتالا (وآخرين ١٩٨٨) يمكن تلخيص المكاسب التي جنتها الفئات المستهدفة على النحو التالي:

١- صغار الأطفال. في إحدى المدارس جرى تطبيق برنامج "من طفل إلى طفل" على مجموعة تحضيرية لدخول المدرسة من الأطفال استكملت المرحلة الابتدائية، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في نتائج الامتحان النهائي في عام ١٩٨٦. ويعود هذا النجاح إلى ما يلي: (١) تزويد البرنامج الطفل في مرحلة الروضة بفرص اكتشاف المدرسة بالتدرج مما يسهل عملية الانتقال إلى المدرسة الابتدائية وجعلها خبرة إيجابية؛ (٢) التأثير العظيم لنهج "من طفل إلى طفل" على ما يتعلق باكتساب المهارات المعرفية والنفسية الحركية والاجتماعية؛ (٣) أهمية "المعلمين الصغار" لتأمين الاتصال إذ أن الأطفال كثيراً ما يتحدثون باللغات المحلية التي لا يجيدها المعلمون الكبار.

٢- الأطفال الأكبر سناً. ازدادت لدى "المعلمين الصغار" الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية من خلال المشاركة في تعليم الصغار. كما أن المعلمين لاحظوا تحسن أداء الأطفال أنفسهم في تعلم المهارات الأساسية نتيجة للتدريب والاهتمام الذي يلقونه لدى مشاركتهم في البرنامج.

٣- الأهل والمجتمع: تعرّض أهل الأطفال المشاركين في هذا البرنامج لنظام المدرسة وطريقة عمله، مما أدى إلى انتفاعهم من الرسائل التي تصلهم حول مواضيع الصحة والتربية. بالإضافة إلى ذلك، لدى البرنامج القدرة على التأثير إيجابياً على معارف ومواقف ومعتقدات الأهل في ما يتعلق بأهمية تعليم الطفل قبل المدرسة.

٤- المعلمون والنظام المدرسي. يتاح للمعلمين التعرف على طرائق وأساليب تعليمية جديدة وتطبيقها. ومن خلال هذا البرنامج يجدون الفرصة لوضع مناهج تستند إلى الأنشطة مما يساعد الأطفال على بناء معارفهم. وبالإضافة إلى ذلك يسهم المعلمون الصغار في تخفيف العبء عن المعلمين فيما يتعلق بإنفاق الوقت والطاقة في تكييف الصغار للسنة الأولى في المدرسة. وفي نهاية الأمر كانت هذه المبادرة وسيلة للتوسع في تعليم صفوف الروضة ولتحسين نوعية التعليم في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي.

منذ البداية جرى إدراج عنصري الصحة والتربية في برنامج "من طفل إلى طفل". فمن زاوية الصحة، أعدت رسائل ملائمة توجه للأطفال وتشمل أسباب الأمراض وأعراضها وطرق العلاج والوقاية، فتطور مضمون البرنامج من التربية الصحية إلى تربية أطفال أصحاء (Evans، ١٩٩٣). كما أدرجت موضوعات جديدة في البرنامج مثل تحفيز الطفل والصحة العقلية. كذلك دفع البرنامج بالمربين إلى الربط بين الرسائل الصحية الأساسية التي تعطي في المدرسة وبين المشكلات والموارد الصحية المجتمعية.

وفي الجانب التربوي استعملت منهجيات تعليمية ملائمة لا تقتصر على زيادة معارف الأطفال فحسب وإنما تؤدي أيضاً إلى تغيير مواقفهم وممارساتهم. فبرنامج "من طفل إلى طفل" يعزز النهج المستند إلى النشاط في مجال التعليم والتعلم. ومن الواضح أن نهج التركيز على الطفل/التعلم الناشط في إطار برنامج "من طفل إلى طفل" لا يقتصر على التربية الصحية إذ يمكن

تطبيقه في مجالات أخرى. وكلما أدرك المعلمون أن مناهج برنامج "من طفل إلى طفل" تساعدهم على أداء عملهم وعلى تدريس مفاهيم وأفكار كانت صعبة التدريس في السابق كلما تيسر إدراج نهج التركيز على الطفل في طرق تدريس المعلم.

← وصلة النموذج # 5: برنامج "من طفل إلى طفل". Child-to-Child Programs. tc1tem5i. pdf

← وصلة زيارة الموقع: برنامج "من طفل إلى طفل": في غانا. Child-to-Child Program, Ghana: Caring to Learn-Learning to Care. va1gclla. pdf

← وصلة زيارة الموقع: برنامج "من طفل إلى طفل" في جامايكا. Child-to-Child Program in Jamaica. vc1ccpj. pdf

← وصلة زيارة الموقع: برنامج "من طفل إلى طفل" في بوتسوانا. Child-to-Child Program in Botswana. vc1ccpba. pdf

← وصلة زيارة الموقع: برنامج "من طفل إلى طفل" في أوغندا. Child-to-Child Program in Uganda. vc1ccpua. pdf

← وصلة زيارة الموقع: برنامج "من طفل إلى طفل" في الهند. Child-to-Child Program in India. vc1ccpio. pdf

تدريب مقدمي الرعاية

في بعض المجتمعات المحلية يقوم برعاية صغار الأطفال أناس غير أهلهم. الجيران، الأجداد أو غيرهم من الأقارب. والبرامج المخصصة لهم تختلف بعض الشيء عن تلك التي تسدى للأهل. وهي تركز أيضا على المعرفة عن صحة الطفل وتحفيزه وتميمته النفسية والاجتماعية وعلى ممارسات تنشئة الطفل، ولكن، يمكن أيضا أن تركز على جعلهم مناصرين للطفل في ما يتعلق بالانتقال إلى المدرسة وإنشاء بيئة مؤاتية للطفل في المجتمع المحلي وما إلى ذلك.

وبإيجاز يمكن القول إن هناك فئات متنوعة من الكبار وأعضاء الأسرة الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من حياة الطفل اليومية. ومن الواضح أن طريقة فعالة في تعزيز نمو الطفل ونمائه تتمثل في البناء على المعارف والمهارات التي يمتلكونها وتزويدهم بمعلومات وممارسات جديدة من شأنها أن تعزز دورهم في حياة الطفل.

المنافع والمحاذير بشأن برامج دعم مقدمي الرعاية

كما هو الحال بالنسبة للبرمجة في مجال "استراتيجيات" رعاية الطفولة المبكرة للتنمية فإن ثمة منافع ومحاذير ترتبط بهذا البرنامج. وتتطوي المنافع على ما يلي:

■ عند العمل مع الكبار وأفراد الأسرة يمكن أن يستفيد من البرنامج كل من مقدمي الرعاية والأطفال.

■ يمكن أن يستفيد جميع أفراد الأسرة وليس الأطفال فقط.

■ من شأن تحسن نماء الطفل أن يكون مستداما إذا شكلت الأنشطة الإنمائية جزءا من حياته اليومية بدلا من أن تتم لبضع ساعات يوميا.

■ يمكن تعزيز مسؤولية الأسرة.

■ يمكن تحقيق تغطية واسعة النطاق بتكاليف ضئيلة نسبيا.

■ يمكن أن تكون برامج الرعاية والتنمية أكثر فعالية إذا تضمنت تثقيف الآباء والأمهات.

■ ليس من الضروري إعداد برنامج مستقل عند العمل مع الكبار والإخوة. غالبا ما تكون هناك أنشطة يشاركون فيها ويكفي أن يضاف إلى مضمونها معلومات عن تنمية الطفل. وذلك مثلا في إطار برامج محو الأمية والمراكز الصحية ومجموعات النساء.

ولكن هناك أيضاً بعض المحاذير ينبغي النظر فيها:

■ ينبغي للمعلومات الموفرة لمقدمي الرعاية أن تتزامن مع مراحل نمو الطفل.

■ ينبغي للمعلومات الموفرة أن تكون ملائمة ثقافيا وتستند إلى المعتقدات والممارسات الجارية مع تضمينها إضافات إلى معارف مقدمي الرعاية.

■ إن نقل المعلومات ينبغي أن تكون عملية التعليم/التعلم عملية تشاركية تتيح التبادل والتساند بين الأشخاص.

■ ينبغي الإقرار بأن تثقيف مقدمي الرعاية عملية مستمرة؛ فلا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة من خلال دورة تدريبية واحدة.

■ إن تثقيف الآباء والأمهات ليس تريبا ولا بديلا بسيطا للخدمات المباشرة بل هو إستراتيجية ضمن "استراتيجيات" تكميلية عدة. وبالمثل فإن استعمال إستراتيجية "من طفل إلى طفل" ينبغي ألا تحل محل التفاعلات بين الكبار والأطفال.

الإستراتيجية الثالثة - الحث على تنمية المجتمع المحلي

في إطار المخطط الذي يضع الطفل في مركز دائرة الاهتمام تأتي الأسرة في المرتبة الثانية يليها المجتمع المحلي. فيمكن إعداد برنامج للطفولة المبكرة يكون جزءا من برنامج أوسع نطاقا يستهدف تنمية المجتمع المحلي بأسره. مثال على ذلك مشروع كوساندا في زمبابوي (راجع الإطار ٤، ١٩)

الإطار ٤، ١٩ - كوشاندا، زمبابوي

في أعقاب الاستقلال أنشأ عدد من المناضلين السابقين مزرعة تعاونية. والمزرعة التي تحمل اسم "شانديساي بفونغوا" - أي استعمل عقلك - تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية في المنطقة وتوسيع نطاقها. وبالإضافة إلى التركيز على التدريب على

المهارات المتصلة بالتنمية الاقتصادية تضمنت التعاونية عنصرا اجتماعيا شمل دورات لمحو أمية الكبار ودورات دراسية خارج التعليم النظامي في مجال الصحة والتغذية وتربية الطفولة المبكرة.

ومما دعا إلى إنشاء برنامج الطفولة المبكرة شكوى النساء العاملات في التعاونية من عبئ العمل المضاعف الواقع على عاتقهن، إذ عليهن العمل في الإنتاج الزراعي والقيام بمسؤولية رعاية الأطفال. وأمام ضرورة وجودهن في الحقول كنّ يصطحبن أطفالهن كيلا يظلوا دون رقابة. فكانت الخطوة الأولى في وضع برنامج الطفولة المبكرة تعيين امرأتين مع الأطفال. وفيما بعد طالب الآباء والأمهات بتدريب مقدمات الرعاية حتى يحصل الأطفال على أفضل رعاية وتربية.

في إطار مشروع كوشندا الذي أنشأته مؤسسة برنارد فان ليرٍ تلقت امرأتان من "شانديسايي بفونغوا" تدريباً لمدة عامين بمركز سانت ماري للتعليم المبكر في شيتونغويزا. وتزامن التدريب مع إدخال برنامج تحضيري لدخول المدرسة في المزرعة التعاونية للأطفال المتراوحة أعمارهم بين ثلاث وست سنوات. وبذلك جمعت المتدربتان بين الخبرة المكتسبة من خلال العمل في التعاونية والتدريب النظري في مركز سانت ماري.

وتطورت نوعية برنامج الطفولة المبكرة نتيجة للتدريب في إطار مشروع كوشندا كما اجتذب البرنامج آباء وأمهات آخرين من خارج المزرعة فأخذوا في إرسال أبنائهم إلى مركز "شانديسايي بفونغوا". ويسّرت هذه الصلة وضع برنامج إعلامي لتعريف المجتمع المحلي على نطاق أوسع بأهمية رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. كما أدت إلى زيادة الطلب على التدريب مما دفع إلى تنظيم دورة تدريبية قصيرة أثناء الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨.

مع الوقت أصبح مركز "شانديسايي بفونغوا" نموذجا شجع المجتمعات المحلية الأخرى على احتذائه. فأدى ذلك إلى إنشاء مراكز تابعة تلقت الدعم المستمر من برنامج الطفولة المبكرة في تعاونية "شانديسايي بفونغوا". وبالإضافة إلى ذلك طالب المسؤولون الحكوميون المحليون مشروع كوشندا بتدريب المعلمين المدرجين في نطاق سلطتهم. وفي عام ١٩٨٩ كان مشروع كوشندا قد توسع من حيث عدد موظفيه والخدمات التدريبية التي يقدمها. والمشروع مستمر في توفير التدريب للعاملين في المؤسسات الحكومية وخارجها من الراغبين في وضع برامج للطفولة المبكرة. (بوكر ١٩٩٥).

يشكل مشروع كوشندا مثالا جيدا لبرنامج مكرس للطفولة المبكرة ينبثق من مشروع إنمائي في المجتمع المحلي يهدف في المقام الأول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملفت أن برنامج الطفولة المبكرة عاد في نهاية الأمر وأصبح القاعدة التي يستند إليها العمل مع التعاونية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الصحية الأساسية.

ثمة مشروع آخر، أنشئ في ماليزيا في أواخر السبعينات، كان مخصصا لدعم تنمية المجتمع المحلي في جملته وأصبح فيه عنصر رعاية الطفولة المبكرة للتنمية المدخل إلى نشر مجموعة من الأنشطة. ويرد وصف للمشروع في الإطار ٢٠، ٤.

الإطار ٤،٢٠ سانغ كنسيل، الخدمات المرتكزة إلى المجتمع المحلي، ماليزيا

أنشئ مشروع سانغ كنسيل في مستوطنات كوالالومبور في ماليزيا. وقد بدأه في عام ١٩٧٨ قطاع الصحة بغية تلبية الحاجات الصحية لسكان المستوطنات الحضرية.

ومما يدعو إلى العمل بين سكان المستوطنات كونهم يشكلون ظاهرة متفاقمة في العالم النامي حيث تبلغ نسبتهم ٥٠٪ من سكان المدن. والمعروف جلياً أن البيئة في هذه الأماكن تشكل خطراً على صحة سكانها سواء على المستوى البدني أو العقلي أوفيما يتعلق بالتنمية النفسية والاجتماعية.

ونشأت صعوبة توفير الخدمات لسكان المستوطنات في ماليزيا من كونهم يشغلون الأرض بصورة غير قانونية ومن ثم لا يحق لهم الانتفاع بخدمات المدينة (المياه والصرف الصحي والرعاية الطبية والتعليم وما إلى ذلك). غير أن الكثير من المستوطنات تتسم بالاستقرار وتضم سكاناً متفاوت مستويات دخولهم. وينجم هذا الاستقرار عن تسني العثور على منازل يمكن دفع إيجاراتها ربما لا تتوافر خارج المستوطنة، وعن وجود نظم دعم جيدة و/أو مراكز قيادية راسخة. وقد وضع القائمون على مشروع سانغ كنسيل الإنمائي استراتيجية تستند إلى الاعتراف بالنظم الاجتماعية المركبة القائمة في المستوطنات وإلى تقييمها والبناء عليها. (يوسف ١٩٨٢)

انصب اهتمام العاملين في قطاع الصحة الذين بدأوا المشروع على إقامة مراكز صحة أولية في المقاطعات (kampung) داخل المستوطنات فاستهلوا العمل بتنظيم اجتماعات مع أعضاء المجتمع المحلي من أجل تحديد الحاجات والأولويات. واتضح أن المطلوب هو وضع برنامج لرعاية صغار الأطفال وتنظيم أنشطة نسائية مدرة للدخل. ولم يُنظر إلى الرعاية الصحية على أنها أولوية. واستمع العاملون إلى المجتمع المحلي فبدلاً من إقامة مركز صحي أنشأوا روضة ومشروعاً مدرراً للدخل. وبعد تنفيذ ذلك أصبح من الممكن إدراج الرعاية الصحية الأولية التي غدت الآن مقبولة على نطاق واسع.

استيفاء المعلومات: ليس معروفاً ما إذا كان هذا المشروع مستمراً إلى اليوم. وتوحي أفضل التقارير بأنه أدرج ضمن مجموعة الخدمات التي توفرها الحكومة للمجتمع المحلي وإن بعدها لم يعد للمشروع شخصية مستقلة.

كما لوحظ أنفاً، يجري التشديد في برامج تنمية المجتمع المحلي على تغيير الظروف السائدة فيه من أجل إحداث الفارق الذي يوفر للأطفال إمكانية البقاء على قيد الحياة والنمو. إن مشروعات تنمية المجتمع المحلي توسع قاعدة المعارف والمهارات وقدرة هذا المجتمع على التنظيم الذاتي حول قضية مشتركة. وثمة تركيز على البناء على مبادرة المجتمع المحلي وتمكينه من تحديد حاجاته ووضع استراتيجيات لتلبية تلك الحاجات. وفي حين أننا نفكر في مشروعات لتنمية المجتمع المحلي تركز على التنمية البشرية باعتبارها الوسيلة الأولى للتدخل والتي ستؤدي في نهاية الأمر إلى دعم الأطفال. فالواقع أن مشروعات البنى الأساسية التي تحسن البيئة الطبيعية (مثل مشروعات المياه والصرف الصحي) لها أيضاً تأثير على صحة الطفل وتغذيته ونموه بشكل عام.

◀ وصلة زيارة الموقع: نيبال: نقطة دخول المشروع. Nepal: Project Entry Point.vc1npepo.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: جنوب أفريقيا: مشروع إميلو: قسم تربية غاوتنغ South Africa: Impilo
Project: Guanteng Department of Education.va1ipgpa.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: PROMESA: برنامج متكامل للطفولة المبكرة يستند إلى المجتمع المحلي وينفذه مركز CINDE (Centro Internacional de Educación y Desarrollo Humano) كولومبيا. PROMESA: An Integrated Community-Based Early Childhood Education Program Carried Out by CINDE (Centro Internacional de Educación y Desarrollo Humano) Colombia.xl1picbl.pdf

الفوائد والمحاذير المرتبطة بنهج تنمية المجتمع المحلي

تشمل فوائد مشروعات تنمية المجتمع المحلي ما يلي:

- يؤثر البرنامج على المجتمع المحلي بأسره فيحسن نوعية الحياة لجميع أعضائه.
- بما أن المجتمع المحلي هو الذي قام بتحديد الحاجات ويتخذ المبادرة في كل خطوة من خطوات العملية من المتوقع أن يكون البرنامج مستداما.
- إن برامج تنمية المجتمع المحلي من شأنها أن توفر الأساس لإطلاق مجموعة من الجهود التي تمكن المجتمع المحلي من التصرف الذاتي اجتماعيا وسياسيا.
- الرجال أكثر استعدادا للمشاركة في مشروعات تنمية المجتمع المحلي مقابل المشاركة في برامج توفر خدمات مباشرة للأطفال. وتساعد مشاركتهم في برامج خدمة المجتمع على توعيتهم بالحاجات الخاصة بالأطفال وبأهمية مشاركتهم الناشطة في رعاية أبنائهم وتمييتهم.

تشمل المحاذير المتصلة باتباع أسلوب تنمية المجتمع المحلي ما يلي:

- لا يمكن التأكد من أن الأطفال سوف ينتفعون مباشرة من أي شكل من أشكال التنمية. إن لم تكن هناك أنشطة مباشرة مكرسة فستأخذ فوائد البرامج مدة أطول للوصول إلى الأطفال (أو إنها لن تصل أبداً).
- لا يمكن في إطار برامج تنمية المجتمع المحلي مراقبة الخدمات التي يحصل عليها الأطفال بالفعل أو مراقبة وضع الطفل من حيث الصحة والتغذية والنمو.
- قد لا يستفيد مباشرة من البرنامج أفقر الفقراء إذ قد يكونوا خارج المجتمع المحلي وغير مشاركين في عملية تنمية المجتمع المحلي.
- في بعض الثقافات لا تُشرك النساء في منظمات المجتمع المحلي فلا يسمع لهن صوت فيما يتعلق بتحديد الأنشطة الواجب الاضطلاع بها في هذا المجتمع.

بصرف النظر عن كون برنامج للطفولة المبكرة مصمم لتلبية الحاجات المباشرة للطفل أو أن الآباء والأمهات وغيرهم من مقدمي البرامج هم المستفيدون مباشرة، أو إذا كان البرنامج يستهدف إشباع حاجات المجتمع المحلي بأسره، فإن هناك إطاراً أوسع ينبغي أن ينفذ فيه مثل هذه البرامج. فإذا كان لتلك البرامج أن تستمر وأن تزدهر يجب أن تدعمها المنظمات المحلية والوطنية والجهات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الأعلى. إن "الاستراتيجية" التكميلية المبينة فيما يلي تشمل أمثلة لبرامج خاصة برعاية الطفولة المبكرة للتنمية يمكن تنفيذها على تلك المستويات الأشمل.

الاستراتيجية الرابعة - تعزيز الموارد والقدرات الوطنية

هناك الكثير من الأفراد والوكالات/المؤسسات المنخرطة في تنفيذ الأساليب المبينة أعلاه. ومن أجل تنفيذ نشاطها على نحو كامل فإنها تحتاج إلى موارد مالية ومادية وتدريبية تمكنها من تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتقييم الجهود المبذولة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن ثم تندرج في هذه "الاستراتيجية" أساليب لتنمية القدرات المؤسسية والموارد البشرية. وهي تشمل تدريب جميع من يوفر الدعم للمسؤولين عن تقديم الخدمات (أي الذين يعملون مباشرة مع الأطفال). كما تشمل العاملين مع الآباء والأمهات والمجتمع المحلي. تعني تنمية القدرات البشرية توفير التدريب للملائم لموظفي البرنامج والموظفين الإداريين والمشرفين ولقدمي الخدمات المباشرة. وفضلاً عن ذلك وبغية دعم البرامج على المدى الطويل من المفيد تنمية القدرات البحثية على المستوى القطري من خلال التدريب والتبادل على الصعيد الوطني والدولي. ويشمل أيضاً تعزيز القدرات الوطنية توفير المواد والتجهيزات والمركبات الملائمة ورفع مستوى المرافق المادية وإدخال التكنولوجيات الجديدة.

تنمية الموارد البشرية

هناك عدة أبعاد تتصل بتنمية القدرات البشرية. وسوف نتناول هنا بعدين منها فقط. ويتعلق أحدهما بتنمية نظم التدريب والدعم للأشخاص الذين يقدمون خدمات مباشرة في إطار برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، والثاني يتعلق برفع المستوى أو تغيير المعارف والمهارات والقدرات لدى أولئك الذين يعملون في النظام المتصل بمشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وقد يتضمن أيضاً حشد أناس جدد.

تدريب ودعم القائمين على رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

عادة ما ينتمي العاملون في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية إلى المجتمع المحلي من دون أن يتلقوا قدراً كبيراً من التدريب النظامي ويحصلون على مرتبات ضئيلة. غير أنهم كفيلاً بتوفير برامج جيدة لصغار الأطفال وأسرهم. وإذا كانوا سيقومون بهذه المهمة فهم بحاجة إلى تدريب ودعم ملائمين. ويقتضي ذلك وجود موظفين مدربين في جميع مراحل النظام. فالمطلوب تدريب المدربين والمشرفين والإداريين من أجل دعم البرنامج الدعم الكافي. وفي حالات كثيرة لا يمكن عند تصميم المشروع تحديد جميع الموارد البشرية التي سيحتاج إليها، غير أنه مع الوقت تتضح

الحاجة إلى الموارد التدريبية الإضافية والبديلة. لذلك ينبغي أن تكون هناك مرونة في تصميم المشروع لإتاحة تنمية الموارد البشرية. وينبثق من البرنامج الوطني لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية في كينيا مثال عن إمكانية تطور هذا البرنامج لتلبية لاحتياجات جديدة. (راجع الإطار ٢١، ٤)

الإطار ٢١، ٤ معهد كينيا للتربية، المركز الوطني لتربية الطفولة المبكرة

تمتلك كينيا تاريخاً طويلاً في توفير الروضة. فلسنوات عديدة توافر في نيروبي التدريب لمعلمي الروضات ممن يرغبون في العمل في مراكز رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وذلك في المناطق الحضرية في المقام الأول. ومع انتشار مراكز الروضة في المناطق الريفية وفدت العاملات في هذه المراكز للتدريب في نيروبي. ونتيجة لذلك ظهرت عدة مشكلات. فأولاً، كان على النساء الساعيات إلى الحصول على التدريب السفر إلى نيروبي والعيش فيها، ولم يكن الكثير منهن مُعدَّ لذلك. ثانياً، عندما أتت النساء طلباً للتدريب كان عليهن إما أن يغلقن مراكز الروضة حيث كن يعملن أو العثور على من يحل محلهن. وفي حالات كثيرة ظلّ البديل في مكانه عند عودة المعلمة "المدرّبة" وفقدت هي عملها. وكان الحل: تطوير برنامج تدريب بديل.

تلبية للحاجة إلى تدريب أقرب من المجتمع المحلي أنشأت كينيا نموذجاً للتدريب أثناء الخدمة يتيح لمقدمي الرعاية الاستمرار في العمل في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية مع الحصول على التدريب. (راجع القسم الخامس لوصف أشمل للنظام التدريبي.) ولدعم هذا البرنامج أنشئ مركز وطني للتعليم في رعاية الطفولة المبكرة للتنمية (NACECE) في إطار معهد كينيا للتربية في نيروبي. وكان الموظفون في هذا المركز مدرّبين متمرسين. غير أن فريقاً واحداً من NACECE لم يكن كافياً لدعم النموذج التدريبي اللامركزي الذي أنشئ، لذلك استحدثت منظومة جديدة من المؤسسات تسمى مراكز المقاطعات للتعليم في الطفولة المبكرة جعلت مقر المديرين على مستوى المقاطعات. ونتيجة لإنشاء هذه المراكز تغير دور موظفي NACECE فلم يعودوا مسؤولين عن توفير التدريب مباشرة لمقدمي الرعاية بل أصبحوا مسؤولين عن تدريب المديرين في مراكز المقاطعات، وعن إدارة نظام متنام للتدريب واعتماد الدورات، والإشراف على الجهود الرامية إلى وضع مناهج أشمل، وإجراء بحوث وعمليات تقييم خاصة بالبرنامج. ومن ثم كان لابد من رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت الحاجة إلى مزيد من الأماكن لهم وللمراكز التدريبية في المقاطعات وأيضاً إلى المعدات والتجهيزات اللازمة لأداء عملهم.

ولو اقتصررت الجهات المانحة على تمويل الخدمات المباشرة لما أمكن تطوير البنية الأساسية التي يقوم عليها نظام التدريب في أنحاء كينيا. وقد مؤّلت مؤسسة برنارد فان لير تطوير المناهج الوطنية والنظام التدريبي بأسره كما قدمت أموالاً لإنشاء NACECE وتسييره. ويشترك كل من مؤسسة أغا خان واليونيسيف في تطوير ودعم مختلف مراكز المقاطعات لتربية الطفولة المبكرة، بينما تتولى حكومة كينيا دفع مرتبات موظفي NACECE وموظفي المراكز.

استيفاء المعلومات: يستمر البرنامج في نشاطه الكبير مع إدخال عناصر جديدة عليه - مثال ذلك برنامج رائد لتجريب نماذج ملائمة لرعاية الأطفال دون ثلاث سنوات، وإضافة عناصر صحية وغذائية إلى المشروع، والتوسع فيه ليشمل مقاطعات أخرى، وتعزيز مشاركة الآباء والمجتمع المحلي. ويضطلع بهذا النشاط منظمات غير حكومية محلية بالتعاون مع الحكومة وتمويل من البنك الدولي.

◀ وصلة زيارة الموقع: دراسة حالة لرعاية وتربية الطفولة المبكرة في كينيا. A Case Study of Early Childhood Care and Education in Kenya. va1cseca.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: نحو تحليل لتكاليف وفعالية رعاية وتربية الطفولة المبكرة بالاستناد إلى المجتمع

المحلي في كينيا: مقاطعة كيليفي . Towards an Analysis of the Costs and Effectiveness of Community based Early Childhood Education in Kenya: The Kilifi District. vc1tacea.pdf

توحي البحوث الخاصة بالتدريب أن توقعات العاملين إزاء "المتعلمين" عامة وإزاء الأفراد تشكل أحد أهم العوامل التي تؤثر في النتائج. فالذين يجري اختيارهم وتدريبهم بفكرة محددة (أي أنهم يعرفون مع من سيعملون وماذا سيفعلون) يُحتمل أن تكون توقعاتهم أكثر ملاءمة من أولئك الذين يتلقون تدريباً أكثر عمومية.

■ رفع مستوى النظم و / أو إحداث تغييرات

عندما ترتبط برامج رعاية الطفولة المبكرة بالتنمية بالنظم القائمة فالأغلب أن تكون هناك حاجة إلى قدر من إعادة تدريب العاملين في النظام. ويمكن أن تتضمن إعادة التدريب إدخال عناصر جديدة في منهج تدريبي قائم و/أو يمكن أن تتضمن إدخال منهجيات بديلة تتصل بطريقة تبليغ الرسائل. وينبغي استعراض كفاءة العاملين في كل نظام فيما يتعلق بأدوارهم ومسؤولياتهم من أجل معرفة أين يجب إحداث التغيير.

في بعض برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية يقتضي الأمر حشد نوع جديد من الموظفين. وقد تستند معايير الاختيار إلى المواقف السلوكية والخبرة الثقافية والاستعداد لتعلم منهجية جديدة أكثر من استنادها إلى الشهادات الجامعية. فمثلاً في إطار البرامج الريفية كثيراً ما يقع الاختيار على أهل القرى الذين لم يتلقوا الكثير من التدريب التربوي النظامي كي يعملوا في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، فهم، من ناحية، لا يشكلون رابطاً مباشراً مع المجتمع المحلي. ولأنهم، من ناحية أخرى، لم يتلقوا تدريباً أكاديمياً (الذي كثيراً ما يفترق المرونة) على تقنيات نقل الرسائل (أي إلقاء المحاضرات والتحدث إلى الجمهور).

في حين تعمل برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في إطار مجموعة متنوعة من النظم القائمة (مثل الصحة ونماء النساء وما إلى ذلك) فإن الشريك الأول لبرنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية الموجه إلى منتفعين تتراوح أعمارهم بين ست وثمانين سنوات سيكون قطاع التعليم. فالمناقشة التالية تتناول الأساليب التي يمكن اتباعها في العمل مع المعلمين الموجودين في النظام التعليمي. ويقترح سيلفا وبلا تشفورد (١٩٩٦) اتباع الاستراتيجيات التالية لتحسين نوعية التعليم في المراحل الأولى ولتوفير الاستمرارية بين البيت والمدرسة.

■ تدريب معلمي الابتدائي بطريقة مختلفة بحسب تخصصهم في المرحلة الابتدائية

الأدنى أو الأعلى.

■ الاعتراف بأن تحقيق أكبر المكاسب التعليمية يتم عن طريق تعيين أكثر المعلمين كفاءة وتأهيلاً في المراحل الأولى. (لاحظ أن هذا يتعارض مباشرة مع ما يحدث عادة!)

■ تصميم مناهج تدريب المعلمين بحيث تشمل إرشادات بشأن حاجات الأطفال من حيث التعلم، وتنمية اللغة والازدواج اللغوي، والتربية القائمة على الأنشطة الملائمة.

■ تنمية فرص الترقى للمعلمين من أجل زيادة دوافعهم والتزامهم، وكذلك توفير التدريب لهم أثناء الخدمة.

وفضلاً عن ذلك من المفيد جداً أن يتلقى معلمو مرحلة الروضة ومعلمو المرحلة الابتدائية تدريباً مشتركاً. إن استراتيجيات بناء قدرات الأفراد وإن اختلفت عن تلك التي تستعمل في بناء القدرات على المستوى التنظيمي فهي لا تزيد أو تقل عنها أهمية.

بناء القدرات المؤسسية

يتعين أن تراعي القدرات الراهنة لأية مؤسسة تتعامل معها - مثل ذلك وزارة، رابطة طوعية، منظمة غير حكومية، مؤسسة للتعليم العالي، منظمات تدريبية، جهات توفر المواد والمعدات، منتج وموزع الأغذية، ناشرون وما إلى ذلك. غير أننا في هذه المناقشة سنتناول فقط ما يمكن فعله للمساعدة على دعم قدرة النظام التعليمي الإبتدائي نظراً لما يؤديه من دور رئيسي في إطار الكثير من الجهود المرتبطة برعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ويمكن استخلاص عدد من الاقتراحات وتطبيقها في التعامل مع هيئات أو منظمات أخرى، كما يمكن الإطلاع في القسم الخامس على اقتراحات لتعزيز قدرات أنواع أخرى من الوكالات حيث نناقش كيفية استحداث وتعزيز البنى الأساسية.

كما لوحظ فيما سبق تزايد الاعتراف بأهمية الربط بين ما يحدث في برامج الطفولة المبكرة وخبرة الأطفال في السنوات الأولى من التعليم الإبتدائي، وبأن الانتقال إلى المدرسة الإبتدائية أمر صعب بالنسبة للكثير من الأطفال. وسبق أن ناقشنا القضايا المتصلة باستعداد الأطفال للمدرسة. وفي هذا القسم نناقش القضايا المتصلة بقدرة المدرسة على تلبية حاجات الأطفال. ماذا عن المدارس التي تجعل الالتحاق بها صعباً على الأطفال؟ ماذا يمكن أن تغيّر المدارس كي تضيق الفجوة بين البيت أو برنامج للطفولة المبكرة وبين المدرسة الإبتدائية؟ ماذا يمكن فعله لمساعدة المدارس على أن تتكيف مع مختلف أنواع الأطفال الذين تستقبلهم؟ ما الذي يجعل المدارس "ودية" (صديقة)؟

مع وضع تلك الأسئلة في الاعتبار يمكن اتخاذ عدد من المبادرات وإحداث تغييرات لجعل المدارس أكثر ودية إزاء الطفل ولرأب الصدع بين البيت و/أو التعليم المبكر والمدرسة الإبتدائية. سبق لنا أن ناقشنا أعلاه الطرق التي يمكن من خلالها تناول حاجات المعلمين، أما هنا فنضع قائمة بالتغييرات البنوية التي يمكن إدخالها، وهي تتضمن ما يلي:

■ إضافة برامج تلبية حاجات الأطفال داخل المدرسة.

الواقع أن هذه الأنشطة المحددة التي تضطلع بها المدارس لمساعدة الأطفال على إجراء النقلة إلى

المدرسة إنما تهدف إلى تغيير الطفل أكثر مما تهدف إلى تغيير المدرسة. وهي تشمل ما يلي:

■ إنشاء برامج للاستعداد

في الأطر ٥، ٤، ٦، ٧، ٤، ٧، ٤ نورد وصفا لبرامج انتقالية نُفذت في جنوب أفريقيا والفلبين، إنها نماذج لبرامج تركز على الإعداد المكثف للطفل للانتقال بالمدرسة.

■ توفير الأعمال الموجهة

كثيرا ما يجري توفير الأعمال الموجهة للأطفال الذين يعتبرون في حاجة إلى مساعدة إضافية. ورغم أن هذه الممارسة يمكن أن تكون ضرورية ومحبذة فإنها كثيرا ما يساء استعمالها. ففي بعض الأحيان يقوم المعلمون بالقليل من "التدريس" في المدرسة مركزين جهودهم على توفير المساعدة خارج المدرسة لزيادة مدخولهم، وبالإضافة إلى ذلك يُستغرق وقت الأطفال في الأعمال الموجهة بدلاً من تكريسه لمجموعة الأنشطة المفترض أن تكون جزءا من الطفولة (مثل اللعب).

■ توفير خدمات الصحة والتغذية

يمكن أن تشمل هذه الخدمات تقديم وجبة الفطور أو إجراء الفحص الطبي وفحص الأسنان وما إلى ذلك من الخدمات. هذه الجهود ضرورية ومفيدة. ومن شأنها أن تساعد الأطفال على التكيف مع المدرسة وتحسين أدائهم فيها عن طريق رفع مستوى طاقتهم وانتباههم أو التقليل من مرات تغيبهم. ولكن ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن هذه البرامج تستهدف أولا تغيير الطفل أكثر مما تتناول قضايا تنظيمية.

■ تغيير الإدارة والتنظيم والقوانين في المدرسة

يتناول هذا الأسلوب القضايا البنيوية التي قد تحدث فارقا ملموسا في قدرة الأطفال على الانتقال إلى المدرسة الابتدائية وحسن أدائهم فيها. وتشمل هذه التغييرات أموراً كالاتي:

■ خفض سن الالتحاق بالمدرسة

ثمة عامل ينبغي وضعه في الاعتبار في ما يتعلق بالانتقال من البيت أو من الروضة إلى المدرسة وهو سن الالتحاق بالمدرسة. فالتكيف مع المدرسة يختلف حيث يكون الطفل في السابعة من العمر أو في الخامسة. إن تخفيض سن دخول المدرسة كما يحدث في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا لا يجعل بالضرورة الانتقال أسهل أو أصعب. ولكنه يغير مستوى ما يمكن توقعه من الطفل قبل الالتحاق بالمدرسة وأثناء السنة الابتدائية الأولى والثانية، كما أنه يقتضي إجراء تغييرات كبيرة في طريقة تسيير المدرسة بما في ذلك تطويع المنهج لهؤلاء الأطفال الصغار وإعداد المعلمين لتعليمهم. (راجع مناقشة برنامج الفلبين في الإطار ٦، ٤).

يشكل خفض سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية تحديا وفرصة وخطرا كامنا. والتحدي هو في تكييف الطرائق والمضامين لتكون أكثر ملاءمة لتنمية الفئة العمرية الأصغر. والفرصة هي في تزويد معلمي المدارس الابتدائية بمناهج التعلّم الفعّال وتلائمها مع الأطفال الصغار (والأكبر أيضا في كثير من الأحيان). أما الخطر فيتمثل في تطبيق طرق التدريس النظامية المستعملة في

السنوات الابتدائية في تعليم الأطفال الأكبر سناً دون تكييفها للأطفال الأصغر مما يزيد من صعوبة انتقالهم إلى المدرسة.

■ الصعود من صف إلى صف

من التغييرات التي أدخلت في بعض الأماكن على النظام المدرسي المعهود الانتقال بصورة آلية من صف إلى الصف التالي، وذلك بفكرة تيسير المرحلة الانتقالية أثناء السنة الأولى في المدرسة. وفي حالات النقل الآلي في صفوف المرحلة الابتدائية ولم يتفق بعد عما إذا كان لذلك تأثير على أداء الطفل. فمن ناحية يساعد الانتقال بصورة آلية على تقدير الطفل لذاته إذ أن الإعادة قد تعطيه شعوراً بالفشل. ولكن من ناحية أخرى ربما أدى النقل الآلي إلى وضع الطفل في مستوى يتجاوز استعداده للالتحاق بالصف الأعلى. غير أن النقل من صف إلى صف آلياً ينبغي أن يطبق في جميع الصفوف. فمثلاً المكسيك وبيرو قامتا مؤخراً بتطبيق النقل الآلي في نهاية السنة الأولى فقط. ذلك أن بعض الأطفال أسرع من غيرهم، وأن بعضهم يصلون إلى المدرسة مزودين بمهارات واستعداد للتعليم لا يمتلكه الآخرون. وبما أن تجريب النقل الآلي جديد نسبياً في "عالم الأغلبية" فإن هذه الطريقة تحتاج إلى تقييم.

■ حجم الصف

إن تخفيض حجم الصف قد يكون طريقة مساعدة لتيسير المرحلة الانتقالية خاصة في الحالات التي يتعين فيها على المعلمين تولي صفوف فيها أربعون أو خمسون أو ستون طفلاً بل أكثر، وهو وضع شائع جداً. فالصفوف الكبيرة العدد تجعل من الصعب إيلاء الأطفال الاهتمام الفردي، وتصبح المهمة الأولى للمعلم هي تنظيم التلاميذ ومراقبتهم ويحتل تعليمهم المرتبة الثانية.

■ قرب مواقع الروضة من المدارس الابتدائية

هناك الكثير من الأسباب التي تدفع إلى القول بأن وجود الروضات داخل أو قرب المدارس الابتدائية يساعد على حسن تحقيق المرحلة الانتقالية. فأولاً يعتاد الأطفال على ارتياد المدرسة الابتدائية ويعتادون على مشاركة المكان مع الأطفال الأكبر سناً. ويمكن للإخوة (أو أبناء الجيران) أن يصطحبوا الصغار إلى المدرسة وأن يساعدوا في إسداء روح الأمان للطفل حتى يألف البيئة الجديدة. كذلك يشجع القرب المكاني على وضع إدارة مشتركة وإشراف مشترك للروضة والمدرسة الابتدائية.

اختبار الواقع: إن القرب المكاني في حد ذاته ليس كافياً. تتضح بعض القضايا الناجمة عن ربط برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية بالمدارس الابتدائية في وصف لبرنامج للطفولة المبكرة في ماليزيا حيث تضطلع وزارة التعليم بدور هام فيما يتعلق بتعليم الروضة. (راجع الإطار ٢٢، ٤)

الإطار ٢٢، ٤ التعليم في حدائق الأطفال، ماليزيا

في ماليزيا وضعت وزارة التعليم منهجاً وطنياً للمرحلة التحضيرية لدخول المدرسة وقامت بتدريب المدربين الذين يدرّبون المعلمين على المناهج التي تطبقها الوزارة في هذه المرحلة. ورغم ذلك لم تقم الوزارة فعلاً قبل عام ١٩٩٢ بإنشاء الروضات (حدائق

الأطفال). فقد تولى قسم التخطيط التربوي والبحوث في الوزارة تصميم وتعزيز ما سمي البرنامج "الملحق" بالمرحلة. وكان الهدف من هذا "الملحق" مساعدة الأطفال الفقراء على الاستعداد على نحو أفضل للمدرسة. وفي إطار البرنامج "الملحق" ينفذ برنامج الروضة حتى سن السادسة في موقع المدرسة الابتدائية. في عام ١٩٩٤ كان البرنامج "الملحق" مطبقاً في ١١٣١ صفاً في ١٠٤٣ مدرسة وفي ٢٦ كلية تدريبية للمعلمين ويخدم ٢٦,٠٩٠ طفلاً. وكان مخططاً لزيادة ٠٧٨ مدرسة "ملحقة" سنوياً. إلا أنه بعد مرور سنة واحدة على التنفيذ جرى تقليص التوسع المقترح بسبب تكلفته في المقام الأول. وفي حين تستمر وزارة التعليم في تقديم الدعم لصفوف البرنامج "الملحق" الأصلية، لم تضاف مدارس أخرى إلى هذا النظام.

وعلى الرغم من أنه لم تجرِ عملية تقييم رسمية لبرنامج الروضة الملحق فقد نما القلق إزاءه عامة إذ أن نهجه التربوي لا يختلف كثيراً عن التعليم الابتدائي النظامي. وقد يعود ذلك إلى أن الكثير من معلمي "الملحق" كانوا في الأصل معلمين في التعليم الابتدائي النظامي. كذلك فإن وقوع الروضة داخل مبنى المدرسة الابتدائية يدعم الطابع النظامي لتوجه الروضة. (ايفانس واسماعيل ١٩٩٤)

تغيير المنهج والأسلوب التربوي

عندما يصل الأطفال إلى المدرسة يواجهون في معظم الأحيان منهجاً مغلقاً يتوقع في إطاره أن يتعلم جميع الأطفال المواد نفسها بمعادل واحد وأن ينتقلوا جميعاً من صف إلى صف بإيقاع واحد أيضاً. وفي تلك الأوضاع يُعتبر النهج الواحد في خدمة الجميع. وفضلاً عن ذلك لا تزال حتى اليوم معظم المدارس الابتدائية تمارس التعلّم غير الفعّال والحفظ عن ظهر قلب. ولكننا نعرف أن الأطفال يأتون بخبرات مختلفة وأن لديهم أساليب وطرائق مختلفة في التعلّم وأنهم في حاجة إلى تعلم أشياء مختلفة وفقاً للمكان الذي يعيشون فيه ولطالب ثقافتهم. ومن ثم ينبغي للآباء ومعلمي الروضة والمرحلة الابتدائية والإداريين أن يعملوا معاً لبناء عملية تعليمية تتفق مع الواقع المحلي (وتراعي كل فرد إن أمكن) وتيسر للأطفال عملية التعلّم.

إدماج الثقافة المحلية في المدارس

لم يُدرج هذا البند عمداً كبند فرعي من "تغيير المنهج" لأن كثيراً ما تقتصر فكرة إدماج الثقافات المحلية أو الأصلية في المدارس الابتدائية على توفير القصص أو الألعاب المستمدة من الثقافة المحلية و/أو تكييف الكتب المدرسية بتضمينها موضوعات أو صور ملائمة ثقافياً. وتشكل هذه المبادرات بداية حسنة فيما يتعلق بإدماج الثقافة المحلية في المدارس إلا أن أوجه تغيير أخرى قد تكون أهم. ومنها إنشاء طرائق للتعلّم تتصل بالثقافة فتأتي بالمجتمع المحلي إلى المدرسة وبالمدرسة إلى المجتمع المحلي؛ ومنها أيضاً استعمال اللغة المحلية لغة للتدريس. وثمة وجه ثالث للتغيير يتعلق بتصميم الأسلوب التربوي بحيث يوافق أو يكمل الأساليب المتفاعلة داخل الثقافة المعينة كلما كان ذلك ملائماً.

■ وضع نظام أكثر انفتاحاً

إن العامل الأساسي للحد من التوتر الذي يصيب الطفل الملتحق بالمدرسة يتمثل في بناء روابط بين بيت الطفل وأجهزة الرعاية وجهات التعليم الأخرى (كالمؤسسات الدينية أو التابعة للمجتمع المحلي) والمدرسة الابتدائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الاتصال بين مختلف الأشخاص الذين يؤثرون في حياة الطفل. ولا تستند هذه الاستراتيجية إلى تغيير طبيعة الطفل أو طبيعة المدرسة. إنها تتطلب مخططين يستبقون التغيرات التي سيواجهها الطفل، ويعالجون توقعات ومواقف الكبار والأطفال على حد سواء، ويطبقون تعاوناً بين مختلف الأشخاص الموجودين في حياة الطفل، ويحسنون الاتصالات والروابط بين البيت وبرامج الطفولة المبكرة والمدرسة. وينبغي أن تسعى جميع تلك الأنشطة إلى جعل التعلم خبرة مشتركة بين الأطفال والكبار الذين يحيطون بهم. ويأتي مثال شيق لهذا الأسلوب من مشروع الانتقال من البيت إلى المدرسة في شيلي الذي يتكون من ثلاثة برامج مرتبطة توفر الدعم للكبار الذين يحيطون بالأطفال من الميلاد حتى بلوغ الثامنة. (راجع الإطار ٢٣، ٤)

الإطار ٢٣، ٤ مشروع الانتقال من البيت إلى المدرسة في شيلي

ينطوي المشروع على العناصر الثلاثة المتداخلة التالية:

١. عنصر الآباء والأبناء (Proyecto Padres e Hijos) المبيّن في الإطار ١٤، ٤. ويتعلق هذا النشاط بمجموعات من أمهات صغار الأطفال (من الميلاد إلى خمس سنوات). والهدف هو تقوية الآباء بحيث يستطيعون إنشاء ظروف أفضل في المنزل وفي المجتمع المحلي لتنمية كامل قدرات أطفالهم الكامنة.
٢. عنصر التربية معاً (Proyecto Educando Juntos). يركز هذا المشروع على إنشاء علاقات تعاونية بين الآباء والأمهات ومعلمي حدائق الأطفال ومعلمي السنة الابتدائية الأولى والثانية من أجل راب الفجوة بين البيت والحديقة والمدرسة الابتدائية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى إيجاد ظروف أفضل للنمو المعرفي والعاطفي للأطفال من الروضة إلى السنة الثانية الابتدائية وإلى تيسير تحصيلهم المدرسي.
٣. عنصر تنمية المعلم (Proyecto Capacitacion del Magisterio). يتوجه هذا المشروع إلى معلمي حدائق الأطفال والسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي. ويستهدف تعزيز العمل الجماعي بين معلمي الحدائق والابتدائي وإعدادهم لتدريس القراءة والكتابة والحساب. ويجري التركيز على إنتاج مواد مكتوبة وعلى وضع مضمين للمناهج تتواءم مع الخبرات الحياتية للأطفال المنتمين إلى المجتمعات المحلية الفقيرة. (بنيتو وفيلب ١٩٩٦)

منافع ومحاذير "الاستراتيجية" الرابعة، تعزيز الموارد والقدرات الوطنية

إن المنافع والمحاذير المرتبطة بهذه "الاستراتيجية" وتلك الواردة فيما يلي (رقم ٥ و٦ و٧ و٨) جميعها متشابهة. في الأساس تستهدف "الاستراتيجية" إجراء تغيير في بيئة الطفل وفي العقلية الثقافية والسياسية المحيطة بالأسر وهي تنشئ أبناءها. ومن الصعب مشاهدة تأثير هذه الاستراتيجيات على حياة أطفال محددين ولكن بدون عناصر الدعم هذه يصبح تقديم الخدمات المباشرة والعمل مع الآباء وغيرهم ممن يراعون الأطفال أمرا غير مستداما ويصعب على الطفل إبقاء المكاسب المتحققة من خلال المبادرات الخاصة بالطفولة المبكرة.

◀ وصلة زيارة الموقع: غانا: الحرص على التعلم، تعلم الرعاية. مشروع "Childscope" (الطفل - المدرسة المجتمع المحلي). SITE VISIT LINK: Ghana: Caring to Learn, Learning to Care. The Childscope (Child-School Community).va1gclla.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: أساليب تجديدية في مجال تربية الطفولة المبكرة في الهند. Innovative Approaches to Early Childhood Education in India.va1iaeco.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: نيوزيلندا - إلى المدرسة في الخامسة. مارجيري رينويك. New Zealand – To School at Five. Margery Renwick.va1nzsfsz.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: إعداد الأطفال للمدرسة في الفلبين. Preparing Children for School in Philippines.vc1pcsp.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: برنامج المدرسة الجديد (Escuela Nueva). The New School Program (Escuela Nueva).va1nspel.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: برنامج رفع مستوى التعليم الابتدائي والتعليم قبل الابتدائي في بوبوتاتسوانا. The Bophuthatswana Primary Education Upgrading Programme (PEUP) and Pre-Primary Education.va1bpeua.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: الانتقال من الحضانة إلى الصف الأول في غيانا. Transition from Nursery School to Grade One in Guyana.va1tngsl.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: مناقشة العلاقة بين منهج الروضة ومنهج ٨ - ٤ - ٤ المعيار في كينيا. A Discussion of the Link Between the Preschool Curriculum and the 8-4-4 Standard One Curriculum in Kenya.va1dlbpa.pdf

◀ وصلة زيارة الموقع: ذكرى من اثيوبيا - تجسير التعليم التحضيري لدخول المدرسة والتعليم الابتدائي في اندونيسيا. A Souvenir from Ethiopia – Bridging Preschool and Primary Education in Indonesia.va1sebpa.pdf

الاستراتيجية الخامسة – تعزيز الطلب والوعي

تركز هذه الاستراتيجية على نقل المعلومات بشأن أهمية السنوات الأولى إلى فئات معينة من الجمهور ورفع مستوى وعيهم وزيادة الطلب على خدمات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وإنشاء بيئة داعمة لصغار الأطفال وأسرهم. وتضم فئات الجمهور المحتملة صانعي القرار والسياسيين وموفري الصحة والمربين الأساسيين والمخططين الماليين والعاملين في الصحافة والإعلام وأخصائيات التنمية وأوساط الأعمال المعنية بالعمل الإنساني والجمهور العريض وكذلك الأسر والمجتمعات المحلية التي يمكنها الانتفاع مباشرة وفورا ببرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وفيما يلي وصف لبعض طرق خلق الطلب وتعزيزه.

التسويق الاجتماعي

يمكن تحقيق زيادة الوعي والطلب من خلال التسويق الاجتماعي. أي العمل مع وسائل الإعلام لتعزيز فهم قضايا الطفولة المبكرة والأسرة باستخدام الإذاعة والتلفزيون والفيديو والأفلام. كما يقتضي الأمر بناء تحالفات وتبادل المعلومات والمناداة. ويتضمن التسويق الاجتماعي بوجه خاص أنواع الأنشطة التالية (من بين أنشطة كثيرة أخرى):

- التوزيع المجاني للسلع أو الخدمات أو المواد،
- عقد اجتماعات إعلامية مجانية،
- إبداع أناشيد وشعارات وأغان شعبية،
- إبداع علامات مميزة أو صور قوية لبيان المفاهيم،
- استخدام المشاهير أو الأحداث الهامة للترويج لفكرة معينة،
- استخدام المسابقات أو بطاقات يا نصيب أو غير ذلك من الحوافز،
- التشجيع على مقاطعة المنتجات الضارة أو الامتناع عن الممارسات الضارة،
- تأليف مسرحيات لنشر الرسائل،
- استعمال الفيديو والراديو والأفلام والتلفزيون ومسرح الشارع والمهرجانات والنقاشات السياسية والأحداث الرياضية والرسوم المتحركة، الخ لتبليغ الرسائل،
- نشر المعلومات من خلال نظم مثل شبكات توفير الخدمات الصحية أو المؤسسات الدينية،
- استخدام الانترنت والبريد الإلكتروني أو البريد العادي لتنظيم حملات كتابية،
- جعل حاجات صغار الأطفال وأسرهام موضوعا في حملة انتخابية،
- تعيين "لجان دراسة" تضم شخصيات هامة اجتماعيا من شأنها أن تشر النتائج وتعطي أسماؤها مصداقية للنشاط،
- إدراج الموضوع في مناهج واختبارات التعليم العالي.

جرى استعمال التسويق الاجتماعي بنجاح في سياقات كثيرة من أجل نشر معلومات أو قيم هامة تتعلق بالأسر وتنشئة الأطفال. فمثلا استعمل مؤيدو الرضاعة الطبيعية التسويق الاجتماعي لتبليغ رسالة تدعو إلى الرضاعة الطبيعية باعتبارها ممارسة صحية هامة (بعد أن استخدمت شركات صناعة الألبان الصناعية تقنيات التسويق الاجتماعي لإقناع الجمهور في عالم الأغلبية بأن رضاعة الحليب الصناعي أفضل). واستخدمت أيضا استراتيجيات التسويق الاجتماعي لتشجيع الناس على مقاطعة منتجات أولئك الذين يروجون لاستعمال الحليب الصناعي. ويمكن الإطلاع على مثال لبرنامج للتسويق الاجتماعي في الإطار ٢٤، ٤ .

تنظم عدة منظمات في بريطانيا حملات لصالح صحة الأم والطفل ولتأهضة الترويج التجاري لبدايل حليب الأم. ومن الحملات الرئيسية لتعزيز صحة الأم والمولود الحملة الجارية لمقاطعة منتجات نستله. وكما تشير الحملة "نستله هي أكبر شركة أغذية في العالم وتتحكم في زهاء نسبة ٤٠٪ من السوق العالمية لحليب الأطفال التي تقدر قيمتها بما يزيد على ٧ بلايين دولار أمريكي سنويا. وقامت شركة نستله أكثر من أي من منافسيها بخرق "المدونة الدولية لتسويق بدايل حليب الأم" وهي المبادئ التوجيهية التي اعتمدها عام ١٩٨١ "جمعية الصحة العالمية" من أجل حماية الأمهات ومواليدهن من التسويق الذي يسعى إلى بيع بدايل لحليب الأم. ومن ثم إطلاق حملة المقاطعة."

وتواصل رسالة الحملة: "على الرغم من أن نستله غير سعيدة بالمقاطعة لم يمنعها ذلك من الاستمرار في خرق المدونة الدولية. ويرد في المطبوعة الصادرة عن شبكة Baby Food Action Network مقال مؤرخ عام ١٩٩٤ بعنوان خرق القواعد يؤكد أن نستله خرقت المدونة الدولية في مئات الحالات في بدايات عام ١٩٩٠. وتؤكد المطبوعة المشتركة بين الوكالات Cracking the Code إلى أن نستله استمرت في خرق قواعد المدونة في كل من البلدان الأربعة التي جرى فيها البحث. ورغم أن مقاطعة نستله في المملكة المتحدة تركز على نسكافه وهي العلامة الشهيرة للشركة، فهناك منتجات كثيرة لشركة نستله يمكن أيضا تجنبها. (الواقع أن هناك عددا من الطرق المفيدة لمعرفة آثار شركة متعددة الجنسية أكثر من مجرد متابعة المقاطعة عن كتب ومعرفة عدد المنتجات الواجب الاستغناء عنها)" ثم تورد الحملة قائمة بجميع المنتجات التي تصنعها نستله.

تتمثل استراتيجية أخرى في إطار الحملة في ربط عمل هذه المنظمة بأنشطة منظمات أخرى. وهي تتضمن مجموعات مثل:

■ Baby Milk Action وهي عضو في "شبكة العمل الدولية لأغذية المواليد" International Baby Food Action Network (IBFAN) التي تسعى إلى الترويج للتغذية الجيدة للصغار ولوضع حد للدعاية التجارية للتغذية بالحليب الصناعي؛

■ Action for Safe Motherhood UK التي تستهدف تحسين الوعي بالمستويات العالية لوفيات وأمراض الأمومة في جميع أنحاء العالم. كما تطلق الحملات بين المنظمات الممولة والتي ترسم السياسات لدفعها على اعتماد سياسات تساهم في تحقيق الأمومة الآمنة؛

■ Maternity Alliance التي تدير الخدمات وتقدم المشورة في مجال حقوق العمل وإعانات الأمومة وقضايا الصحة للأمهات والصغار؛

■ Reproductive Health Matters وهي مجلة نصف سنوية تقدم تأملات نسائية عن الأمومة الآمنة وغيرها من الموضوعات الخاصة بالصحة الإنجابية في العالم.

بالإضافة إلى ذلك تشمل الحملة إشارات إلى مصادر أخرى (كتب وكتيبات) تساعد على مساندة الحملة. ومنها: سياسة الرضاعة The Politics of Breastfeeding by Gabrielle Palmer بقلم غابريال بالمر (١٩٩٣)؛ لبن المولود: تدمير مورد عالمي Baby Milk Destruction of a World Resource - كتيب صادر في سلسلة التعليق الصادرة عن المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية (CIIR)؛

"رفع مستوى الوعي بأمن الأمومة" Raising Awareness for Safe Motherhood
مجموعة من ٢٤ شريحة مزدوجة مع ملاحظات مسهبة عن العوامل الرئيسية التي تؤثر
على صحة الأم في البلدان النامية؛ "الكفاح من أجل بقاء المولود" Fighting for Infant
Survival - مجموعة مواد للتشجيع على الرضاعة الطبيعية صادرة عن Baby Milk
Action؛ "تقدم الأمم ١٩٩٦" The Progress of Nations 1996 تقرير اليونسيف عن
صحة الأطفال وتربيتهم في عام ١٩٩٨ ويركز على الوفيات في مجال الأمومة وعلى تغذية
الطفل وتطعيمه وتربيته وتحسينه ويركز كذلك على الطفولة الفقيرة في البلدان الصناعية.
المصدر: <http://www.oneworld.org/action/campaigns/index.html>

فضلا عن موضوع الرضاعة الطبيعية هناك مجموعة متنوعة من العناوين المتصلة برعاية
الطفولة المبكرة للتنمية يمكن اعتبارها ضمن نهج التسويق الاجتماعي. وفيما يلي لائحة
ببعض العناوين التي يمكن طرحها ضمن هذه العناوين:

- قيمة الاستثمار في السنوات المبكرة: شعار - الثامنة متأخر جداً
- التربية الأبوية: الشعار - إن الأهل هم معلمي الطفل الأولياء والأهم؛ موضوعات أخرى
- أهمية الآباء
- صحة النساء - الموضوعات: أهمية صحة المرأة من أجل الولادة الصحية، التغذية،
التباعد بين الولادات، حمل المراهقة، تنظيم الأسرة.
- صحة الأطفال - الموضوعات: التباعد بين الولادات، الرضاعة الطبيعية، التغذية
والرعاية، التحصين، كيفية القضاء على الأمراض
- السلامة - الموضوعات: المخاطر البيئية
- الحماية - الموضوعات: مكافحة إساءة المعاملة، مكافحة العنف
- رسائل تنشئة الأطفال - الموضوعات: معلومات عن التنمية الأساسية للطفل، قيمة
اللعب (الشعار - اللعب هو عمل الأطفال)، أهمية تنمية اللغة، معلومات عن تطور مخ
الطفل، المساواة بين الجنسين
- حقوق الطفل - الموضوعات: رسائل تستند إلى اتفاقية حقوق الطفل
- التعليم الأساسي: الشعارات - التعليم للجميع؛ التعليم يبدأ مع الميلاد؛ موضوعات
أخرى: تعليم البنات
- محو الأمية - الموضوعات: محو أمية النساء باعتبارها دعماً للأسرة

الربط بالمبادرات الدولية

كما أشرنا قد تكون المبادرات الدولية بمثابة وسائل لرفع مستوى الوعي. فمؤتمر جومتان العالمي
حول التربية للجميع Jometian World Conference on Education For All (EFA) الذي
دعا إليه كل من البنك الدولي واليونسكو واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام
١٩٩١ أدى بالمنتديات الدولية إلى التركيز على التعليم. ورسالته الأساسية هي أن بلدان العالم
والوكالات الدولية عليها أن تواجه مشكلة الأمية وتدهور التعليم عن طريق تركيز الطاقات
والاستثمار في مجال التعليم الأساسي. ووفقاً لهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية

التربية للجميع يتكوّن التعليم الأساسي من أربعة عناصر أساسية (للاطلاع على وثائق "التعليم للجميع" بالعربية: موقع شبكة الموارد العربية www.mawared.org):

- مرحلة أولى مركزة مدتها أربع سنوات لجميع الأطفال توفر أساسا للقراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية في إطار الأسرة والبيئة؛
- التعليم غير النظامي للأطفال والكبار غير الملحقين بالمدارس ولا سيما النساء.
- توسيع وتحسين خدمات الطفولة المبكرة من حيث التنمية والرعاية والتربية؛
- توفير المعارف الأساسية والمهارات الحياتية لجميع السكان من خلال استخدام مختلف قنوات الاتصال.

إن اعتبار برامج الطفولة المبكرة عنصرا أساسيا من عناصر التربية الأساسية أرغم عددا من الحكومات على تناول موضوع توفير رعاية الطفولة المبكرة للتنمية والاضطلاع بدورها في هذا المجال. وقامت بعض الحكومات باتخاذ تدابير عملية في هذا الصدد. فمثلا قامت المكسيك بناءً على مبادرة التربية للجميع بإنشاء برنامج لتثقيف الأهل (يرد وصفه في الإطار ١٣، ٤). وقد صُمم هذا المشروع غير النظامي الخاص بتثقيف الأهل، والذي تبلغ تكلفته ١٠٠ مليون دولار أمريكي (الممول أولاً بقرض من البنك الدولي)، بغرض النهوض بفاعلية وجودة تعليم الروضة في عشر من أفقر ولايات المكسيك وذلك عن طريق إعداد أطفال الأسر الفقيرة للالتحاق بالمدرسة الابتدائية. وبالإضافة إلى الاتجاه لزيادة الأنشطة لصالح صغار الأطفال وأسره من شأن الوعي المتزايد أن يؤدي إلى إدخال تغييرات في السياسات والتشريعات.

"الاستراتيجية" السادسة – تطوير سياسات وطنية للطفل والأسرة

إذا أردنا في نهاية الأمر جعل سياسات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية ذات استدامة عبر الزمن ينبغي رسم سياسات على الصعيد الوطني لمساندة الأسر وصغار الأطفال. ويجب أن تشجع هذه السياسات على الاهتمام بالأسرة من حيث تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل والأنشطة التي يمكن أن تنفذ في إطار هذه الفئة من "الاستراتيجيات" التكميلية تشمل تحليل السياسات القائمة والانخراط في عملية رسم سياسات جديدة حسب مقتضى الأمر/أو تيسير تطبيق السياسات الجارية الخاصة بدعم الأطفال والأسر.

رسم السياسات

قبل تحديد الاستراتيجية الملائمة فيما يخص السياسات من المفيد تفهم عملية رسم السياسات. فثمة قوى داخلية (أي وطنية) وقوى خارجية (أي دولية) تؤثر في رسم السياسات.

■ التأثيرات الداخلية

إن رسم السياسات يتم إما بالاستناد إلى أسلوب "تنازلي" حيث يقوم بهذه المهمة الأشخاص الموجودون في السلطة أو يتم من خلال عملية "تصاعدية" حيث تُرسم السياسة بناءً على ضرورات الواقع الملموس. وقد تسفر السياسة التنازلية الخالية من مشاوراة المعنيين الذين سيتأثرون بها في نهاية المطاف عن نتائج غير مرغوبة. (راجع قصة أوغندا في الإطار ٢٥، ٤)

الإطار ٤,٢٥ درس من أوغندا بشأن رسم السياسات - تغيير الهدف المركزي دون مشاوره

منذ عام ١٩٨٦ تكوّن الهيكل الإداري في أوغندا من لجان تضم تسعة أعضاء وتعمل على ستة مستويات. وفي كل مقاطعة خمسة مستويات (المجلس المحلي رقم واحد على مستوى القرية ثم تتدرج المستويات حتى المجلس المحلي رقم خمسة الذي يمثل المقاطعة. أما المستوى السادس فيتمثل في المجلس الوطني). وتتكرر بنية المجالس في كل مستوى من المستويات بحيث تضم ممثلين يتولون مسؤولية التعليم والتعبئة وشؤون المرأة والدفاع والشباب. يُضاف إليهم أمين عام ومسؤول مالي ونائب رئيس ورئيس. وكان الاتفاق أن يكون شاغل منصب نائب الرئيس (وهو دائماً رجل) مسؤولاً عن شؤون الأطفال.

ويجري تدريب نائب الرئيس وتوعيته على القيام بمهمته ويتوقع منه تطوير خبرته في هذا المجال. وتحمس معظم نواب الرؤساء لدورهم كأباء لجميع أطفال الموقع الذي يشغلونه. وكان الذين يحضرون المناقشات حول قضايا الأطفال في المجتمع المحلي من الرجال لأن زميلهم الذي يدعوهم إلى الاجتماع هو أيضاً نائب رئيس المجلس ويشغل منصباً مرموقاً. وكان أداء هذا النظام جيداً.

إلا أنه في عام ١٩٩٦ صدر قانون الحكم المحلي (بلا مشاوره مع تقنيي رعاية الطفولة) الذي عدّل الوظائف الإدارية بحيث تجمع بين قضايا الأطفال وشؤون المرأة. فأصبحت هذه المجموعة تمثلها دائماً امرأة. ونظراً لأن النساء مهمشات كانت النتيجة تهميش قضايا الأطفال واستمرار اعتبار الوظيفة الوحيدة للنساء أن يكنّ أمهات وبالتالي أن يشكل الأطفال قضية نسائية. وبذلك كانت العودة إلى خاينة الصفر! (نياكو ١٩٩٧)

هكذا جرى تغيير سياسة كانت فاعلة في إشراك الرجال في القرارات الخاصة بحياة صغار الأطفال، فلم يعد لدى الرجال دوافع لتولي أية مسؤوليات إزاء ما يحدث لصغار الأطفال.

ينبغي ألا يجري رسم السياسات أو تعديلها على نحو تنازلي. كما ينبغي ألا يظل هذا الأمر حكراً بين أيدي القانونيين وموظفي الوزارة وحدهم. والأهم من ذلك هو أن السياسة لا تستحدث في فراغ. فإن كل حل محلي وكل مشروع بحثي ناجح وكل جهد في مجال المناقشة ينطوي على إمكانية التأثير على تفكير صانعي القرار فيما يتعلق بأفضل الطرق لدعم صغار الأطفال وأسرههم. فمثلاً المشروع التربوي الخاص بالأم والطفل في تركيا، بما ينطوي عليه من نتائج بحثية طويلة تبيّن فوائد تثقيف الأهل، أدّى إلى تغيير في سياسة الحكومة وزيادة دعم الحكومة لبرامج الطفولة المبكرة من خلال وزارة التربية. (كاجيتشيامي وآخرون ١٩٩٥)

ويأتينا من غانا مثال آخر على تأثير الناس على السياسة. إن إعلان أكرا، وهو مبادرة اتخذت مؤخراً في غانا، انبثق من حلقة تدارس وطنية عن تنمية الطفولة المبكرة عقد في عام ١٩٩٣. وهو يمثل عملية تفكير حول صغار الأطفال وحاجاتهم أجراها بصورة جماعية عدد من مختلف المعنيين برعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

يتضمن إعلان أكرنا منظورا وأسلوبا جديدا في التركيز على صغار الأطفال على المستوى القطري. فيعطي أولوية عالية لأكثر الأطفال تعرضا للخطر. ويدعو جميع المعنيين في المصالح الحكومية والوكالات والمنظمات غير الحكومية والأفراد وغيرهم من الشركاء في مجال تنمية الطفولة المبكرة إلى أن يوسعوا النطاق والرؤية في أنحاء غانا فيما يخص رعاية صغار الأطفال. وقد جلب إعلان أكرنا زخما لمزيد من التعاون بين الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. كما أنه أرسى القاعدة لنوع مختلف تماما من البرمجة لصالح صغار الأطفال وأعطى طابعا رسميا لمجموعة أوسع من الأنشطة المتنوعة التي تحظى بالاهتمام والتمويل. وإذ يبتعد الإعلان عن التركيز التقليدي على الروضة باعتبارها إعدادا للالتحاق بالتعليم النظامي، فإنه يدعو إلى أن تتيح برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة تشكيلة من الخدمات الاجتماعية لأكثر الأطفال حاجة. وفيما تعمل حكومة غانا على تكييف استراتيجياتها التعليمية والاجتماعية لهذا المنظور الجديد فسوف تتلقى الدعم من أصحاب المصلحة الذين ساعدوا على إجراء التحول نحو التركيز على الأطفال.

تشكل كل من خبرات أوغندا وتركيا وغانا أمثلة على تغيير للسياسات منبثق من الضغوط الداخلية (أي الوطنية). ويمكن أيضا أن يكون التأثير على السياسات نتيجة لضغوط دولية.

■ التأثيرات الدولية

عادة ما يوجد نوعان من التأثيرات الدولية. أما النمط الأول فيتمثل في الضغط الناجم من المبادرات المتخذة في المنتديات الدولية حيث تجتمع البلدان وتصل إلى اتفاق مشترك على مجموعة من المبادئ الواجب تنفيذها. ومثالان جيدان على تلك الظاهرة هما مبادرة التعليم للجميع واعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الطفل. وتستجيب البلدان لهذه المبادرات الدولية بأن تضع لنفسها غايات جديدة وتحدد أولويات مختلفة وتعديل السياسات الجارية و/أو ترسم سياسات جديدة. ونتيجة لاتفاقية حقوق الطفل أصبح هناك بلدان تدرج حقوق الأطفال في دساتيرها. فمثلا أدرجت حقوق الأطفال في دستور البرازيل في عام ١٩٩٠ وفي دستور كولومبيا الجديد في عام ١٩٩٣.

أما النمط الثاني من التأثير الخارجي فيأتي من الجهات المانحة. فالكثير من المانحين يضعون شروطا لتلقي الأموال و/أو القروض. وتتطوي بعض هذه الشروط على تطبيق أو تعديل عدد من السياسات. فمثلا يُطلب من بعض البلدان إجراء تعديلات بنوية في سياساتها الاقتصادية من أجل الحصول على قروض من منظمات مثل البنك الدولي. وبتزايد إدراك البلدان لضرورة ترتيب بيوتهم قبل العمل مع الجهات المانحة بغية القيام على نحو أفضل بتقييم ما يمكن أن يقدمه المانحون. وتتمثل إحدى طرق معالجة هذه القضية في وضع سياسات تمكن البلدان من امتلاك جدول أعمال واضح عندما تتقدم إليها الجهات المانحة. فإذا كان لدى الحكومة سياسات ملائمة يغدو من السهل التنسيق بين المانحين والحد من ازدواج الخدمات.

مراجعة السياسات

من الأهمية بمكان فهم كيفية رسم السياسات إذا أردت أن يكون لاستراتيجيتك تأثير على السياسة. وقبل الشروع في هذه العملية يحسن مراجعة السياسات الجارية لفهم أساليبها في معالجة القضايا المتعلقة بصغار الأطفال وأسرها. وانطلاقاً من هذا الاستعراض يصبح من الممكن تحديد موضع إجراء الإضافة أو الحذف أو التعديل. فربما تكون السياسات القائمة سياسات جيدة ويكون المطلوب هو التركيز على وضعها موضع التنفيذ كما هو الحال في منطقة الكاريبي. (راجع الإطار ٢٦، ٤ أدناه)

في السنوات الأخيرة أجريت مثل هذه المراجعات في عدد من البلدان منها على سبيل المثال ماليزيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وموريشيوس والمكسيك. وفي كل حالة أدت المراجعة إلى تركيز جديد أو مجدد على تلبية حاجات الطفولة المبكرة وعلى حمل الحكومة على زيادة اهتمامها بالبرمجة في هذا المجال.

بصرف النظر عن مدى الرغبة في التغيير فإن رسم السياسات عبارة عن عملية من شأنها أن تساعد الحكومات في صياغة سياسات لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية ترتبط بأولويات التنمية الوطنية الشاملة. ومن شأن هذه العملية أن تؤدي أيضاً إلى وضع ترتيبات للتمويل الفعلي لبرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية ولتطبيق هذه البرامج ومراقبتها وإدارتها وتنسيقها، وبالتالي تحديد الخيارات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز مساهمة رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها في التنمية الوطنية.

← وصلة المكتبة: ج. إيفانس ٥٩٩١. خلق رؤية مشتركة؛ كيف تؤثر السياسة في رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها. J.Evans.1995.Creating a Shared Vision: How Policy Affects Early Childhood Care and Development.cc117aci.pdf

← وصلة المكتبة: فريق العمل المشترك بين الوزارات. ٥٩٩١. السياسة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في ناميبيا. Interministerial Task Force.1995.National Early Childhood Development Policy Namibia.ac1Inecda.pdf

← وصلة المكتبة: ر.ج. مايرز. ٧٩٩١. وضع السياسة ورعاية الطفولة المبكرة وتميئتها. R.G.Myers.1997. Policy Making and Early Childhood Care and Development.ac1pecci.pdf

← وصلة الانترنت: شبكة المعلومات الخاصة بحقوق الطفل (CRIN). <http://www.crin.org>
Child Rights Information Network . <http://www/crin/org>

← وصلة زيارة الموقع: خدمات تنمية الطفل المتكاملة في الهند. Integrated Child Development Services (ICDS) in India.vc1icdso.pdf

← وصلة زيارة الموقع: التغذية والرعاية: مساعدة برنامج الأغذية العالمي لتربية الطفولة المبكرة

في إطار خدمات تنمية الطفل المتكاملة في الهند. Nourish and Nurture : World Food Programme Assistance for Early Childhood Education in India's Integrated Child Development Services.xn1Innwfo.pdf

← وصلة زيارة الموقع: البحث عن سياسة جديدة لرعاية الطفل. الخطوات الأولى في غواتنغ بجنوب أفريقيا. Searching for a New Childcare Policy : First Steps in Guateng, South Africa.va1sncca.pdf

← وصلة زيارة الموقع: تنمية الطفولة المبكرة في ماليزيا. ECD in Malaysia.va1emxxs.pdf

← وصلة زيارة الموقع: سياسة تنمية الطفولة المبكرة في جنوب أفريقيا. ECD Policy in South Africa.va1epsaa.pdf

الاستراتيجية السابعة – تطوير الأطر القانونية والتنظيمية

ترتبط هذه "الاستراتيجية" بال"استراتيجية" السادسة ولكنها تخطو خطوة إلى الأمام بالأنشطة المتصلة برسم السياسات. فهي توفر مستوى آخر من التخصيص عن طريق تناول القوانين والنظم التي تلي عملية رسم السياسات. لا يكفي أن يكون لدى الحكومة سياسة تقول إنها ستدعم توفير الخبرات قبل المدرسية لجميع أطفالها. فالآليات القانونية والمنظمة تساعد على تجسيد هذه السياسة وعلى تحديد كيفية تطبيقها (مثلا من خلال توفير الحكومة إمكانية التدريب لجميع العاملين في نوع معين من برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، ووضع معايير لمراكز رعاية الطفولة، وفرض ضرائب تؤمن تمويل البرامج، وما إلى ذلك).

ملاحظة: يحدث أحيانا ألا تتفق السياسة مع القوانين والنظم. فمثلا يختلف الأمر عندما تعلن الحكومات أنها تساند الرضاعة الطبيعية لمدة ثلاثة أشهر بينما تمنح القوانين والإجراءات شهرا واحدا إجازة أمومة. ففي هذه الحالة لا تتفق القوانين والنظم السياسة المعلنة.

وعلى غرار "الاستراتيجية" السادسة يمكن، في إطار "الاستراتيجية" السابعة، إجراء مراجعة القوانين والنظم الجارية وتطوير نهج هادفة إلى تغييرها و/أو ضمان تنفيذ القوانين والنظم السارية إذا اتفقت مع السياسات المطلوبة. ونتيجة التصميم الملائم لعمليات الرصد والمراجعة تتم زيادة الوعي العام بالمسائل المتصلة بدعم صغار الأطفال وأسرههم.

مراجعة ورصد القوانين والنظم الجارية

يمكن أن تتم هذه المراجعة على مستويين: فيما يتعلق بالمبادرات الدولية وعلى الصعيد الوطني.

■ الرصد الدولي

إن إحدى الاستراتيجيات التي يمكن استعمالها في ما يتعلق ببرنامج لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية هي التوسع ورصد الموثيق والنظم الدولية كمنظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل، ومراقبة الالتزام بها. عندما توقع الحكومات على اتفاقية حقوق الطفل يتعين عليها أن تضع خطة عمل وطنية تفصل التشريعات والنظم والمبادئ التوجيهية للبرمجة مما يلزم لتعزيز تنفيذ الأنشطة المتصلة بغايات اتفاقية حقوق الطفل. وفي إطار خطة العمل تحدد الغايات المنشودة والأنشطة الواجب تنفيذها لبلوغها. غير أن مسؤولية الحكومة لا تنتهي عند ذلك. فالقانون الدولي يلزم الحكومة بالمتابعة الدورية لأدائها بشأن تلك الخطط. وفي بعض الحالات التي لا يوثق فيها تماما بأن الحكومة تقدم صورة واقعية للأحداث داخل البلد قامت منظمات غير حكومية باستعراض قياس الحكومة لالتزامها باتفاقية حقوق الطفل. وقد حدث ذلك في الفلبين والمكسيك، من بين بلدان أخرى، وهي استراتيجية فعالة لمساءلة الحكومة.

ومن منطقة الكاريبي نذكر مثالا شيقاً عن مدى التفاعل بين تطوير السياسات والقوانين والنظم ومدى تطبيقها. ففي عام ١٩٩٧ قام ٣٠٠ ممثلاً من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات المعنية بصغار الأطفال بوضع خطة عمل شاملة لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية صدق عليها فيما بعد رؤساء دول الأمانة العامة لرابطة الكاريبي واعتمدها على حدة كل بلد من بلدان المنطقة. (راجع الإطار ٢٦، ٤)

الإطار ٤، ٢٦ مقتطفات من خطة عمل الكاريبي لتربية ورعاية وتنمية الطفولة المبكرة، ١٩٩٧-٢٠٠٢

تركز خطة العمل على ضرورة وضع آليات واستراتيجيات من أجل تحقيق ما يلي:

- إطار تشريعي لتنسيق توفير الخدمات ومعايير الرصد في هذا القطاع؛
- التخطيط الاجتماعي المتكامل وتطبيق المبادرات؛
- التمويل الكافي؛
- تكافؤ الحصول على الموارد النوعية من أجل التقليل من النسبة المرتفعة من الأطفال المعرضين للخطر؛
- تعليم وتدريب جميع القائمين برعاية الطفولة المبكرة للتنمية؛
- تطوير المناهج والمواد اللازمة؛
- رفع مستوى الوعي والمشاركة لدى الأهل والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام؛
- تنسيق النشاط على المستويين الوطني والإقليمي؛
- زيادة البحوث من أجل تطوير هذا القطاع.

تقترح خطة العمل جدولاً زمنياً للتخطيط يضم ثلاث مراحل منفصلة:

- تحدد المرحلة الأولى عدداً من المهام التنظيمية الضرورية وتطوير عمليات التخطيط؛
- تتعلق المرحلة الثانية بتحسين الخدمات وإدراج نماذج خدمية جديدة وتدريب العاملين؛
- تتعلق المرحلة الثالثة بعملية تنظيم الخدمات وتأمين استدامتها من خلال الرصد والدعم والتقييم وترسيخ نظام التدريب.

اعتمد الخطة المؤتمر الكاريبي الثاني حول تربية الطفولة المبكرة في مركز تجمع دوفر بكنيسة المسيح، بربادوس، ١-٥ أبريل/نيسان ١٩٩٧. اليونيسف UNICEF

← وصلة المكتبة: خطة عمل الكاريبي لرعاية الطفولة المبكرة وتنميتها.
Caribbean Plan of Action for Early Childhood Care and Development.xd1cpaec.pdf

ما لبث أن اتضح، في منطقة الكاريبي، أنه لا يكفي الحصول على توقيع الجهات المعنية على خطة العمل. فالذي افتقدته الخطة الأصلية كان تحديد القوانين والنظم التي تمكّن من تمويل

الخطة وتنفيذها. فبعد سنة من تصديق رؤساء دول الأمانة العامة لرابطة الكاريبي على خطة عمل الكاريبي وبعد أن أدرجت كل دولة في تشريعاتها المبادئ التوجيهية الجديدة لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، تعثرت العملية. ومن خلال مناقشة مع موظفين من مركز الكاريبي لتنمية الطفولة في جامايكا اضطلعوا بدور هام في صياغة خطة العمل والتصديق عليها، تبين أنهم يواجهون عددا من المشكلات من بينها ما يلي:

- لم يوضع نظام لرصد تنفيذ الخطة؛
- في معظم البلدان ليس هناك قاعدة بيانات عن الأطفال مما يفضي إلى الصعوبة الشديدة في تقدير ما يحرز من تقدم؛
- لم تُخصص ميزانية لدعم العملية؛
- على الرغم من اعتماد السياسة بالإجماع لم تمنح المكاتب الإقليمية سلطة التنفيذ بالإناابة عن الأمانة العامة لرابطة الكاريبي؛
- لا ترتبط السياسة ارتباطا كافيا بالغايات الوطنية الخاصة بتخفيف حدة الفقر.

ملاحظة: ليس المطلوب أن تكون خطة العمل كتابا يحوي مجموعة من قواعد البرمجة الموحدة. بل يجب أن تشمل مجموعة من الغايات والأهداف والأنشطة المشتركة، ومبادئ توجيهية للبرمجة تسهم في إنشاء مزيد من التضافر بين ما تبذله من جهود كل من المنظمات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص على صعيد المجتمعات المحلية والمناطق والقطاعات.

■ مراجعة القوانين والنظم الوطنية

من الأهمية بمكان الاعتراف بأن قوانين ونظم رعاية الطفولة المبكرة للتنمية يجب أن تكون واقعية بالنسبة للسياق. ولنكرر أنه لا يكفي أن تكون هناك القوانين والنظم. ففي محاولة لمعالجة قضية ما قد تؤدي أحيانا النظم القائمة إلى تعطيل الهدف المنشود بدلا من تطبيقه. فمثلا مع تزايد برامج الطفولة المبكرة ترى الكثير من الحكومات أنها غير قادرة على القيام بنفسها بتنفيذ برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. فتقرر أن الدور الملائم للحكومة هو إعداد المبادئ التوجيهية للبرامج وتسجيلها ليعلم الناس ما هي البرامج المتاحة وأين. وتقوم الحكومة مثلا بوضع نظم لإنشاء مراكز الروضة. والذي يحدث أن هذه النظم (التي تستند عادة إلى معايير مستقاة من البلدان الصناعية) تكون من الصرامة إلى الحد الذي لا يمكن لمعظم برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية الوفاء بها فتضطر إلى العمل بصورة غير قانونية. وبذلك تحد الحكومة من توافر البرامج الجيدة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية بدلا من مساندة نهج متنوعة لتناول القضية. وثمة مثال على ذلك من نيجيريا (راجع الإطار ٢٧، ٤)

الإطار ٢٧، ٤ النظم والخبرة النيجيرية

أصدرت الحكومة النيجيرية في عام ١٩٨٧ مبادئ توجيهية للتعليم قبل الابتدائي (وزارة التعليم الاتحادية ١٩٨٧). ويتناول القسم المخصص لمتطلبات مؤسسات التعليم قبل الابتدائي المجالات

التالية: التجهيزات والملاعب والأثاث والمصروفات ومؤهلات المعلمين وغيرها من الموضوعات المتنوعة، ويرد في القسم (٤) الخاص بالتجهيزات ما يلي:

ينبغي أن يفي المبني بالمعايير التالية:

- مقاييس الصف ١٢ م في ٦, ٥ م يتسع لزهاء ٢٥ طفل؛
 - تزود كل غرفة بتهوية مزدوجة وإضاءة جيدة؛
 - تزود كل غرفة بمكان للتخزين وخزانات للتجهيزات؛
 - تزود كل غرفة ببابين يكونان بمثابة مخرج للطوارئ وبشرفة على إحدى جانبي الصف؛
 - ضرورة وجود غرفة للمعاطف ودورات مياه وأحواض على علو ملائم...
- وفيما يتعلق بالأثاث تنص المبادئ التوجيهية على ما يلي:
- "توفير كراسٍ ومناضد بأحجام مختلفة تلائم مختلف الأعمار. يجب أن تصنع المناضد من خشب مصقول أو مادة الفورمايكا. يجب أن تكون الكراسي خفيفة وخالية من الزوايا الحادة. ويجب أن تكون هناك منضدة كبيرة بأدراج لاستعمال المعلمين. ويجب توفير الرفوف وخزائن اللعب في جميع غرف الصفوف."

وفيما يتعلق بالملاعب يتطلب ما يلي:

- "ساحة للعب مسيجة جيدا وذات مساحة تناسب عدد تلاميذ المدرسة..."
- تزويد ساحة اللعب بمساحة خضراء وأجهزة للتسلق والقفز والشد،،،
- توفير مساحة صلبة لجر اللعب ذات العجلات..."

قلة في جميع أنحاء العالم هي البلدان التي بوسعها تلبية هذه الشروط. فمثلا من الصعب تصور إنشاء ملاعب خضراء في الصحراء الشمالية بنيجيريا. ونتيجة لوضع تلك النظم انحصرت بالضرورة التوسع في برامج للطفولة المبكرة المسجلة. وكانت النتيجة غير المتوقعة ازدياد عدد البرامج المخالفة غير المسجلة.

وفي السنوات الأخيرة أخذت اليونيسيف في العمل مع الحكومة النيجيرية لوضع مبادئ توجيهية أكثر اتفاقا مع الواقع من أجل إنشاء مراكز لرعاية وتنمية وتربية الطفولة المبكرة (اليونيسيف ١٩٩٤). وتشير بعض الفروق إلى الانتقال من استلهام تجربة البلدان المتقدمة إلى التركيز على وضع برامج للأطفال تلائم السياق القائم. فهي تنص أولا على أن هناك أنماطا مختلفة من المراكز (نماذج) يمكن إنشاؤها، منها على سبيل المثال:

- مراكز ريفية مرتكزة إلى المجتمع المحلي (في المباني الجماعية أو الردهات متعددة الأغراض)؛

- مراكز دورية في الأسواق الريفية؛
 - مراكز حضرية في الأسواق تقام في المآوي الظليلة زهيدة التكلفة أو في الحوانيت المكشوفة؛
 - مراكز في مواقع العمل؛
 - ملاحق للروضة (في مباني المدارس الابتدائية أثناء ساعات دوام المدرسة)؛
 - ملاحق في الكنائس/المساجد (داخل أو قرب الكنيسة أو المسجد)؛
 - مراكز منزلية؛
 - دور حضانة في المصانع /المكاتب؛
- وأصبحت الشروط المطلوبة للمرافق المادية كما يلي:

■ يجب أن يكون المبنى آمناً وقوياً وفي حالة جيدة؛

■ يجب أن تكون غرفة الصف:

– واسعة

– واقعة في الطابق الأرضي إذا كانت في مبنى ذي طوابق

– مزودة بمقاعد وبسط ملائمة للأطفال.

وفيما يتعلق بساحة اللعب تقتضي الشروط "فناء للعب أخضر أو مملوءاً بالرمل ومجهزاً بتجهيزات آمنة تتيح للأطفال التسلق والقفز والتأرجح".

هكذا حدث ابتعاد عن القوانين والنظم المستندة إلى المعايير الغربية واعتماد نظم أكثر استجابة للحاجات والموارد المحلية. وأصبحت اليوم السياسات والقوانين والنظم المتفرعة منها أكثر مساندة لتطوير مجموعة من البرامج البديلة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في نيجيريا، مما يتيح تسجيل الكثير منها.

← وصلة المكتبة: الجودة في مجال برمجة وتنمية رعاية الطفولة المبكرة - أمر يعني الجميع. جودة

إيفانز ١٩٩٦ . J.L.Evans.1996. Quality in ECCD – Everyone's Concern.cc118aqi.pdf

وضع تشريعات جديدة

يتعلق نشاط آخر في إطار هذه "الاستراتيجية" بوضع تشريعات جديدة. فالقوانين والنظم التي يحدب وضعها في الوقت الراهن في مجموعة واسعة من البلدان هي تلك التي تكلف القطاع الخاص وتشجعه على توفير برامج تدعم صغار الأطفال وأسرههم. ومنها النظم التي تشمل الضرائب الخاصة بحيث يعين التمويل خصيصاً لدعم برامج الطفولة المبكرة كما هو الحال في كولومبيا. وثمة مثال آخر ينطوي على إنشاء صندوق ودائع للطفولة لإعانة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وقد نمت فكرة صندوق الودائع في موريشيوس ولكنها لم تطبق بالكامل. ونشأت صناديق ودائع للأطفال في عدة بلدان أخرى بما فيها المكسيك وكينيا. وفضلاً عن ذلك وبالنظر إلى تزايد

التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تنشأ بني قانونية لدعم هذه الشراكات. (يرد مزيد من التفاصيل عن تمويل رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في القسم السابع).

"الاستراتيجية" الثامنة – تعزيز التعاون الدولي

كما لاحظنا فإن النزعة إلى العولمة بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يزداد تأثيرها على السياسات والقوانين والنظم والبرمجة التي تعدها الحكومات فيما يتعلق بصغار الأطفال وأسرهم. فارتباطاً بالعولمة نشأت مبادرات دولية يمكن أن تتخذ طابع القانون الدولي إذا ما اعتمدها عدد كاف من البلدان. ومن أشكال تزايد التأثير الدولي توسع أنشطة المنظمات عبر الوطنية بما فيها منظومة الأمم المتحدة والوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد أنشأ الكثير من هذه المنظمات أطراً تعاونية لدعم المناداة (المناصرة) والتخطيط والبرمجة والتمويل في مجال برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

المبادرات الدولية

إن وضع "الاتفاقيات" و"التصريحات" و"المواثيق" من خلال المبادرات الدولية ثم التصديق عليها من قبل الحكومات شكّل أحد المحركات القوية للتعاون الدولي. مثال ذلك اتفاقية حقوق الطفل وإعلان سلامانكا وغيرهما من الإعلانات المتصلة بالموضوع والتي سبق مناقشتها في القسم الأول.

يأتي مثال آخر لمبادرة دولية رامية إلى دعم القضايا المحلية من الأطراف الفاعلة في مجال تلفزيون الأطفال، ويرد في الإطار ٢٨، ٤ وصف لإعداد ميثاق التلفزيون الدولي للأطفال.

الإطار ٢٨، ٤ ميثاق التلفزيون الدولي للأطفال

جرى إعداد وتقديم ميثاق التلفزيون الدولي للأطفال إبان القمة العالمية للتلفزيون والأطفال المنعقدة في أستراليا في مارس/آذار ١٩٩٥. وفي غضون القمة قام مندوبون من سبعين دولة بمناقشة الميثاق مناقشة مستفيضة. وراجعته مجموعة من ممثلي المندوبين في القمة.

يُعتبر الميثاق التزاماً من صناعة التلفزيون العالمية بالمبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل الذي أيدته أكثر من ٩٠٪ من حكومات العالم.

سيوزع الميثاق لاعتماده على قادة صناعة تلفزيون الأطفال في العالم بمن فيهم المندوبون إلى القمة البالغ عددهم ٦٣٧ مندوباً. وسينشر الميثاق في العلن حتى يكون لدى المشاهدين معيار يستندون إليه في الحكم على التلفزيون المقدم لأطفالهم. وسيطلب من القائمين على البرامج والمنتجين الالتزام بينوده السبعة عند اتخاذ قرارات تتعلق بإنتاج البرامج التلفزيونية واقتنائها وتوزيعها. وسيجري تشجيع مجموعات التوعية والباحثين والمهرجانات على اعتماد الميثاق كمعيار لتقييم الخدمات المقدمة للنشء.

وجرى دعوة الحكومات والمعلنين والمنظمات الممولة إلى الاعتراف بضرورة توفير دعم مستقر كاف للتلفزيون المحلي الموجه للأطفال وسوف يُطلب من هذه الشركات التي وقّعت الميثاق أن تقدم تقريراً سنوياً عن أدائها بالنسبة إلى معايير الميثاق. وقالت أنا هوم،

رئيسة فريق العمل التابع لاتحاد الإذاعات الأوروبية والمعني بالبرمجة للأطفال والشباب والتي صاغت المسودة الأولى للميثاق، "سيكون هذا التقرير أداة استراتيجية ثمينة بين أيدي الشركات التي تنظر إليه بعين الجد".

ميثاق تلفزيون الأطفال

وفقا لما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي صدق عليها أكثر من 170 دولة يجب أن يعترف العاملون في البث التلفزيوني بحقوق الأطفال لدى إنتاج البرامج التلفزيونية لهم. وباعتبارنا المسؤولين عن أكثر وسيلة من وسائل الإعلام قوة وانتشارا في العالم وما تقدمه من خدمات للأطفال إننا نقبل بأنه لزاما علينا توفير الترفيه والإعلام والتطوير للنشء بناء على هذه المبادئ. ومنها على وجه الخصوص:

1. يجب أن تعد للأطفال خصيصاً برامج عالية الجودة ولا تستغلهم. وينبغي لهذه البرامج أن توفر للأطفال بالإضافة إلى الترفيه إمكانية التنمية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة.
2. الأطفال ينبغي لهم أن يستمتعوا وأن يشاهدوا ثقافتهم ولغاتهم وخبراتهم الحياتية وأن يعبروا عن أنفسهم من خلال البرامج التلفزيونية التي تؤكد شعورهم بالذات وبمجتمعاتهم ومواطنهم.
3. ينبغي أن تعزز برامج الأطفال الاهتمام بالثقافات الأخرى وتقديرها إلى جانب ثقافات الأطفال المحلية.
4. ينبغي أن تكون برامج الأطفال شديدة التنوع من حيث النوع والمضمون دون أن تحوي مشاهد لا مبرر لها من العنف والجنس.
5. ينبغي أن تبث برامج الأطفال في مواعيد منتظمة عندما يكون متاحا للأطفال مشاهدتها، و/أو أن توزع من خلال وسائل إعلام أو تكنولوجيات أخرى واسعة الانتشار.
6. ينبغي توفير الأموال الكافية لصناعة هذه البرامج على أعلى المستويات الممكنة.
7. ينبغي أن تعترف كل من الحكومات والمنظمات المنتجة والموزعة والممولة بأهمية التلفزيون الموجه للأطفال القابلين للتعرض للخطر وما له من طابع حساس وأن تتخذ التدابير اللازمة لدعمه وحمايته.

المصدر: ميثاق تلفزيون الأطفال، المقدم إلى القمة العالمية بشأن التلفزيون والأطفال، ملبورن، أستراليا، مارس/آذار 1995، فيني دي لوس انجليس باوتستا.

الشبكات الدولية

تشارك في الوقت الراهن وكالات الأمم المتحدة ومعظم المنظمات الدولية والثنائية الكبرى وعدة مؤسسات خاصة في تمويل توريدات برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن أجل تيسير تبادل الدروس المستخلصة والتعاون في تطوير البرامج والتخفيف من احتمال ازدواج الجهود وضعت آليات رسمية وغير رسمية تشجع على التعاون. ومن المنتفعين مباشرة بهذه "الاستراتيجية" الوكالات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات وراسمو السياسات والباحثون.

ومنذ أواسط الثمانينات يزداد الاهتمام بالجمع بين الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص كي يعملوا معا في مجال التخطيط وتشاطر المعارف والموارد والتعاون في الجهود المبذولة وتنسيق الأنشطة. ومن النماذج لذلك التعاون المجموعة الاستشارية حول رعاية الطفولة المبكرة للتنمية Consultative Group on Early Childhood Care and Development Association for Development في أفريقيا The Save the Children (ADEA) of Education in Africa وتحالف برامج إنقاذ الطفولة The International Alliance of Programs والمجموعة الدولية الإستشارية للفيتامين أ Vitamin A Consultative Group وفريق العمل الدولي المعني بالأمومة الآمنة International Working Group on Safe Motherhood. وتتسم جميع هذه التجمعات بالأهمية في ما يتعلق بدعم وفهم القضايا الواجب معالجتها حيث أنها تبرز أحدث التجارب النظرية والعملية وتعزز التداؤب الميداني الذي لا يمكن تحقيقه عن طريق الجهود الفردية.

أثناء قيامك بعملية التخطيط من المفيد لك الارتباط بهذه الشبكات الدولية و/أو الانضمام إليها والبناء على إنجازاتها بدلا من العمل معزولا في منطقتك أو هيئتك. وهناك أيضا شبكات على المستوى الإقليمي.

◀ وصلة الانترنت: مكتبة جامعة مينيسوتا لحقوق الإنسان بالاتصال المباشر.
The University of Minnesota Human Rights Library Online <http://www.edu/humanrts/index.html> or <http://heiwwww.unige.ch/humanrts/index.html>

◀ وصلة الانترنت: وصلات دولية أخرى بالاتصال المباشر:
other International Links Online: <http://www.leg.state.mn.us/lrl/links/internat.html>

◀ وصلة المكتبة: عن المجموعة الاستشارية المعنية حول وتنمية رعاية الطفولة المبكرة.
About the Consultative Group on ECCD. ac1acegi.pdf

الشبكات الإقليمية

سعت المنظمات المانحة الدولية في السنوات الأخيرة إلى إيجاد طرق لتعزيز القدرات الإقليمية في ما يتعلق ببرمجة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وقد تكونت الشبكات الإقليمية وأصبحت لها طابعها وحياتها الخاصة. ويبين نص مقتطف من التقرير السنوي للمجموعة الاستشارية لعام ١٩٩٨ تنوع وروحانية النشاط الشبكي منذ أبريل/نيسان ١٩٩٨. (راجع الإطار ٢٩، ٤) غير أن عملية بناء القدرات على المستوى الإقليمي تتطور سريعا بحيث ينبغي اعتبار هذا الوصف نقطة انطلاق لمعرفة بعض الأنشطة الإقليمية الجارية وقت تحرير هذه الوثيقة. وللاتصال بالشبكات الإقليمية واستيفاء معلوماتك اتصل بالمجموعة الاستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة (info@ecdgroup.com).

الإطار ٢٩، ٤ تطور الشبكات الإقليمية

لدى قيام المجموعة الاستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة بدراسة ما يحدث على المستوى الإقليمي اتضح ما يلي:

- أولا هناك ثروة من برامج وأنشطة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في جميع أرجاء العالم؛
- ثانيا يبدو أن هناك اهتماما كبيرا (أو انفتاحا على الأقل في بعض المناطق) من قبل

القائمين برعاية الطفولة المبكرة للتنمية بالعمل المشترك وبتشاطر المعارف؛

■ ثالثاً من الواضح أنه ليس هناك نموذج فريد لكيفية تنظيم الشبكات الإقليمية. فكل منطقة لها تاريخها وتطورها والطريقة الثقافية التي تلائمها في العمل.

إن أمريكا اللاتينية مثلاً لديها تقاليد راسخة في مجال برامج الطفولة المبكرة. ففيها منظمات قائمة منذ أمد طويل تعمل لصالح رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. بل فيها شبكات متنوعة تعنى برعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبالتالي الشبكة التي يطورها المجموعة الاستشارية هي في الواقع شبكة شبكات. وفي المقابل، في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، هناك أيضاً خبرة واسعة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، ومع ذلك فالشبكة التي تطوّر في الوقت الراهن هي بمثابة تجمع فضفاض لأفراد ذوي قناعات مشتركة يعملون معاً لتوفير خبرة تدريبية كل عام في المنطقة؛ وهم الآن على أعتاب عملية إنشاء شبكة من خلال إصدار نشرة إلكترونية دورية تحوي أخبار فاعليات المنطقة.

وتشكل ورشة الموارد العربية مثلاً آخر على طريقة تكوين شبكة ما. ففي هذه الحالة يتعلق الأمر بمجموعة قوية من ثلاثين أو أربعين من الزملاء الذين يمثلون منظمات غير حكومية ومصالح في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وينتمون إلى ست دول عربية يجتمعون بانتظام ولديهم شعور قوي بأنهم يشكلون شبكة. وهم يركزون على اتخاذ القرارات بصورة جماعية، وتنفيذ المشروعات والمبادرات المشتركة، ووضع فهم مشترك لمسألة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وتنمية التعاون والشراكات.

في منطقة الكاريبي أنشأت شبكة واسعة من البرامج خطة عمل مشتركة لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية مصحوبة بسياسة للطفولة المبكرة اعتمدها حكومات المنطقة وصدق عليها اتحاد رؤساء دول الأمانة العامة لرابطة الكاريبي. وتواجه هذه الشبكة الفارق بين نجاحها الرسمي الكبير في إضفاء الطابع المؤسسي على رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبين التطبيق الفعلي للممارسات والبرامج الداعمة لصغار الأطفال.

في جنوب آسيا تأسست شبكة بدعم من منظمات دولية غير حكومية عيّنت مستشاراً إقليمياً لهذا الغرض. واتخذ النشاط الشبكي شكلاً قوياً في المنطقة من خلال التبادل بين الأفراد في أول الأمر من خلال الزيارات بين العاملين في برامج من مختلف البلدان، والاتصال بالبريد الإلكتروني، وتشاطر الأدوات والمواد المكتوبة والمقالات، وغير ذلك من أشكال تبادل المعلومات. وقد أقامت شبكة جنوب آسيا وصلة إلكترونية بشبكة جنوب شرق آسيا لتقاسمها نشرتها الإخبارية الإلكترونية.

في أفريقيا الفرنكوفونية تدير اليونسكو معظم الأنشطة الشبكية. وهذه الشبكة شبه رسمية ومكوّنة من مجموعات من الأعضاء وفريق تنسيق دولي/إقليمي. ويبدل في الوقت الراهن جهد لتوفير وتشاطر (وترجمة) المواد الجيدة لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية بالفرنسية. كما تركز الشبكة على التدريب والتوثيق والتنظيم من أجل البرمجة والبحوث المشتركة. وترتبط هذه الشبكة بشبكة تنمية الطفولة المبكرة لأفريقيا الخاصة بأفريقيا الأنغلوфонونية (غير أن هذا الارتباط تعوقه صعوبات اللغة) حيث بذلت جهود شبكية

أسفرت عن تحديد عدة مشاركين بارزين في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية من بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. ولكن فريق العمل المعني بالطفولة المبكرة والتابع لرابطة تنمية التربية في أفريقيا لم يجد بعد طريقة لمتابعة تأسيس عبر خطته لشبكة تتسم أكثر بالطابع الرسمي.

تبين من المناقشة التي جرت في اجتماع ١٩٩٨ للفريق الاستشاري المعني برعاية الطفولة المبكرة للتنمية ما يلي: تنوع فرص التدريب في المناطق وعبرها والثروة المعرفية الموجودة في المناطق والواجب تشاطرها بمزيد من الفعالية وتعدد الفرص المتاحة للوكالات المانحة لإقامة الصلات مع غيرها على مستوى المناطق من أجل فهم أفضل لسياسات وبرامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

المصدر: الفريق الاستشاري المعني برعاية الطفولة المبكرة للتنمية. التقرير السنوي، ١٩٩٨

إن أمامك الكثير من الإمكانيات لإقامة شراكات لتعزيز المبادرات والمشروعات والبرامج في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن بينها الانضمام إلى الجهات التالي بيانها أو إقامة علاقات معها:

■ الشبكات الإقليمية للمجموعة الاستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة ومنها ورشة الموارد العربية

■ المنظمات الشريكة المنتمية إلى المجموعة الاستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة

■ المكاتب القطرية والإقليمية لليونيسيف

■ مكاتب اليونسكو الإقليمية للتعاون في مجال الطفولة المبكرة UNESCO Early

(Regionally-based) Childhood Cooperating Centers

■ الشبكات التي تقيمها المنظمات غير الحكومية مثل تحالف غوث الأطفال Save the Children Alliance

■ الرابطة النسائية الوطنية والمنظمات النسائية الدولية مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

■ فريق تنسيق مبادرة رعاية الطفولة في اليونيسيف The Care Initiative Focal Group within UNICEF

المكاتب القطرية للمنظمات الدولية غير الحكومية مثل "غوث الأطفال" ومنظمة "رعاية الأطفال السويدية" (ردا بارنين) وصندوق الطفولة المسيحي CCF

■ مؤسسات مثل مؤسسة "برنار فان لير" ومؤسسة "أغا خان" إذا كانت تعمل في البلد الذي تنوي الاضطلاع فيه بنشاط برنامجي

■ رابطات المربين الوطنية

■ "من طفل إلى طفل" والداعون إلى برامج "من طفل إلى طفل"

■ اللجان الوطنية المعنية بمتابعة اتفاقية حقوق الطفل

■ المجموعات الوطنية المعنية بتعزيز التعليم للجميع

■ الشبكات البحثية مثل شبكة أمريكا اللاتينية للمعلومات التربوية والهيئة الدولية

لرعاية الطفل في أوروبا

- جماعات الأهل
- الاتحادات النقاوية
- الرابطات الطبية التي تضم أطباء معنيين مثل أطباء الأطفال المتخصصين في نمو الطفل

ملخص

ليس هناك نموذج فريد لتوفير رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. إذ أن هناك العديد من القطاعات التي تمس حياة الأطفال - الصحة والتربية والخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية والزراعة. وهناك سياقات متنوعة تؤثر في ممارسات تنشئة الأطفال وفي الأهداف التي تحدد لهم. وثمة جداول أعمال سياسية تحدد الأولويات على المستوى الوطني. كما أن هناك مهارات ومعارف مختلفة يدرجها الممارسون المحليون في برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. والقائمة قد تطول. ومع ذلك هناك عدد من العناصر المشتركة عبر هذه المتغيرات الموضوعية مما يتيح لنا تقديم بعض "استراتيجيات" للبرمجة تتسم بطابع عام ويمكن تطويعها للظروف المحلية.

اختيار الاستراتيجيات الملائمة

لقد حققت فهما لتشكيلة من الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة والتي طبقت في سياقات متنوعة. وعليك الآن اختيار الاستراتيجية التي ستطبقها في مشروعك. وسيستند اختيارك إلى عدة عوامل:

- شريحة السكان التي اخترت العمل معها بحسب ما يلي:

– العمر

– درجة التعرض للمخاطر

– الطابع الإثني

– الموقع الجغرافي

- الغايات والأهداف المعينة للمشروع

■ المعلومات الخاصة بالنماذج التي جُربت في أماكن أخرى في البلد أو المنطقة

■ الشركاء المحتملون (الجهات الحكومية وغير الحكومية، والأهالي والمجتمع على

(السواء)

■ الجدوى - فبعض النماذج قابلة للتطبيق في سياق ثقافي وغير قابلة للتطبيق في سياق

آخر

- التكاليف

ورد في القسم الثالث عرض مطول عن طريقة اختيار الشريحة السكانية التي تود إسداء الخدمات لها وكيفية تحديد الغايات والأهداف الخاصة بالعمل معها. ثم ينبغي عند القيام بالتقييم الأول للخدمات المتوافرة (راجع القسم الثاني فيما يتعلق بقياس الحاجات) أن تجمع من المنتفعين معلومات عن النماذج التي سبق استعمالها في المنطقة. كما ورد في القسم الثاني موضوع تحديد الشركاء المحتملين لمشروع الطفولة المبكرة. ويرد في القسم السابع وصف لتكاليف النماذج المختلفة.

غير أنه قد يحدث أن تكون محاولات تصنيف أو تقييم التجارب قليلة فلا يمكنك أن تستخلص نتائج محددة عن النماذج المستعملة من حيث منافعها أو أوجه قصورها. وفي هذه الحالة قد يتعين الإطلاع على ما كُتب في هذا الشأن وعلى الخبرة المكتسبة خارج البلد.

ولدى التفكير والنقاش في النهج أو النهج التي ستتبعها في برنامجك لرعاية الطفولة المبكرة للتمية ربما كان من المفيد الإطلاع على عدد من النماذج المعينة التي تتعلق بالشريحة السكانية التي ستخدمها وبالغايات والأهداف المنشودة.

الأطفال دون الثالثة من العمر

إذا كان المشروع يركز على الأطفال دون الثالثة من العمر يجدر التركيز على مقدمي الرعاية لأن الأطفال في معظم الأحوال لا يزالون في رعاية الأم أو عضو آخر من أعضاء الأسرة ولأن الكثير من الأسر لا تريد أن تعهد بصغارها إلى مراكز تحت رعاية الغرباء. وينبغي أن تولي النهج المتبعة في البرنامج اهتماما بالغا لدعم الأبوين وللاختيارات التربوية (مثل المساعدة في بناء الشبكات الاجتماعية التي تقلل من التوتر، وتوفير الزيارات المنزلية أو دورات تثقيفية للأهل، والعمل مع الأهل من خلال الخدمات المتوافرة لهم (مثلا الخدمات الصحية)، و/أو استعمال وسائل الإعلام).

ومع ذلك عليك أن تتذكر أنه إذا كان التركيز على تعليم الكبار فإن التعلم النشط بالمشاركة له نفس القدر من الأهمية في ما يتعلق بالكبار والصغار على السواء. وينبغي أن يكون النموذج الذي يقع عليه الاختيار ملائما من حيث طرائق تعليم الكبار والتفاعل بقدر ملاءمته من حيث توفير المعلومات بشأن رعاية وتنمية الطفولة.

إن حاجات الكثير من الأسر من حيث رعاية الطفولة لا يلبها برنامج لتعليم الكبار مهما كان جيدا. ومن المؤكد أن بعض الأسر لن تكون قادرة على رعاية صغار الأطفال في البيت لاضطرابها إلى العمل من أجل البقاء، وفي ما يتعلق بمعظم أعضاء الأسر يتعارض العمل مع رعاية الأطفال. لذلك ينبغي النظر في شكل من أشكال الرعاية حتى للأطفال دون الثالثة من العمر. إلا أنه قبل تقرير أن الرعاية المركزية للطفل هي من أفضل النهج فإنه يجب النظر بعناية في الترتيبات الجارية لتنشئة الأطفال. وفي حال وجود تنظيم جيد لتوفير الرعاية من خلال الأسر الممتدة أو الترتيبات المحلية من الأفضل دعم تلك الترتيبات بدلا من السعي إلى إنشاء مراكز. وفي الحالات الأخرى يمكن توفير الرعاية للأطفال في مراكز الأحياء السكنية كالتى تقدم الرعاية المنزلية النهارية لمجموعات من الأطفال يتراوح عددهم بين ستة وأثني عشرة طفلا.

ليس هناك قاعدة يُستند إليها لدى اتخاذ القرار بشأن الاختيار بين الرعاية المنزلية النهارية للأطفال والرعاية المراكزية التي تتسم برحابة المكان وطابعه المؤسسي. وعموماً تعتبر الرعاية المنزلية أكثر حميمية ومن شأنها أن توفر قدراً أكبر من الاهتمام الفردي للأطفال وتكون مواعيدها أكثر مرونة. كما أن الرعاية المنزلية تعود بالمنافع على النساء اللواتي يحولن بيوتهن إلى مراكز صغيرة. ولكن درجة الحميمية والاهتمام الخاص تتوقف على شخصية مقدمة الرعاية وتدريبها وعدد الأطفال الذين ترعاهاهم. وفضلاً عن ذلك قد تحدث نزاعات بين الراعي الأساسي للطفل وبين مقدمات الرعاية المنزلية النهارية بسبب اللبس في الأدوار، الأمر الذي تقل فرص حدوثه في المراكز الأكبر.

يمكن أن تكون البيئة في مركز اجتماعي محلي بمستوى جودة الرعاية المنزلية إذا ما كانت نسبة عدد مقدمي الرعاية إلى عدد الأطفال كافية وكان المربون مدربين تدريباً جيداً ومحبين للأطفال. (لاحظ أن البرامج المراكزية للرضع والصغار تتطلب مزيداً من الاهتمام المكثف ونسبة أعلى من مقدمي الرعاية إلى الأطفال بالمقارنة بالبرامج المماثلة للأطفال الأكبر في مرحلة الروضة.) وإذا كانت مراكز الرعاية "مستعارة" أو تستعمل بعض الوقت وبالتالي غير مقصورة على رعاية صغار الأطفال فربما لا يؤدي ذلك إلى توفير رعاية جيدة.

باختصار سيتوقف الاختيار على توافر المرافق وعلى شخصية مقدمي الرعاية ومدى تأهيلهم وعلى عوامل مثل الحاجة إلى المرونة من حيث الجدولة الزمنية التي تناسب احتياجات الأهل، وبناء على ذلك يتقرر الاختيار بين الرعاية المنزلية والرعاية في المراكزية.

فيما يتعلق ببرامج رعاية الأطفال دون الثالثة من العمر وتنميتهم ينبغي بذل الجهود لتأمين عنصر رعاية قوي (الصحة والتغذية والتحفيز). وغالباً ما يستوجب تنفيذ هذه البرامج شراكات مع جهات تعمل في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية أكثر مما تعمل في مجال التعليم. ويمكن أيضاً إقامة شراكات مع "النساء في مجال التنمية" وبرامج تنمية المجتمع المحلي وغيرها من البرامج المعنية.

وضعنا في القسم الثالث جدولاً ترد فيه أهداف البرنامج المعينة لمختلف الفئات العمرية مع أشكال التدخل الممكنة. وفي الجدول ٤، ٤ يرد بعض هذه الأهداف مع مزيد من التفصيل من حيث النماذج أو الاستراتيجيات النوعية الممكنة تطبيقها.

الجدول ٤، ٤

توجه / نهج مشروعات للأطفال من الميلاد إلى الثانية من العمر

الغاية: تحسين الوضع التنموي لصغار الأطفال

صحة النساء وتنميتهن

الهدف الاستراتيجيات / أشكال التدخل النموذج / النهج

زيادة فرص حصول النساء على توفير أنشطة مدرة للدخل للنساء حملات توعية الموارد

جهود لتنمية المجتمع المحلي

توفير الرعاية للأطفال لتمكين النساء من التفرغ للعمل (في المنازل أو في المراكز)

صحة النساء وتنميتهن - تنمة

الهدف	الاستراتيجيات/ أشكال التدخل	النموذج/ النهج
خفض نسبة سوء التغذية وفقر الدم لدى النساء أثناء الرضاعة من أجل زيادة الرضاعة الطبيعية	توفير جرعات كافية من الحديد والفولات للنساء زيادة كميات السعرات الحرارية والبروتينات للنساء	التغذية التكميلية نشر المعرفة بالشروط اللازمة لتمتع النساء بصحة جيدة مناقشة المشرعين ومحاوله التأثير عليهم دورات لتثقيف الأهل
تعزيز مهارات الأهل لتوفير التحفيز الملائم للطفل	وضع تشريعات لتعزيز إجازه الوضع وممارسة الرضاعة الطبيعية تثقيف الأهل فيما يتعلق بالعلاج بالإمهاة الفموية	استخدام الإذاعة والتلفزيون مجموعات الأهل مجموعات اللعب مع أعضاء الأسرة
التحفيز اللغوي	تثقيف الأمهات فيما يتعلق بالتحفيز البدني والمعرفي المبكر	برامج للزيارات المنزلية لتشارك الأغاني وغيرها من الألعاب اللغوية مع مقدمي الرعاية
زيادة فرص الانتفاع برعاية لطفولة عالية الجودة	وضع برامج جيدة لرعاية الطفولة بالاشتراك مع القطاع العام و/أو الخاص	تمويل أرباب العمل لرعاية الطفولة رعاية الطفولة غير النظامية في الأحياء والمراكز

صحة الأطفال وتنميتهم الشاملة

الهدف	الاستراتيجيات/ أشكال التدخل	النموذج/ النهج
تأمين الرضاعة الطبيعية لمدة ستة أشهر على الأقل	العمل على استصدار سياسات/قوانين مساندة	اتخاذ مبادرات في مجال رسم السياسات
تقليل حالات سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة وحالات النقص في المغذيات الدقيقة	تثقيف الأمهات فيما يتعلق بما يلي: — الرضاعة الطبيعية — التغذية التكميلية	حملات توعية تثقيف الأهل من خلال الزيارات إلى العيادات الصحية أو غيرها من المراكز المجتمعية
ضمان حصول الأطفال على كفايتهم من الأغذية التكميلية وأغذية الفطام	الصناعة المنزلية للأغذية التكميلية مراقبة ومتابعة النمو	العمل من خلال العيادات الصحية (مجموعات الأهل، الزيارات المنزلية) دعم الشركات المحلية من أجل إنتاج الأغذية الملائمة

الهدف الاستراتيجيات/ أشكال التدخل النموذج/ النهج

التقليل من آثار أمراض المعدة والأمعاء والجهاز التنفسي	تحسين الأطفال	بذل الجهود لإقامة ودعم العيادات الصحية
زيادة معدلات التحصين	وضع برامج للمياه والصرف الصحي	بذل الجهود في مجال تنمية المجتمع المحلي
زيادة إمدادات المياه المنزلية ومرافق الصرف الصحي		

الأطفال في سن ثلاث سنوات أو أكثر

إذا كانت الشريحة السكانية الواجب خدمتها تبلغ ثلاث سنوات أو أكثر فمن المحتمل أن يكون الطلب كبيراً على مراكز الرعاية وذلك لحاجة الأهل للتفرغ للعمل ولأنه مع زيادة عمر الأطفال يمكنهم الانتفاع أكثر من التفاعل فيما بينهم. يظهر هنا تفضيل الاستراتيجيات المستندة إلى المراكز وما يتصل بها من نماذج. وينبغي قدر الإمكان أن يرفق ببرامج المراكز شيء من الدعم والتثقيف للأهل.

وينبغي الاهتمام بمدى الطلب الفعلي في مجال رعاية وتربية الطفولة. وهو أمر يختلف عن الطلب الضمني لرعاية وتربية الطفولة بشكل منظم والذي يستند إلى الوضع السكاني: كمجموع عدد الأطفال في فئة عمرية معينة أو مجموع عدد الأسر في منطقة سياسية أو جغرافية معينة.

يتجاوز دائماً الطلب الضمني الطلب الفعلي. فبعض الأسر التي بإمكانها الانتفاع بخدمات رعاية الطفولة هي في الواقع قادرة على توفير الرعاية والتربية الجيدة لأطفالها؛ وثمة أسر أخرى غير قادرة على ذلك ولكنها تودّ لأسباب ثقافية أن تدبر أمرها دون تدخل خارجي. وهناك من الأهل من يشكك في جدوى الخدمات المقدمة ولكنهم على استعداد للمشاركة إذا ما توافر نوع آخر من برامج رعاية أو تربية الطفولة. وهناك من تنقصه مجرد المعلومات. وبالتالي ينبغي التمييز بين الطلب الفعلي والطلب الضمني على خدمات رعاية الطفل وتربيته. وفي بعض الحالات قد تكون الاستراتيجية الأولى التي عليك أن تضعها هي خلق الطلب.

يوفر الإطار ٤, ٥ اقتراحات محددة لنماذج برامج يمكن تنفيذها مع أطفال من الفئة العمرية التابعة للروضة وترتبط بالأهداف الممكنة المبينة في القسم الثالث.

مقاربات لمشاريع للأطفال من سن ثلاث إلى خمس سنوات
الغاية: تعزيز قدرة الأطفال على التعلم والنمو بأحسن وجه

الهدف	الاستراتيجيات/ أشكال التدخل	النموذج/ النهج
تقليل حالات سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة وحالات النقص في المغذيات الدقيقة	توفير الغذاء المحلي الملائم إيجاد وسائل للنساء لزيادة دخولهن	التغذية التكميلية تثقيف الأهل
خفض معدلات الأمراض المعدية	التحصين الكامل	العيادات الصحية حملات إعلامية عامة
زيادة القدرات اللغوية للأطفال من حيث التلقي والإنتاج	تزويد الأهل ومقدمي الرعاية بالمعارف/المهارات الخاصة بنمو الأطفال وتمييزهم وضرورة تحفيزهم	تثقيف الأهل ومقدمي الرعاية ودعمهم
زيادة عدد المنتفعين بنوعية عالية من رعاية الطفولة	خلق الطلب من أجل الرعاية النوعية	حملات توعية
توسيع نطاق الالتحاق ببرامج الروضة وزيادة عدد الأطفال الملتحقين بها	العمل مع أرباب الأعمال للحصول على دعمهم	وضع برامج للرعاية في الأحياء والمراكز بموظفين مدربين تدريباً جيداً وبنعمون بإشراف جيد
تعزيز مهارات الأطفال الاجتماعية	العمل مع القطاعين الخاص والعام لتمويل البرامج العالية الجودة	بناء القدرات على الصعيد الوطني
تعزيز مهارات مقدمي الرعاية لتلبية حاجات الأطفال	خلق الفرص لتدريب المعلمين ودعمهم زيادة مواد التعلم واللعب المتاحة للأطفال	الجمع بين مجموعات اللعب المحلية أو مجموعات الأحياء وأنشطة رعاية الطفولة بحسب الحاجة
اكتشاف أشكال الإعاقة التي من شأنها أن تعوق قدرة الأطفال على التعلم (السمع، النظر)	توفير الفرص أمام مقدمي الرعاية لتعلم أشكال جديدة من السلوك وممارستها	تعليم الأهل والإخوة (من طفل إلى طفل)
اكتشاف أشكال الإعاقة التي من شأنها أن تعوق قدرة الأطفال على التعلم (السمع، النظر)	توفير إمكانية الاكتشاف المبكر للإعاقة	العيادات الصحية تدريب مقدمي الرعاية على التعرف على المشكلات

الهدف **الاستراتيجيات / أشكال التدخل النموذج / النهج**

تأمين السلامة للمجتمع المحلي تنفيذ مشروعات للمياه والصرف الصحي تنمية المجتمع المحلي وبيئته

الأطفال في السنوات الانتقالية (من سنة إلى ثمانية أعوام)

إن الأطفال، إذا ما انتقلوا من البيت أو من الروضة إلى مؤسسة تعليمية تتسم بالطابع الرسمي، يواجهون مجموعة من القضايا (تغيير في التوقعات وعدم الألفة بأدوات التعلم وبيئة جديدة وربما لغة جديدة). لذلك يمكن الاضطلاع بأنشطة تجعل هذه الفترة الانتقالية أسلس. وترد في الجدول ٤، ٦ قائمة ببعض النهج التي يمكن اتباعها لبلوغ الغايات المذكورة في القسم الثالث.

الجدول ٤، ٦

نهج البرمجة الملائمة للأطفال من ستة إلى ثمانية أعوام
الغاية: تعزيز قدرة الأطفال على التعلم والنمو الأفضل

الهدف **الاستراتيجيات / أشكال التدخل النموذج / النهج**

إشياء مدرسة ابتدائية (إن لم يكن هناك مدرسة في المنطقة)

توليد الطلب من أجل مدرسة ابتدائية

التسويق الاجتماعي للتوعية
المناداة

ضمان توافر الموارد الكافية في المدرسة

توليد الطلب على مساءلة المعلمين وتوفير البني والمرافق الأساسية

اجتماعات على مستوى المجتمع المحلي

مساعدة الأطفال على الانتقال اليسير إلى المدرسة الابتدائية

توفير التدريب لمعلمي الصفوف الابتدائية الأولى في مجال تنمية الطفل والتعلم الفعال (كذلك التدريب المشترك لمقدمي الرعاية في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية لمعلمي الابتدائي)

تنمية القدرات البشرية
وضع منهج للتدريب قبل الخدمة وأثناءها
تعزيز المؤسسات

تغيير الإدارة والتنظيم والنظم في المدارس (مثال ذلك سن الالتحاق وحجم المجموعات وممارسات الإعادة)

تنمية المسارات المهنية للمعلمين لزيادة التزامهم ودوافعهم

تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب

تعليم المهارات الأساسية بطريقة مغرية للأطفال

مراجعة طرق التدريس

الهدف	الاستراتيجيات/ أشكال التدخل	النموذج/ النهج
تعزيز دوافع الأطفال للتعلم	توفير الفرص لممارسة المهارات بطريقة "مرحة"	منهجية "من طفل إلى طفل"
إقامة علاقات أوثق بين الأسرة والمدرسة	تعزيز الاتصال فيما بين الذين يؤثرون في حياة الطفل (الأهل ومعلمي مرحلة الروضة والمرحلة الابتدائية والإداريين)	مجموعات الأهل/ المدرسة/ المجتمع المحلي
	خلق نشاطات حيث يمكن للأسرة والمدرسة العمل سوياً	
	تشجيع الأهل والمعلمين على القيام بأنشطة خاصة مع الأطفال في مجال القراءة وعادات الاستذكار والتحكم بالانفعالات، الخ.	
	إعداد عملية تعليمية ملائمة للبيئة المحلية (ولكل طفل إذا أمكن) تيسر الفترة الانتقالية للأطفال	تطوير المناهج الدراسية العمل مع راسمي السياسات لخلق سياسة اللغة الملائمة
	إدماج الثقافة المحلية في المدارس والمناهج	
	إضافة برامج في المدرسة تلبي حاجات الأطفال	إشراك أعضاء المجتمع المحلي والرؤساء في نشاط المدرسة
تقليل حالات سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة وحالات النقص في المغذيات الدقيقة	تطبيق نظام غذائي متوازن مع الأغذية المتوفرة محلياً ويتفق مع تربية الأهل	وضع برنامج متكامل للصحة والتغذية والتعليم
		مجموعات الأهل
إنشاء بيئة مؤاتية لتعلم الطفل في المجتمع المحلي	خلق أنشطة للتعلم يمكن لجميع أعضاء المجتمع المحلي المشاركة فيها	تنسيق أنشطة الوكالات المسؤولة عن رعاية الطفولة
		اجتماعات مشتركة بين الأهل/ المعلمين/ المجتمع المحلي

خلاصة القول إننا عرضنا في هذا القسم تشكيلة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة فيما يتعلق بالطفولة المبكرة. وقد استُخدمت جميعها إلى حد ما في أماكن مختلفة حول العالم. وينبغي أن يلبي النموذج (أو النماذج) الذي تختاره حاجات السكان الذين تتوجه إليهم وأن يكون قابلاً للتطبيق على ضوء الموارد المتوفرة لك ضمن السياق. وبعد اختيار نموذج أولي عليك أن تنظر في مقتضيات التطبيق الكامل للنموذج بين الناس الذين تعمل معهم. أما القسم الخامس فيقدم وصفاً لمختلف العناصر الواجب مراعاتها (مثل البنى الأساسية اللازمة) من أجل تشغيل النموذج بصورة فعالة. ثم بعد مراجعة مقتضيات التطبيق الكامل للنموذج سيتسنى لك تحديد ما يلزم

من حيث التكاليف والموارد لتطبيق هذا النموذج. ومع اتضاح هذه الأمور ربما تعين عليك تعديل النموذج أو في بعض الحالات النظر في اختيار نماذج بديلة. لذلك يستحسن عند هذه المرحلة اعتبار اختيار النماذج مؤقتاً واتباع المرونة في حالة الاضطرار إلى تغيير النماذج التي يقع عليها اختيارك.

المراجع

Bautista, F. 1995. "Children's Television Charter," presented at the World Summit on Television

and Children, March, Melbourne Australia.

1998 . Personal Correspondance

Benito, C., and J. Filp. 1996. "The Transition from Home to School: A Socio-economic Analysis

of the Benefits of an Educational Intervention with Families and Schools." International Journal of

Educational Research 25:53-65.

Biersteker, L. 1998. Personal correspondence. 21 May.

Booker, S. 1995. We Are Your Children: The Kushanda Early Childhood Education and Care

Dissemination Program, Zimbabwe 1985-1993. The Hague: Bernard van Leer Foundation.

Bosh, A Juguemos al Teatro: Interactive Radio Instruction to Promote Critical Thinking Skills, Conflict Prevention and Resolution and Emotional Development: A Pilot Project in Ecuador Washington D.C.: Education Development Center.

Carter, M, and D. Curtis. 1994. Training Teachers: A Harvest of Theory and Practice. St Paul, MN:

Readleaf Press.

Castillo, C., N. Ortiz, and A. Gonzalez. 1993. "Home-based Community Day Care and Children's

Rights: The Colombian Case." Florence, Italy: International Child Development Center.

Consultative Group on Early Childhood Care and Development.1998. Report of the Annual

Meeting. 20-24 April, Paris, UNESCO.

Consultative Group On Early Childhood Care and Development. 1993. "Meeting Basic Learning

Needs through Programmes of Early Childhood Care and Development." Prepared for The

Education for All Forum: The Second Meeting, Quality Education For All. 8-10 September, New

Delhi, India.

Department of Education and Sports (DECS), Philippines. n.d. "The Summer School Program."

DECS: Manila.

Department of Education and Sports (DECS), Philippines. n.d. "Integration of Early Childhood

- Experiences in Grade I." DECS: Manila.
- Evans, J. L. 1994. "Early Childhood Care and Development: Where We Stand and the Challenges We Face." Paper presented at the National Consultation on ECCD, organized by the National Inter-agency Committee on Early Childhood Care and Development, 11-12 November, Quezon City, Philippines.
- Evans, J. L. and K. Ismail. 1994. "Malaysian Early Childhood Development Study." Kuala Lumpur: UNICEF.
- Evans, J. L. 1993. Participatory Evaluations of Child-to-Child Projects in India. Geneva: Aga Khan Foundation.
- Filp, J., C. Balmaceda C., and P. Gimeno 1997. "Educacion Pre-escolar en el Hogar o en el Kindergarten: Logro de Objetivos Cognitivos." Revista del Centro de Estudios Educativos (Mexico) vol. 7, no. 4:47-57.
- Grantham-McGregor, S., S. Meisels, E. Pollitt, K. Scott, T. Wachs. 1998. "Draft Report to UNICEF on the Nature and Determinants of Child Development (0-3) and Programmatic Implications." New York: UNICEF.
- Herscovitch, L. 1997. Moving Child and Family Programs to Scale in Thailand: Integrated Program for Child and Family Development Program Review. Bangkok, Thailand: UNICEF.
- Herscovitch, L. 1995. "Working Filipinas and Workplace Child Care: A Report on Save the Children USA's Experience." Westport,CT: Save the Children USA.
- Hong, S. 1989. "Integrated Child Development Services. Early Childhood Development: India Case Study." Paper prepared for the Global Seminar on Early Childhood Development, 30 December, Florence, Italy: International Child Development Center.
- Jesien, G., J. Aliaga, and M. Llanos Zuloaga. 1979. "A Home-Based Non-formal Program: Context and Description Validation of the Portage Model in Peru." Paper prepared for the InterAmerican Congress of Psychology, July, Lima, Peru.
- Kaçgitçibasi C. 1996. Family And Human Development Across Cultures: A View From The Other Side. Philadelphia: Lawrence Erlbaum Assoc.
- Kaçgitçibasi C., S. Bekman and A. Gksel. 1995. "A Multipurpose Model of Nonformal Education:The Mother-Child Education Program." Coordinators' Notebook, no. 17. New York: The Consultative Group for Early Childhood Care and Development.
- Kemp, J. D. 1993. "Curriculum Enrichment Pre-primary to Junior Primary." Paper presented at

the South African Conference on the Restructuring of Education, 27-30 September.

Kotchabhakdi, N. 1988. "A Case Study: The Integration of Psychosocial Components of Early

Childhood Development into a Nutrition Education Programme of Northeast Thailand." A paper

prepared for the Third Inter-Agency Meeting of the Consultative Group on Early Childhood Care

and Development, 12-14 January, Washington, D.C.

Lal, S. and R. Wati, 1986. "Non-formal Preschool Education—An Effort to Enhance School

Enrollment." A paper prepared for the National Conference on Research on ICDS, 25-27

February, New Delhi, National Institute for Public Cooperation in Child Development (NIPCCD).

Mimeographed.

Landers, C. And M. Sporn. "Enhancing Early Child Development: A Video-Based Parent

Education Strategy." Paper presented at the Second UNICEF Animation Summit, 14-18

November, Orlando, FL.

Levinger, B. 1992. Promoting Child Quality: Issues, Trends and Strategies. New York: UNDP.

Loftin, C. 1979. "Manual de Entrenamiento para Programas no Escolarizados con Base en el

Hogar." Unpublished manuscript. Portage, Wisconsin: Cooperative Educational Service Agency.

Luis-Santos, L. n.d. "DECS ECCD Program." Philippines: Department of Education and Culture.

Mauras, M., C. L. Latorre, J. Filp. 1979. "Alternativas de Atencion al Preescolar en America

Latina y el Caribe." Santiago, Chile: UNICEF.

Myers, R. G. 1995. The Twelve Who Survive: Strengthening Programs of Early Childhood Development

in the Third World. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Myers, R. G. and R. Hertenberg. 1987. "The Eleven Who Survive: Toward a Re-Examination of

Early Childhood Development Program Options and Costs." Report No. EDT69. Washington

D.C.:World Bank.

National Institute of Public Cooperation and Child Development. 1992. "National Evaluation of

Integrated Child Development Service." New Delhi: NIPCCD.

Nigeria, Federal Ministry of Education.1987. "Guidelines on Pre-Primary Education." Lagos,

Nigeria: Government of Nigeria.

Nyeko, J. 1997. "Lessons From Uganda: Involvement of Fathers in the Development of

Policy/Laws." Paper presented at Early Childhood Institute, 29 September-17 October, University

of Namibia.

- Otaala, B., R. G. Myers, and C. Landers. 1988. "Children Caring for Children: New Applications of an old Idea." Report prepared by The Consultative Group on Early Childhood Care and Development.
- Pollitt, E., K. S. Gorman, P. L. Engle, R. Martorell, and J. Rivera. 1993. "Early Supplementary Feeding and Cognition," Monographs of the Society for Research in Child Development, 58:7.
- Pollitt, E. 1984. "Nutrition and Educational Achievement." Nutrition Education Series: no. 9. Paris: UNESCO.
- Swaminathan, M. S. 1993. "The Continuum of Maternity and Child Care Support: a Critique of Relevant Laws, Policies and Programmes from the Perspective of Women's Triple Roles. A paper presented at the Sixth Conference of the Indian Association for Women's Studies, 31 May-2 June, Mysore, India.
- Sylva, K, and I. S. Blatchford. 1996. Bridging the gap between home and school: Improving achievement in primary schools. A Report of four case studies commissioned by UNESCO and Technical Consultation, November 1994, Addis Ababa. Paris: UNESCO.
- Taylor, N. 1992. The Bridging Period Programme: an Early Assessment. A Report for the NEPI Research Group: Early Childhood Educare. South Africa
- Taylor, N. 1989. Falling at the First Hurdle: Initial Encounters with the Formal System of African Education in South Africa. Johannesburg, South Africa: Education Policy Unit, University of the Witwatersrand.
- UNESCO. 1986. International Meeting of Experts on Alternative Low Cost Strategies for the Development of Early Childhood Education: Final Report. 3-7 November, UNESCO, Paris.
- UNICEF. 1995. "Progress Report: Enhancing the Role of Women in Comprehensive Child Development Project. July 1994-June 1995." Jakarta, Indonesia: UNICEF.
- UNICEF. 1994. "Guidelines for the Establishment of Early Childcare Development and Education (ECCDE) Centres." In line with the Federal Government of Nigeria and UNICEF Cooperation Agreement on Basic Education. Lagos: UNICEF.
- World Bank. 1995. "Early Childhood Development: The World Bank's Agenda." Washington D.C.: Population, Health, and Nutrition Department. Washington, D.C.:World Bank. 187
- Yusof, K. 1982. "Sang Kancil—Care of Urban Squatter Settlements." World Health Forum 2, no. 2:278-281.

الجزء الخامس

وضع القطع في أماكنها: خلق البنية التحتية

ما أن تتكون لديك فكرة واضحة عن:

- المجموعة السكانية التي تريد أن تشملها ببرنامج للطفولة المبكرة (للمزيد من المعلومات عن كيفية البت في من يتلقون خدمات البرنامج، انظر القسم الثاني)؛
- بعض الغايات الأولية والأهداف التي تود تحقيقها في إطار المشروع (انظر القسم الثالث)؛ و
- ما تختاره من مبادرات تتعلق بالطفولة المبكرة يمكن تنفيذها (انظر القسم الرابع) حتى تكون على استعداد لإقامة بنية تحتية للبرنامج.

سيزودك هذا القسم ببعض الإيضاحات عن العناصر التي يتعين التركيز عليها من أجل تنفيذ ما يقع عليه اختيارك من نهج أو نهج بفعالية. وعلى وجه التحديد يتناول القسم "ماذا سيقدم إلى المجموعة المستفيدة، والكيفية" التي سيقدم بها، و"أين ومتى" ستقدم الخدمات، ومن سيقدمها (من حيث التنظيم والتزود بالموظفين).

المضامين: ما الذي سيقدم؟

ما الذي سيتلقاه المستفيدون من خلال المشروع؟ سيكون من المفيد لأغراض هذه المناقشة أن يكون لدينا فهم مشترك لمعنى المصطلحات التالية في سياق برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية (ECCD):

■ **السلع التي ستقدم من خلال المشروع.** وتشمل السلع الطعام وعناصر التغذية التكميلية، واللقاحات، والفيتامينات والمواد غير العضوية وغير ذلك من المواد واللوازم الصحية، واللُعب، الخ.

■ **الخدمات التي ستقدم.** يمكن أن تتضمن تلك الخدمات الفحوص الطبية، ووزن الأطفال، والزيارات المنزلية، وتثقيف الأهل، والرعاية النهارية الكاملة للأطفال، الخ.

■ **الأنشطة التي تقدم في إطار المشروع.** يمكن أن تتركز الأنشطة على منفعين كثيرين ومستويات شتى - على الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية بل وعلى المستوى الدولي. وقد تشمل الأنشطة فرّق لعب للأطفال، وتدريباً لمقدمي الرعاية، وعقد اجتماعات

للأهل، واجتماعات تخطيط للمجتمع المحلي، وتطوير البرامج الإذاعية وغيرها من برامج إعلامية، وجهوداً لتطوير المناهج والتخطيط السياسي الوطني، الخ.

■ **تطوير منهج للمشروع.** ينبغي عموماً أن ينتظم جميع الأنشطة منهج يكون بمثابة دليل حول أنواع الأنشطة التي ستقدم وكيفية تقديمها. ونحن نستخدم مصطلح المنهج في كافة أقسام هذا الدليل بمعناه الأوسع، أي بوصفه إطاراً أو مرشداً وليس بالمعنى الذي يستخدم فيه ذلك المصطلح عادة للاقتصار على مضمون البرنامج فحسب. انظر المناقشة الواردة أدناه.

■ **نظام ينفذ المشروع في إطاره.** ويشمل ذلك مكانا (أو أمكنة) للأنشطة المزمع تنفيذها، والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذ المشروع وتزويده بالموظفين وتدريبهم، وتوفير الدعامات المؤسسية.

وينبغي لمشروع جيد في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية (ECCD)، أن يجمع بين السلع والخدمات والأنشطة على نحو ينشئ تآزراً فيما بينها. فثمة شواهد كثيرة على أن مجرد نقل السلع يرجح أن لا يؤتي ثماراً مستديمة. ولكي يكون البرنامج فعالاً، يجب أن يكون تسليم السلع والخدمات مرافقاً بجهود للتثقيف والترويج. ومن أمثلة ذلك أنه إذا كان برنامجك سيتضمن تسليم أغذية، فينبغي أن يتم ذلك في سياق مساعدة الأهل أو مقدمي الرعاية على تنمية معارفهم عن سلوك الرعاية والتغذية الذي يساعد الأطفال على تمثُل غذائهم.

ومن أمثلة البرامج التي صممت لتزويد الأطفال دون الثالثة من العمر بتوليفة متكاملة من السلع والخدمات والأنشطة مثال يأتي من الفلبين (انظر الإطار ١، ٥).

الإطار ١، ٥ عناصر برنامج وطني للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، الفلبين

تشمل توليفة خدمات الصحة والتغذية والتربية/التعليم تشكيلة من المدخلات. فاستراتيجية العمل مع صغار الأطفال تركز على العمل مع الأهل. فمن حيث الصحة والتغذية، هناك تأكيدٌ على تحسين ممارسات الرضاعة الطبيعية والفظام ومعالجة الإسهال في البيت. ويشجع المشروع أيضاً على حصول الطفل على ما يكفيه من المغذيات الدقيقة ويسعى إلى الحد من عدد المواليد منخفضي الوزن. وأخيراً يسعى إلى تحسين التفاعلات بين الطفل وبيئته بهدف تعزيز التنمية النفسية - الاجتماعية. ويعكس التركيز على تغيير السلوك، والاستعانة بتعزيز النمو على إحداث ذلك التغيير، تجارب الفلبين الممتدة في مجال رصد النمو ومراقبته، بقدر ما يعكس مبادرات أحدث عهداً يذكر من بينها البرامج المجتمعية للتخطيط والإدارة برامج نمو الطفل، وكذلك التوصل إلى تحسين عادات الفظام من خلال الإرشاد في إطار مشروع التثقيف بشأن الفظام. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه المجموعة من الأنشطة تعد تكملة طبيعية لخدمات يقدمها حالياً مشروع القابلة القانونية للصحة الريفية (RHM) ومن شأنها أن تعزز كفاءة أنشطتها على مستوى القرية. فمثلاً، سترتب على تركيز الاهتمام على صغار الأطفال وأمهاتهم زيادة الإقبال على تسجيل المواليد وتدوين أوزانهم عند الولادة وبالتالي تحسين قاعدة البيانات الوطنية لأغراض التخطيط والبرمجة.

وأقل الخدمات تطوراً في الفلبين هي ما يقدم في مجال التنمية النفسية الاجتماعية للأطفال من الميلاد إلى سن الثالثة، حيث لا يوجد منها سوى النذر اليسير لهذه الفئة من الأعمار. لذلك فإن البرنامج الوطني للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة يتضمن إنشاء وتوجيه أنشطة إنمائية متكاملة ومناسبة لأصغر فئات الأعمار هذه.

الخدمات الغذائية الأساسية

يشمل المضمون الأساسي لاستراتيجية الوقاية من سوء التغذية المتعلقة بالبروتينات والطاقة (PEM) ما يلي:

- إرشاد الزوجين قبل زواجهما بشأن أهمية سلامة الوضع الغذائي للأم قبل الحمل، بما في ذلك ضرورة تعاطي الملح الميود. (تلقي الإرشاد من قابلة قانونية هو الآن شرط إجباري يلزم الزوجان بالوفاء به قبل الحصول على رخصة الزواج.)؛
- توفير الإرشاد الغذائي للنساء الحوامل، إعدادهن للرضاعة الطبيعية، تكملة غذائهن بالحديد/ الفوليات واستخدام الملح الميود؛
- استخدام مقاس محيط وسط الذراع العليا (MUAC) معياراً لمعرفة أولئك اللواتي بلغن من النحافة ما يمنعهن من الحمل الصحي؛
- تسجيل المواليد وتدوين الوزن عند الميلاد؛
- إعطاء جرعات كبيرة من فيتامين A للأمهات حديثات العهد بالأمومة؛
- تزويد الأمهات ما بعد الولادة بإرشادات مكثفة بشأن الرضاعة الطبيعية؛
- إتاحة فرص شهرية لقياس نمو الأطفال دون السنتين، وإرشاد الأمهات في مجالات أهمها الرضاعة الطبيعية وممارسات الفطام؛
- الترويج للتلقيح والوقاية من وقوع حوادث للأطفال؛
- تمييز الأطفال متعثرى النمو بهدف إيلائهم اهتماماً خاصاً من أجل تجنيبهم بداية العجز النمائي؛
- تقديم المساعدة الغذائية عندما يكون ذلك مناسباً في إطار البرنامج؛
- إحالة الأطفال متعثرى النمو الذين لا تتحسن حالتهم إلى وحدة الصحة الريفية (RHU)؛
- تقديم جرعة يومية من شراب الحديد إلى الأطفال دون الثانية من العمر؛
- إعطاء جرعة من فيتامين أ مرتين في السنة للأطفال في السن قبل المدرسية؛
- تقديم إرشادات عن علاج الإسهال في البيت وبشأن التعرف المبكر على أعراض الخمج التنفسي الحاد؛
- إجراء قياسات لنمو الأطفال بين الثانية والثالثة من العمر أربع مرات في السنة.

وليست مكونات ومحتويات برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية للأطفال دون الثالثة، التي ورد ذكرها في الإطار ١، ٥، مجرد مجموعة من الأنشطة والسلع والخدمات دونت كيفما اتفق للعرض على الأهل والأطفال. فقد أعدت تلك القائمة استجابة لمجموعة من الأهداف والغايات التي رسمت

للمجموعة السكانية المزمع تزويدها بالخدمات، في إطار منهج للأطفال دون الثالثة من العمر ولأهلهم.

وربما كنت قد تميل إلى الاعتقاد بأن المنهج التعليمي هو فقط مجموعة من خطط الدروس التي تدرّس لصف من التلاميذ. غير أنه، كما ترد مناقشته أدناه، يقصد بالمنهج ذلك الإطار الذي يوجه اختيارك للمضامين والأنشطة والتفاعلات داخل برنامج أو مشروع ما.

الحاجة إلى منهاج

توحي كلمة المنهج إلى الكثيرين بالجمود الذي يرجح أن يطرأ داخل إطار نظامي كالمدرسة الابتدائية على سبيل المثال. كما توحي بمجموعة من الدروس المقررة سلفاً والتي يفترض من المعلم أن يدرسها في ترتيب معين. غير أنه ليس من الضروري أن يكون المنهج مطابقاً لهذا التعريف. فمن بين تعاريفه ما يبلغ من البساطة مبلغ "خطة لتوفير مجموعات من فرص التعلم أمام الأشخاص سيتعلمون" (Saylor et al.1981, 8). وكلمة "خطة" إنما تعني في هذا السياق "نية" أو "قصد" وليس "مخططاً". ومن الممكن أن تتألف الخطة من إجراء يتخذ وإطار يُهتدى به في تنفيذ الأعمال وإقرار الخيارات؛ وليس من الضروري أن يشكل وصفة محفورة في الحجر تطبق خطوة بخطوة. والمنهج التعليمي الحسن التصميم يمنح مقدمي الخدمة حرية تطوير الأنشطة في حدود إطار متفق عليه؛ فهو لا يشد وثاقهم إلى أنشطة عقيمة ومقررة سلفاً.

وجدير بالملاحظة كذلك أن فرص التعلم يمكن توفيرها في سياقات مختلفة - البيت، المجتمع المحلي، الحي، العيادة الصحية، بل وفي صحبة جمع من المخططين الحكوميين! لذلك فإنه عندما نؤكد على أن الخدمات والسلع والأنشطة المقدمة، سواء إلى الكبار أو إلى الصغار، ينبغي أن تسترشد بمنهج ما، فإننا نعني أن الحاجة تقضي بوجود إطار أو خريطة واضحة المعالم. وعلى الأشخاص المكلفين بوضع البرنامج أن يكونوا على بينة مما ينبغي للمستفيدين أن يتلقوه من حيث المضمون ومن حيث عملية تحصيل ذلك المضمون. كما يتعين أن تكون لديهم خطة لكيفية إيصال المضمون.

المنهج جزء لا يتجزأ من المحرك الذي يوفر، بالتشارك مع

طاقة الموظفين، الزخم الذي يجعل البرامج تحيل .

Epstein et al.1995, 114

بوجه عام، يتألف المنهج من عدة عناصر:

■ **إطار نظري** ينهض على أساس فلسفة المرء أو معتقداته بشأن

■ كيف ينمو الأطفال ويتطورون ويتعلمون

■ ما هو دور الكبار (الأهل والمعلمين وغيرهم) في دعم ذلك التطور

■ ما هي أنواع الدعم المجتمعي والاجتماعي والثقافي اللازمة لإدامة جهود الكبار

والصغار؛

■ **مجموعة غايات وأهداف** يكون البرنامج قد صمم من أجل تحقيقها؛

■ **مجموعة أنشطة** متوافقة مع فلسفة البرنامج وذات صلة بالغايات والأهداف؛

■ **منهجية** لتنفيذ الأنشطة؛

■ **استراتيجيات** لتزويد أعضاء هيئة التدريس بالتدريب والدعم؛

■ **نظام لرصد** الأنشطة ولتقييم النتائج؛

وقد طبقت على الصعيد الدولي طائفة واسعة من خيارات المنهج. ومن أكثر المناهج صيتا هي مناهج الروضة التعليمية للأطفال من الثالثة إلى السادسة من العمر - منتسوري وهاي/سكوب، ثم منهج ريجيو إميليو الأحدث عهداً الصادر في إيطاليا وقد طبق النموذجان الأولان في شريحة واسعة من البلدان. أما منهج ريجيو إميليو فيجري تجريبه في سياقات غنية بالموارد في المقام الأول. ومن أمثلة المناهج القائمة على زيارة البيوت برنامج الهيبي (HIPPY) الذي تمت مواءمته للتطبيق في كل من تركيا وجنوب أفريقيا وهولندا. وثمة عدد من المشروعات المعروفة في رعاية الطفولة المبكرة للتنمية (ECCD)، يذكر من بينها برنامج تدريب المدربين الذي يطبق في عدد من البلدان الأفريقية، وبرنامج الخدمات المتكاملة لتنمية المجتمع المحلي (ICDS) في الهند، وهي تدرج في عداد المشروعات المتعددة الأبعاد والتي تسترشد بمناهج تضم خدمات وأنشطة رعاية الطفولة المبكرة للتنمية المتوقعة إضافة إلى توزيع السلع التي تهتم الكبار والصغار على كافة المستويات.

ملاحظة: إن مجرد كون هذا المنهج أو ذلك المنهج ذائع الصيت لا يعني بالضرورة أنه قد حظي بالشرعية. فالمناهج تطبق بغض النظر عن تفاوت درجات الشرعية. فبرنامج منتسوري، كما لاحظ أنصاره، لم يُشرع نهجه. وينطبق مثل ذلك على منهج ريجيو إميليو الذي لم يجر تقييمه ولا يرى مصمموه سببا للشروع في عملية شرعية كهذه. وعلى طرف النقيض من ذلك هناك منهج هاي/سكوب الذي يحظى بست وثلاثين سنة من المصادقة على نهجه في الولايات المتحدة وخارجها. أما برنامج هيبي (HIPPY) فقد تلقى شرعيته من بحث البرنامج الذي طورته كاجيتشيباسي في تركيا، الذي تضمن مواءمة واسعة لبرنامج هيبي.

← Kağıtçibasi, Bekman, and Göskel.1995.A Multipurpose Model of Non-Formal Education: The Multi-Child Education Programme.va1mmnen.pdf

اختيار / تطوير المنهج

رغم أنه هناك مناقشة مهمة حول أي "منهج" هو الأفضل، فإن العلم والتجربة يؤكدان أنه ليس هناك مناهج واحد ملائم في جميع المواقع. من المعروف أن شكل المنهاج والتعليم ضمن برنامج الطفولة المبكرة لا يسفران عن فروق تذكر في تأثيرهما على الطفل، وأن من المهم أن يكون هناك منهج وأن يكون تدريب المعلمين ودعمهم متسقين مع ذلك المنهج. وقد طرحت تساؤلات حول هذا الاعتقاد على أثر بحوث أجرتها مؤخرا مؤسسة هاي/سكوب (Schweinhart and Weikart 1995) حول ثلاثة نماذج من المناهج التعليمية:

(١) التعليم المباشر الذي تمثله طريقة المدرسة النظامية بدروس الإملاء والتسميع عن ظهر قلب؛

(٢) منهج هاي/سكوب التعليمي حيث ينظم المعلمون قاعة الدرس والروتين اليومي بحيث يستطيع الأطفال أن يخططوا أنشطتهم وينفذوها بأنفسهم. ويتمثل دور المعلم في هذا النموذج في إرشاد الأطفال أثناء مرورهم بخبرات تعلم ناشط؛

(٣) نموذج الروضة التقليدي حيث يتمثل دور المعلمين في الاستجابة لأنشطة يأخذ الأطفال فيها زمام المبادرة في سياق غير محكم التنظيم ويتوافر فيه الدعم الاجتماعي.

وكانت نتائج الدراسة مدهشة. فالأطفال في برنامج التعليم المباشر كانوا أكثر استعداداً للانخراط في سلوك معاد للمجتمع من الأطفال الذين شاركوا في أي من النموذجين الآخرين. وخلاصة القول أن الدراسة أسفرت عن نتيجة مؤداها أن

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يحقق نتائج أفضل في

منع وقوع المشكلات عندما لا يركز على تعليمات دراسية مكتوبة تحت إشراف المعلم بل بالأحرى على أنشطة تعلمية يستهلها الأطفال أنفسهم... وتشير هذه النتائج إلى أن غايات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة ينبغي أن لا تقتصر على الإعداد الدراسي للالتحاق بالمدرسة بل أن تتضمن أيضاً مساعدة الأطفال على أن يتعلموا اتخاذ القرارات وحل المشكلات وحسن التعامل مع الآخرين.

Schweinhart and Weikart 1995 -

Preschool Child-Initiated Learning Found to Help Prevent Later Problems. ←
bh1pcili.pdf

نحن نعلم أن الأطفال يحققون أفضل تعلم عندما ينخرطون بنشاط في بناء معارفهم بأنفسهم. فالمنهج وطرق التدريس التي تؤكد على إسناد دور سلبي إلى صغار الأطفال ودور سائد إلى المعلمين، ينبغي تفاديها. كذلك ينبغي أن تولي المناهج الاهتمام للتنمية البدنية والاجتماعية والوجدانية بقدر ما توليه للتنمية الفكرية. وينبغي أن تكون المناهج ذات صلة وملائمة من عدة نواح أخرى. وترد تفاصيل ذلك في الفقرات التالية.

A Sample Curriculum Framework for Early Childhood Programs. bw1scfei. ←
pdf

ينبغي أن يكون المنهج متناسباً مع مستوى نمو الطفل.

ينبغي أن ينهض إعداد المناهج على أساس فهم لمعارف الطفل ومهاراته وقدراته وأن يبدأ بناؤه من هذا المنطلق. والأطفال يتعلمون عندما يواجهون بتحدٍ، أي أنهم يتعلمون عندما يقدم إليهم شيء جديد يناظر شيئاً آخر يعرفونه ولكنه ينتقل بهم إلى مستوى آخر من الفهم. فمثلاً، ليس من الممكن أن تلعب مع أطفال بلغوا من العمر أربعة أشهر لعبة "كوكو" التي لا معنى لها بالنسبة إليهم نظراً لأن فكرة وجود شيء لا تمكن رؤيته فكرة تتجاوز قدرتهم على الفهم. ومن جهة أخرى فهي

لعبة تستثير حماس الأطفال البالغين من العمر حوالي السنة إذ يتعلمون من خلالها فكرة ثبات الأشياء (أي أن من يلاعبهم لا يزال موجوداً حتى وإن اختفى عن أنظارهم). ولعبة "كوكو" تقدم هذا المفهوم إلى الطفل وتعززه في ذهنه. ومؤدى ذلك أن على من يقوم بإنشاء منهج ما أن يكون مدركاً لما يعرفه الأطفال ولكيفية رؤيتهم للعالم ومن ثم يقدم لهم خبرات تتحداهم إلى تعلم شيء جديد. وفي اللهجة المهنية للتنمية، يعرف ذلك بعبارات نصب السقالات Scaffolding.

High/Scope Educational Research Foundation, 1995. Educating Young Children, Chapter One, The Active Learning Approach. gn1eycxI.pdf

وتفكر بعض الحكومات في الوقت الراهن في إنشاء حدائق للأطفال تستقبلهم قبل بلوغهم سن الالتحاق بالمدرسة بعام واحد. وهدف ذلك من حيث مقتضيات المنهج الدراسي هو جعل أطفال هذه الحدائق يتمون السنة الأولى من منهج المدرسة الابتدائية في صورة مبسطة. وتلك استراتيجية غير ملائمة من وجهة نظر التنمية بالنظر إلى أن الأطفال في السن السابقة على سن الالتحاق بالمدرسة ينتمون إلى مرحلة تنموية مختلفة عن نظيرتها في سن الالتحاق بالمدرسة ويتوجب إرساء المنهج على أساس احتياجاتهم وقدرتهم على الفهم.

ملاحظة: من المسلم به أن هناك قدراً كبيراً من التداخل في نمو الطفل من سنة إلى أخرى، مثلاً على ذلك أن أطفال سن الرابعة لا يفعلون جميعاً نفس الأشياء بالطرق عينها. ومع ذلك فثمة ميل إلى وجود فروق تنموية فيما بين أطفال في أعمار مختلفة داخل مجموعة واحدة (يمكن الاطلاع في القسم الأول على مناقشة أكثر تفصيلاً لمبادئ نمو الطفل).

ويزداد السؤال تعقيداً عما يمكن أن يعتبر مناسباً من وجهة النظر التنموية للأطفال في السن قبل المدرسية عندما يكون هناك تفاوت كبير بين أعمار الالتحاق بالمدرسة (في بعض البلدان يبدأ الأطفال سنتهم الأولى في المدرسة الابتدائية في سن الخامسة في حين أن سن السابعة هي سن الالتحاق بالسنة الأولى من الدراسة الابتدائية في بلدان أخرى). وبناء على ذلك ليس هناك منهج واحد لهذا المستوى الدراسي يمكن تطبيقه في جميع البلدان. ويواجه مطورو المناهج بتحدٍ متزايد عندما يدخل النظام تغييرات على سن الالتحاق بالمدرسة (مثل ذلك الفلبين حيث انخفضت تلك السن من السابعة إلى السادسة). وعندما يطرأ هذا التغيير الإداري، تنشأ الحاجة إلى إعادة النظر في مناهج كافة المستويات الدنيا من التعليم الابتدائي سواء من حيث المضمون أو من حيث فن التدريس، من أجل التحقق من ملاءمتها لمراحل النمو التي تطبق فيها.

انظر الإطار ٥, ٢ للاطلاع على وصف لما يمكن أن يحدث عندما ينعدم التجانس بين المنهج وبين ما يحتاجه التلاميذ المنتفعون. ولئن بدا ذلك غريباً في فحواه، فهو لا يبعد كثيراً عن الحقيقة من حيث ما يحدث في سياقات التطبيق الصارم للمناهج الدراسية.

الإطار ٥, ٢ نتائج انعدام التجانس بين المنهج وقدرات التلاميذ

في سالف العصر والزمان، كان لدى الحيوانات مدرسة تطبق منهاجاً يشمل الجري والتسلق والطيران والسباحة، وكان جميع الحيوانات يشاركون في جميع أنشطة المنهج.

وأجادت البطة السباحة ففاقت معلمها، وحصلت على درجة النجاح في الطيران ولكنها
بيّست من تعلم الجري. ولأن درجتها في تلك المادة كانت منخفضة، فقد أجبرت على
البقاء في المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسي وعلى إهمال دروس السباحة لكي تتفرغ
للتدرب على الجري. وظلت على هذا المنوال حتى هبطت في السباحة إلى مستوى
المتوسط. ولما كان ذلك مستوى مقبولاً، فلم ينزعج أحد لذلك إلا البطة ذاتها.
واعتبر النسر تلميذاً مُشكلاً وعوقب بشدة على ذلك. فعلى الرغم من أنه سبق سائر
الحيوانات إلى قمة الشجرة في دروس التسلق، فقد لجأ إلى طريقته الخاصة للوصول إلى
غايته.

أما الأرنب فقد بدأ بتصدر قائمة تلاميذ الصف في الجري ولكنه أصيب بانهايار عصبي
اضطره إلى الانقطاع عن المدرسة، وذلك نتيجة لما بذله من جهد تعويضي في تعلم
السباحة.

وجاء السنجاب على رأس قائمة الصف في التسلق، غير أن معلم الطيران طالبه
بالانطلاق من الأرض وليس من قمة شجرة. ولكنه أصيب بعقّال نتيجة للإجهاد الكبير
لحظة الانطلاق وبدأت درجاته في الجري تتدنّى.
أما كلاب المروج فقد أرسلوا أبناءهم للتلمذ على أيدي الغُرير عندما رفضت السلطات
المدرسية إضافة الحفر إلى المنهج الدراسي.
وفي نهاية العام، حظي الأنقليس الشاذ، الذي أجاد السباحة والجري والتسلق، واستطاع
أن يطير قليلاً، بشرف إلقاء خطبة الوداع.

- حكاية مجهولة المؤلف -

وعلى حين أننا نرى عموماً في أن المنهج طوّر للأطفال، فإن من المهم أن ندرك أن برامج دعم
الأهل وتثقيفهم تقتضي هي الأخرى تطوير منهج لها. وإذا كان المستفيدون المباشرين من البرنامج
أهلاً أو كباراً آخرين، فإنه يتعين على المنهج أن يكون ملبياً لاحتياجاتهم الخاصة وأن يكون تعليمه
مستنداً إلى أساس كيفية تعليم الكبار (انظر القسم الرابع).

■ **ينبغي للمنهج أن يزود الأطفال /البانغين بمهارات والسلوك ذات صلة بالسياق
الثقافي تتيح لهم أن يضطلعوا بوظائفهم على نحو فعال في السياق الراهن، وكذلك
بالمهارات التي يتطلبها نجاحهم في التكيف لما قد يطرأ من تغيرات على هذا السياق،
و / أو في إدخال تغييرات عليه.**

وثمة في الوقت الراهن تأكيد قوي في جهود التنمية الدولية على ضرورة إنشاء مشروعات تستند
إلى أساس الثقافة السائدة. وقد جاء ذلك كردّة فعل على حقيقة تاريخية هي أن عدداً كبيراً من
المشروعات طور تحت تأثير قوى غربية على المجتمع المحلي إن لم يكن على الأمة. وعملاً على
عكس ذلك الاتجاه وعلى مساعدة الشعوب على استرداد تراثها، تبذل الآن محاولات للتعرف
على القيم والمعتقدات والممارسات السائدة داخل الثقافة والتي ينبغي الإبقاء عليها. وذلك أمر له
أهميته. ومن جهة أخرى، تمر معظم الثقافات بتغيرات سريعة. ويتطلب عالم يتزايد فيه التكافل
مناهج توسع الآفاق وتساعد الناس على حسن أداء وظائفهم في مجتمع أوسع. لذلك، ففي حين أن

المنهج ينبغي أن يكون بحيث يستطيع الأطفال أن يلمسوا صلتهم به، وبحيث يتمكن هو من تلقيهم المهارات التي تمكنهم من أن يصبحوا كباراً منتجين في مجتمعاتهم، فإن هذا المنهج هو بحاجة أيضاً إلى أن يتيح لهم فرص اكتساب المهارات التي يرجح أن تخدمهم في مجتمع آخذ في التغيير. ويتمثل التحدي في التوصل إلى التوازن السليم بين دعم الثقافة القائمة وتعزيز التغيير. ويصف Arnold (1998) بعض "عوامل الجذب" التي يختبرها أولئك الذين يعملون مع المجتمعات المحلية، فيما يلي بيانها:

■ الوقوف على مواطن القوة الراهنة والبناء عليها، والاعتراف في الوقت نفسه بحاجة الناس إلى الحصول على معلومات إضافية والاستجابة لتلك الحاجة؛

■ بناء الثقة باحترام وتقدير المعارف والممارسات الراهنة، والإسهام في الوقت نفسه في مساعدة الناس على فهم المبادئ الأساسية ذات الصلة بالدعم الفعال لتنمية الأطفال؛

■ إتاحة الفرص لتشاطر الناس خبراتهم والتوصل إلى الحلول بأنفسهم والعمل في الوقت نفسه على مواجهة حقيقة أن بعض هذه المبادئ الأساسية تتعارض أحياناً مع الأفكار السائدة (إما بسبب وجود ممارسات ثقافية معينة أو لأن المجتمعات المحلية تعاني من ضغوط قصوى).

← C. Arnold. 1998. Early Childhood.....Building Our Understanding and Moving Towards the Best of Both Worlds. salecboo.pdf

وليس من السهل الجمع بين مختلف هذه الزوايا وإن كان ذلك أمراً يمكن تحقيقه. وتشكل تجربة جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية مثلاً يوضح إمكانيات الممارسات الراهنة والمدخلات الجديدة. (انظر الإطار ٣، ٥)

الإطار ٣، ٥ تنمية الطفل والأسرة في مرحلة مبكرة (DFCE)، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

منذ عام ١٩٩٢، يعكف الاتحاد النسائي في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، بدعم من اليونيسيف، على تنفيذ برنامج تطوير المرأة (WDP)، وهو مبادرة للتنمية المجتمعية على مستوى القرى، ينفذ في خمسة من أقاليم جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية من أجل تحسين أحوال النساء وأسرهن.

وكان من دواعي الاهتمام البالغ باستهلال هذا البرنامج حالة الأطفال في لاو - الارتفاع المفرط لمعدلات وفيات الأطفال، وحالتهم الصحية والتعليمية والتنموية العامة. وقد أدرك موظفو برنامج تنمية المرأة أن عملهم يرتبط عن كثب بمسألتي بقاء الأطفال وتنميتهم، غير أنهم كانت تتقصصهم المعلومات المحددة عن الاتجاهات والممارسات التقليدية إزاء تنشئة الأطفال في لاو من جهة، واستراتيجيته لدمج هذه المسائل مباشرة في البرنامج من جهة أخرى.

لذلك فقد أجريت دراسة بهدف التزود بمعارف أفضل عن تلك الاتجاهات والممارسات التقليدية إزاء تربية الطفل، وعن الأوضاع التنموية العامة للأطفال الذين يكبرون في المناطق الريفية للبلد. وانصب التركيز على تحليل بعض من مواطن القوة والضعف في الممارسات التقليدية والعوامل التي تقضي إلى نشوء مشكلات في تنمية الأطفال - مثل ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانخفاض مستويات تعليم الفتيات، والتأخر النمائي.

وأجريت الدراسة في ستة قرى تمثل الجماعات الاثنية الرئيسية الثلاث في شمالي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (لاو لوم/ تاي داينغ، وكمو، وهمونغ). وقام على إجرائها فريق يتألف من سبعة أشخاص مكثوا في كل قرية فترة خمسة أو ستة أيام حيث طبقوا تقنيات التقييم الريفي التشاركي لكي يتعلموا من القرويين ومعهم حول المسائل والممارسات التي لها تأثير على حياة صغار الأطفال.

وشملت الدراسة جوانب كثيرة ومختلفة من ممارسات تنشئة الطفل وتربيته - بما في ذلك الممارسات التقليدية لرعاية الطفولة والأمومة، ومواقف الأهل وسلوكهم إزاء تربية أطفالهم، والألعاب واللعب التقليدية للأطفال وما إلى ذلك من مسائل تؤثر في نمو الطفل وبقائه على قيد الحياة.

وشهدت عوامل إيجابية كثيرة من بينها وجود مقدمي رعاية أطفال طوعيين (الجددة والجد وغيرهما من الأقارب)، والمواقف الإيجابية إزاء الأطفال والمعتقدات الروحية بصددهم، وتوافر اللعب والألعاب التقليدية الجيدة، ومهارات المساعدة الذاتية المتأصلة في أوساط الأطفال، والاعتماد على الرضاعة الطبيعية، وتوافر الأدوية والمعارف التقليدية، وتقليد راسخ في القرى من العون والتعاون المتبادلين.

ووجدت من جهة أخرى عوامل تدعو إلى القلق من بينها المعارف والممارسات التقليدية غير الملائمة، وافتقار إلى معرفة المفاهيم الأساسية لرعاية الطفل وتنميته. ولوحظ انخفاض عام في مستويات المعرفة عن تنمية الطفل ولا سيما من حيث القدرات المعرفية والنمو البدني، والافتقار إلى معرفة التغذية السليمة والأغذية الإضافية، والمواقف التقليدية المتمثلة في إثارة الذكور من الأطفال مما يترتب عليه تضييع فرص ذهاب الفتيات إلى المدرسة ما بعد الصفوف الدراسية الأولى.

كذلك فإن تآزم الأحوال الاقتصادية لبعض القرى والأسر سدد ضربة قاسية إلى رفاه الأطفال بتقييده وقت الآباء المتاح لهم (نتيجة لمقتضيات العمل) وبتأثيره على نوعية الطعام غير الملائم والمتناول في بعض الحالات، وبسبب الافتقار إلى فرص الانتفاع بالمرافق الخارجية للرعاية الصحية والتعليم. وكان هناك تفاوت شاسع بين أوضاع الأطفال تبعاً للانتماء إلى أي الجماعات الاثنية الثلاث المشمولة بالدراسة: فكان أطفال الكمو في وضع يتسم بخطورة خاصة ويستوجب إيلاءه عناية خاصة.

واستناداً إلى نتائج الدراسة، أوصى الفريق كلا من اليونيسيف والاتحاد النسائي في لاو بجعل تنمية الطفل والأسرة في مرحلة مبكرة (ECDF) مكوناً لا يتجزأ من برنامج تطوير المرأة، كما أوصى بأن تنظر في اتخاذ مبادرات مماثلة سائر الأجهزة التي تنفذ مشروعات للتنمية الريفية في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية. ودُفع في هذا الصدد بأن الـ ECDF هي استراتيجية للعمل مع الأطفال ومقدمي الرعاية لهم ولصالح الأسرة في مجملها، وبأنها ينبغي أن تنفذ في إطار أنشطة ريفية أوسع نطاقاً تستهدف تناول المشكلات الجذرية في مجال تنمية الطفل، وبأنه ينبغي فضلاً عن ذلك أن يستعان في تنفيذها بنهج تشاركي بناء على مواطن القوة والمعارف التي درج أهل القرى على التحلي بها.

■ في إطار المنهج التعليمي ينبغي تصويب الاهتمام نحو أن نتعلم كيف نتعلم بدلاً من تعلم مجرد الوقائع

بالنظر إلى ما تشهده المعارف الجديدة من معدلات نمو أسّية، فإن وقائع اليوم قد يتقادم عهدها في غضون بضع سنوات. ومن جهة أخرى فإن المهارات الأساسية التي يتعلمها الأطفال في أولى سنوات عمرهم يمكن أن تعود عليهم بالنعف بصرف النظر عما تكون عليه حالة رصيد المعارف وقت التحاقهم بالمدرسة الابتدائية. ولكي تُتمى تلك المهارات الأساسية عند الأطفال، ينبغي لهم أن:

- يتعلموا عن عالمهم من خلال الاستكشاف؛
- يتقنوا اللغة التي تساعدهم على التعلم من الآخرين؛
- يعبروا عن أنفسهم باللغة وبغيرها من أشكال التعبير؛
- يكونوا فكرة سليمة عن أنفسهم باعتبارهم دارسين؛
- يتلقوا الدعم فيما يتخذونه من مبادرات ويتعلموا كيفية تنفيذ نواياهم؛
- يشجّعوا على حل المشكلات، الخ.

ومن الممكن تعلم كل هذه الأمور في إطار برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية - سواء أكانت تنفذ في البيت أو على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن أيضاً أن تشكل هذه البرامج جزءاً من منهج تعليمي معد لصغار الأطفال.

الإطار ٤,٥ ذات صباح في مدرسة خيرت الإسلامية

يختلط الضحك بمناداة الأصدقاء في فناء المدرسة مع وصول الأطفال الواحد تلو الآخر بصحبة الدادة أو أحد الوالدين أو الإخوة. ويحيون معلمتهم في ثقة وتلهف على بدء فترة الصباح. وفي انتظار وصول آخر الأطفال، يلعب المبكرون على أجهزة اللعب أو بكرة يدوية الصنع. ويقفز آخرون الحبل أو يغنون في جماعات صغيرة أو يجلسون في حلقات يدرشون مع أصدقائهم. وفي الساعة الثامنة يصطف التلاميذ لأدعية الصباح ولإنشاد أغنية. وأثناء انتقالهم مع معلماتهم إلى قاعات الدرس يبسطون أيديهم للتحقق من نظافة الأظافر والأيدي.

وتستهل رقيّة، وهي معلمة محنكة وناظرة روضة الأطفال، يومها بمشاركة مجموعة أطفالها الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والرابعة، في أغنية تتطلب تحريك الجسم كثيراً. وعند الانتهاء من الأغنية يفتش الأطفال حصائر يكتنفهم جو من السكينة بينما تراجع رقيّة خطة درسها لذلك اليوم.

ويبدأ الأطفال في التملل، ولكن رقيّة سرعان ما تجتذب انتباههم إلى الرسم المتعرج الأطراف الذي بدأت تخطه على السبورة. وبينما هي تتم رسمها يردد الأطفال عبارتي "فوق" و"تحت" وأعينهم تتبّع بفضول حركات يدها.

ويحملك بعض الأطفال برهبة في الرسم المكتمل على السبورة عندما تدع رقيّة قطعة الطباشير الملون وتبرز أوراقاً غضة وجافة ذات حواف متعرجة تشبه الرسم المبين أمامهم.

وسرعان ما تملأ الغرفة أصوات التحمس الهادئ بينما رقية تمرر أوراق الشجر على الأطفال ليتحسسوها ويتفحصوها ويقارنوا بينها وبين الرسم الذي خطته. ولكي تعزز رقية من تحمس الأطفال، تطلب منهم أن يجلسوا إلى مناظرتهم التي تنتظم ضمن ثلاث مجموعات، وتعطي التعليمات لكل مجموعة منهم بمواصلة استكشاف الرسم المتعرج بشتى الطرق. ففريق منهم يرسم الشكل على الورق ويطلبه باللون الأخضر الساطع أو البني الغامق ليكون أشبه بلون الورق الطبيعي؛ ويلصق الفريق الثاني جذاذات من الورق في داخل الشكل ويلونه بظلال مختلفة من الأخضر والبني والأصفر والبرتقالي؛ أما الفريق الثالث فيستعمل طينا ملونا لتشكيل نماذج مختلفة من الأوراق المتعرجة الحواف. وتراقب رقية الأطفال متنقلة من فريق إلى فريق وتشجعهم على المشاركة في النشاط. ثم تعلن رقية انتهاء الدرس وتطلب من الأطفال أن يرتبوا أماكنهم قبل البدء في غسل أيديهم. ويتنهد الأطفال وهم في طريقهم إلى حوض الغسيل، ويبدو في وجوههم التأسي على انتهاء فترة المرح. وبدأ الحماس يفتر ولكن رقية سرعان ما بعثته من جديد بإعلانها أن وقت اللعب الاختياري قد حان. وأنفق ما تبقى من الوقت في ألعاب يختارها الأطفال أنفسهم. فهم يختارون من بين اللعب المصنوعة من مواد محلية: صناديق الكرتون والقوالب الخشبية. ويتجه بعض منهم إلى أنشطتهم المفضلة - الألواح، البيت، الدكان، الكتب - ويشكل بعضهم مجموعات صغيرة من طفلين إلى أربعة للتباري في حل الأحجيات. وأثناء مواصلة اللعب ينتقل بعض الأطفال من ركن إلى ركن ومن نشاط إلى آخر بينما يتمسك آخرون باختيارهم الأول طوال فترة اللعب. ومنهم أيضا من يفضلون العمل كل بمفرده.

وعند انتهاء فترة الاختيار الحر التي تستمر من عشرين إلى ثلاثين دقيقة، يحين وقت ختام فترة الصباح بالأغاني والوداعات. وبعد أن يغادر الأطفال قاعة الدرس، تنظف رقية قاعتها وتحضر لدرس اليوم التالي قبل أن تودع المعلمين الآخرين. وبالنسبة لرقية يكون جزء مريض من يومها قد انقضى لكي تبدأ حياتها مع أسرتها وأصدقائها خارج الروضة.

المصدر: Madrasa Resource Center, Kenya. 1998.

عملية تطوير المناهج

عند الشروع في برنامج منزلي أو برنامج مراكزي للأطفال، أو في برنامج لتثقيف الأهل، يكون أمامك عدة خيارات للبت في أي منهج تطبق. فيمكنك أن تتبنى منهجا موجودا بالفعل، كما يمكنك أن تختار منهجا أو أكثر من المناهج الموجودة وتوائمها لاحتياجاتك، ويمكنك أن تبدع منهجا خاصا بك أو أن تتعاون مع المجتمع المحلي على تطوير منهج.

تبني منهج

يتمثل أيسر الخيارات أحيانا في تبني منهج أثبت جدواه. فستكون هناك مواد مكتوبة لمساعدة العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وكتب تدريبية، ومواد داعمة، وربما أيضا مواد أخرى يوصي باستخدامها مع الأطفال و/أو الكبار. وقد تكون هناك أيضا مواد تتعلق بالعمل مع

الآباء في إطار برنامج يركز على الأطفال. وسينطوي المنهج المجمع على فلسفة بشأن التنمية البشرية كما سيحدد دور الراشد/ميسر التعلم. والعائق الرئيسي أمام تبني منهج موجود هو أنه قد لا يفي باحتياجات المجتمع الذي تسعى إلى خدمته. فقد تفتقر مضامينه إلى الصلة بالسياق المحدد الذي تنوي استخدامه فيه؛ وقد لا تكون المواد مناسبة للعاملين أو للأهل أو للأطفال المشاركين في مشروعك؛ وقد يتبين لك أن المنهجية المعدة لسلوك ذلك النهج غير ملائمة.

فمثلا، على حين أن من المناسب لمجموعات كثيرة من سكان أمريكا الشمالية تطبيق منهج مفرد لل غاية يؤكد على المشاركة الفعالة من جانب الأطفال في المناقشات الجماعية وفي المباريات بين الأطفال للحصول على أفضل الدرجات، فإن هذا النهج لا يناسب سكان أمريكا الأصليين. فكثير من القبائل الأصلية يقيمون وزنا كبيرا لعمل الناس معا، ومن غير المناسب أن يبرز فرد من بين سائر الأفراد. وفي هذا السياق، تكون الأنشطة التي تستهدف استثارة نقاش جماعي واسع النطاق أنشطة ليست ذات معنى. وسيكون من الأنسب كثيرا إتاحة الفرصة لكي يسهم كل بما لديه من خلال العمل التعاوني بين مجموعات صغيرة.

تعديل منهج موجود

يتيح لك هذا النهج مزايا منهج جيد التطوير وخال من العيوب الآنف الذكر. وعند تعديل منهج ما، يحسن البدء بمنهج تعتقد أنه يناسب فلسفة البرنامج الذي تسعى إلى تنفيذه، ويستند إلى نظرية سليمة للتنمية البشرية، ويحدد بصحة ما هو مطلوب من الراشدين لتقديم أفضل دعم ممكن للنمو الشامل للمستفيدين. (إذا دعت الحاجة، راجع القسم الأول للاطلاع على ملخص لمبادئ نمو الطفل و/أو القسم الرابع لمعرفة مبادئ تعلم الراشدين - مما يساعد مراجعتك).

ومن الممكن عندئذ تعديل البرنامج من حيث بنيته المحددة (مكان تقديمه، طول الفترة اليومية التي يقدم أثناءها البرنامج، الجدول السنوي)، والمواد التي ستستخدم، وحشد موظفي المشروع، والأنشطة المحددة التي ستنفذ. وتتيح عملية التعديل قدرا من ملكية البرنامج يفوق القدر الذي يتيح تبني برنامج على ما هو عليه بالنظر إلى ضرورة اتخاذ قرارات محليا بشأن كافة جوانب البرنامج. وتتمثل عيوب هذا النهج في أن الظروف وخصائص البرنامج التي ربما كانت ستؤدي نتائج إيجابية من خلال تنفيذ البرنامج الأصلي ربما تكون قد عدلت إلى درجة لا يتسنى معها توقع نفس النتائج في إطار الوسط الجديد. وعند إدخال التعديلات، جربها على مجموعة صغيرة. فعندئذ يمكن للتغذية المرتدة أن تفضي إلى مزيد من التغييرات - عند الاقتضاء - قبل تطبيق المنهج على نطاق أوسع.

ملاحظة: من المهم أن يدرك المرء أن هناك حدودا على مدى إمكانية تعديل كل من هذه الأبعاد إذا أريد للبرنامج أن يكون فعالا. والسؤال الذي تنبغي الإجابة عنه هو: هل التغييرات المفروضة على نموذج المنهج تبدله إلى المدى الذي يجعله يكف عن أن يكون ساري المفعول؟

تطوير المنهج الخاص بك

لهذا النهج مزاياه ومساوئه. فما لم يكن الأشخاص الذين يعتزمون الاضطلاع بهذه المهمة يعلمون كل العلم ماذا يكون المنهج ومم يتألف، فيرجح أن ينتهي الأمر بعناصر متفرقة قد يمكن أو لا

يمكن ضمها لإنشاء منهج متكامل. والذي يحدث عادة هو أن الأشخاص الذين يجمعون المشروع تصادفهم مواد يظنون أنها ذات أهمية، ثم يجتمعون في حلقة عمل (أو في عدد من حلقات العمل) ويجمعون بضعة أفكار ثم يجربون بعض الأشياء التي تبدو صلاحيتها. ومن خلال هذه العملية يجمعون ما يطلقون عليه اسم المنهج ولكن الأرجح أن لا يكون سوى مجموعة من الأنشطة التي لا تستند إلى نظرية سليمة. ويرجح أيضا أن تفتقر إلى عملية تدريب ودعم متناسقة لمساعدة موظفي البرنامج على اكتساب المهارات والمعارف والكفاءات التي يحتاجون إليها للعمل مع صغار الأطفال وأسرهم.

تطوير منهج يخص مشروعك بالذات، بالتعاون مع المجتمع المحلي

تطوير منهج بالتعاون مع المجتمع المحلي (منهج إبداعي - generative curriculum) له هو الآخر مزاياه ومساوئه إذا لم ينفذه شخص لديه فهم واضح لعملية تطوير المناهج. ومن جهة أخرى فإنه إذا توافر ذلك الفهم لمنسق المشروع، فمن الممكن أن يكون إعداد منهج مطور محلياً عملية بالغة الفائدة للمجتمع المحلي. وما يعنيه تطوير منهج بالتعاون مع المجتمع المحلي هو العمل مع أعضاء ذلك المجتمع وهم بصدد تحديد احتياجاتهم واقتراح أنشطة يمكن الاضطلاع بها لتلبية تلك الاحتياجات. وتتضمن العملية تعاوناً مع أعضاء المجتمع المحلي على استكشاف الأساس الفلسفي للسبب الذي من أجله ينبغي الاضطلاع بتلك الأنشطة ثم العمل معاً على وضع خطة بالكيفية والزمان والمكان وبما سيحدث والأدوار التي سينهض بها المشاركون في كل من أجزاء البرنامج. وتشكل تلك الأنشطة وعملية تنفيذها المنهج المنشود في تلك الحالة. وكما سبق ذكره فإن المناهج التي تعد بهذه الطريقة مناهج قديمة للغاية. ويتمثل جانبها السلبي في أنها كثيراً ما تقتضي من الوقت أكثر مما تود تكريسها لمهمة تطوير المنهج. ومن جهة أخرى فمن الممكن أن تكون جديرة بذلك الوقت. ومن أمثلة النتائج التي يمكن تحقيقها بتنفيذ عملية تطوير منهج إبداعي مشروع نفذ في جمهورية لاو الديمقراطية (انظر الإطار ٥، ٥).

الإطار ٥، ٥ عملية تطوير المنهج الإبداعي ونتائجها، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

قدمنا في الإطار ٣، ٥ وصفاً لدراسة أجريت في ست قرى تمثل المجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث في شمال جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (لاو لوم/تاي داينغ، وكمو، وهمونغ). وكان الغرض من الدراسة فهم الممارسات والمعتقدات المقترنة بتنشئة الأطفال ومن ثم تطوير منهج مجتمعي يمكن تنفيذه بهدف تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية. وعلى ضوء نتائج الدراسة حددت غايات المشروع على النحو التالي:

- تمكين أهل القرى من تعزيز رعاية الأطفال في كنف الأسرة؛
- تحسين مهارات مقدمي الرعاية إلى الأطفال؛
- تهيئة مناخ ملائم لتحسين كافة جوانب البيئة لصالح الأطفال من الولادة وحتى سن السادسة؛
- تحسين قدرة التقنيين في مجال تنفيذ عمليات المشروعات؛
- إدخال تحسينات دائمة في معارف أهل القرى من أجل تحسين مستوى التغذية.

وتمثلت الأهداف المحددة للمشروع فيما يلي:

- تعزيز الجوانب المناسبة من الرعاية الأسرية المنزلية بحيث تلبى احتياجات أهل القرى من خلال الدعم التقني والمادي؛
 - تلبية الاحتياجات الاقتصادية للأسر بحيث يحظى الأطفال برعاية أفضل وتغذية وظروف صحية أحسن، وبغير ذلك من منافع؛
 - إقامة شبكات من العاملين التقنيين في مجالي الصحة والتعليم ولدى الاتحاد النسائي اللاوي.
 - تزويد صانعي السياسات بالمعلومات وحث اهتمامهم بالمسائل المتعلقة برعاية الطفل والأسرة في مرحلة مبكرة (ECFD).
- وأوصى التقرير على وجه التحديد بأن تركز أنشطة الـ ECFD على التدريب وبأن تشمل: توفير تدريب دوري لمقدمي الرعاية في القرى استناداً إلى الخبرات والمعارف التقليدية، وتعزيز نظام رعاية الطفل المنزلية التقليدية، وإدخال أنشطة "من طفل إلى طفل"، والسعي إلى تحقيق الدمج مع مبادرات إنمائية أوسع، وتنفيذ حملات المناذاة تستهدف صانعي السياسات. وتضمن النهج المطبق العناصر التالية:
- الانتفاع بالمعارف والممارسات الحكيمة العائدة إلى السكان المحليين، وممارسات تنشئة الطفل التقليدية، واهتمامات المجتمع المحلي ومشاركته؛
 - تفهم أن الـ ECFD يجب أن تشكل جزءاً من برنامج واسع للتنمية الريفية، ولا يمكن تحقيقها على حدة؛
 - تطبيق نهج غير نظامية؛
 - إشراك الأطفال والنساء وكافة أعضاء المجتمع المحلي؛
 - تطبيق تقنيات تشاركية في مجالي التدريب وتنفيذ المشروع، تستند إلى معارف أهل القرى وقدراتهم وتقاليدهم؛
 - تطبيق نهج العمل الجماعي في تنفيذ المشروع.
- وقد أسفر تقييم لما بذل من جهد في تنفيذ المشروع على امتداد خمس سنوات عن أن العوامل التالية أسهمت في نجاحه:
- أن المشروع انطلق من احتياجات أهل القرى؛
 - أن القرية بأكملها شاركت في كافة خطوات التنفيذ؛
 - أن ما قدمه المشروع تمثل بصفة رئيسية في معارف وليس في سلح؛
 - أن المشروع شكل جزءاً من جهود إنمائية أوسع (من بينها جهود إنشاء وتطوير طاحونة أرز وتوفير مياه نظيفة، وإنشاء أرصدة متجددة، والترويج لنظام المبادعة بين الولادات)؛
 - نجاح أسلوب العمل الجماعي على شتى المستويات وفيما بين القرية ووزارة الصحة ووزارة التربية والاتحاد النسائي اللاوي؛



- أن المنهج طُوِّر محلياً؛
 - أن المشروع تألف من أنشطة واقعية وملموسة؛
 - توافر المرونة لمواءمة أنشطة البرنامج مع الاحتياجات المحلية؛
 - اتسام الأنشطة بطابع التشاركية والمتعة والملاءمة الثقافية ويسر الفهم؛
 - حدوث تأثير فوري على الأطفال والأمهات تسهل رؤيته؛
 - حسن تعاون المسؤولين الحكوميين على العمل فيما بينهم.
- وأسفر المشروع عن نتائج محددة في ثلاث قرى. يشهد بذلك:
- أن جميع الأمهات بدأن إرضاع أولادهن رضاعة طبيعية في غضون ثلاث ساعات من الولادة؛
 - أن الأرز المعلوك لا يعطى للأطفال قبل الشهر الرابع من ولادتهم، وأطعمة الفطام متنوعة ومناسبة؛
 - أنه لم تحدث وفيات أطفال أثناء السنتين الماضيتين؛
 - أنه لم تحدث وفيات أمهات أثناء السنتين الماضيتين؛
 - أن جميع الأطفال الذين بلغوا سن التعليم التحقوا بالمدارس؛
 - أن ثلاثة أطفال فقط (١٪) هم الذين يعانون من سوء التغذية؛
 - أن نظام متطوعي القرية ونظام الأرصدة المتجددة يتواصل تطبيقهما.

المصدر: Final Report: Early Childhood and Family Development Project, UNICEF Lao PDR, December 1996

Traditional Child Rearing Practices Among Different Ethnic Groups in Houphan Province, Lao People's Democratic Republic. vu1tcrps.pdf

Early Childhood and Family Development Project. Final Report of Two Year Pilot Phase-Lao PDR. Somporn Phanjaruniti, 1996. va1ecfds.pdf

استنتاجات بشأن المنهج

خلاصة هذه المناقشة هي أن جميع المشروعات تقتضي وجود منهج. وهناك عدد كبير من المناهج الجيدة المتاحة للأطفال والراشدين في عالم الأغلبية كما في البلدان الغنية. غير أننا لا نوصي بالتبني الكامل لأي نموذج منهج. فأي منهج تريد تطبيقه سيحتاج إلى أن يواءم مع الظروف والمقتضيات المحلية. ونحن نوصي بأن تتولى إما إنشاء منهج، بالتعاون مع المجتمع المحلي المعني، علماً بأن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل ولكنها تأتي بنتائج طيبة مع مرور الزمن، أو بأن تعمل على مواءمة منهج تشعر بالارتياح إليه بحيث يحقق لك أهدافك وغاياتك. وواضح أنك إذا أنشأت منهجاً لمجتمع محلي بعينه، فسوف يشترك ذلك المجتمع في تطوير هذا المنهج ويصبح المنهج ملكاً له. ومن الممكن أن تؤول ملكية المنهج إلى المجتمع المحلي أيضاً في عملية إعداد صيغة مواءمة من منهج طُوِّر في مكان آخر إذا كنت على استعداد لتلبية رغباتهم. (ويحدث أحياناً أن نطلب منهم أن يحددوا احتياجاتهم ثم نخبرهم أننا لا نستطيع أن نقدم إلا ما هو في وسعنا تقديمه!)

ملاحظة: من المهم أن يتحلى المرء بالصبر؛ فعملية تطوير المنهج عملية تدريجية. وليس من الضروري وضعه في صيغته النهائية قبل أن يبدأ البرنامج بل ينبغي أن يظل مفتوحاً ومرناً بعض الشيء بحيث يتسنى إدخال تغييرات عليه استجابة لما يحدث مع الأطفال ومع أسرهم وداخل المجتمع المحلي. بل إنه إذا لم تدع الحاجة إلى إدخال بعض التغييرات على المنهج مع مرور الوقت، فقد يكون ذلك علامة على أن المشروع قد حاد عن الطريق السوي. وينبغي لعملية الرصد أن توفر المعلومات اللازمة للبت فيما ينبغي إدخاله من تعديلات على المنهج. ومن أمثلة الكيفية التي يتطور بها المنهج ما يزودنا به برنامج Padres e Hijos (الآباء والأبناء) الذي طُوّر في شيلي (انظر الإطار ٦، ٥).

الإطار ٦، ٥ عملية تطوير المنهج في إطار برنامج "الآباء والأبناء"، شيلي

مشروع الآباء والأبناء (الذي يرد وصفه بمزيد من التفصيل في الإطار ١٤، ٤) هو في أساسه برنامج لتثقيف الأهل ودعمهم. وقد بدأ منذ أكثر من عشرين سنة في مجتمع ريفي صغير والغاية هي توفير فرص التحضير للالتحاق بالمدرسة من خلال تقديم دعم للأهل ولأطفالهم البالغين من العمر خمس سنوات. ونفذ المشروع على مر السنين في أنحاء مختلفة من البلد في مناطق حضرية مهمشة ومناطق ريفية نائية. وتتراوح المواقع بين الارتباط الوثيق بالمدارس وبين تقديم الخدمات في مراكز صحية أو تنفيذ الأنشطة على أيدي جماعات من النساء اللواتي أخذن المشروع على عاتقهن. ولو أن المشروع قد صبَّ في قالب جامد لما تسنى انتشاره على هذا النحو. وقد تطلبت العملية إعادة نظر مستمرة ومواءمة للمشروع (فيلب ١٩٩٨).

Advantages and Disadvantages of Curriculum Development Options.  bh1adcdi.pdf

التحقق من الوقائع: نادراً ما يكون المخططون خبراء في تطوير المناهج. وليس من غير الشائع أن يكون لدى أولئك الذين يصممون مشروعاً لرعاية الطفولة المبكرة للتسمية مهارات تخطيط جيدة دون أن يكون لديهم فهم بما يحدث عندما يتحقق بالفعل تقديم خدمة ما (مثلاً، لما يكونه موضوع الحديث بين موظف صحي وأم لطفل، أو لما يكونه نوع الأنشطة التي تناسب الطفل في سن تعلم المشي أو الطفل في سن الرابعة وهلم جرا). وقد تكون أنت في وضع كهذا. وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان في هذه المرحلة من عملية تصميم البرنامج على الأقل أن تكون لدى أحد أعضاء الفريق معرفة وخبرة بتطوير المناهج المناسبة للأطفال وللكبار.

كيفية تقديم الخدمات

تشير هذه المسألة إلى الجوانب اللوجستية لتقديم الخدمات. ذلك أن من الضروري أن يكون هناك مكان تقدم فيه الخدمات، ويجري فيه الحصول على المعدات والمواد المناسبة، وتتخذ فيه القرارات بشأن جدولة الخدمات وتوقيتها.

المكان: المرافق والبيئة المحيطة بها

عند النظر في الحيز الذي يقتضيه تنفيذ مشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها، من المهم أن يتذكر المرء أن بناء مرافق خصيصا لهذا الغرض لا يشكل بالضرورة أفضل استخدام للموارد. ذلك أن جودة مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية إنما تقاس بالأحرى بنوعية التفاعل بين الكبار والأطفال في إطار معين أكثر منها بالخصائص المادية لذلك الإطار. ومؤدى ذلك أن البرنامج الجيد يمكن أن ينفذ في أوضاع جد متنوعة: في مبان معدلة أو في بيوت أو في وحدات متنقلة أو في أكواخ مسقوفة بقش القصب، أو في مبنى المدرسة الابتدائية بل وفي ظلال الشجر عندما يتيح الطقس ذلك.

وعندما يعتزم تقديم الخدمات خارج البيت، تُطرح الأسئلة التالية: أين يكون موقع المرفق داخل المجتمع المحلي؟ هل سيكون من السهل على الأطفال والكبار بلوغه؟ وإذا وقع الاختيار على مبنى يتخذ موقعا للمشروع بسبب خلوه في الوقت الراهن دون أن يكون صالحا لأن يستخدمه الناس بالفعل (لأن الأنماط الاجتماعية لا تشجعهم على التردد عليه بصورة طبيعية)، فقد لا تتحقق أي استفادة من الخدمات المعروضة. بل إن كان المبنى أقل ملاءمة ولكنه يقع على مقربة من دائرة النشاط اليومي للأشخاص المعنيين قد يثبت أنه خيار أفضل في واقع الأمر.

وبصرف النظر عن المكان الذي ستقدم فيه الخدمات داخل المرفق الذي يقع عليه الاختيار، ينبغي أن تتعلق المجموعة التالية من الاعتبارات بنوع المكان المتوافر. وتشير الفطرة السليمة والتجارب السابقة إلى أن البيئة الملائمة (أيما كانت مرحلة النمو التي يمر بها الأشخاص المعنيون) ينبغي أن تكون نظيفة وآمنة وجذابة بقدر الإمكان. وينبغي أن يتيسر فيها الحصول على الماء وتتوافر فيها المرافق الصحية. وبالنسبة لرعاية الطفل وتنفيذ برامج الروضة، ينبغي أن يتيح الحيز للأطفال فرص الاستكشاف والتعلم والتفاعل إيجابيا مع الكبار والصغار، وتحمل المسؤولية وتعلم مهارات المعاونة الذاتية وهلم جرا. وينبغي أن يشتمل الموقع على مكان يلعب فيه الأطفال وآخر يستريحون فيه. وإذا تقرر تقديم وجبات، فينبغي أن تكون مرافق تحضيرها نظيفة ومستوفية ما هو مناسب من معايير داخل السياق المعني. ومن الجوانب البيئية الأخرى التي يتعين التفكير فيها التدفئة والإضاءة والتهوية وأماكن يودع فيها الأطفال والمعلم (المعلمة) حوائجهم الشخصية (حجيرات ومشاجب وصناديق... الخ).

وينبغي أيضا مراعاة المساحات الخارجية الواجب توفيرها. فيتعين توافر أماكن آمنة للجري والقفز وممارسة الألعاب، تكون ذات حدود واضحة المعالم لا يتعدها الأطفال غير المصحوبين ولا يتجاوزها الغرباء غير المدعوين.

ومن الأمور التي سيتعين عليك مواجعتها طبيعة ما تطبق من معايير للبت في مدى ملاءمة هذا المكان أو ذاك. وثمة نزوع إلى تبني معايير طورت في بلدان غنية بالموارد، وذلك خيار غير واقعي وسرعان ما يتبين ذلك بعد الشروع في تنفيذ البرنامج. وينبغي مراعاة عوامل كثيرة عند تطبيق تلك المعايير في الظروف السائدة في "عالم الأغلبية" حيث تختلف البيئة اختلافا بيّنا (للاطلاع على وصف للخبرة النيجيرية في إقرار المعايير، انظر الإطار ٤، ٧٢ في القسم الرابع). وكما سبق ذكره، تتقرر جودة برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية إلى حد بعيد على ضوء طبيعة التفاعلات بين الأشخاص أكثر منها على ضوء المرافق المادية. لذلك، فعوضا عن إقرار المعايير من حيث عدد الأمتار المربعة أو غير ذلك من الاعتبارات، ينبغي الاستماع إلى ما تمليه الفطرة السليمة.

High/Scope Foundation. 1998. Program Quality Assessment—Manual. ←
gh1pqami.pdf

M. Woodhead. 1996. In Search of the Rainbow: Pathways to Quality in ←
Large-scale Programmes for Young Disadvantaged Children. gb1srpi.pdf

التحقق من الواقع: قد تختلف من منطقة إلى أخرى من مناطق البلاد معايير تنفيذ برنامج إقليمي في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. مثال على ذلك أن مركزاً في الصحراء يحتاج إلى خصائص مختلفة عن تلك التي يحتاجها مركزاً في منطقة إستوائية. لذلك ينبغي على المعايير أن تراعي هذه الاختلافات كما ينبغي أن تراعي مختلف المراحل التي يمر بها تطور البرنامج. فقد لا يتمتع مركز جديد بنفس الموارد التي يتمتع بها مركز يشغل منذ خمسة عشر عاماً ومن ثم ينبغي مراعاة قدر من مرونة المعايير يتيح دعم البرامج الجديدة في الوقت الذي تشجع فيه البرامج الجاري تنفيذها على الارتقاء بمستواها.

غير أن ذلك قد لا يكون من السهولة بقدر ما يبدو. ومن الأمثلة على ذلك نظاماً كان مطبقاً في جنوب أفريقيا في أوائل التسعينيات تأسس من قبل وزارة الخدمات الاجتماعية لمراكز رعاية الطفل وكان قد صنف البرامج حسب المرحلة. فكان على المراكز المصنفة في المراحل الأساسية أن تقوم بتلبية الحد الأدنى من المتطلبات، في حين أن المراكز التي تصنف في أعلى المستويات كان عليها أن تفي بمعايير تعادل المعايير المطبقة في البلدان الصناعية. وكانت الإعانات تقدم على أساس مستوى المعايير التي يفي بها المركز. فمراكز المعايير الدنيا (في ذلك الوقت كانت تلك هي المراكز التي تستقبل الأطفال الأفارقة) كانت تتلقى أدنى الإعانات في حين أن المراكز التي تفي بمعايير مرتفعة كانت تتلقى أعلى الإعانات. وعلى حين أن موظفي وزارة الخدمات الاجتماعية كانوا يدعون أن تباين قيمة الإعانات تعد حافزاً للناس على الارتقاء بمستوى مرافقهم، فإن الرد على ذلك تمثل في سؤال مؤداه: "إذا كانت الإعانات منخفضة فأنتي لمتلقيها الحصول على الأموال اللازمة للارتقاء بمستوى البيئة؟"

وعلى نحو ما، كان هذا النظام على نقيض ما ينبغي له أن يكون. فالمراكز التي لم تكن تفي إلا بالمعايير الدنيا كان ينبغي لها أن تتلقى أعلى الإعانات لكي تتوافر لها الموارد اللازمة للارتقاء بمستوى خدماتها؛ والمراكز التي كانت لديها أفضل المرافق كان ينبغي لها أن تتلقى أدنى الإعانات بالنظر إلى أنها كانت قد بلغت بالفعل مستوى رفيعاً. وبطبيعة الحال، لو أن هذا هو الذي حدث، لكان قد حدث من الدوافع إذ أن البرامج كانت ستعتمد عندئذ إلى عدم رفع مستواها بغية مواصلة الحصول على أعلى الإعانات. وكما ترون إنها مسألة معقدة حقاً!

المعدات والمواد

ينبغي أن تطور المعدات والموارد على نحو يدعم المشروع. وسوف تكون بحاجة إلى تشكيلة متنوعة من المواد تبعا لطبيعة مشروعك ونوع المكان الذي سيحتله المشروع. وسوف تتضمن الأنشطة التي ستنفذ في وسط مجموعة من أصغر الأطفال عمليات استكشاف نشطة بالحواس، والتحفيز الاجتماعي، ومحادثات وأغاني ومقطوعات شعرية، مما سيسرّه توفير حد أدنى أساسي من المواد والمعدات. وتشمل المعدات عموماً أشياء من بينها ما يلي: قطع أثاث، ومعدات لعب، ولعب تستخدم في الداخل أو الخارج، و مواد للتعليم، و سلع استهلاكية (ورق، وطلاء، الخ.)، و مواد تعليمية، و كتب

إرشادية للمعلمين و/أو مقدمي الرعاية و/أو الأهل. ومن المتوقع أن تتيح هذه المواد كلها فرصاً للاستكشاف وأن تعزز الفهم المعرفي والاجتماعي والمنطقي والوجداني والبدني.

التحقق من الواقع: من الافتراضات التي كثيراً ما تطرح عند تنفيذ برنامج مراكزي، أن ذلك التنفيذ يقتضي وجود لُعب وألعاب مستوردة. وبالنظر إلى ما تتسم به تلك اللعب والألعاب من وضوح معالمها وبهاء ألوانها ومن فائدة يتسنى إدراكها بسهولة، فإنها تعد من بين تلك البنود التي يمكنك الحصول بصدها على مساهمات من جانب المانحين والجمعيات الخيرية بل والأفراد في إطار تنفيذ مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية.

ومن جهة أخرى فمن الممكن أن تكون باهظة الثمن وسهلة الكسر ولا يتيسر إبدالها. ولأنها غالبية الثمن ومتعذرة الإبدال (نظراً لأن الأموال المتوافرة عند بدء البرنامج لا تكون عموماً متاحة لإبدال الفاقد) فإن ما يحدث عادة هو أن الشخص المسؤول يعمد إلى إيداعها في خزانة مغلقة (أو ربما عرضت في فترينة بمكتب رئيس المركز) وإخراجها على مرأى ممن قد يقومون بزيارة إلى المركز. وفي أي من تلك الحالات لا يتاح للأطفال تداولها!

ووفقاً لاتجاه حديث العهد تزود المجتمعات المحلية "بأدوات" (كالمطارق والمناشير والمفكات والمقاييس وما إلى ذلك) بدلاً من تزويدها بـ "لُعب". ومن شأن ذلك أن يمكن أعضاء المجتمع من صنع ما يلزم من لعب. كما يمكن استعمال تلك الأدوات في إنتاج بنود تعرض للبيع مما يوفر مصدراً للدخل يستفيد منه البرنامج و/أو الأسر في المجتمع المحلي. لذلك، فعند إعداد ميزانية لشراء اللعب والمعدات اللازمة لقاعة الدرس، انظر في إمكانية تقديم تشكيلة من الأدوات وتنظيم دورات للتدريب على استعمالها عوضاً عن استيراد لُعب وقطع أثاث.

Home Made Toys and Learning Materials. bc1hmtli.pdf ←

ملاحظة: من الجدير بالذكر أنه، بوجه عام، تتم نتائج ما يجري من دراسات بشأن فعالية برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية عن أن المرافق المادية أقل أهمية بكثير مما تتحلّى به شخصية مقدم الرعاية/المعلم من صفات ومن مضمون الأنشطة وشكلها. فلئن كان العاملون في تلك البرامج يحتاجون بدون شك إلى المواد واللعب وما إلى ذلك من أجل تهيئة بيئة تعليمية، فمما لا يحتاج إلى تأكيد أن ما للمرافق والمعدات والمواد من أهمية لا ينبغي أن يحول دون تخصيص نسبة أعلى من الموارد للأشخاص (من حيث تدريبهم ودعمهم) لا للأشياء.

جدولة الخدمات وتوقيتها

هناك ثلاث عناصر من المهم معالجتها:

- نقطة البدء - في أي مرحلة من مراحل حياة الطفل والأسرة يبدأ تقديم الخدمات؟
- التواتر - ما مدى تواتر تقديم الخدمات؟
- المدة - ما هو طول مدة مشاركة المنتفعين في البرنامج؟

نقطة البدء

متى تتوقع أن تبدأ الأسرة (الأهل و/أو الطفل) في تلقي الخدمات؟ هل يتوقع من النساء أن يتلقين الخدمات أثناء فترة الحمل؟ متى ينبغي الشروع في برنامج للتثقيف عن الأمومة؟ (أثناء فترة المراهقة قبل أن تحمل الأم، خلال فترة الحمل، عندما يولد الطفل أو عندما يكبر الطفل)؟

إذا كان من المقرر تقديم الرعاية في مركز ما، ففي أي سن يلتحق الأطفال بالمركز (سته أسابيع، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، الخ)؟ فمثلا، في برنامج دور الحضانة المتنقلة في الهند (انظر الإطار ٢، ٤، بالقسم الرابع)، يتوقع من النساء أن يعدن إلى عملهن في صناعة البناء عندما يبلغ الطفل من العمر شهرا واحدا. وعلى ذلك تقبل دور الحضانة المتنقلة الأطفال في سن شهر. ونظرا لأن رعاية الطفل تتم في الموقع، فذلك سيساعد الأمهات في متابعة الإرضاع الطبيعي - نظريا على الأقل. وسوف تحدد السن التي يبدأ فيها الطفل بتلقي الرعاية أنواع ما سوف تحتاج إلى تقديمه من خدمات وأنشطة. ولتلك السن أيضا متضمنات بالنسبة لأنماط الوظائف (نسبة العاملين في برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية إلى عدد الأطفال المتلقين للرعاية، مثلا) وكذلك بالنسبة لمنهج التدريب.

وفيما يتعلق ببرامج الروضة سيتعين عليك أن تبت في أي الأعمار يمكن أن يبدأ الأطفال. وسوف يتحكم في ذلك إلى حد ما مدى توافر مؤسسات الروضة، وسن الالتحاق بالمدارس. وفي الحالات التي تكون فيها الموارد محدودة، قد توافق الحكومة على توفير روضات الأطفال / الحداثق لأطفال سن الخامسة إذا كانت السادسة هي سن الالتحاق بالمدارس. وفي حالة ما إذا كان الآباء والمجتمعات المحلية يرغبون في تزويد الأطفال في سن أصغر من ذلك (الثالثة أو الرابعة) بتعليم روضة مراكزي، فسيتعين عليهم تحمل الجانب الأكبر من المسؤولية عن ذلك. وعلى الرغم من أن قلة من الحكومات هي التي توفر حداثق الأطفال للجميع، فإن ذلك لم يصبح قاعدة بعد. وفي معظم بلدان "عالم الأغلبية"، لا تتحمل الحكومات تكاليف حداثق الأطفال. وفي حين أن بعض هذه البلدان قبلت المسؤولية عن دعم برامج الطفولة المبكرة أثناء سنتين أو ثلاث سنوات قبل سن الالتحاق بالمدارس، فمن الأرجح أن تتخذ المساهمة الحكومية شكل توفير منهج وطني و/أو قدر من تدريب المعلمين، مع تحمل الآباء والمجتمع المحلي (أحيانا في تعاون مع المنظمات غير الحكومية) بقية المسؤوليات.

والأسئلة المتعلقة بتوقيت الالتحاق ببرنامج ما، سوف تتوقف الإجابة عنها في جوهرها على طبيعة الاحتياجات التي تكون قد قررت العمل على تلبيتها، والموارد المتاحة في الوقت الراهن، وعلى ما تستطيع أنت توفيره.

التواتر

ما مدى تواتر تقديم الخدمات؟ تتضمن الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها ما يلي: إذا شرع في تنفيذ برنامج مراكزي للأطفال، فما مدى تواتر حضورهم؟ كم عدد الأيام التي سيحضرون فيها كل أسبوع؟ كم ساعة في اليوم؟ هل ستقدم الخدمات طوال العام؟ ما الذي سيحدث أثناء موسم الحصاد؟ كيف تتوافق ساعات حضور الأطفال في المركز مع أنماط عمل الأمهات؟

الذي يحدث في أغلب الأحيان هو أن من يريدون توفير برنامج لرعاية الطفولة المبكرة إنما يتبعون نموذجا طور في مكان آخر. وبدون فهم للاحتياجات داخل المجتمع المحلي، يقررون تقديم الخدمات لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات كل يوم من أيام الأسبوع مثلا. وإذا لم يتوافق ذلك مع جداول عمل الأمهات (كأن تضطر الأمهات إلى مغادرة البيت إلى الحقل في السادسة صباحا ليمكثن هناك أربع ساعات) فمن الأرجح أن لا يتمكن الأطفال من المشاركة في البرنامج نظرا لأن

الأمهات لن يستطعن اصطحابهم إليه. وفي بعض الحالات تتفق ساعات برنامج رعاية الطفولة مع ساعات المدرسة الابتدائية. ومن شأن ذلك أن يمكن الفتيات اللواتي يُجَبَّرْنَ لولا ذلك على البقاء في البيت لرعاية صغار الأسرة، من الذهاب إلى المدرسة الابتدائية. وإذا كان برنامج رعاية الطفولة ينفذ على مقربة من المدرسة الابتدائية، فإن الطفل الأكبر يمكنه أن يحضر أخته أو أخاه الأصغر إلى المركز ثم يعيده إلى البيت عند انتهاء يوم دراسته.

وفي الحالات التي يتولى فيها البرنامج رعاية أطفال الأمهات اللواتي يعملن خارج البيت، تكون ساعات عمل البرنامج عندئذ طويلة (من ساعة مبكرة في الصباح وحتى أوائل المساء)، ويتعين تقديم الخدمات خمسة أيام في الأسبوع على الأقل، كما ينبغي فتح المركز على مدار السنة فلا يغلق إلا لأيام قليلة أو بمناسبة الأعياد الوطنية. وثمة من الأوضاع ما يقتضي تقديم الرعاية أربعاً وعشرين ساعة يوميا لتلبية احتياجات الأمهات اللواتي يعملن أثناء الليل و/أو ينخرطن في أعمال تجري على أساس المناوبة. وفي أوضاع كهذه لا يكفي وجود مركز رعاية يعمل أثناء ساعات العمل "العادية". فقبل أن تعد برنامجاً لرعاية الطفل، تحقق من أنك تعرف حق المعرفة ما يكونه الطلب على تلك الخدمات، وإلى أي مدى ستتوافق ساعات تقديمها مع احتياجات الأمهات ومع المعايير الثقافية السائدة. وحذار من البناء على افتراضات.

التحقق من الواقع: إذا كان البرنامج سيتضمن تقديم خدمات متعددة (مثل رصد النمو، والتلقيح، و صفوف تثقيف الأهل) فمن المهم عندئذ جدولته هذه المكونات بهدف تمكين الأهل من الانتفاع بالخدمات. وقد تبدو هذه التوصية من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى بيان، غير أنها تغفل مراراً وتكراراً. ومن أمثلة ذلك أنه في أحد البرامج كانت خدمات التلقيح تقدم يوم الأربعاء أسبوعاً على أسبوعين، ورصد النمو يوم الاثنين من كل أسبوع، وجدولت صفوف تثقيف الأمهات والأطفال دون الثالثة من العمر والزيارات الصحية قبل الولادة أيام الثلاثاء، والزيارات الصحية لأمهات الأطفال بين الثالثة والخامسة أيام الخميس. فإذا كان للنساء أن ينتفعن بجميع الخدمات، فإن عليهن أن يتوجهن إلى العيادة الصحية من ثلاث إلى أربع مرات في الأسبوع. وعندما تقتضي كل زيارة قطع مسافة طويلة إلى العيادة وساعات من الانتظار، فسرعان ما يقررن، والحق معهن، إسقاط عدد من تلك الأنشطة.

ومن بدائل ذلك، تجميع عدد من الخدمات وتقديمها دفعة واحدة (فمثلاً، يمكن أن يقدم رصد النمو وتثقيف الوالدين في نفس الوقت ومعهما التلقيح عند الحاجة). ومن أمثلة ذلك أنه في برنامج نُفذ في باكستان من أجل لاجئي أفغانستان، كانت مرافق رعاية الطفل تقع بجوار العيادة الصحية. فعندما كانت النساء يأتين في طلب الخدمات الصحية، كان باستطاعتهن ترك أطفالهن في مركز الرعاية النهارية (الذي كانت مواعيد افتتاحه تتوافق مع مواعيد افتتاح العيادة الصحية) وانتهاز فرصة الانتفاع بمختلف الخدمات الصحية التي كنَّ في حاجة إليها، وتلقي درس في التغذية وما إلى ذلك. وكان ذلك في صالح الأمهات والأطفال على السواء.

وباختصار قبل البت في مواسم السنة وأيام الأسبوع وساعات النهار التي تقدم فيها خدمة معينة، من الأمور البالغة الأهمية أن يتوافر فهم للأوقات التي تطلب فيها خدمات رعاية الطفل، والتي يتوافر فيها للأطفال و/أو الأمهات فرص التوجه إلى حيث تقدم الخدمة، وما تقتضيه الاستفادة من الخدمة على الأسرة أن تفعله. وتتسنى الإجابة عن كثير من هذه الأسئلة عندما يشترك أفراد المجتمع المحلي أنفسهم في تصميم المشروع.

مدة مشاركة الأسرة في البرنامج

ما هو طول المدة التي يرجح أن يشارك فيها طفل معين أو أسرة معينة في برنامج ما؟ في المجتمعات التي تقدم فيها الرعاية في البيوت، يستطيع الطفل أن يشارك فيها منذ نعومة أظفاره وحتى يلتحق ببرنامج الروضة. ويحدث أحيانا أنه حتى عندما يلتحق الطفل ببرنامج الروضة لعدة ساعات يوميا، فقد يظل بحاجة إلى رعاية منزلية بسبب أنماط عمل الوالدين. وبذلك قد يستفيد الطفل من خدمات مرفقين (الرعاية النهارية المنزلية وبرنامج الروضة). والأرجح أن يكون الأطفال بحاجة إلى الرعاية النهارية لسنوات طويلة؛ ومنهم من قد يحتاج إلى رعاية نهارية قبل مواعيد المدرسة وبعدها كذلك.

ومن حيث دعم الأهل وتثقيفهم إذا كنت تعرض برنامج زيارات في البيوت مثلا، تحتاج إلى البت فيما تكونه تكرار زيارة الأم (الأغلب أن يحدث ذلك مرة كل شهر، وأكثر من مرة إذا كانت الأسرة تعتبر أسرة شديدة التعرض للخطر) وعلى امتداد أي فترة من الزمن. فبعض البرامج تعمل مع الأسر لمدة سنة وبعضها لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. والعادة أن الأطفال الذين تقدم لهم الرعاية من خلال الزيارات المنزلية لا يشاركون في برامج مراكزية وإن كان يحدث أحيانا أن يطبق الأسلوبان بالتزامن. ولئن كانت لهذا الجمع بينهما فائدة كبرى، فهو يقتضي التزاما طويل الأجل إزاء المجتمع المحلي، وإذا نظر فيه فسيتعين قصره على الأطفال شديدي التعرض للخطر، وذلك نظرا لارتفاع تكاليفه. ويأتينا مثال على برنامج يوفر عنصر الاستمرارية في الانتقال من الرعاية المنزلية إلى المدرسة - من هندوراس (انظر الإطار ٧، ٥).

الإطار ٧، ٥ الأمهات المرشدات، هندوراس

اقتناعا منه بأهمية التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، شرع مكتب صندوق الأطفال المسيحيين (CCF) في هندوراس عام ١٩٩٣ في تنفيذ برنامج دمجي مجتمعي يستهدف الطفولة المبكرة. وبدأ البرنامج بزيارات منزلية تركز على الصحة والتغذية والتحفيز. ودربت أمهات من المجتمع المحلي على العمل مع أمهات أخريات من هذا المجتمع ذاته وأطلق على النساء المدربات اسم "الأمهات المرشدات". وتتفاعل كل أم مرشدة مع مجموعة من خمس إلى ثمان أسر من أجل تحقيق مزيد من الوعي بمسائل تنمية الطفل ورعاية أفضل للأطفال. وتبدأ الأم المرشدة العمل مع الأسرة عند ولادة الطفل. ويعاون الأم المرشدة في عملها مربٌّ من المجتمع المحلي.

ومع نمو الأطفال المشمولين بالبرنامج وظهور استعدادهم للمرور بخبرة الرعاية المراكزية (أي في سن الثالثة)، أدرك مكتب ال CCF أنهم بحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للطفل وأسرته وإن كان أطفال الثالثة هؤلاء يمكنهم الاستفادة من خبرة جماعية. لذلك بدأوا ببرنامج الروضة. وعوضا عن الفصل التام بين الزيارات المنزلية وبين برنامج الروضة، واصلت الأمهات المرشدات زيارتهن للأسر في منازلها (وإن كان بمعدل أدنى) بينما يمر الأطفال بالمرحلة الانتقالية إلى الروضة. وبذلك يكون الطفل قد كفلت له استمرارية الخبرة.

وتتمثل الأشكال الأخرى لدعم الأهل (مثلا، مجموعات الأهل) عموما في عقد سلسلة من الاجتماعات تتراوح بين عشرة اجتماعات واثني عشر اجتماعا. وقد تنظم صفوف تثقيف الأهل

على اختلاف أعمار أطفالهم مما يعني أن الوالدين يمكن أن ينخرطوا في برامج تثقيف الأهل على امتداد عدد من السنين. ومن أمثلة ذلك أن برنامج Bina Keluarga Balita (BKB) في إندونيسيا ينظم لجميع النساء ممن لهن أطفال دون الخامسة. وفي إطار البرنامج تُجمع الأمهات تبعاً لأعمار أطفالهن (مثلاً أمهات ذوات أطفال دون سنة، أمهات ذوات أطفال في فئة العمر من سنة إلى سنتين... الخ)، فيحضرن اجتماعات شهرية يتلقين فيها معلومات عن تنمية الطفل وتُقدّم عليهن أنشطة لدعم هذه التنمية. ويساعد التصنيف تبعاً لفئات أعمار الأطفال القائمين على تنفيذ البرنامج في تخطيطهم له نظراً لأن المعلومات عن تنمية الأطفال يمكن مواءمتها للخصائص المحددة للأطفال في هذه السن أو تلك.

التحقق من الواقع: على حين أن من المتوقع من الأمهات أن يبقين في برامج مثل برنامج الـ BKB لمدة خمس سنوات، فالأغلب الأعم أنهن لا يمكنن فيه إلا لسنتين أو ثلاث سنوات على أقصى تقدير. ومردّد ذلك إلى أنه لا تميّز يذكر داخل المنهج التعليمي بين ما عساه أن يحدث لطفل في سن سنة واحدة وبين آخر في سن الرابعة. وعلى ذلك هناك كثير من التكرار في الاجتماعات التي تعقدتها مجموعات الأمهات.

وعلى حين أن برنامج الـ BKB يمثل برنامجاً محكم التصميم، فهو يوضح مدى المشكلات التي يمكن أن يتعرض لها جهد يبذل على مثل هذا النطاق الواسع. ومن هذه المشكلات ما يلي:

- طور برنامج BKB من الأعلى إلى الأسفل فلم يأت متنوعاً في المنهج (الأنشطة واللعب والمواد... الخ) عبر إندونيسيا، البلد الذي يأوي مئات الثقافات الشديدة الاختلاف فيما بينها ويضم طائفة واسعة من ممارسات تنشئة الأطفال؛
- حضور البرنامج أمر مفروض من الخارج ودافع الأم إلى المشاركة إنما يتوقف على مدى ولائها للرئيس المحلي؛
- عدم كفاية التدريب والدعم الإرشادي المقدم للأشخاص الذين يعملون مع الأهل؛
- على حين أن البرنامج قائم على لعب تساعد مفاهيم التعلم لدى الأطفال (مثل الترتيب في سلاسل، أو في ظواهر متعاقبة، القياسات المتساوية... الخ) فإن المواد ذاتها سيئة الصنع، فهي تفتقر مثلاً إلى التناسب ومن ثم فإن هذه المفاهيم لا يمكن تعلمها من خلال تلك اللعب والألعاب؛
- الاجتماعات الشهرية ليست بالتكرار الذي يكفل الاستمرارية و/أو التأثير؛
- ما أن يبلغ الأطفال سن الثانية أو الثالثة من العمر حتى تتسرب الأمهات من المجموعة. وعلى ذلك ليس هناك مرافق لدعم تنمية الأطفال في الفترة الفاصلة بين سن الثالثة وسن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية؛
- يركز الـ BKB في المقام الأول على جانبي التعليم والتحفيز. وثمة برامج موازية تنفذ في المجتمع المحلي وتبلغ مجموعة من الرسائل الصحية والغذائية. والعاملون الذين يقدمون برنامج الـ BKB قد يكونون هم أنفسهم الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الصحية. غير أنه بالنظر إلى التدريب الذي يتلقاه أولئك العاملون، من الأرجح أن ينظروا إلى الصحة والتغذية والتعليم على أنها مدخلات منفصلة لا على أنها تشكل رزمة متأزرة من الخدمات التي تلبى الاحتياجات الشمولية للطفل.

وفيما يتعلق بنقطة البدء وتواتر تلقي الرعاية والتثقيف ومدته، من المهم تذكر ثلاثة عناصر مهمة للبرمجة أتى على ذكرها القسم الأول:

■ كلما بادرنا إلى إيلاء العناية المبكرة لتنمية الطفل كلما كان ذلك أفضل. فحالة نمو الطفل في سن الثالثة تنبئ بما سيكون تحصيله المدرسي.

■ كلما زادت كثافة الخبرات التي يتيحها البرنامج (أي كلما ارتفع تواتر مشاركة الأسر والأطفال فيه) كلما كان من الأرجح أن يحقق البرنامج تأثيره. فلكي يكون البرنامج فعالاً، ينبغي أن تكون الزيارات المنزلية أسبوعية، وذلك نظراً لما ثبت من أن الزيارات نصف الشهرية أو الشهرية تفتقر إلى الفعالية.

■ تجب مواصلة الاهتمام إذا أريد أن يكتب للمكاسب الإستدامة. فالمكاسب التي تحققها البرامج المقدمة أثناء السنتين الأوليين من حياة الطفل تضيع إذا لم يتواصل تلقيه القدر المناسب من التحفيز الصحي والغذائي والرعائي والنفسي الاجتماعي.

وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها أبعاد البنى التحتية المتعلقة بكيفية تنفيذ المشروع (المرافق والمعدات والمواد وتوقيت الخدمات) لكي يتحقق تشغيل البرنامج، فإن القلب النابض لأي برنامج إنما يتمثل في العاملين المشاركين فيه.

من هو الذي سيوفر الخدمات على الصعيدين المؤسسي والفردي؟

يتعين أن تكون الإجابة عن السؤال المتعلق بـ "من هو" على مستويين.

■ على مستوى المؤسسة - بماذا تستطيع المؤسسة أن تسهم وعلى أي صعيد تعمل

(المحلي أو الوطني أو الدولي - كما يحدث أحياناً)؟

■ على مستوى حشد العاملين - من هم الموظفون الذين سيؤدون دوراً في المشروع؟

وتتطرق المناقشة التالية إلى هذين المستويين.

اختيار المؤسسات/المنظمات

يحتاج كل مشروع إلى قاعدة مؤسسية تضمن له أن جميع ما خطط له يجري تنفيذه بكفاءة وفعالية. فإذا كنت تشكل عنصراً في منظمة تتولى أمر التنفيذ، فمن المفترض أنك تقرراً هذا المرشد لكي تتعلم المزيد عما تستطيع مؤسستك أن تفعله في حدود تفويضها العمل على تقديم برنامج لرعاية الطفولة المبكرة. وفي هذه الحالة، لا تكون مهمة اختيار الوكالة المنفذة عائدة إليك ويمكنك الانتقال مباشرة إلى المناقشة حول حشد الموظفين والدعم. أما إذا كان عليك أن تختار منظمة لتنفيذ مشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية فلتواصل قراءتك للفقرات التالية.

والأسئلة التي يتعين الإجابة عنها فيما يتعلق بجهة مؤسسية لتنفيذ المشروع هي التالية: ما الذي نبحث عنه كقاعدة مؤسسية؟ ما هي أنواع المنظمات التي يمكنها أن توفر ذلك. كيف يتم التوفيق بين مختلف العناصر المؤسسية؟

ما هو نوع القاعدة المؤسسية التي نبحث عنها؟

عندما نكون بصدد الاختيار بين منظمات/وكالات كامنة للعمل معها في تنفيذ المشروع (سواء أكانت المنظمة حكومية أم غير حكومية، مجتمعية أم من القطاع الخاص) ينبغي أن نضع في

الاعتبار ما يلي من خصائص إلى جانب خصائص أخرى. ومن الجدير بالذكر أن معظم الخصائص ليست لها علاقة تذكر بما لدى المنظمة من معرفة أو خبرة مباشرة ببرامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة؛ ذلك أن هذه الخبرة المتخصصة يمكن استحضارها عند الاقتضاء. وتشمل أهم الخصائص ما يلي:

■ سجل جيد في مجالي الإدارة والتنظيم

ينبغي أن يقع الاختيار على منظمات/وكالات تكون قد أثبتت قدرتها على تخطيط المشروعات وتنظيمها وتنفيذها، وعلى شراء المواد وتوزيعها بكفاءة، وعلى دفع المستحق عليها في الوقت المناسب، وعلى إجادة مسك دفاتر الحسابات، وعلى رصد الأنشطة وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون للمنظمة سجل إيجابي وأن تكون ذات سمعة طيبة لدى أناس على مختلف مستويات النفوذ في البلاد.

■ القدرة على تحقيق دمج أنشطة عبر القطاعات

ثمة بُعد قد يتسم بأهمية بالغة عند تنفيذ مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو فهم المنظمة والتزامها بتوفير خدمات تلبية طائفة واسعة من احتياجات الطفل والأسرة. وتشير التجربة إلى وجود بعض الفائدة في إسناد المسؤولية عن برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية (ECCD) إلى منظمات لا ينحصر عملها في دائرة قطاع واحد (في الصحة أو في التعليم أو في الزراعة مثلا). فلو كان من المؤكد أن مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية سوف تتضمن عناصر من تلك القطاعات، فقد يكون من المهم البحث فيما وراء حدود الوزارات أو المنظمات القطاعية من أجل التعرف على أفضل جهة لتنفيذ المشروع.

ومن شأن إسناد المسؤولية إلى منظمة تجمع أنشطتها بين قطاعات مختلفة (وكالات الرعاية الاجتماعية، المنظمات الكنسية، المنظمات النسائية، المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال تنمية المجتمع المحلي... الخ) أن يساهم في تيسير تحقيق التلاقي والدمج بين العناصر التي تتألف منها برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وفي الإطار الحكومي، قد تتمثل منظمة كهذه في إدارة التخطيط أو مكتب الرئاسة أو وكالة رعاية الأسرة أو وزارة شؤون المرأة، أو هيئة التنمية الريفية. ومن جهة أخرى، ليس من المستبعد ظهور مشاعر الغيرة والمنافسة البيروقراطية فيما بين المنظمات أو الوزارات النشطة في عدة قطاعات. وعندئذ يتمثل الاعتبار الأهم في السلطة التي تتمتع بها الهيئة التي يقع عليها الاختيار وقدرتها على إرساء المشروع واستدامته.

التحقق من الواقع: من بين الأسباب التي أدت إلى الانتظار طويلا قبل أن يتسنى الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة في الفلبين أنه طوال حياة المشروع كان هناك جدال ومناقشات حول أي الوزارات ينبغي أن تمسك بزمام القيادة. فقد أسندت القيادة في البداية إلى وزارة الصحة ثم تلتها في تواريخ متعاقبة وزارة التربية والثقافة (DEC)، ووزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية (DSWD). ونتيجة لغياب قيادة واضحة في وزارة الصحة وعدم قدرة تلك الوزارة على إثبات التزامها بالبرنامج، لم يكن أحد راضيا عن تلك الأوضاع. وبعد مرور فترة من الزمن، انتقلت المسؤولية إلى الـ DSWD. وكان من بين عيوب هذا الترتيب أن وزارة الـ DSWD ترى على أنها أضعف الوزارات الثلاث. وبغية ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج، خصصت موارد للارتقاء بمستوى الـ DSWD ودعم قدرتها على أن تمسك بزمام القيادة.

وباختصار إن من معايير إسناد المسؤولية الإدارية والتنفيذية توافر فهم نظري لأهمية إنشاء مشروعات تآزرية وإن أمكن أيضا، توافر خبرة وتجربة في هذا المجال. غير أن من الجدير بالذكر أنه ليس هناك في هذه النقطة من الزمن سوى أمثلة قليلة لمشروعات متكاملة حقا، بل ومشروعات تبدي تلاقيا واضحا ومثبتا بين الخدمات ويمكنها توفير نموذج لكيفية إعداد وتنفيذ تلك المشروعات. (في هذه المرحلة من إعداد هذا الكتاب، كان قد شرع للتو في تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة في الفلبين). وعلى ذلك فبالنظر إلى أنك قد لا تكون قادرا على العثور على منظمة أو وزارة ذات خبرة في البرمجة المتكاملة، فإن ما عليك أن تبحث عنه هو موافقة من جهة الوكالة على العمل معك في تطوير مشروعات متكاملة.

■ الوعي الاجتماعي ورهافة الحس الثقافية

من الممكن أن تكون المنظمة عالية الكفاءة على صعيد الإدارة ولكنها قد تكون في الوقت نفسه مفتقرة إلى الوعي الاجتماعي ورهافة الحس الثقافية والإختلافات. ولأن مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية مشروعات اجتماعية، فإن هذين الاعتبارين يتسمان بأهمية بالغة عند النظر في اختيار من تعهد إليه بتنفيذ مبادرة في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. وعلاوة على ذلك فمن المرجح أن تكون تقوية منظمة ذات وعي اجتماعي بإضافة مهارات إدارية أو تقنية أو محاسبية أو بتحسين ما لديها من تلك المهارات أيسر عليك من أن تنشئ وعيا اجتماعيا ورهافة حس ثقافية عند منظمة تفتقر إليهما.

ورهافة الحس الاجتماعية والثقافية تربطها صلة وثيقة بقدرة المنظمة على تطبيق أسلوب تشاركي في العمل. وفي القسم الأول، اندرجت المشاركة في عداد المبادئ التوجيهية؛ وقد تحدثنا إضافة إلى ذلك عن ضرورة ملاءمة المشروع لظروف محلية مختلفة. ومن شأن وجهتي النظر هاتين أن يجبذا إسناد السلطة الإدارية والتنفيذية إلى أقسام حكومية لامركزية (إلى بلدية مثلا) أو إلى جماعات من المجتمع المحلي. وبوسع الإدارة المحلية - إلى المدى الذي يتسنى إليه تحقيقها - أن تجلب معها قدراً من الإحساس بملكية المشروع يتسم بالأهمية في المساعدة على الإستدامة ومواصلة بذل الجهد وفي تيسير تنفيذ يستجيب للظروف المحلية.

■ الخبرة التقنية المتخصصة

من الفرص الممتازة أن تكون المنظمة القائمة على إدارة مشروع لرعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها لديها أيضا خبرة متخصصة في هذا المجال. ومن جهة أخرى، هناك من البلدان ما ليس لديها إلا عدد قليل من المنظمات التي تتوافر لديها تلك الخبرة. فإذا لم توجد محليا تعين شراؤها من مكان آخر في البلد أو بالمنطقة. وبناء على ذلك، فإن هذا المعيار ليس أهم معايير الاختيار بين المنظمات التي يعهد إليها بإدارة مشروع رعاية الطفولة المبكرة وإن تعين أن يشترط لإبرام العقد وجود أناس لديهم الخبرة المناسبة و/أو التدريب المناسب. (تورد صفحة مناقشة للخبرة والتدريب المناسبين، ص ٢٢٧).

أي نوع من المنظمات بوسعه توفير ما هو مطلوب؟

يرتهن اختيار المنظمة ب"استراتيجية" رعاية الطفولة المبكرة للتنمية التي تعتمز تطبيقها. ومن الممكن، تبعا للحاجة، أن يعهد بالمسؤولية الأولى عن تنفيذ البرامج إلى منظمة من أي من الفئات التالية:

- المنظمات غير الحكومية
 - الوكالات الحكومية
 - منظمات القطاع الخاص - الشركات أو الاتحادات
 - المجتمعات المحلية - سواء كان تعريفها تعريفاً إدارياً أو سياسياً - مثل الحكومة المحلية، أو من حيث المجموعات الخاصة المنظمة على الصعيد المحلي - مثل الجمعيات النسائية.
- وفي بعض الحالات، سيحتاج الأمر إلى تشكيلة من تلك المنظمات بهدف التيقن من توافر الخبرات الإدارية والتقنية معا في عملية تنفيذ البرنامج.

المنظمات غير الحكومية

أثناء الثمانينيات وجد اتجاه نحو العمل مع المنظمات غير الحكومية ومن خلالها في تنفيذ برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، ولا سيما في مرحلة البرنامج الرائد. وتمثلت الافتراضات في ذلك الوقت فيما يلي:

- أن المنظمات غير الحكومية هي أوثق الهيئات صلة بمجريات الأمور على مستوى القاعدة الشعبية ومن ثم لديها ذخيرة من نفاذ البصيرة والخبرة يساعد في التخطيط على الصعيد الوطني.
- أن المنظمات غير الحكومية مستقلة سياسياً.
- أن المنظمات غير الحكومية لديها من المرونة الإدارية ما يمكنها من تنفيذ مبادرات محدودة مبتكرة بأسرع مما تستطيع الوكالات الحكومية.
- أن الحكومات لا يمكنها بما لديها من موارد محدودة أداء الخدمات المطلوبة، ومن ثم تتخذ المنظمات غير الحكومية وسيلة صالحة لتوفير تلك الخدمات.

وفي سنوات أقرب عهداً، عدلت فكرة أن المنظمات غير الحكومية هي الوسيلة المناسبة لتنفيذ المشروعات نتيجة لعدة عوامل من بينها:

- بالنظر إلى أن الحكومات قد تحولت من توفير الخدمات بنفسها إلى العمل من خلال المنظمات غير الحكومية، بدأ الناس يتنبهون من العمل مع تكاثر عمل "المنظمات غير الحكومية" (تُشأ بين عشية وضحاها) وليس لها خبرة أو بنية أساسية.
- يشار إلى بعض المنظمات غير الحكومية الراسخة على سبيل المزاح بعبارة GONGOS (أي المنظمات غير الحكومية - المنشأة من قبل الحكومة أو التي تدعمها الحكومة) نظراً لوضعها شبه الحكومي. وبعضها يبالغ اعتمادها على الأموال الحكومية درجة جعلتها تتحول إلى فئة المنظمات الحكومية من حيث قيمها وفلسفتها، في حين أن البعض الآخر أنشأته الحكومة في المقام الأول.
- بعض المنظمات غير الحكومية تفقد استقرارها مع الوقت وتغلق أبوابها نتيجة للافتقار إلى المنح والأموال أو على أثر حدوث تغييرات في قيادتها.
- طرأ تغير على أسلوب عمل الحكومات. فاللامركزية تلعب دوراً في تحريك الحكومات وتقريبها من المجتمعات المحلية. وفي بلدان مختلفة تعمل الحكومة الآن بكفاءة وفعالية على صعيد المجتمعات المحلية.

■ هناك اليوم إدراك لأنه إذا كان للمشروعات أن تتوسع وتندوم فسوف تنشأ في النهاية حاجة إلى الحصول على الدعم الحكومي ومن ثم ضرورة قيام صلات بين المنظمات غير الحكومية وبين الحكومة.

The Conditions and Characteristics That Permit NGOs to Implement Programs Effectively. bc1cctpi.pdf

هناك إدراك متزايد لأن خصائص المنظمة أهم من اعتبار ما إذا كانت المنظمة عمومية أو خاصة أو جزء من المجتمع المدني.

الحكومة

يجري اليوم تطوير وتنفيذ كثير من مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية في إطار الحكومات أو بالتشارك معها. ويتمثل التحدي الذي يطرحه ذلك الاتجاه في تحديد مَنْ (أو أي وزارة أو مديرية) يمكن العمل معه. فالحاق مشروع بوزارة الصحة مثلا كثيرا ما يحد من رؤية ما يمكن إنجازه نتيجة لأن التركيز الأساسي ينصب على بقاء الطفل على قيد الحياة. والعمل من خلال وزارة التربية والتعليم، يرجح أن يقصر برامجه على ما يحدث للطفل عند التحاقه بالمدرسة وبعده (وإن كانت بعض وزارات التربية والتعليم الآن تستقبل الأطفال سنة أو سنتين قبل سن الالتحاق بالمدرسة في برنامج حدائق الأطفال أو في غيره من برامج الروضة). وحتى عندما يعمل المرء مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم معا تظل هناك ثغرة متمثلة في أن الأطفال في سن الثانية إلى الرابعة أو الخامسة لا يتلقون عموما ما هم في حاجة إليه من رعاية. فالوزارة الوحيدة المفوضة أمر تقديم الخدمات للأطفال المائلين في هذه الثغرة يرجح أن تكون وزارة الرعاية الاجتماعية حيث يرجح أن ينصب التركيز على الجوانب التصحيحية أكثر منه على الجوانب الوقائية. ومن الوزارات الأخرى التي يمكن أن تمسك بزمام القيادة في مشروعات لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية تلك التي تركز على شؤون المرأة وتنمية المجتمع والإرشاد الزراعي... الخ. ومن الواضح أنه ليس هناك وزارة بعينها تصلح للقيادة في جميع الحالات. واختيار الشركاء والمنفذين الحكوميين سيتعين البت فيه على أساس كل بلد على حدة.

وإذا ليس هناك وكالة قيادية واضحة، فسيكون البديل هو إنشاء قوة عمل تضم أشخاصا من مختلف الوزارات المعنية بصغار الأطفال والأسر، ثم تطوير المشروع وتنفيذه من خلال تلك الآلية.

التحقق من الواقع: حتى في الحالات التي تنشأ فيها قوة عمل، سيتعين في النهاية إسناد المسؤولية عن المشروع إلى وزارة أو هيئة حكومية ما. والجهة التي تسند إليها المسؤولية النهائية عن المشروع تعد أمرا حاسما بالنسبة لنجاح المشروع. فإذا كانت الوزارة المسؤولة تتمتع بمركز قوي وتخول السلطة اللازمة، عندئذ يرجح أن تكون فرقة العمل آلية صالحة وتمكن رؤية المشروع في منظور تكاملي ومتكامل. أما إذا لم يكن لتلك الوزارة سوى سلطة محدودة ومكانة عادية، فإن وجود قوة العمل سيكون إسميا فقط، ولن يتطور مشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية باعتباره مفهوما متكاملا.

ومن الأمثلة على معضلة الجهة التي يعهد إليها ببرامج رعاية الطفولة المبكرة وتنشئته من أجل التنمية مثال ماليزيا حيث بدت وزارة الوحدة القومية وزارة محايدة من حيث ما يفوض إليها من مهام قطاعية ومن ثم جهة يمكنها أن تأوي تلك البرامج. غير أن هذه الوزارة لم تكن في وضع يؤهلها لمناشدة وزارات أخرى الدخول في حوار بشأن سياسات وأنشطة ملائمة لرعاية الطفولة

المبكرة، ومن ثم تعين اللجوء إلى اختيار آخر. وكتدبير مؤقت بقيت المسؤولية عن تطوير برنامج وطني لرعاية الطفولة المبكرة مع إدارة التخطيط التي كانت وثيقة الصلة بمكتب الرئيس. وترتب على ذلك اكتساب المبادرة قوة تمكنها من المضي قدماً إلى الأمام إلى أن تتسنى تقوية وزارة أخرى بما يؤهلها للاضطلاع بتلك المسؤولية.

ومن بوليفيا يأتي مثال آخر لمشكلة اختيار جهة تأوي برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية. فهناك، كما في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، تتولى حرم رئيس البلاد بنفسها أمر هيئة شبه حكومية. وتنشأ المشكلة من أن تلك الهيئة لا تتمتع بسلطة كبيرة داخل النظام الحكومي وتغير مواضع تركيزها مع كل تغير يطرأ على الحكومة. وعندما أقرض البنك الدولي أموالاً لبوليفيا لكي تبدأ في مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، عهد بالمشروع إلى الهيئة التابعة لحرم الرئيس. وتمثل أحد شروط المشروع الممول من البنك الدولي في ضرورة جعل تلك الهيئة جزءاً لا يتجزأ من الحكومة وعدم إدخال تغييرات على تفويضها ومراكز اهتمامها مع أي تغييرات تطرأ على الحكومة لاحقاً. وعلى حين أن هذا الشرط قد تحقق الوفاء به إلى حد ما، فإن الهيئة الجديدة التي أنشئت مرت بطائفة متنوعة من التغييرات وانتهى الأمر بأنها لم يعد لها أي قوة أو سلطة تمكنها من تسيير شؤون المشروع.

القطاع الخاص

وثمة بديل آخر لإيواء مشروع رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو جعل مقره في إحدى مؤسسات القطاع الخاص. ومؤدى ذلك في معظم السياقات هو قيام أصحاب مشروعات بإنشاء برامج خاصة بهم لتوفير الرعاية لأطفال العاملين بمشروعاتهم. وعلى حين أن التعاون مع القطاع الخاص يمكن أن يجلب موارد إضافية للمشروع، فإن هذا القطاع ينقصه في معظم الحالات البنى التحتية اللازمة للعمل بمثابة قاعدة للمشروع بأكمله.

المجتمع المحلي

الاتجاه السائد في مجال رعاية الطفولة المبكرة للتنمية هو نحو العمل بدرجة متزايدة مع المجتمع المحلي وتنفيذ مشروعات من خلاله مباشرة إن أمكن ذلك. غير أنه عندما يكون هناك حرص على تحقيق تغطية كبيرة، قلما تكون المجتمعات المحلية هي المصدر المباشر لأموال المشروع إذ سيتعذر على المانحين أن يتعاملوا معها على أساس كل مانح على حدة مما يترتب عليها ارتفاع التكاليف الإدارية بالقياس إلى النتائج الكامنة.

ومن القضايا الأخرى التي تثار بصدد إسناد مسؤولية البرامج إلى المجتمعات المحلية أن كثيراً من تلك المجتمعات تفتقر إلى البنى التحتية وإلى القدرة على تنفيذ مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية. ومن جهة أخرى فإنه عندما يكون تدعيم البنى التحتية للمجتمع المحلي أحد أهداف المشروع، ينبغي أن يدار المشروع من خلال المجتمع المحلي ويزود بما تقتضيه إدارته من دعومات. ومن أمثلة المشروعات التي طورت صراحة لتدعيم وتقوية البنى التحتية للمجتمع المحلي مشروع بروميسا (PROMESA) في كولومبيا. وفي الإطار ٨، ٥ يرد وصف لتأثير المشروع على نساء المجتمع المحلي. فبعضهن الآن أطراف فاعلة في منظمة جديدة انبثقت من البرنامج الأولي. واستأنفت المنظمة الجديدة هذا الجهد الأول بكامله في عام ١٩٩٨.

الإطار ٨، ٥ النساء في مشروع بروميسا، كولومبيا

بدأ مشروع بروميسا في عام ١٩٧٧ في أربعة مجتمعات محلية صغيرة على ساحل المحيط الهادي لكولومبيا في ولاية تشوكو. وقد صمم المشروع لتحسين التنمية الصحية لصغار الأطفال. وركزت الاستراتيجية الرئيسية على العمل مع الأهل (الأمهات بصفة رئيسية) من أجل مساعدتهم على تعلم ماذا يفعلون وكيف يفعلونه وفي الوقت نفسه من أجل بناء ثقتهم بأنفسهم. وفي حين أن البرنامج صُمم على أن يكون له عدة مكونات، فقد بدأ باجتماع أسبوعي مع أمهات أطفال في سن الروضة لإطلاعهن على كيفية استعمال اللُّعب والألعاب في البيت ولتعليمهن كيفية التفاعل مع الأطفال على نحو أكثر إيجابية ولتحفيز تنمية الأطفال العقلية. وفي هذه الاجتماعات ناقشت الأمهات أيضا مشكلات أخرى تتعلق بأطفالهن، مثل الإصحاح (لم يكن بالمجتمع المحلي مراحيض إلا في مساكن الراهبات وفي أحد الفنادق)، وكيفية الحصول على مياه صالحة للشرب، وكيفية معالجة الملاريا وغيرها من الأمراض.

وأفضت تلك المناقشات إلى تنظيم مجموعات أخرى لتناول مشكلات محددة، مثل تنظيف الشوارع والشواطئ أو إزالة المياه الراكدة. واختلف تشكيل تلك المجموعات تبعا للمشكلات ولكنها كانت تضم دائما أولئك الأمهات اللواتي يحضرن الاجتماعات الأسبوعية. ونتيجة لتلك الأنشطة، بدأت النساء في تحقيق النجاح في معاونة أطفالهن على التعلم والمذاكرة في البيت، وتعلمن في الوقت نفسه كيفية تنظيم وإدارة مشروعات صغيرة في المجتمع المحلي أو في ضواحي المدن.

وكان من المقرر أصلا أن تتواصل الاجتماعات الأسبوعية المؤلفة من عشرين أم لمدة ستة أشهر تعقبها اجتماعات شهرية للمجموعة الأولى ويبدأ في الوقت نفسه تنظيم مجموعة أخرى. غير أن المجموعة الأولى من الأمهات لم يردن التوقف بعد ستة أشهر فواصلن اجتماعهن الأسبوعي في الوقت الذي تشكلت فيه مجموعات إضافية.

وكانت اجتماعات المجموعة الأولى من الأمهات تعقد بإشراف راهبات يقطنن في المجتمعات المحلية. وبعد ذلك اختيرت من بين أمهات المجموعة الأولى بضع معلمات (promotoras) تعقد الاجتماعات تحت إشرافهن. ولم يعمل موظفو سندي (CINDE): المنظمة غير الحكومية التي استهلت المشروع) قط مباشرة مع الأمهات وكانوا يعملون بالأحرى مع المعلمات. وكان متوسط المستوى التعليمي لتلك النساء دون ثلاث سنوات من التعليم المدرسي) وقد جئن أصلا من أفقر أحياء المجتمعات المحلية ولم يكن محطاً احترام من جانب قادة تلك المجتمعات. وفي البداية، لم يلتحق بمشروع بروميسا قادة المجتمع هؤلاء (من تجار ومعلمين ورجال شرطة) إذ كانت ردة فعلهم إزاء المعلمات "تظن نفسها؟"

وحقق البرنامج نمواً في عدة اتجاهات. فنُظِّم برنامجاً لأمهات الأطفال دون سن الثالثة لمساعدتهن على ملاحظة سلوك أطفالهن وتفسير ما يصدر عنهم من إشارات والاستجابة لها. وتعلمت الأمهات أيضاً كيفية تهيئة بيئة مادية ووجدانية صحية لهن.

وأضيف برنامج تثقيفي آخر للأمهات الأطفال الملتحقين بالصفين الدراسيين الأول والثاني. وتعلمت الأمهات من خلال هذا البرنامج كيفية استخدام اللُّعْب والألعاب التي تساعد الأطفال على تعلم كيفية التفكير المنطقي وتحسّن تعلّمهم بالمدرسة.

وطُوّر برنامج حول الصحة دُرِّبَتْ فيه معلمات صحيات على أن يصبحن طبيائيات (paramedics) في أحيائهن فيوزَّعن الدواء ويضمّدن الإصابات الطفيفة ويعقدن اجتماعات محلية عن الصحة والتغذية. ومن الإنجازات الأهم التي حققتها تلك النساء تعلمهن تشخيص نوع الملاريا التي يصاب بها الشخص باستخدام مجهر لتحليل عينات الدم.

ونظمت دورات أخرى لتعليم الكبار بالتعاون مع دائرة التدريب الوطنية. وتضمنت تلك الدورات تدريباً على الطهي والخياطة والبستنة والخيازة، وأسهمت في تمكين النساء من تحسين نوعية حياتهن وحياة أطفالهن دون زيادة دخلهن بالضرورة. كذلك نُظِّمَتْ دورات تدريبية مهنية في مجالات من بينها النجارة وقطع الأخشاب، وكان هدفها زيادة دخل الأسرة.

وبهدف الإفادة بتلك المهارات الجديدة، ساعدت سندي (CINDE) السكان المحليين على تنظيم مجموعات إنتاج وعلى البحث عن قروض لشراء الأدوات ودفع تكاليف البدء. وتشارك أمهات ومعلمات بروميسا وغيرهن مشاركة فعالة في تلك المجموعات الإنتاجية. فهن يصنعن الحشايا ويخبزن الخبز ويحكّن الثياب ويشاركن في تشغيل مطعم وإدارة محل لبيع الأدوية والمرطبات والمأكولات.

وفي المساء كان فريق سندي يعقد اجتماعات مع قادة المجتمع المحلي ومع المعلمات من أجل مناقشة مشكلات المجتمع من بينها عدم توافر الكهرباء أو الأدوات التي يحتاجها الفلاحون وصيادو السمك، والحاجة إلى مياه صالحة للشرب، وعدم وجود مراحيض، وما يحدث أحيانا من انغمار الأراضي المنخفضة بالمياه. وتسفر تلك المناقشات عن مقترحات شتى تمول تنفيذها وكالات ومؤسسات مختلفة. وفي البداية كان فريق سندي يرسم معالم الطريق باقتراح بدائل وتقديم مقترحات. غير أنه مع مضي الوقت بدأ السكان المحليون يأخذون على عاتقهم مزيداً من المسؤوليات فشكّلوا عدداً من الرابطات غير الهادفة إلى الربح، واحدة في كل مجتمع محلي ورابطة إقليمية للتنسيق بين الرابطات المجتمعية. وقد عانوا من الفشل على امتداد الطريق، غير أن قادة المجتمع، شأنهم شأن أعضاء فريق CINDE، تعلموا من أخطائهم. وفضلاً عن ذلك، أصبحت المعلمات الآن قادة مجتمعات، ومع اكتساب النساء قدرة على تنظيم الاجتماعات وإدارتها وما يقترن بذلك من تحقيق مزيد من النجاح والشعور بمزيد من الثقة بالنفس، فإن الاستخفاف الذي ينم عنه تساؤل قادة المجتمعات "من تظن نفسها؟" انقلب الآن إلى شعور بـ "ربما استطاعت مساعدتنا".

التعاون

أثناء السنوات الخمس الماضية شوهدت حالات متزايدة من التعاون فيما بين المجتمعات المحلية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والجهات المانحة. ومن شأن هذا التعاون أن يزيد من احتمالات نجاح المشروعات. ويمكن أن يجري التعاون بطرق عدة.

■ يمكن أن يحدث التعاون عندما تنشئ الحكومة مبادرة وطنية ثم تدعو المنظمات غير الحكومية و / أو القطاع الخاص و / أو المجتمعات المحلية إلى العمل مع الحكومة على تنفيذ تلك المبادرة على الصعيد المحلي.

وتشكل الهند إحدى هذه الحالات، فبرنامج الخدمات المدمجة لتنمية الطفل (ICDS)، الذي أنشأته الحكومة، نفذ بداية من خلال وكالات حكومية. غير أنه مع توسع النظام، لم تستطع الحكومة دعم التنفيذ الكامل. وفي الوقت الراهن، يجري التعاقد مع منظمات غير حكومية على تشغيل المرافق.

Integrated Child Development Services (ICDS) in India. vc1icdso.pdf ←

Nourish and Nurture: World Food Programme Assistance for Early Childhood Education in India's Integrated Child Development Services. xn1nnwfo.pdf ←

■ يمكن أن يحدث التعاون عندما يثبت المشروع التجريبي المطور من قبل منظمة غير حكومية أو من قبل القطاع الخاص أنه مشروع ناجح وعندئذ تتبناه الحكومة لكي تنفذه على نطاق أوسع.

ويأتينا مثال على ذلك من تركيا حيث أعدت منظمة غير حكومية مشروعاً يتضمن زيارات للبيوت وأنشطة لتثقيف الأهل أصبح فيما بعد يحمل اسم مؤسسة تثقيف الأمهات ورعاية الأطفال (MOCEF) ثم تبنت الحكومة هذا النظام كبرنامج وطني (بتلقي الدعم من البنك الدولي). وأدت عملية التوسع هذه إلى تغيير في السياسة الوطنية ترتبت عليه زيادة في الدعم الحكومي لتنمية صغار الأطفال.

A Multipurpose Model of Non-formal Education. va1mmnen.pdf ←

ويأتي مثال آخر من بيرو، حيث اعتمد على الصعيد الوطني برنامج غير نظامي تنفذ أنشطته في مراكز لصالح أطفال دون السن المدرسية المنتمين إلى السكان الأصليين في الآلتيبيلانو (أطلق عليه اسم PRONOEI)، ثم ووثم لاحقاً للتنفيذ في المناطق الحضرية لصالح الأطفال دون الثالثة.

Peru-A Nonformal Programme of "Initial Education" (PRONOEI). vc1pnpil.pdf ←

Going to Scale: The Peruvian Experience. Gaby Fujimoto and Yvonne Villaneuva. aa1gspel.pdf ←

Video presentation, "New Paths for Puno" mu1mppxl.mdr ←

■ ويمكن أن يحدث التعاون في أوقات الطوارئ عندما تكون قد وجدت قبل حدوث أي طارئ مجموعات اعتادت على العمل معاً.

وثمة في الفلبين مثال لذلك التعاون (انظر الإطار ٩, ٥). وقد طورت المبادرة استجابة لكارثة طبيعية حلت هي انفجار البركان الواقع على جبل بيناتوبو، فلم تكن مبادرة خطط لها أمداً طويلاً. وهي تثبت أنه عندما تكون المجموعات قد تعاونت فيما بينها من قبل، يكون بوسعها أن تسارع إلى التعاون الفعال عند حدوث أي طارئ.

الإطار ٩, ٥ مشروع جبل بيناتوبو، الفلبين

على أثر ثوران البركان على جبل بيناتوبو عام ١٩٩١، وفي غمرة جهود الإغاثة، شرعت مؤسسة جماعة التعلم (COLF)، وهي منظمة غير حكومية، في العمل في منطقتي إعادة توطين في جزيرة لوزون بالفلبين. وقدمت الدعم المالي للأشغال وكالة (DHW) Deutsche Welthungerhilfe، الوكالة الألمانية الملتزمة بالتنمية الريفية والتي كانت تبحث عن شركاء لتنفيذ برنامج للأطفال في إطار الجهود الضخمة المبذولة للإصلاح والإغاثة التي كانت تدعمها من خلال منظمة فلبينية غير حكومية تدعى حركة التعمير الريفي الفلبينية (PRRM). وفي البداية، تمثلت مساهمة مؤسسة كولف (COLF) في ذلك الجهد في توفير نظام دعم للأطفال مجموعة آيتا (Aeta) الاثنية وأسره من خلال برنامج مجتمعي متكامل يركز بوجه خاص على سنوات الطفولة المبكرة ويقدم خدمات في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمشروعات المدرة للدخل.

عن المجموعة الاثنية آيتا، بمنطقة بيناتوبو

تعد مجموعة الآيتا، بمنطقة بيناتوبو، أوثق المجموعات الإثنية تماسكا وأكثرها حبا للسلام في البلاد. وعندما ثار بركان بيناتوبو عام ١٩٩١ أجبرهم على الفرار من نعيمهم الجبلي المخرب، انقلبت حياتهم الهادئة حول منحدرات جبل بيناتوبو إلى جحيم من الفوضى والاضطراب. فقد انتقلوا إلى مناطق توطين حكومية مختلفة في محافظات زَمبالس وتارلاك وبامبانيا ونويفا إيكيا. وفي تلك المناطق كافحت أسر الآيتا واستطاعت أن تلمّ شمل الأهل والأقارب. ورفضت مجموعات الأسر أن تنفصل عن بعضها البعض إذ كان لَمّ الشمل في نظرهم مسألة حياة أو موت. فقد كان ذلك في آن معا مصدراً قوياً بالنسبة إليهم وتحدياً بالنسبة للمخططين عند استكشافهم خيارات البقاء للآيتا داخل سياق الحياة في منطقة توطين. وذلك هو السبب في أن المشروع سعى إلى تطوير أنشطة محلية ومجتمعية تدر عليهم الدخل.

وواصل المسنون ممارسة الدور القيادي المعترف لهم به. وهم لا يشغلون أي مناصب انتخابية أو تعيينية بل أصبحوا قادة بفضل مشاعر الثقة والاحترام التي يكنها لهم أعضاء الجماعة. وفي المرحلة الراهنة، من الشيق للمرء أن يلاحظ أنه على حين يظل "الأكبر سناً والأرجح عقلاً" هم القادة المعترف بهم، يبدأ في النشوء تدريجياً جيل من الشباب الذكور المتعلمين الذين يعملون بمثابة اليد اليمنى والعقل المدبر لأولئك القادة.

ويعد ذلك تطوراً إيجابياً بالنظر إلى أنه حتى ولئن كان المسنون يتقبلون البرنامج ويمثلون أحد عناصره الهامة، فمن المتوقع أن يجري تطبيق ممارسات تنشئة الأطفال وتنظيم التعاونيات بإشراف مباشر من جانب الجيل الناشئ. ولأنهم سيكونون قادة العشائر في المستقبل، فتلك هي الفرصة السانحة للعمل معهم والاستثمار في جهود تنمية قدراتهم، ليس فحسب من حيث تسلمهم زمام القيادة مستقبلاً بل أيضاً من حيث ممارستهم كأباء لأسر الآيتا وكقائمين برعايتها. كذلك فإن الجيل الناشئ يعمل بمثابة جسر بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مواقع التوطين، إذ يتولون أمر تيسير الاتصالات بين قادتهم التقليديين وبين قاطني السهول ومبادراتهم.

أنشطة الدوائر الحكومية وغيرها من الهيئات

منذ أن تم توطين أسر الآيتا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، تنقلت إدارة الموقع بين وكاليتين حكوميتين. فمن عام ١٩٩١ وحتى أوائل عام ١٩٩٣، تولت قوة عمل مهمة إدارة وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية وأنشطة كسب العيش في مواقع التوطين. وكانت قوة العمل هذه تعمل بإشراف وتحت رئاسة مركز موارد التكنولوجيا وكسب العيش. وكان من بين الوكالات الحكومية الأخرى الممثلة في فرقة العمل الوزارات التالية: الزراعة؛ والتجارة والصناعة؛ والرعاية والتنمية الاجتماعية؛ والتربية والتعليم؛ والثقافة والرياضة؛ والإصلاح الزراعي؛ والصحة والبيئة والموارد الطبيعية. ومن أعضاء قوة العمل أيضاً رئيس البلدية وممثل من مكتب محافظ المنطقة. وفي عام ١٩٩٣، أنشأ كونغرس الفلبين بتشريع أصدرته هيئة خاصة تدعى "لجنة جبل بيناتوبو Mount Pinatubo Commission (MPC) لإدارة مواقع التوطين وتنسيق تنفيذ جميع البرامج (بما في ذلك البنية التحتية) ذات الصلة بمواقع التوطين. وكان لكل موقع لجنته المشتركة بين الوكالات، التي تتألف من ممثلين عن الوكالات الحكومية الألفة الذكر وعن جميع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والمجموعات الدينية والمدنية والزعماء القبليين. وتجتمع لجان مواقع المشروع مرة في الشهر لمناقشة القضايا والمشكلات التي تعني موقع كل منها.

الشركاء الآخرون في المشروع

والشركاء الآخرون في المشروع هم مقدمو الخدمات من الوكالات الحكومية في مواقع التوطين. غير أن هناك قيوداً فيما يتعلق بانتظام ونوعية الخدمات المقدمة ومدى تلبية احتياجات المجموعة المستهدفة. وكان من الضروري لهذا السبب الاستثمار في تعليم الأسر المشاركة المهارات الضرورية لتحسين نوعية رعاية الطفل (الرعاية الصحية وممارسات التغذية والأمن الغذائي والدعم المقدم للتعلم النظامي وغير النظامي لأطفالهم). وما دامت أسر الآيتا لا تنمي قدرتها على الدفاع عن حقها في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، فسيستمر إهمال شأنها. لذلك صمم البرنامج التعليمي بهدف واضح هو مساعدتها على تنمية قدرتها على رفع مستوى توقعاتها بشأن نوعية الخدمات التي ينبغي لهم السعي إلى الحصول عليها لأطفالهم.

التعاون من أجل تحقيق الاستدامة

بادرت كولف (COLF) إلى إقامة علاقات عمل مع مقدمي الخدمات على مستوى الوحدات الحكومية المحلية (القرية، والبلدية، والإقليم) من أجل تيسير انتفاع أسر الآيتا ببرامجها، ولا سيما البرامج المعنية بالصحة والتعليم الابتدائي والثانوي، وبهدف الحصول على خدمات دعم إضافية (مثل الأكل مقابل العمل أو الخدمات التي تقدمها وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية). وللتحقق من تواصل تأثير تدخلات المشروع، ولا سيما في مجال تنمية الطفولة المبكرة، قدمت كولف (COLF) دعمها أيضا لبرامج بناء القدرات إلى وحدة الحكومة المحلية المعنية بالعاملين في مجال الرعاية النهارية وبمعلمي المدارس الابتدائية العامة في مواقع المشروع. ولتحقيق استدامة المشروع، تقام علاقات عمل جديدة مع قادة سياسيين انتخبوا مؤخرا على المستوى الإقليمي وعلى صعيد البلديات. ودافع ذلك هو أن وعيهم باحتياجات جماعات الآيتا المقيمة في مواقع المشروع، ستكون له أهميته.

المصدر: (Bautista 1998)

About the Family Education and Community Development Program of
Community of Learners Foundation. xa1afeps.pdf

وخلاصة القول هو أنه لكي تكفل استدامة برنامج مشروع لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، ينبغي التنسيق فيما بين الوكالات على كافة المستويات ذات الصلة بالبرنامج، كما ينبغي إقامة شراكات متينة تضم الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع المحلي.

ملاحظة: يتمثل أهم التحديات في تحديد المزيج المناسب من دعم كل من المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة لتطوير المشروع وبث منافعه. ويقتضي الأمر بدء هذا التعاون في مرحلة تطوير المشروع ومواصلته طوال مدة تطبيقه.

ويتمثل التحدي بالنسبة للحكومة في البلوغ بما يعرضه سائر الأطراف إلى أقصى قيمته وفي موازنته بكل ما تستطيع تقديمه (سواء من حيث إقامة البنى أم من حيث الموارد البشرية والمالية) من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فيتمثل التحدي في الاستجابة للاحتياجات المحلية مع مراعاة السياق الأوسع الذي يمكن أن يطبق فيه النموذج التي هي بصدد إنشائه. وبالنسبة للهيئة الدولية المانحة، يتمثل التحدي في تحديد معالم المنظمات غير الحكومية التي تستطيع المشاركة، لا من حيث الأفكار التي هي بصدد صياغتها فحسب بل أيضا من حيث إمكاناتها طويلة الأجل من حيث قدرتها على الإدارة وعلى الاستدامة. ويتمثل التحدي فضلا عن ذلك في الوعي ببعض القيود التي تكتنف العمل مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع المحلي، وفي البحث عن سبل للعمل مع مؤسسات القطاعين العام والخاص على تحقيق النتائج المنشودة. وكما سبقت ملاحظته، يمكن تيسير ذلك الأمر بفضل التخطيط المشترك والاضطلاع بأنشطة مشتركة، مثل التوعية والتدريب، ومن خلال تنفيذ مشروعات البحث المشتركة.

كيف يتم التوفيق بين الكيانات المؤسسية وتحقيق تكافلها؟

يتضمن أحد جوانب التطوير المؤسسي عنصر بناء القدرة داخل المؤسسة على إنشاء ودعم روابط مع مؤسسات أخرى. فأيا كانت المنظمة أو المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ المشروع، سيكون من المهم

لها أن تقيم روابط مؤسسية مع منظمات أخرى بغرض ضمان تلاق بين الخدمات واستمرارية للدعم المقدم للأطفال منذ الميلاد فما بعده و/أو ربط المشروع بخدمات تكميلية (مثل مشروعات تقديم الخدمات الصغرية أو توفير المياه والمرافق الصحية... الخ). وعلى سبيل المثال، لإدارة الأنشطة المطلوبة لدعم تطوير برنامج وطني لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية، سوف تدعو الحاجة إلى إقامة بنى مؤقتة وبنى دائمة للإدارة. وسيكون للأجهزة الأمامية المشاركة دور هام تؤديه في الشروع في التطبيق العملي لمفهوم البرنامج المتكامل للرعاية بدءاً بتطوير دعم مناسب على الصعيد الوطني وحتى تقوية القدرات على الصعيد المحلي. ومن المهم أثناء مرحلة تخطيط البرنامج تحديد الروابط والبت في كيفية تقويتها.

ويورد الجدول ١، ٥ البنية المؤسسية الشاملة للبرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة (ECD) في الفلبين، وذلك كمثال على نوع التفكير المطلوب والروابط المنشودة للجمع بين مختلف المؤسسات من أجل تحقيق غرض مشترك.

الجدول ١، ٥

الدعم المؤسسي للبرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين

المستوى	الهيئات العاملة	المسؤوليات
الوطني	اللجنة التوجيهية (أو المجلس التوجيهي) المشتركة بين الوكالات لتنمية الطفولة المبكرة	توجيه برنامج لتنمية الطفولة المبكرة على المستوى الوطني
	الأمانة	توجيه السياسة، تخطيط البرنامج، إجراء البحوث، الإعلام والتعليم والتوجيه، آلية التمويل، التدريب وتصميم مواد التدريب بالتعاون مع مستويات أخرى، الروابط مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص
الإقليمي	اللجان الإقليمية الفرعية المشتركة بين الوكالات	المساعدة التقنية: التوجيه في مجال التخطيط، وفي تصميم البرنامج وتنفيذه ورصده؛ التدريب والتقييم والرصد؛
	فرق تنمية الطفولة المبكرة الإقليمية للتدريب	سيُشرك هذا المستوى في إعداد اتفاقات تنمية الطفولة المبكرة التعاقدية مع البلديات
المحافظات	اللجان الفرعية المشتركة بين الوكالات على صعيد المحافظات	التدريب، والإشراف، وتجميع خطط الوحدات الحكومية المحلية، ومعالجة ما تحيله إليها البلديات من موضوعات وسوف يُستهدف هذا المستوى في البداية

المسؤوليات	الهيئات العاملة	المستوى
التخطيط على المستوى المحلي، تلاقي الخدمات	اللجان الفرعية تنمية الطفولة المبكرة، المشتركة بين الوكالات على صعيد البلديات: كبار المديرين المحليين - المسؤول عن التخطيط على مستوى البلديات، بالإضافة إلى مسؤول الإجراءات؛ مسؤول من وزارة الصحة (MHO)؛ مسؤول عن الخدمات الاجتماعية (SWO) - مشرف على العاملين في مجال تنمية الطفل (SCDW)؛ فريق إشراف يتشكل على مراحل	البلديات
التنفيذ، تقديم الخدمات، تنمية المجتمع المحلي، التنسيق فيما بين الوكالات، التخطيط	مجالس التنشئة على صعيد القرية (رؤساء القرية بالإضافة إلى أعضاء من المجتمع المحلي)	القرية
رعاية الأطفال وتمييزهم	المجتمعات المحلية والأسر	الأهل

Example of the Structure for ECD Program Integration: Proposed Early Childhood Development Project: The Philippines. sp1eseps.pdf

وما أن تستقر البنية حتى تتعين إقامة دعائم مناسبة عند كل مستوى بغية تنمية القدرة المطلوبة لتلبية التوقعات. وتتمثل خطوة أولى في بناء القدرات في ضمان أن الأشخاص العاملين عند كل مستوى لديهم فهم واضح لأدوارهم ومسؤولياتهم من حيث علاقة كل منهم بالآخر ومن حيث المشروع في مجموعه. ومن بين الوسائل التي استخدمت لتوضيح الأدوار والمسؤوليات إبرام عقود تعرض بوضوح ما ستكونه المسؤوليات والأدوار داخل الحكومة (على مختلف المستويات)، وللمنظمات غير الحكومية، ومع القطاع الخاص وعلى مستوى المجتمع المحلي. أما الوسيلة الثانية فتتمثل في تخطيط مجموعة من أنشطة بناء القدرات. فمثلاً، فعلى سبيل المثال، ففي تصميم البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين، قد تم تطوير أنشطة محددة للتأكد من أن الناس لديهم القدرة على القيام بمسؤولياتهم عملياً. وهذه الممارسات مفصلة في الإطار ١٠، ٥ أدناه:

الإطار ١٠، ٥: التدخلات المطلوبة لتوفير الدعم المؤسسي المناسب للبرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين، تتضمن ما يلي:

- تعيين أمانة لتنمية الطفولة المبكرة من أجل تنسيق البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة (ECD).
- تقوية وتوسيع لجنة تنمية الطفولة المبكرة المشتركة بين الوكالات لكي تعمل بمثابة فريق عمل تقني أو هيئة تخطيط ورصد مشتركة بين الوكالات لمساعدة اللجنة التوجيهية الوطنية والربط بين برامج تنمية الطفولة المبكرة الموجودة وتلك المقترحة.
- إنشاء فريق لإدارة المشروع يعمل مع الأمانة واللجنة التوجيهية على إدارة مشروع تنمية الطفولة المبكرة والإشراف على أنشطة البحث العملي والإعلام والتعليم والاتصال

(IEC)، ونشر المعلومات والتدريب وبناء القدرات المؤسسية في مستوى وحدة الحكومة المحلية (LGU).

■ دعم المبادئ التوجيهية لتنمية الطفولة المبكرة ومعاييرها بهدف تحقيق تنسيق أشد فعالية عبر القطاعات.

■ إنشاء خطة العمل اللازمة لنظام رصد تنشئة الطفل بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية لتنمية الطفولة المبكرة ومعاييرها.

■ صون وتعزيز الرصد المشترك وأنشطة المساءلة.

■ استدامة آليات التخطيط المشترك فيما بين الوكالات على مستويات البلديات والمحافظات والمستويين الإقليمي والوطني.

■ استحداث أو تحديث نهج تدريجي إزاء العاملين ومخططات إشراف دعماً لتنمية الطفولة المبكرة.

■ توفير المساعدة التقنية على مستوى القرى والبلديات بغية تمكينها من فهم برمجة تنمية الطفولة المبكرة والتخطيط لها.

وما أن تتحدد معالم المؤسسة التي ستتولى أمر تنفيذ برنامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية، وتقام الروابط مع سائر المؤسسات، حتى يصبح من المهم التفكير في الكيفية التي سيزود المشروع نفسه بها بالموظفين وكذلك الكيفية التي يُدعم بها هؤلاء الموظفون.

تعيين الموظفين وتقديم الدعم

إن أهم العوامل الحاسمة في نجاح أي مشروع أو برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هم الأشخاص المعنيون بتنفيذه. فالعنصر البشري هو الحد الفاصل بين النجاح والإخفاق.

يشكل العنصر البشري عاملاً حاسماً في نجاح برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وإذا ندرك أن من يعملون في مشروعات أو برامج الرعاية والتنمية قد يأتون من خلفيات مختلفة (فقد يكونون من العاملين في الرعاية الصحية أو في تثقيف الأهل، أو مدرسين في الروضة، أو أمهات من المجتمع المحلي، وما إلى ذلك)، وأنهم قد يعملون في مواقع مختلفة (كالمنازل والمستوصفات والمراكز المجتمعية ومراكز رعاية الطفل والمدارس الابتدائية وغيرها)، فإننا نستخدم في هذا الدليل عبارة العامل في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة لتشمل كل هذه الاختلافات.

والأسئلة التي يتعين طرحها فيما يخص تعيين الموظفين هي: مَنْ هم الموظفون الذين نحتاج إليهم في تنفيذ المشروع؟ وكيف نختار العاملين؟ وكيف نضمن لهم قدرًا ملائمًا من التدريب والدعم؟

من هم الموظفون الذين نحتاج إليهم في تنفيذ المشروع؟

من أهم التحديات التي تواجه في تقديم خدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هو أن للأطفال الصغار والأسر احتياجات متنوعة للغاية. وتقتضي تلبية هذه الاحتياجات تأهباً مستمراً لعملية حل المشكلات واتباع نهج مرنة وإبداعية، خاصة عندما تكون الموارد محدودة. ولئن كان

الوضوح في تصميم البرامج وإرشادات التنفيذ مصدراً للشعور بالأمان والاطمئنان، فمن المستحيل استباق كل ما قد ينشأ من احتياجات والتخطيط له. لذلك من الأهمية بمكان حشد موظفين ملائمين ثم إنشاء نظام دعم قوي لجميع الأشخاص المعنيين، بدءاً بمدير المشروع والمشرفين وانتهاءً بالعاملين في الصفوف الأمامية.

ومن المهم في تعيين الموظفين مراعاة طبيعة المهمة المطلوب أدائها، والأجر المدفوع وشروط العمل، والتوازن المنشود بين العاملين المهنيين وشبه المهنيين، وطبيعة عملية الإشراف التي يعتمدها المشروع توفيرها. وما أن تُحدد خصائص الموظفين المطلوب تعيينهم حتى يتعين تحديد المؤهلات اللازمة بالنظر إلى الأدوار التي سيطلب من الموظفين أدائها في إطار المشروع. وهناك نوعان من المؤهلات هما: المؤهلات المتعلقة بالتحصيل الأكاديمي، والمؤهلات المرتبطة بالشخصية وبالخبرة. وينبغي مراعاة جميع هذه المؤهلات عند تعيين الموظفين على كافة المستويات.

مدير المشروع

تشكل جودة القيادة بُعداً حاسماً في اختيار المنظمة التي يراد التعامل معها. فالمشروعات الناجحة هي المشروعات التي تحظى بقيادة يشجعون العمل في أفرقة ويكرسون جزءاً من وقتهم لتنمية روح العمل الجماعي في إطار المشروع. كما يلاحظ في المشروعات الناجحة أن القادة يحرصون على دعم تنمية قدرات الموظفين وإتاحة الفرص لهم كي يواصلوا تعليم أنفسهم.

ملاحظة: إن الشخص المبتدع ليس بالضرورة مديراً جيداً للمشروع؛ كذلك فإن الشخص الذي يحمل درجة جامعية رفيعة لن يكون بالضرورة مديراً جيداً، (وإن أمكن أن يكون المدير الجيد شخصاً مبدعاً ويحمل درجة جامعية). وعلاوة على ذلك فإن الكفاءة لا صلة لها بالجنس الذي ينتمي إليه الشخص. ومدير المشروع الجيد بحاجة إلى أن يتحلى بالصفات التالية:

- أن يكون مرناً؛
- أن يكون له سجل أداء كمدير ناجح وخبرة جيدة في المجال الذي سيُمنى به في إطار المشروع؛
- أن يكون قادراً على التعامل مع الناس وأن يفهم مختلف أساليب العمل؛
- أن تكون لديه رؤية للمدى البعيد؛
- أن يكون قادراً على معالجة التفاصيل والخصائص المحددة، وعلى إيجاد طرق لدمجها على نحو ملائم في إطار رؤية أوسع أفقاً؛
- أن يكون على اتصال مع مختلف أطراف المصلحة وأن يفهم تطلعاتهم.

مقارنة بما يجري في الواقع: في إطار مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية،

يمكن الوقوف على أمثلة عديدة لأشخاص مبدعين تعين عليهم إنشاء منظمات غير حكومية لكي يتسنى لهم الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم. ونتيجة لذلك تغير دورهم من عاملين مبدعين ومدرّبين إلى مديري منظمات. ولم يكن ذلك دائماً تحولاً ناجحاً. فما لم يكن الفرد مستعداً للتخلي عن قدر من سلطته (أي أن يدع شخصاً آخر يدير المنظمة بينما يواصل هو ممارسة أفضل ما يمكنه عمله) فمن الأرجح أن يجد نفسه موزعاً بين مواصلة ابتكار أفكار جديدة وتكريس وقته لإدارة شؤون المنظمة. ومن التحديات الماثلة في اختيار قائد فعال، مسألة البت فيما إذا كان ينبغي دعم الأشخاص في مواصلة ما يحسنون أدائه أو تشجيعهم على الاضطلاع بتحديات جديدة.

موظفو التنمية وخبرائها

إذا كنت بصدد عملية إعداد مشروع ما أو مواءمته، فسوف تكون بحاجة إلى استخدام مجموعة من الأخصائيين للمشاركة في تصميم المشروع والمساعدة في تدريب المجموعة التي سيعهد إليها بتنفيذه. وقد يستعان في ذلك بخبراء من ميادين شتى، كالتب والتغذية والإصحاح البيئي، والصحة العقلية، وتعليم الكبار، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والعمل الاجتماعي، وعلم الزراعة وما إلى ذلك. ويُستخدم معظم هؤلاء الأشخاص كخبراء استشاريين أو لأجل قصيرة. وقد يكون بعضهم من الموظفين الدائمين. كما ينبغي التفكير في التعاون مع مؤلفين ومصممين للمساعدة في إنتاج مواد تتعلق بالمشروع. ومن المستحسن في معظم الحالات البحث عن أشخاص من المجتمع المحلي أو عن أشخاص مطلعين على الثقافة المحلية والمجتمع المحلي، ليعهد إليهم بهذه المهام.

موظفو الإشراف/الإدارة

تفد معظم مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على نطاق يسمح بتعيين موظفين إداريين (أي مشرفين) على المستوى المتوسط لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يعملون مباشرة مع المتفاعلين بالمشروع. ويضطلع هؤلاء المشرفون بدور أساسي في تنفيذ المشروع؛ فهم يرشدون ويساندون العاملين في الرعاية والتنمية؛ ويشكلون حلقة الوصل بين هؤلاء وبين مديري المشروعات، وكثيراً ما يضطلعون بدور مهم ذي صلة بالمجتمع المحلي. وتشتمل مهامهم على الإدارة والقيادة وجمع الأموال وإدارة الموظفين والتنسيق والتعاون. وهم بحاجة أيضاً إلى أن تتوافر لديهم مهارات التقييم والتغذية المرتدة. ويشتمل الإشراف أيضاً على التدريب والملاحظة والمراقبة وتتبع الطريقة التي يؤدي بها كل عامل وظائفه ومهامه، والإرشاد/التعليم بعرض النماذج والأمثلة الإيضاحية والتشاور وتوفير الموارد. وعلى ذلك فإن المشرفين يضطلعون بأدوار متعددة. ومن بين المؤهلات المهمة للمشرف ما يلي:

■ **تدريب أو خبرة متينة في مجال يتعلق برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية** (مثل صحة الأم والطفل، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، ومرحلة الروضة، وما إلى ذلك).

ونظراً لأنه كثيراً ما يُطلب من المشرف أن يقدم دعم تقني إلى العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، فمن الضروري أن تتوافر لديه معارف ملائمة وخبرة يمكن الاستناد إليها لتوفير المعلومات والاستراتيجيات الملائمة.

■ مجموعة من المعتقدات مشتركة وفهم فلسفة المشروع

ينبغي للمشرفين أن يفهموا أهداف وغايات المشروع وأن يوافقوا عليها. وينبغي إن أمكن أن يشكلوا جزءاً من الفريق الذي ينشئ المشروع لكي يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من العملية منذ البداية. فإذا شاركوا في تحديد الأهداف والغايات، فمن شأن ذلك أن يكفل فهمهم لأهداف المشروع والتزامهم ببلوغها.

■ القدرة على العمل مع جميع الموظفين

ينبغي أن تتوافر للمشرفين مهارات تنظيمية وقدرة على إدارة شؤون المجموعات. وينبغي أن يكونوا قادرين على إنشاء علاقات إيجابية مع العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية والمنتفعين بها. كما ينبغي أن يكونوا قادرين على العمل مع نظرائهم في المنظمات التي يتعاونون معها. ومن المهم في حالة الإشراف المباشر على العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، أن يرى العاملون في المشرف مَصْدَر دعم لا مَصْدَر أحكام.

■ معرفة بالمجتمع المحلي

في كثير من البرامج، ينتمي العامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى المجتمع المحلي المعني بالمشروع، وإن لم تكن هذه بالضرورة حالة المشرفين الذين يجيئون على الأرجح من خارج المجتمع المحلي. وإذا حدث ذلك فإنه يتعين عليهم أن يقضوا فترة معقولة من الوقت في المجتمع المحلي يتعاونون أثناءها مع القادة المحليين ويألفون أعراف التعاون مع السكان المحليين وما إلى ذلك. فإذا لقي المشرف قبولاً لدى المجتمع المحلي فإن ذلك سيساعد كثيراً على تقبل ذلك المجتمع للمشروع.

■ معرفة الذات

المقصود بهذه العبارة أن يكون الشخص على علم بما لديه من مواطن قوة وضعف. فليس من الواقعي أن نتصور أن الشخص الذي اختير للوظيفة سيأتي بجميع المعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمهمة. وسيتعين على المشرف أن يعرف متى ينبغي له طلب المساعدة وكيف. وقد تتسم الرغبة في اكتساب مهارات ومعارف وقدرات جديدة بنفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها ممارسة ما لديهم منها أصلاً.

■ الطاقة والحماس

ينبغي للمشرفين أن يؤمنوا بالبرنامج وأن يقنعوا الآخرين بأهميته. كما ينبغي أن تتوافر لديهم الحوافز الذاتية والقدرة على بث الثقة في نفوس الآخرين.

■ المرونة

من الصفات المتصلة بهذا المجال، قدرة المشرف على أن يكون مرناً، ذلك أنه حتى في أدق المشروعات، لا بد من أن تنشأ مشكلات غير متوقعة يتعين التصرف إزاءها بصورة خلاقية. فأنماط العمل النموذجية لن تكفي للتصدي للتحديات التي تواجه في تطوير برامج متكاملة. وسيتعين على المشرف أحياناً أن يتخذ قرارات آنية وأن يكون على استعداد لمتابعة تنفيذها حتى النهاية.

مقارنة بما يجري في الواقع: يتم اختيار المشرفين في حالات كثيرة لأسباب سياسية أو استناداً إلى معايير أكاديمية لا علاقة لها بمعارفهم التطبيقية لتنمية الأطفال أو بطرائق العمل في برنامج معني بالطفولة المبكرة. وعندما يحدث ذلك، يتعذر على المشرفين أن يقدموا الدعم الواجب تقديمه على مستوى المنهجية والمضمون.

وعلى حين أن عملية الإشراف تُعد من أهم عناصر مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، فهي أيضاً في كثير من الأحيان أضعفها. ويعزى ذلك إلى أسباب عدة:

■ لا تولى عملية الإشراف ما تستحقه من اهتمام في تصميم المشروعات

تشير دراسة أجريت للبرامج الناجحة (HEAVER 1998) إلى أن من خصائص البرامج الناجحة أنها تتضمن عنصر إشراف قوي تتراوح فيه نسبة المشرفين إلى العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، بين مشرف واحد لكل عشرة عاملين ومشرف واحد لكل خمسة عشر عاملاً، تبعاً لظروف المشروع. ومن الناحية النظرية، فإن نسبة مشرف واحد لكل إثني عشر عاملاً تتيح للمشرف ما لا يقل عن فرصتي تفاعل شهرياً مع كل عامل حتى إذا اقتضى التفاعل يوماً

كاملاً. بيد أن هذه النسبة لا تصلح لجميع الأوضاع. فإذا كان البرنامج يُنفَّذ في منطقة حضرية حيث لا يتطلب الأمر التنقل لمسافات بعيدة، عندئذ يمكن للمشرف أن يتصل بعامل أو أكثر في اليوم. ولكن العمل بهذه النسبة قد تحول دونه صعوبات في منطقة ريفية متناثرة السكان حيث تقتضي كل زيارة رحلة تستغرق يوماً أو أكثر.

■ لا يقوم المشرفون بعدد كافٍ من الزيارات في الموقع

قد لا تكون هناك علاقة تُذكر بين عدد الأشخاص الذين يتولى المشرف المسؤولية عنهم وبين تواتر الزيارات الميدانية التي يقوم بها. والامتناع عن الزيارة قد يعود سببه إلى ما يلي:

وسائل النقل: قد يخصص عدد ضئيل من المركبات للمشروع (أو غير ذلك من وسائل النقل المتاحة في إطار المشروع)، أو قد تكون المركبات عاطلة عن العمل أو مفتقرة إلى الوقود. وأحياناً يستحيل التعويل على وسائل النقل العامة و/أو قد يعجز المشروع عن تكريس ميزانية ملائمة لتكاليف التنقل، وبالتالي يتحمل المشرف نفسه لتكاليف التنقل. وقد تنشأ المشكلة أيضاً نتيجة لاستخدام الموظفين الإداريين ذوي المراتب العليا أو السلطة للعربات التي يفترض أن تكون تحت تصرف الموظفين المشرفين.

مقارنة بما يجري في الواقع: يلاحظ أن بعض الممولين ليس لديهم استعداد لتوفير أموال مخصصة لاقتناء العربات (ولوازم تشغيلها: الوقود والصيانة والتأمين)، إذ يعتبرون ذلك ترفاً، في حين أن لتكاليف التنقل عنصر أساسي لإنجاز المهام. بيد أن حل مشكلة الانتقال لا يعني بالضرورة استيراد سيارات مكلّفة لا تتوافر لها محلياً قطع الغيار وليس هناك من يستطيع إصلاحها. فهناك من البدائل ما هو أكثر ملاءمة. ويتمثل أحد الخيارات في توفير دراجة نارية. فيلاحظ في فيتنام مثلاً، أن الدراجات النارية شائعة ويمكن صيانتها بسهولة. وإذا نفذ البنزين، فبالإمكان شراؤه على عتبة كل دار تقريباً في الطرق الرئيسية. فالفناس يشترون لتراً من البنزين ويحتفظون به في منازلهم بغية بيعه للآخرين، ويمارسون هذا النشاط لما يدرّه من دخل. وثمة وسيلة أخرى للتنقل وهي الدراجة الهوائية والتي تعتبر أيضاً وسيلة ملائمة للتنقل في العديد من البلدان. والمسألة الأساسية التي يتعين معالجتها هي أنه إذا كان من المتوقع إيفاد أشخاص إلى الميدان فإنهم بحاجة إلى وسيلة للتنقل.

الدوافع: في بعض الحالات، يفضّل المشرفون المعيّنون البقاء في مكاتبهم بدلاً من الخروج إلى الميدان لأنهم يعتبرون وظيفتهم مصدر كسب دون أن تتطلب منهم بذل أي جهد، ومن ثم فهم يعزفون عن التنقل، وأحياناً يكون الافتقار إلى الحافز عائداً إلى مشكلات ترتبط بالمرتببات.

■ يعرف الإشراف بأنه عملية "تفتيش"

جرى التقليد على إعطاء المشرفين مسؤولية عن "التفتيش" على الأشخاص الذين يشرفون عليهم. ولكن هناك فرق كبير بين دور المفتش ودور المشرف الذي يعهد إليه بتوفير تدريب مستمر أثناء الخدمة أو دعم للأشخاص الذين ينفذون البرنامج في الموقع. وقد يكون المشرفون بحاجة إلى التدريب لكي ينهضوا بدور يتسم بمزيد من التوجيه والدعم.

وعلى مرّ السنين، اتُّخذ عدد من الخطوات لتحسين علاقة المشرف بالعامل، ومن بينها ما يلي:

■ تنظيم اجتماعات كل أسبوعين أو كل شهر تضم المشرف وفريق العاملين في مجال

رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وتوفر هذه الاجتماعات ما يلي:

- فرصة للتشارك في إعداد الخطط ولتشاطر الأفكار والموارد؛
- التعرف على العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية الذين هم أحوج من غيرهم إلى المساعدة؛
- إمكانية المساعدة المتبادلة فيما بين العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في حل المشكلات؛
- إنشاء فريق مساندة يتيح للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إمكانية التعلّم من بعضهم البعض حتى في أوقات غياب المشرف؛
- إمكانية الانتفاع بأخصائيين لتقديم العروض (كالاستعانة بأطباء للردّ على أسئلة حول المشكلات الصحية قد يتعذر على المشرف الإجابة عنها، أو دعوة أشخاص تابعين لبرامج مماثلة بهدف تشاطر الأفكار، وما إلى ذلك).

■ حشد موظفين من بين أفضل الممارسين، لشغل وظائف إشرافية

يمكن التعرف على أفراد ممن أجادوا أداء وظائفهم وإعطائهم التدريب اللازم لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤوليات إشرافية. ومؤدى ذلك أنه عند البحث عن مشرفين لمشروع ما، ينبغي أن لا تكون مؤهلات التعليم النظامي هي المعيار الأهم بالضرورة في اختيار مرشحين. ولن يكون من الصعب على الإطلاق العثور بين العاملين في مشروعات جارية على مرشحين رفيعي التأهيل (من حيث الاتجاه والالتزام والخبرة. ومن مزايا نظام للترقية من بين العاملين في المشروعات أنه يسهم في توفير الحوافز لدى الممارسين بإيجاده إمكانية (وإنشائه نظاماً) للترقي. ويأتي مثال لتطبيق هذه الاستراتيجية من نظام للرعاية النهارية يطبق في أرياف ولاية غوجارات بالهند، برعاية مرافق الأغاخان التعليمية في الهند (انظر الإطار ١١، ٥).

الإطار ١١، ٥ ترقية العاملين إلى مشرفين، الهند

بدأ تنفيذ برنامج الرعاية النهارية في أرياف ولاية غوجارات في عام ١٩٨٦، برعاية مرافق الأغاخان التعليمية. وبعد أن تواصل تنفيذ البرنامج لقرابة خمس سنوات، اقتضت الحاجة توسيعه تلبية لتزايد الطلب على مراكز الرعاية النهارية في قرى أخرى، الأمر الذي كان يتطلب بدوره عدداً إضافياً من الموظفين المهنيين، وهو خيار مكلف أثار قلق مشغلي البرنامج حول مسائل تتعلق باستدامته.

وفي ذات الوقت الذي كان فيه الطلب آخذاً في التزايد، وجدت نساء ممن يعملن في مراكز الرعاية النهارية منذ بدئها ويشهد لهن الجميع بالكفاءة البالغة وكانت تبحث هذه النساء عن تحديات جديدة. وأسند إلى اثنتين منهن على سبيل التجربة قدر من المسؤولية في إطار برنامج لتدريب أعضاء جدد، وأرسلت إليهن معلمات جديدات للتلمذ على أيديهن. وبعدها قامت المعلمات المتمرسات بزيارات إلى المراكز الجديدة لتنفيذ أنشطة متابعة للتدريب. وحقق هذا النظام نجاحاً حاداً بالمسؤولين إلى اتخاذ قرار - بالنظر إلى ما سجلته هؤلاء العاملات من نضج مهني وإلى ضرورة توسيع نطاق البرنامج - بترقيتهن

للعمل كمشرفات في البرنامج. وسجل ذلك نجاحاً باهراً إذ قدم لمن ثابرن على العمل جزاءً حسناً على التزامهن ونشاطهن، كما أتاح للبرنامج فرصة التوسع على نحو فعّال من حيث التكاليف، وكان بمثابة حافز لعاملات أخريات إذ رأين إمكانيات الحصول على ترقيات في المستقبل إن هنّ استطعن إجادة العمل في وظائفهن الراهنة.

■ إدخال تغيير - مع مرور الوقت - على نسبة المشرفين إلى العاملين في مجال

رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

من المهم أثناء فترة البدء أن يتلقى العاملون من المشرفين عليهم دعماً قوياً ومتكرراً. ومع ذلك، فمع مرور الوقت واكتساب العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مزيداً من الخبرة واستقرار مجموعات الدعم بين العاملين، عندئذ يمكن خفض تواتر الإشراف. وعندما يحدث ذلك يستطيع المشرف أن يعمل مع عدد أكبر من الناس. ففي البداية، تكون النسبة مشرفاً لعشرة عاملين أو أقل ولكن يمكن زيادة عدد العاملين لكل مشرف إلى عشرين أو أكثر، أو قد يمكن الجمع بين مبتدئين وممارسين أوسع خبرة. وفي تلك الحالة، يستطيع الأوسع خبرة أن يعاونوا المشرف أثناء الاجتماعات الدورية، وربما أمكنت ترقيتهم إلى رؤساء مجموعات يمكنهم الاضطلاع بمسؤولية تقديم قدر من الدعم لخمسة أو ستة من العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وكما سبق ذكره في الإطار المخصص لبرنامج الرعاية النهارية في أرياف ولاية غوجارات (الإطار ١١، ٥) يمكن أن يشكل ذلك في وقت لاحق خطوة أولى إلى ترقية العاملين الميدانيين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى وظائف إشرافية.

العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

في برامج الروضة التقليدية، تكون العاملات في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية عادة معلمات مدربات ويكون لهن أحياناً مساعدات (شبه مهنيات) تلقين أو لم يتلقين تدريباً نظامياً. ومع اتساع النهج التي تأخذ بها رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (لكي تشمل العمل مع الوالدين، وأشكالاً بديلة لرعاية الطفل، والمناداة... الخ) وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في دفع عجلات مشروعاتها، حدث تحوّل في القوى العاملة في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ففي أجزاء كبيرة من العالم تأتي نسبة بالغة الارتفاع من العاملين من المجتمع المحلي المعني، وهم يكادون أن يكونوا دائماً من النساء، لا يتقاضون أجراً، وإن تقاضوا، فأجرهم ضئيل على عملهم. وهم يتلقون قدراً من التدريب وحداً أدنى من الدعم. وهم يدرجون في فئات شتى يذكر منها: مشرفون صحيون بالمجتمع المحلي، عاملون بتنمية المجتمع المحلي، مزودو رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، مروجو القواعد الصحية، Anganwadi workers (في برنامج ICDS بالهند) ... الخ.

وتطلب منهم المشاركة في برامج مجتمعة لأنهم:

■ ينتمون إلى المجتمع المحلي ومن ثم فهم يحيطون علماً بظروفه؛

■ يحظون باحترام أفراد المجتمع المحلي ومن ثم فباستطاعتهم إقامة علاقات طيبة مع الأسر.

وحيث تسود المجتمع المحلي ثقافة ولغة السكان الأصليين، تتسم مشاركة هؤلاء العاملين بأهمية بالغة.

وبالنسبة للعاملين على صعيد المجتمع المحلي، تتمثل فوائد مشاركتهم في برنامج رعاية الطفولة

المبكرة من أجل التنمية فيما يلي:

■ اكتساب مهارات جديدة؛

■ حظوة الاحترام والمكانة في المجتمع المحلي؛

■ القيام بأعمال ذات مغزى بالنسبة للمجتمع المحلي؛

■ اكتساب تقدير الذات وشعور بالجدارة مما قد يفضي إلى فرص خوض ميادين عمل جديدة.

مقارنة بما يجري في الواقع: إن ما يحدث عادة هو أنه ما أن توجد إحدى العاملات على مستوى المجتمع المحلي حتى تصبح الشخص الذي يقع عليه الاختيار لتقديم الخدمات في إطار كل مشروع جديد يجري تطويره. وفي ظروف كثيرة تكون تلك النسوة مثقلة بالأعباء. فقد تتولى بث الرسائل الصحية في أحد أيام الأسبوع، وتقوم بتعليم الأمهات وسائل تحفيز أطفالهن في يوم آخر، وتزن الأطفال في عيادة مؤقتة في يوم ثالث، وتعطي جرعات فيتامين "ألف" في وقت آخر، وتنظم لقاءات مجتمعية لندارس قضايا تتعلق بالبيئة، فضلاً عن القيام بملء استمارات متعددة كل شهر بشأن كل من هذه المهام. وعلى الرغم من أهمية توفير جميع هذه المدخلات للمجتمع المحلي، فإنه لو أمكن تجميع الرسائل والخدمات الموجهة إلى الأمهات والأطفال، فقد يتسنى تقديمها دفعة واحدة خلال اتصال أسبوعي وحيد بين العاملات والأمهات.

ومن إندونيسيا يأتينا أحد الأمثلة على تعدد المهام المطلوب أدائها وتشتت الرسائل التي يجري نقلها في حالة افتقار البرامج إلى التكامل. فهناك تقوم وزارة الصحة بتعيين متطوعين على مستوى المجتمعات المحلية لتقديم الخدمات الصحية في إطار برنامج بوسيانندو (Posyandu) للرعاية الصحية الأولية. وينفذ برنامج آخر (Bina Keluarga Balita - BKB) بهدف توجيه رسائل إلى الأمهات بشأن التحفيز النفسي الاجتماعي للطفل. وينفذ هذا البرنامج برعاية قسم شؤون المنازل. ويقتضي كلا البرنامجين توافر موظفين محليين لتقديم الخدمات. ويحدث في بعض القرى أن تقدم خدمات كلا البرنامجين نفس المرأة. وعندما تكون تلك هي الحال، ليس من النادر أن لا يوجد لدى تلك المرأة سوى قدر ضئيل - هذا إن وجد على الإطلاق - من فهم العلاقة بين الرسائل الصحية التي تبثها في إطار برنامج البوسيانندو وبين أنشطة التحفيز النفسي الاجتماعي التي تحاول إقناع الأمهات بتنفيذها في إطار برنامج الـ BKB. فالمتطوعة لا ترى في هذين البرنامجين إلا مُدخلين منفصلين تماماً أحدهما عن الآخر يقدمان إلى الأسر. ولو أنها كانت قد تلقت تدريباً متماسكاً يمكنها من فهم العلاقة المتبادلة بين الصحة والتغذية والرعاية وأنشطة التحفيز النفسي الاجتماعي ومن ثم نقل هذه المجموعة المتكاملة من الرسائل إلى الأمهات - لأسفر العمل الذي تؤديه عن تأثير أقوى وأعظم بكثير من ذلك التأثير الذي يحققه في الظروف الراهنة.

وبناء على ذلك فمن المهم عند تصميم مشروع جديد قياس ما تفعله العاملات على مستوى المجتمع المحلي في الوقت الراهن، وتحديد ما هناك من ازدواج (قد يخلط بالفعل بين ما تتلقاه الأسر من رسائل) والبحث عما قد يتوافر من سبل لتجميع البرنامج في إطار جهد وحيد متكامل.

■ كيف يتم اختيار العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؟

سيتوقف نوع العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على ما إذا كان التأكيد في المشروع ينصب أو لا ينصب على الاهتمام المباشر بالأطفال و/أو على تثقيف ودعم الوالدين وغيرهما من مقدمي الرعاية. وتشير التجارب إلى أنه في الحالة الأولى ينبغي أن تكون للمجتمع المحلي يد في اختيار أولئك الذين سيعهد إليهم برعاية أطفال ذلك المجتمع. وفي الحالة الثانية، ينبغي أن تتوافر

للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية قدرة على حسن التعامل مع الكبار ومعرفة بكيفية تعلمهم، كما ينبغي أن تكون لديهم معارف أساسية عن كيفية نمو الأطفال. وفي كلتا الحالتين ينبغي أن تكون هناك معايير اختيار واضحة المعالم ومتفق عليها. ويذكر من تلك المعايير ما يلي:

■ محبة الأطفال والتمتع بصحبته (ربما كما يدل عليهما النجاح في تربية أطفالهم) - لعل هذا المعيار أن يكون أهم المعايير على الإطلاق.

■ التجاوب مع غايات البرنامج وفهمها - فمن واجب العاملة في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أن تفهم ما يحاول البرنامج تحقيقه. ويجب على تلك العاملة أن تفهم الدور المطلوب منها في تلك العملية. فإذا ارتأت أن هذا الدور لا يتجاوز القيام بمجموعة من الأنشطة بدون رؤية الكيفية التي ترتبط بها تلك الأنشطة بتنمية الطفل، فإن عملها سوف يكون جهداً ضائعاً إلى حد بعيد.

■ الانتماء كعضو إلى المجتمع المحلي (كما سبق التنويه).

■ الخبرة - على حين أن الخبرات لا يرجح أن تكون هي ذاتها في فئة المشروعات ذاتها، فإنه عندما يكون العامل المحتمل قد قام بأعمال أخرى في المجتمع المحلي، قد تكون الخبرة المكتسبة في تلك الأعمال ذات قيمة بالنسبة للجهد المقبل. وقد تنشأ الخبرة أيضاً من الحياة الشخصية للعامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة. فعندما يكون المرشح قد عالج مسائل مماثلة للمسائل التي يواجهها المتفعون بالمشروع، ويكون قد نجح في تذليلها في حياته الشخصية، من الممكن أن تسهم تلك الخبرة المشتركة في تعزيز الرابطة بين العامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وبين الأسر التي يساعدها. وينبغي قياس أنواع المعارف والمهارات والكفاءات التي يكتسبها الناس من مجمل تجاربهم والتي يمكن استغلالها لصالح المشروع.

■ الوقت والطاقة والحماس - ينبغي أن يختار العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من بين من لديهم القدرة على الالتزام بالمتطلبات الزمنية للوظيفة والتحمس لما سوف يعملونه. وقد يسعى البعض إلى الحصول على الوظيفة فقط لأنها تتيح لهم عملاً يؤديه وتضفي عليهم المكانة داخل المجتمع المحلي. ولن ينجح هذا المستوى المتدني من الالتزام في تمكينهم من الإستمرار في هذه الوظيفة كثيرة المطالب.

■ دقة المشاعر واحترام الغير - سواء أكان العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يتعاملون مع الوالدين أو مباشرة مع الأطفال، فسيكونون بحاجة إلى الفهم والتعاطف مع ما تواجهه أسر صغار الأطفال. وينبغي لهم أن لا يصبوا من أنفسهم قضاة يصدرن أحكاماً على الآخرين.

■ الاستعداد للعمل الطوعي أو لقاء أجر زهيد - من المعروف أن العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يتقاضون أجراً أدنى بكثير مما يستحقون. وفي معظم الظروف يتوقع منهم أن يعملوا كمتطوعين على الرغم من أهمية ما يُسند إليهم من مسؤوليات. وفي أحيان كثيرة، لا يدرك الموقعون على الالتزام بخدمة البرنامج ما يقتضيه منهم تقديمه من وقت وطاقة. وعندما يتضح ذلك ويتبين أن ليس هناك كسب نقدي، يرجح أن تتسارع حركة استبدال الموظفين.

■ النظافة والتمتع بصحة جيدة - كثيراً ما يتغاضى النظر إلى هذين المعيارين.

■ المرونة والقدرة الفطرية على التنظيم - يجب أن تتوافر للعامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية قدرات أعلى مما يقتضيه مجرد حراسة الأطفال؛ فالمهمة تتطلب قدرة تنظيمية وإبداعية بقدر ما تتطلب المرونة ومهارات حل المشكلات.

■ معرفة القراءة والكتابة - ولعل الأهم من بلوغ مستوى معين من التعليم هو القدرة على التواصل.

وتشكل القرائية - معرفة القراءة والكتابة - جزءاً من القدرة على التواصل، إذ بدونها تتعذر مواجهة المتطلبات الإدارية التي لا بد من أن يعهد بها إلى العامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، سواء أكان ذلك في إطار مشروع مراكزي أو مشروع منزلي. غير أنه إذا توافر لمشروع عدد من الأشخاص يعملون على نفس المستوى ويمكنهم العمل معاً، فمن الجائز أن يكون من بينهم أميون تعد لهم معينات تساعدهم في عملهم.

مقارنة بما يجري في الواقع: أعدت التوصية المتعلقة بالقرائية على ضوء علم تام بوجود كثير من المجتمعات المحلية التي تستخدم عاملات في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ممن ليس لديهن معرفة بالقراءة والكتابة دون أن يكون من المرجح أن يكتسبن تلك القدرة بحلول موعد البدء في تنفيذ المشروع. وعلى المرء أن لا يسقط من حسابه ما تستطيع النساء الإسهام به حتى عندما يكن أميات، وإن كان من الأفضل بطبيعة الحال أن يعرفن القراءة والكتابة! فإذا لم يتحقق ذلك، فربما تعين تضمين عنصر التدريب مساعدهن على التحرر من الأمية.

وثمة من القراء من قد يعلقون على عدم إدراج التدريب النظامي على تنشئة الطفولة المبكرة في عداد المعايير الأساسية لاختيار العاملين في هذا المجال. وهذا صحيح لأسباب عدة يذكر من بينها:

- أثبتت التجارب أن الصفات الشخصية كثيراً ما تشكل العوامل الحاسمة الأهم عند البت في من سيكون العامل الأقدر على القيام بأعمال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؛
- من غير المرجح أن يكون الأشخاص المنتمون إلى المجتمع المحلي قد تلقوا تدريباً نظامياً في هذا المجال؛

■ من الممكن توفير تدريب مناسب لمن ليست في حوزتهم الشهادات اللازمة، بحيث يصبحون قادرين على العمل المجدي في المشروع. ويعد هذا التدريب المبدئي أثناء العمل أمراً حاسماً في إنشاء برنامج عالي الجودة؛

- يحدث أحياناً أن تستقر في أذهان من يتلقون تدريباً تقليدياً أفكار جامدة عما ينبغي أو لا ينبغي حدوثه مع الأطفال، وأن يكونوا مفتقرين إلى المرونة اللازمة للعمل في ظروف أكثر تحراً من النظام؛
- قلَّ ممن يحصلون على شهادات في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، من يكون لديهم استعداد للعمل كمتطوعين أو لقاء الأجر المتاح في معظم البرامج التي يجري تنفيذها في المجتمعات المحلية؛

واستراتيجية تزويد رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بموظفين ينقصهم التدريب النظامي تتعارض مع ما ينادي به معظم المنظمات المهنية وبعض الاتحادات ومن ثم قد تقف حائلاً دون إنشاء مشروع. لذلك ينبغي أن تكون المنظمات المهنية في عداد أصحاب مصلحة تصميم البرنامج. وينبغي أن تدور مناقشات بشأن الطرق التي يمكن بها الاستفادة في المشروع بالمعارف والمهارات والقدرات المتوافرة لمعلمين ومشرفين ممن تلقوا تدريباً نظامياً.

مقارنة بما يجري في الواقع: هناك في ظروف كثيرة توترات بالغة الوضوح والجدية فيما بين الموفرين المهنيين لخدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (سواء أكانوا معلمين أو مربيين أو أخصائيات اجتماعيات) وبين من يؤيدون استخدام عاملين في البرامج المجتمعية لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ممن لديهم قدر أدنى كثيراً من التعليم ولم يحصلوا على أي مؤهلات أكاديمية لهذا الغرض. وسوف يتعين عليك أن تعالج هذه القضية في إطار مشروعك. (انظر المناقشة الواردة فيما بعد في هذا القسم.)

تدريب العاملين

يحتاج المشروع إلى رؤية واضحة، كما الموظفون أن يتوافر لهم فهم واضح للغرض من المشروع وأن يكون لديهم إلتزام بأهدافه.

ما لم يفهم الناس ماذا يفعلون ولماذا يفعلونه، فلن يتمكنوا من تحقيق الفعالية. والخطوات الواجب اتخاذها لإطلاق المشروع والوارد عرضها في القسمين الثاني والثالث من هذا الدليل، تزود الموظفين العاملين في المشروع بطريقة لبلوغ فهم واضح للسبب الذي من أجله ينشؤون مشروعاً محدداً والغايات التي يأملون في تحقيقها. وعندما يستطيع الموظفون أن يكونوا جزءاً من تحديد الرؤية فإن ذلك يجعلهم يحسون بأن لديهم رسالة يؤدونها، الأمر الذي يفضي إلى الإلتزام والتفاني. غير أنه في معظم الحالات لا يستخدم المشرفون على المشروع ورؤسائهم، بل وأحياناً هيئة إدارته، إلا بعد الانتهاء من تصميم المشروع. وهكذا فإنه على حين أن من الأهمية بمكان أن يتلقى الموظفون على جميع المستويات تدريباً يوقفهم على مضمون المشروع، فمن الضروري أيضاً أن يجعل منهم التدريب جزءاً من مجمل العملية.

التدريب

في حين يُعد اختيار الأشخاص الذين يصلحون لشغل وظائف المشروع أحد الأبواب المفضية إلى نجاحه، فإن باباً آخر يتمثل في نوع التدريب والدعم اللذين يقدمان لهم ما أن يشكلوا جزءاً من الجهد الجماعي: فالأشخاص الذين يقع عليهم الاختيار باعتبارهم "أفضل" العناصر عند بدء المشروع، سيواصلون احتلال قمة الأداء إن تلقوا تدريباً ملائماً ومتواصلًا وحظوا بالإشراف الداعم باستمرار.

وقد أسفرت البحوث والخبرات عن أن التدريب ربما كان أهم إسهام في تنفيذ ومواصلة البرامج ذات الجودة الرفيعة. ويحقق التدريب تشكيلة من الأغراض إذ هو:

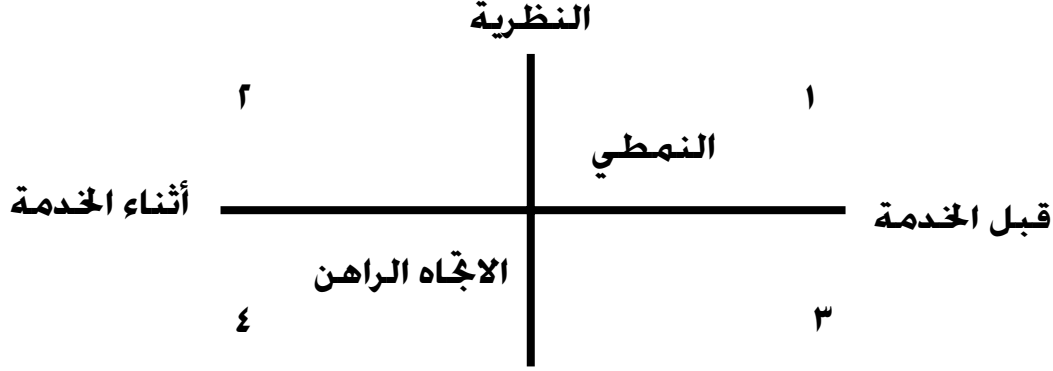
- يوسع دائرة وعي الأشخاص؛
- يزود الناس بمعارف جديدة؛
- يطلع الناس على تشكيلة من المنهجيات التي تفيد في نقل المعارف إلى الآخرين؛
- يمكنه (إن أحسن تصميمه) أن يبسر مساهمة الأشخاص؛
- يهيئ بيئة داعمة لإقامة الشراكات؛
- يوفر ساحة آمنة يمكن في داخلها طرح المسائل على النقاش/تشاطر الأفكار/ابتداع أساليب جديدة للتفكير في الأمور وتديريها؛
- يرفع مستوى مهارات الأشخاص ومعارفهم في كافة مناحي المشروع؛
- يمكن اتخاذه وسيلة لتزويد جميع عناصر المشروع بالتغذية المرتدة؛
- يشكل أحد الجوانب المهمة لأي عملية معاودة تنفيذ المشروع في مناطق أخرى.

وقد أنشئت طائفة متنوعة من نظم التدريب والبت بهدف جعل البرمجة في مجال رعاية الطفولة المبكرة متاحة لأكبر شريحة من الجمهور. وكل استراتيجية تدخّل مبكر تعد، يصحبها نظام تدريب خاص بها. ومن بين وسائل رسم خريطة نظم التدريب على اختلافها، وضعها على شبكة

خطوط متعامدة. (أنظر الرسم ٥، ١).

الرسم ٥، ١

إيجاد الموازنة في التدريب



الممارسة

على المحور الأفقي هناك التدريب قبل الخدمة يقابله تدريب أثناء الخدمة. والطرف الأيمن يمثل التدريب قبل الخدمة وحده بينما يمثل الطرف الآخر التدريب أثناء الخدمة للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية غير المدربين. وفيما بين الطرفين هناك أي تركيبة من هذين النوعين من التدريب يمكن تصورها. ويمثل المحور العامودي السلسلة المتصلة بين النظرية و الممارسة. وتنتمي نماذج التدريب عموماً إلى واحد من الأربعة أرباع. فالربع الأول يمثل نموذج التدريب السائد اليوم؛ ذلك هو التدريب قبل الخدمة الذي يركز بشدة على الجوانب النظرية. غير أن ذلك لم يبدأ بعد تلبية الاحتياجات في معظم بلدان عالم الأغلبية أو واقع تلك البلدان. ويمثل الربع الثاني تركيزاً على النظرية في إطار تدريب أثناء الخدمة، وذلك نموذج غير شائع. ويتألف الربع الثالث من نموذج تدريب قبل الخدمة قائم على الممارسة. وقد تكون التلمذة العملية مثلاً من أمثلة هذا النهج. والربع الرابع هو التدريب الدوري أثناء العمل، الذي يركز على الممارسة. وربما كانت حلقات العمل الدورية التي تزود العاملين الحاليين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بأفكار حول ما يفعلونه - أحد الأمثلة على ذلك؛ وهذا النموذج قليلاً ما لا يتضمن - إن تضمن - سوى قدر ضئيل من الجوانب النظرية لاختيار الأنشطة والمنهجيات. ولعل أفضل النماذج الممكنة طرّاً هو النموذج الذي يقع داخل مركز الشبكة حيث يكون هناك توازن بين التدريب قبل الخدمة وأثناءها وتوازن بين النظرية والتطبيق.

وقد بدأ تحرك نحو هذا النهج منذ أواخر عقد الثمانينيات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نموذج التدريب الذي طوره معهد التربية في كينيا. (انظر الإطار ١٢، ٥).

الإطار ١٢، ٥ التدريب في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في كينيا

أثناء الثلاثين سنة الأخيرة ازدهرت في كينيا حركة إقامة معاهد الروضة في المجتمعات المحلية. فقد أدّت ضغوط النمو السكاني السريع إلى عدم وجود أماكن كافية في الصف الأول من التعليم الابتدائي لاستيعاب جميع الأطفال في سن الالتحاق بهذا المستوى من التعليم. وعندما أدرك الأهل أن تعليم الروضة من شأنه أن يتيح لأطفالهم فرصاً أفضل للحصول على أماكن شحيحة، شرعوا في إنشاء معاهدهم الخاصة للتعليم قبل

الابتدائي. وفي ظل التقليد القاضي بأن يسهم المجتمع المحلي بأموال لصالح التعليم (the harambee tradition)، تولت المجتمعات المحلية أمر بناء تلك المعاهد، وتزويدها بمعلمين غير مدرّبين يدفع الأهل أجورهم، وتشغيلها بالحد الأدنى من المواد والمعدات.

وفي أواخر السبعينيات، بدأ معهد التربية في كينيا مواجهة مسألة الكيفية التي يمكن بها تزويد الروضات المجتمعية هذه بما يلزمها من معلمين مدرّبين. ولم يكن نظام التدريب المتاح آنذاك (دورة تدريب أكاديمية تفرّغية قبل الخدمة، وتتخذ من الانجليزية لغة للتدريس) يوفر إجابة صالحة لتلبية تلك الاحتياجات. فالغالبية العظمى من النساء لم يكن لديهن المؤهلات الأكاديمية المطلوبة، ولم يكن بوسعهن الانتقال إلى نيروبي للمشاركة في دورة التدريب التي يقدمها المعهد إذ كان مؤدى ذلك إغلاق مراكز الرعاية التي كن يعملن فيها أو انتقال ملكيتها أو إدارتها إلى آخرين، ولم يكن يتحدثن الانجليزية بسهولة، وكنّ في حاجة إلى خبرة عملية تفوق القدر الذي تقدمه منها تلك الدورة. وللخروج من تلك المعضلة، أنشأ معهد التربية في كينيا مركزاً وطنياً لتربية الطفولة المبكرة National Centre for Early Childhood Education (NACECE)، صمم دورة أكثر اتساقاً بالطابع العملي وبدأ تدريب المعلمين في إطارها. وعلى حين أن مضمون التدريب ومنهجيته كانا أكثر اتساقاً بكثير مع ما كانت تتطلبه المعلمات، فقد ظل التدريب مركزياً ومحدوداً من حيث عدد الأشخاص الذين يمكن تدريبهم أثناء أي فترة بعينها. وتمثلت الخطوة التالية في إنشاء مراكز تدريب على مستوى المناطق District Centres for Early Childhood Education (DICECE)، لكي تتاح لأعداد أكبر بكثير فرصة الحصول على ذلك التدريب، ويمكن توفير مزيج أنسب من النظرية والتطبيق، ويتسنى تقديم التدريب باللغة المحلية وانطلاقاً من الثقافة المحلية.

واليوم، يتألف النموذج الأساسي من دورة مدتها سنتان. وأثناء العطلة المدرسية، يمضي الدارسون في مركز التدريب التابع للمنطقة شهراً حيث يستمعون إلى محاضرات ويجرون مناقشات حول موضوعات نظرية ويتشاطرون خبراتهم. كذلك يقومون بإعداد مواد لمراكزهم. وأثناء العام الدراسي يتلقى الدارسون تدريباً أثناء العمل من خلال زيارات دورية يقوم بها العاملون بمركز التدريب. وفي نهاية دراسة مدتها سنتان، يُمنح المعلمون شهادات في تعليم تلاميذ في مرحلة الطفولة المبكرة. وبذلك يكون معهد التربية قد صمم ما هو في جوهره نظام تدريب يلبي مجموعة بالغة الخصوصية من الاحتياجات، وهو نظام رسّخ أقدامه بتحقيق الأغراض الذي أنشئ من أجلها.

وفي التسعينيات استجابت كينيا مرة أخرى لحاجة إلى التدريب. فقد ظهر اهتمام ببرنامج يفضي إلى الحصول على درجة في رعاية الطفولة المبكرة لمن هم مؤهلون لذلك. ويقدم هذا البرنامج الآن في الجامعة ويخدم في المقام الأول من يعملون مدرّبين في مراكز التدريب العاملة على مستوى المنطقة. وما يسعى إليه هؤلاء هو الارتقاء بمستوى معارفهم. ومرة أخرى تكون الحاجة هي التي دفعت إلى توفير نوع مناسب من التدريب.

■ كيف يدرك المرء المرحلة التي يكون فيها الأشخاص قد اكتسبوا القدر المناسب من المعارف والمهارات والكفاءات؟

يتمثل أعظم تحدّي في مجال التدريب في تحقيق التوازن السليم بين النظرية والتطبيق بحيث يزود التدريب العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بالمهارات العملية التي يحتاجونها لكي يجتذبوا الأطفال و / أو الكبار إلى الانخراط النشط في عملية التعلم في نفس الوقت الذي يزودهم فيه بأساس نظري متين يمكنهم من ابتكار أنشطة جديدة تدعم تنمية الأطفال و / أو الكبار.

يتألف الجانب الأكبر من التدريب من مجموعة من ورشات العمل التي يشارك فيها العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وبعض هذه الأنشطة يوقفُ العاملين على الجانب النظري، في حين يتيح لهم بعضها الآخر مجموعة من الأنشطة التي يمكنهم الاضطلاع بها مع الأسرة و/ أو الأطفال. ونادراً ما يقرب بين الحصوص المخصصة للجانب النظري وبين التطبيق العملي للنظرية. فجانبا المعرفة ينظر إليهما على أنهما منفصلان ويرجح أن لا يتولى أمرهما نفس الأشخاص. فبالنسبة للدارسين، ليس هناك أي ربط بين النظرية والممارسة. ويترتب على ذلك أنه عندما يعمل المتدرّب مع الأطفال والأسر، يستعين بـ "مجموعة الحيل" التي تعلمها. وبعد أن يفرغ من كافة الأنشطة، يكرر كل ما قدمه من جديد أو يقرر ببساطة أن المنتفعين بخدماته قد استوعبوا ما كان مقرراً أن يستوعبوه. فبدلاً من أن يرى العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مهمتهم على أنها توفير مجموعة من الأنشطة (للأطفال والكبار)، يتعين عليهم بالأحرى أن يفهموا كيف ترتبط تلك الأنشطة بتنمية الأطفال. وعندما يتحقق لهم ذلك الفهم، سيكون بمقدورهم خلق أنشطة خاصة بهم.

ويذكر من مقاييس جودة برنامج تدريبي أن يتمكن الدارسون من تطوير أنشطة جديدة بعد إكمال (أو تجريب) الأنشطة التي تعلموها في حلقات العمل. فإذا لجأ العامل في مجال الرعاية إلى المدرّبين ليتزود منهم بمجموعة أخرى من الأنشطة، فمعنى ذلك أن التدريب لم يُجد نفعاً؛ أما إذا تمكن من ابتداء الأنشطة الخاصة به، فينبغي تشجيعه على مواصلة تطوير أفكار جديدة وتشاطرها مع آخرين.

ومن مزايا استخدام نموذج منهج أنه يتيح لعملية التدريب أن تقدم النظرية التي يستند إليها النهج المطبق ثم يتبع ذلك بالأنشطة المحددة ذات الصلة بذلك النهج. وثمة ميزة أخرى في نموذج اكتمل تطويره هي توافر عملية قياس مصدّقة للتحقق مما إذا كان المنهج يطبق في موضعه بالفعل. ويسمح ذلك بإجراء قياس مباشر لمهارات العامل في رعاية الطفولة المبكرة في تنفيذ المنهج. وفي حالة وجود مشكلات، فإن إجراء القياس سيكتشفها ويتيح مواصلة التدريب إلى أن يستطيع المتدرّب القيام بعمله بكفاءة وفعالية.

← وصلة المكتبة: Program Quality Assessment, High/Scope. gh1pqami.pdf

← وصلة جانبية: Quality – Four Definitions of What Constitutes Quality in ECCD Programs. sclqfdwi.pdf

■ ما هو نهج التدريب الملائم؟

لكي نصل بالمتدرب إلى النقطة التي يحقق عندها فهماً حقيقياً للعلاقة بين النظرية والممارسة، نوصي بنهج خبري تشاركي.

يقصد بالتعلم الخبري تلك العملية التي تتحقق المعرفة بموجبها من خلال تحويل الخبرة التي يمر بها الدارس، الذي يحتل مركز عملية التعلم. Torkington 1992

ويتجاوز الالتزام بالتعلم الخبري مجرد تزويد المتدربين بما في الجعبة من عادات وسمات. وفضلاً عن ذلك فهو ليس مجرد قيام المدرب بنقل عدد من طرق التدريس وتقنياته أثناء التدريب. (ويتعين على المدربين أيضاً أن يتحرروا من عقلية "إفراغ ما في الجعبة.") ويكتسبوا عوضاً عن ذلك مفاهيم وأطرًا تمكّنهم من الانطلاق إلى خلق أنشطة جديدة تلائم ما يجد من ظروف. ويبدأ التعلم الخبري بالدارس (من يكون، وما يعرفه، وما يمكنه عمله، وما يحتاج إلى معرفته، وما يحتاج إلى اكتسابه من قدرة على عمله). ومن بين مبادئ التعلم الخبري ما يلي:

يتحقق أفضل تعلم عندما يكون الدارس

■ منخرطاً بالفعل في النشاط

■ قادراً على الانطلاق مما يعرفه بالفعل

■ قادراً على الربط بين المعارف الجديدة والمعارف التي سبق له أن اكتسبها

■ قادراً على الربط بين النظرية والتطبيق

■ قادراً على أن يضيفي على المعلومات أو المعارف معنى أو معاني تهمه شخصياً.

والتعلم الخبري مترسخ الأقدام في النظريات المتعلقة بتنمية الكبار وتعلمهم. وينبغي الاسترشاد بمبادئ التعلم الخبري في اختيار الطريقة التي تصمم بها برامج التدريب وتنفذ.

Guidelines for the Development of an Experiential Training Program. ←
bc1gdeti.pdf

ملاحظة: التدريب الخبري التشاركي غير مألوف للكثيرين ممن اعتادوا أسلوب التدريب الأكثر اتساقاً بطابع التلقين الأكاديمي. وقد يحتاج الأمر إلى وقت لتقبل هذا النهج الجديد على نطاق واسع. وقد يجابه المرء بمقاومة لاقتراحه الأخذ بنهج التدريب الخبري التشاركي. ومرّد هذه المقاومة إلى:

■ خشية أن لا يحصل المتدربون على القدر الكافي من المعلومات نتيجة لهذا النوع من

التدريب الذي يرى على أنه مفرط في الركون إلى "المشاعر والأحاسيس".

ومن خلال التدريب الخبري، يتعلم المتدربون كيف يتعلمون، بحيث لا يقتصر نشاطهم على اكتساب الحقائق. ولئن كان للمعلومات والحقائق أهميتها، ينبغي أن يكون هناك اعتراف بأنه حتى

في أفضل ظروف التدريب، لا يستطيع المدربون بحال نقل جميع المعلومات التي سيكون المتدربون بحاجة إلى معرفتها في خاتمة المطاف لكي يعملوا مع الأطفال والأسر. وعلى ذلك فإن المتدربين يحتاجون إلى أن يتعلموا كيف يتصرفون لاكتشاف ما لا يعرفونه وكيف يتعلمون المزيد؛ وكيف يحلون المشكلات حال نشوئها. وهم يحتاجون إلى الثقة بالنفس التي تمكنهم من الاضطلاع بمهمة بالغة الصعوبة ومن تقديم ما يستطيعون تقديمه.

■ حقيقة أننا ننزع إلى أن نعلم بالطريقة التي علمنا بها.

علم الكثيرون من المدربين الحاليين، وبالتأكيد أكثرية متدربي رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، بأساليب وتقنيات الحفظ عن ظهر قلب. فقد حفظوا ما سمعوه أو قرأوه ثم فرغوه على أوراق الامتحانات. ولم تقع عليهم مسؤولية إنتاج معارف جديدة؛ ولم ينخرطوا في حل مشكلات. وعلى حين أن كثيراً من المدربين يعرفون أن صغار الأطفال يحتاجون إلى المشاركة النشطة في التعلم، ويريدون ممن يعملون مع صغار الأطفال أن يشركوهم في تنفيذ الأنشطة، فمن الأرجح مع ذلك أن هؤلاء المدربين يدرسون هذه الفلسفة من خلال محاضرات سلبية (من حيث أنها لا تطلب من المتدربين إلا أن ينصتوا). وإذا كان العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لم يتعلموا نمو الأطفال وتعلم الأطفال إلا عن طريق المحاضرات، فسوف يعتمدون بدورهم على إلقاء المحاضرات. وإذا كان للمدربين والعاملين في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة أن يستخدموا التقنيات الجديدة؛ فإن عليهم أن يمروا بخبرة تلك التقنيات؛ وعلى التدريب أن ينظم بطرق تتيح لهم تلك الفرص.

وعندما تتاح للتدريب الخبري فرصة إتيان مفعوله، فقد تكون لذلك نتائجها الإيجابية. ويلخص Torkington (1992) خصائص التدريب الناجح على النحو التالي:

تركز برامج التدريب الناجحة التي تنفذ لصالح من يعملون مع صغار الأطفال، على مواطن قوة المتدربين وليس على مواطن ضعفهم؛ فهي تطبق طرق التدريب النشطة والتشاركية؛ وهي تنظر إلى المدرب على أنه ميسر أكثر مما تنظر إليه على أنه مدبر؛ وهي تهيئ بيئة تدريب تعاونية أكثر منها تنافسية. وبرامج التدريب التي تتضمن تلك العناصر، يرجح أن تكون أقدر على تنمية قدرة المتدربين على الإدارة الذاتية وثقتهم بأنفسهم في القيام بأنشطة حل المشكلات. وفي خضم الرغبة في توسيع التغطية، كثيراً ما يُغفل هذا النهج الذي يستهلك الكثير من الوقت والموارد. وإذا كانت الغاية هي إقامة نظام رعاية جيد وقابل للاستدامة، فلا مناص من الأخذ بهذا النهج (٤).

وقد أسفر تقييم تلك المبادرات عن وجود زيادة في الثقة بالنفس، ونمو في المعرفة والفهم، وتنمية للنهج الجماعية في حل المشكلات لدى المتدربين.

M. Gibbons. 1992. Capacity-Building for Early Childhood Development Programmes: A View from Save the Children.. cc112aci.pdf

K. Torkington. 1992. Experiential Learning in Action.. ca1 12bei.pdf

M. Swaminathan. 1992. Training for Child Care Workers in India.. ca1 12eti.pdf

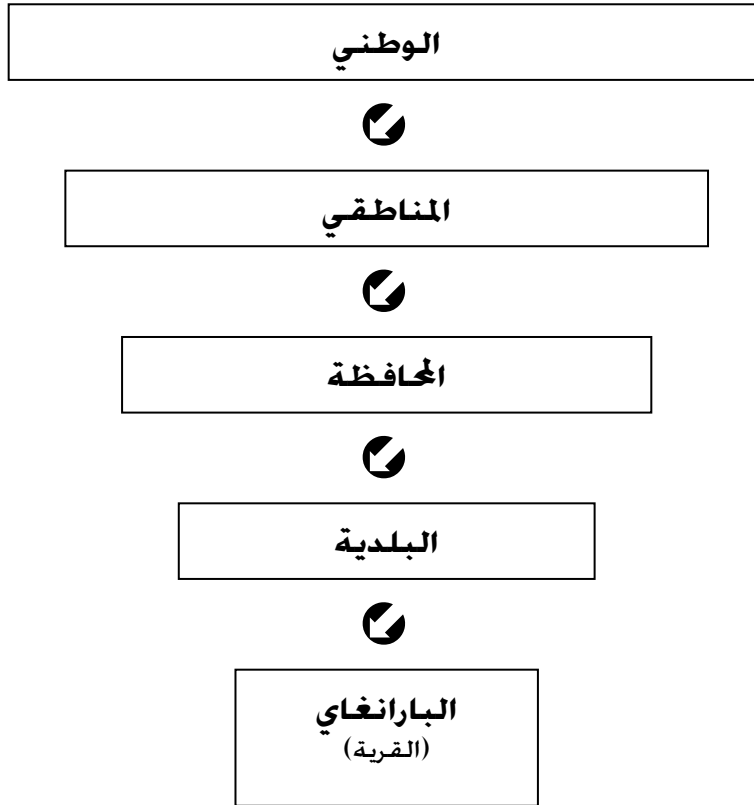
UNESCO. 1994..Enhancing the Skills of Early Childhood Trainers – More and Better Learning, Training of Trainers Pack, UNESCO. gn1tttpti.pdf

■ ماهي البنية النمطية وتصميم التدريب؟

يعتمد كثير من الوكالات والمنظمات على نموذج تدريب المدربين (Training of Trainers (TOT)) القائم على مفهوم توال تسلسلي للتدريب. وفي ذلك النموذج يصمم مضمون التدريب ومنهجيته عند القمة (مثلاً، على الصعيد الوطني إن لم يكن خارج البلد). ومن خلال تدريب المدربين تتوالى المعلومات تسلسلياً (أو يتوقع منها ذلك) إلى المستويات الدنيا (أي إلى مستوى العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على صعيد المجتمع المحلي). ومن الممكن تمثيل هذا النموذج التدريبي بهرم مقلوب يبين تدفق وتركيز الاستثمارات عند مستويات محددة من التدريب. انظر في الشكل ١، ٥ مثالا من التدفق في برنامج تنمية الطفولة المبكرة في الفلبين.

الشكل ٢،٥

نموذج التوالى التسلسلي للتدريب



في إطار نموذج الهرم المقلوب، يتلقى المستوى الأعلى من المدربين (وهو عادة المستوى الوطني) أكبر قدر من التدريب وأوسع قاعدة معلومات؛ وتتاح لهم فرص الانتفاع بمجموعة كاملة من المواد ذات الصلة (مثل الكتب الإرشادية والمعونات التدريبية) وفرص الاستفادة بتوجيهات أشخاص مرجعيين من ذوي الكفاءة العالية. ومن أعلى مستوى لنموذج تدريب المدربين (TOT) إلى أدنى مستوى، يقوم كل مستوى بدور المدرب للمستوى الأدنى منه. وفي كل مستوى تال يخصص للتدريب وقت أقل ويقدم من المعارف قدر أقل، بحيث لا يتلقى العاملون في الرعاية على مستوى المجتمع المحلي تدريباً لأكثر من يومين أو ثلاثة أيام ويُفترض عندئذ أن هذا القدر من التدريب يكفي لاستدامة عملهم مع الأطفال والأسر الذي قد يمتد على مدى عدة سنوات!

وثمة عدد من الافتراضات التي تدخل في صميم هذا النموذج دون أن اختبارها كما ينبغي، ومن بينها ما يلي:

■ أن المدربين سيكون باستطاعتهم اختيار المضمون المناسب الذي ينبغي نقله إلى المتدربين (أي أن ينقلوا إليهم خلاصة ما تلقوه هم)؛

■ أن المدربين سيكون بإمكانهم ترجمة المضمون (سواء أكان نظرياً أو معارف عملية تتعلق بكيفية إتيان فعل ما) إلى لغة تناسب مستوى فهم وكفاءة الدارسين الذين يتوقع منهم تدريبهم.

■ أن المدربين سيكون بمقدورهم إعداد المواد والأدوات اللازمة وتهيئة بيئة مادية مؤاتية للتنفيذ المجدي لأنشطة تدريبية (مثلاً، ورشة عمل أو حلقة تدارس أو مناقشة).

■ أنه مع بث المعارف عبر مختلف المستويات، سيكتسب العاملون مع المنتفعين من المشروع المعارف والمهارات اللازمة لتوفير خدمات جيدة.

على حين أن نموذج تدريب المدربين يبدو من حيث المبدأ أكثر النهج اتساماً بطابع الواقعية والطابع العملي وأقدرها على البقاء وتوفير التدريب في إطار برنامج وطني واسع النطاق، فالأغلب الأعم هو أن هذا النموذج لا يحقق النتائج المنشودة منه. وسيكون من الأفضل إذا عازمت على استخدام هذا النموذج أن تكتفي بعدد أقل من مستويات التدريب التسلسلية (ولتكن ثلاثة مستويات كحد أقصى) لكي تضع حداً لما يفقد من المعلومات أثناء انتقالها من مستوى إلى مستوى أدنى.

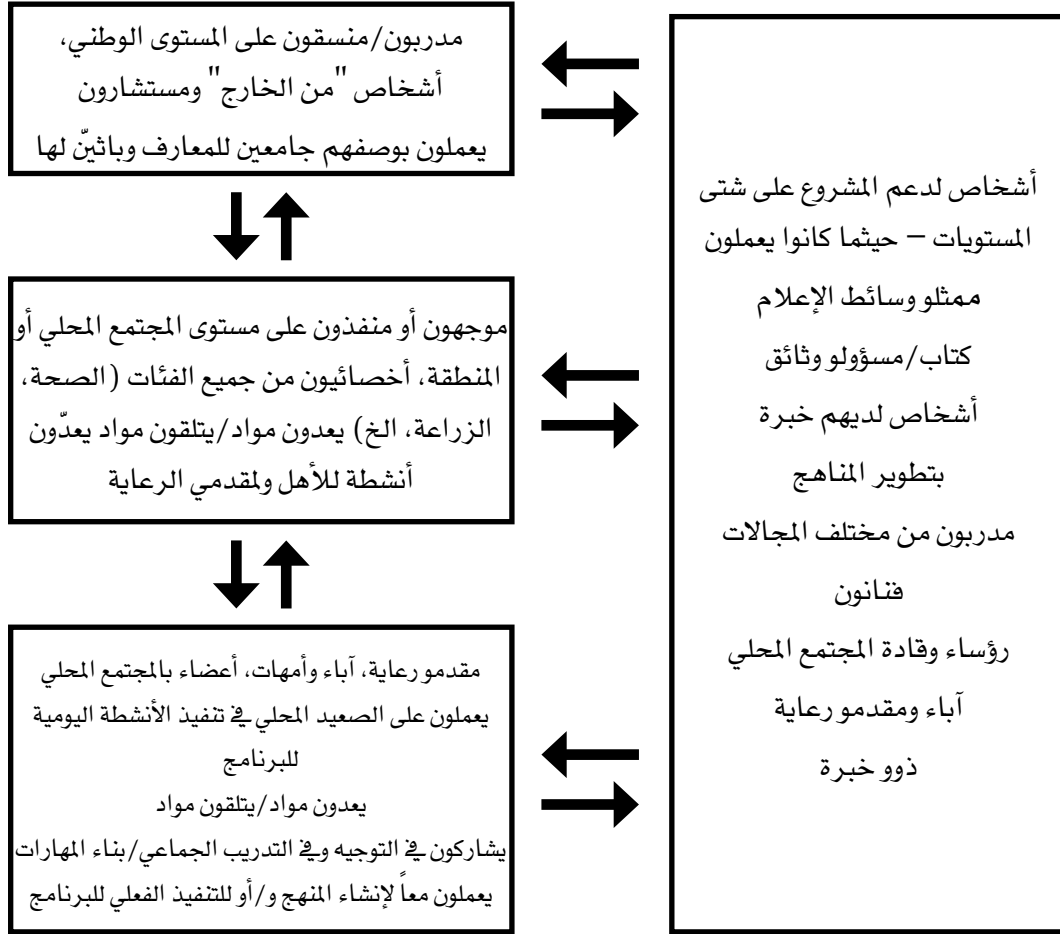
وقد استخدم نموذج آخر للتدريب في إطار جهود بذلت على صعيد المجتمع المحلي، ومن بينها "مشروع رعاية الطفل والأسرة في مرحلة الطفولة المبكرة" الذي طورته اليونيسيف لجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (انظر الإطارين ٣، ٥ و ٥، ٥ للإطلاع على وصف لهذا المشروع). وهذا النموذج الثاني من نماذج التدريب، كثيراً ما يوصف بأنه عملية تشاركية للتدريب والتنفيذ. وفي هذا النهج من نهج التدريب، يحشد للعمل في كافة مستويات المشروع أشخاص يجمعون بين القوة وغزارة المعارف، من آباء ومقدمي رعاية إلى قادة من المجتمع المحلي أو "منشطين"، إلى أناس من ذوي الخبرة في موضوعات أو مجالات محددة كالطب أو الزراعة، ومن مسؤولين حكوميين يؤيدون الجهود المبذولة، إلى ممثلين لوكالات ترعى المشروع، وإلى أناس من خارج المجتمع المحلي المعني. ويشكل هؤلاء جميعاً فريقاً يعمل أعضاؤه معاً (بحيث يدرّب كل منهم الآخر ويتعلم منه) على إعداد مواد وتطوير بنية للعمل مع مجموعات مختلفة داخل المجتمع المحلي في تنفيذ المشروع وتدريب الأشخاص على أداء أدوار مختلفة.

وبدلاً من أن يكون نموذج التدريب التشاركي نموذجاً يتدرج من أعلى إلى أسفل، يوصف النموذج التشاركي بأنه نموذج متعدد الاتجاهات. ومن الممكن تمثيله بيانياً على النحو التالي: (أنظر الرسم

الرسم ٥,٣

نموذج التدريب التشاركي

أناس يعملون في أفرقة متعددة التخصصات على تنفيذ برامج ونشر/تبادل المعلومات



وتتطوي مبادئ هذا النموذج على الافتراضات والاعتقادات والاتجاهات التالية:

- لكل من يشارك في المشروع شيء يتعلمه ولديه شيء يعلمه (وبذلك تكون المعرفة ماثلة في كافة المستويات، بما في ذلك في أوساط القادمين إلى المشروع من خارجه)؛
- المضامين المناسبة ينبغي أن يتولى أمر اختيارها كبار المعنيين بالمشروع العاملين على كافة مستوياته؛
- سيكون هناك تشاطر للمعارف ونقل لها بمزيد من الفعالية عندما يتوافر سياق لتبادل المعارف وثيق الصلة بتخطيط البرنامج وتنفيذه؛
- من الأيسر توفير المعارف عند طلبها (مثلاً عندما يطلب مدربو المجتمع المحلي مساعدة الحكومة في دعم مهاراتهم في مجال معين) مقارنة بتوفيرها للجميع دفعة واحدة وعلى نطاق واسع. ويحدث في كثير من الحالات أن يوجد بين أفراد الفريق شخص لديه ما يلزم من معارف للمساعدة في تدريب بقية أعضاء الفريق في الموضوع المطلوب. وفي حالات أخرى يمكن استدعاء شخص من الخارج يركز على موضوع بالغ التحديد ويزود بتوجيهات بشأن الاهتمامات الخاصة للمتدربين واحتياجاتهم وأساليب تعلمهم، مما يسفر عن نوعية أفضل ويكفل المزيد من فعالية التكاليف وجدوى التدريب.

■ يمكن الحصول على المواد اللازمة للتدريب من مصادر شتى شريطة اختيارها ومواءمتها و/أو إعدادها بمعرفة أناس يشاركون في المشروع. ومن ثم يشكل إعداد المواد واختيارها جزءاً من تنفيذ المشروع؛

■ لأن المعارف ماثلة في كافة أنحاء المشروع، فإن تبادلها يصبح واحداً من الأنشطة في جميع المشروعات. ويستوجب ذلك مسارات اتصال وعادات تسهم في استدامة الجهد، كما ينشئ موقفاً يعتبر التدريب عنصراً متواصلاً في كيفية قيام الناس بتخطيط جهودهم وبذلها.

■ يرجح أن تفضي عملية تبادل المعارف - بنشاط ومع احترام ما يساهم به جميع المشاركين - إلى المشاركة النشطة وتبادل المعارف في أنشطة البرنامج الناشئة عن ذلك، وذلك مقارنة بما يسفر عنه التدريب التقليدي المقدم من أعلى إلى أدنى.

وبالرغم من أن هذا النموذج قد طُبّق بفعالية على مستوى المجتمع المحلي، فلسنا على علم بوجود أمثلة من استخدامه في تنفيذ مشروعات واسعة النطاق - تنفيذ برنامج وطني على سبيل المثال. ومن جهة أخرى فهو ينطوي على إمكانية استخدامه على نطاق واسع إذا أمكن العثور على أفراد يجمعون بين القوة والمهبة بين كافة المجموعات الرئيسية/الأدوار الرئيسية، وأتيح لهم فرص التألف وتكوين فريق.

وعلى الصعيد الوطني أو حتى الصعيد الإقليمي (الدولي) ستكون الأفرقة متعددة التخصصات وربما أمكن العثور عليهم إما داخل منطقة جغرافية معينة، أو في إطار جهد برنامج مركز، أو استجابة لاهتمامات مجموعة سكانية معرضة لخطر ما. وما أن ينشأ أول فريق حتى تتجمع الفرق أخرى بتوجيه من الفريق الأول في إطار تبادل التدريب فيما بين الفرق. و/أو من الممكن إنشاء فريق دعم لتوفير المعارف أو المساعدة أو التيسير أو المعونة الفنية عند طلبها أو نشوء الحاجة إليها.

■ الدروس المستفادة بشأن التدريب

■ عندما تصمم نظم التدريب لتلبية احتياجات المتدربين واحتياجات النظم التي سيلتحقون بخدمتها، يكون من الممكن توفير تدريب فعال.

يتضح هذا الدرس من تجربة معهد التربية في كينيا، الوارد وصفها في الإطار ٥، ٢١ ومن خبرات التدريب ذات الصلة.

■ تنشأ حاجة إلى تواصل التدريب أثناء الخدمة بقدر نشوء الحاجة إلى التدريب المبدئي قبل الخدمة.

ثمة ميل إلى تركيز الاهتمام على التدريب أثناء الخدمة إما بقصر تعيين العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على من أتموا دورة تدريب نظامية (على افتراض أن التدريب المقدم في معهد تربوي نظامي سيكون كافياً) أو بإنشاء فترة تدريب خاصة في مستهل البرنامج وعدم توفير تدريب يُذكر بعد ذلك. ويمكن القول عموماً أن التدريب أثناء العمل لا يزال يمثل الحلقة الضعيفة في البرامج المعنية بالطفولة المبكرة. والدورات التجديدية لا تشكل استثماراً مجدياً في التدريب ما لم تكن مرتبطة بالممارسة وبقدر من أنشطة المتابعة. وعلى الرغم من ضرورة الربط بين التدريب أثناء العمل وبين الممارسة الفعلية وقيام المشرفين بدور المساعدة على إقامة تلك الرابطة، فإن ذلك أمر قلما يتحقق، على نحو ما سبق ذكره.

In-Service Teacher –Training is the Key to High Quality Early Childhood Programs. bh1ittku.pdf

- يجب إرساء عملية ملائمة لتدريب مرشحين جدد لشغل الوظائف التي يخليها العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية الذين يتسربون من المشروع أثناء تنفيذه. ذلك الأمر قلما يتحقق. وفي النظم المعرضة لحاجة ملحوظة إلى استبدال العاملين، تتسبب الحاجة المستمرة إلى تدريب عاملين جدد في نشوء مشكلة. ومن بين الطرق المتبعة لتذليل تلك المشكلة إقامة نظام لـ "معاونين" يبدؤون بأداء بعض المهام البسيطة في إطار المشروع ولكنهم يتلقون مع مرور الوقت تدريباً يدهم للقيام بمهام عاملين آخرين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مؤقتاً في البداية ثم بصفة دائمة في نهاية المطاف.
- يحتاج العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، أياً كان التركيز الأساسي للمشروع، إلى تدريب يمكنهم من العمل مع الكبار وتثقيفهم، قدر حاجتهم إلى العمل مع الأطفال.

قد يبدو واضحاً أنه إذا كان تركيز برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ينصب أيضاً على دعم الأهل ومقدمي الرعاية وتثقيفهم، فينبغي أن يشكل فهم تعليم الكبار عنصراً لا غنى عنه في برنامج التدريب، غير أنه يندر توفير معلومات بهذا الشأن. فالمتدربون، حتى عندما يتضمن عملهم معاونة الكبار، لا تقدم لهم عموماً إلا ما يحتاجونه من معلومات متعلقة بالأطفال (إعداد الرسوم البيانية لتتبع نمو الأطفال؛ المشورة المتعلقة بالرضاعة الطبيعية والتغذية السليمة؛ المعلومات المتعلقة بنمو الأطفال ونمائهم... الخ). فهم لا يُعطون معلومات عن المتعلمين الكبار، ولا يزودون بمشاعر الثقة بالنفس اللازمة للتعامل مع الأقران بشأن مسائل مثل كيفية تنظيم اجتماع لمجموعة من الكبار، أو طريقة تقديم عرض موجز لموضوع ما، أو كيفية الرد على ما يوجه إليهم من أسئلة... الخ. وحتى عندما يكون المنتفعون الرئيسيون من المشروع هم الأطفال، فمن المهم أيضاً للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أن يعرفوا كيف يعملون مع الكبار، إذ بدون ذلك التدريب سيجدون من الصعب تقديم الدعم اللازم للوالدين وتثقيفهم أياً كان مقدار إلمامهم بمضمون تنمية الأطفال وقدرتهم على إيجاد العمل معهم.

■ النهج المتعدد المستويات إزاء التدريب (أي إشراك المشرفين ومقدمي الخدمات

كليهما) نهج ينبغي تطويره

ثمة حاجة، في أي مشروع/برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى توعية المشرفين أنفسهم بقاعدة المعارف والمهارات التي تدعو إليها الحاجة عند تقديم خدمات محددة. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز تدريب المشرفين باعتبارهم مدراء برنامج ومدربين. فشانهم شأن العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، يحتاج المشرفون والمدربون أيضاً إلى إتقان مهنتهم. ولهذه الغاية، فهم أيضاً بحاجة إلى معرفة الجوانب النظرية حاجتهم إلى تلقي التوجيه فيما يتعلق بالممارسة.

وعندما تقوى الروابط بين الإشراف والتدريب، ستظهر بنية لاستدامة التخطيط المشترك والرصد المشترك لأنشطة البرنامج وعمليات تشاور يمكن أن تتجاوز خطوط البرنامج أو الخدمات المقدمة. وبوسع برامج التدريب أن تمهد لإنشاء آلية للتخطيط المتكامل وللتسيق بل وأن تنشئ بالفعل بنية لها.

■ البناء على أساس مرافق ونظم التدريب الراهنة

على غرار ما أوصينا ببناء مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على أساس البرامج القائمة، فإن توصيتنا فيما يتعلق بالتدريب توصية مماثلة - ألا وهي البناء على ما هو موجود بالفعل. وفي أحيان كثيرة، ثمة إغراء بالإقدام على إنشاء نظم تدريب جديدة. وعلى حين أنه يحدث أحياناً أن يبدو لك أن ليس أمامك إلا أن تفعل ذلك بالنظر إلى أن نظم التدريب الراهنة تتناقض تماماً مع ما تريد أن تفعله من حيث العملية والمضمون على السواء، فإن تهميش تلك النظم يتعارض مع مبدأ فعالية التكاليف. بل إن أولئك الذين يعرضون برامج تدريب في الوقت الراهن ينبغي أن يدرجوا في عداد أصحاب المصلحة الشرعيين وأن يُشركوا في تخطيط المشروع.

■ مخططو البرامج يخصصون للتدريب موارد أقل مما ينبغي

بوجه عام، لا يقدر مخططو المشروعات أهمية التدريب حق قدره. والموارد المتاحة له أقل مما ينبغي بكثير، سواء أكان ذلك قبل بدء المشروع أو أثناء تنفيذه.

مقارنة بما يجري في الواقع: على الرغم من أهمية التدريب، كثيراً ما يكون هو أول بند يقطع من الميزانية عندما يكافح المديرون إزاء الموارد المتناقصة، وافتقار مواد التعلم إلى الفعالية، والمنهجيات التلقينية العقيمة، ونقص المدربين المؤهلين، والبنية التحتية العاجزة عن توفير تدريب أثناء الخدمة وأنشطة متابعة وإشراف. وذلك نقص خطير من حيث تنفيذ برامج جيدة.

وهناك من الحالات التي تقطع فيها موارد التدريب منذ البداية. وإليك الكيفية التي يحدث بها ذلك. فالبت في عدد الأيام اللازمة للتدريب يُجرى حساباً غالباً من قبل مخطط بعيد كل البعد عن واقع السياق. ولتحديد عدد الأيام التي تخصص للتدريب، ينطلق المخططون من عدد الأشخاص المراد بلوغهم عائدتين إلى عدد الموظفين المطلوبين على مختلف المستويات ومنه إلى عدد الموظفين المزمع تدريبهم. وبعد أخذ عدد المدربين المتاحين في الحسبان إلى جانب مسؤولياتهم المتعددة، يحسب عدد الأيام التي يمكن تخصيصها للتدريب. من ذلك مثلاً أنه إذا تمثل هدف المشروع في إنشاء خمسة آلاف من دور الرعاية النهارية (تضم أشخاصاً مدربين على تقديم الرعاية النهارية) في غضون فترة مدتها خمسة أعوام، مما يعني إنشاء قرابة ألف دار منها كل عام، فإن ذلك يعني بدوره تدريب قرابة ألف شخص في العام. فإذا وجد خمسة مدربين وأردت قصر حجم المجموعة على ما لا عن يزيد عشرين شخصاً في كل دورة، فمؤدى ذلك أنه يمكنك تقديم عشر دورات تدريبية قبل الخدمة كل سنة (على افتراض أن المشروع يمكنه أن يحدد عشرين شخصاً يستطيعون العمل كمقدمي رعاية نهارية ويكونون على استعداد لتلقي التدريب في الوقت نفسه وفي المكان ذاته). وعندما يكون الأشخاص الذين يتولون أمر التدريب يظلمون أيضاً بالمسؤولية عن تنمية الوعي، وعن العمل مع المجتمع المحلي للتعرف على دور الرعاية النهارية المحتملة، وعن الإشراف على من يعملون بالفعل وتدريبهم أثناء الخدمة، ... الخ، يمكن افتراض أنهم لن يستطيعوا تكريس أكثر من أسبوع واحد شهرياً للتدريب. ومع ضرورة تنظيم عشر دورات تدريب قبل الخدمة أثناء السنة، وكثرة أيام العطلة والأشهر التي لا يمكن أثناءها إنجاز كثير من العمل، تكون النتيجة أنه لن يبقى إلا خمسة أيام للتدريب قبل الخدمة.

وعلى حين أن هذا النهج نهج شائع فمن الواضح أن لا معنى له. فالأشدّ فعالية بكثير، تحديد ما

يحتاج المتدربون إلى معرفته، وكيف يمكن دمج التعلّم في دورة تدريبية قبل الخدمة ونظام تدريب مستمر يتوزع على فترة معقولة من الزمن ويتخلله القيام بأعمال. ويتعين هيكلة التدريب مع مراعاة ما لدى المتدربين في الوقت الراهن من معارف وقدرات، وما يحتاجون إلى معرفته وعمله في سبيل تحقيق غايات المشروع، عوضاً عن اللجوء إلى الحسابات الرياضية للوقت المتاح في إطار المشروع بالشكل الذي صُمّم به.

إجازة العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من الجوانب الأخرى التي تحتاج إلى تدبّر، جانب إجازة العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. فالمعلمون الذين يعملون في إطار التعليم النظامي يرجح أن يحظوا بدرجات علمية متقدمة، وبتدريبات في الوظيفة، وعلاوات في المرتبات إن هم شاركوا في أنشطة مهنية جارية. وارتفاع الوضع والمترتب في إطار التعليم المدرسي يقترنان أيضاً بانخفاض معدلات استبدال الموظفين. وهذا الاستقرار يعني أن الاستثمارات في التدريب يرجح أن يكون لها مردود في شكل برامج رفيعة الجودة. وعلى نقيض ذلك، لا يرجح أن يتلقى مقدمو الرعاية للأطفال ما يتلقاه المعلمون من اعتراف بجهودهم ومن مكافآت مالية. وانخفاض الوضع والأجر في برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مؤداه ارتفاع في معدلات استبدال الموظفين.

ومن بين سبل معالجة هذه المسألة منح وضع أعلى للعاملين مع صغار الأطفال. ومن بين السبل إلى تحقيق ارتفاع في الوضع حصول المرء على اعتراف بما ينجزه من عمل. وسبيل مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى تحقيق ذلك هو إطلاق عملية تفضي في نهاية المطاف إلى إضفاء الطابع المهني على هذا المجال. وسيتعين تطوير هذا النظام حول مشاركة العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في سلسلة من أنشطة تدريبية وفي الوفاء بمتطلبات التعلّم الخبيري. وعملية التدريب هذه يمكن عندئذ دمجها في نظام أشد اتسماً بالطابع الرسمي يكون بوسعه تزويد العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بشكل من أشكال الإجازة. وسيتعين إنشاء نظام الإجازة ذلك بالارتباط مع نظم التدريب والإجازة الراهنة في وزارة الصحة و/أو وزارة الرعاية الاجتماعية و/أو وزارة التربية والتعليم، على سبيل المثال (في المكسيك، يتم ذلك بمعرفة وزارة العمل في تعاون مع وزارات أخرى).

ومن حيث الحصول على إجازة، لا شك في أن تكوين رصيد من الوحدات الدراسية على سبيل الحصول على درجة علمية يشكل إمكانية لا مرأى فيها بالنسبة لعامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يكون قد أتم دراسته الثانوية. ومن جهة أخرى فبالنظر إلى أن كثيراً من العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في عالم الأغلبية يرجح أن لا يكونوا قد أتموا دراستهم الابتدائية، تنشأ حاجة إلى نظام أكثر مرونة يزود الأشخاص بشهادة مهنية ذات قيمة رفيعة وتشكل خطوة إلى درجة علمية معترف بها.

ويقدم لنا Short (1997) نهجاً مؤداه أن منح الإجازات ينبغي أن يستند إلى النتائج وليس إلى الكفاءات. وفي هذه الحالة، تشير الكفاءات إلى مهارات ومعارف تُقاس في معزل عن المهام الحقيقية وكثيراً بدون خبرة مباشرة بالأطفال، على حين أن النتائج أوثق صلة بإثبات وجود المهارات من خلال الأداء أثناء العمل. وتوضح الفروق بين النهجين في الجدول ٢، ٥ حيث تُجرى مقارنة بينهما.

مقارنة بين المعايير المستندة إلى الكفاءة والمعايير
المستندة إلى النتائج كأساس للإجازة

الإستناد إلى الكفاءة، من مدخلات أولية	الإستناد إلى النتائج، إلى مخرجات أولية
تحصيل المعارف والمهارات (خارج السياق)	إثبات القدرة على تطبيق المعارف والمهارات في مواقف حقيقية (مكان العمل مثلاً)
إثبات وجود كفاءات منفصلة	إثبات أداء جيد لأعمال متكاملة (استخدام المعارف والمهارات والقدرة على الحكم على الأمور)
التركيز على مدخلات مشتركة (دورات دراسية، ساعات النهار، خبرات محددة)	التركيز على نتائج مشتركة (الأداء في موقف تدريسي حقيقي)
التعلم والقياس عمليتان منفصلتان	استخدام مهام الأداء لأغراض التعلم والقياس
تغطية طائفة من المعارف المهنية الآخذة في الاتساع دوماً	التركيز على مواقف وعمليات رئيسية ذات أهمية بالغة الحسم بالنسبة لتعلم المتعلمين
معايير الأداء كثيراً ما تكون سيئة التحديد وخاضعة لتقدير المشرف أو المقيّم	معايير الأداء محددة بدقة ومعلن عنها ومدعمة بالأمثلة
المعلمون/ الأساتذة يعملون بمثابة ناقلين للتعليم النظامي	المعلمون/ الأساتذة يعملون بمثابة ميسرين لعملية التدريس/ التعلم والنمو المهني
التخرج يشكل نهاية التعليم النظامي	التخرج يمثل مستوى أداء محدد على سلسلة متصلة (المسار من المبتدئ إلى الخبير مثلاً)

المصدر: Short 1997, 24.

ونموذج التحوّل المطلوب للانتقال من منظور الكفاءة إلى منظور النتيجة لتطوير نظام إجازة - نموذج جديد نسبياً. ويورد الإطار ١٣, ٥ مثلاً لبعض الصعوبات التي تواجهها الفلبين في إنشاء نظام إجازة موحد للعاملين على صعيد المجتمع المحلي.

الإطار ٥،١٣ إجازة البرنامج الوطني لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في الفلبين

هناك في الفلبين نظام إجازة للعاملين في مراكز الرعاية النهارية عبر وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، يتألف من نظام نجوم (من نجمة إلى خمس نجوم). ويتولى المكتب الإقليمي مهمة رصد ومراقبة مرافق الرعاية النهارية (بما في ذلك العاملون في مجال الرعاية النهارية) ومنح درجة (أي عدد من النجوم) لـ المركز المعني. وقيمة الدرجة مصدر هام للفخر والاعتزاز وحافز قوي للمنطقة والمحافظات والبلدية والقرية، وكذلك للآباء والأمهات.

وعلى حين أن نظام الإجازة هذا يُعدّ أداة أساسية للرصد والمراقبة، فهو لا يضع في اعتباره مباشرة طرق استخدام اللّعب أو أداء مقدم الرعاية في تخطيط وتيسير أنشطة التنشئة المناسبة للتنمية، ومدى تفاعل الأطفال مع بيئتهم (وهذه بعض التقديرات الأكثر دينامية للتنمية في الطفولة المبكرة). وقد أوصي بإدخال تلك العوامل في نظام النجوم وإعطائها وزناً يُعتمد به. وليس هناك في الوقت الراهن نظام لإجازة العاملين في مجال التنمية في الطفولة المبكرة على حدة من المركز الذي يعملون فيه، بالاستناد إلى معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم.

وفي مقابل ذلك يشهد مجال الصحة إمكانات لإحراز تقدم. من ذلك مثلاً أن مرشد التغذية بالقرية (Barangay Nutrition Scholar (BNS) يمكن، بعد عامين من الخبرة الميدانية أن يصبح عاملاً متعاقداً بالدرجة الثانية من الخدمة المدنية. ولئن كانت تلك الترقية تمنح بصفة غير رسمية في الوقت الراهن، فثمة إجراءات قانونية جارية لإضفاء الطابع الرسمي عليها. وفي الوقت نفسه، ليس هناك نظام يتيح للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية فرصة تنمية مهاراتهم وتحقيق الاعتراف بهم عبر سُلّم للتقدم المهني. وبالنظر إلى أن مرشدي التغذية بالقرية والعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يلتقون في نفس النظام في إطار برنامج التنمية في الطفولة المبكرة، فسوف يتعين إنشاء نظام للمعادلات.

ومن أجل معالجة المسائل المتعلقة بالوضع والحوافز، يوصى بأن تُسهّل - من خلال مخطط التدريب العائد إلى المشروع - عملية إجازة تتيح لمختلف العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية فرص الارتقاء بمهاراتهم بانتظام. وينبغي أن يكون التدريب والإجازة مرتبطين على نحو مباشر بمسار للتقدم المهني.

وفي نهاية المطاف، يتمثل التحدي في تطوير نظام إجازة تراعى فيه المعارف والمهارات التي يطبقها مختلف العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في العمل الميداني. ويتعين على هذا النظام أن يجمع في إطار واحد بين العاملين على مستوى القاعدة الشعبية، والذين يفدون إلى برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من قاعدة تتسم في معظمها بالطابع الخبيري، والذين تلقوا تدريباً أكاديمياً وأتوا إلى مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بمعارف عقلية تفوق ما لديهم من خبرات. والسؤال المطروح هو ما إذا كان من الممكن الجمع بين الفئتين معاً في ظل نفس النظام. لقد اتخذ المحلفون قرارهم! فمع شروع البلدان (مثلاً جنوب أفريقيا وجامايكا

والفلبين) في تجريب إنشاء نظم كهذه، ربما كانت هناك دروس يمكن تعلمها.

Child Focus Project: A Training and Credentialing System from the Caribbean. Sd1cfptc.pdf

Early Childhood Care, Education and Development (ECCED) National Vocational Qualification of Jamaica (NVQJ). Draft of credentialing booklet. gdanvqjc.pdf

في هذا القسم، نظرنا في المتطلبات المحددة لأي مشروع في مجال الطفولة المبكرة، سواء أكان ذلك لأغراض توفير خدمات إلى الأطفال مباشرة، أو العمل عبر الأهل وغيرهم من مقدمي الرعاية على دعم تنمية الأطفال. وكان من بين المسائل التي جرى التطرق إليها: المنهج وتنظيم بيئة التعلم، اختيار المؤسسات والأفراد الذين يعهد إليهم بتنفيذ المشروع، وإجراءات التدريب والإجازة. وعندما يتم البت في جميع تلك المسائل، تكون على أهبة الاستعداد لتنفيذ المشروع. غير أنه قبل أن تبدأ، سيتعين عليك التفكير في الكيفية التي سيرصد بها المشروع وقيمه. وذلك هو موضوع القسم السادس.

المراجع

Arnold, C. 1998. "Early Childhood.....Building Our Understanding and Moving Towards the Best of Both Worlds." Paper prepared for International Seminar, Ensuring a Strong Foundation: An Integrated Approach to Early Childhood Care and Development, 23-27 March, Aga Khan University, Karachi, Pakistan.

Bautista, F. 1998. About the Family Education and Community Development Program of Community of Learners Foundation. Paper presented at the Annual Meeting of the Consultative Group on Early Childhood Care and Development, 20-24 April, UNESCO, Paris.

Education Development Center. 1996. Integrated Child Development Final Report (PPTA 2323-PHI). Submitted to Asian Development Bank, ECD Steering Committee, Department of Health, Government of the Philippines.

Epstein, A. S., M. Larner and R. Halpern. 1995. A Guide to Developing Community-Based Family Support Programs. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Epstein, A. 1993. Training for Quality: Improving Early Childhood Programs Through Systematic Inservice Training. Monographs of High/Scope Educational Research Foundation, no. 9. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Filp, J. 1998. Personal communication.

Heaver, R. 1998. "Improving Family Planning, Health and Nutrition Outreach in India: Lessons from Some World Bank Projects." New Delhi, India: The World Bank. Mimeo.

Hohmann, M., and D. P. Weikart. 1995. Educating Young Children. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Ilfeld, E. 1999. Personal Communication.

Saylor, J. G., W. M. Alexander, and A. J. Lewis. 1981. Curriculum Planning for Better Teaching and Learning. New York: Holt, Rinehart and Winston. 252

Short, A. 1997. Comparison of International Qualifications Frameworks for Early Childhood

Development. Issues in Early Childhood Development Series, no.1. Early Learning Resource Unit, Capetown, South Africa.

Schweinhart, L., and D. P. Weikart. 1995. Lasting Differences: The High/Scope

Preschool Curriculum Comparison Study. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Torkington, K. 1992. "Experiential Learning in Action." Coordinators' Notebook, no. 12. New York: Consultative Group on Early Childhood Care and Development.

UNICEF Lao PDR. 1996. "Traditional Child Rearing Practices Among Different Ethnic Groups in Houphan Province, Lao People's Democratic Republic." Final Report: Early Childhood and Family Development Project.

الجزء السادس التقييم

من شأن أنشطة التقييم أن تمكن المشاركين في المشروع من التعلم من الافتراضات التي يركز عليها ذلك المشروع وعمليات التنفيذ والنتائج التي يسفر عنها وتعلم كيفية تقييمها طوال عملية التخطيط للمشروع وتنفيذه.

ويعني التقييم "التحقق من قيمة شيء ما". لذا تزودك عملية التقييم بالمعلومات اللازمة عن قيمة ما تقوم بعمله. ومن شأن التقييم أيضاً أن يوفر المعلومات اللازمة للقيام بالعمل على أحسن وجه. ويسمح التقييم بتوجيه الأسئلة التي تريد طرحها بشأن المشروع المعني وجمع المعلومات الملائمة ثم استخدامها من أجل إعادة تشكيل الأنشطة وتوجيهها ووضعها في إطار جديد أو الإبقاء عليها، حسب المعلومات التي يتم الحصول عليها. كما أن التقييم قد يساعد الفريق الذي يضطلع بالمشروع والمشاركين فيه على فهم المشروع، كما قد يمكنهم من تقييم مواطن القوة والضعف في جميع أجزاء النظام الذي يسير عليه، مما قد يساعدهم على إجراء التعديلات اللازمة، كما أنه يمكن أن يساعدهم على وضع الخطط القصيرة والطويلة الأجل معاً.

وسنقوم في هذا الفصل بشرح مبررات القيام بعمليات التقييم، كما سنعرض أنواع عمليات التقييم التي يمكن القيام بها، ثم نقترح الطريقة التي ينبغي أن تتبع عند القيام بعملية التقييم. وسنقدم أيضاً معلومات عن المؤشرات التي يمكن استخدامها لإظهار مدى النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف المشروع. ويشكل الإطار التخطيطي للمشروع (الإطار المنطقي) خير مثال على الأداة التي يمكن أن تساعد الناس على فهم منطق المشروع. كما أن هذه الأداة توفر وسيلة فعالة لإعداد نظام للمراقبة والتقييم. وسنبداً بمناقشة فوائد التقييم:

فوائد التقييم

إني أعتبر التقييم جزءاً أساسياً للغاية من عملي اليومي. وأعتقد أنه يشكل عنصراً ضرورياً بالنسبة لعملي، ليس فقط من وجهة نظري بوصفي عاملاً يساعدي التقييم على قياس عملي في الإشراف، بالتعاون مع مديري المباشر، ولكنه أساسي أيضاً من وجهة نظر أعضاء الجماعة المعنية التي يساعدها التقييم على الإدراك الكامل لمدخلات العاملين ومسؤولياتهم وأيضاً، وهو الأهم، لكيفية تقدم أعضاء الجماعة وتطورهم كأفراد وأيضاً كجماعة. ويستطيع التقييم تبديد الغموض الذي يكتنف عملية تطور الجماعة، ومن ثم يستطيع تمكين الفرد، من خلال

التحقق من صواب فكر الجماعة... وأعتقد أن عملية التقييم ستجرى سواء أضي عليها الطابع الرسمي أم لا. بيد أن إضفاء الطابع الرسمي عليها من شأنه أن يوفر كمية ضخمة من المعارف والمعلومات اللازمة للمساعدة على الاستمرار في تطوير الدورات لصالح كل من الفرد والجماعة معاً.

- مراقب، برنامج الأهل

وعندما يجري التقييم بصورة سليمة،

- سوف يدرك من يجمعون المعلومات أسباب قيامهم بهذا العمل،
- سوف تُسخر المعلومات التي يتم جمعها لتحسين الخدمات التي يتم توفيرها ولزيادة فوائد المشروع على كل من المدى القصير والطويل.

وبالإجمال، يسمح التقييم بتحقيق ما يلي:

■ تحديد ما إذا كان العمل المعني يستحق عناية القيام به.

تسمح عملية التقييم بتحديد ما إذا كان المشروع - على النحو الذي صُمم عليه ونُفذ به - يحقق الأهداف والأغراض المنشودة منه أم لا.

■ التعرف على الآثار غير المقصودة.

قد يسفر المشروع عن نتائج غير متوقعة (أي عن نتائج لم تكن من بين الغايات والمرامي الأصلية). ومن شأن التقييم الجيد أن يساعدك على التعرف على هذه النتائج غير المقصودة سواء أكانت إيجابية أو سلبية.

■ تحديد ما إذا كان البرنامج يجري تنفيذه بالفعل طبقاً للتصميم الموضوع له.

أحياناً ما تنفذ البرامج على نحو لا يتفق مع التصميم الذي وضع لها. فإذا حدث ذلك فإنه يصبح من الضروري توثيق التعديلات التي طرأت على الخطة والانحرافات التي حدثت عنها، إذ أن النتائج لا ترتبط إلا بما حدث بالفعل وليس بالناوياً الأصلية.

■ تحسين إدارة المشروع.

يوفر التقييم السبيل لقياس عمليات المشروع. وهو يجيب عن السؤال التالي: هل نحن نستخدم مواردنا (البشرية والمالية) بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية؟ والواقع أن أنشطة التقييم تعتبر من صميم المسؤوليات التي يتحملها مدير المشروع والعاملين خلال عملهم اليومي. كما أن التقييم يلزم للقيام بالإدارة والتخطيط في إطار المشروع.

■ الاستجابة لاحتياجات الأطراف المعنيين.

للأطراف المعنيين مصلحة مشروعة في تنفيذ المشروعات والبرامج. وقد يفضي التقييم إلى تحقيق هذه المصلحة إلى حد بعيد. ومن بين الأطراف المعنيين بنتائج التقييم هناك الجهات الراعية الخارجية وإدارة المشروع والمستفيدون من المشروع، ومجموعة أشمل من أصحاب القرار السياسي

والعاملين في المجال المعني. وتتوقف درجة تلبية التقييم لاحتياجات أغلبية الأطراف المعنية (إن لم يكن كلها) على مدى تأثير كل من الأطراف المعنية على وضع جدول أعمال التقييم. وعلى سبيل المثال، يرغب المديرون والعاملون في زيادة اللجوء إلى أسلوب التغذية المرتدة المباشرة فيما يخص المشروع وبالتالي فإنهم يحبذون أسلوب تقييم العمليات، أي أنهم يشددون على أهمية المسائل التنفيذية. أما الجهات الراعية الخارجية والجهات الحكومية المعنية فهي أكثر ميلاً إلى المطالبة بالأدلة على نجاحه أو فشله بالقياس إلى الأهداف المنشودة (مقاييس الإنجازات المستهدفة) أي أنها تحبذ تقييم النتائج ذاتها.

■ تحديد المتغيرات الأساسية.

من شأن عمليات التقييم أن تؤدي إلى تحديد العوامل الأساسية اللازمة لتحقيق غايات البرنامج وتأمين جودته. وعندما يجري التقييم عبر عدة مشروعات، يتسنى تحديد العناصر المشتركة للتنفيذ الفعال بما يزيد من كفاءة مشروعات رعاية الطفولة المبكرة وتمييزها وأساليبها ونتائجها بصفة عامة.

■ قياس مدى إمكانية توسيع نطاق المشروعات الصغيرة.

يساعد التقييم على قياس مدى فعالية المشروع التجريبي أو الرائد وآثاره بحيث يساعد على تقرير ما إذا كان من الواجب توسيع نطاق المشروع، وإذا ما رئي ملائمة ذلك، تحديد سبل هذا التوسع.

■ بناء القدرات المؤسسية.

يساعد الاضطلاع بأنشطة المراقبة والتقييم على تعزيز القدرات المؤسسية المتعلقة بتخطيط المشروعات ذات المستويات الرفيعة وتنفيذها.

■ الاضطلاع بالمسؤولية.

يعتبر التقييم وسيلة يمكن بواسطتها أن نثبت للجهات المانحة أن أموالها يجري استخدامها من أجل تحقيق الأغراض المنفق عليها.

ملاحظة: من الممكن أن يهتم مديرو المشروع والبرنامج الذين يسعون إلى الحصول على الأموال، بإقتناع الجهات المانحة بنجاحهم، أكثر مما يهتمون بتوجيه النقد الذاتي إلى افتراضاتهم وممارساتهم. ولئن كان التقييم يساهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، إلا أن ذلك ينبغي ألا يكون المبرر الوحيد للتقييم. فمن غير المحتمل أن يكون رد فعل الناس إيجابياً إزاء التقييم إذا ما علموا أنه قد يتم سحب التمويل كنتيجة مباشرة للنتائج التي يسفر عنها التقييم. ومن ناحية أخرى فإن المبرر الأساسي لإجراء التقييم يتمثل في تحديد ما إذا كان ينبغي الاستمرار في المشروع أو توسيع نطاقه، أم أنه ينبغي تخصيص الأموال لأعمال أكثر فعالية. أما القول بغير ذلك فإنه ينطوي على تجاهل للحقيقة.

ولئن كانت قرارات التمويل قد تتوقف فعلاً على نتائج التقييم، إلا أن تمويل ودعم بعض المشروعات يتم من ناحية أخرى دون أن تؤيد جدواها معلومات مستمدة من عمليات التقييم أو البحوث. ويحدث في كثير جداً من الحالات أن يجري الاضطلاع ببعض المشروعات وأن يتواصل العمل فيها لمجرد أنها لا بد أن تعمل أو لأنها تحظى بتأييد بعض الآراء السياسية، أو لأن النظرية السائدة في

ذلك الوقت قررت أنها فعالة، أو لمجرد أنها مشروعات معروفة. ومن أمثلة هذه الظاهرة، منحج مونتيسوري، وهو يتمثل في مجموعة من المواد والأفكار المطبقة في جميع أنحاء العالم بالرغم من عدم وجود أية أدلة مستمدة من بحوث تؤيد صلاحية هذا النموذج وآثاره الإيجابية على الأطفال.

■ إثارة قضية زيادة الدعم لصغار الأطفال وعائلاتهم.

يوفر التقييم معلومات يمكن استخدامها لأغراض الدفاع عن السياسات والبرامج والموارد إلى تحسين مستوى معيشة العائلات والأطفال. ويعتبر توثيق النجاح في هذا الصدد، أداة قوية التأثير لاسترعاء الانتباه وأيضاً لاستدامة التزام أصحاب القرار السياسي والمخططين.

أنواع التقييم

هناك عدة أنواع مختلفة من التقييم يضيف كل منها منظوراً مختلفاً على المشروع. أما الأنواع السبع التي سنقوم بعرضها هنا فهي التشخيص والرصد والعملية والفعالية والتأثير والملاءمة والاستدامة. وسنقرن كل تعريف بمجموعة من الأسئلة التي تعني هذا النوع من التقييم.

■ تجرى عمليات تقييم التشخيص خلال مرحلة تصميم المشروع وتخطيطه.

الأسئلة المطروحة هي:

■ ما هي الظروف التي قد تؤثر على المشروع؟

■ ما هي الموارد المتاحة؟

■ هل يعتبر المشروع مجدياً في ظل الظروف والموارد المتاحة؟

وخلاصة ذلك أن العملية المعروضة في الفصل الثاني (قياس الاحتياجات) يمكن أن تسمى تقييم التشخيص.

■ يجرى الرصد عندما يكون المشروع قيد التنفيذ.

السؤالان المطروحان هما:

■ هل نحن نقوم بتنفيذ ما وعدنا به (من تقديم السلع والخدمات والقيام بالأنشطة

المعنية واحترام المواعيد)؟ وإذا كنا لم نقم بذلك فلماذا؟

■ هل نحن في حاجة إلى تعديل ما نقوم به؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فبأي السبل؟

الرصد هو "أداة أو ترتيب لمراقبة أو تسجيل كيفية سير عمل النظام" (قاموس Random House Dictionary 1973). فالرصد هو أساساً أداة للإدارة إذ أنها توفر المعلومات التي تم جمعها بطريقة روتينية من أجل تنفيذ العملية وفقاً للخطط المتفق عليها مسبقاً. ويستخدم الرصد لأغراض تحديد مدى استخدام المدخلات (السلع والجدول الزمني للعمل والأنشطة التدريبية والأموال، الخ...) طبقاً للخطة، والحد الذي وصل إليه إنجاز المخرجات (عدد المستفيدين من الأطفال، عدد الزيارات التي تم القيام بها، الخ...) كما أن الرصد من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة لمعرفة ما إذا كان المشروع يصل بالفعل إلى السكان المستهدفين ويخدمهم أم لا. ونظراً لأن الرصد يجرى بصورة روتينية، فإنه قد يوفر معلومات فورية تسمح لك بالقيام برد الفعل المناسب إزاء فرصة غير متوقعة و/أو إجراء التعديلات التي قد تلزم.

ولا تستطيع المعلومات التي يوفرها الرصد أن تقضي إلى تعديل سير العمل اليومي للمشروع فحسب، بل إنها قد تقضي أيضاً إلى تعديل أهداف المشروع وإعادة النظر في خطة العمل. غير أن التعديلات في الأهداف و/أو خطة العمل يجب ألا تجري باستخفاف. فإذا أصدر نظام الرصد عدة إشارات تفيد أن الأمور لا تجري في مسارها السليم (مثل هبوط معدل الحضور بشكل حاد في اجتماعات جماعة الآباء أو تخلف الأطفال عن حضور عمليات الفحص الطبي، الخ...) فإنه يتعين إعادة دراسة الوضع بإمعان لتبين ما إذا كان من الضروري تعديل الأهداف ذاتها أم أنه يكفي تعديل الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف.

كما أن نظام الرصد قد يسمح للمشروع بالإجابة عن الأسئلة الآتية: هل يتم إحراز النتائج بتكلفة معقولة بالمقارنة مع النهج البديلة الرامية إلى تحقيق نفس الأهداف؟ فقد يستطيع المشروع تحقيق نفس الأهداف بتكلفة أقل أو تحقيق المزيد من الأهداف بنفس التكلفة. وابتغاء تحديد ذلك، ينبغي أن يتضمن نظام الرصد قياساً مؤسسياً وتقنياً وغير ذلك من الترتيبات وأيضاً تقييماً للإدارة المالية للمشروع.

ملاحظة: عادة ما يعتبر الأسلوب المرن في التنفيذ أكثر فعالية من التطبيق الجامد للخطة الأصلية. فمن السمات المتوقعة للمشروعات أن تتعرض لظروف غير متوقعة - مما يسفر عادة عن فرص إيجابية ومعوقات معاً. ويحتاج المشروع إلى المرونة اللازمة للاستجابة للظروف على نحو يسمح بالمضي قدماً.

■ يجري تصميم تقييم العملية، من أجل تحسين الأنشطة التي تنفذ في إطار المشروع.

السؤالان المطروحان هما:

■ هل كان تنفيذنا للمشروع جيداً (هل كانت الأنشطة ذات نوعية جيدة؟) وإذا كانت

الإجابة بالنفي، فلماذا؟

■ هل نجحنا في توفير العناصر اللازمة لتحقيق النتائج المتوسطة والطويلة الأجل؟

يجري تقييم العملية من أجل التوصل إلى الطرق اللازمة لتحسين سير المشروع أو البرنامج في كل من المرحلة المبكرة من التنفيذ، وطوال سائر المراحل. وقد يعتمد ذلك التقييم على نتائج الرصد كما قد يعتمد على القياس النوعي للأنشطة بشكل أكبر. ولتقييم مدى الجودة فمن المهم ألا تقتصر على النظر إلى النتائج المباشرة للعملية بل يتعين أن ننظر أيضاً في داخل العملية ذاتها إلى ما حدث للبرنامج أثناء تشغيله. ويشمل الحكم على مدى جودة العملية، القيام على سبيل المثال بتقييم ما إذا كان المدربون حاصلين على المعلومات والمهارات الصحيحة اللازمة للقيام بالتدريب، وهل تم استخدام اللغة الملائمة في تقديم التدريب، وهل كانت المواد مفهومة، وهل كان المتدربون متحمسين للتدريب، وهل كانوا يشعرون بأنهم قد اكتسبوا المعارف والمهارات اللازمة للعمل مع الأطفال وعائلاتهم. ويُعنى الحكم على مدى جودة العملية أيضاً بمعرفة كيفية شعور المشاركين، نحو المشروع: هل يتعلمون فعلاً شيئاً جديداً، هل يشعرون بأنهم يحظون بالاحترام، هل أخذت ثقافتهم في الاعتبار.

■ يجري تقييم الفعالية بعد أن يكون قد مضى بعض الوقت على البدء في تنفيذ

المشروع، ولكن هذا النوع من التقييم ما زال موجهاً بصورة أساسية نحو تحسين أنشطة المشروع وتصميمه.

السؤال المطروحة هي:

- هل يحرز المشروع تقدماً مرضياً نحو تحقيق أهدافه المحددة؟
 - هل يُحدث المشروع التغييرات التي كنا ننشدها - بالنسبة للأفراد والمنظمات وغيرها؟
- وإذا لم يكن يفعل ذلك، فلماذا؟

يركّز هذا النوع من التقييم اهتمامه على ما إذا كانت المزايا الاحتمالية التي كانت متوقعة عندما كان يجري الاضطلاع بأنشطة المشروع، قد أسفرت عن حدوث التغييرات السلوكية والتنظيمية المنشودة التي كانت محددة ضمن أهداف المشروع (مثل تحسين نتائج حالات الولادة بالنسبة للأمهات والأطفال، وزيادة عدد الأطفال الذين يشتركون في البرامج المركزية لرعاية الطفولة المبكرة، الخ....) ويحتاج المرء عند القيام باختبار مدى فعالية البرنامج إلى النظر فيما إذا كانت الافتراضات التي طُرحت عند تخطيط البرنامج كانت صحيحة أم لا، وكيف أثرت هذه الافتراضات على النتائج. وعلى سبيل المثال، هل كانت درجة الدعم المتوقع من جانب المجتمع المحلي، ودرجة التغيير في الظروف الاقتصادية، ومستوى الدعم الحكومي قد قُدرت تقديراً دقيقاً وتم الاستعداد لها في البرنامج أم لا؟

■ يستخدم تقييم التأثير لتحديد ما إذا كان المشروع قد أحدث التأثير المطلوب على المشتركين أم لا.

الأسئلة المطروحة:

- ما هي نتائج المشروع؟
- هل حدث تأثير دائم على المشتركين وعلى البيئة المحيطة بهم؟
- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والبيئية وغيرها من الآثار على الأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات؟

وتركّز عملية تقييم التأثير اهتمامها على محاولة اكتشاف ما إذا كانت التغييرات التي تبين أنها طرأت على المعارف والاتجاهات والسلوك عند نهاية المشروع (أو على الأقل عند نهاية مشاركة أحد المنتفعين في المشروع) قد أثرت فعلاً على المنتفعين، على مدى فترة أطول من الزمن. وهي تركّز أيضاً على قياس مدى تحقيق غايات المشروع النهائية وأهدافه المباشرة وعلى اكتشاف الأسباب الممكنة لتحقيقها أو لعدم تحقيقها. والتأثير يمكن أن يكون مباشراً أو طويل الأجل، مقصوداً أو غير مقصود، إيجابياً أو سلبياً، واسع النطاق (على مستوى القطاع) أو ضيقاً (على مستوى الأسرة/الطفل). وغالباً ما تجرى عمليات تقييم الأثر، من حيث علاقتها بالقرارات المتعلقة بمواصلة العمل وفقاً لنموذج معين للمشروع أو بتوسيع نطاقه.

ملاحظة: يحدث في بعض الأحيان أن يحتاج التأثير الحقيقي لأحد الجهود إلى عدة سنوات لكي يظهر بصورة كاملة. وعلى سبيل المثال، عندما يقوم أحد برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بتحسين فرص الأطفال في إنهاء تعليمهم الابتدائي، فإن نتائج البرنامج قد لا تصبح ملموسة قبل مضي عدة سنوات. ولهذا يعتبر من الأفضل التفكير في طرق لمتابعة تقييم الأثر تمتد على مدى فترة معينة من الزمن (وغالباً ما يشار إلى ذلك بوصفه بحثاً طويلاً).

■ تقييم مدى الملاءمة ينبغي أن يُعنى ببيان ما إذا كان المشروع مازال يلبي أحد الاحتياجات أم لا.

الأسئلة المطروحة هي:

■ هل مازالت أهداف المشروع ملائمة؟

■ ما هي قيمة المشروع بالنسبة للاحتياجات والأولويات الأخرى في البلد المعني؟

يركز هذا النوع من التقييم اهتمامه على تحديد ما إذا كانت المشكلة التي تجري معالجتها مازالت تمثل مشكلة أساسية أم لا. فمن المهم معرفة ما إذا كانت أنشطة المشروع تعتبر متوافقة مع استراتيجية التنمية في البلد المعني أم لا. وعلى فرض أن تقيماً تشخيصياً (قياس الاحتياجات) قد أجري قبل بدء المشروع، فإنه يمكن إعادة بحث كثير من المؤشرات التي استخدمت في تحديد الاحتياجات، لكي نرى ما إذا كانت قد طرأت عليها تغييرات جوهرية أم لا.

■ **تقييم الاستدامة ينظر إلى الجوانب التي يرجح أنها ستظل قائمة بعد أن ينتهي التمويل الأولي.**

الأسئلة المطروحة هي:

■ هل من المرجح أن يستمر النشاط المعني بعد أن ينتهي التمويل المقدم من الواهب أو

بعد أن يتوقف أحد الجهود الخاصة كحملة من الحملات مثلاً؟

■ ما هي مصادر الدعم القادم والتطور المستقبلي للبرنامج؟

هناك جانبان أساسيان لاستدامة مشروعات التنمية الاجتماعية وهما:

■ العوامل الاجتماعية-المؤسسية – هل يوافق المنتفعون على المشروع، وهل تقوم المؤسسة

المضيفة بتنمية القدرات والحوافز على إدارته؟ وهل هم "يتملكون" البرنامج؟

■ العوامل الاقتصادية – هل يمكن أن تقوم الأنشطة بصورة جزئية أو كلية على أساس

مبدأ الاكتفاء الذاتي؟

وكيف يتسنى للمؤسسة المضيفة أن تواجه النفقات المستقبلية ولا سيما التكاليف المتكررة؟

ملاحظة: هناك في إطار مجتمع المحولين تركيز شديد على أهمية عامل الاستدامة، وذلك على الأقل من الناحية الخطابية. بيد أن الاستدامة في عمليات التقييم ينبغي أن يُنظر إليها بطريقة معينة. فعند النظر في مفهوم الاستدامة من المهم أن نلاحظ أنه ليس من الواجب أن تستدام جميع المشروعات (أي أن تستمر في العمل بنفس الطريقة التي وضعت لها في الأصل). وعلى سبيل المثال، إذا ما صُمم أحد المشروعات لمواجهة حاجة معينة (مثل مساعدة الأطفال في أحد مخيمات اللاجئين) ثم حدث أن تغير الوضع (كما لو أعيد توطين العائلات على سبيل المثال) فعندئذ يجب وقف البرنامج. ويحدث في بعض الأحيان حتى في ظل أوضاع أقل وضوحاً، أن يقتصر دور البرنامج على مجرد غرس الفكرة ثم التوقف بعد ذلك. وعلى سبيل المثال فإن حملة ترمي إلى تشجيع الأهل على التحدث إلى أطفالهم قد تستمر على مدى دورة مدتها بضع سنوات، تقوم خلالها بتوفير التدريب للفرق العاملة مع الأهل. ولكن متى بدأ السلوك الأبوي النموذجي يتغير، فقد يصبح هذا النشاط أدنى مرتبة في سلم الأولويات التي تستحق التمويل. فإذا كانت البذرة قد تم غرسها وتغذيتها جيداً، فإنها تصبح قادرة على الحياة (والبقاء) حتى لو زالت من الوجود المؤسسة التي غرست البذرة. وهكذا فإنه في معرض السعي إلى تحقيق الاستدامة، يجب علينا أن نكون واضحين فيما يتعلق بما نعتقد أنه ينبغي أن يستمر ويبقى، نتيجة لبذل جهد معين – ولا يلزم دائماً أن يتمثل ذلك الشيء الذي ينبغي أن يبقى في إحدى المؤسسات!

ينبغي تصميم عملية التقييم في نفس الوقت الذي يتم فيه تصميم المشروع. ويحتاج الأمر إلى أن تكون نظم التقييم جاهزة مُعدّة بمجرد أن يبدأ المشروع عمله. وينبغي القيام بجمع المعلومات طوال مدة القيام بالعمل. والذي يحدث في الغالبية العظمى من الأحوال هو أن يكون المشروع قيد التنفيذ - بل أن يكون في الحقيقة قد اقترب من نهاية دورة التمويل - قبل أن تتم مناقشة موضوع التقييم لأول مرة. وهذا يثير مشكلة ضخمة. إذ كيف يتسنى لك أن تعرف موقعك في إطار أحد المشروعات إذا لم تكن لديك أي فكرة عن الموقع الذي بدأت منه ولا عن الهدف الذي ترمي إلى الوصول إليه؟ إن التصميم الجيد لعملية التقييم، الذي المنفذ جيداً منذ البداية الأولى، يمكن أن يساعدك على الإجابة عن ذلك السؤال.

إن أصحاب المصلحة - من الأهل إلى واضعي السياسات - يجب أن يكونوا شركاء في تحديد النتائج المطلوبة وأن يكونوا شركاء أيضاً في جمع المعلومات. فمن المهم العمل مع المشتركين في وضع البرنامج وتنفيذه، من أجل التوصل إلى تحديد ما يحتاجون إلى معرفته لكي يؤدوا عملهم على نحو أفضل ولتطوير الوسائل اللازمة لجمع المعلومات. ويتوقف مدى انخراط مختلف فئات أصحاب المصلحة في عملية التقييم، على نوعية المعلومات التي يحتاجون إليها، وعلى الوقت الذي يحتاجون فيه إليها. وبينما يقوم الناس بتحديد المعلومات التي يحتاجون إليها، وينشغلون بجمع البيانات، ويبحثون طرق استخدام المعلومات بصورة مباشرة في عملهم، فإنهم يصبحون أكثر انغماساً في عملية التقييم. كما أنهم يصبحون أكثر قدرة على القيام، في المشروعات التالية، بالبناء على أساس المعلومات التي اكتسبوها من عملية التقييم الأولى. ويصبحون أيضاً قادرين على صياغة أسئلتهم على نحو أفضل، وعلى استخدام مجموعة أكبر من الأدوات في جمع المعلومات، وعلى التوصل إلى فهم أفضل لكيفية تحليل المعلومات التي تم جمعها. وتحتاج خطة التقييم إلى تطويرها وفقاً لما تسفر عنه الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تسأل بصورة أساسية: من الذي يريد أي معلومات، من أجل أي غرض، وبأي درجة من التواتر، وفي أي صورة، ومن الذي سيشارك في عملية التقييم؟

يقدم تصميم التقييم المسمى The Side Trip، المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية فيتنام الاشتراكية مثالاً لتصميم كامل لإحدى عمليات التقييم.

Evaluation Design, UNICEF/United Nations Development Programme, Socialist Republic of Vietnam. sc1 eduus.pdf

من الذي يحتاج إلى المعلومات؟

لما كانت عمليات التقييم تستهدف تحقيق عدة أغراض، لذلك هناك كثير من الأشخاص الذين يودون الحصول على المعلومات المتحصلة من عمليات التقييم. بيد أن كل واحد لا يرغب في الحصول على نفس النوع من المعلومات المتعلقة بالمشروع. ونظراً لوجود أنواع متعددة من طالبي المعلومات، لذلك هناك أيضاً أشكال متعددة من التقارير الخاصة بالمعلومات. وفضلاً عن ذلك فإن وجود أنواع مختلفة من طالبي المعلومات سوف يتطلب وجود أساليب اتصال مختلفة. (انظر المناقشة المتعلقة بكيفية عرض البيانات الواردة في صفحة ٢٠).

ما الذي ينبغي تقييمه؟

ليس كل ما يمكن تعداده يُعتدّ به، وليس كل ما يُعتدّ به يمكن
تعداده. (ألبرت آينشتاين)

مع ظهور التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت تتيح التعامل مع مجموعة كبيرة من المعلومات بسرعة، أصبح هناك ما يُعري بجمع البيانات المتعلقة بتشكيلة كبيرة من المؤشرات. ولكن يُرجى منك أن تقاوم هذا الإغراء. فإن هذا يعتبر إهداراً للموارد. وقم بجمع المعلومات الأكثر فائدة بالنسبة لأولئك الذين سيقومون باستخدامها بالفعل. وأسأل المديرين ومتخذي القرارات عن أكثر المعلومات فائدة بالنسبة لهم. وأسأل أيضاً المنتفعين وأعضاء المجتمع المحلي عن ماهية المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي يمكن أن تكون معرفتها نافعة لهم.

وينبغي جمع البيانات التي تمثل الخط القاعدي أو نقطة الانطلاق، من أجل تحديد الموقع الذي كان عليه السكان عند بدء القيام ببذل الجهود في مجموعة من الاتجاهات التي تأمل في التأثير عليها نتيجة للمشروع. وينبغي أن يتيح تصميمك للتقييم أن تنظر إلى كل هدف من أهداف المشروع وأن تقيس ما إذا كان قد تم بلوغ هذه الأهداف أم لا. ولكي تتمكن من تحديد ما إذا كانت أهداف المشروع قد تم بلوغها أم لا، فإنه من الضروري الاتفاق على مؤشر ما، بأن تسأل السؤال التالي: ما الذي سوف يوضح لنا ما إذا كنا قد حققنا هدفنا أم لا؟ وعلى سبيل المثال، إذا كان هدفنا يتمثل في تغيير سلوك الأمهات، إذن ما هي أنواع السلوك الجديدة التي تود أن تراها؟ من الممكن أن تشمل المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف على علاقة تفاعل أكبر بين الأم والطفل أثناء التغذية، أي الرضاعة من ثدي الأم لفترة من الزمن أطول من فترة الرضاعة الخاصة بالأمهات الأخريات اللواتي لا يشملهن المشروع، الخ. وبعد أن تبدأ في جمع المعلومات وتحليلها عد مرة ثانية إلى الاقتراح الأصلي الخاص بالمشروع وقم بإعادة النظر في أهدافك المباشرة فقد يحتاج بعضها إلى التنقيح و/أو التعديل. وأضف أهدافاً جديدة إذا ما ظهرت الحاجة إليها عندما يتطور المشروع؛ ثم قم بتوثيق العملية.

ما هو معدل التواتر في جمع البيانات، ومتى يجب القيام بذلك، حتى يمكن اتخاذ قرارات سديدة؟

ينبغي جمع المعلومات اللازمة للرصد وفقاً لمعدل زمني يكفي لكي لا تمر فترة طويلة من الزمن دون تغذية مرتدة عما يحدث في داخل المشروع، ولكن ينبغي ألا تكون الوتيرة سريعة إلى الحد الذي يجعل العملية مرهقة للناس. ولن تكون جميع المعلومات مطلوبة عند كل نقطة من نقاط عملية جمع البيانات. فدورة التقييم تتبع إلى حد كبير دورة المشروع. ومن المفيد القيام بمعالجة المسائل المتعلقة بالافتراضات الأولية، والبيانات المرجعية (نقطة الإنطلاق)، والتصميم، في مرحلة مبكرة. وعندما يصبح المشروع مستقراً يصبح من الممكن توجيه الأسئلة عن "المخرجات" المبكرة، وأيضاً عن العمليات التنفيذية. إذ يمكن تناول موضوع المخرجات فقط عندما يصبح المشروع في مرحلة متقدمة من التنفيذ، ويحتاج الأمر إلى عدة سنوات حتى يستطيع المرء الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالاستدامة.

وبالنظر إلى تنوع المشروعات، وبالتالي تنوع عمليات التقييم المطلوبة، فإن ما يلي يشكل مجرد مثال لبعض أنواع المعلومات التي قد ترغب في جمعها في مراحل مختلفة من المشروع:

■ عند بداية المشروع.

- البيانات الديموغرافية المتعلقة بالأطفال الذين يخدمهم البرنامج؛
- مدى استعداد مختلف المؤسسات والمنظمات لمساندة المشروع؛
- المهارات والكفاءات المتوافرة وغير المتوافرة لدى مقدمي الرعاية.

■ عند منتصف المشروع.

- أنواع العائلات المشاركة في المشروع والتحولت التي طرأت منذ بداية المشروع؛
- مدى استجابات الأهل وأنواعها؛
- مدى قدرة العاملين على تنفيذ المشروع بمستواهم الحالي من التدريب والإشراف؛
- احتياجات التدريب الإضافية.

■ قرب نهاية المشروع.

- التأثير المباشر للمشروع على المستفيدين؛
- تكلفة المشروع بالمقارنة مع التكاليف التي كانت متوقعة؛
- اسقاطات التكاليف على المستقبل، ومن الذي سيقوم بدفعها؛
- مدى قدرة المشروع على الاستمرار بنفس الحجم؛
- إمكانات التوسع.

■ الاعتبارات الطويلة

- الأثر الباقي للمشروع على المنتفعين، والتكاليف الاجتماعية التي تم توفيرها ومدى فعالية استراتيجيات التمويل، بالمقارنة مع البدائل.
- إن التوقيت المحدد للتقييم والأنواع المختلفة من البيانات التي يتم جمعها عند كل مرحلة سوف تتأثر بالعوامل الآتية:
- طول المشروع (ينبغي إجراء تقييمات متوسطة الأجل، على الأقل) والنقطة التي وصل إليها التنفيذ من دورة المشروع؛
- دورات التخطيط في القطاع/الوزارة؛
- دورة البرمجة/التمويل، الخاصة بالواهبين ومتطلبات الواهبين فيما يتعلق بتقديم التقارير؛
- الأحداث الهامة التي من شأنها أن تؤثر على نتائج المشروع.

ملاحظة: وُضعت بعض نظم المراقبة من أجل جمع البيانات على أساس وتيرة شهرية أو حتى أسبوعية. وقد جعلت الحواسيب (الكمبيوتر) من "معالجة" الأرقام أمراً ميسوراً، ولكن مازال جمع البيانات وإدخالها في الحواسيب (الكمبيوتر) يشكل مهمة يجب على الأشخاص القيام بها. وبدلاً من القيام بجمع كميات ضخمة من البيانات اعتماداً على أن الحواسيب (الكمبيوتر) تستطيع معالجتها، قم بإجراء عملية تقييم للبيانات التي يعتبر جمعها أمراً هاماً خلال فترة معقولة من الزمن. وربما كان الأهم هو أن تكون لديك رؤية واضحة عن الكيفية والغرض الذي ستستخدم فيه هذه البيانات، فالمشروعات تقوم بجمع كميات ضخمة من البيانات دون أن تكون لديها في أغلب الأوقات أي فكرة عن السبب في قيامها بذلك. فالبيانات المفيدة تضيع في ثنايا الركام الضخم من البيانات التي يضل الناس في متاهاتها.

من الذي سيقوم بإجراء عملية التقييم ومن هم الذين سيشترون فيها؟

إن الذين يرعون عملية التقييم عادة ما يكونون مسؤولين عن تحديد الأشخاص الذين ينبغي أن يشتركوا فيها. ومن المأمول أن تشمل المناقشة سائر الأطراف المعنيين أيضاً. ومن المهم القيام منذ

البداية بتحديد أدوار مختلف المنظمات المشتركة في العملية وأدوار المسؤولين عن أنشطة المشروع. ومن الضروري تحديد من هم الذين سيجري السعي لمعرفة آرائهم (مثل العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، والإداريين المدنيين، ومستخدمي المرفق الفعليين والاحتماليين، والمتنفعين، وغير المشتركين)، وعند أي مرحلة ستجرى تلك العملية، ومن هم الذين سيشترون فيها بصورة مباشرة وبأي صفة - من المديرين إلى أولئك الذين يقومون بالإشراف على عملية جمع المعلومات، إلى الأشخاص الذين يقومون بجمع البيانات فعلاً، إلى الأفراد المختصين بتحليل البيانات وكتابة التقارير.

تحديد المهارات المطلوبة

من المهم تحديد المهارات المطلوب توافرها في الفريق الذي سيقوم بعملية التقييم. قُم ببحث الوقت اللازم والمهارات المطلوب توافرها في الأشخاص الذين سيقومون بجمع البيانات. وعلى سبيل المثال يتوقف عدد المرات التي ينبغي أن يجري خلالها رصد برنامج خاص بصحة أفراد المجتمع المحلي، على قدرات العاملين النموذجيين في ذلك المجال - أي على ما إذا كان ينبغي أن تُدفع لهم أجور على القيام بتلك المهمة، ومقدار الوقت الذي سيلزمهم لذلك، وكيفية التوفيق بين هذه المهمة وبين أعمالهم اليومية. وإذا كانت البيانات التي يلزم جمعها تشكل جزءاً من البيانات التي يتعين على العامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، القيام برصدها من تلقاء نفسه على أساس منتظم، حينئذ يمكن القيام بجمع البيانات مرات أكثر مما كان سيلزم لجمع مجموعة مختلفة من البيانات من أجل التقييم. وهناك عمليات تقييم أخرى يمكن أن يستخدمها الأهل وغيرهم من مقدمي الرعاية لمراقبة نمو الأطفال بالإضافة إلى البيانات التي يقوم العاملون بجمعها (مثل مراقبة الأطفال وجمع نماذج من رسوماتهم وأعمالهم الأخرى).

التقييم الداخلي في مقابل التقييم الخارجي

من القضايا ذات الأهمية الحاسمة في أي عملية تقييم، تحديد ما إذا كان التقييم سيجري بواسطة الأشخاص المرتبطين بالمشروع وحدهم (أي التقييم الذاتي) أم أن خبير تقييم خارجي سيشارك في العملية. ويمكن إشراك خبراء تقييم خارجيين من أجل تيسير عملية التقييم داخل المنظمة، كما يمكن لهؤلاء الخبراء الخارجيين أن يقوموا بإجراء عملية التقييم بأنفسهم. وتوجد مزايا ومساوئ لكل من التقييم الذاتي والتقييم الخارجي.

وقد جرت التقاليد على تفضيل خبراء التقييم الخارجيين لأنهم يمثلون الأجانِب غير المنحازين الذين يستطيعون أن يروا ما يحدث داخل البرنامج بصورة أوضح من الصورة التي يستطيع أن يرى بها تلك العمليات، الأشخاص المنخرطون في العمليات اليومية والذين يعينهم نجاحها. وغالباً ما يقدم خبير التقييم الخارجي معلومات جديدة عن تنمية الطفولة المبكرة، وخبرات متعلقة ببعض جوانب برنامج التنمية كما يمكنه أن يقدم بعض الأفكار والاقتراحات الثمينة. وبالإضافة إلى ذلك يستطيع خبراء التقييم الخارجيون في بعض الأحيان تحسين صورة المشروع في نظر المستثمرين، وتأكيد تصريحات المشروع بنجاحه، وهو أمر يمكن أن يكون مفيداً في توفير تمويل إضافي للمشروع ودعم حكومي له في آن واحد.

ومن الناحية الأخرى، لا يقوم خبراء التقييم الخارجيون غالباً بممارسة مهامهم بذلك القدر من الفعالية الذي في وسعهم أداء مهامهم به. وفي أغلب الأحيان يتم استدعاء خبراء التقييم الخارجيين من البلدان الغنية بالموارد، (والتي تفتقد أحياناً إلى الخبرة أو تكون هذه الأخيرة ضئيلة في ما يتعلق

بالبينات الخاصة بعالم الغالبية) وينظر إليهم الموظفون والعاملون في المنظمات غير الحكومية، كقضاة أو كخصوم. ومن الصعب على أي شخص أن يتدخل في وضع ما، لمدة أسبوع أو أسبوعين، وأن يتفهم مع ذلك جميع الظلال والتفاصيل الدقيقة والحقائق المتعلقة بإحدى الثقافات وبعمليات أحد البرامج، حتى لو افترضنا أن الخبير الاستشاري أو خبير التقييم المذكور قد تم إعداده للقيام بهذه المهمة. وفي الغالبية العظمى من الأحوال يكون خبير التقييم المختار من الأشخاص الأكاديميين الذين لا يتحدثون اللغات المحلية، ولا معرفة لهم بثقافة البلد، ويكون عاجزاً عن إقامة العلاقات الضرورية مع العاملين في البرنامج، وهي العلاقات اللازمة للتمتع بالإدراك العميق اللازم لفهم أنشطة البرنامج.

أما أشد خبراء التقييم الخارجيين فاعلية فهم أولئك الذين يتدخلون على أنهم الميسرون الذين يساعدون العاملين المحليين على تصميم وإجراء عملية التقييم، التي تساعد كلا من العاملين في المشروع والمستثمرين ومتخذي القرارات الذين يطلبون إجراء التقييم. ويمكن في بعض الأحيان أن يقوم بدور العامل الحفاز، يكون متحرراً من السياسات المحلية التي تجعل القيام بذلك الدور عملاً صعباً على الشخص الذي يعمل في داخل إطار المشروع. وفي بعض الأحيان أيضاً يكون خبير التقييم الخارجي في وضع يمكنه من تيسير تحقيق تفاهم أفضل فيما بين المانحين ومتخذي القرارات الحكومية، وقادة المنظمات غير الحكومية، والعاملين في البرنامج.

بيد أن خبير التقييم الخارجي غالباً ما يعاني معوقات من الجانبين في أداء مهمته بفعالية. فالأشخاص الذين يستأجرون خبراء التقييم الخارجيين غالباً ما ينتظرون منهم أن يزوروا المشروع ويقوموا بتقييمه ويكتبوا تقاريرهم في أسرع وقت ممكن، ولا يهتمون بأن يقوم هؤلاء الخبراء بإجراء عمليات تقييم تشاركية ولا حتى بأن يتفاعلوا كثيراً مع العاملين في المشروع. وقد لا يحصل خبراء التقييم الخارجيين من الأشخاص الذين يقومون باستئجارهم إلا على صلاحيات محدودة للغاية، أو على صلاحيات تجعل من الواضح أن المتوقع منهم هو أن يكونوا بمثابة مجرد بصمة ختم على سلامة المشروع (أي أن يعربوا عن موافقتهم عليه دون إجراء أي بحث حقيقي) أو دون أن يوجهوا إليه إنقاداً محدوداً للغاية.

غالباً ما يلاقي خبراء التقييم الخارجيين معوقات تحد من فعاليتهم، من جانب العاملين في المشروع أيضاً، سواء عن طريق عدم إطلاعهم إلا على جوانب مختارة من البرنامج، أو عن طريق احتجازهم في مكاتب كبار الموظفين الإداريين، دون أن تتاح لهم فرصة حقيقية للإطلاع على العمليات اليومية للمشروع. فإذا لم ينظر العاملون في المشروع إلى خبير التقييم الخارجي باعتباره شخصاً يستطيع أن يسهل لهم عملهم وينتمي إلى فريقهم، فمن المرجح أن ينظروا إليه كعبء إضافي - أي "كشخص يُضَيِّع وقتهم ويوجه إليهم أسئلة غبية". في مثل هذه الحالات لا يُنتظر من المقيم الخارجي أن يسفر عن كثير من البراعة ونفاذ البصيرة ولا أن يكون بمثابة حافز إيجابي على إجراء أي تغيير في المشروع.

ومن جوانب القوة في أنشطة التقييم الذاتي أنه من الأرجح أنها تكتسب ثقة والتزام العاملين في المشروع. والتزام العاملين في المشروع بعملية التقييم يرجح أن يسفر عن بيانات ذات مستوى رفيع. فعندما يعرف الناس لماذا يقومون بأنشطة التقييم، وكيف يمكنهم استخدام المعلومات التي تسفر عنها، فإنهم يصبحون أكثر رغبة في أن تكون المعلومات صحيحة. عنهم عندما يقتصر الأمر على مجرد مطالبتهم بملء بعض النماذج. ولا يشارك العاملون بالضرورة في عملية تقييم يجريها أشخاص خارجيون عن المنظمة، وخاصة عندما يشعر العاملون بالخوف والتهديد من جراء ذلك التقييم. وكما يلاحظ ستيرن Stern (1990) فإن "وجود موظفين إداريين يقومون بجمع معلومات تتعلق بالتقييم الذي لا يعبرونه أهمية كبيرة ليس بالأمر النادر. وتؤدي ملاحظة مثل هذه العمليات عن كثب إلى تعزيز الشكوك في مدى جدارة الكثير من تقديرات التقييم" (8).

ومن المزايا الأخرى للتقييم الذاتي أنه يشجع مديري البرامج والعاملين فيها على الاهتمام بعملية تنفيذ المشروع، وعلى الإفادة من البيانات التي تم جمعها. وهكذا لا تستخدم عملية التقييم كمجرد بطاقة تقرير عن المشروع، ولكنها تصبح أداة لتحسين أداء عمليات المشروع وأنشطته.

ونظراً لأن العاملين في المشروع يعرفون تاريخه، وأبعاده الثقافية ومعوقاته، ودقة أي تقدم يتم إحرازه، فإنهم يكونون في وضع يمكنهم من تقديم بيانات تقييمية أفضل بكثير مما يستطيع أي شخص خارجي تقديمه. وقد يحتاجون إلى بعض التدريبات أو التسهيلات للقيام بهذه المهمة، ولكنه سوف يعتبر استثماراً إيجابياً للغاية أن نتعامل مع جهود التقييم بوصفها من أنشطة بناء القدرات بالنسبة للعاملين، وأداة لتقييم أوجه النجاح والفضل. إن العاملين في المشروع يشغلون وضعا يمكنهم من أن يكونوا خبراء تقييم فعالين للغاية إذا ما جرى إعداد التقييم على نحو لا ينطوي على أي تهديد لهم.

ولكن هناك بعض المساوئ للتقييم الذاتي، منها أن العاملين في البرنامج والمشاركين فيه عادةً ما يعانون من ضيق الوقت المحدد. ولكي تكون عمليات التقييم الذاتي فعالة، يحتاج العاملون إلى أن يكون لهم الوقت الكافي من الوقت للاضطلاع بأنشطة التقييم. وليس من النادر أن يقع عبء جمع البيانات في المقام الأول على عاتق المشرف. ولكي نوضح إلى حد ما، ما يمكن أن يُطلب من المشرف القيام به، فإن الإطار ٦،١ يحتوي على وصف لأنواع بيانات التقييم التي تُطلب من المشرفين جمعها في برنامج للزيارات المنزلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار ٦،١ - أنشطة تقييم المشرفين في برنامج للزيارات المنزلية، في الولايات المتحدة الأمريكية

تكون المشرفة مسؤولة عن العملية الشاملة لجمع البيانات في الموقع الخاص بها، وعن تقديم مواد التقييم إلى مدير البرنامج في الموعد المحدد. وتكون المشرفة مسؤولة بصورة مباشرة عن إدارة واستيفاء تدابير التقييم المتفق عليها. وعلى سبيل المثال:

■ المقابلة المتعلقة بتعليم الطفل. هذه وثيقة تستخدم في قياس المعارف المتعلقة بالأنشطة والمهام المطلوبة من الزائرات المنزليات وهي تُسلم للزائرات المنزليات قبل أن تبدأن التدريب السابق على الخدمة. وتستطيع المشرفة أن تستخدم المعلومات الواردة بها في تحديد مجالات المضامين التي يحتاج الأمر إلى التأكيد عليها أثناء التدريب.

■ قياس التنفيذ للزائرات المنزلية. تكافؤ كل زائرة منزلية كل ثلاثة أشهر بواسطة المراقب، على ما أحرزته من تقدم في الاضطلاع بدور الزائرة المنزلية.

■ الاستبيان الخاص بكيفية استخدام الوقت. يجوز للمشرفة أن تختار استيفاء هذا الاستبيان عند نهاية الأسبوعين الأول والثاني من الشهر و/أو كل شهرين أثناء سنة المشروع، لتقديم المعلومات المتعلقة بالمقدار النسبي من الوقت المطلوب لتنفيذ مختلف مراحل البرنامج.

■ التقرير الخاص بوضع البرنامج. تقوم المشرفة باستيفاء هذا التقرير كل ثلاثة أشهر. وهو يسجل التقدم المحرز، ودواعي القلق، والاحتياجات والنجاحات في عمليات البرنامج. وتتولى الإدارة فحص التقرير والاستجابة لمطالب المشرفة حسب الحاجة، مقدمةً بذلك دعماً مستمراً للبرنامج طوال العام.

■ مقياس المعارف. وهو عبارة عن اختبار للمعارف متعلق بنمو الطفل. وهو يجري للزائرات المنزليات كمقدار سابق ولاحق ويجري بعد ذلك ربطه باحتياجات التدريب. وقد يجري أيضاً للأهل المشاركين كمقدار سابق ولاحق. وتكون المشرفة مسؤولة أيضاً عن التأكد من أن الزائرات المنزليات تقمن بإجراء واستيفاء

- تدابير التقييم المتفق عليها. ومن ذلك على سبيل المثال:
- استبيان الأهل. تقوم الزائرات المنزليات بتسليم استبيان موجز لكل والد أثناء الزيارة المنزلية الأولى والأخيرة. ويتضمن الاستبيان توجيه أسئلة للأهل عن استخدامهم لموارد المجتمع المحلي وعن جوانب محددة من نموهم الذاتي.
 - خطة الزيارات المنزلية. تستخدم الزائرة المنزلية هذا النموذج أسبوعياً من أجل تخطيط وتقييم عملية تقديم الخدمات لكل أسرة. ويمكن الحصول على معلومات محددة عن أنشطة الأسرة وتطور الأهل من خلال هذا النموذج لأغراض التقييم. وتعتبر المشرفة مسؤولة عن التأكد من أن خطة الزيارات المنزلية توفر طريقة للحصول على معلومات متعلقة بغايات محددة من أهداف البرنامج. ويجري لهذا الغرض توفير قائمة حصر بالنتائج الممكنة والمجالات التي ينبغي معالجتها.
 - أشكال أخرى من النماذج التي يتعين تصميمها: ينبغي أن يعمل مديرو البرنامج بالتعاون مع المشرفة وغيرها من العاملين في البرنامج على تطوير أدوات أخرى للتقييم تكون ملائمة على وجه التحديد للاهتمامات الأخرى التي يحددها العاملون (مثل النموذج الخاص بالتفاعل بين الأهل والطفل، أو النموذج الخاص بالنمو والتطور الشخصي للأهل، الخ).

المصدر: إيغنز ١٩٧٩

من الواضح، في هذا المثال، أن المشرفة ستحتاج إلى تخصيص قدر كبير من وقتها للقيام في آن واحد باستيفاء نماذجها وللعمل مع الزائرات المنزليات للتأكد من أنهن قد قمن بجمع المعلومات الملائمة. ومن الممكن بمجرد الاطلاع على كمية ونوعية المعلومات المطلوبة أن نتبين السبب في أن الأشخاص غير المنخرطين في القيام بعملية التقييم يمكن بسهولة أن يختزلوا العملية.

وبالإضافة إلى الحاجة إلى الوقت اللازم لاستكمال أنشطة ومهام التقييم، يحتاج الأشخاص المطلوب منهم القيام بهذه المهمة أيضاً إلى امتلاك المهارات الملائمة والحصول على التدريب المناسب. وإذا ما قام العاملون بالمساعدة على تطوير النماذج اللازمة، فإن هذا من شأنه أن يسهل قدرتهم على استخدام النماذج. أما إذا قدمت إليهم هذه الأخيرة بعد أن يكون قد سبق تطويرها فعلاً، فإن العاملين سيحتاجون حينئذ إلى تدريب على كيفية استخدامها. وعلى سبيل المثال ففي الوضع الخاص بإجراء المقابلات، إذا لم يكن الشخص الذي أجرى الحوار أثناء المقابلة قد تدرّب تدريباً جيداً، فقد يترتب على ذلك وجود اختلافات كثيرة في الإجابات على الأسئلة تنشأ عن: توجيه السؤال بطريقة معينة تجعل الشخص الذي أجرى الحوار يحصل على الإجابة المطلوبة؛ أو عن تلقين الإجابات للمجيبين على الأسئلة لأن الشخص الذي أجرى الحوار يريد أن يكون أداؤهم جيداً؛ أو عن عدم توجيه الأسئلة التي يعتقد الشخص الذي أجرى الحوار أنها أسئلة عدوانية؛ أو عن استكمال الإجابات بمعلومات من عنده عندما يفترض الشخص الذي أجرى الحوار أنه يعرف الإجابة عن الأسئلة، الخ.

وقد يفتقر العاملون في البرنامج أيضاً إلى الخبرة اللازمة لتجميع البيانات وتفسيرها. وتدعو الحاجة إلى تنظيم تدريب وإتاحة الفرص لتحليل البيانات وتفسيرها، وإمعان الفكر فيما يعنيه ذلك بالنسبة للبرنامج.

وقصارى القول أنه هناك مزايا ومساوئ لعمليات التقييم الداخلي (أو الذاتي) وعمليات التقييم الخارجي. ويتضمن الجدول ١, ٦ تلخيصاً لمزايا ومساوئ كل نهج من النهجين.

المقارنة بين خبراء التقييم الداخلي والخارجي

التقييم الداخلي أو الذاتي

المساوي

المزايا

إن خبراء التقييم الداخلي ...	إن العاملين/الإداريين الذين يقومون بإجراء التقييم...
قد يجدون صعوبة في أن يكونوا موضوعيين	سوف يستفيدون منه أقصى استفادة ويغلب على الظن أنهم سوف يستخدمون البيانات التي تم جمعها
قد يتجنبون البحث عن الحقائق أو قد يتوصلون إلى نتائج سلبية أو ذات تأثير سيئ على المنظمة أو الأفراد	يعرفون المنظمة وبرنامجها وأعمالها
يميلون إلى الموافقة على افتراضات المنظمة	يستطيعون فهم وتفسير السلوك الشخصي والاتجاهات الشخصية
عادةً ما يكونون مشغولين إلى درجة مفرطة تمنعهم من المشاركة الكاملة في العملية	يشتركون في إجراء التقييم، ولذلك فإنه لا يشكل بالنسبة لهم تهديداً ولا يثير قلقاً أو صراعاً
إنهم يشكلون جزءاً من بنية السلطة وقد يضايقهم النزاع بشأن الأدوار التنظيمية	عادة ما يتحدثون باللغة المحلية
قد لا تتوافر لهم الخبرة الفنية الملائمة	هناك بالنسبة لهم احتمال أكبر فيما يتعلق باعتماد التوصيات ومتابعة العمل بها
	التقييم الداخلي ...
	غالباً ما يكون أقل تكلفة
	لا يتطلب إجراء مفاوضات مطولة ومضيعة للوقت
	قد يتيح الفرصة لبناء قدرات وطنية في مجال التقييم (ما لم يتم التعاقد مع خبير خارجي في التقييم على أساس محلي)

خبير التقييم الخارجي

المزايا

المساوئ

إن خبراء التقييم الخارجي ... قد لا يعرف شيئاً عن المنظمة وسياساتها وأجراءاتها وشخصياتها قد يجهل الضغوط التي تؤثر على إمكانية تنفيذ التوصيات يمكن تصوره على أنه خصم، مما يثير قلقاً لا داعي له قد يكون باهظ التكلفة (ما لم يتم التعاقد معه على أساس محلي) يتطلب وقتاً من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالعقد، والاضطلاع بأنشطة التوجيه والرصد لا يستطيع أن يتابع تنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة شؤون البرنامج قد لا تكون له معرفة بالبيئات السياسية والثقافية والاقتصادية المحلية (ما لم يكن قد تم التعاقد معه على أساس محلي) في أغلب الظن، لا يتكلم اللغة المحلية	إن خبير التقييم الخارجي ... ليس له مصلحة شخصية، ولهذا يكون من الأسير عليه أن يكون موضوعياً قد يخلو من التحيز لإحدى المنظمات يمكنه أن يقدم منظوراً جديداً ومفهوماً جديداً يمكن أن يتمتع بخبرة أوسع، وتجربة أكبر في مجال التقييم ومعرفة أوسع نطاقاً بالبرنامج الجاري تنفيذه يكون من الأسير استنجاهه للقيام بعمل مكثف يمكنه أن يضطلع بمهمة الحكم أو الميسر بين الطرفين يمكنه أن يحقق الاتصال بين المنظمة وبعض مصادر التمويل الإضافية يمكنه أن يوفر عملية التقييم بقدر من البراعة ليس من المألوف أن تم بها تلك العملية إذا ما اقتصر إجراؤها على النطاق الداخلي للمنظمة
--	---

المصادر: USAID Evaluation Handbook 1987 Adapted from UNICEF 1991 ; and Marie-Therese Feuerstein(1986)

بدلاً من الاقتصار في العمل على استخدام التقييم الداخلي وحده أو التقييم الخارجي وحده، يُعتبر من المفضل الجمع المتوازن توازناً جيداً بين التقييم الداخلي والتقييم الخارجي معاً. وتشمل عمليات التقييم بصورة متزايدة، الجمع بين كلا النوعين للإفادة من جوانب القوة وتلافي جوانب الضعف التي توجد في كل نوع إذا ما تم استخدامه وحده. والبحث الدقيق عن الغرض المنشود من التقييم، من شأنه أن يشكل مؤشراً يهدي إلى تحديد الخبير الذي ينبغي أن يجري التقييم.

ملاحظة: يمكن للتقييم أن يتيح فرصة فريدة لبناء القدرات الوطنية. وقد يكون جلب خبراء تقييم من بلدان غنية بالموارد، أمراً باهظ التكاليف، بيد أن الباحثين المحليين قد يفتقرون، في كثير من الأماكن، إلى التدريب الكافي اللازم للقيام وحدهم بإجراء تقييم كامل. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في الجمع بين باحث أو خبير تقييم محلي، وبين خبير تقييم دولي ذي خبرة وتجربة، إما في موقع المشروع، وإما في مكان تواجد خبير التقييم الدولي. وبهذه الطريقة يمكن الجمع بين المعرفة والتجربة التي يتمتع بها خبير التقييم الدولي في مجال الأساليب والتقنيات وبين ما يتمتع

به خبير التقييم المحلي من المعرفة بالوضع المحلي، وذلك لكي نوفر لعملية التقييم والتصميم كلا من الكفاءة العلمية والمعرفة بالواقع الثقافي معاً. وقد جرى إيراد وصف لأحد نماذج هذا النوع من التعاون في الإطار ٦, ٢ الذي يصف أحد الباحثين من شرق أفريقيا فترة تدريب لمدة أسبوعين في المملكة المتحدة. وبالرغم من أنه يشير إلى تجربته بوصفها "دورة" تدريبية، إلا أنها كانت في الحقيقة خبرة اكتسبها على يدي معلم خاص، جرى تصميمها خصيصاً على نحو يلائم احتياجات واهتماماته. ونحن نقدم فيما يلي وصف التجربة بنفس كلمات الباحث.

الإطار رقم ٦, ٢ - دورة تدريبية في أساليب البحث: الغرض والنتائج

يتمثل الغرض الأساسي المنشود من وراء الرحلة التي مدتها أسبوعان إلى إنجلترا، في إتاحة فرصة للباحث الرئيسي لمركز الموارد المدرسية في مجال دراسة التأثيرات، لكي يحصل على دورة تدريبية قصيرة موجهة نحو الجوانب العملية تُركّز على القضايا المتعلقة بتصميم البحوث، والاختبارات والإدارة الشاملة للمشروع.

وكانت غاية هذه الدورة التدريبية تحسين تصميم الدراسات المتعلقة بمراكز الموارد المدرسية. وقد هيأت الفرصة لاستعراض الاختبارات المتاحة وإجراء اختيار ملائم بخصوص مجموعة الاختبارات التي يمكن تطويعها للاستخدام في شرق أفريقيا من أجل دراسة التأثيرات المتعلقة بمركز الموارد المدرسية. وقد تم ذلك عن طريق المناقشة بين فرد وفرد، أي بين الباحث الخارجي لمركز الموارد المدرسية وبين أحد المهنيين الذين يظلمون بمشروعات متعلقة برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في بريطانيا. وتم ذلك أيضاً عن طريق تعقب الباحثين خلال دوراتهم العملية، الخاصة بإجراء الاختبارات وإدخال البيانات، وحضور الاجتماعات التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بتصميم البحوث والاختبارات. كذلك كانت هناك مناقشات رسمية مع خبراء في مجالات معينة متعلقة بتصميم البحوث مثل الاختبارات المتعلقة بالقياس السيكولوجي للعمليات العقلية. كما هيأت الدورات الفرصة لحضور اجتماعات كانت تناقش فيها القضايا المتعلقة بتنسيق البحوث. وكان هناك أيضاً وقت مخصص لأنشطة المكتبات والمهام الكتابية.

وكان هناك عدة أشخاص يقومون بمهمة إرشاد الطلبة خلال الأسبوعين اللذين استغرقتهما الدورة. وكان من بين هؤلاء الأشخاص شخص ركّز اهتمامه على عملية التقييم وعلى العوامل المتعلقة بالقياس السيكولوجي في الاختبارات، فضلاً عن التقنيات الإحصائية. كذلك ركّز الخبير الاستشاري الخارجي، بالإضافة إلى مناقشة الاختبارات، على تصميم الدراسات المتعلقة بمركز الموارد المدرسية مع التركيز على القضايا العملية التي ينطوي عليها التصميم. ودارت مناقشة بشأن كل القضايا المتعلقة بإنشاء قاعدة بيانات وتنسيق أنشطة البحوث ونظام المحاسبة. وجرت مناقشة القضايا العامة المتعلقة بالبحوث مع عدة باحثين، وقد تتبعت عن كثب أعمال الباحثين في مشروع توفير تعليم الروضة بطريقة فعّالة.

وفي نهاية الرحلة كانت قد تمت الموافقة على مجالات البحوث ذات الأولوية، وعلى تصميم الدراسة المتعلقة بمركز الموارد المدرسية، وكانت أدوات البحث قد نوقشت وتمت الموافقة على ما هو ملائم منها، كما تمت الموافقة على الجدول الزمني الخاص بأنشطة البحوث. وفي نهاية الدورة عقدت اللجنة الاستشارية للبحوث، التابعة لمركز الموارد المدرسية اجتماعاً في لندن مما أتاح فرصة ممتازة لعرض ومناقشة التصميم المقترح بواسطة مجموعة أكبر من المهنيين الذين يعتبرون أساساً من الأطراف المعنية الذين لديهم خلفية جيدة

من المعلومات عن برنامج مركز الموارد المدرسية الخاص برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. (Mwaura 1998).

كيف سيتم جمع البيانات؟ وما هي الوسائل التي ستستخدم لهذا الغرض؟
 "تعتبر القاعدة التي تقضي بأن اختيار الأساليب الملائمة يجب أن يتبع، لا أن يسبق، توضيح المسائل الرئيسية المتعلقة بالتقييم... فأساليب التقييم يجب أن يتم اختيارها وفقاً لسياقها وبيئتها، وفي السياقات المتعلقة بالتقييم كثيراً ما تكون النظم والأساليب المتواضعة للغاية كافية جداً لأداء المهمة المطلوبة" (Stern 1990, 7).

وسوف تتطلب معظم عمليات التقييم استخدام مزيج من أساليب التقييم الكمية والنوعية معاً. وهناك بعض البيانات التي يسهل جمعها لأغراض التقييم الكمي (مثل عدد الأطفال وعمرهم، ومعدلات سوء التغذية، والطول/الوزن، وخصائص الوالدين (التعليم، العمل)، والنسبة بين الموظفين والمنتفعين، وخصائص العاملين، الخ.

بيد أنه لاكتساب مزيد من العمق في فهم البرنامج والمهمة التي يؤديها، فإن البيانات النوعية (التي قد تشمل جمع معلومات متعلقة بالاتجاهات والمعتقدات) تضيف مزيداً من القيمة.

وكما لاحظ ستيرن (1990) فإنه "في بعض الأحيان قد تكون ثلاث من دراسات الحالة أبلغ أثراً في إقناع الطرف المعني من أي جدول إحصائي، وغالباً ما تكون الإحصاءات الوصفية أفضل من التحليلات المتعددة المتغيرات. ويعتبر المعيار الذي مؤداه "ما الذي سيُقتنع المنتفعين بعملية التقييم؟" من المعايير التي يمكن أن تكون نافعة في التطبيق العملي عندما يجري الاختيار من بين مجموعة من الأساليب." (٧)

ملاحظة: فم بالحد من كمية البيانات التي تقوم بجمعها، على نحو يجعلها توفر لك مجموعة من المعلومات الجيدة ذات الصلة بالموضوع (بدلاً من الكميات الضخمة من البيانات التي لا علاقة لها بالموضوع). فعلى الرغم من أنه قد يكون في مقدورك أن تحدد مجموعة متنوعة من المؤشرات المتعلقة بكل هدف، فإنه من المهم أن تختار عدداً محدوداً من المؤشرات التي تبرهن بأفضل صورة، على أن المشروع قد حقق الأهداف المنشودة منه. وسوف تساعدك المؤشرات الجيدة على تحديد وتركيز عملية جمع البيانات. وليس هناك قائمة قياسية موحدة بالمؤشرات الجيدة؛ بل إنك سوف تحتاج إلى اختيار المؤشرات التي تلائم بيئتك الخاصة ووضعك الخاص. (انظر المناقشة الخاصة بالمؤشرات التي سترد فيما يلي).

وهناك مجموعة متنوعة من الأدوات والعمليات التي تم تطويرها من أجل جمع كل من البيانات الكمية والنوعية معاً. وتشمل هذه الأدوات والعمليات ما يلي:

المعلومات المتوافرة فعلاً من قبل

يمكن الحصول على البيانات من المصادر الأولية (المباشرة) ومن المصادر الثانوية (البيانات التي قام المؤلفون بجمعها). وتشمل البيانات المباشرة تقارير المشروعات، والتقارير الرقابية، والخطط اليومية وغيرها. وتشمل المعلومات الخارجية ذات الصلة، عمليات التقييم الخاصة بالمشروعات المشابهة، والدراسات الخاصة التي أجريت في المنطقة التي تعمل بها من البلد، والبيانات الإحصائية الوطنية المتعلقة بالسكان (كالإحصاءات والاستقصاءات)، وغير ذلك.

اشترك الأطفال

يتمثل أحد الأساليب المستخدمة في مجموعة متنوعة من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل

التمية، في جمع أعمال الأطفال. فبدلاً من اختبار الأطفال، يقوم الشخص بجمع المعلومات المتعلقة بعملهم؛ وتفاعلاتهم الاجتماعية، وألعابهم. فيمكنك التقاط بعض الصور، أو تسجيل أشرطة فيديو بشأن التفاعلات التي تحدث فيما بين الأطفال وأنفسهم أو فيما بين الأطفال والكبار، وتسجيل حكايات الأطفال، الخ. كما يمكنك تسجيل حديث الطفل. وعندما يكبر الأطفال بالدرجة الكافية فإنه يمكنهم الاشتراك بطريقة تتسم بمزيد من الطابع المباشر في عملية التقييم. ويستطيعون تزويدك بمفهومهم للمشروع ومدى قيمته بالنسبة لهم ولأسرتهم وللمجتمع.

المسح

يستخدم المسح عندما تريد أن تتفهم السكان. فعندما يُجرى مسح على الصعيد الوطني فإن البيانات المتحصلة قد تصبح مفيدة في قياس الخصائص والظروف السائدة للسكان الذين تريد خدمتهم. كذلك عندما يتم تصميم المسح الوطني، انتهز هذه الفرصة لاقتراح بعض المؤشرات النافعة التي تتعلق برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (مثل النسبة المئوية لصغار الأطفال الذين يعيشون تحت وطأة الفقر والذين ينتفعون بمرافق رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية). وطبقاً لما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني (قياس الاحتياجات)، يعتبر من المفيد إجراء المسح قبل بدء المشروع لكي تستطيع أن تفهم السكان المطلوب خدمتهم (كما أن ذلك يساعدك أيضاً على تحديد فئة السكان المطلوب تقديم الخدمات إليها). ويُعتبر المسح مفيد أيضاً في جمع البيانات الخاصة بالتقييم. ويمكن الحصول على البيانات الخاصة بالمسح عن طريق عمل استبيان أو من خلال إجراء مقابلات، أو عن طريق الجمع بين هاتين الوسيلتين. ويُجرى المسح بصفة عامة على مستوى الأسرة. وهو يوفر معلومات عن تكوين الأسرة، ومستويات التعليم، والعمالة، والحصول على الموارد واستخدامها. ويمكن أيضاً التعرف على بعض الاتجاهات، والمعتقدات والممارسات عن طريق المسح. بيد أن هذا الأخير الواسع النطاق، والمعقد من الناحية التقنية، يستنزف وقتاً طويلاً للغاية. وقد يكون من الممكن الوصول إلى المعلومات التي تسعى إلى الحصول عليها بسهولة عن طريق استبيان مُركّز ينصبّ على عينة مختارة من السكان.

الاستبيانات

يتمثل أحد الطرق التي تستخدم في جمع المعلومات من عدد كبير من الأشخاص في إجراء استبيان. وبهذه الوسيلة يمكنك أن تتوصل غالباً إلى فهم كيفية تصور الناس لأحد الموضوعات، وأن تتعرف على مواقفهم ومعتقداتهم بخصوص موضوع معين، وأن تدرك طريقة استخدامهم للموارد في المجتمع المحلي، وغير ذلك من الموضوعات. والاستبيانات يمكن أن تشمل كلا من الاستبيانات التي تشتمل على أسئلة ذات نهايات مغلقة (مثل الاختيار بين عدة خيارات محددة، أو الإجابة بنعم أو بلا) أو أسئلة ذات نهايات مفتوحة تتيح للأشخاص أن يعبروا عن أنفسهم بطريقة أكمل (مثل: ما الذي يحتاج طفلك إلى معرفته لكي يحرز نتائج جيدة في المدرسة؟ ما هي بعض الأشياء التي يمكنك أن تقوم بها حتى تتأكد من أن طفلك يحصل على تغذية جيدة؟ إذكر قائمة بجميع الأشياء التي تفعلها لكي تساعد طفلك على تعلّم القراءة). والاستبيان الجيد هو الذي يكون موجزاً، ويتجنب الغموض والأسئلة الإيحائية، ويتضمن أسئلة تهدف إلى التحقق من صحة الإجابات، ويتجنب الأسئلة التي لا يمكن التحقق من صحة الإجابة عليها بأي طريق. وغالباً ما يكون من اللازم ترجمة الاستبيانات إلى لغتين أو أكثر. وتتمثل الطريقة اللازمة للحصول على ترجمة صحيحة في تكليف شخص واحد بالقيام بالترجمة ثم تكليف شخص آخر بترجمة ما قام به زميله مرة أخرى إلى اللغة الأصلية.

ملاحظة: ثمة ميل إلى استخدام الاستبيانات على نطاق واسع، وغالباً ما يجري الإفراط في استخدامها. وربما يرجع ذلك إلى أنها يجري إعدادها غالباً لتقديم بيانات كمية يمكن القيام فوراً بإدراجها في إطار جداول صالحة للتحليل بواسطة الحواسيب (الكمبيوتر). ومع ذلك فهناك عدة عيوب للاستبيانات. فالإجابة عن الاستبيان تتطلب من الشخص الذي يقوم بالإجابة أن يكون قادراً على القراءة، وأن يعرف كيف يملأ النماذج والاستمارات، كما يحتاج إلى أن يكون قادراً على القيام بذلك بسهولة. وهكذا فإنه في الوقت الذي تستطيع فيه أن ترسل الاستبيانات إلى عدد من الناس أكبر من عدد أولئك الذين قد يكون لديك وقت لتوجيه الأسئلة إليهم فرداً فرداً، فإن عدداً كبيراً من الاستبيانات قد لا يُردُّ إليك، وما يصلك منها قد لا يكون مكتملاً تماماً. ولذلك فإن المقابلات أكثر احتمالاً لأن تزودك ببيانات أكثر اكتمالاً ومدعاة للثقة.

المقابلات

من الممكن أن تجرى المقابلات على مستويين: فيمكن أن تجرى مع مجموعات، ويمكن أن تجرى بين فرد واحد وفرد آخر.

■ المقابلات مع المجموعات

تعتبر المقابلات مع المجموعات مفيدة في الحصول على مجموعة كبيرة من الآراء خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن. وهناك نوعان رئيسيان من المقابلات مع المجموعات: المقابلات التي تركز على جماعات مستهدفة، والمقابلات التي تُجرى مع أفراد من المجتمع المحلي. في الفئة الأولى يجري تجميع بعض الأشخاص الذين تربط بينهم صفات مشتركة (النساء، المراهقون في المجتمع المحلي، العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، الخ.) تحت إرشاد ميسر، لمناقشة موضوع معين (مثل اشتراك الأهل في مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية). أما المقابلات مع أفراد من المجتمع المحلي فهي تضم أشخاصاً أكثر تغييراً؛ وهي تتكون من أي شخص يحضر اجتماعات المجتمع المحلي، وقد يصبح إجراء مناقشة متناسقة أمراً أكثر صعوبة في هذه الحالة.

ملاحظة: قد يتضح أن جماعات المجتمع المحلي لا تتسم بالتنافر. وعلى سبيل المثال فإنه في بعض المجتمعات المحلية لا يحضر الاجتماعات إلا الرجال، أو على الأقل قد يكون حق الكلام مقصوراً على الرجال وحدهم. وفي هذه الحالة يصبح من الأفضل أن تحاول تكوين جماعات مستهدفة للتعرف على رأي أولئك الذين لا يشعرون بالحرية والارتياح عندما يتحدثون في اجتماعات أكثر انفتاحاً وأوسع نطاقاً.

■ المقابلات بين فرد واحد وفرد آخر

يمكن للمقابلات أن تتخذ عدة أشكال. ومن الممكن أن تكون موحدة المقاييس. وفي هذه الحالة تصبح مثل الاستبيان ولكن يجريها أحد الأفراد بدلا من أن يقوم بالإجابة عليها الشخص الذي ترسل إليه الأسئلة. وفي المقابلة الموحدة المقاييس هناك عدد محدد من الأسئلة، وهناك أحيانا مجموعة مختارة من قبل، من الإجابات الممكنة. ويقتصر عمل القائم بإجراء المقابلة على التأشير بعلامة على المربع الصحيح. وهذا يجعل عملية إحصاء العلامات أمراً سهلاً.

وفي المقابلات الموجهة، تُوجّه إلى جميع الأشخاص نفس الأسئلة، ولكن يجري تشجيعهم على إضافة أي معلومات أخرى إذا ما أرادوا ذلك، كما يجري تشجيعهم على تجاوز الخيارات المنتقاة من قبل. (وعلى سبيل المثال يُسأل الشخص، "ما هي أيضاً المسائل التي تحدثت عنها لدى زيارتك للعيادة الصحية؟" "هل هناك أمر آخر تود أن تعرف عنه مزيداً من المعلومات؟") وهذه الصيغة توفر كلاً من المعلومات الكمية والنوعية معاً.

وفي المقابلة المفتوحة، يكون لدى القائم بإجراء المقابلة مجموعة من الموضوعات التي يود أن يقوم بتغطيتها خلال المقابلة، ولكن ليس لديه مجموعة محددة من الأسئلة ولا يكون تسلسل الموضوعات محددًا من قبل. ولهذا فإن المقابلة تعتبر أشبه ما تكون بالمحادثة، مع اضطلاع القائم بإجراء المقابلة بمتابعة الشخص الموجهة إليه الأسئلة فيما يتعلق بالموضوعات، وتوجيه أسئلة استكشافية بعد أن يتلقى المعلومات، طارحاً موضوعات جديدة حسبما يتفق مع ما يسفر عنه تدفق مجرى الحديث. وتعتبر هذه الطريقة أداة جيدة لاستكشاف الأفكار والحصول على نتائج غير متوقعة، ولكنها تحتاج إلى توافر درجة عالية من المهارة في الشخص الذي يجري المقابلة لكي ينجح في إجراء مقابلة مفتوحة. ويتوقف مدى نجاح واكتمال المقابلة على مدى سلامة تقدير الشخص الذي أجرى المقابلة وتجربته. وتسفر المقابلات الموحدة المقاييس عن معلومات دقيقة ووفيرة يمكن من خلالها المقارنة بين إجابات الأشخاص الذين أجريت معهم. وهي تؤدي أيضاً إلى التقليل من التحيز الشخصي لمن أجرى المقابلة. بيد أنها تحدد من النطاق والعمق اللذين يمكن الوصول إليهما عن طريق المقابلات التي تكون معالمها أقل تحديداً من قبل. وكلما كانت المقابلة أكثر انفتاحاً كلما ازدادت سهولة فهم مشاعر الشخص الذي أجريت معه ورؤيته وكلما ازداد احتمال أن تعرف أشياء لم تكن تعرفها من قبل. ومن الأمثلة الدالة على ما يمكن الحصول عليه من مقابلة أكثر انفتاحاً، تلك المقابلة التي أجريت في مالي. انظر الإطار ٣، ٦.

الإطار ٣، ٦ - الممارسات المتعلقة بتنشئة الأطفال في مالي

في إحدى الدراسات التي أجريت عن تنشئة الأطفال في مالي قرر جميع الذين أجابوا عن الأسئلة دائماً أن الأولاد الذكور يبلغون بعض مستويات النمو البدني قبل البنات. وقد لوحظ هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بقدرة الأطفال على الجلوس وحدهم دون معونة من أحد. فعندما سُئل الأشخاص مثلاً، في أي شهر تستطيع البنات أن يجلسن وحدهن؟ وفي أي شهر يستطيع الأولاد أن يجلسوا وحدهم؟ علم الذي أجرى المقابلة أن أطفال البامبارا من الذكور يجلسون وحدهم عادة في الشهر الثالث من العمر، ولكن البنات لا يجلسن وحدهن قبل الشهر الرابع من العمر. وعندما تم تحليل البيانات، بيّنت الافتراضات أن أطفال البامبارا يختلفون، على نحو ما، عن سائر الأطفال في جميع أنحاء العالم. ففي المقام الأول تعتبر سرعة نضج الأطفال من الجنسين معاً أكبر منها في أي مكان آخر نظراً لأنهم يستطيعون الجلوس بمفردهم قبل الأطفال الآخرين في سائر المنتمين إلى ثقافات أخرى. ثانياً، يستطيع الصبيان الجلوس بمفردهم قبل البنات، مما يعتبر أيضاً مخالفاً لما يحدث في ظل معظم الثقافات الأخرى.

وقد اختار الشخص الذي أجرى المقابلة أن يتابع الإجابة الأولية فسأل الأشخاص عن السبب الذي يعتقدون أن الصبيان يستطيعون من أجله أن يجلسوا بمفردهم قبل البنات. فعرف أن الأولاد يجري "تعليمهم" أن يحققوا هذا الإنجاز. وفضلاً عن ذلك، فهناك توقعات بالنسبة للوقت الذي يستطيع فيه الأطفال أن يجلسوا بمفردهم. فمن المتوقع من الأولاد أن يجلسوا بمفردهم عند بلوغهم ثلاثة أشهر من العمر، لذلك تجري مساعدتهم على القيام بذلك عن طريق إجلاسهم في صندوق مصمم خصيصاً ليسند أجسامهم، أو عن طريق إجلاسهم محاطين بمجموعة من الملابس التي تسندهم في وضع مستقيم. أما البنات فلا يتوقع منهن أن يستطعن الجلوس قبل بلوغ الشهر الرابع من العمر، لذلك لا تقدم لهن نفس الدعامات ونفس التدريبات التي قدمت للصبيان قبل ذلك بشهر من الزمان.

وقد أعقب القائم بالمقابلة ذلك بسؤال آخر: لماذا يجري تعليم الأولاد الجلوس بمفردهم؟ وقد أسفرت الإجابة عن معلومات مؤداها أن الأرقام لها دلالة معينة عند البامبارا. ورقم ٣ هو رقم خاص بالصبيان، أما رقم ٤ فهو خاص بالبنات. (Dembele . 1997). لذلك ليس من المستغرب أن يبلغ الصبيان هدفهم عند الشهر الثالث من العمر بينما تبلغ البنات هذا الهدف في الشهر الرابع. وقد كانت محاولة البحث فيما وراء السؤال على النحو الذي تمت صياغته به، هي وحدها التي جعلت من الممكن معرفة أهمية الثقافة بالنسبة لنمو الأطفال.

ملاحظات

تعتبر الملاحظة أداة تقنية أخرى بالغة الأهمية في جمع البيانات الخاصة بالتقييم. فلتن كان الناس غالباً ما يكونون قادرين على تقديم الإجابة الصحيحة على الاستبيانات أو ما يعتقدون أن مُوجّه الاستبيان يتوقعه، إلا أنه في المقابلات، يعتبر ما يفعله الشخص مؤشراً أفضل بكثير للدلالة على ما إذا كان تحقيق أهداف المشروع (بالنظر إلى التغيرات التي تم إدخالها) قد تم أم لم يتم. بعض الأحيان تكون الملاحظات الوسيلة الأكثر فعالية لتجليل النتائج وهي ذات فائدة خصوصاً عندما نريد رواية قصة مشروع عن طريق وصف لخبرات معينة حقيقية وإذا أردت إغناء المعلومات. وهكذا فإنه إذا كانت هناك إمكانية لملاحظة ما يفعله الناس، فإنه يصبح من الممكن إجراء قياس أدق لما أنجزه المشروع. ومن الأمثلة على ذلك إحدى الدراسات التي أجريت في المغرب (انظر الإطار ٤, ٦).

الإطار ٤, ٦ - تنشئة النوع الاجتماعي

نُظمت في المغرب دورة لتوعية المعلمين بالقضايا الجنسانية. وعندما سئلوا عما إذا كانت الدورة قد غيرت من سلوكهم، أجابت إحدى المعلمات بالإيجاب: فقد دعت عدداً متماثلاً من البنين والبنات إلى حضور دورة دراسية. وقد كان من الممكن الأخذ بإجابتها وفقاً لما يدل عليه ظاهراً قيمتها. ولكن أتاحت الفرصة لمتابعة هذه التجربة من خلال ملاحظة المعلمة أثناء قيامها بعملها.

وقد أفادت التجربة بأن المعلمة كانت تراعي المساواة في عدد المرات التي توجه فيها الأسئلة إلى الأطفال. وقد أسفرت الملاحظة، وهو ما لا يدل عليه عدد مرات توجيه الأسئلة، عن أنه كانت هناك تفرقة في طريقة معاملة الأطفال عندما تُطلب منهم الإجابة. ذلك أنه إذا حدث أن أخطأت إحدى البنات في الإجابة، كانت المعلمة تقوم بتوبيخها وتقول لها إنها لا تعرف شيئاً. ثم تنتقل المعلمة بعد ذلك إلى طفل آخر. فإذا أجاب أحد الصبيان إجابة خاطئة، فإنها كانت تقوم بتشجيعه وإرشاده حتى يتوصل إلى الإجابة الصحيحة. وقد كان من نتيجة ذلك تشييط همة البنات وإثناهن عن رفع أيديهن، لأنه كان يجري الاستخفاف بهن عندما لا يجبن الإجابة الصحيحة. بينما كان الأولاد، من الناحية الأخرى، على ثقة تامة من أنهم حتى لو لم يعرفوا الإجابة الصحيحة لأول وهلة، فإنهم سوف "يكتشفونها". وفي نهاية التجربة كانوا يستطيعون الشعور بأنهم متعلمون جيدون (Belarbi, 1997).

لئن كان من الممكن أن تسفر الملاحظة عن توفير معلومات هامة، إلا أن إجراء عمليات الملاحظة على النحو الأمثل يستغرق وقتاً طويلاً للغاية. كما أن تنمية مهارات الملاحظة السليمة والموثوق بها يحتاج إلى قدر كبير للغاية من التدريب. بيد أنه من الممكن الاضطلاع بذلك. وفي الدراسة الخاصة بالمرحلة قبل الابتدائية التي أجرتها الرابطة الدولية لتقييم الإنجاز الدراسي (Olmsted and Weikart 1994)، تم تدريب الملاحظين المحليين في الخمسة عشر بلداً المشتركة في الدراسة إلى المستوى الذي يسمح بالاعتماد عليهم للدرجة الكافية لإجراء عمليات الملاحظة المعقدة للأطفال والمعلمين أثناء الرعاية النهارية وفي قاعات الدراسة المدرسية.

ما هي الموارد المطلوبة لدعم نظم الرصد والتقييم؟

يحتاج الأمر إلى تكاليف مالية وموارد بشرية عندما يتعلق الأمر بجمع البيانات وتحليل المعلومات وإعداد التقارير التي يمكن أن تقوم باستخدامها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ويحتاج الأمر إلى توفير موارد كافية للمشروع منذ بدايته من أجل تغطية النفقات (انظر الفصل السابع

للإطلاع على المناقشة الخاصة بمصروفات المشروعات).

ما هي الطريقة التي ينبغي اتباعها في عرض البيانات؟

سيجري الاسترشاد إلى حد ما في طريقة عرض البيانات، بالجمهور المستهدف. فمن المستبعد أن يرغب جمهور المجتمع المحلي في قراءة تحليلات إحصائية للبيانات. ولكن نفس البيانات يمكن عرضها عليه بطريقة تصويرية. فالقائمون على رسم السياسات يهتمون بالتكاليف والمصروفات وما إذا كان المشروع يلبي الغايات الاجتماعية أم لا. والواهبون يُرَجَّح أنهم يرغبون في التحقق مما إذا كانت أموالهم قد أنفقت على الوجه الصحيح، كما يرغبون في معرفة الإنجازات التي ستبقى عند انتهاء المشروع. ومجتمع الباحثين قد يطلب الحصول على تحليلات إحصائية أو إثنوغرافية. وقد يكون المربون أكثر اهتماماً بدراسات الحالات والروايات. ومن الناحية الأخرى قد يفضل الآباء عرض المعلومات بواسطة أشرطة الفيديو/أو من خلال عرض عينات من أعمال الأطفال. ويتمثل الأمر الأساسي في أننا نحتاج إلى التحدث بلغة مستمعينا حتى يمكن حقاً الإصغاء إلينا. ويشتمل الجدول ٦,٢ على قائمة ببعض فئات الأشخاص الذين يمكن أن يتلقوا التقييمات، وما الذي يحتاجون إلى معرفته، وكيف يمكن توصيل هذه المعلومات إليهم.

الجدول ٦,٢

من الذي يحتاج إلى الحصول على النتائج، ولماذا، وكيف

الجمهور المستهدف	دوره في التقييم والمتابعة	ما هي النتائج التي يحتاجها ولماذا	كيف يمكنه الحصول على النتائج
المنتفعون	تقديم بيانات أساسية وبيانات خاصة بتأثير البرنامج في منتصفه وبعد انتهائه	ملخص للنتائج حتى يمكن معرفة مدى "التقدم" المحرز	عن طريق الاجتماعات والمناقشات والمصققات والفيديو والصور والتمثيلات ووسائل الإعلام الجماهيرية
المجتمع المحلي غير المعني مباشرة بالمشروع	يشترك بقدر صغير (مثل الإجابة عن الاستبيانات)	ملخص للنتائج من أجل إثارة الاهتمام بالبرنامج والحصول على الدعم اللازم له	عن طريق الاجتماعات والمناقشات ووسائل الإعلام الجماهيرية والنشرات الإعلامية والصور
المجتمع المحلي المعني مباشرة بالمشروع	يشترك في التخطيط وفي إجراء التقييم	الحصول على كامل النتائج والتوصيات حتى يمكنه المساعدة على تنفيذها	عن طريق الاشتراك في اجتماعات التقييم ودراسة النتائج ووسائل الإعلام الجماهيرية والنشرات الإعلامية والصور
موظفو المشروع	يضطلمون بالمسؤولية عن التنسيق والتيسير واتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي والعمل	الحصول على كامل النتائج والتوصيات حتى يمكنهم المساعدة على تنفيذها	عن طريق الاشتراك
المنطقة/الإقليم، المقاطعة، والوكالات والمنظمات	تلقي المعلومات و/أو الاضطلاع بدور إيجابي محدد ونشر الدروس المستفادة ودعم الأنشطة المقبلة	الحصول على كامل النتائج، أو على ملخص لها فقط، من أجل تحليل الدروس المستفادة ورسم سياسة اتخاذ القرارات	عن طريق الحصول على التقرير بأكمله أو على ملخص له (من صفحة أو صفحتين) بلغة أبسط من لغة البحوث وعلى ملخص المناقشات والاجتماعات

الجمهور المستهدف	دوره في التقييم والمتابعة	ما هي النتائج التي يحتاجها ولماذا	كيف يمكنه الحصول على النتائج
على المستوى الوطني،	تلقي المعلومات ونشر الدروس المستفادة ودعم الأنشطة المقبلة	الحصول على كامل النتائج أو على ملخص لها من أجل تحليل الدروس المستفادة ورسم السياسات	عن طريق الحصول على ملخص للتقرير بلغة أبسط من لغة البحوث وعلى ملخص المناقشات والاجتماعات
الوزارات والوكالات والمنظمات	تلقي المعلومات ونشر الدروس المستفادة ودعم الأنشطة المقبلة	الحصول على كامل النتائج من أجل تحليل الدروس المستفادة ورسم السياسات	عن طريق الحصول على التقرير بأكمله وعلى ملخص المناقشات
الوكالات المانحة الخارجية والوكالات والمنظمات الدولية	تلقي المعلومات ونشر الدروس المستفادة ودعم الأنشطة المقبلة	الحصول على كامل النتائج أو على ملخص لها من أجل تحليل الدروس المستفادة ورسم السياسات	عن طريق الحصول على ملخص للتقرير وللمناقشات والاجتماعات وأشرطة الفيديو

المصدر: Gosling and Edwards, (1995) with additions and modifications

وبوجه عام، يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية التالية في عرض نتائج التقييم:

■ قُم بتحقيق التوازن بين الأرقام والوصف (أي بين البيانات الكمية والبيانات النوعية).

بينما تستطيع الأرقام وحدها أن تروي قصة المشروع بالنسبة لبعض الناس، فإن هناك غيرهم ممن يرغبون في سماع المزيد من القصص المتعلقة بالأشخاص. بيد أن القصص المفرطة الكثرة تصيب البعض بالحيرة بشأن التأثير الشامل للمشروع؛ فمن الأفضل عرض هذا التأثير عن طريق البيانات الكمية.

■ قُم بعرض البيانات المتعلقة بالتحديات وكذلك المتعلقة بالإنجازات.

في الغالبية العظمى من المشروعات يجري عرض إنجازات المشروع وحدها. ولئن كان من المهم معرفة ما هي هذه الإنجازات، فإن هناك آخرين من المهتمين بإنشاء مشروعات مشابهة، يهمهم أن يعرفوا المعلومات المتعلقة بالتحديات التي تمت مواجهتها. وعلى سبيل المثال، ما هي بعض التطورات غير المتوقعة التي كان يتعين مواجهتها؟ ما هي القضايا المحددة المتعلقة بالتدريب (وعلى سبيل المثال، هل قمت بتخصيص وقت كافٍ للتدريب الأولي؟ وما هو عدد مرات إجراء التدريب أثناء الخدمة؟ وهل كان ذلك كافياً؟) وماذا استطعت أن تفعل من أجل خفض همم العاملين؟ وفي أغلب الأحيان نحن نتعلم من التحديات أكثر مما نتعلم من الإنجازات.

■ قُم بتقديم معلومات عما ستفعله بعد ذلك.

بعد عرض البيانات، قُم بتدوين النتائج، وتحليل ما تم اكتشافه، واستخلص النتائج المترتبة على ذلك. وإذا كان يتعين إدخال تغييرات على المشروع بالنسبة للمرحلة التالية أو بالنسبة لدورة التمويل التالية، بين بوضوح ما هي هذه التغييرات، وما هو سبب إدخالها.

والخلاصة، أن المناقشة قد تركزت حتى الآن على بعض المبادئ العامة للتقييم (مثل مزايا التقييم، وما هي العناصر التي يجب أن يشملها هذا التقييم)، والتي يصلح معظمها للتطبيق بغض النظر عن القطاع الاجتماعي الذي سيتم فيه إجراء التقييم. وفي المناقشة التالية سوف نركز

على الأخص، على بعض القضايا التي يحتاج الأمر إلى تناولها عند القيام بإجراء عمليات تقييم متعلقة برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

تحديد المؤشرات الملائمة

يتمثل أحد العوامل الرئيسية في تحقيق عملية تقييم فعّالة في تحديد الهدف المنشود من أجل التعرف على ما إذا كان المشروع يسير على الطريق الصحيح وما إذا كان يحقق الأثر المنشود أم لا. ولهذا السبب، يعتبر من الأمور الرئيسية إنفاق بعض الوقت أثناء التخطيط للمشروع، من أجل تحديد المؤشرات التي سوف تسترشد بها من أجل إجراء قياس مدى فعالية المشروع، وكذلك لتحديد كيفية تقدير هذه المؤشرات. ويشكل تحديد المؤشرات الملائمة أحد التحديات الكبرى في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

وحتى عندما تزداد الحاجة إلى برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، وينمو الوعي بأهمية الاستثمار خلال السنوات المبكرة، فإن الشكوك تظل قائمة، وخاصة بين أولئك الذين يودون الحصول على دليل قاطع على:

- مدى النمو الضعيف أو التأخر النمائي خلال السنوات المبكرة (هل يشكل ذلك فعلاً مشكلة؟)؛
- الفئات الخاصة على وجه التحديد التي تكون هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بينها (من هو الذي يعتبر أشد احتياجاً للمساعدة؟)؛
- مدى نجاح مختلف البرامج المتعلقة بالطفولة المبكرة في المساعدة على التخفيف من حدة المشكلة (ما هي النماذج الواعدة بالنجاح أكثر من غيرها؟).

ومن أجل المساعدة على تبديد هذه الشكوك وإرساء أساس أفضل للبرمجة، يحتاج الأمر إلى إعداد مؤشرات لقياس مدى نمو الأطفال وتقدمهم. والمؤشر هو عبارة عن سلوك معين أو نتيجة معينة يمكنك أن تستخدمها لتحديد مدى النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة. ووجود مثل هذه المؤشرات من شأنه أن يساعد على تأييد الجهود ويساعد أيضاً متخذي القرارات والمخططين في تحديد جهودهم وتركيزها، ويسهل تقييم البرامج.

ولما كانت المؤشرات الراهنة تعكس التركيز على أهمية موضوع البقاء على قيد الحياة، الذي طغى على البرامج في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، فإن المؤشرات الحالية التي تستخدم لبيان أوضاع الأطفال، تميل إلى التركيز على معدلات الوفاة و/أو على حالة الصحة البدنية للأطفال. وتعتبر المؤشرات المقبولة والمستخدمة على أوسع نطاق ممكن هي معدل وفيات كبار الأطفال، ومعدل وفيات صغار الأطفال.

ومن المعايير الأخرى المشهورة والمقبولة على نطاق واسع، انخفاض الوزن عند الميلاد والجمع بين عدة مؤشرات متصلة بالتغذية (مثل الجمع بين الطول والوزن والعمر؛ ومحيط الذراع، على سبيل المثال). وتُطبّق هذه المعايير بصفة أساسية على الأطفال الذين هم دون الثالثة من العمر. وقد استخدمت هذه المؤشرات بفعالية في وصف المشكلات البدنية والمشكلات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة التي تواجه صغار الأطفال، وفي اختيار الفئات التي سيتم التدخل بشأنها، وفي تقييم النتائج التي يسفر عنها البرنامج.

وعندما تنتقل إلى ما بعد المسائل المتعلقة ببقاء الطفل على قيد الحياة ونموه البدني، لكي نبحث موضوع الطفولة المبكرة بجميع أبعاده، فإننا لا نجد القبول الواسع النطاق والاتفاق على

استخدام المؤشرات، اللذين نجهما بالنسبة لبقاء الطفل ونموه البدني. ونادراً ما يتم الاتفاق على المؤشرات الخاصة بالنمو العقلي والاجتماعي والوجداني للأطفال، ونادراً ما يتم استخدام هذه المؤشرات لوصف السكان، ونادراً ما تؤخذ هذه المؤشرات في اعتبار واضعي البرامج عندما يتخذون قرارات تربوية (أو غير تربوية) تؤثر على صغار الأطفال. ولا يرجع هذا الوضع إلى الافتقار إلى الاختبارات أو التقديرات. بل على العكس من ذلك، هناك مئات من الاختبارات والتقديرات المتعلقة بالطفولة المبكرة. وتتناول هذه الاختبارات والمقاييس مختلف أبعاد النمو. بيد أن هذه المقاييس لم يتم فرزها وتصنيفها بصورة كافية لمعرفة أي منها هو الذي يلائم الظروف المحلية والذي يمكن الاعتماد عليه واعتباره صحيحاً وتقيناً. (انظر المناقشة الواردة أدناه الخاصة بموضوع: "ما الذي نعرفه وما الذي لا نعرفه عن المؤشرات النفسية - الاجتماعية"). كما أن معظم الأدوات لم توضع في متناول الأهل أو أشباه المهنيين، وما زال هناك نوع من الاحترام الأكاديمي الغامض الذي يحيط بكثير من التقديرات والأدوات. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الاختبارات توفر وصفاً ورؤية متفرّدة للعوامل النفسية - الاجتماعية لنمو الطفل، تتسم بقدر من التفصيل أكبر بكثير من المؤشرات البسيطة التي نبحث عنها. لذلك مازال هناك قدر كبير من العمل الذي يجب الاضطلاع به بخصوص هذا الموضوع.

تفسير المؤشرات

هل ينبغي تفسير المؤشرات وفقاً لمعيار ثابت ومطلق أم أن التفسير ينبغي أن يكون نسبياً وأن يركّز على التحسينات؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أنه من المفيد الرجوع إلى بعض الدروس المستفادة من مجال التغذية. ويتمثل أحد المؤشرات الدولية المقبولة على نطاق واسع بالنسبة للتغذية، في الوزن بالنسبة للعمر. فعندما تم لأول مرة إدخال الرسوم البيانية الخاصة بالأطفال التي يُستخدم فيها الوزن بالنسبة للعمر كمؤشر، فقد قُسمت إلى قطاعات حمراء وصفراء وخضراء وفقاً لمعيار غذائي دولي. وقد جرى تفسير النجاح وفقاً لعدد الأطفال الذين يوجدون في المنطقة الخضراء من الرسم، مع تحديد الوضع "الطبيعي أو العادي" وفقاً للمعايير الدولية. وفي تاريخ لاحق وُضعت معايير وطنية في أماكن عديدة، وهي معايير من شأنها أن تؤثر على النسبة المئوية للأطفال الذين تقيّد التقارير أنهم يعتبرون "سيئاً التغذية" ويثيرون مشكلات فيما يتعلق بالمقارنة على الصعيد الدولي لأن المعايير الوطنية كانت مختلفة.

ويتمثل تعديل آخر من التعديلات التي أُجريت في تفسير الرسوم البيانية، في التعديل الذي أُجري على صعيد تقدير وضع فرادي الأطفال. فقد انتقلت بؤرة الاهتمام من تصنيف الطفل في لحظة معينة من الزمن طبقاً لبعض المعايير المطلقة التي يحددها المؤشر (مثل ما إذا كان وزن الطفل يندرج في إطار الشريحة الخضراء أو الصفراء، أو ما إذا كان وزن الطفل قد بلغ حداً معيناً في سن معينة) إلى تصنيف الطفل وفقاً لما إذا كانت قد حدثت زيادة أو نقص في وزنه فيما بين فترات القياس بالنسبة للمؤشر المحدد. وأخيراً أُجري تعديل آخر في مجال التغذية بإضافة مؤشرات متعلقة بالمواد المغذية الدقيقة إلى المزيج، حيث تم بذلك تجاوز التركيز السابق على سوء التغذية من حيث بروتين - الطاقة.

ويعتبر التذكير بالخبرة المستفادة من المؤشرات الغذائية مفيداً لعدة أسباب في الوقت الذي

نبحث فيه موضوع المؤشرات الخاصة بالنمو في مرحلة الطفولة المبكرة. وذلك أولاً لأن المؤشرات المستخدمة هي مؤشرات متعلقة بحالة الأطفال، وليست علامات دالة على مدى التغطية أو المشاركة في برنامج معين. وثانياً تم الاتفاق على استخدام مؤشرات معينة بالرغم من الفوارق الحقيقية والمستمرة. وثالثاً أجريت على مر الزمن تعديلات كان من شأنها تحريك بعض المؤشرات نحو المعايير الوطنية بدلاً من المعايير الدولية. ورابعاً تم استخدام عدة مؤشرات. وأخيراً تم إدخال فكرة التأكيد على التحسين الذي تحقق بدلاً من استخدام معيار محدد.

الغايات والأغراض المتعددة

يوفر المؤشر معلومات عن جانب واحد من أحد الأنظمة أو الأنشطة المتعلقة بأحد الغايات المحددة. بيد أن الأنظمة والأنشطة تنطوي نموذجياً على عدة غايات. وهذا يعني الحاجة إلى مجموعة من المؤشرات إذا ما أردنا أن نراقب جيداً التقدم الذي تحرزه معظم الأنشطة. فلو أردنا أن نراقب البرامج المتعلقة بتنمية ورعاية الطفولة المبكرة، لوجدنا أن العملية تنطوي على عدة غايات. وإذا ما أردنا النظر إلى رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية نظرة متكاملة، لوجدنا أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد مؤشرات منفردة للعناصر التي تتكون منها رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وهذا يُعقد إلى حد كبير عملية البحث عن مؤشرات لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

المؤشرات النفسية – الاجتماعية المتعلقة بالطفولة المبكرة

نظراً لأننا مهتمون بالبرامج المتعلقة بالطفولة المبكرة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في إحداث تأثير إيجابي على نمو الطفل البدني والنفسي – الاجتماعي، لذلك يجب أن يزودنا التقييم بمعلومات محددة عن التغيرات التي تطرأ على الطفل. وفي الفصل الأول لاحظنا ما يأتي:

إن القاعدة الأساسية في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تتمثل في أن الاستثمار في السنوات المبكرة يؤدي إلى تعزيز النمو الأمثل. ويُقصد بالنمو الأمثل قدرة الطفل على اكتساب المهارات وأنواع السلوك المتعلقة بالجانب الثقالي والتي من شأنها أن تمكن الطفل من الأداء الوظيفي الفعال في بيئته المعاصرة وأن يحقق التكيف الناجح عندما تتغير البيئة، و/أو أن يُجري التغيير اللازم.

وإذا ما أردنا لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أن تعزز تحقيق النمو الأمثل للأطفال على النحو الموضح أعلاه، فإن السؤال الرئيسي يتمثل في الآتي، "ما هي العوامل التي سنستخدمها كمؤشرات دالة على النمو الأمثل للأطفال؟" وفي محاولة لفهم العوامل الحاسمة لتحقيق النمو الأمثل للأطفال، اتجه واشز (Wachs) إلى الدراسات المتعلقة بالمرونة الداخلية أو سهولة التكيف – ما هي العوامل التي تساعد الأطفال الذين ولدوا في ظل ظروف صعبة تنطوي على العديد من المخاطر البيولوجية والاجتماعية على أن ينموا ويصبحوا من الراشدين الذين يؤدون وظائفهم على خير وجه؟ يرى واشز أن هذه العوامل هي التي ستتيح للطفل في نهاية المطاف أن ينمي المهارات والكفاءات المطلوبة لتحقيق الأداء الوظيفي الفعال كشخص راشد في إطار ثقافته. ويعرض الجدول ٦، ٣ ملخصاً للسمات التي يبدو أنها ترتبط بالمرونة الداخلية أو سهولة التكيف، وبالتالي بالوصول إلى مرحلة الشخص الراشد الذي يؤدي وظائفه على خير وجه.

المجال	الأمثلة
المهارات المعرفية	اليقظة (في الطفولة) × الذكاء مهارات الاتصال الاستراتيجيات المرنة لمواجهة المشكلات
المزاج/ الشخصية	نشاط ذو مستوى عال (في الطفولة) القدرة على التنظيم الذاتي للانتباه والانفعالات محب/ اجتماعي تحكم ذاتي داخلي (في الطفولة والمراهقة)
الدوافع	الحاجة إلى إثبات الكفاءة. الحاجة إلى الاعتماد على النفس (في الطفولة والمراهقة) الاتجاه نحو الإنجاز (في الطفولة والمراهقة)
الإدراك الذاتي	تحقيق الارتباط (في الطفولة) الشعور بالكفاءة الذاتية (في الطفولة والمراهقة) الشعور الإيجابي بالنفس (في الطفولة والمراهقة) الشعور بالمسؤولية (في المراهقة)
أسلوب التعامل مع الأشخاص	القدرة على الإفادة من الكبار كمرجع. الحساسية للعلاقات بين الأشخاص (في المراهقة)

× السنّ الموضح بين قوسين يشير إلى مرحلة العمر التي فيها تصبح السمات واضحة المصدر: Wachs (١٩٩٨).

← الفئات المختلفة للمهارات النفسية الاجتماعية. Psycho-social Skills Categories. bc1pssci.pdf

عند النظر في مختلف أنواع الكفاءات التي تخدم الناس في نهاية المطاف، فإن السؤال الذي يتعين طرحه هو كيف يمكن الربط بين هذه الكفاءات وبين المشروعات المتعلقة برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؟ ولئن كان من الممكن ملاحظة وجود العديد من هذه الخصائص لدى صغار الأطفال، إلا أن الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الثقة لكي يدرك المرء ما تعنيه هذه الخصائص في مجال التنمية المستديمة، فنحن لم نصبح بعد قادرين على اختبار هذه الخصائص بصورة مباشرة في عدة أوقات مختلفة من الزمن.

ومما يزيد الأمر صعوبة، أنه من الواضح أن مجالات تحديد الاختصاصات تتشابك، أي أنها تتداخل وليس لها حدود واضحة. كما أن الحقيقة التي مؤداها أن بعض العوامل مثل الدوافع، والوعي الذاتي، والمهارات المعرفية، توجد بينها بعض العناصر المشتركة، إنما تعزز بشكل واضح الحاجة إلى دمج مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. بيد أن هذا يجعل عملية قياس تأثيرها أشد تعقيداً. أما إذا استطعنا عزل مختلف المجالات عن بعضها وابتكار مؤشرات لكل منها، فإن هذا من شأنه أن يجعل المهمة أيسر بكثير.

وفي مجال صحة الأطفال توجد مؤشرات تصلح أساساً لتحديد ما إذا كانت أهداف المشروع قد تم تحقيقها أم لا، كما هناك بعض المؤشرات التي تساعد على قياس الظروف الموجودة في البيئة والتي من شأنها أن تعزز نمو الأطفال وتطورهم. وعلى سبيل المثال قام صندوق الطفولة المسيحي (Christian Children's Fund) (١٩٩٥) بعملية ترمي إلى تحديد المؤشرات الملائمة لتقدير مدى فعالية منظماتهم في تعزيز النتائج الصحية والتربوية. وقد قضى القائمون بتلك العملية عاماً في إعداد أداة ومنهجية يمكن استخدامها على صعيد المجتمع المحلي وبواسطة العائلات نفسها. وقد تم تصميم هذا النظام بحيث يبرز جوانب القوة والضعف في البرنامج عن طريق التأكيد على النتائج الرئيسية. وعن طريق استعراض انتباه صندوق الطفولة المسيحي إلى المعلومات الهامة، يساعد استقصاء المتابعة على تحديد الأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج (الجيدة والسيئة معاً). وقد كانت سهولة فهم المعلومات والحصول عليها بالنسبة للأهل والعاملين معاً، من المعايير الأساسية التي روعيت في المؤشرات. وتشمل قائمة المؤشرات الرئيسية ما يلي:

- نسبة وفيات صغار الأطفال، والأطفال الذين دون الخامسة من العمر
- الوضع الغذائي
- مدى التغطية من حيث التحصين ضد الأمراض
- علاج الإسهال
- علاج الأمراض المتعلقة بالأزمات الحادة للجهاز التنفسي
- إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب
- لتصريف الصحي للنفايات البشرية
- محو أمية من تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر، دون تمييز على أساس الجنس
- نسب الإلتحاق في برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية
- نسب الإلتحاق في التعليم النظامي وغير النظامي.

◀ وصلة جانبية: المؤشرات الموحدة المتعلقة بمدى تأثير البرنامج على مستوى الوكالة،
Standardized indicators of Program Impact Agency-Wide: an Example from
Christian Children's Fund.sf1sipii.pdf

لئن كانت هذه المؤشرات تعتبر نافعة وهامة من حيث فهم السياق، إلا أن اثنين منها فقط يعتبران مرتبطين بالأطفال برابطة بعيدة (وهما رقم ٩ و ١٠) وهما لا يتناولان موضوع كيفية تقييم الوضع التنموي الشامل للأطفال، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتنمية النفسية - الاجتماعية (أي بالمجالات المعرفية والاجتماعية والعاطفية). وهذه المشكلة لم يتم حلها بعد.

ما هو السبب في صعوبة تحديد المؤشرات المتعلقة بنمو الطفل في المجال النفسي - الاجتماعي؟ يرى بوليت Pollitt (١٩٩٨) أن ذلك يرجع إلى السببين التاليين:

■ **إن النمو النفسي - الاجتماعي ليس شيئاً ملموساً**، ولذلك فإنه لا يمكن في تقديره إتباع مبادئ التقدير الأساسية التي تُطبَّق غالباً على المتغيرات البدنية والبيولوجية (مثل الطول والوزن).

■ **إن النمو النفسي - الاجتماعي هو مُركَّب سيكولوجي** لا يمكن تقديره تقديراً صحيحاً بواسطة معيار ملائم لمختلف الأعمار أو لمختلف فترات الطفولة المبكرة". (٢)

وطبقاً لما يشير إليه بوليت، يرجع أحد أسباب صعوبة قياس النمو النفسي - الاجتماعي إلى عدم وجود اتفاق عام على تعريف مصطلح "النفسي - الاجتماعي". فيرى البعض أنه يشمل فقط المجالات الاجتماعية والعاطفية. بينما يرى البعض الآخر، ومن بينهم بوليت نفسه، أن مصطلح "النفسي - الاجتماعي" له تعريف أوسع من ذلك بكثير وأنه يشمل المجالات الاجتماعية والعاطفية والعقلية والحركية. وبغض النظر عن مدى اتساع تعريفك لمصطلح "النفسي - الاجتماعي"، تبقى الحقيقة التي مؤداها أن جميع هذه المجالات تتغير تغيراً أساسياً خلال السنوات المبكرة من العمر، وأنها جميعاً مترابطة فيما بينها.

وأبدى واشز (Wachs) (١٩٩٨) تعليقات تشبه هذه التعليقات إلى حد كبير فيما يتعلق بمكونات الذكاء. "نظراً لأنه لم يتم حتى الآن اقتراح نظرية كافية لتعريف الذكاء، فإن فكرة إمكان التوصل إلى اتفاق حول كيفية قياس الذكاء تنطوي على حلقة مفرغة: إذ أنها تفترض أننا نعرف العناصر التي يتكون منها ذلك الشيء الذي نريد تقديره قبل أن نستطيع تحديد تلك العناصر" (٤). وحتى لو استطعنا الاتفاق حول كيفية قياس النمو النفسي - الاجتماعي و/أو الذكاء في بلد معين، فسوف توجد صعوبات ضخمة في نقل ذلك المفهوم، والأدوات المستخدمة في قياسه إلى ثقافة أخرى (انظر المناقشة الواردة أدناه).

P. Greenfield, 1997. You Can't Take it With You: Why Ability Assessments Don't Cross Cultures. sa1 yctii.pdf

ومن القضايا الأخرى المرتبطة بموضوع تحديد المؤشرات المتعلقة ببرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أنه ما يمكن قياسه خلال مرحلة الطفولة لا يتمتع إلا بقدر قليل من القدرة على التنبؤ الصحيح.

لئن كانت العناصر التي نستطيع قياسها يمكن أن تعطينا صورة للطفل في وضعه الراهن، إلا أنها لا تخبرنا بشيء كثير عما يمكن أن يصبح عليه الطفل فيما بعد. وفيما يتعلق بعدد النقاط التي يحرزها صغار الأطفال في الاختبارات الموحدة للأطفال، يشير ميسلز (Meisels) (١٩٩٨) إلى أنه "يبدو أن النقاط التي يحرزها الأطفال هي شيء أقرب إلى أن تمثل مجموع مهارات الطفل وسلوكياته في إطار سياقات مختارة، منها إلى أن تشكل مؤشراً تنبؤياً بالأداء الوظيفي والقدرات المستقبلية" (٤).

وقد قام بوليت (Pollitt) (١٩٩٨) بتلخيص ما نعرفه عن القدرة التنبؤية في الإطار ٥، ٦ الذي يشتمل على استعراض للدراسات المتعلقة بآثار التغذية الإضافية المبكرة على نمو الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسطة (مثل كولومبيا، وغواتيمالا، واندونيسيا، والمكسيك، وتايوان). وقد أجريت بعض الدراسات في هذا الصدد على مدى عقدين من الزمان وشملت أكثر من جيل واحد. ومن المهم ملاحظة أن البيانات الواردة في الإطار ٥، ٦ تمثل نتائج دراسات منفردة تُستخدم فيها نماذج موحدة للطفولة، ولا يمكن تعميمها على جميع فئات السكان، ولكنها ذات دلالة مع ذلك. وهناك بعض أنواع القياسات الأخرى التي تتمتع بالقدرة التنبؤية الطويلة الأجل، ولكن هذه الأنواع تعتبر من التدابير التي تستغرق وقتاً أطول بكثير لجمعها وقد تتطلب استراتيجيات للمراقبة.

الإطار ٥,٦ - التنبؤ بالتأثير الإنمائي لبرامج تنمية الطفولة المبكرة، بالاستناد إلى النتائج المتحصلة من استخدام مقياس بايلي yelyab للنمو العقلي والحركي بعد تطويعه للسياق.

■ النماء العقلي

اختبار صغار الأطفال - من وقت الميلاد إلى سن ٤٢ شهراً

- إن الدرجات المحرزة، المتحصلة من جدول للنمو العقلي في السن البالغ حوالي ١٨ شهراً من العمر لا تتمتع إلا بقدرة ضعيفة للغاية - ولو أنها يمكن أن تكون هامة في بعض الأحيان من الناحية الإحصائية - على التنبؤ بما سيكون عليه أداء الطفل في الاختبارات المعرفية التي تجرى له فيما بين ٣٨ و ٨٤ شهراً من العمر.
- إن نتائج عمليات التقدير التي يتم الحصول عليها عندما يكون عمر الطفل قد بلغ ١٨ شهراً أو أقل ليست لها القدرة على التنبؤ بالأداء في الاختبارات المعرفية أو الاختبارات النفسية - التربوية التي تجرى عندما يكون الأطفال قد التحقوا بالمدارس (في حوالي العاشرة من العمر).
- في إطار نفس المجتمعات المحلية أو المجتمعات المحلية المتشابهة، نادراً ما تُفَرَّق جداول نمو الأطفال التي تُستخدم خلال السنة الأولى من العمر بين الأطفال الذين لهم تاريخ غذائي مختلف، وتعتبر هذه الجداول عديمة الجدوى من حيث التنبؤ بمدى كفاءة الطفل عند دخول المدرسة. أما خلال السنة الثانية فإن الجداول تكون حساسة بالنسبة لآثار التغذية الإضافية المبكرة.
- أما فيما بين الأطفال الملتحقين في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، فإن الدرجات التي يتم الحصول عليها في أحد اختبارات الذكاء المدرجة التي تجرى في نهاية السنة الثانية من العمر، إنما تنبئ عن الكفاءة المقارنة للطفل عند الالتحاق في المدرسة (في السادسة أو السابعة من العمر) (تعتبر الصيغة الأولى لاختبار بايلي Bayley مفيدة في التنبؤ بتأثير برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية).

عمليات التقييم قبل المدرسية (من ٦٣ إلى ٨٧ شهراً)

- تعتبر الاختبارات المعرفية والاختبارات النفسية - التربوية التي تجرى خلال فترة الروضة ثابتة إلى حد معقول. وتعتبر الاختبارات المتعلقة بنمو القدرة على الكلام من بين أكثرها ثباتاً.
- وتنبئ الاختبارات المتعلقة بنمو القدرة على الكلام والتي تجرى عند بلوغ حوالي ٤٨ شهراً عما إذا كان الأطفال سوف يتم أم لا يتم إلتحاقهم في المدارس. وتقترن الدرجات العالية عند بلوغ ٧٢ و ٨٤ شهراً بالانتقال من إحدى السنوات الدراسية إلى السنة التالية في المدرسة الابتدائية كما تقترن ببلوغ درجة أعلى من الإنجاز الدراسي في المدرسة.
- وتؤدي اختبارات الذكاء، والاختبارات الشفوية والدرجات المحرزة في اختبارات الذاكرة، ومجموعة المهام المعرفية، إلى التفرقة بين الأطفال المعرضين للمخاطر من الناحية الغذائية الذين لم يتلقوا مقدراً تكملياً كبيراً من الطاقة/البروتين في المرحلة المبكرة من العمر والذين تلقوا مثل هذا المقدار.
- وفيما يتعلق بالنمو العقلي يوصي بوليت باستخدام الاختبارات الفرعية الثلاثة التالية مع النسخة ١ من سلسلة بايلي لاختبارات الذكاء المُدرّجة: مفردات التعرّف، وتذكّر الأشياء، واختبار الأشكال المطمورة أو المخبوءة. ويرى أيضاً أننا نحتاج إلى النظر إلى عملية النمو من خلال عمليات تقدير متكررة، بدلا من أن ننظر إلى النمو باعتباره شيئاً يمكن قياسه عند نقطة واحدة من الزمن. ولهذا يمكن بل يجب استخدام عمليات التقدير المذكورة مع الأطفال أكثر من مرة واحدة.

■ النمو الحركي

يؤدي النمو الحركي إلى تسهيل السلوك الاستكشافي وتعزيز اكتساب المهارات المعرفية والاجتماعية. ولهذا يرتبط قياس النمو الحركي بالنمو النفسي - الاجتماعي.

الاختبارات المتعلقة بصغار الأطفال - من الميلاد حتى سن ٢٤ شهراً

■ يعتبر مؤشر النمو النفسي الحركي، المستمد من سلسلة اختبارات بايلي المتعلقة بالنمو الحركي للأطفال فيما بين سن ١٢ شهراً و ٣٠ شهراً، ثابتاً بدرجة متوسطة.

■ وتبني الدرجات التي يتم الحصول عليها في سلسلة النمو الحركي المُدرج الذي يتم إجراؤه كل شهرين ابتداءً من سن ١٨ شهراً، عن الوصول إلى درجة معقولة من الدقة في التعبير الاجتماعي لدى الأطفال، في المراحل المختلفة من العمر. وتزداد هذه القدرة على التنبؤ مع زيادة العمر.

■ ليس للدرجات التي يتم الحصول عليها خلال ١٥ شهراً في سلسلة الاختبارات المتعلقة بالحركة سوى قدرة ضعيفة على التنبؤ بأداء الأطفال والمراهقين في مجال القراءة والفهم وحصيله المفردات. ويمكن لهذه الدرجات أيضاً أن تكون أداة للتنبؤ بالحد الأقصى من الدرجات المدرسية الذي يمكن أن يبلغه الطفل.

■ والنمو الحركي حساس للغاية بالنسبة للآثار السلبية لنقص التغذية لدى صغار الأطفال.

■ عمليات التقييم الخاصة بالأطفال الذين هم في سن الروضة (من ٦٣ إلى ٨٧ شهراً)

■ ليس هناك معلومات كافية متوافرة عن الاختبارات المتعلقة بالإستقرار والقدرة التنبؤية ومدى حساسية النمو الحركي، المستخدمة بالنسبة للأطفال الذين مازالوا في سن الروضة.

المصدر: Pollitt ١٩٩٨

بالنظر إلى المعلومات المعروفة في الوقت الراهن، ما هي النتائج التي يمكن أن نستخلصها بشأن قياس النمو النفسي - الاجتماعي للأطفال؟ جرى إعداد القائمة التالية في اجتماع للخبراء عُقد في كلية واي (Wye College) في شهر أبريل/نيسان ١٩٩٨ (Mc Gregor - Grantham وآخرون ١٩٩٨).

■ ليس من الضروري أن تتوافر لدينا معلومات معيارية لأحد الاختبارات حتى يمكننا أن نقيس ما إذا كان التدخل سيغير مسار النمو النفسي للطفل أم لا. وإنما الضروري هو أن نبين أن الاختبار قد فرّق بين المجموعات التي خضعت للتدخل وتلك التي لم تخضع له.

■ إن نتيجة اختبار واحد هي لقطة سريعة يمكن أن تشوه منظر المسيرة التنموية. لذلك فإنه من الأفضل أن تجرى عدة عمليات تقدير.

■ تتمتع المعلومات المتعلقة بنمو الطفل التي يتم جمعها من مصادر مختلفة بإمكانية التمتع بقدرة تنبؤية أكبر من المعلومات التي يتم جمعها من مصدر واحد. ويمكن القول بوجه عام أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، يشكل أحد المتغيرات النافعة التي يحسُن أخذها في الاعتبار.

■ تتحسن درجة صحة التنبؤات كلما زاد عمر الأطفال (من ٣٦ شهراً إلى ٧٢ شهراً)، نظراً لأن كلا من درجة الإستقرار والقدرة التنبؤية تزداد. ويصدقُ هذا بصفة خاصة بالنسبة للاختبارات الخاصة بقياس نمو القدرات اللفظية.

■ يمكن استخدام عمليات القياس الحالية المباشرة (مثل اختبارات نمو الذكاء والاختبارات المعرفية) وغير المباشرة (مثل تقارير الأهل) لنمو الطفل عند بلوغه سن ١٨ شهراً فأكثر

(مع التركيز على الجوانب النفسية - الحركية، والحركة الإجمالية، والقدرة الاستدلالية، واللغة، والقدرة على التكيف بما في ذلك السلوك الاجتماعي والانفعالي) من أجل تقييم مدى نجاح البرنامج، عندما تكون البرامج قد صُممت من أجل تعزيز وتدعيم تلك النتائج.

■ يعتبر تقدير مدى نجاح التدخلات الإنمائية، عاملاً حاسماً في تحقيق التحسين المستديم للبرامج، وفي تقييم جوانب القوة والضعف في ممارسات البرنامج (مثل قياس استجابات الأطفال والأهل للتدخلات، ومستويات نمو الأطفال، والتغيرات التي تطرأ عليهم على مر الزمن، ومستوى مشاركة الأهل، والعوامل التي تحد من المشاركة، الخ). ويمكن أيضاً استخدام أنشطة تقدير العمليات هذه، لخدمة مهمة تثقيف الأهل وغيرهم من مقدمي الرعاية، بخصوص أطفالهم وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بكيفية تعديل سلوكهم مع الأطفال. ويمكن، تحقيقاً لهذا الغرض، القيام باستخدام مجرد قوائم حصر مقرونة بالتدريب والإشراف اللازمين.

■ هناك حاجة إلى استغلال الموارد من أجل تطوير أدوات جديدة وتحسين الأدوات الموجودة المخصصة لقياس مدى النمو العقلي المعرفي وغير المعرفي للأطفال دون سن الثالثة. ويصدق هذا بصفة خاصة على إجراء عمليات تقييم واسعة النطاق أو تدخلات في البرنامج. ويحتاج الأمر إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن التدابير المتعلقة بتقارير الأهل وغير هذا من النهج، بما في ذلك إبداء ملاحظات موجزة.

C. Landers and C. Kagitcibasi 1990. Measuring the Psycho-social Development of Young Children: Innocenti Technical Workshop, Summary Report. aa1 mpdyi.pdf

والخلاصة أن موضوع اختيار الاختبارات يمكن معالجته عن طريق الاستفادة من الخبرة المكتسبة من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الاختبارات التي أجريت في مجال دراسات البحوث الطولية المتعلقة بالتغذية، التي فيها يتسم المشتركون في تلك الدراسات بالكثير من الخصائص التي يتسم بها الأطفال المستهدفون من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اختبارات للنمو العقلي والحركي الذي ثبتت حساسيتها إزاء التدخلات الغذائية والتربوية بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ شهراً و ٣٦ شهراً والتي توجد بخصوصها تجارب وبيانات مقارنة أعدت في عالم الأغلبية (مثل كولومبيا، وغواتيمالا، واندونيسيا، والمكسيك، وتايوان). ويبدو أنه هناك إمكانيات لقياس حصيلة الأطفال، بالنسبة لمن يندرج منهم في فئة عمر الروضة (التي تتراوح أعمارهم بين الثالثة والخامسة) أكثر من الإمكانيات التي توجد بالنسبة لمن هم دون سن الثالثة، نظراً لأن نموهم يكون أكثر استقراراً ولأنه يوجد بالنسبة لهم عدد أكبر من التقديرات التي يمكن الاختيار من بينها. وبالرغم من أن التدخلات في المرحلة المبكرة من نمو الطفل تعتبر مسألة شديدة الدقة والحرص نظراً لآثارها الدائمة، فإن ظهور بعض هذه الآثار التي يمكن تقديرها أو تقييمها قد يستغرق عدة سنوات أو حتى عدة عقود.

ولئن كان من الواضح أن الضرورة تدعو إلى مواصلة بذل الجهود في مجال الأساليب المتعلقة بقياس الطفل، فإننا لسنا في وضع يسمح لنا باستخدام أدوات معينة في قياس الأطفال في إطار مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وبالرغم مما قد يبدو أنه يشكل اقتباسات ناجحة لسلسلة بايلي لاختبارات الذكاء المدرجة وبعض أدوات القياس التنموي الأخرى في عالم الأغلبية، إلا أنه هناك خلافات كبيرة بشأن المدى الذي يمكن فيه تطبيق الاختبارات الخاصة بالقدرة العقلية المعرفية

عبر الثقافات. وطبقاً لما يشير إليه جرينفيلد (Greenfield) (١٩٩٧) "إن أفضل أدوات البحث إنما تُستمد من المفاهيم الثقافية السائدة في الجماعة التي ستستخدم فيها هذه الأدوات. وعندما تُستخدم أداة أو وثيقة معينة خارج نطاق الثقافة التي نبتت منها، فإنه يصبح من الضروري البحث عن المعنى أو المعاني التي يعطيها أعضاء الثقافة الجديدة لتلك الأداة أو الوثيقة وللإجراءات الخاصة بها" (١١٢٢) أما الجزء التالي فهو عبارة عن مناقشة أكثر تفصيلاً لموضوع الاختبار عبر الثقافات.

البحوث عبر الثقافية: مناقشة القضايا المتعلقة بالموضوع

هناك مناقشات مستفيضة تتعلق بالمدى الذي يمكن للقياسات عبر الثقافية أن تطوّر. ويتمثل أحد المواقف التي يدافع عنها الباحثون السيكلوجيون في الموضوعات عبر الثقافية فيما يأتي: "إن اختبارات القدرات قابلة في حد ذاتها للنقل من إحدى الثقافات إلى ثقافة أخرى. فإذا ما تمت الترجمة اللغوية المناسبة، وتولى القيام بالاختبار "أحد المتحنيين الوطنيين"، وانطوى الاختبار على مضمون مألوف، كان من الممكن نقل اختبار القدرات إلى أي مكان. ويهتم الباحثون والمتحنون العاملون في هذا المجال باكتشاف كل من العناصر العالمية الشاملة والمتغيرات عبر الثقافية في الخصائص البشرية، بما في ذلك القدرات" (Greenfield 1997. 1115). ويتبنى هذا الموقف "أولئك الذين يفضلون التحديد الكمي ويميلون إلى النزعة العالمية" (Greenfield 1997). وهناك موقف بديل يتبناه خبراء علم النفس الثقافيين الذين يؤكدون على أهمية "الثقافة الرمزية" التي تشرحها جرينفيلد بأنها الثقافة التي تتكون من قيم ومعاني ومعارف ومعلومات مشتركة. وتتمثل المعاني التي تقصدها بهذه المصطلحات فيما يلي:

القيم والمعاني. لكي يمكن نقل نفس الاختبار من مكان إلى آخر واستخدامه دون عائق، (أ) يجب أن يكون هناك اتفاق عالمي عام على قيمة أو سلامة إجابات معينة على أسئلة معينة، و (ب) إن نفس المفردات يجب أن تعني نفس الأشياء في مختلف الثقافات، شرط أن تتم ترجمة لغوية جيدة للوثيقة (انظر الإطار ٦، ٦).

المعرفة. لكي يمكن نقل نفس الاختبار من مكان إلى آخر واستخدامه دون عائق (أ) يجب أن تكون الوحدة العالمية للمعرفة هي الفرد، و (ب) (وإن كان هذا الشرط غير ضروري بالنسبة لجميع اختبارات القدرات) يجب أن تكون هناك تفرقة بين عملية المعرفة وموضوع المعرفة.

الاتصال. لكي يمكن نقل نفس الاختبار من مكان إلى آخر واستخدامه دون عائق، (أ) يجب أن تكون وظيفة الأسئلة عالمية، (ب) يجب أن يكون تعريف المعلومات ذات الصلة موحداً على الصعيد العالمي، (ج) يجب أن يكون الاتصال فيما يتعلق بالموضوعات الخارجة عن السياق (أي الاتصال المتعلق بأشياء غير مرتبطة بالوضع المباشر) شيئاً مألوفاً على الصعيد العالمي، و (د) يجب أن يكون التواصل مع الغرباء بطريقة غير شخصية شيئاً مقبولاً على الصعيد العالمي" (١١١٦).

وترى جرينفيلد (١٩٩٧) أن اختبارات القدرات ترتكز على الأعراف والعادات الاجتماعية المرتبطة بالقيم والمعارف وأساليب الاتصال، وأنه إذا ما أُريد للاختبارات أن تكون سديدة في إطار إحدى الثقافات، فإنه يجب أن يكون الأشخاص الذين يجري اختبارهم من المنتمين إلى نفس الثقافة الرمزية (أي نفس القيم والمعارف وأساليب الاتصال) الخاصة بالأشخاص الذين تمثلهم الاختبارات. أما إذا كان هذا الأساس المشترك مفقوداً، فإنه سيترتب على ذلك سوء تفاهم بين الثقافات والإضرار بسلامة نتائج الاختبارات".

وبالنظر إلى الرغبة في القدرة على القيام بإجراء عمليات قياس خاصة بالطفولة في البلدان التي جرى فيها إرساء مشروعات خاصة برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، يثور التساؤل عن الكيفية التي يجب أن يتصرف بها الأخصائيون النفسيون. وتقدم جرينفيلد بعض الإرشادات في هذا الصدد.

إبدأ بتحديد التعريف المحلي للذكاء.

لكي تستطيع إجراء اختبار للذكاء في إطار ثقافة معينة، فإنه من الأمور الهامة أن تفهم العناصر التي يتكون منها الذكاء في تلك الثقافة. وفي محاولة لفهم أحد مفاهيم الذكاء، على سبيل المثال، سئل بعض القرويين في ريف كينيا عن المعايير التي يستخدمونها للحكم على مدى ذكاء أحد الأطفال، وما هي العناصر التي تحدد ما إذا كان نمو الطفل يجري على المسار السليم وقت الالتحاق بالمدرسة (في سن السادسة). وتشير إجاباتهم بوضوح والواردة في الإطار ٦،٦ إلى أن قيمهم ومعانيهم المتعلقة بالعناصر التي يتكون منها الذكاء في تلك البيئة تختلف اختلافاً تاماً عن العناصر التي يجري اختبارها عادةً في اختبارات الذكاء التي يُعدّها الأخصائيون النفسيون الغربيون. (ويجب الإشارة إلى احتمال وجود تعاريف مختلفة للذكاء في المناطق المختلفة من كينيا. ذلك أن هناك فوارق بين أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والذين يفترض أنهم أكثر تعليماً، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. كما يبدو أن هناك فوارق إثنية وقبلية في كيفية تعريف الناس للذكاء).

الإطار رقم ٦،٦ - النمو، والتطور، والذكاء: مثال من كينيا

يتمّ تحديد وضع نماء الأطفال والذكاء، في إحدى المواقع في كينيا، من خلال قدراتهم في الجوانب التالية:

المعرفة

- القدرة على معرفة مختلف الحيوانات ومعرفة خصائصها واستخداماتها وأسمائها، الخ.
- القدرة على معرفة أنواع الأشجار وخصائصها واستخدامها وأسمائها
- القدرة على معرفة أنواع الماشية والماعر وخصائصها وأسمائها
- القدرة على تحديد الحيوانات المريضة عن طريق الأعراض التي تبدو عليها
- القدرة على التفرقة بين الحيوانات عن طريق خصائصها الجنسية
- القدرة على تحديد ما إذا كان الحيوان حاملاً أم لا
- القدرة على معرفة الأيام والأسابيع والشهور والفصول والسنوات

المهارات/الكفاءات

- حمل أشياء معينة مثل الثريد أو العصيدة في قرعة أو يقطينة، أو الكراسي الخفيفة أو الطعام، لمسافة معينة
- القدرة على صيد الطيور والحيوانات
- القدرة على العناية بقطيع الماشية والماعر بمفرده
- القدرة على القيام ببعض المهام مثل حلب الأبقار والماعر
- القدرة على صنع عقد من الخرز بالطول الكافي للالتفاف حول الخصر أو المعصم أو أسفل الساق أو الرقبة أو الصدر أو منتصف الجزء الأعلى من الذراع أو الفخذ

- القدرة على المصارعة (بالنسبة للصبيان)
- المسافة التي يصل إليها الرمح أو السهم الذي يطلقه ومدى دقة التصويب
- مدى القدرة على تحمل الضغط والألم الناجم عن الوشم على سبيل المثال

المهارات الاجتماعية

- القدرة على أن يلعب دوراً في تمثيلية
- اكتساب العادات الحميدة
- القدرة على التشارك أو اقتسام الأشياء
- القدرة على الإسهام في المناقشات الجماعية
- القدرة على التواصل في المناقشات الجماعية
- القدرة على رواية إحدى الحكايات
- القدرة على تحديد العلاقات الاجتماعية
- القدرة على اقتسام الأشياء

المسؤولية

- القدرة على توصيل الرسائل
- القدرة على وضع طفل على الظهر وحمله
- القدرة على المحافظة على المواعيد
- القدرة على رعاية الأطفال الآخرين

المهارات المعرفية

- القدرة على إلقاء القصائد الشعرية والقصص، الخ.
- القدرة على حل الألغاز والأحاجي التقليدية
- القدرة على استخلاص الدرس الرئيسي من القصة
- القدرة على صنع مواد وأدوات اللعب

النمو البدني

- القدرة على لمس الأذن التي تقع في الناحية الأخرى من الرأس (شرط مطلوب لدخول المدرسة)
- القدرة على المشي مسافة معينة
- مقاس الصندل الملائم للقدم بالنسبة للعمر
- مقاس جلياب النوم الملائم بالنسبة للعمر
- مقاس الملابس الملائمة
- حجم الحمولة التي يستطيع الشخص حملها

المصدر: Mwaura and Nyamwaya 1994

التمثيل الثقافي في تطوير عمليات القياس

ينبغي أن يكون هناك ممثل لكل ثقافة مشتركة في المشروع بوصفه شريكاً كاملاً في تطوير أساليب القياس. يصدق هذا المبدأ حتى بالنسبة للبلدان التي فيها تشكيلة متنوعة من الثقافات. لذلك يجب أن ينطوي المشروع على تمثيل لكل مجموعة ثقافية مشتركة فيه. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك مشاركة كاملة منذ بداية القياس. ولا يكفي استحضار شخص في وقت لاحق لكي يستعرض ما فعله الآخرون.

وتعتبر الدراسة الجارية للمرحلة قبل الابتدائية التي تضطلع بها الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي من الأمثلة الهامة للدراسات عبر الثقافية التي تتبع هذا المبدأ. أما الدراسة الأوسع نطاقاً، التي تقوم بتنسيقها المؤسسة العالية للبحوث التربوية، فهي تهدف في مجموعها إلى " ... إلقاء الضوء على طبيعة وأثر مختلف أنواع التجارب المتعلقة بالطفولة المبكرة على نمو صغار الأطفال في الأجل الطويل" (1, 1994, Weikart و Olmsted). وقد قام بإعداد العملية وأدوات الدراسة فريق مشترك بين الثقافات من الباحثين الذين يمثلون كل بلد من البلدان التي تشملها الدراسة من البداية (بلجيكا) (الناطقة بالفرنسية)، جمهورية الصين الشعبية، فنلندا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، هونغ كونغ، إيطاليا، نيجيريا، البرتغال، إسبانيا، تايلاند، والولايات المتحدة الأمريكية). وقد اجتمعوا وحددوا، كفريق، البنود التي يتعين أن تتضمنها الوثائق. وقام كل واحد بعد ذلك بتحديد الأمثلة التي ستستخدم، وصياغة المسائل التي تمثل ثقافته خير تمثيل.

IEA Preprimary Project: An International Study of Early Childhood Care and Education. bh1 ippii.pdf

IEA PREPRIMARY PROJECT: An Observational Study of Early Childhood Settings. bh1 ppoi.pdf

ملاحظة: من المفترض أن تطوير إجراءات القياس سيجري على أيدي الجامعات المحلية أو علماء النفس المحليين الذين يعملون كفريق واحد مع ممثلي مختلف المجموعات الثقافية. بيد أنه من المحتمل أن يكون علماء النفس المحليون قد تلقوا تدريبهم في الغرب، ونتيجة لذلك فإنهم قد يكونون أكثر اتصالاً بثقافة علماء النفس الغربيين منهم بجذورهم الثقافية الخاصة. فانتفاء الفرد بحسب أصله إلى أحد البلدان لا يعني بالضرورة أنه يمثل ثقافة ذلك البلد.

قد يكون من الضروري تنويع الإجراءات بغية الحفاظ على سلامة العملية.

هناك بعض الحالات التي فيها تؤدي ترجمة السؤال، بالرغم من الدقة اللغوية، إما إلى سوء فهم التعليمات أو إلى عدم الفهم الكامل للمعنى المقصود من السؤال. فالترجمة لا يجب أن تكون حرفية بل مرتكزة على المعنى بكلمات ومفاهيم يستطيع الطفل أن يفهمها وأن يدرك المقصود منها. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يكون لدينا قدر من الفهم للطريقة التي ينظر بها الأطفال الذين يجري تقييمهم إلى العالم. ولكي نستطيع إجراء اختبار سليم مدى فهمهم، فمن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن نقدم التعليمات ونسأل الأسئلة التي تدرج في الإطار العقلي المرجعي للطفل وفي المحيط الواقعي للطفل.

قياس معرفة الأطفال بشكل دقيق

قد يتمثل القياس الأصوب لمعارف الطفل في مطالبته بالتنفيذ بدلاً من القول تتمثل الطريقة الرئيسية للقياس عادةً في توجيه الأسئلة. بيد أنه في كثير من الثقافات تتدفق المعارف من القمة إلى القاعدة. وفي إطار هذه الثقافات لا يطلب الكبار عادة معرفة آراء الأطفال. فضلاً عن ذلك فإنه ليس من المتوقع من الأطفال أن يتحدثوا في حضرة الكبار. وفي الوضع السائد في الاختبارات، يوجه الكبار الأسئلة إلى الأطفال، وهو شكل من أشكال الاتصال التي تجعل الطفل يشعر بحرج بالغ، كما أنه موقف قد لا يكون للطفل خبرة به من قبل. أما إذا طلب من الطفل أن يفعل شيئاً بدلاً من ذلك، فإنه قد يكون أكثر استجابة. والأطفال معتادون على الاستجابة للتوجيهات الشفوية المقترنة بطلب القيام بعمل غير شفوي.

ملاحظة: من الواضح أن هناك نتائج مترتبة على هذا الوضع من حيث اختبار لغة الإرسال الخاصة بالطفل. فبينما تعتبر استراتيجية مطالبة الطفل بأن يفعل شيئاً ملائمة لقياس قدرة الطفل على الفهم (لغة الاستقبال) فإن هذه الاستراتيجية لا تشكل طريقة صالحة لاختبار مدى قدرة الطفل على التعبير عن نفسه، بل سيتطلب الأمر استخدام استراتيجيات أخرى لقياس هذا البعد الهام من أبعاد نمو الطفل.

إنشاء علاقات ما بين المختبر والطفل

قد يحتاج الشخص الذي يُجري الاختبار إلى إقامة علاقة وثيقة مع الطفل خارج نطاق جو الاختبارات حتى يمكن التوصل إلى إجراء قياس سليم يتمثل الافتراض السائد في الوضع الخاص بالتقييم في وجود علاقة غير شخصية بين الشخص الذي يجري الاختبار والطفل. ومن المفترض أيضاً أنه يمكن الاستعاضة عن أي ممتحن بممتحن آخر، فقد تم تدريب كل واحد منهم على إجراءات الامتحان وعلى الطرق التي تجعله يظل محايداً بحيث لا ينطوي الوضع إلا على أقل قدر ممكن من التحيز. وبالرغم من ذلك، فإن هذا الوضع ينطوي على انتهاك لبعض الممارسات الثقافية التي فيها لا يمثل الاتصال بين الغرباء القاعدة السائدة. وهكذا فإن مجرد انتماء الممتحن إلى تلك الثقافة قد لا يكفي وحده في هذا الصدد، بل قد يحتاج الأمر أيضاً إلى أن يكون الممتحن معروفاً من الطفل.

والخلاصة أنه من الممكن إجراء بحوث عبر الثقافات من شأنها أن تساعدنا على أن نفهم النمو الشامل للأطفال. وقد تم تطويع عدة أدوات للاستخدام. وتشكل مبادرة الرابطة الدولية لتقييم الإنجاز المدرسي نموذجاً جيداً للجهود المشتركة لتطوير أدوات دقيقة على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك يجري البحث عن بديل في العديد من بلدان عالم الأغلبية، يتمثل في رسم المعالم الخاصة بوضع الطفل ورسم معالم تكميلية خاصة بوضع المدرسة.

المعالم الخاصة بوضع الطفل

إن الفريق الاستشاري المختص برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هو الذي قام بوضع مفهوم المعالم الخاصة بوضع الطفل. فقد جرى تمويل مشروع رائد مدته عام واحد (المرحلة الأولى) من

أجل اختبار الفكرة في أربعة بلدان: جامايكا، وكولومبيا، وكينيا، والأردن. وخلال ذلك العام قام الباحثون في كل بلد بجمع الوثائق السارية المتوافرة من أجل قياس النمو النفسي - الاجتماعي للأطفال. وفي حالة كينيا تم جمع التعاريف التقليدية للذكاء (انظر الإطار 6, 6). وتمثلت المرحلة الثانية من المشروع في استخدام المعلومات التي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من أجل إعداد مجموعة من الوثائق التي يمكن استخدامها في رسم معالم نمو الأطفال في البلد المعني. وقد تواصلت هذه الجهود إلى حد ما في كل من كولومبيا وجامايكا ولكنها لم تزدهر ولم تثمر بسبب نقص التمويل.

وتتمثل الغاية المنشودة من وراء رسم المعالم الخاصة بوضع الطفل في وصف حالة الأطفال في حوالي سن الخامسة أو السادسة من العمر، عندما يكون كثير من الأطفال قد قاموا بالإفادة بصورة متزايدة من الاشتراك في برامج للتدخل المبكر وعندما يكون معظم الأطفال يستعدون لدخول المدارس. وتفضل المعالم على القياس وفقاً لمعيار واحد حتى تستطيع أن تعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد التي يتسم بها نمو الطفل. وهي تعتبر مفضلة أيضاً لأن المؤشرات المنفردة التي من شأنها أن تلخص عدة أبعاد في نتيجة واحدة مُركّبة، من شأنها أن تحجب المعلومات المطلوبة. ومن الناحية الأخرى، فإنه من الممكن أن نرى كيف تترابط المكونات المختلفة للمعالم ببعضها وكيف تتغير على مر الزمن بتأثير تدخلات معينة.

العناصر التي تشكل معالم وضع الطفل

إن المعالم الخاصة بوضع الطفل ينبغي أن تعكس الظروف التي نعلم (عن طريق الكثير من المؤلفات) أنها تؤثر تأثيراً قوياً على قدرة الطفل على التعلم (سواء أكان ذلك داخل المدارس أم خارجها) وأنها تؤثر أيضاً على نمو الطفل وأدائه في المدرسة. وتشمل هذه المعالم ما يأتي:

الوضع الصحي والغذائي

هناك علاقة تآزرية بين الصحة والتغذية والعمليات النفسية - الاجتماعية، نظراً لأنها تؤثر معاً على البقاء والنمو. والصحة الضعيفة تؤثر تأثيراً سيئاً على مستوى الطفل ونوعية نشاطه في المدرسة، كما تؤثر على أنماط حضوره ومواظبته في المدرسة. وهكذا فإن الطفل الذي له تاريخ متواصل مع المرض لا يكون مستعداً للمشاركة الفعالة في الحياة المدرسية مثل الطفل السليم البنية، بل يكون نموه وأدائه مُعرضين للمخاطر.

ولئن كان سوء التغذية الشديد والمبكر والطويل الأمد يمكن أن يؤثر على نمو المخ فإن المشكلات الغذائية الأقل حدة يمكن أيضاً أن تؤثر على نُضج المخ من خلال التأثير على مستويات النشاط. والأطفال الأقل نشاطاً لا يتمتعون بنفس القدرة على التفاعل مع الأشياء والأشخاص الموجودين في بيئتهم ولذلك فإن درجة التحفيز الذي يتلقونه تكون أضعف (والتفاعل أقل) من التحفيز الذي يتلقاه الآخرون، مما يغيّر من الطريقة التي تتم بها عمليات الترابط في المخ في بعض المراحل الحاسمة من السنوات المبكرة. والطفل السيئ التغذية (الذي يعاني من نقص البروتينات أو الطاقة أو الفيتامينات أو الأملاح المعدنية) يكون أقل قدرة على التركيز على أنشطة التعلم وأقل اهتماماً بالبيئة من أقرانه الجيدين التغذية. وتثبت الوثائق على نطاق واسع أن حدة الطبع وفتور الهمة وشروذ الذهن هي من الصفات المتفشية بين أطفال المدارس الجوعى والسيئ التغذية. وعلى الأخص أثبتت البحوث الحديثة أيضاً وجود علاقة سببية بين نقص الحديد وبين سوء الأداء

المدرسي وأن البرامج التي تتضمن التزويد بجرعة تكميلية من الحديد يمكن أن يكون لها أثر إيجابي. كما أنه من المعروف أن بعض أوجه النقص الأخرى في المواد الغذائية الدقيقة يمكن أن يكون لها تأثير على النمو المعرفي والسلوك، مما يستتج منه أن الوضع الغذائي الخاص بالأطفال يمكن أن يؤثر على استعدادهم الدراسي وتقدمهم المدرسي وأدائهم من عدة نواحٍ.

الكفاءات العقلية والاجتماعية

في المدارس يُنتظر من الأطفال أن يبدأوا في تعلّم القراءة والكتابة. ولكي يستطيعوا ذلك فإن الأمر يتطلب منهم إتقان عدد من المفاهيم الأساسية والقدرات المعرفية. بيد أن المهارات المعرفية التي يقوم الأهل (والعديد من برامج الروضة) بغرسها في نفوس الأطفال، لا تتفق دائماً مع المهارات التي تتطلبها المدارس. وعلى سبيل المثال قد يقوم الأهل في المقام الأول بتعزيز استخدام أطفالهم للغة الصور الذهنية الملموسة ومهارات التصنيف، بينما تتطلب المدارس من الأطفال استخدام لغة تتسم بمزيد من طابع التجريد والتصوير، ومهارات التصنيف التي تركز على مزيد من الصفات التجريدية للأشياء. ولهذا فإنه، في الحدود التي يصدق فيها هذا القول، يعتبر الانتقال إلى التعلّم التجريدي وغير المجسّد، الذي يُعتبر سمةً نموذجية لبعض أنواع التعليم المدرسي، أمراً صعباً بالنسبة لهؤلاء الأطفال.

وبالرغم من أن تعزيز تنمية هذه القدرات المعرفية سوف يتأثر بالتغذية، فإن معالجة المشكلات الغذائية وحدها لا يكفي لإحداث الآثار المنشودة. وتفيد الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في شيلي، من خلال استخدام اختبارات تنموية موحدة على مدى فترة عشر سنوات، أنه بالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع الغذائي للأطفال الصغار فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨، إلا أن النمو المعرفي لصغار الأطفال لم يتحسن، وبدأت تظهر ثغرات كبيرة في حوالي سن الثمانية عشر شهراً من العمر فيما بين الفئات المتفاوتة الحظ من الجماهير العريضة من السكان. (Lira . 1994).

كما أن المدارس تتوقع من الطفل أن يكون قادراً على معالجة بعض أنواع العلاقات الاجتماعية التي غالباً ما تكون غير متوافقة مع العلاقات المنزلية. فبينما يغلب على العلاقة بين الوالد والطفل طابع الحب وعدم الرسمية، فإن العلاقة بين المعلم والطفل يغلب عليها طابع الرسمية والتباعد. وفي حين أن الطفل عادة ما يكون مشاركاً فعّالاً في الأنشطة المنزلية، فإن دوره في المدرسة يرجح أن يكون أكثر خمولاً. وهكذا يجد بعض الأطفال أنفسهم في وضع غير مؤات عندما يلتحقون بالمدرسة، نظراً لأنهم يكونون غير مستعدين للوضع الذي يجدونه هناك.

ويكون الأطفال الذين لديهم درجة عالية من تقدير الذات ومشاعر الاستقلال الذاتي أكثر قدرة على مواجهة الظروف الجديدة والتكيف معها من الأطفال الذين يشعرون بعدم الأمان ويكونون مشبعين بثقافة الفشل. ويستخدم هذا العامل في تفسير قدر من النجاح الذي تحقّقه برامج التدخل المبكر التي يُعتقد أنها تعطي الأطفال الجرعة من تقدير الذات والثقة التي تكفي لزيادة قدرتهم على المواجهة والحفز. (Lazar وآخرون، ١٩٨٢).

المعرفة والتوقعات والدعم الوالدي

هناك أدلة (مثل Klein، ١٩٧٩) تثبت أن التوقعات التي تنتظرها الأسرة من الطفل تؤثر تأثيراً قوياً على الأداء المستقبلي لذلك الطفل في الحياة، بما في ذلك أدائه في المدارس. فتوقعات الأهل بالنسبة للطفل تؤثر على قراراته فيما يتعلق بالتغذية والوجبات، وفيما يتعلق بالرعاية الصحية

الوقائية والعلاجية، وفيما يتعلق بتواتر ونوعية التفاعلات النفسية - الاجتماعية التي ستحدث بينهم وبين أطفالهم، وهي كلها عوامل يمكن أن تؤثر على مدى الاستعداد المدرسي. وفي نفس الوقت ثبت أن التحسينات التي تتحقق في ظروف الطفل نتيجة للتدخل المبكر، والتي يركز بعضها على الأطفال ويركز البعض الآخر على تزويد الأهل بالمعرفة اللازمة، إنما تؤثر على التوقعات التي ينتظرها الأهل من أبنائهم وعلى مدى الدعم الذي يرغبون في تقديمه لهم. وبناءً على ذلك قد تصلح توقعات الأهل أن تكون مؤشراً يدل على مدى استعداد الأطفال للحياة المدرسية.

تقدير العناصر التي يتكون منها وضع الطفل

من الممكن القيام بتقدير العديد من الأبعاد التي سبق بيانها أعلاه. أما الطريقة التي ينبغي اتباعها في قياسها فيمكن بل يجب أن تختلف تبعاً لاختلاف البيئة التي سيجري استخدامها فيها. وعلى سبيل المثال فإن التقدير المتعلق بسوء التغذية المتصل ببروتين الطاقة، قد يعتبر أكثر ملاءمة كمؤشر غذائي بالنسبة للأطفال الذين في الخامسة من العمر في بعض المناطق. بينما يعتبر المقدار المتعلق بنقص الحديد، أكثر أهمية في مناطق أخرى. فالمقدار المتعلق بالحالة الصحية قد يتمثل في المؤشر الدال على المرض، الذي من شأنه أن يتغير من مكان إلى مكان، تبعاً لأسباب المرض وتبعاً لوجوده. وقد يمكن وضع مهارات ما قبل القراءة والكتابة والحساب، في إطار اختبار يستهدف المهارات المعرفية العامة، أو على سبيل المثال في إطار اختبار خاص بالمفاهيم التي يُعتقد أن الطفل يجب أن يكون قد أتقنها حتى يصبح قادراً على التعلّم والقراءة والكتابة.

"وتقدير الذات" هو في الحقيقة تعبير يُقصد به أن يشير إلى الكيفية التي ينظر بها الطفل إلى نفسه. والطريقة التي يجري بها بيان هذا المفهوم، ينبغي أن تختلف من الناحية الثقافية، ومن المهم في هذا الصدد عدم استيراد صيغ الاختبارات الغربية الخاصة باختبار قياس هذا الجانب. وقد جرى في بعض البلدان وضع اختبار محلي لتقدير أوقياس تقدير الذات أو بعض المفاهيم المشابهة.

ويمكن أيضاً التعبير عن التوقعات الأبوية بطرق مختلفة - من حيث توقع تحقيق غايات أكبر للأطفال في الحياة، أو من حيث الأداء المدرسي المتوقع، أو من حيث إدراكهم لقدرات الطفل. كما يمكن التعبير عن التوقعات من حيث الدعم الذي يقرر الأهل أنهم راغبون وقادرون على تزويده للطفل الذي سيلتحق بالمدرسة.

والخلاصة أن التقديرات التي ستستخدم لاستخلاص العناصر المختلفة للمعالم الخاصة بوضع الطفل يجب أن يتم تحديدها على الصعيد المحلي.

ملاحظة: هناك تحذير هام، سبق ذكره من قبل، يجب ألا يغيب عن البال عند تحديد وتطبيق المعالم الخاصة بوضع الطفل، يتمثل في أن: التقديرات يجب أن تكون ملائمة للبيئة المحلية ويجب ألا تكون مستوردة. وهناك تحذير آخر من الميل إلى تطبيق معايير مثل تلك التي كنا نناقشها من أجل تصنيف فرادى الأطفال. فالغرض الذي ترمي إليه المعالم الخاصة بوضع الطفل ليس هو اختيار أفراد بعينهم من الأطفال للتعامل معهم، بل هو يتمثل بالأحرى في التوصل إلى أداة لتحديد ومراقبة وتقييم مجموعات من الأطفال. وبناءً على هذا يمكن وضع المعايير المطلوبة عن طريق استخدام تقنية أخذ العينات. وينبغي في هذا الصدد تجنب إمكانية تصنيف فرادى الأطفال. وفي نفس الوقت يمكن لهذا الأسلوب أن يساعد على تحديد فئات معينة من الأطفال الذين يكونون في أشد الحاجة إلى المساعدة.

ويجب ألا نضع على كاهل الأطفال وأسرهم كل المسؤولية عن إعادة الصفوف والتسرب من المدارس. فالمدارس يجب أيضاً أن تتحمل جزءاً أساسياً من المسؤولية عن ذلك. وفي نهاية الأمر فإن الأطفال ينمون ويتعلمون عن طريق التفاعل مع بيئتهم. فالسمات المتعلقة بالمدرسة المعينة بالذات التي يلتحق بها الطفل قد تؤثر على تحصيله الدراسي تأثيراً ليس معه سوى فرصة ضئيلة للإستعداد المدرسي المعزز الناتج عن برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، لكي يكون ذا تأثير. لذلك فإنه يعتبر من الضروري اختبار مدى استعداد المدارس وملاءمتها للأطفال.

المعالم الخاصة بوضع المدرسة

كما يمكن مراقبة الأطفال للكشف عن مدى استعدادهم، فإنه يمكن أيضاً مراقبة المدارس فيما يتعلق بالطرق التي تصبح بها أكثر استعداداً لاستقبال الأطفال الذين يطرقون أبوابها بالذات والتعاون معهم. ويمكن القيام بهذه المهمة عن طريق استخدام المعالم الخاصة بوضع المدرسة. وهذه الأخيرة يمكن أن تشمل، على الأقل، المؤشرات الخاصة بمدى إتاحة الفرصة للتعليم المدرسي والالتحاق بالمدارس فعلاً، ونوعية التعليم المدرسي، والنتائج المتوقعة من المعلمين ومدى تكيف المدارس مع الظروف المحلية.

توفر والوصول إلى المدرسة

لئن كان الوصول إلى المدرسة مازال يمثل مشكلة بسبب نقص المدارس (وليس بسبب نقص الطلب عليها)، إلا أنه من الواضح أن الشبكات المدرسية ليست مستعدة لاستقبال الأطفال بغض النظر عن مدى يقظة الأطفال واستعدادهم. غير أنه مع انتشار التعليم المدرسي الابتدائي، أصبح توافر الأماكن المدرسية أقل صعوبة.

ولكن مسألة التوافر هي أكثر من مجرد الحصول على أمكنة في المدارس. فحتى عندما تُبنى المدارس ويُقيد بها الأطفال، فإن إتاحة التعليم المدرسي يمكن أن تظل منخفضة لأن المدارس لا تفتح أبوابها بصورة منتظمة. والأمثلة كثيرة للمعلمين الذين يمارسون أعمالاً أخرى، والذين يصلون يوم الثلاثاء ويغادرون يوم الخميس، أو الذين يظلون خارج المدارس لأنهم في حالة إضراب، تاركين الأطفال في حالة افتقار شديد إلى التعليم المدرسي خلال العام.

والتوقيت والمسافة والتكاليف، تعتبر أيضاً من العوامل التي تؤثر على حقيقة التوفر. فالمدارس التي تعمل خلال مواسم الحصاد وبذر البذور وتحدد للإجازات أوقاتاً أخرى خلال العام تقلص فرص التواجد في المناطق التي فيها يشارك الأطفال في الأنشطة الزراعية. والمدارس التي تقع في أماكن بعيدة أو على الضفاف الأخرى للمجاري المائية التي تفيض بالمياه في مواسم الأمطار قد تحرم الأطفال مما هو متاح من الناحية النظرية. وبالرغم من أن معظم المدارس الابتدائية تعتبر مجانية بمعنى أنها لا تتقاضى أجوراً أو مصروفات رسمية، إلا أنه هناك كثير من التكاليف غير الظاهرة التي تقع على عاتق العائلات (مثل ثمن ألواح الإردواز، أو الحاجة إلى شراء الأحذية والملابس المدرسية). فإذا كانت الأسرة غير قادرة على تحمل التكاليف المدرسية، فإن التعليم المدرسي يصبح غير متاح في الواقع من الناحية العملية.

النوعية

ربما كانت أهم سمة من سمات نوعية التعليم المدرسي هي نوعية الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة. فقدرة الأطفال على (أو عجزهم عن) توجيه انتباههم، واهتمامهم وحماستهم

وقدراتهم المعرفية والاجتماعية، تفرض قيوداً على ما يمكن عمله في المدارس. وهكذا فإن استعداد الأطفال للتعليم المدرسي يجب أن يوضع جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى للتعليم المدرسي التي تُدرج غالباً في إطار مناقشة نوعية المدرسة مثل: نوعية المرافق والمواد والمعلمين والمناهج الدراسية والأساليب المستخدمة.

وبغض النظر عن الخصائص الجسدية والمعرفية والاجتماعية التي يمكن أن يكون الطفل متمتعاً بها عند التحاقه بالمدرسة، فإنه لن يستطيع أن يتعلم الكثير في قاعة دراسة تضم خمسين تلميذاً، وبدون كتب مدرسية، وسقف يرشح بمياه الأمطار، ومعلم غير موهوب لا يكاد يعرف أكثر من القدر الأساسي للإمام بالقراءة والكتابة، وهو وضع نجده في أحوال كثيرة جداً. ولذلك فإنه ليس من المستغرب ما تشير إليه البحوث من أن نوعية التعليم لها أيضاً تأثير عميق على تقدم أطفال المدارس الابتدائية وأدائهم.

وربما كان أهم عنصر في جودة التعليم المدرسي، بخلاف الأطفال، هو المعلم. فقدرة المعلم على الاستفادة من المواد الموجودة فعلاً، وابتكار مواد أخرى، وتلبية احتياجات الأطفال، والمحافظة على حماسهم في ظل ظروف غير مؤاتية، يمكن أن يخلق جودة التعليم. ومن الواضح أن شخصية المعلم وكفاءته الفنية وحماسه تشكل عوامل أساسية في جودة المدرسة وملاءمتها للتلميذ. (انظر الفصل الخامس للإطلاع على مختلف العوامل التي تؤثر على جودة المعلم). ومن العوامل الهامة الأخرى اللازمة لجودة التعليم المدرسي، وجود الكتب والمواد التعليمية. وكثير من الأطفال لم يملكو مطلقاً كتاباً يمكنهم أن يقولوا عنه أنه كتابهم الخاص.

توقعات المعلمين

ربما كان الأمر الأصعب تحقيقاً، هو استعداد المعلمين للأطفال الذين سيقومون بتعليمهم. وغالباً ما يسفر الاختيار والتعيين في وظائف التعليم عن تعيين أشخاص لا ينتمون إلى المنطقة ولا يتحدثون بلهجة أو بلغة المجتمع المحلي، ولا يعرفون العادات والتقاليد المحلية، مما يجعل تحقيق التوافق مع المجتمع المحلي صعباً. وفضلاً عن ذلك فإن الفكرة التي مؤداها أن المعلم يشكل ميسراً يستخدم الخبرات والمواد المتاحة محلياً لمساعدة الأطفال على اكتساب معلوماتهم، إنما هي فكرة غريبة على كثير من الثقافات والبرامج. أما الصورة الأكثر انتشاراً للمعلم فهي بالأحرى صورة الحارس على المعارف والذي يتولى تقديمها إلى الآخرين.

هذه الخصائص المتعلقة بالمعلمين تتمثل في مجموعة من التوقعات التي يتمسك بها المعلمون عن الطرق التي ينبغي أن تُدار بها المدارس والدور الذي ينبغي للأطفال الاضطلاع به في إطارها وكذلك عن قدرات الأطفال الذين يستقبلونهم.

الاستجابة للاحتياجات والظروف المحلية

قد توجد مدرسة متاحة ومزودة بصورة معقولة بالمعدات اللازمة والمعلمين المؤهلين ولكنها تظل مع ذلك غير متجاوبة مع الظروف المحلية التي تؤثر تأثيراً واضحاً على الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة. وقد تنشأ المشكلات من تحديد جداول زمنية غير ملائمة أو من تنفير الأطفال من المدرسة بسبب استخدام لغة مختلفة عن اللغة الأم للأطفال المشتركين. وبالرغم من العمل الممتاز الذي تم إنجازه لتحقيق ملاءمة المناهج الدراسية للظروف المحلية، فإنه ليس من الصعب العثور على أمثلة للمواد التي تعتبر غريبة تماماً على المجموعة التي تقوم باستخدامها. وفي كثير من

الأماكن أيضاً لا تولي المدارس إلا اهتماماً قليلاً للصحة والتغذية، ولكنها تركّز اهتمامها على التغذية العقلية للأطفال.

تقدير العناصر التي يتكون منها الاستعداد المدرسي

تختلف طريقة تعريف كل متغير من هذه المتغيرات من مكان إلى مكان آخر، تماماً كما تختلف التقديرات المتعلقة بالمعالم الخاصة بوضع الطفل. ونظراً لأننا نركّز جهدنا في الوقت الراهن على المعالم الخاصة بوضع الطفل، فإننا لن نحاول تقديم اقتراحات بخصوص تقدير مختلف العناصر المشار إليها أعلاه. فتلك مهمة ينبغي القيام بها في وقت آخر.

ملاحظة: لا نملك في الوقت الراهن الأدوات التي تسمح لنا بأن نرسم المعالم الكاملة الخاصة بوضع الطفل أو بوضع المدرسة. وقد كان الغرض المنشود من وراء إيراد المعلومات الواردة أعلاه هو توفير أساس للمناقشة. ومن المأمول أن تؤدي الأغراض المبينة والتحذيرات الواردة أعلاه والعناصر الخاصة بمعالم وضع الطفل ووضع المدرسة السابق بيانها إلى إثارة اهتمام الناس للرد على ما جاء بها.

الإطار المفاهيمي لعملية التقييم

جرى تطوير مجموعة متنوعة من التقنيات لمساعدة مصممي ومديري البرامج على وضع تصميم لعملية تقييم تتفق مع غايات المشروع وأهدافه ومع التصميم الشامل للبرنامج. وتتكون هذه التقنيات عادة من نوع ما من الأطر التي يمكن أن تساعد المصممين على رسم معالم مختلف جوانب البرنامج والطريقة التي سيتبعونها في تقييم هذه الجوانب. وتُعرف واحدة من أكثر هذه التقنيات شيوعاً باسم: تحليل الإطار المنطقي. وهي أداة توفر هيكلًا لتحديد العناصر التي يتكون منها المشروع والروابط المنطقية التي تربط بينها.

ملاحظة: نقدم فيما يلي أدناه مناقشة مستفيضة إلى حد ما لعملية تحليل الإطار المنطقي. بيد أن هذه العملية، شأنها في ذلك شأن أي أداة أخرى، لا تحظى بتأييدنا إلا إذا استُخدمت لمساعدة الناس على تنظيم تفكيرهم. ويرى بعض الناس أنها تمثل أداة نافعة للغاية، بينما يرى البعض الآخر أنها أداة مفرطة في الجمود، وأنها تقصر تفكيرهم على الجوانب الأكثر مادية وواقعية وقابلية للتقدير من البرنامج، في حين أنهم يحتاجون في الحقيقة إلى التوصل إلى الطرق اللازمة لقياس الجوانب الأقل اتصافاً بالطابع المادي الملموس من عملهم. لذلك فإننا نعرضها مع التحذير بأنه يجب اعتبارها مجرد أداة لتنظيم تفكير المرء بخصوص التقييم وليست من المبادئ التوجيهية اللازمة للحد من تفكيرك أو فرض قيود على عملك.

ويمكن الاضطلاع بتحليل الإطار المنطقي بواسطة أصحاب المصلحة في المشروع. وعندما تستخدم هذه الوسيلة استخداماً جيداً فإنها تسهم في فهم المشروع وفي جني ثمار الجهد المبذول. ويساعد تحليل الإطار المنطقي على تحديد العناصر التي يتعين تقييمها، بما في ذلك الأسباب التي قد يترتب عليها عدم تحقيق النتائج المتوقعة (الافتراضات والعوامل الحاسمة). ويوفر تحليل الإطار المنطقي طريقة لاختبار مدى سلامة منطق خطة العمل. ويتمثل الإطار الأساسي في جدول من أربعة بنود مكون كل بند منها من أربع خانات. (انظر الجدول ٤، ٦). والصيغة التالية هي الصيغة القياسية التي تستخدمها عدة وكالات. وعند قيامك باستخدامها فإنك ستحتاج إلى القراءة من أسفل إلى أعلى.

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
الغايات			
الأهداف الخاصة			
المخرجات			
المدخلات/الأنشطة			

العمود رقم ١ : مستوى المشروع

إن مستوى المشروع في الإطار، من أسفل إلى أعلى، ينطوي على الخطوات التالية:

المدخلات / الأنشطة (الموارد - الناس، التدريب، المرافق، المواد، الخ.) هي ما يقدمه المشروع مما ينتج مخرجات محددة (نتائج أنشطة المشروع). ومن المفترض أن هذه المخرجات سوف تؤثر على المنتفعين بالمشروع، على النحو الذي ورد التعبير عنه في الأهداف الخاصة للمشروع، وأنه إذا ما تحققت الأهداف الخاصة للمشروع فإن ذلك سوف يؤثر على الغاية الأوسع نطاقاً للمشروع.

وقد تم وضع تحليل الإطار المنطقي أساساً كسلسلة من الفروض التي تربط أحد المستويات بالمستوى الآخر، وتمكن من الانتقال المنطقي من المدخلات/الأنشطة إلى غاية المشروع. ومن الممكن أن تتخذ مجموعة الفروض الشكل التالي:

إذا قمنا بتدريب العاملين المحليين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (المدخلات/الأنشطة) فإنهم سوف يوفرون الدعم للأهل فيما يتعلق بالتغذية التفاعلية (المخرجات). وإذا ما اشتركت الأمهات في التغذية التفاعلية فحينئذ سيحقق الأطفال حصيلة تنموية أفضل (الهدف الخاص للمشروع). وإذا ما حقق الأطفال حصيلة تنموية أفضل فحينئذ تزداد فرص التحاق الأطفال بالمدارس وتقدمهم فيها، في الوقت المناسب (أي تحقيق أداء أفضل في المدرسة) (غاية المشروع). وإذا ما حققوا أداءً دراسياً أفضل في المدرسة، فحينئذ تزداد فرص استكمالهم لمرحلة الدراسة الابتدائية على الأقل. وإذا ما استكملوا الدراسة الابتدائية فحينئذ سيحصلون على دخل أعلى مدى الحياة ويصبحون مواطنين أفضل (الغاية النهائية).

العمود رقم ٢ : المؤشرات والقيم

يجب أن يكون بالنسبة لكل مستوى من مستويات بنية المشروع طريقة أو عدة طرق لتقدير الأداء. والمؤشرات تمكن مديري المشروعات من معرفة ما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف المحددة له في كل مرحلة، كما تمكنهم من تقدير هذا الإنجاز. وعلى سبيل المثال:

■ **مؤشرات المدخلات** التي تشمل أشياء مثل المصروفات التي تنفق على التجهيزات والجدول الزمني لتدريب العاملين، والأنشطة المحددة التي يجب الاضطلاع بها قبل أن يبدأ المشروع، والمدخلات الفعلية خلال التنفيذ (مثل عدد جرامات الغذاء التي تقدم إلى كل طفل في أحد مراكز رعاية الطفل).

■ **مؤشرات المخرجات** التي ترتبط بالأهداف (الإنجازات المستهدفة) والتي غالباً ما تكون رقمية (مثل عدد الأطفال الذين تجري خدمتهم، أو عدد جرامات الطعام الذي يجري

تناوله بالفعل) ويمكن عادةً تقديرها عن طريق استخدام السجلات الموجودة بالفعل (ومن المهم ألا يكون المرء مفرطاً في الجمود فيما يتعلق بالأهداف الخاصة. نظراً لأنها قد تحتاج فعلاً إلى إعادة النظر فيها عندما يكون المشروع قيد التنفيذ).

■ **مؤشرات الأهداف الخاصة للمشروع** (مثل زيادة التفاعل بين الأهل والطفل) قد تكون كمية (مثل زيادة وزن الطفل، وارتفاع الخط البياني في الرسم البياني الخاص بالنمو) وقد تكون نوعية، مما يجعلها أصعب في التقدير من مؤشرات المخرجات (ومثال ذلك أنها قد تشمل التغيرات التي تطرأ على الاتجاهات والسلوك ولا يسهل تقدير قيمتها بالأرقام).

■ **مؤشرات الغايات** قد تكون كمية أو نوعية، ولكن يمكن عادةً تقديرها بالنسبة إلى بيانات الخط الأساسي التي جُمعت أثناء قياس الاحتياجات.

ملاحظة: من المزالق التي يسهل الوقوع فيها، التركيز على مؤشرات المدخلات والمخرجات وإيلاء قدر أقل من الاهتمام للمؤشرات المتعلقة بما إذا كانت الأهداف الخاصة للمشروع قد تحققت أم لا. فتسجيل العاملين الأولين أسهل من تسجيل العامل الثالث. في حين أن الأمر الهام في نهاية المطاف يتمثل فيما إذا كانت الأهداف الخاصة قد تحققت أم لم تتحقق. وإذا ما كان هناك تركيز مفرط على مؤشرات المخرجات وعلى إنجاز الأهداف، فإن ذلك قد يؤدي إلى تركيز اهتمام العامل في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على آليات المشروع أكثر من تركيزه على جوهر المشروع. ومن المهم إيلاء مزيد من الاهتمام لما يحدث في داخل المشروع بدلاً من التركيز الأساسي على الأرقام! ويعتبر برنامج ICDS في الهند من الأمثلة على التركيز المفرط على الأرقام، حيث يكون على العاملة المحلية في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (the Anganwadi worker) أن تملأ أكثر من إثني عشرة نموذج كل أسبوع. وهي تنفق في ملء النماذج المتعلقة بالأهداف وقتاً مماثلاً أو وقتاً أطول من الوقت الذي تنفقه في العمل مع النساء والأطفال. ومعظم هذه البيانات تتعلق بمدخلات المشروع، ومن المهم معرفة ماهية هذه المدخلات، ولكن من الأمور الشديدة الأهمية بالنسبة لأغراض قياس التأثير، القيام بجمع البيانات المتعلقة بالمخرجات بالنسبة للأهداف الخاصة أيضاً. وعلى سبيل المثال فإن العاملات في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية قد تقمن بجمع البيانات المتعلقة بعدد جرامات الطعام التي تُقدّم إلى كل طفل (البيانات المتعلقة بالمدخلات) ولكن من المهم أيضاً معرفة ما يأكله الأطفال فعلاً (البيانات المتعلقة بالمخرجات) ووزن كل طفل (البيانات المتعلقة ببلوغ الهدف). والبيان الأخير سوف يعطيك فكرة عما إذا كانت جرامات الطعام التي قُدمت والتي أكلها الأطفال فعلاً كانت كافية و/أو ملائمة أم لا.

العمود رقم ٣: وسائل التحقق

تشير وسائل التحقق إلى المصدر الذي استُمدت منه البيانات. وهي تشير أيضاً إلى الإجراءات التي ستحتاج إلى استخدامها للتأكد أو التحقق من صحة البيانات المتعلقة بكل مؤشر. (من المهم تحديد المصادر المتعددة للمعلومات حتى يمكن التحقق من صحة البيانات). ويحتاج الأمر إلى تحديد المصادر المطلوبة لجمع البيانات من مختلف المصادر وإدراجها في إطار المشروع منذ البداية.

التأكد من الواقع: يعتبر التأكد من صحة البيانات أمراً ذا أهمية مطلقة، وخاصة في المشروعات الميدانية الواسعة النطاق. ومن الأمثلة الجيدة للحاجة إلى التحقق من صحة البيانات،

مشروع كبير لزيارة المنازل في فنزويلا يتضمن عنصراً غذائياً هاماً. فقد كان أطباء الأطفال أو الممرضات يقومون مرة في الأسبوع بجمع المعلومات من الأمهات عن الطعام الذي تناوله أطفالهن فعلاً خلال ذلك اليوم. وتم سحب السجل الخاص بأحد الأطفال للتحقق مما قيل أن الطفل قد تناوله كإفطار في ذلك الصباح. فأفادت الأم، وسجل طبيب الأطفال أن الصبي قد أكل بيضاً وقطعاً من لحم الخنزير ومن لحم الدجاج ومن البطاطس والأرز والفول والقمح والخبز والزبد واللبن والقهوة ضمن أشياء أخرى. وعندما سُئل جامع المعلومات عما إذا كان يشعر أن هذه المعلومات صحيحة، أجاب بأن هذا هو ما قالت الأم بأن الصبي قد تناوله. ومن الواضح أنه كان هناك بعض الخلل في نظام التقييم، وإذا لم يتم التركيز الشديد على التحقق من صحة المعلومات، فإن هذه المعلومات تصبح عديمة القيمة تماماً (Weikart، 1998).

العمود رقم ٤: الافتراضات والعوامل الحاسمة

تحتاج الافتراضات التي يركز عليها المشروع والعوامل الحاسمة اللازمة لنجاحه إلى الاعتراف بها والتفكير فيها خلال مرحلة التخطيط (انظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتيب). ويتطلب هذا محاولة استباق كل ما يمكن أن يؤثر على المشروع عند تنفيذه. ويمكن القول بوجه عام أن أهمية الافتراضات ودرجة عدم اليقين تزداد كلما صعدنا درجات الإطار العام من المدخلات إلى الغايات. وهناك من الشكوك حول ما إذا كانت المدخلات سوف تقضي إلى المخرجات، عدد أقل من الشكوك التي توجد حول ما إذا كانت المخرجات سوف تقضي إلى تحقيق الأهداف.

وتشمل بعض العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالمدخلات ما يلي:

- هل من المحتمل أن يتم العثور على العاملين المطلوبين بالمرتبات المعروضة؟
 - هل هناك مدربون مستعدون لتقديم التدريب المناسب؟ وإذا لم يكونوا متوافرين على الصعيد المحلي، فما هي تكلفة إحضارهم من الخارج؟
 - إلى أي حد يكون المجتمع المحلي مستعداً لتبني المشروع؟
 - إذا كانت المؤن والتوريدات والتجهيزات وغيرها سيتم توريدها بواسطة وكالات أخرى، فمتى ستصبح هذه العناصر متوافرة؟
- ومن بين العوامل التي ستؤثر على المخرجات ما يلي:
- التغيرات الموسمية والمناخية (من أمثلة ذلك، كيف يؤثر موسم الزرع والحصاد على اشتراك السكان في البرنامج؟)
 - القدرة على الإدارة.
 - القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين.
 - العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع الشركاء.
 - مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية التي يفترض المرء أنها ستتغير (ولكنها قد لا تتغير).

لما كانت الأهداف الخاصة للمشروع تنطوي ضمناً على الاعتراف بحدوث تغييرات في الاتجاهات وأنماط السلوك، فإن هذا يؤدي إلى زيادة عدم اليقين فيما يتعلق بالصلات بين المدخلات والمخرجات وعلاقتها بتحقيق الأهداف الخاصة للمشروع (مثل ذلك أنه هناك كثير من الأشياء التي تؤثر على المنتفعين والتي تقع خارج نطاق المشروع). بل إنه قد يوجد عدد أكبر من المتغيرات

التي يمكن أن تؤثر على ما إذا كان تحقيق الأهداف المباشرة للمشروع سوف يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي للمشروع. ومن المؤكد أنه ينبغي أن يوجد قدر كبير من الإيمان في هذا المستوى.

وفي مرحلة التخطيط لأحد المشروعات، يوفر تحديد المؤشرات المتعلقة بالمنتجات والأهداف الخاصة بوجه خاص، الأساس اللازم للرصد والتقييم. وسوف نقدم في الصفحات التالية ثلاثة أمثلة للصورة التي يمكن أن يتخذها الإطار المنطقي لأحد المشروعات، مستمدة من الأمثلة السابقة التي قدمنا فيها عينات من الغايات، والأهداف الخاصة والاستراتيجيات/التدخلات (انظر الفصل الثالث). وبالإضافة إلى ذلك سوف نربط بين عينات الإطار المنطقي وبين عملية التقييم التي نوصي بدمجها في بنية البرنامج من البداية. والأمثلة هي التالية:

■ **المثال الأول:** مشروع ذو أساس مركزي للرعاية المتكاملة للطفل وتربيته، موجه صراحة نحو تحسين التنمية الشمولية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والسادسة.

■ **المثال الثاني:** مشروع لتثقيف الأهل، يستهدف نفس الغاية المنشودة في المثال الأول (تحسين التنمية الشمولية لصغار الأطفال) ولكنه يركز على الأطفال الذين في المرحلة التي تقع ما بين الميلاد والثالثة من العمر.

■ **المثال الثالث:** مشروع للرعاية النهارية المنزلية للأطفال، مندرج في إطار برنامج مخصص للنساء. ويرمي البرنامج الأشمل إلى تحسين رفاهية النساء وعائلاتهن. ومن الممكن أن تشتمل العناصر الأخرى للبرنامج على عنصري التدريب والدعم الائتماني للمشروعات الإنتاجية التي تديرها مجموعات من النساء.

ويرد عرض الأطر المنطقية الخاصة بالمثالين الأول والثاني في الجدولين رقمي ٦،٥ و ٦،٦. وسيجري عرضهما معاً لأن كليهما من البرامج التي تعنى بوضوح برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، والتي تمثل استراتيجيات رئيسية متكاملة لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. والإثنان موجهان نحو نفس الغاية ولكن أغراضهما مختلفة. ويمكن تخطيط كل منهما على حدة أو كجزء من مشروع واحد ذي فرعين من فروع العمل.

الجدول ٦،٥

الإطار المنطقي لبرنامج مستقل ذي قاعدة مركزية من برامج رعاية الطفولة

المبكرة من أجل التنمية

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
الغاية: تحسين إمكانيات النمو المتكامل للأطفال بين سن ٢-٦ في المناطق الحضرية الهامشية	المؤشر: رفع مستوى الوضع التنموي لعدد (س) من الأطفال بنسبة (س٪) على مدى خمس سنوات، وفقاً لما تبينه التدابير الخاصة بالوضع الصحي والوضع الغذائي والنمو النفسي - الاجتماعي	التحقق: الصحة: بطاقة صحية لكل طفل التغذية: سجلات مراقبة النمو الموجودة في المركز النمو النفسي - الاجتماعي: مستوى الأداء في اختبارات موحدة	الافتراضات: اعتمدت اختبارات موحدة بالنسبة للبيئة المعنية

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
الهدف الخاص: تزويد الأطفال برعاية وتعليم جيدين عن طريق العملية الناجحة الخاصة بمراكز رعاية الطفل	المؤشر: العدد (س) من المراكز التي تعمل وتوفر رعاية وتعليماً جيدين لعدد (س) من الأطفال (في مناطق هامشية)	التحقق: ■ من مراكز شبكة المعلومات الإدارية: معدلات النسب بين الكبار/الأطفال، ■ من التقييم السنوي: المرافق المادية، تطبيق المنهج الدراسي، التفاعل بين الكبار/الأطفال، الخ.	الافتراضات: إن الظروف المنزلية توفر على الأقل حداً أدنى من الدعم
المخرجات: ■ الطلب الذي تم خلقه ■ عدد من تم تدريبهم من مقدمي الرعاية والمراقبين والمديرين ■ المراكز الموجودة في المكان ■ المواد التي تم تطويرها ■ النظام الإداري الموجود في المكان ■ شبكة المعلومات الإدارية الموجودة في المكان	المؤشرات: ■ العدد (س) من الأطفال المقيدين الملتحقين من خلفيات هامشية ■ العدد (س) من مقدمي الرعاية "المدرّبين" ■ العدد (س) من المراكز التي تم تشييدها أو ترفيعها ■ العدد (س) من المواد التي تم إعدادها وتوزيعها ■ شبكة فعالة للمعلومات الإدارية	التحقق: ■ إرساء نظام فعال لشبكة المعلومات الإدارية يوفر بيانات عن: المتدربين، والمراكز، والمواد التي يتم توزيعها؛ ■ تقييم المتدربين: بعد التدريب الأولي وأثناء التدريب المستمر	الافتراضات: ■ معدل منخفض من التغيير في مقدمي الرعاية وغيرهم من العاملين ■ القدرة على الوصول إلى السكان المعنيين
المدخلات/الأنشطة: ■ خلق الطلب ■ اختيار مقدمي الرعاية والمراقبين وتدريبهم تدريباً أولياً ■ تشييد/رفع مستوى المراكز ■ تطوير المواد ■ وضع النظام الإداري ■ توفير التدريب الإشرافي المستمرين ■ إعداد نظام للرصد والتقييم	(المؤشرات) الموارد: ■ الميزانية ■ التكنولوجيا ■ الموارد البشرية	التحقق: ■ خطة العمل والميزانيات وسجلات المحاسبة ■ الدراسات التي تثبت أن النموذج/المنهج الدراسي صالح للعمل ■ عمليات تقييم للتحقق من أن الأنشطة لم تنفذ فحسب وإنما نفذت على نحو جيد ■ بيان الخبرة والمؤهلات الخاص بالمتدربين وغيرهم من العاملين	الافتراضات: ■ وجود الإرادة السياسية ■ وجود قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والسياسي

استناداً إلى تحليل الإطار المنطقي، يتمثل المنطق المتبع في المثال الأول فيما يلي:

- إذا ما تم الاضطلاع بالأنشطة المذكورة على نحو جيد (خلق الطلب، اختيار مقدمي الرعاية والمراقبين وغيرهم من العاملين وتدريبهم تدريباً أولياً وتدريباً مستمراً، وإنشاء المراكز وتزويدها بالمعدات، وتطوير المواد، ووضع النظم الإدارية ونظم الرصد والتقييم)، **وإذا افترضنا** توافر الظروف السياسية والاقتصادية المؤاتية وتوافر الموارد (المالية والبشرية والتكنولوجية) **حينئذ** سيتم خلق الطلب وسوف تتوافر المراكز، وسيجري تدريب مقدمي الرعاية والمراقبين، وستتوافر المواد وسيتم إرساء نظم الرصد والنظم الإدارية.

وهكذا سيكون قد تم توفير الإمكانيات اللازمة لتشغيل مراكز جيدة. وعن طريق خلق الطلب، فإننا نتوقع أن نصبح قادرين على الوصول إلى العدد الملائم من الأطفال المندرجين في إطار الفئة التي

يستهدفها البرنامج. ونحن نتوقع أن يسفر التدريب عن حدوث تغيير في المعارف والمهارات والدوافع التي توجد لدى العاملين. كما نتوقع أن يسفر إنشاء المراكز أو رفع مستوياتها وتطوير المواد عن إيجاد عدد كاف من الساحات المزودة بالمعدات اللازمة التي يمكن فيها تشغيل البرنامج. ونتوقع من النظم الإدارية وشبكات المعلومات الإدارية أن تمكننا من متابعة ومراقبة سير العمل في المراكز.

٢ - وإذا ما تم تحقيق النتائج المذكورة (الأشخاص المدربين، والمراكز المتوافرة والمجهزة، والمعدات، والطلب) **وإذا افترضنا** توافر الشروط التي تسمح بإمكانية استبدال عدد قليل من الموظفين والقدرة على الوصول إلى السكان المستهدفين، **حينئذ** سيتم توفير رعاية وتعليم جيدين لعدد (س) من الأطفال على مدى (س) من السنوات في عدد (س) من المراكز. وهكذا فإن تغيير حقيقي في التنظيم والسلوك سوف يظهر في الوقت الذي يبنى به نظام رصد التوعية والتنمية وإمكانية هكذا تغيير تقدر.

٣ - إذا كانت المراكز توفر رعاية وتعليماً جيدين للأطفال المقيمين في المناطق الهامشية، **وإذا افترضنا** أن الظروف المنزلية (المادية والاقتصادية والاجتماعية والوجدانية) توفر حداً أدنى من الدعم، **حينئذ** سوف تتحسن الحالة الصحية والغذائية والنفسية - الاجتماعية للأطفال.

وهكذا ستسفر التغيرات التنظيمية والسلوكية عن تحقيق مزايا اجتماعية.

الجدول ٦,٦

الإطار المنطقي لبرنامج خاص بزيارة المنازل من أجل تثقيف الأهل

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
الغاية: تحسين إمكانيات النمو المتكامل للأطفال من وقت الميلاد حتى سن ٣ سنوات في المناطق الحضرية الهامشية	المؤشر: رفع مستوى الوضع التنموي لعدد (س) من الأطفال بنسبة (س٪) على مدى خمس سنوات، وفقاً لما تبينه التقديرات الخاصة بالوضع الصحي والوضع الغذائي والنمو النفسي- الاجتماعي	التحقق: ■ الصحة: بطاقة صحية لكل طفل ■ التغذية: سجلات مراقبة النمو الموجودة في المركز ■ النمو النفسي - الاجتماعي: مستوى الأداء في اختبارات موحدة	الافتراضات: هناك اختبارات متوافرة يمكن أن تستخدم كمقياس ملائم سابق ولاحق لهذه الفئة من السكان
الهدف الخاص: تزويد الأطفال برعاية وتعليم جيدين عن طريق ممارسات محسنة لتثنية الأطفال وإدخال تغييرات على البيئة المنزلية	المؤشر: إدخال تغييرات على ممارسات (س٪) من الأهل المشاركين؛ وإدخال تغييرات على البيئة المنزلية	التحقق: ■ إبداء ملاحظات دورية على عينة من الأهل والمنازل: التفاعل مع الأطفال، استبيانات، وتقارير إشرافية لتحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة المادية/العائلية	الافتراضات: إن الأهل أو غيرهم من مقدمي الرعاية يواصلون توفير الرعاية. ثبات الظروف الاقتصادية والعائلية

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
المخرجات: ■ المشتركين الذين التحقوا ■ الزائرون المنزليون والمشرفون والمدربون الذين تم تدريبهم ■ المواد التي تم إعدادها ■ تدريب الأهل الذي تم الاضطلاع به ■ النظام الإداري الموجود في المكان المعني ■ نظام المراقبة الموجودة في المكان المعني	المؤشرات: ■ العدد (س) من المشتركين المقيدون ذوي الدخول المنخفضة ■ العدد (س) من مقدمي الرعاية "المدرّبين" ■ إعداد أدلة موجهة إلى الأهل وتوزيعها على عدد (س) من العائلات ■ القيام بزيارات منزلية، مصحوبة بإشراف أنظمة رقابية وإدارية فعّالة	التحقق: ■ النظم الرقابية التي توفر معلومات عن: عدد المتدربين و الأهل والمواد ■ إجراء عمليات تقييم لمعارف ومهارات المتدربين: عقب التدريب الأولي وخلال مرحلة التدريب المتواصل ■ ملاحظة التفاعل المنزلي بين الزائرين و الأهل ■ إجراء استبيانات تتناول المعارف/الاتجاهات الوالدية	الافتراضات: ■ وجود معدل منخفض للتغيير في الزائرين المنزليين وغيرهم من العاملين ■ القدرة على الوصول إلى الفئة السكانية المطلوبة

المدخلات/الأنشطة: ■ تعزيز البرنامج/ التحاق الأهل ■ اختيار وتدريب الزائرين المنزليين وغيرهم من العاملين ■ تطوير المواد ■ توفير التدريب والإشراف المستمرين ■ القيام بزيارات منزلية ■ تطوير نظام إداري ■ تطوير نظام للرقابة والتقييم	(المؤشرات) الموارد: ■ الميزانية ■ التكنولوجيا ■ الموارد البشرية	التحقق: ■ خطة عمل، وميزانيات وسجلات محاسبية ■ دراسات تثبت أن النموذج/الخطة يعمل بنجاح ■ عمليات تقييم للتحقق من أن الأنشطة لم تنفذ فحسب بل نُفذت على نحو جيد ■ بيان السيرة والمؤهلات	الافتراضات: ■ وجود إرادة سياسية ■ وجود قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والسياسي
--	---	---	--

تتمثل النتائج المستخلصة من المثال الثاني، بإيجاز، فيما يلي:

١ - إذا ما نُفذت الأنشطة المذكورة (التعزيز، التدريب، الخ) على نحو جيد، وبفرض

توافر الظروف السياسية والاقتصادية المؤاتية وتوافر الموارد (المالية،

والبشرية، والتكنولوجية)، حينئذٍ سيتم التحاق الأهل، وسيتم تدريب الزائرين

المنزليين وغيرهم من العاملين، وسيجري توفير المواد اللازمة، وإجراء الزيارات المنزلية،

وستؤدي النظم الإدارية والرقابية وظيفتها.

٢ - وإذا ما تم الحصول على المخرجات المذكورة، **وعلى فرض** وجود معدل منخفض للتغيير

بالنسبة للزائرين المنزليين وغيرهم من العاملين، **حينئذٍ** سوف تحدث تغيرات في الممارسات

الوالدية وفي البيئة المنزلية التي يتعامل معها الطفل.

٣ - وإذا ما حدث تحسن في السلوك الوالدي وفي البيئة المنزلية، **وعلى فرض** أن المشرفين

المُدرّبين سيواصلون تقديم الرعاية وأن البنية العائلية ستظل على حالها أو ستتحسن،

حينئذٍ ستتحسن صحة الأطفال وحالتهم الغذائية وحالتهم النفسية - الاجتماعية.

لمثال الثالث. مشروع للرعاية النهارية للأطفال بالمنازل مندرج في إطار برنامج مخصص للنساء. ويستهدف البرنامج الأكبر تحسين رفاهية النساء وعائلاتهن. ومن الممكن أن تشمل العناصر الأخرى للبرنامج على تقديم دعم تدريبي وائتماني للمشروعات الإنتاجية التي تديرها مجموعات من النساء. في هذه الحالة سنطبق الإطار المنطقي لكي ننظر في تنظيم وتقييم أحد مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية المندرج في إطار مشروع دور النساء في التنمية. وسيتمثل غاية المشروع، في الغاية الأكبر لمشروع دور النساء في التنمية، ألا وهو تمكين النساء من الناحيتين الشخصية والاقتصادية. والهدف المحدد الذي تم اختياره هو واحد من عدة أهداف كان من الممكن أن يختارها البرنامج، ويرتبط بالنشاط الخاص برعاية الطفولة الموجود في إطار البرنامج. وقد بدأت الأنشطة والنتائج المحددة تبدو مشابهة للغاية لأنشطة المثالين الأول والثاني. وسيجري عرض الإطار المنطقي في الجدول ٦,٧.

الجدول ٦,٧

الإطار المنطقي لبرنامج خاص برعاية الأطفال مندرج في برنامج عن دور النساء في التنمية

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
الغاية: تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للنساء وعائلاتهن	المؤشرات: حدوث تحسين في دخل الأسرة بنسبة (س%) بالنسبة للأسر المشاركة؛ حدوث تحسينات في الوضع الصحي والوضع الغذائي والمشاركة التعليمية للنساء والأطفال	التحقق: إجراء استقصاءات عائلية بخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجميع أفراد الأسرة مع التأكيد على النساء والأطفال	الافتراضات: إن مساعدة الأطفال ستساعد النساء على العناية بأسرهن على نحو أفضل
الهدف الخاص: توفير الفرص للنساء لكي يكسبن دخلاً ويتعلمن بينما يحصل أطفالهن على الرعاية في مراكز للرعاية النهارية المنزلية	المؤشرات: توفير عدد (س) من دور الرعاية النهارية التي توفر الرعاية بسهولة وبسعر معقول وبمستوى ملائم، خلال ساعات العمل، مما يتيح للنساء فرصة العمل في فرق مناوبة وفرصة ممارسة الأنشطة التعليمية	التحقق: عن طريق المسح: التغييرات التي تطرأ على عمالة النساء وتعليمهن وتقييمهن للرعاية المقدمة لهن عمليات تقييم لنوعية الرعاية التي تم توفيرها استناداً إلى دليل خاص بطرائق الملاحظة	الافتراضات: يحتفظ أعضاء الأسرة الآخرين بوظائفهم أو يحصلون على تحسين في ظروف عملهم ■ تظل ظروف كسبهم المالي ثابتة أو تتحسن
المخرجات: مقدمو الرعاية ومراقبون ومدربون ■ دور للرعاية النهارية الرفيعة المستوى والفعالة ■ مواد تم إعدادها ■ وضع نظام إداري موضع التنفيذ ■ وضع نظام رقابي موضع التنفيذ	المؤشرات: عدد (س) من مقدمي الرعاية المدربين ■ عدد (س) من الدور ذات المستوى الرفيع والفعالة ■ عدد (س) من المواد التي تم إعدادها وتوزيعها ■ نظام فعال للإدارة والرقابة	التحقق: نظم رقابية توفر معلومات عن: المتدربين، والمنازل، والمواد ■ إجراء عمليات تقييم للمتدربين: بعد التدريب الأولي وأثناء التدريب المستمر	الافتراضات: إن الظروف العائلية تسمح للمهات الرعاية النهارية المنزلية بتنفيذ تعهداتهن بتوفير الرعاية

مستوى المشروع	المؤشرات والقيم	وسائل التحقق	الافتراضات والعوامل الحاسمة
المدخلات/الأنشطة: ■ اختيار مقدمي الرعاية والمراقبين وإجراء التدريب الأولي لهم ■ رفع مستوى المنازل تطوير المواد ■ تطوير نظام إداري ■ تقديم رعاية نهائية منزلية ■ توفير تدريب وإشراف مستمرين ■ تطوير نظام للرصد والتقييم	(المؤشرات) الموارد: ■ الميزانية ■ التكنولوجيا ■ الموارد البشرية	التحقق: ■ خطة عمل، ميزانيات وسجلات محاسبية ■ دراسات تثبت أن النموذج/البيان المختار ملائم للفرض ■ عمليات تقييم للتحقق من أن الأنشطة لم تنفذ فحسب بل أنها نُفذت على نحو جيد ■ إجراء استقصاء بخصوص الطلب	الافتراضات: ■ وجود إرادة سياسية ■ وجود قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والسياسي ■ وجود حاجة إلى ترتيبات خاصة بتوفير رعاية نهائية خارج المنزل لا تغطيها ترتيبات أخرى

وتتمثل النتائج المستخلصة من الجدول الخاص بالمثل الثالث فيما يلي:

- 1 - إذا ما نُفذت الأنشطة المذكورة، وإذا افترضنا وجود طلبات لم يتم تحقيقها بخصوص توفير رعاية نهائية ملائمة **وإذا افترضنا** أيضاً وجود إرادة سياسية ترمي إلى تحقيق ذلك، **فحينئذ** سيتم إنشاء نظام للرعاية المنزلية النهارية بواسطة مقدمي الرعاية مدربين، ودور راقية، ومعدات ملائمة ونظم إدارية ورقابية فعالة.
- 2 - إذا ما تحققت المخرجات المذكورة، **وإذا افترضنا** أن الظروف العائلية للعاملين في مجال الرعاية النهارية تسمح لهم بتنفيذ التزاماتهم نحو البرنامج، **فحينئذ** سيتلقى الأطفال الرعاية الملائمة في مراكز يسهل الالتحاق بها، وبتكلفة معقولة وتتفق مع ساعات العمل، مما يسمح للنساء بتحسين ظروف عملهن وتعليمهن.
- 3 - إذا استطاعت النساء تغيير عملهن لأن أطفالهن يحصلون على الرعاية اللازمة في دور ملائمة من دور الرعاية النهارية، **وإذا افترضنا** أن ظروف أفراد الأسرة الآخرين لن يصيبها الاضطراب من جراء ذلك، **فحينئذ** سوف تزداد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للنساء ولأسرهن.

ومن الواضح أنه يمكن (وربما ينبغي) إضافة مزيد من التفاصيل حتى يستطيع الإطار المنطقي أن يوفر الأساس العملي للتقييم. وينبغي اختيار مؤشرات وأدوات محددة للقيام، على سبيل المثال، بتقدير مقدار النمو النفسي - الاجتماعي، أو التغيرات التي تطرأ على السلوك الوالدي، الخ. ومع ذلك فإنك إذا استخدمت البيانات الواردة في الإطار المنطقي كما وردت في الأمثلة المذكورة، فسوف يمكنك تحقيق الربط بين مختلف صور التقييم وبين مختلف الأغراض التي يجري السعي إلى تحقيقها في مختلف الأوقات أثناء تنفيذ المشروع.

Project Appraisal Document on a Proposed International Development Association Credit to Uganda for a Nutrition and Early Childhood Development Project.M.Garua.sw1padpa.pdf

وثنى كان تحليل الإطار المنطقي يعتبر أداة طيبة للمساعدة على اكتشاف المنطق الذي يحكم المشروع، ويوفر طريقاً واضحاً لوضع نظام للرصد والتقييم، إلا أنه هناك بعض المحاذير في هذا

الصدد. ويتضمن الجدول ٦, ٨ قائمة بجوانب القوة والضعف في تحليل الإطار المنطقي، وكذلك بعض المزالق في مجال تطبيق النموذج وبعض الشروط الأساسية التي سوف تساعد على كفاءة النجاح في استخدام هذه الطريقة.

الجدول ٦, ٨

نظرة عامة على تحليل الإطار المنطقي جوانب القوة في تحليل الإطار المنطقي

- أنه يشكل طريقة جيدة لفحص المنطق الداخلي لخطة المشروع والتحقق من وجود ترابط بين الاستراتيجيات والأهداف الخاصة والغايات.
- أنه يجعل المخططين يفكرون في الطريقة التي سيتبعونها في مراقبة وتقييم المشروع عن طريق تحديد المؤشرات من البداية
- أنه يجعل المخططين يختارون الافتراضات التي سيفترضونها، ويحددون العوامل الحاسمة لكفاءة النجاح. مما يعتبر شيئاً مفيداً في تحفيز النقاش بشأن جدوى الأنشطة
- أنه يؤدي إلى تجميع المعلومات الأساسية في وثيقة واحدة ويكفل بيان الأهداف المباشرة للمشروع بطريقة واضحة.

■ أنه يشجع الناس على التفكير في تحديد توقعاتهم وفي كيفية تحقيقها.

جوانب الضعف في تحليل الإطار المنطقي فيما يتعلق بالعملية

- إن رسم الإطار الخاص بأحد المشروعات يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب قدراً كبيراً من التدريب في مجال المفاهيم والمنطق الخاص بالنهج اللازم
- إن استخدام الإطار الخاص بأحد المشروعات يعتبر أمراً معقداً نسبياً
- إن الناس يضطرون إلى تلخيص الأفكار والعلاقات المعقدة في عبارات بسيطة قد تكون عديمة المعنى

■ إن الإطار مفرد في "العقلانية". كما أن المفهوم الجامد " للعلاقة بين السبب والنتيجة" قد يكون غريباً على كثير من الثقافات.

فيما يتعلق بالتطبيق

- ثمة خطر يتمثل في أن مديري المشروع قد يركزون اهتمامهم بطريقة جامدة على تحقيق أهداف المشروع أو على تقدير المؤشرات. وهذا يعني أن المشروع قد يصبح أقل مرونة أو أقل استجابة للتغيرات التي تطرأ على الموقف عندما يتقدم تنفيذ المشروع
- إذا ما تم تحديد أهداف غير واقعية، فإن العاملين في المشروع قد يصابون بخيبة أمل عندما يتعذر تحقيق هذه الأهداف

- إن هذا النهج قد تم تصميمه من أجل المشروعات الكبيرة الحجم حيث يجري رصد كل مستوى من المستويات (المدخلات، المخرجات، الأهداف الخاصة، الغايات) بواسطة مستوى آخر من مستويات الإدارة (مما قد يشجع على إتباع نهج يتسم بمزيد من طابع التسلسل في المراتب في إدارة المشروعات) وهذا يجعله أقل ملاءمة لمشروع يعمل بواسطة فريق إدارة صغير
- إن هذا النهج يؤكد على القياس الكمي للتقدم من خلال استخدام مؤشرات كمية، بدلا من التأكيد على الجانب النوعي. وهذا قد يؤثر على الطريقة التي يفكر بها المديرون في عملية التنمية.

- الشروط المسبقة التي يلزم توافرها لتحقيق النجاح
- يجب أن تجرى مراجعة الأهداف والمؤشرات بصورة مستمرة أثناء المشروع تمشياً مع تطور المشروع والتغيرات التي تطرأ على الوضع الخارجي
 - يجب اعتبارها أداة مرنة يمكن تطويعها للاحتياجات المحددة للمشروعات/البرامج
 - ويعتبر وجود ميسرون مدربين شرطاً أساسياً لتنفيذ المشروع على نحو سليم
 - يجب اختيار مؤشرات من شأنها أن تبين نوعية وكمية العمل.

الخلاصة

يمكن القول بإيجاز أن هناك عدة عوامل تجعل من العسير إجراء عمليات تقييم جيدة. وقد حدد ستيرن (١٩٩٠) بعضها وهي تشمل ما يأتي:

■ يحتاج التقييم في أغلب الأحوال إلى التوفيق بين صور التعارض التي توجد بين المساءلة التنظيمية من ناحية والتعلم التنظيمي من الناحية الأخرى.

ويجب في معظم عمليات التقييم تحقيق التوازن بين عنصري المسؤولية والتعلم. فمن ناحية، قد يطلب راعي البرنامج أن يبين التقييم مدى سلامة البرنامج، والمسؤولية عن أنشطته. وقد يسعى مدير المشروع إلى استخدام التقييم في أغراض المساءلة الداخلية - مؤسساً القرارات الإدارية على المعلومات التي تسفر عنها أنشطة التقييم. ومن الناحية الأخرى يتيح التقييم الفرصة لمعرفة الجوانب التي تعمل على نحو جيد وتلك التي لا تعمل. وعلى أقل تقدير يجب أن يتيح التقييم الفرصة للتعلم الجماعي أو التنظيمي من النجاحات والإخفاقات. ولكن هذا يتطلب وجود ثقافة تنظيمية مفتوحة، في ظلها يشعر المشاركون بدرجة كافية من الإحساس بالأمن الذي يمكنهم من قبول عرض أنشطتهم للفحص. ولكن هذا يعتبر أمراً غير ممكن دائماً إذا ما اعتبرت المنظمة مسؤولة عما يتم اكتشافه من خلال عملية التقييم!

■ إن الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالأهداف الخاصة غالباً ما يجعل من الصعب تصميم عملية تقييم.

يعتبر البدء بتحديد الأهداف الخاصة للمشروع من المبادئ التقليدية في تصميم عملية التقييم. ولذلك تشكل هذه الأهداف الخاصة علامة مميزة يمكن أن يُقدَّر بها مدى التقدم المحرز في المشروع، ويمكن أن يُقدَّر بها مدى ما تحقق من نجاح. بيد أن الكثير من مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تضم جنباً إلى جنب شركاء ذوي أهداف متباينة. وفي بعض الأحيان تكون هذه الأهداف المختلفة متوافقة فيما بينها، ولكن توجد في بعض الأحيان الأخرى درجة من التنافر فيما بينها، وينبغي حينئذ إجراء اختيارات بشأن الأهداف الخاصة التي يتعين تقييمها.

ويحدث أيضاً في بعض الأحيان أن تتغير الأهداف المباشرة أثناء تنفيذ المشروع، فالأهداف الخاصة لا تتمتع بنفس درجة الثبات التي قد يُظن أنها تتمتع بها. ويتمثل دور الرصد والتقييم في هذه الحالة في توضيح الأهداف الخاصة، ومراعاة ما قد يكون قد تم تعديله منها، ثم تقدير التقدم المحرز بالنسبة لهذه الأهداف الخاصة.

التحقق من الواقع: من الممكن أن تصبح هذه العملية خادعة. فإذا كان أصحاب المصلحة (مثل الواهبين) لم يتم إشراكهم في المناقشات المتعلقة بتغيير الأهداف الخاصة على مر الزمن، فإنهم قد يتمسكوا بوجود أن يتم التقييم وفقاً للأهداف الأصلية. ويكون من المنطقي أن يميلوا نحو التمسك بالخطة الأصلية التي وافقوا عليها ومولوها. بيد أنه إذا ما تطور المشروع، فإن الأهداف الخاصة تحتاج أيضاً إلى التغيير - أو حتى إلى التخلي عنها أو الإضافة إليها - وحينئذ يحتاج التقييم إلى أن يعكس هذه التغييرات أيضاً. ولذلك فمن المهم إشراك الممولين في المناقشات المتعلقة بالتغييرات بصورة مستمرة، وتحديث معلومات جميع أصحاب المصلحة بخصوص التغييرات التي تطرأ على تصميم البرنامج أو على الأهداف قبل الشروع في إجراء التقييم. وبهذه الطريقة لن يصاب أصحاب المصلحة بصدمات عندما يقدم التقرير الختامي!

■ عندما يتم إشراك خبراء التقييم الخارجيين، فإن استقلال هؤلاء الخبراء غالباً ما يكون مهدداً كما يكون من الصعب المحافظة على ذلك الاستقلال

إن أثنى ميزة يتحلى بها خبير التقييم الخارجي هي استقلاله. بيد أن هذا الاستقلال قد يصبح معرضاً للمخاطر بسبب العديد من الأسباب. أولاً، يحدث في بعض الأحيان أن يكون الأشخاص الذين أصدروا التكليف بإجراء التقييم قد التزموا بتلقي تقارير إيجابية تبين التفاصيل المتعلقة بتحقيق نتائج معينة (سواء أكان ذلك هو ما حدث فعلاً عند تنفيذ البرنامج أم لا). ويترتب على ذلك أن مديري البرامج والمسؤولين الحكوميين أو حتى الممولين يمكن أن يمارسوا ضغوطاً حتى يضمنوا إبراز أنواع معينة من النتائج أو حتى أن عدداً محدوداً من المسائل قد ورد بيانه في الصلاحيات المحددة لخبير التقييم. ولما كان الخبراء الاستشاريون يعتمدون في أجورهم على الأشخاص الذين يكلفونهم بإجراء التقييم، وكذلك لما كان الخبراء الاستشاريون يدركون أن أداءهم في هذا التقييم سيحدد ما إذا كانوا سيصبحون من بين الخبراء الذين سيتلقون مكافآت في المستقبل، فإن وضعهم يمكن أن يصبح وضعاً حرجاً للغاية.

ويتمثل وضع آخر من الأوضاع التي تتطوي على تهديد للاستقلال، في الوضع الذي فيه يوجد خبير التقييم ومدير المشروع في إطار نفس المرفق، ويحاول فيه مدير المشروع أن يقوم بمهمة خبير التقييم. فإذا ما كان خبير التقييم يعتمد في عمله على المشروع ذاته بخصوص الدعم في أعمال السكرتارية، والاتصال بالموظفين، والاطلاع على الملفات وغير ذلك، فإن هذا يصبح وضعاً حرجاً للغاية. وفي هذه الحالة، يصبح من العوامل المساعدة أن توجد لجنة فنية استشارية تشرف على عمل خبير التقييم، وتستطيع أن تقف على مبعده من المشروع إلى حد ما، ويكون خبير التقييم مسؤولاً أمامها.

■ إن الجماعات الرئيسية غالباً ما تكون مستبعدة أو لا تتاح لها سوى فرصة ضئيلة للمشاركة في عمليات التقييم.

سبق أن أوضحنا طوال هذا الكتيب أنه ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في جميع أنشطة المشروع. ومع ذلك فهناك مجموعتان عادةً ما يتم استبعادهما، واحدة في كل طرف من طرفي المجموعة: وهما فئة المنتفعين وفئة كبار أصحاب القرار. فالمنتفعون نادراً ما يُطلب منهم أن يفصحوا عن أهدافهم أو أن يحددوا معايير التقييم، حتى عندما تتمثل أهداف التقييم في معرفة تأثير المشروع عليهم. كذلك غالباً ما يتم ترك الإدارة العليا بعيداً عن نطاق عملية تقييم المشروع. فخبراء

التقييم يميلون إلى تركيز تقييمهم على العاملين والمنتفعين؛ وحتى كبار رجال الإدارة أنفسهم قد يناون بأنفسهم عن عملية التقييم، في حين أن رجل الإدارة العليا يمكن أن يكون له تأثير ضخم على المشروع (وآراء نافعة بالنسبة له).

وثمة مثال لهذه الظاهرة مستمد من دراسة حديثة قامت بها إحدى المؤسسات لتحديد التأثير الطويل الأجل لبعض المشروعات التي قامت بتمويلها على مر السنين. وقد أجري تقييم إستعادي بواسطة المنظمة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج والتي قطعت شوطاً بعيداً في اقتفاء أثر المشتركين في البرنامج والعاملين فيه وحتى المنتفعين به.

ورغم ذلك فإنها أغفلت استشارة المديرين الرئيسيين للمشروع، على أساس أنه رئي أن المديرين الرئيسيين يعتبرون بعيدين للغاية عن أنشطة البرنامج اليومية. ومع ذلك فإن رؤية الإدارة العليا بشأن الجهود المبذولة، كان يمكن أن تضيف الكثير إلى ما تمت معرفته بخصوص المشروع. وفي بعض الأحيان قد تتمثل الحصيلة غير الظاهرة لأحد المشروعات فيما تتعلمه هيئة الإدارة العليا منه، وفي كيفية تأثير رؤية أعضاء تلك الهيئة على صياغة شكل المشروع، وفي كيفية تأثير ذلك كله على أنشطتهم المهنية الميدانية اللاحقة وعلى قراراتهم وعلى تطورهم المهني.

■ **إن الجدول الزمني لعمليات التقييم غالباً ما يثير كثيراً من المشكلات - فهي غالباً ما تجرى في وقت متأخر للغاية أو مبكر للغاية مما يتعذر معه استخلاص نتائج سليمة منها.**

لئن كان التفكير في تصميم التقييم في وقت قريب من بداية المشروع قد أصبح أمراً أكثر شيوعاً، إلا أنه مازال من النادر استخدام التقييم في المساعدة على رسم معالم تصميم المشروع. وعلى سبيل المثال إذا كان هناك اهتمام بإجراء تصميم تجريبي (بحيث يمكن إجراء مقارنات بين الأطفال المشتركين في البرنامج والآخرين غير المشتركين في البرنامج) فإن الأمر يحتاج إلى القيام بذلك عندما يلتحق الأطفال بالبرنامج؛ ويلزم لذلك رسم خط قاعدي. وفي الغالبية العظمى من الحالات يرغب متخذو القرارات في الحصول على بيانات مقارنة من إحدى المشروعات دون أن يكون هناك خط قاعدي يمكن اتخاذه أساساً لإصدار أحكام بشأن ما تم إنجازه في إطار البرنامج.

وفي الجانب الآخر ثمة عمليات تقييم ينتهي إجراؤها في وقت مبكر أكثر مما يجب. ذلك أنه يجري جمع البيانات بشأن النتائج، قبل أن تتاح الفرصة لآثار البرنامج أن تتحقق. والمثل التقليدي في هذا الخصوص مستمد من مشروع Head Start أي البداية الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد مرور ستة أشهر عقب حضور الأطفال لبرنامج صيفي مخصص لتزويدهم بـ "البداية الأساسية" (Head Start) في المدارس الابتدائية، أجريت دراسة على الأداء الدراسي للأطفال بالمقارنة مع أداء أقرانهم الذين لم يمروا بتجربة "البداية الأساسية". وقد أثبتت عملية التقييم أنه عندما التحق الأطفال بالصف الأول تبين وجود فارق كبير بين الأطفال الذين التحقوا بالبرنامج الصيفي والأطفال الذين لم يلتحقوا به، فقد كان أداء الذين حضروا البرنامج أفضل. بيد أنه بعد مضي ستة أشهر تلاشت الفوارق. عندئذ نادى خصوم برنامج "البداية الأساسية" بأن ذلك البرنامج لم يترتب عليه حدوث أية فوارق بالنسبة للأطفال المعرضين للمخاطر.

ولحسن الحظ كانت منظمات أخرى تراقب مجموعات مشابهة من الأطفال الذين مروا والذين لم يمروا بالتجربة الخاصة ببرنامج "البداية الأساسية". وفي بعض هذه الدراسات تبين وجود فوارق حتى الصف الثالث، ولكن هذه الفوارق اختفت بعد ذلك ومرة أخرى نادى خصوم برنامج "البداية الأساسية" بأن البرنامج ربما ترتب عليه حدوث فوارق خلال ثلاث سنوات، ولكن المزايا الطويلة الأجل المترتبة عليه تافهة.

وقد واصل عدد قليل من المنظمات تقييم ورصد عينات من أطفالها. فبدأت الدراسات التي أجريت بواسطة مؤسسة High/Scope وغيرها من المؤسسات التي كانت تراقب الأطفال خلال مرحلة الدراسة الثانوية وما بعدها، تبين وجود فوارق كبيرة في النتائج بين الفريقين في كل من المجالين الاجتماعي والدراسي. كما أن المزايا الطويلة الأجل للتجربة الخاصة بالروضة كانت مازالت واضحة عندما بلغ "الأطفال" السابعة والعشرين من العمر! وليس في مستطاع كل شخص أن يملك الوسائل التي تمكنه من إجراء دراسات طويلة الأجل تستمر لمدة ثلاثين عاماً، ولكن هناك حاجة حقيقية تدعو الواهبين إلى الإستمرار في المجال الخاص بمثل هذه الدراسات للتوصل إلى تحديد تأثير برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في عالم الأغلبية.

Calculating Cost Savings: The High/Scope Perry Pre-school Project. bh1 ←
ccshu.pdf

وخلاصة القول، أنه بسبب مجموعة "الاستراتيجيات" المتكاملة التي تُطبَّق في مجال برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية - التي ثبتت صحة بعضها، بينما ظل معظمها دون بيانات مرتكزة على بحوث متينة الأسس بشأن مدى فعاليتها - فإنه ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام إلى تصميم المشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها منذ البداية الأولى لكل مشروع. ويجب تخصيص موارد كافية - مالية وبشرية للتقييم، كما أن المعلومات المطلوبة والتي يتم جمعها ينبغي أن تكون نافعة للعاملين في البرنامج عندما يضطلعون بالأنشطة، وينبغي للتقييم أن يوفر لهم التغذية المرتدة التي يحتاجون إليها لكي يعرفوا الإنجازات التي يحققها المشروع - فيما يتعلق بكل من أهدافه الخاصة ونتائجه غير المتوقعة. وتمثل تكاليف المشروع أحد العناصر التي يجب أن يتضمنها تقييم المشروع. وتجري مناقشة القضايا المتعلقة بكل من تكاليف وتمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في الفصل السابع.

المراجع

الجزء السابع التكاليف والتمويل

طوال عملية تصميم المشروع، سيكون هناك تفاعل بين ما تريد تحقيقه، والتكاليف المقترنة بتحقيق الغايات، والموارد التي يمكن الاستعانة بها في دعم تنفيذ المشروع.

على الرغم من أن هذا القسم هو آخر أقسام دليل البرمجة، فإن البت في أمر تكاليف المشروع وكيفية تمويله ليس في الحقيقة آخر ما يتطرق إليه التفكير في عملية التخطيط للمشروع. والواقع أن كثيراً من عناصر التكلفة سوف يتعين النظر فيها طوال عملية تصميم المشروع في نفس الوقت الذي يدور فيه تفكيرك حول النهج الذي تريد تطبيقه، والمكان الذي تتخذه مقرأً للمشروع، وأنواع الخدمات التي تقدم ومن الذي سيقدمها، وحجم المشروع ونطاقه وما إلى ذلك. وبالمثل، سيكون هناك حوار دائم حول كيفية تمويل المشروع. وفي الوقت الذي تتضح فيه معالم المشروع، سينشأ عدد من خيارات التمويل التي لم تكن واردة في البداية مما يفتح إمكانيات جمع أموال إضافية للمشروع.

ما هي الأمور التي سيتطرق إليها تقدير تكاليف برنامج للطفولة المبكرة؟ كيف تعرف ما تكونه التكاليف المعقولة لمشروع في مجال الطفولة المبكرة؟ كيف تعرف أن استثمارك سيؤتي أفضل مردود له؟ أين يرجح أن تجد الموارد اللازمة لتغطية تكاليف المشروع – الآن ومستقبلاً؟ نقدم في هذا القسم موجزاً لبعض المسائل المتعلقة بتقدير تكاليف مشروعات الطفولة المبكرة وبرامجها. كما نورد إطاراً لإنشاء ميزانية مشروع ومعلومات عن مختلف الطرق التي تمول بها برامج رعاية الطفولة المبكرة وتميئتها بهدف مساعدتك في الإجابة عن هذه الأسئلة.

تقدير تكاليف مشروعات رعاية الطفولة المبكرة للتنمية

هناك ما لا يقل عن ثلاثة أسباب مترابطة للحاجة إلى تقدير ما ستكونه تكاليف مشروع معين للطفولة المبكرة:

■ توفير معلومات تساعدك على إجراء اختيار يمكن تنفيذه من بين عدد من

الاستراتيجيات الممكنة لبلوغ المستوى المناسب من التغطية؛

■ المساعدة في إعداد ميزانية تتيح لك تنفيذ الاستراتيجية على ضوء الموارد المتاحة؛

■ إسقاط الكيفية التي ستغطي بها التكاليف على مرّ الوقت وتحديد أنواع الموارد التي يمكن تعبئتها.

ومن جهة أخرى، لا تعدو معرفة السبب الذي من أجله نقدّ التكاليف أن تكون مجرد بداية. والمهمة الأشق هي التوصل إلى تقديرات تكاليف تساعدك على اتخاذ قرارات برمجة مناسبة.

ذلك أنه ليس من الممكن إعطاء إجابة دقيقة عن السؤال عما ينبغي أن تكلفه برامج الطفولة المبكرة أو القول بأن استراتيجية معينة سوف تكلف، في المتوسط، هذا المبلغ أو ذاك. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب المختلفة. أولها هو أن الأشخاص الذين يشغلون مشروعات للطفولة المبكرة قد لا يدأبون، في الماضي بل وحتى الآن، على حفظ سجلات بالتكاليف بحيث أنهم حينما يسألون عما تكلفه برامجهم، يعجزون عن إعطاء رد. والثاني هو أنه حتى في الحالات التي تحتفظ فيها مشروعات وبرامج الطفولة المبكرة ببيانات، سيظل من الصعوبة بمكان عقد مقارنات بين تكاليف المشروعات بالنظر إلى التنوع البالغ بين ما طُوّر من تلك المشروعات والبرامج. والثالث هو أن الناس عموماً لا يتفقون فيما بينهم على إطار عام لتحديد ما ينبغي تقدير تكلفته وللطريقة التي ينبغي اعتمادها في إنتاج البيانات وتحليلها.

أوجه الاختلاف بين النهج المطبقة في مشروعات/برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية

تختلف مشروعات وبرامج الطفولة المبكرة فيما بينها من حيث:

■ الغايات - مثل الغايات المتعلقة بمدى التغطية، وبتركيز عملية البرمجة، وبمجموعة السكان المستهدفة، الخ

■ المنتفعون والمجموعة السكانية التي تستهدفها الخدمات - مثل عدد الأسر التي ستتلقى الخدمات والفئات التي تنتمي إليها؛ أعمار الأطفال المتلقين للخدمات؛ أنواع الاحتياجات وأوجه النقص المزمع تداركها

■ الأطر التي تقدم فيها الخدمات - حضرية مقابل ريفية، مناطق سهل بلوغها مقابل مناطق يصعب الوصول إليها

■ الأنشطة - مزيج السلع والخدمات والمعلومات والأنشطة المتاحة

■ القطاعات المعنية - التعليم، الصحة، التغذية، الخدمات الموجهة للأسرة، الخ

■ النهج/النماذج - تقديم الخدمات في مراكز و/أو أثناء زيارات إلى البيوت و/أو عبر وسائل الإعلام الجماهيري

■ البنى التحتية - شبه مهنيين مقابل مهنيين؛ نسب مرتفعة مقابل نسب منخفضة للأطفال إلى العاملين وللعاملين إلى المشرفين

■ المدة - الساعات كل يوم، والأيام في السنة، والسنوات التي تظل أثناءها كل أسرة تحت رعاية المشروع أو البرنامج

■ سياقات المشروع - تغطية جغرافية مركزية مقابل تغطية جغرافية متفرقة؛ دخل مرتفع للفرد مقابل دخل منخفض للفرد؛ اللغات المطلوب معرفتها

الاختلاف في طريقة حساب التكاليف

نتيجة لعدم وجود إطار عام لقياس تكاليف مشروعات/برامج الطفولة المبكرة، كثيراً ما تعكس بيانات التكاليف منظور أولئك الذين يجمعون البيانات. والتكاليف حسبما تقدرها الجهة التي توفر الخدمات (كالحكومة مثلاً) تكون مختلفة عن التكاليف التي تهم المنتفع بالخدمات (وأسرته ومجتمعه المحلي)، وتكون هذه وتلك مختلفة عن التكاليف التي يتكبدها المجتمع في مجموعه.

وإضافة إلى فروق المنظور، فإن أولئك الذين يجرون تحليل التكاليف يضعون في اعتبارهم متغيرات مختلفة (أو قيماً مختلفة للمتغيرات) فيما يجرونه من تحليل. فمثلاً:

■ تستند بعض تقديرات التكاليف إلى الميزانيات وليس إلى النفقات الفعلية.

على حين أن الميزانيات تمثل ما يعتقد الأشخاص أنهم سينفقون على المشروع فهم لا يتعمقون كثيراً في فهم ما أسهم به بالفعل (نقداً أو عيناً) أثناء المشروع أو ما أدخل على الميزانية من تغييرات أثناء عملية تنفيذ المشروع.

■ بعض المخططين يعاملون تكاليف الاستثمار (تكاليف البدء / التكاليف غير المتجددة)

وتكاليف التشغيل (التكاليف المتجددة) على أنهما شيئان منفصلان تمام الانفصال ولا

يدرجون أيًا من تكاليف الاستثمار في حسابات التكلفة لكل مستفيد من المشروع.

إن تكاليف إنشاء مشروع للطفولة المبكرة هي عموماً تكاليف مرتفعة بالقياس إلى تكاليف التشغيل. وكثيراً ما يحدث استثمار في إنشاء مرفق (إما بتجديد مبنى قائم أو بإقامة مبنى جديد)، وفي اقتناء المعدات الأساسية، وفي شكل ما من أشكال وسائل الانتقال. فإذا أدمج مجموع هذه التكاليف في تقديرات تكاليف السنة الأولى للمشروع، فإن التكلفة لكل مستفيد ستبلغ مستوى غير متكافئ مع الواقع. وينبغي أن تستهلك تكاليف الاستثمار على امتداد فترة معقولة من الزمن، وذلك عند حساب التكلفة لكل مستفيد من البرنامج، وعند قرن تلك التكاليف بالآثار المترتبة على البرنامج.

■ بعض المخططين يدرجون تكاليف إدارية محصّنة من نظام أكبر نطاقاً ينضوي

تحت مشروع معين، في حين أن البعض الآخر لا يفعل ذلك.

وحساب التكاليف داخل بعض المشروعات يجري بدقة فيما يتعلق بالتكاليف التي يمكن عزوها مباشرة إلى المشروع؛ وذلك نهج معقول بالنسبة لمشروعات الطفولة المبكرة القائمة بذاتها. غير أنه يحدث في حالات متزايدة أن تشكل مشروعات الطفولة المبكرة جزءاً من نظام أكبر (حكومياً كان أم غير حكومي). وفي تلك الحالات هناك تكاليف إدارية للمشروع يمكن استيعابها في النظام الأكبر. ونظراً لأنه كثيراً ما تصعب معرفة أي من تلك التكاليف تقترن بالمشروع، فقد لا توضع في الاعتبار في تحديد التكاليف الحقيقية لمشروع رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها. وينبغي إدراج حساب هذه التكاليف الإدارية إلى المدى الذي يتسنى إليه تمييزها.

■ يطبق المخططون معايير مختلفة في تعريف المستفيدين.

يحسب بعض المخططين التكلفة لكل مستفيد بالاستناد إلى عدد الأشخاص المسجلين في المشروع، بينما يستند آخرون إلى عدد الأشخاص الذين يأتون إلى المشروع بالفعل. وقد يكون هناك فرق ذو مغزى بين الرقمين. وعند الربط بين التكاليف والمنافع، قد يكون من المفيد أيضاً، إضافة إلى

معرفة عدد من أتى إلى المشروع، معرفة متوسط عدد أيام الحضور، ومتوسط عدد الغائبين، والمعدل السنوي لتجدد المستفيدين؛ والرقم الدال على عدد المسجلين لا يوفر تلك المعلومات وبعض المخططين لا يحسبون إلا التكاليف لكل طفل في حين أن البعض الآخر يحسبون منتفعين محتملين آخرين من البرنامج ومن ثم تنخفض تكلفة الوحدة.

■ بعض المخططين يدرجون تقديرات للمساهمات العينية في حين لا يفعل ذلك آخرون.

كثيراً ما تعتمد برامج الطفولة المبكرة اعتماداً شديداً على المساهمات المتأتية من الأسر ومن المجتمع المحلي. ويشمل ذلك في حالات كثيرة رسوماً تدفع لقاء الخدمة. وثمة فروق كبيرة بين هذه الرسوم تبعاً لفئات الأسر التي تتلقى الخدمات، ونوع الخدمة المقدمة، وما يستطيع الوالدان الإسهام به وهلم جرا. وإضافة إلى تلك المساهمات المباشرة في المشروع، قد ينخرط الوالدان وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي في القيام بمهام متنوعة دعماً للمشروع. ومن أمثلة ذلك أن آباء وأمهات الأطفال دون السن المدرسية في كينيا ينشطون، حسبما قالوا، في البرنامج الذي ينفذ في ذلك البلد. فهم يساعدون في جمع الأموال، ويقومون بعمل التوعية، وفي إعداد الطعام، وإحضار حطب الوقود والماء، وتنظيف الموقع المسيّج حيث تقع الروضة وإزالة ما قد يوجد به من عوائق الحركة، وهم يصلحون قطع الأثاث، ويحضرون الاجتماعات التي تعقد للأهل، ويصنعون اللّعب وينظمون الألعاب للأطفال، ويساهمون في بناء المراكز أو يتيحون استخدام منازلهم الخاصة كمرافق لرعاية الأطفال (Myers, 1992). وتشكل تلك الأنشطة جميعها تكاليف على من يضطلعون بالمهام المذكورة، ولو أنه يدفع عنها أجر، لكلف ذلك المشروع غالباً.

R. Myers. 1992. Towards an Analysis of the Costs and Effectiveness of Community-based Early Childhood Education in Kenya: The Kilifi District. vc1tacea.pdf

وخلاصة القول إن تنوع الاستراتيجيات والنهج، واختلاف الأساليب التي تقدر بها التكاليف يمكن أن تفضي إلى استنتاجات بينها فروق جذرية حول تكاليف برامج الطفولة المبكرة، سواء في مجموعها أو التكلفة لكل مشارك. وبالنظر إلى أننا نفتقر في هذه المرحلة إلى إطار عام مشترك لتقدير التكاليف وإلى الدقة في جمع البيانات، فإن المقارنة فيما بين المشروعات لا تعطينا إلا فكرة تقريبية للغاية عن تكاليف مختلف الاستراتيجيات المطبقة في الوقت الراهن (وهي معلومات لن تساعد في محاولة قياس القيمة النسبية لكل منها). ويلخص Barnett (1996a) الموقف بقوله، "إن تكاليف ومنافع نفس برنامج التنمية في الطفولة المبكرة تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية... وترتيبات التكلفة والتمويل ينبغي أن ينظر إليها على أنها خيارات تجرى على أساس المنافع الاقتصادية المتوقعة لبدائل برامج رعاية الطفولة المبكرة للتنمية واستناداً إلى الثقافة المحلية والقيود السياسية والاقتصادية المحلية. ومؤدى ذلك أنه ليس من الممكن البت سلفاً فيما يكونه الحل الأفضل."

وفيما يلي من هذا القسم، سنورد وصفاً أكثر تفصيلاً لما جد من تطورات على بيانات التكلفة لكل طفل/ لكل منتفع ولما يعرف عن فعالية التكاليف والعلاقة بين التكلفة والعائد فيما يتعلق ببرامج الطفولة المبكرة. وبالنظر إلى أن هذه الدراسات التحليلية تستند إلى تقديرات التكاليف، فمن المهم التوجه على وجه التحديد إلى مكونات برنامج رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها وإلى الكيفية التي يمكن بها تناول المكونات في إطار ميزانية المشروع.

W. S. Barnett. 1997. Costs and Financing of Early Childhood Development Programs. gw1cfeci.pdf

إنشاء ميزانية للمشروع

في هذه المرحلة من النقاش، نميز بين تقدير التكاليف وبين إنشاء ميزانية للمشروع. فتقديرات التكاليف أوسع نطاقاً من ميزانية المشروع التي لا يدرج فيها بالضرورة جميع تكاليف المشروع. فبعض التكاليف لن يتعين إدراجها بالميزانية نظراً لأنه، في الإطار المحدد الذي تعمل فيه، قد لا تدعو الضرورة إلى تلك التكاليف (فمثلاً، قد لا يكون من الضروري تطوير المشروع أو الدعوة له إذا كان قد سبقت تجربته واقتنع الأشخاص المعنيون بأن رعاية الطفولة المبكرة وتمييتها استثماراً مجدياً). كما أن بعض التكاليف سيتولى أمرها أطراف آخرون غير المنظمة أو المؤسسة التي تطور المشروع وتتلقى المنحة/القرض (ومن أمثلة هذه الأطراف: المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية العاملة بذات المنطقة، والوزارات التي تعرض خدمات تكميلية). كذلك ينهض ببعض التكاليف أولئك الذين يعرضون الخدمات (العمل الطوعي الذي يقدمه الكثير من العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتمييتها) بل والمنتفعون بالخدمات أنفسهم. فمثلاً، ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند تقدير التكاليف الحقيقية للمشروع، وقت وانتقال المشاركين الذين يدفعون عادة تكلفتها إما من جيوبهم أو بإعادة ترتيب جداول أعمالهم وفراغهم بهدف تجنب إدراجها في الميزانية. وتكاليف هذه الأنشطة لا يلزم إدراجها بالميزانية وإن تعين وضعها في الحساب عند إجراء تقديرات إجمالي تكاليف المشروع.

ومن البنود الأخرى المكلفة والتي يمكن أن لا تدرج بالميزانية المواد والأشغال اللازمة لبناء مرافق مشروع رعاية الطفولة المبكرة وتمييتها، والتي ليس من غير المألوف أن ينهض بها المجتمع المحلي المعني بها. وفي تلك الحالات، فإن تكاليف هذه المساهمات، التي تقدر بأسعار المواد والأشغال اللازمة للبناء في الإطار المحدد للمشروع، لن تكون مشمولة بإسقاطات الميزانية. ومن جهة أخرى، فعندما تتقرر خطة لتنفيذ مشروع مماثل في مواقع أخرى لا يتوافر فيها هذا النوع من المساهمات، يتعين حساب تلك التكاليف وإدراجها بالميزانية.

ما الذي يتعين إدراجه بالميزانية؟

الميزانية خطة مالية تعطي فكرة عما سيكلفه تنفيذ مشروع وكيفية إنفاق الأموال التي ترصد له (انظر الجدول ١، ٧، قائمة البنود الرئيسية للميزانية). وفي بعض الأحيان تعد ميزانية بإجمالي تكاليف المشروع ثم ميزانيات منفصلة تخص كل منها مؤسسة أو منظمة مشاركة في تنفيذ المشروع (انظر الجدول ٢، ٧ للإطلاع على مثال للكيفية التي يمكن بها تقسيم الميزانية). وتشكل عملية إعداد الميزانية جزءاً من تخطيط المشروع وتستخدم للأغراض التالية على وجه التحديد:

- إعطاء صورة للعلاقة بين مكونات المشروع وتكاليفها؛
- توجيه اتخاذ القرارات مع مراعاة أفضل الطرق كفاءة وفعالية لبلوغ مرامي المشروع؛
- قياس الموارد المتاحة لبلوغ كل مرمى من مرامي المشروع؛
- اختيار بدائل ممكنة لبلوغ نفس المرمى في حال ما إذا كانت الموارد لا تكفي لتحقيق كل المرامي بالتزامن؛

■ تحديد تكاليف المشروع المقبلة؛

■ تقييم المشروع بمقارنة التكاليف بالمنجزات.

وكما في حالة الجوانب الأخرى لعملية تخطيط المشروع، يشكل إعداد الميزانية عملية أخذ وعطاء. فما أن يقع اختيارك على ما تود تطبيقه من استراتيجيات ونهج لرعاية الطفولة المبكرة وتمييتها، حتى يمكنك الشروع في إنشاء ميزانية تتناسب مع الاستراتيجية. وستبدأ وأنت بصدد قياس التكاليف اللازمة لمختلف مكونات الاستراتيجية، في إدراك وجود مقايضات حتى في داخل كل نهج على حدة. وقد لخص Barnett (1996a) خصائص البرنامج التي تنزع إلى ممارسة أقوى تأثير على تكاليف المشروع والطرق التي تمارس بها ذلك التأثير، وفيما يلي بيانها:

■ السن التي يبدأ فيها الأطفال الانتفاع بالبرنامج - بوجه عام ترتفع تكاليف الخدمات بتدني تلك السن؛

■ تواتر تقديم الخدمات إلى المنتفعين - كلما ارتفع معدل التواتر، ارتفعت التكلفة؛

■ طول مدة كل دورة - هنا أيضاً كلما طالت المدة، زادت التكلفة وإن لم تكن العلاقة علاقة خطية مطردة؛

■ نسبة العاملين في رعاية الطفولة المبكرة وتمييتها إلى المنتفعين بها - يحتاج صغار الأطفال إلى نسبة أعلى من نسبة الراشدين إلى الصغار؛

■ مؤهلات الموظفين - استخدام موظفين مهنيين مقابل موظفين شبه مهنيين؛

■ الإشراف والإدارة - نسبة المشرفين إلى الموظفين؛

■ عنصر الصحة والتغذية - تقديم الغذاء في إطار البرنامج أمر مكلف ولم يثبت دائماً جدواه كاستثمار جيد؛

■ إشراك الأهل - كما سبقت ملاحظته، يستطيع الوالدان أن يسهموا بقسط هام في الجهد الجماعي، إذ عندما يقدم هؤلاء وقتهم وخدماتهم، تنخفض التكاليف المحملة على المشروع؛

■ السياق المجتمعي والأسري - يلاحظ عموماً أن الفئات القادرة على دفع مقابل الخدمات هي أقل الفئات حاجة إليها. لذلك فإن البرامج المعدة للأطفال الأشد عرضة للمخاطر ستكون أكثر تكلفة على الحكومة والمجتمع.

مع مراعاة هذه المتغيرات (وإجراء بعض الخيارات المبدئية) يمكنك أن تستقر على تصميم مشروع وإعداد ميزانية. ومن الواضح أنه سيتعين عليك إجراء خيارات والتصرف في المقايضات التي لا مناص منها عندما تكون الموارد محدودة. وقد أدرجت بعض المقايضات في القائمة الواردة أعلاه ومن بينها أن البرامج الخاصة بالرضع وصغار الأطفال أعلى تكلفة بوجه عام بالنظر إلى ضرورة رفع نسبة الكبار (مقدمي الرعاية) إلى الصغار (متلقي الرعاية). وبالنظر إلى أن تواتر الاتصال له علاقة بالنتائج، فإن البرامج التي تهبط فيها فرص الاتصال لن تكون على نفس فعالية البرامج الأخرى التي تتكرر فيها مناسبات التفاعل. ومؤدى ذلك، على سبيل المثال، أن الاتصال الأسبوعي ضروري في برامج الزيارات المنزلية، الأمر الذي يخفّض عدد الأسر التي يستطيع مقدم الرعاية زيارتها والعمل معها.

ومن المفيد لك وأنت بصدد إعداد الميزانية أن تتشاور بشأنها مع آخرين ممن مروا بتجربة تخطيط الميزانية وأن تناقش أرقام التكاليف التي توصلت إليها مع أشخاص ممن سيشاركون في تنفيذ البرنامج بطريق مباشر أو غير مباشر.

ملاحظة: لن يكون بوسعك دائماً أن تتحقق من دقة تكاليف بنود معينة. وستنشأ مناسبات تضطر فيها إلى الاقتناع بتخمين رقم على ضوء معلوماتك أو بتحديد مدى تقع فيه التكاليف المقدرة لعنصر ما. وعليك أن تدرك مع ذلك أنه إذا اتسع ذلك المدى المقدر بدرجة مفرطة، فسيقلل ذلك من فائدة ميزانيتك كأداة للتخطيط والتقييم، كما سيغض من مصداقيتك وأنت بصدد الحصول على الأموال.

وتبعاً لطبيعة المشروع، ولفئات الأشخاص المعنيين، قد يلزمك توفير ميزانيات منفصلة لكل مما يلي:

■ ما سيتعين إدراجه في الميزانية الحكومية التشغيلية/المتجددة، سواءً عموماً أو فيما يخص كل وزارة معينة؛

■ ما سيتعين إدراجه في ميزانية الحكومة، الرأسمالية أو الإنمائية؛

■ ما سيتعين إدراجه في الميزانيات دون الوطنية على مستوى المحافظة أو المنطقة أو المجتمع المحلي، موزعاً على الوزارات/الإدارات المعنية؛

■ ما يزمع عرضه على الوكالات والمنظمات الوطنية والدولية قصد الحصول على تمويل له.

من أين تبدأ عند الشروع في إعداد ميزانية

فيما يلي عدد من الأسئلة التي سيتعين الإجابة عنها عند الشروع في إعداد ميزانية:

ما هي الحدود الزمنية للمشروع؟ متى سيبدأ المشروع؟

ثمة فرق بين المهام السابقة على المشروع (مثل التعرف على مصادر المعارف والخبرة، وجمع الأموال، والحصول على الموافقات اللازمة للمشروع، وما إلى ذلك) وبين تنفيذ المشروع (أي عندما تقدم الخدمات بالفعل إلى المنتفعين). وكثيراً ما تتسبب المهام السابقة على المشروع في تأجيل تاريخ البدء الفعلي في تنفيذه. لذلك ينبغي أن تتحقق من أنك قد أخذت ذلك في الحسبان في إعداد الميزانية وفيما تقدمه من خطط إلى وكلاء التمويل. وإضافة إلى إتاحة الوقت اللازم للبدء في المشروع، من الأهمية بمكان توزيع أنشطته على ضوء توافر الموارد. فلتدرس الأنشطة بعناية (خطة التنفيذ)، وكذلك التوقيت المناسب لكل نشاط بالنظر إلى الموارد المطلوبة والأخرى المتوفرة.

مثال من الفلبين لتقسيم متطلبات الميزانية إلى مراحل (انظر الإطار ١، ٧)

الإطار ٧، ١ مراحل مشروع تنمية الطفولة المبكرة في الفلبين، وأهدافه، وتكاليفه لعشر سنوات

الهدف على الصعيد الوطني هو إعطاء الأولوية لأفقر مناطق الفلبين. وهدف البرنامج، بوجه عام وبالتوافق مع الهدف الوطني، هو إيصال خدمات تنمية الطفولة المبكرة إلى ٠٨ في المائة من الأطفال في سن السادسة وما دونها في غضون عشر سنوات. وسوف يتعين الربط بين تحقيق

هذه الأهداف وبين قياس موضوعي للقيود البيئية التي تكتنف تنفيذ البرنامج. وثمة قيدان يتعين وضعهما في الاعتبار:

■ ضرورة اختبار وصقل عدد من النهج التقنية التي ينهض عليها البرنامج قبل الالتزام باستثمارات هامة؛

■ الاحتمال المترتب على تفويض السلطة بأن لا تقدم المدن والبلديات على المشاركة في البرنامج بحماس ومعدلات مرتفعة.

ويجري التحوط لثاني هذين القيدين في إطار تصميم البرنامج بتضمينه برنامج ترويج ونظام نقل للأموال قائم على الحوافز. ومن الواجب مع ذلك الإصرار على إنجاح هذه الجوانب من تصميم البرنامج.

ويستجيب تقسيم البرنامج إلى مراحل لتلك الاعتبارات على النحو التالي.

■ أولاً، لن يبدأ التنفيذ على مستوى المدينة/البلدية إلا في السنة الثالثة لتنفيذ البرنامج. وستخصص السنتان الأولى والثانية للبحوث الإجرائية على الصعيد الوطني بهدف اختبار النهج البرنامجية، وبناء القدرة الوطنية على قيادة البرنامج ودعمه، والشروع في بناء الاهتمام والقدرة على الصعيد المحلي.

ومن الواضح أنه لغرض اختبار مفاهيم البرنامج، سيشارك عدد محدود من المدن/البلديات في عملية تنفيذ ريادية لنهج البرنامج. غير أن هذه العمليات الريادية ستمولها الحكومة الوطنية من الأموال المرصودة في القسم الوطني من خطة تمويل البرنامج.

■ ثانياً، تحسباً للمخاطر وأسباب الشك الناشئة عن تفويض السلطة، سيفترض للمدن والبلديات معدل مشاركة نسبته ٥٧ في المائة وفترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات.

ومؤدى ذلك أنه عندما تصبح مدن منطقة ما مؤهلة للمشاركة في البرنامج، يفترض أن ٥٧ في المائة منها ستتنشط في البرنامج أثناء السنة الأولى (مما يفرض عبء عمل ثقيل على أنشطة التعاقد والتحقق الواقعة على عاتق القسم الوطني من البرنامج)، وأن ٧٥ في المائة من المدن المتبقية ستتنشط أثناء السنة الثانية، وأن المدن المتبقية بعد ذلك ستكون نشطة بحلول السنة العاشرة. وعلاوة على ذلك فإن نشاطها وتوافر القوى العاملة لديها سيكونان بحيث ينتجان نظام تنفيذ مكتملاً وعلى استعداد للتشغيل الكامل بحلول نهاية السنة الثالثة من التنفيذ. وفي السنة الرابعة من المشاركة، ستكون المدينة/البلدية العادية على أهبة الاستعداد للتشغيل الكامل للنظام سعياً إلى تحقيق أهداف البرنامج.

■ ثالثاً، من أجل الالتزام بالهدف الوطني المتمثل في إعطاء أولوية لأفقر المناطق، من المزمع قبول المناطق على مراحل متتابعة على النحو التالي: عشرون في السنة الثالثة من التنفيذ، وعشرون أخرى في السنة السادسة؛ وعشرون ثالثة في السنة الثامنة، والثماني عشرة المتبقية في السنة العاشرة.

وقد صمم هذا القبول على مراحل بعناية بهدف تيسير قياس واقعي للقيود التي تكتنف البرنامج وتحقيق أهداف البرنامج في الوقت نفسه. ونتيجة لذلك، سيكون هناك احتمال واقعي أن يتسنى بلوغ ٨٠ في المائة من الأهداف بحلول السنة العاشرة، وذلك لصالح أشد الأطفال فقراً واحتياجاً.

المصدر: Government of the Philippines. 1997. Proposed Early Childhood Development Project. Revised 28 October.

بالنظر إلى أن أنشطة المشروع تنفذ على مراحل تمتد على فترة تلقي المنحة/القرض، فإن أفضل السبل هو إنشاء الميزانية سنة بسنة والتوصل إلى مجموع بناء على ذلك. وسيكون من الضروري على الأرجح رصد الميزانية على أساس سنوي (إن لم يكن على أساس نصف سنوي). وإذا كنت تستخدم إطار تحليل منطقي (LogFrame: Logical Framework Analysis) على النحو المبين بالقسم السادس، فإن خطة للميزانية السنوية تتيح إجراء مقارنات مناسبة للمخصصات (المدخلات) مع الإنجازات (المخرجات).

ما هي بعض التغييرات المتوقعة التي يرجح أن تؤثر في الميزانية أثناء فترة تنفيذ المشروع؟

ثمة عدد من المكونات التي يمكنك أن تتوقع تسببها في زيادة التكاليف من سنة إلى السنة التي تليها. فمن المرجح مثلاً أن تطراً زيادة على المرتبات من سنة إلى سنة (لمسايرة التضخم أو مكافأة المجيدين على حسن أدائهم). وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة في الاستحقاقات (مثل الضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة). ويتيح لك إنشاء ميزانية سنوية تضمن تلك الميزانية زيادات تعلم أن من المرجح أنها ستنشأ.

وقد تكون هناك بنود يمكنك أن تتوقع حدوث هبوط في تكاليفها بمرور الوقت، وأخرى قد تطراً زيادة على تكاليفها. فمثلاً، قد تطراً أثناء دورة مشروع مدتها عشر سنوات تغييرات على أنواع السلع والخدمات التي يقدمها المشروع. وعندما يكون الغذاء سلعة تقدمها وتُشترى من خارج المجتمع المحلي مع وجود نية تغيير مصدر الحصول عليه إلى وكيل محلي بعد فترة من الزمن، فقد يمكنك أن تتوقع هبوطاً في تكاليف الأغذية في السنة الخامسة للمشروع مقارنة بسنته الأولى عندما كان الشراء من خارج المجتمع المحلي. ومن جهة أخرى فإن النقص المحتمل في تكلفة هذا البند قد توازنه زيادة في عدد المنتفعين في السنوات التالية. ويمكن أن تعد الميزانية الأصلية لتوفير خدمات لعدد س من الأسر. فإذا كنت تنوي زيادة عدد المنتفعين بنسبة ١٠ في المائة سنوياً، فعليك أن تفكر فيما يعنيه ذلك بالنسبة للميزانية.

ما هي بعض التغييرات الممكنة غير المتوقعة التي قد تؤثر في الميزانية؟

بالنظر إلى أن هذه التغييرات غير متوقعة، فليس من المحتمل أن تكون واضحة المعالم ولكنك قد تستطيع أن تخمّن عن دراية بعض عناصر المشروع التي يرجح أن تطراً على تكاليفها تغييرات أثناء فترة التنفيذ. فمثلاً إذا سرت إشاعة بأن أسعار النفط ستطراً عليها زيادة في غضون قرابة ستة أشهر، فإن ذلك قد يؤثر في تكاليف احتياجات المشروع من المواصلات. أو ربما يقول مورد بعض المعدات التي ستحتاجها للمشروع إنه لن يتمكن من توريد البنود المطلوبة طوال ثمانية أشهر. فهل سيكون السعر عندئذ هو نفس السعر الذي رصدت له بنداً في الميزانية؟ أو قد يرتفع سعر الورق إلى الضعفين في غضون ستة أشهر. فهل من سبيل إلى معرفة ما إذا كان ارتفاع السعر سوف يتواصل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا سيكون تأثير ذلك على المواد التعليمية التي خططت لطباعتها بعد السنة الأولى من بدء المشروع؟

إن من المؤكد أن ليس باستطاعتك أن تتنبأ بجميع التغيرات في سياق تأثيرها على ميزانيتك. غير أنه قد يكون من الخطأ الافتراض بأن الأمور ستظل على ما هي عليه وإسقاط نفس التكاليف لكل من سنوات المشروع. فمن الأفضل عموماً توقع زيادات معقولة في التكاليف مع مرور الوقت من أن ينفد ما لديك من أموال قبل أن تتحقق أهدافك.

ويورد الجدول ٧, ١ ملخصاً لعناصر التكلفة التي سيتعين إعداد تقديرات لها عند الشروع في إنشاء ميزانية وحساب مجمل تكاليف مشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، مقسمة إلى تكاليف استثمار (لا تطلب سوى مرة واحدة) وتكاليف تشغيل (متجددة). وستورد الصفحات التالية مناقشة لكل من عناصر التكلفة المدرجة بالجدول ٧, ١.

الجدول ٧, ١

ملخص عناصر التكلفة لمشروع في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

تكاليف الاستثمار (البدء/غير المتجددة) (ويتعين استهلاكها)

تطوير المشروع: إنشاء/اختبار النهج، البنية التحتية، المواد

المرافق: تشييدها أو تحسينها

المعدات: معدات الانتقال، معدات المكاتب، المعدات التعليمية (المكاتب والمقاعد) التخزين، تجهيز

الطعام

المواد: الكتب الإرشادية، الكتب، اللعب

التدريب: التدريب المبدئي على جميع المستويات (المدرسون، أماكن التدريب، البدلات اليومية،

الانتقال، اللوازم)

الخبراء الاستشاريون: الأتعاب والرسوم والمصاريف

المشروعات الجزئية: القروض اللازمة لمخططات تمويل المشروعات

تكاليف التشغيل (المتجددة)

المرتبات والمستحقات: إداريو ومشرفو ومديرو مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية،

العاملون في المشروع، الموظفون الصحيون، الطباخون، موظفو الدعم (السائقون، الحراس،

الصيانة)

الأغذية: تكاليف الشراء (أدرجت تكاليف النقل والتجهيز في بند آخر)

الرعاية الصحية: اللوازم (المرتبات أدرجت أعلاه)، المرافق (محصصة)

الإدارة: تكاليف الإدارة العامة (تكاليف عامة)

التدريب: التدريب أثناء الخدمة (أثناء العمل)

الاتصالات: الهاتف، الفاكس، المودم، الطباعة، الوسائط

اللوازم

المواصلات: غير القابلة لإعادة الاستعمال (الورق والأقلام، ورق المرحاض، الخ)

البنزين: وصيانة المركبات

البدلات اليومية: التكاليف المترتبة بالإشراف والتدريب والزيارات الميدانية

الصيانة: تكاليف المرفق، الكهرباء، الهاتف، التأمين
التقييم: إجراء عمليات رصد دورية والقيام بأنشطة تقييمية
الطوارئ: صندوق التكاليف غير المتوقعة

تكاليف الاستثمار/البدء

تكاليف الاستثمار هي التكاليف المقترنة بالعمل على استهلال المشروع. ويتوقع أن تتفق تلك التكاليف دفعة واحدة وأن لا تتكرر في أي وقت طوال تنفيذ المشروع. ومن جهة أخرى، قد يقتضي الأمر تكبد تلك التكاليف مرة أخرى إذا طرأ توسع على المشروع و/أو جرى تنفيذه في سياق مختلف داخل البلد ذاته.

ومن المرجح أن تكون تكاليف الاستثمار مرتفعة بالقياس إلى التكاليف الجارية. وفي حين أن تكاليف الاستثمار تشمل البنود الواضحة (المرافق، المعدات، المواصلات)، فهي تشمل أيضاً الإدارة والإشراف والتدريب التي يرجح أن تتطلب جميعها من الموارد في مرحلة إطلاق المشروع أكثر مما تتطلب بعد أن تترسخ المعارف والمهارات التي طورت في وقت سابق. وعلى الرغم من أن الحاجة سوف تدعو باستمرار إلى بناء القدرات طوال فترة تنفيذ المشروع نتيجة لاستبدال الموظفين ولأهمية تحديث المعارف، فسيأتي معظم بناء القدرات في بداية المشروع. وتشمل تكاليف الاستثمار ما يلي:

تطوير المشروع: إنشاء النماذج واختبارها، وتطوير التكنولوجيات والمواد

في حالة ما إذا كانت تكنولوجيات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، ونماذجها وموادها قد سبق أن طوّرت واستخدمت على أساس تجريبي وقيمت داخل البلد، فإن التكاليف التطويرية المقترنة بإرساء أسس المشروع قد لا تبلغ مبلغاً كبيراً. ومع ذلك فسوف تدعو الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات في الاستراتيجيات المحددة التي سيجري تطبيقها وفي المواد المزمع استخدامها. وتشير التجربة إلى قيمة مرحلة توافق تجريبية لأي استراتيجية أو مواد حتى وإن بدا الأمر كما لو كان إعادة اختراع للعجلة. ذلك أن عملية التطوير وفترة التطوير يفسحان مجالاً لإجراء تعديلات جوهرية في النهج لكي يناسب سياقات معينة ويساعدان على تحديد صعوبات إدارية ممكنة، كما يساعدان الموظفين والإداريين على تثبيت ملكيتهم للنموذج (للنماذج) المحدد والمواد المعينة المزمع استخدامها.

كذلك يمكن استخدام عملية إنشاء (أو إعادة إنشاء) واختبار نموذج ما في إطلاع وتدريب أفراد يعهد إليهم لاحقاً بالمسؤولية عن تنفيذ استراتيجيات المشروع على نطاق أوسع. من ذلك مثلاً أنه في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، يجري على نطاق واسع نسبياً تجريب نماذج مختلفة مما قد يغني عن الحاجة إلى إجراء دراسات كاملة، رائدة أو تجريبية. ومع ذلك قد ينبغي إفساح المجال لإنشاء واختبار مواد جديدة ورصد نماذج موجودة والمبادرة إلى تقييمها. ومن جهة أخرى، يتوافر لافريقيا قدر يقل كثيراً عن ذلك من الخبرة بالنهج البديلة، مما ينشئ الحاجة إلى تجريب تشكيلة متنوعة من المشروعات الرائدة/التجريبية قبل الإقدام على تنفيذ مشروعات واسعة النطاق.

وكثيراً ما يمارس نشاط تطوير المشروع وإجراء تقديرات التكاليف المناظرة باعتبارهما مشروعاً ثانوياً منفصلاً في المرحلة التحضيرية تخصص لهما ميزانية منفصلة ومدرجة في الميزانية الأكبر للبرنامج. ومن المرجح أن تدمج تكاليف إجراء تجربة ميدانية لزم من محدود في إطار ميزانية تطوير المشروع. وينبغي أن تتضمن الميزانية أيضاً تكلفة تقييم مرحلة التطوير و/أو تكلفة إنشاء واختبار مواد نموذجية أولية. وأحياناً يوفر الدعم المقدم لمشروع تطوري داخل البرنامج الأكبر تبريراً لتقديم الدعم للمرتبات وغيرها من التكاليف التشغيلية في مستهل المشروع، وإن كان ذلك يقرن عادة باتفاق واضح على أن هذا الدعم المتأتي من مصدر تمويل خارجي سيوزع على امتداد فترة تنفيذ المشروع.

بناء مرافق جديدة أو تجديد مرافق قائمة

في حالات كثيرة، ليس من الضروري بناء مرافق جديدة نظراً لأنه قد يتبين، تبعاً لعمر الأطفال، والمناخ، ونوع مشروع الطفولة المبكرة المزمع تنفيذه، أن من الممكن الاستفادة من وجود مرافق قائمة. وفي حالات مختلفة، عرضت للاستخدام في مشروعات للطفولة المبكرة مراكز مجتمعية، وكنائس، وقاعات اجتماعات، وساحات أسواق، ومرافق تابعة لشركات، وبيوت خواص، بل وساحات مفتوحة كالمنتزهات. وفي تلك الحالات، تشكل تكاليف المرافق تكلفة تشغيلية أكثر منها تكلفة استثمارية ما لم يقتض استخدامها قدرًا من التجديد.

وإذا تقرر استخدام مرافق موجودة، قد ينطوي الاختيار على مساوئ مخبأة للمشروع. فمن المهم مثلاً أن يتحقق من:

- أن أوجه الاستخدام البديلة والمنافسة للمرفق في أوقات أخرى من اليوم أو الأسبوع لا تحد أكثر مما ينبغي من الساعات التي يستطيع الأطفال و/أو الكبار أن يعقدوا لقاءاتهم، ولا تقيد ما يمكن إجراؤه من أنشطة في مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؛
- أن الاستفادة من وجود مرافق قائمة لن تؤدي إلى وضع المشروع في مكان غير مطروق يجعل المشاركة في منافعه أمراً متعذراً؛
- أنه سيكون هناك التزام بالمعايير الدنيا المطلوبة، بما في ذلك المعايير الصحية.

وعندما تملّي الظروف إقامة مبان جديدة، ينبغي مراعاة عدد من الاعتبارات:

- أن مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط المبنى وتشبيده الفعلي يمكن أن يخفّض التكاليف الفعلية للمشروع من خلال عمل المتطوعين واستخدام المواد المحلية.
- أنه ربما كان من دواعي فعالية التكاليف التعاقد مع معماري محلي للإشراف على بناء المرفق.
- أنه ينبغي أن لا تطبق في اختيار المبنى أو تحديد الفراغات معايير صارمة. فعلى الرغم من ضرورة إيلاء الاهتمام لمعايير دنيا معينة (مثل معايير الأمن وسهولة الحصول على المياه والوصول إلى المراحيض) فينبغي أن لا تكون تلك المعايير من الصرامة بحيث تترتب عليها تكاليف باهظة أو تبلغ من الارتفاع حداً يقصر المشاركة في المشروع على قلة مختارة.

وينبغي أن يكون واضحاً أن تكاليف المرفق المعد لاستقبال استراتيجية رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في مركز مهياً لذلك ستكون عادة أكثر ارتفاعاً بكثير من تكاليف مرفق لمشروع دعم وتثقيف الوالدين. فمن السهل للآباء والأمهات أن يلتقوا في بيت أو مبنى مجتمعي لا يستخدم لغرض

آخر. وإذا وقع الاختيار على نهج وسائطي لا يقتضي تجميع الأطفال أو الكبار في مكان معين، فستمثل تكاليف المرافق في تكاليف استخدام مرفق الوسائط في صنع وتوزيع الوسائط الناقلة لمضامين المشروع.

المعدات

■ معدات المواصلات والمكاتب

ستملي الظروف ما سوف تدعو إليه الحاجة من مركبات ومعدات مكاتب، الخ... من أجل القيام بأعمال الإدارة والإشراف والرصد المقترنة بالمشروع أو بمكوناته. ولكي يتسنى لك الوصول إلى رقم دقيق للاحتياجات من المعدات، عليك أن تجيب عن الأسئلة التالية: هل ستحتاج إلى أمكنة للمكاتب؟ لكم من الأشخاص؟ ماذا ستكون احتياجاتهم من المعدات واللوازم من أجل القيام بأعمالهم؟ هل ستحتاج إلى قطع أثاث أو خزانات ملفات؟ وماذا عن اللوازم المكتبية؟ وهل ستحتاج إلى شراء كتب أو مطبوعات خاصة؟ هل سيحتاج المشروع إلى اقتناء حاسوب أو لوازم استنساخ أو طباعة؟ وماذا عن أقلام الرصاص ودفاتر الحسابات والإضبارات؟ ما هي الاحتياجات من وسائل النقل؟ هل ستحتاج إلى استئجار سيارة أم إلى اقتناء مركبة طول الوقت؟ هل يستطيع الأشخاص اللجوء إلى وسائل النقل الأقل تكلفة (مثل الدراجات النارية والسكوترز والدراجات؟ ماذا ستكونه تكاليف صيانة المركبة وشراء الوقود اللازم لها؟

ملاحظة: من السلع التي تمنع المنظمات في تمويلها الحواسيب ومودمات الاتصال بالانترنت. ومن جهة أخرى فإن هذه التكنولوجيا بسبيلها إلى أن تزداد توافراً وأهمية في تزويد المشروعات بموارد غير متاحة لها بوسائل أخرى. وإذا امتنعت عن تزويد المشروع بتلك الموارد، ستوسع الفجوة بين من يملكونها ومن لا يملكونها. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض البلدان تلجأ مباشرة إلى أعلى التكنولوجيات. ففي الأماكن التي لم تُمدَّ بها بعض خطوط الهاتف، تمت خطوط الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN - Integrated Services Digital Network) عوضاً عن أسلاك الهاتف. وعلينا أن لا نفترض أن على الجميع أن يمروا بجميع المراحل التي مررنا بها لاقتناء التكنولوجيا.

وثمة تحذير يتعين إعلانه فيما يتعلق بنوع المعدات التي تشتري خاصة إذا كانت مستوردة. فعندما تشتري معدات من نوع ما، ينبغي التحقق سلفاً من توافر سبل صيانتها وإصلاحها وقطع غيارها. وتشير التجربة إلى أن صيانة أنواع كثيرة من المعدات تشكل مشكلة كبيرة في ظروف معينة.

وينبغي أن تُدرج في الميزانيات نفقات المعدات كاملة عن السنة المزمع شراؤها فيها. ومن جهة أخرى سيتعين، عند حساب تكاليف مشروع ما، استهلاك تكاليف المشتريات على امتداد الفترة المتوقعة لبقاء المعدات صالحة للاستعمال.

■ المعدات ذات الصلة بتوفير الخدمات

عندما يتضمن المشروع تجهيز الطعام للأطفال، ينبغي إدراج تكلفة معدات الطهي ومواعينه. ومعظم المعدات التي يحتاجها الأطفال بسيطة (موائد وكراسي وخزانات ومعدات ملاعب) ولا تتطلب حُنكة في تركيبها. لذلك، كثيراً ما يتسنى صنعها محلياً مما يساعد على زيادة الدخل في المجتمع المحلي (ومن الممكن أيضاً أن يقدمها المجتمع المحلي على سبيل الهبة للمشروع). وثمة

أمثلة للمعدات المتسمة بقدر لا بأس به من التجديد والصالحه لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ويأتينا أحد هذه الأمثلة من كينيا حيث كثيراً ما تكون مدرسة الروضة غرفة ملحقة بالمسجد. وهذه الغرف متعددة الأغراض ويتعين بالتالي إعادة ترتيبها في نهاية كل حصة بحيث لا نجد على حوائطها عندئذ أي سبورة أو ملصقة. وردّ مصممو البرنامج على هذا التحدي إذ طلبوا صنّع مناظير منخفضة يمكن أن يتسع كل منها لأربعة أطفال ويسهل تكديسها. وبالنظر إلى عدم وجود سبورات أو ملصقات في الغرفة، طليت أعالي المناظير باللون الأسود واستخدمت بمثابة ألواح عندما يرسم الأطفال أو يكتبون. وإضافة إلى ذلك صنّعت لوحات الإعلانات بحيث يمكن طيها عندما لا يكون الأطفال موجودين بالقاعة. وعندما يستخدم القاعة أناس آخرون تبدو تلك اللوحات وكأنها خزانات مغلقة. ومؤدى ذلك أنه ليس على المعلمين أن يرفعوا اللوحات الجدارية وغيرها من المعينات التعليمية في نهاية كل يوم دراسي، فكل ما عليهم فعله هو إغلاق الخزانات.

معاينة الواقع: من المهم عند صنع المعدات محلياً التحقق من حسن نوعيتها إذ قد لا يتسنى استخدامها عندما تقتصر إلى الجودة. والأمثلة كثيرة على المزالق والمراجيح السيئة الصنع من مواد سرعان ما يعلوها الصدأ. وحتى عندما تكون صالحة للاستعمال، تسلط الشمس أشعتها عليها فتحول سخونتها دون إمكانية استعمالها. وأحياناً قد لا تتمثل المشكلة في المادة الخام بقدر ما تتمثل في تصميم اللعبة. وحدث ذلك عندما حاولت امرأة من زمبابوي توفير النقود بصنع ثلاث أحجيات على إطار واحد إحداها فوق الأخرى مما يضطر الأطفال إلى حل مشكلة أربع وعشرين قطعة بدلاً من ثماني قطع فحسب إذ لا سبيل إلى الفصل بين قطع أحجية وقطع الأحجيتين الآخرين. وكانت القطع تسقط من طبقة إلى طبقة، الأمر الذي جعل محاولة التوصل إلى حل مصدر إحباط شديد للأطفال.

وكثيراً ما يكون هناك مقايضات بين إنتاج المعدات وشرائها على الصعيد المحلي وإنتاجها أو شرائها على الصعيد الوطني أو المركزي. ففي حين أن الإنتاج المحلي يمكن أن يشجع الاقتصاد المحلي، فإن شراء المعدات النمطية يمكن أن يسفر عن وفورات الحجم وييسر مراقبة النوعية. فمن الأيسر على الصعيد الوطني مثلاً التحقق من أن المعدات معمرة وآمنة. ومن جهة أخرى فإن الشراء المركزي لا يكفل المواءمة للظروف المحلية ولا إدرار الدخول محلياً كما لا يشجع المشاركة المحلية في برنامج الطفولة المبكرة. لذلك فإن معدات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لا ينبغي استيرادها مركزياً إلا في حالات نادرة للغاية.

المواد

الكتب الإرشادية وغيرها من الكتب اللازمة للمشروع

ستدعو الحاجة إلى حساب تكاليف الكتب الإرشادية اللازمة للمشرفين والمعلمين وغيرها من الكتب المزمع استخدامها في المشروع. والأفضل في معظم الحالات أن تطبع تلك الكتب في داخل البلد المعني. وثمة من حيث الإنتاج مقايضة في الاختيار بين نوعيتين من الورق أو بين طريقتين في الطباعة (مثلاً رسوم إيضاحية ملونة أو غير ملونة). فعندما تكون المواد معمرة تطول مدة الاستعمال، ومع أن التكلفة المبدئية قد تكون أعلى فإن التكلفة السنوية أو للفرد قد تكون أدنى بكثير.

معاينة الواقع: تقف شاهداً على مسالة العلاقة بين التكلفة والجودة، التجربة التي مرّ بها مركز موارد التعلّم (CLR) في بونا، الهند، الذي أنتج مواد منتهج ممتازة لكي يستخدمها المعلمون في مرحلة الروضة. فالمواد تستند إلى أساس نظري قوي يدعم المنهج. وقد طورت تقنيات ومواد مناسبة لكي يستخدمها المعلمون. وأنتجت بالجملة مجموعة كاملة من المواد تكفي لكي يستخدمها المعلم لمدة عام مع إبدال عناصر طفيفة منها في الأعوام التالية، وبدا مع ذلك أنها منخفضة التكلفة نسبياً (١٦ دولاراً للمجموعة من المواد). وعلى حين أن جميع من استعرضوا تلك المواد اتفقوا على أنها ذات جودة عالية، كان واضحاً أنه إذا أريد تعميمها على نطاق واسع (أي لتلبية حاجة نظام كان في عام ١٩٩٠ يخدم ١٣٠ مليوناً من الأطفال)، فستكون تكلفتها على الحكومة حائلاً دون ذلك. لذلك لجأ مركز موارد التعلّم إلى حل بديل مكنه من إنتاج مجموعة من المواد بتكلفة تقارب نصف التكلفة الأصلية مما مكن من شراء كميات أكبر، واستطاعت الحكومة أن تزود بها مراكز التدريب التابعة لها. ومن جهة أخرى فإنه حتى هذا الحل الوسط لم يمكن الحكومة من وضع تلك المواد في متناول المعلمين.

■ الملعب

كثيراً ما تشتري اللعب في الإطار العام لإنشاء المشروع. وكما هي الحال بالنسبة للمعدات، لجأت المشروعات إلى استراتيجيات ثلاث: (١) الشراء المركزي ثم التوزيع، مقترناً أحياناً بإنشاء صناعة خاصة أو مصنع خاص لإنتاج اللعب، أو دار نشر لإصدار كتيبات للنظام بكامله، أو (٢) الشراء والإنتاج محلياً، أو (٣) مطالبة الآباء والمعلمين بصنع اللعب والتبرع بالمواد. وفي إطار محاولة لخفض التكاليف إضافة إلى دوافع أخرى، تجمع قدر كبير من الخبرة في صنع لعب من مواد يمكن الحصول عليها في المجتمع المحلي.

وتوحي التجربة باحتياطات ينبغي اتخاذها لتلبية لاحتياجات مشروعات الطفولة المبكرة:

■ ينبغي مراعاة أن تكون المواد أو اللعب المنتجة وطنياً أو محلياً متوافقة مع معايير الأمان. فمثلاً، ينبغي ترميل اللعب الخشبية حتى لا يضرّ الأطفال بالشظايا؛ وأن تكون القطع التي تتألف منها الأحجيات متوافقة؛ وأن يكون إنتاج المكعبات بمقاس معين بحيث تشكل وحدات معيارية متجانسة؛ وأن لا يكون باللعب أطراف حادة أو قطع صغيرة تنفصل عنها ويمكن ابتلاعها؛ ينبغي استخدام طلاء غير معالج بالرصاص (وقد يتعذر الحصول على طلاء من هذا النوع في بعض الأماكن مما ينشئ ضرورة استعمال طلاء مستورد، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى رفع أسعار الإنتاج المحلي للعب إلى مستوى يفوق أسعار اللعب المستوردة).

■ من وسائل خفض التكاليف استعمال المهملات في صنع اللعب، وقد يشكل ذلك خبرة مفيدة كنشاط تعلّمي للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وللأهل أيضاً. ومن جهة أخرى فإن استعمال المهملات في صنع اللعب بانتظام قد يؤدي أيضاً إلى إنتاج لعب سرعان ما تتبد أو تترك فوق الأرفف دون استعمال نظراً لهشوشتها.

معاينة الواقع: في مشروع بالهند، يدرّب العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على استعمال مجموعة من الألعاب والأنشطة في اجتذاب الأطفال إلى عملية التعلّم. وفي هذا الإطار ينشئ المعلمون و/أو المشرفون أثناء تدريبهم "مجموعة" من اللعب والألعاب المصنوعة من

المواد المتوافرة محلياً، تبلغ تكلفتها الأساسية قرابة ٣ دولارات. وفي حين أن أكثر اللعب والألعاب أنتجت لكي يستعملها الأطفال، فهي تتسم بقدر كبير من الهشاشة إذ صنعت من ورق الجرائد والورق المقوى والخيوط والقصاصات... الخ. لذلك فهي لا تدوم طويلاً إذا استعملت بالطريقة التي دُرِّب بها المعلمون على استعمالها. وكانت النتيجة أن استعمالها اقتصر على المعلمين وفي مناسبات محدودة نسبياً. فهي تتحَّى جانباً ولا يستعملها العامل في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلا في مناسبة قدوم زائر. وفي هذه الحالة، فإنه على الرغم مما يبدو من انخفاض في التكاليف، تعتبر التكاليف مرتفعة نظراً لأن اللعب التي "اشتريتها" الأموال ليست قابلة للاستعمال.

التدريب المبدئي

في معظم المشروعات، يحتاج جميع الموظفين إلى قدر من التدريب المبدئي لتوجيههم فيما يؤدونه من عمل بالمشروع. وفي حين أن بعض الموظفين قد يبدأون العمل في المشروع مزودين بمعارف ومهارات وقدرات اكتسبوها من خلال التدريب النظامي وغير النظامي و/أو بتجارب مروا بها في سياقات أخرى، فإن البعض الآخر قد يكونون بحاجة إلى معلومات أولية للغاية. ويعتبر التدريب المبدئي قبل الخدمة للمشاركين في مشروع للطفولة المبكرة تكلفة استثمارية نظراً لأن التدريب تفرض الاستفادة من نتائجه على امتداد عدد من السنوات، وبالتالي فهي تكلفة ينبغي استهلاكها. ومن جهة أخرى، فإذا كان استبدال الموظفين يسير بخطى سريعة، فإن هذه التكلفة تقارب التكلفة التشغيلية نظراً لضرورة تكرارها سنوياً. وإدراج تكلفة التدريب في عداد التكاليف الاستثمارية لا يعني أنها تكلفة تتكبد دفعة واحدة أو أنها لا تدفع إلا قبل بدء المشروع. كما أن تكلفة التدريب تبدو وكأنها تكلفة تشغيلية بالنظر إلى وجود حاجة إلى تدريب أثناء العمل وإلى مواصلة الارتقاء بمستوى المهارات.

وتشمل تكاليف التدريب ما يلي:

- مرتبات المدربين واستحقاقاتهم؛
- تكلفة الموقع الذي يجري فيه التدريب؛
- انتقالات المدربين وبدلاتهم اليومية؛
- المواد اللازمة للتدريب إن لم يكن قد رصدت لها أموال في بند آخر؛
- أثناء التدريب المبدئي يحتمل أن لا تكون مرتبات الدارسين قد رصدت لها أموال وعندئذ قد تدعو الحاجة إلى تغطيتها (وقد يكون السبب هو أنهم لم يعينوا بعد وفي هذه الحالة يقتضي الأمر دفع فرق مرتب أو مكافأة لهم لتغطية نفقاتهم).

ملاحظة: قد يكون من المستصوب حساب التكاليف على أساس مشاركة عدد من الدارسين يفوق عدد من سيعينون بالفعل في وظائف أمامية. فإثناء عملية التدريب سيتسرب عدد منهم أو قد يتبين لك أن عدداً منهم لن يصلحوا لأداء المهمة. كما أن من الأفضل أن يكون في متناولك عدد احتياطي من المدربين في حالة ترك الخدمة من جانب عدد من الموظفين الحاليين.

معاينة الواقع: ثمة اتجاه في معظم البرامج المجتمعية، حيث كثيراً ما يكون العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هم أقل استعداداً للمهام التي يضطلعون بها - نحو الاقتصار على تقديم حد أدنى من التدريب قبل الخدمة، واتجاه في جميع البرامج نحو الإبقاء على تكاليف التدريب المستمر عند حدها الأدنى. وقد تبدت عواقب ذلك على نوعية الخدمات المقدمة! ذلك أن برامج الطفولة المبكرة الناجحة هي البرامج التي تستثمر في تدريب الموظفين قبل الخدمة وأثناءها (انظر مناقشة موضوع التدريب في القسم الخامس).

وإضافة إلى ذلك فإنه في برامج دعم الوالدين في ظل مشروعات مراكزية، كثيراً ما يفترض أن العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، المدربين على العمل مع صغار الأطفال، يعرفون تلقائياً كيف يعملون مع الكبار. غير أن التدريب اللازم لتوفير تعليم للكبار يختلف اختلافاً بيناً عن التدريب اللازم لرعاية صغار الأطفال وتمييزهم. فعندما يتقرر التطرق إلى عنصر دعم الوالدين وتثقيفهم في إطار مشروع للطفولة المبكرة، ينبغي إعداد ميزانية لذلك العنصر على وجه التحديد لا معاملته على أنه أمر يمكن تحقيقه من خلال التدريب الذي يزود به عادة العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

ومن الجائز جداً أن تدعو الحاجة إلى تدريب الموظفين على مختلف المستويات. فمن المهم إذن أن ترصد في الميزانية تكاليف تدريب الموظفين الإداريين والمشرفين وموظفي الدعم فضلاً عن تدريب العاملين في الصفوف الأمامية لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

الخبراء الاستشاريون

ليس من الممكن دائماً، ولا من المستصوب، تعيين موظفين يمثلون كل التخصصات المطلوبة في إطار المشروع. وهكذا فإنه في تطوير المناهج، وتصميم التدريب، وتوفير سائر الدعامات التي يتطلبها المشروع، قد يكون من الضروري اشتراء خدمات خبير للمساعدة في مرحلة التمهيد لبدء المشروع. وعند تجميع أجزاء الميزانية، عليك أن تسعى إلى معرفة من هم الأشخاص المرجعيون الذين يمكنك الاستعانة بهم وماذا تكونه الرسوم أو الأتعاب التي سيطلبون بها. ولئن تعين عليك أن لا تغفل إمكانية طلب تقديم الخدمات على سبيل الهبة تبعاً لطبيعة المهمة المطلوبة، فإن عليك أن لا تعول على أن طلبك هذا سوف يستجاب.

مخططات القروض/مشروعات الأعمال الصغيرة

من الاتجاهات الحديثة في تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، إنشاء مشروعات أعمال صغيرة تساعد في توفير الأموال لدعم البرنامج. ومن الممكن أن تكون هذه المشروعات ذات نفع مباشر لهذا البرنامج أو أن تفيد البرنامج من خلال زيادة دخل النساء على نحو يمكنهن من أداء ثمن ما يتلقينه من خدمات رعاية الطفولة المبكرة. وكثيراً ما تتضمن البرامج مخططات ائتمان و/أو مخططات قروض متجددة. ومن أمثلة ذلك إنشاء برامج تتيح للنساء الراغبات في استضافة مركز لرعاية الأطفال إمكانية الارتقاء بمستوى ما يمتلكه من مرافق بهدف الوفاء بالشروط اللازمة. وقد عمدت عدة برامج (مثلاً: الرعاية النهارية في البيوت، في كل من كولومبيا وبوليفيا) إلى إقراض أموال لأمهات يقدمن خدمات الرعاية في بيوتهن التي تستخدم كمقار لبرنامج رعاية الطفولة المبكرة، وذلك لتمكينهن من الارتقاء بتلك البيوت إلى المستوى الأدنى المطلوب لتقديم تلك الرعاية. وترد النساء تلك القروض من خلال استقطاعها من أجورهن.

معاينة الواقع: في مخططات القروض التي تزود النساء بمقتضاها بما يلزمهن من موارد لتحسين مستوى بيوتهن، من المهم رصد ما يجري من أعمال لبلوغ هذه الغاية. ذلك أنه في بعض الحالات، استخدمت أموال القرض لأغراض أخرى و/أو ظل البيت في حالة أدنى مما يمكنه من الوفاء بشروط المشروع. وتتمثل المسألة الأصعب في قياس مدى التزام النساء بالمشروع. وأفضل ما يجب توحيه هو تجنب موقف يفضي إلى تسرب الأمهات من البرنامج بعد أن يكن قد ارتقين بمستوى بيوتهن، ثم امتناعهن فيما بعد عن سداد قروضهن.

وعندما يكون من المزمع في إطار المشروع تقديم قروض لتحسين المرافق أو للاستثمار، فإن ذلك سيحتاج إلى أموال تقدم منها أولى القروض. وفيما بعد، وبافتراض توافر مستوى معقول لتسديد القروض، لن تدعو الحاجة إلى رصد أموال جديدة لتقديم قروض إضافية مع التوسع في البرنامج نظراً لأنه سيكون من الممكن الاستعانة بالرصيد المتجدد للقروض. (انظر تعليقات على تلك المخططات فيما يلي من هذا القسم.)

تكاليف التشغيل/التكاليف المتجددة

ما أن يبدأ المشروع حتى تنشأ مجموعة من التكاليف ذات الصلة بأنشطة المشروع الأساسية. وتستمر الحاجة إلى تلك التكاليف على امتداد الوقت مادام المشروع تشغيلياً. وعلى حين يرجح أن ممولي المشروع سوف يسهمون في دفع التكاليف الاستثمارية/تكاليف بدء المشروع، وكذلك التكاليف التشغيلية لعدد من السنوات، فمن المتوقع أنه مع مرور الزمن سيتكفل بهذه التكاليف مصدر آخر - المجتمع المحلي أو المشروع نفسه، مانحون آخرون، الحكومة و/أو القطاع الخاص. ويندرج في عداد التكاليف التشغيلية ما يلي:

المرتبات والمستحقات

في معظم برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، كما في معظم البرامج الاجتماعية، تشكل المرتبات التكلفة الرئيسية للبرنامج (وإن كانت تكاليف الأغذية قد تستهلك نسبة كبيرة من تكاليف برنامج للرعاية). وبالرغم من أن إدارة البرنامج تستأثر بقدر من تكاليف الموظفين، فإن الجانب الأكبر من نفقات الموظفين تستخدم في دفع أجور أولئك الذين يقدمون خدمات مباشرة للمنتفعين. ولهذا السبب، تبذل عادة كافة المحاولات للبحث عن سبل للحد من الإنفاق على المرتبات.

وأكثر الاستراتيجيات شيوعاً والمتعلقة بخفض تكاليف المرتبات هي محاولة استخدام متطوعين. وقد يعني ذلك عدم رصد أي أموال للأجور، غير أن الذي يحدث على الأرجح هو أن المتطوعين، الذين لا يندرجون في عداد موظفي الإدارة أو الإشراف بل يقدمون الخدمات، يُعطون مبالغ صغيرة من المال يطلق عليها مصطلح مثل "الرواتب" أو "المكافآت". والمبالغ المعطاة عادة ما تكون أدنى كثيراً من المرتبات الدنيا وتشكل عادة تضحية كبيرة من جانب العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وكثيراً ما تبرّر تلك التضحية باعتبار الخدمة إسهاماً في صالح المجتمع المحلي. غير أن من المهم التحقق من أن المتطوعين مقتنعون بهذا التبرير، والإفسيحاني المشروع من ارتفاع معدل استبدال العاملين أو انخفاض مستوى التزامهم.

وكثيراً ما تقترن استراتيجية استخدام متطوعين باختيار العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من بين أفراد من المجتمع المحلي ينقصهم التدريب النظامي في هذا المجال وتزويدهم بالتدريب اللازم. وفي تلك الحالات يظل العاملون شبه المهنيين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية خارج كشوف المرتبات (ومن ثم اعتبار بعض البرامج "برامج غير نظامية" على الرغم من اتسام ما يجري بمراكز الرعاية بطابع نظامي بالغ الوضوح). وإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء العاملات لا يعطون استحقاقات، مما يحقق المزيد من خفض التكاليف، كما لا يتمتعن بأي نوع من أنواع الأمن الوظيفي. وقد استخدمت تلك الاستراتيجية بنجاح كخطوة نحو الارتقاء بالنساء المهمشات بإلحاقهن بعمل مأجور، وذلك عندما كانت تشكل جزءاً من برنامج أكبر لتمكين النساء. غير أنها لا تشكل في حد ذاتها - بوصفها استراتيجية - إسهاماً في تحقيق المساواة

للنساء في مكان العمل، بل قد تشكل استغلالاً لهن إذا لم تتح لهن بمرور الوقت فرص الانخراط في وظائف بمراتب مجزية.

وفي الحالات التي تدفع فيها مرتبات، فإن قيمتها تتوقف جزئياً على الساعات التي يتوقع منهن أن يشتغلنها وعلى الواجبات التي يُعهد إليهن بأدائها. فمن دواعي المنطق أن يوم عمل مدته اثنتا عشرة ساعة ينبغي أن يكون له أجر أعلى من يوم عمل مدته أربع ساعات، وأن وظيفة تقتضي تعبئة جهود المجتمع المحلي والعمل مع الأهل فضلاً عن الإشراف على الأطفال في مركز ما ينبغي نظرياً أن يتلقى شاغلها أجراً أعلى من أجر شاغل وظيفة تقتصر واجباتها على العمل في مركز. غير أنه في واقع الممارسة قد يتوقف مستوى المرتب المقبول على بدائل العمل المتاحة للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وما يُدفع عنها من أجور، أكثر مما يتوقف على ظروف العمل الموضوعية المذكورة. فعندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، لن تتاح لعامل الرعاية والتنشئة قدرة تذكر على المساومة أو سيكون البديل المكافئ هو الخدمة في البيوت التي يتمتع ممارسوها بمكانة أدنى كثيراً. كذلك يتوقف المرتب على ما يلي:

- مستوى الفقر والمستوى التعليمي، والتكوين الإثني لفئة السكان التي يُستمد منها العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؛
- ما يكسبه أناس آخرون وما إذا كانت هناك قوانين نافذة تنص على حد أدنى للأجور؛
- النقطة الزمنية التي يمر بها المشروع (في غضون المراحل الأولية أو بعد أن ظل المشروع يعمل على امتداد عدة سنوات)؛
- ما إذا كان هناك أم لم يكن تقليد ممارسة الخدمة المجتمعية (ففي كينيا مثلاً، يجعل تقليد الهارامبي harambee (العمل الجماعي) من السهل نسبياً حشد المتطوعين. وهذا التقليد لا وجود له مثلاً في أجزاء من كمبوديا حيث يصعب كثيراً إقناع الناس بالمشاركة في خدمة المجتمع المحلي)؛
- ما إذا كان هناك اتحاد منظم.

ومن المرجح أن يكون استعداد الناس للعمل في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مردّه المنافع الحقيقية أو المدركة للمشاركة، أكثر منه ما يمكنهم كسبه من مال. ويذكر من المنافع الأخرى ما يلي:

- في برنامج مرتكز إلى البيت تكلف الأمهات برعاية أطفالهن في بيوتهن ويؤجرن على ذلك. (وإن كان ذلك قد يفضي إلى ارتفاع معدلات الاستبدال نظراً لأنه نتيجة لتقدم أطفال العاملات في البرنامج في السن ينخفض هذا الاستحقاق أو يندم)؛
- أن النساء يعمدن إلى تحسين مظهر بيوتهن وأدائها عندما تستخدم كمحل لرعاية الطفولة المبكرة؛
- قد تكون هناك منافع عينية في شكل أغذية تحصل عليها الأسرة؛
- تزداد النساء مكانة ومهابة في المجتمع المحلي؛
- تحسّن النساء مهاراتهم في التسويق؛
- تدخل العاملات في علاقات اجتماعية جديدة ومجزية.

وفي الوقت الراهن هناك فروق كبيرة فيما يتقاضاه العاملون في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من أجور. فقد أجرت Wilson (1995) مقارنة بين ما يُدفع لهؤلاء العاملين في ستة بلدان ترد نتائجها في الجدول ٢، ٧.

ما يُدفع للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في ستة بلدان

البلد	الأجر (بالدولار سنوياً ٥٩٩١)	% الناتج القومي الإجمالي	مزاياء ومستحقات أخرى
كولومبيا (HCB)	راتب ٩٣٠ دولاراً	٦٥	مستحقات الضمان الاجتماعي؛ قروض تحسين المسكن
الهند (ICDS)	راتب ١٤٠-١٨٠ دولاراً	٦٠ - ٧٥	إمكانية الترقى
جامايكا (NCC)	مرتب (القطاع الخاص) ١٥٠٠ دولار	٩٥	مستحقات الضمان الاجتماعي
كينيا (ECE)	مرتب (متفاوت) ٩٩ دولاراً - ١١٦١ دولار	٣٠ - ٣٠٠	مجال الترقى
موريشيوس (EPZ)	مرتب (القطاع الخاص) ١٥٠٠ دولار - ١٨٠٠ دولار	٥٠ - ٦٥	مستحقات الضمان الاجتماعي
الفليين (DCC)	مرتب (القطاع العام) ٨٤٠ دولاراً - ١٢٦٠ دولاراً	١٥٠ - ٠٠	راتب إضافي يدفعه المجتمع المحلي
	راتب ٣٢٤ دولاراً - ٤٣٢ دولاراً	٤٠ - ٥٠	

المصدر: S. Wilson. ECCD Programs: Lessons from Developing Countries. Washington, D.C.: World Bank. PHN Draft. 1995..

لأن كان من المفهوم من أوجه كثيرة وجود تفاوت كبير فيما يُدفع من أجور للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من بلد إلى آخر، فإن من دواعي الدهشة وجود تفاوت كبير داخل البلد الواحد - بل وفي برنامج واحد من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ففي البرنامج الوطني للروضة في كينيا، وجد Myers (1992) أن المرتبات الشهرية تتراوح بين ١١ دولاراً و ١٢٩ دولاراً. وكان الفرق يعود في معظمه إلى المصدر الذي يمول أجر الوظيفة. وعلى حين أن العاملین في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية كانوا يتلقون تدريباً متكافئاً، فإن أولئك الذين يعملون في دور الروضة التي تشغلها لجان الآباء والأمهات كانوا يتلقون أجوراً أدنى بكثير مما كان يتلقاه أولئك الذين تستخدمهم حكومات البلديات للعمل في دور الروضة.

وقد يكون من الضروري دفع مستحقات أخرى إضافة إلى المرتبات. ويشمل ذلك مساهمات يقدمها رب العمل لتمويل صناديق من بينها صندوق المعاشات وصندوق الادخار، وتأمين الضمان الاجتماعي والضرائب الحكومية وما إلى ذلك. ويحدث أحياناً أن تعقد الآمال تلقائياً على أن يدفع أرباب العمل لموظفيهم مرتب شهر إضافي في وقت معين من السنة. ومن الضروري أن تضاف تكاليف تلك المستحقات إلى الميزانية.

معاينة الواقع: لمستوى الأجور، سواءً أضيفت إليها مستحقات أم لا، تأثير على تكاليف ونوعية برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. فعندما لا يتلقى العاملون مرتبات أو لا يتلقون سوى مرتبات ضئيلة، قد تكون البرامج أعلى تكلفة مما قد تتخيله؛ فالواقع أن انخفاض الأجور قد تكون تكاليفه أعظم في المدى البعيد، إذ ستترتب على ذلك أمور عدة:

■ سترتفع معدلات استبدال العاملين

ويعني ارتفاع معدلات استبدال العاملين انخفاض عائد الاستثمارات في التدريب وارتفاع تكاليف التدريب. ويترتب عليه أيضاً زيادة الوقت الذي يخصصه مديرو المشروع لحشد العاملين وتدريبهم مما يقلل من فعاليتهم الإدارية.

■ انخفاض الأجر سيثبط الرغبة في الإنتاج الجيد

يدفع البعض بأن الاستراتيجية التي تستهدف خفض تكاليف أجور شبه المهنيين إنما تفضي إلى تدني الاهتمام برعاية الأطفال في المراكز. ومن جهة أخرى، فعندما تقوى دوافع العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ويتلقون تدريباً ودعماً مناسبين، تكون البرامج عالية الجودة. وتؤكد عمليات تقييم البرامج غير النظامية على أن شبه المهنيين يستطيعون ويحرصون على رعاية الأطفال على نحو يفضي إلى آثار إنمائية مستحبة، حتى عندما تكون أجورهم أقل من الحد الأدنى للأجور. ومع ذلك فمن الصعب الحفاظ على الالتزام الشخصي وإدامته عندما لا يتلقى ذلك الالتزام ما يستحقه من جزاء.

■ سيستحيل بالضرورة اجتذاب أنسب الأشخاص

عندما يتبين للناس أن غيرهم من أفراد المجتمع المحلي يكدحون بدون جزاء نقدي مقابل، سيثبط ذلك سعيهم إلى الحصول على عمل مكافئ أو مماثل، الأمر الذي يؤثر سلباً على أعداد الراغبين في القيام بأعمال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

ويدرك تلك الصعوبات كثير من مخططي البرامج ومديريها ولكنهم يستجيبون لما يمارس عليهم من ضغط للإبقاء على الميزانيات عند مستوى منخفض. ولئن بدت تلك الاستجابة ضرورية من وجهة نظر الميزانية، فمن الممكن أن تأتي بعكس النتائج المرجوة منها من وجهة نظر فعالية التكاليف. وعلى حين أن نهج استخدام المتطوعين قد حقق نجاحاً في أطر معينة في المدى القصير، فعندما طبق على المدى الطويل:

■ أدى إلى ارتفاع في معدلات السخط يفضي بدوره إلى تنظيم اتحادات أو ما شابه، وإلى

ارتفاع في معدلات استبدال العاملين؛

■ اعتبر الراتب بمثابة أجر منخفض وغير منصف، وفقدت روح العمل الطوعي في

غضون بضع سنوات.

ومن الحجج، صريحة كانت أم ضمنية، التي تساق للإبقاء على الأجور عند مستوى منخفض، أن رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هي مجال عمل المرأة؛ ففي معظم البرامج، تبلغ نسبة العاملات في هذا المجال قرابة مائة في المائة. وهناك نقد إلى نقص الاعتراف بأهمية العمل في مجال الطفولة المبكرة باعتباره شكلاً من أشكال استغلال المرأة. ذلك أن انخفاض الأجر يعكس تحيزاً نحو توقع التطوع من جانب النساء للعمل فيه باعتباره يشكل جزءاً من دورهم الأمومي بينما يكسب الرجال أجراً. ومن أجل الترويج للمساواة في الأجر بين الرجال والنساء، يمكن للمرء أن يدفع بأن العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ينبغي أن يُدفع لهم أجر أدنى إضافة إلى مستحقات اجتماعية. كذلك ينبغي أن تُرفع الأجور مع زيادة التدريب ونمو التجربة، على غرار ما هو الحال في مجال التعليم النظامي على سبيل المثال.

وسواء أكانت مرتبات العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تظل متدنية بهدف الحفاظ على مستوى معين للميزانية أو نتيجة للمواقف إزاء قيمة عمل المرأة، فإنه ما من أحد يأبه برفع أجور هؤلاء العاملين، بما ينم عنه ذلك من قصر نظر. ومع ذلك، فإنه عندما توضع في الاعتبار جميع المتغيرات التي تؤثر في أجورهم، وعدم وجود سوق مستقرة لهم، تتبين صعوبة تحديد أجر منصف ومُجزٍ لما يبذلونه من جهد.

وعلى الرغم من أن كثيراً من البرامج تبلغ عن الصعوبات الكثيرة التي تقترن باستخدام عاملين بأجور منخفضة، فإن هناك من البرامج ما يروي قصص نجاح. فقد أسفر تقييم حديث العهد عن نجاح برنامج ينفذ في البرازيل (Tendler and Freedheim 1994)، يستخدم ويدرب أفراداً غير مهرة من المجتمع المحلي كعاملين صحيين، وتبرز فيه عدة أسباب لنجاح البرنامج ذات صلة بمعاملة العاملين، حيث وجد فيه:

- عملية اختيار صارمة يُستند فيها إلى مزايا المرشحين؛
- تدريب مبدئي مكثف، وتدريب مستمر أثناء الخدمة؛ وقدّر كبير من التغذية المرتدة من جانب المشرفين؛
- مرتب يفوق سائر الخيارات المتاحة للعاملين؛
- دعاية متواصلة، وجوائز علنية متكررة عن حسن الأداء، مما رفع من شأن هذه الوظائف؛
- ارتفاع مستوى الإشباع الوظيفي نتيجة لما تتسم به المهام من تنوع، وما يترك للعاملين من حرية التصرف في إدارة عملهم، والعلاقات المرضية مع الزبائن من أفراد المجتمع المحلي؛
- حسن الاستعداد من جانب الدولة عندما بدأ الأمن الوظيفي والمزايا الإضافية يثيران بعض المشكلات، إذ عمدت إلى الارتقاء بمستوى عدد من العاملين من خلال عملية اختيار ومزيد من التدريب بحيث نشأت إمكانيات للترقي.

تكاليف الأغذية

يتفق الاهتمام بالاحتياجات التغذوية للأطفال مع وجهة النظر المتكاملة إلى برامج الطفولة المبكرة، ويعتبر أمراً حاسماً لنجاح المشروع سواء أكان ذلك نتيجة لآثاره المحتملة على الطفل أو لأن الغذاء يسهم في اجتذاب الأطفال إلى المشروع. وفي عدد من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تعادل تكاليف الإنفاق على الأغذية، إن لم تفق، تكاليف الإنفاق على المرتبات. ومرد ذلك في جانب منه إلى انخفاض ما يدفع من أجور لشبه المهنيين ممن يعملون في مجال الرعاية، وفي جانب آخر إلى أن تكاليف تقديم الطعام يمكن أن تكون مرتفعة نسبياً ولا سيما عندما يتراوح ذلك بين نسبيتي ٧٠ إلى ١٠٠ في المائة من احتياجات الطفل اليومية إلى الطعام.

ملاحظة: مما يسهم في تعقيد مسألة تكاليف الأغذية أن عدداً من برامج الطفولة المبكرة يعتمد على الإعانات الغذائية الواردة من الخارج (من خلال برنامج الأغذية العالمي أو تعاونية الغوث الأمريكي في كل مكان (CARE) على سبيل المثال). وبالاعتماد على الإعانات الغذائية المستوردة، تنخفض تكاليف البرنامج على الحكومة. ومن جهة أخرى، فمن بين مساوئ هذه الاستراتيجية ما يلي: تواتر انقطاع المدد دورياً نتيجة لمشكلات لوجستية، تلوث الأطعمة أثناء تخزينها من حين لآخر، احتمالات منافسة المنتجات الزراعية المحلية واحتمالات الحيلولة دون استعمال منتجات غذائية

محلية ذات قيمة غذائية عالية (مثل الكينوا في بوليفيا). وثمة أيضاً مسألة الاستدامة المقترنة باستراتيجية المعونات الغذائية المستوردة، وبعبارة أخرى: ماذا يحدث بعد ما تنتهي المعونات؟ وعلى الرغم من أن المعونة الغذائية تتمثل أحياناً في تحويلها إلى نقود بحيث تحول الأموال مباشرة إلى البلد المعني حيث يمكن شراء سلع محلية، فإن هذا الخيار لم يطبق بعد على نطاق واسع. ثم إنه في وقت معين سيتعين على الحكومة تحصيل الأموال أو استيعابها من جانب المجتمع المحلي.

ومما يزيد الأمر تعقيداً مقارنة تكاليف المعونة الغذائية بآثارها. ففي أكثر من برنامج رئيسي (PROAPE في البرازيل، ودور الرعاية النهارية في كولومبيا على سبيل المثال)، كانت آثار المعونة الغذائية على الوضع التغذوي في البلد محدودة على أحسن تقدير. ويورد الإطار ٢, ٧ مناقشة لبعض الصعوبات الملازمة لبرامج الدعم الغذائي تم التوصل إليها بالتوليف بين نتائج عدد من عمليات تقييم برنامج دور الرعاية النهارية في كولومبيا، أعده Castillo, Ortiz and González (1993).

الإطار ٢, ٧ تغذية الأطفال في دور الرعاية النهارية: تقييم للتجربة التي مرت بها كولومبيا

في عام ١٩٨٩ أجرى المعهد الكولومبي لإنعاش الأسرة تقييماً لدور الرعاية النهارية أسفر عن قرابة نصف الأطفال الذين جرت مقابلتهم أحرزوا نجاحاً في اتجاه التغذية والتنمية الاجتماعية. ويورد تقييم عام ١٩٩٢ تقديرات للوضع التغذوي للأطفال بالاستناد إلى المؤشرين المطبقين عموماً في كافة أنحاء العالم: نسبة الطول إلى السن، ونسبة الوزن إلى السن. ويكشف تحليل البيانات عن أن نمو الأطفال ضئيل من حيث نسبة الطول إلى السن، فهو بطيء في حالة ٢١ في المائة من الأطفال، ومتأخر في حالة ٩, ٢ في المائة. وبالقياس بنسبة الوزن إلى الطول، يتبين أن نسبة أقل من الأطفال الذين يشملهم البرنامج يعانون من سوء تغذية حاد: ٣, ٢ في المائة مقارنة بمتوسط وطني قدره ٩, ٤ في المائة. ونسبة الوزن إلى الطول نسبة طبيعية في حالة ٩٥ في المائة من الأطفال.

ويبلغ الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأسر الأطفال درجة من الحدة يتعذر معها على البرنامج أن يستهدف تصحيح جميع أوجه النقص التغذوي. ذلك أن ٥٥ في المائة من الأطفال سيئي التغذية ينتمون إلى أشد الأسر فقراً؛ و ٣٢ في المائة منهم ينتمون إلى أسر لها طفل فوق الخامسة من العمر؛ و ٢٦ في المائة إلى أسر يرأسها فرد أمي؛ و ٣٠ في المائة من الأطفال يعيشون في بيوت ليس بداخلها أنابيب مياه أو مجار. لذلك ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم البرنامج قدرته المحدودة على توفير كل ما ينقص الأطفال نتيجة لفقر أسرهم.

وكان لدور الرعاية النهائية تأثير إيجابي في توعية الأهل بأهمية العادات الغذائية لأطفالهم في البيت. ومع ذلك فهناك من المشكلات التغذوية الخطيرة ما يمكن عزوه إلى انخفاض دخل الأسرة وليس على مجرد العادات الغذائية السيئة.

(Castillo, Ortiz and González, 1993, 20-21)

Home-based Community Day Care and Children's Rights: The Colombian Case. vc1hcdcl.pdf

وإضافة إلى حقيقة أن الأطفال الذين يعيشون في فقر يرجح أن لا تتسنى استعادتهم لصحتهم من خلال برنامج تقليدي لاستكمال التغذية يرد فيما يلي عدد من القيود الأخرى:

- أن المشروع لا يستقبل الأطفال أثناء عطلة نهاية الأسبوع مما يحول دون استمرارية عملية استكمال التغذية ماداموا يتناولون وجبات أقل من حيث القيمة الغذائية؛
- أن الطعام لا يكفل وحده التغذية الملائمة؛ ذلك أن تحقيق الأطفال أقصى استفادة ممكنة مما يتلقونه من أطعمة يستوجب توافر بيئة مكرثة وحامية؛
- أن مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لا تعمل مع الأهل على تحسين طرق إعداد الطعام وممارسات التغذية بهدف توفير غذاء أفضل وتهيئة ظروف تغذية أشد حنوً وأكثر ملاءمة؛
- كثيراً ما تؤدي الظروف غير الصحية التي تسود البيت إلى الإصابة بالإسهال مما يحول دون تحقق الآثار المحتملة للطعام المغذي؛
- كثيراً ما تنظر الأسر إلى الإعانة على أنها بديل لما يقدم في البيت من طعام عوضاً عن اعتبارها مكماً، ومن ثم فهي لا تقدم إلى الطفل، إن قدمت، سوى قدر ضئيل من الطعام؛
- قد لا يتلقى الأطفال ما يفترض أن يتلقوه من غذاء إما لأنهم قد اعتادوا على تناول كميات أقل أو لأنهم لا يُعطون كامل الكمية المقررة؛
- كثير من مشروعات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية موجهة إلى الأطفال في سن الرابعة فما فوقها. وأطفال تلك السن يكونون قد أصيبوا بالفعل بسوء التغذية، ويدفع بأن الاستكمال التغذوي الذي يقدم في هذه المرحلة يكون عادة أقل مما ينبغي ويقدم بعد فوات الأوان بحيث لا يحدث مفعولاً يؤبه له. (ومن جهة أخرى فإن البحوث حديثة العهد حول المغذيات الدقيقة تشير إلى أن توفير تلك المغذيات بتكلفة ضئيلة نسبياً قد يكون له أثر مهم على قدرة الطفل على التعلّم حتى في هذه السن الأكبر. وبوجه عام، كلما ارتفعت سن الطفل وقت ممارسة هذا العلاج معه، كلما اقتضت الحالة تدخلاً أشد كثافة للتغلب على آثار ما يعاني منه الطفل من سوء التغذية.)

P. Engle and L. Lhotska. 1997. The Care Initiative: Assessment, Analysis and Action to Improve Care for Nutrition. New York: UNICEF Nutrition Section. gu1cciaai.pdf

ونظرياً، تتسم بقدر أكبر من الفعالية استراتيجية لشراء الأغذية محلياً بمعرفة لجان محلية تخضع لمراقبة دورية؛ كما يفترض أن لها من القدرة على توفير الأطعمة ذات القيمة الغذائية ما لأي برنامج لاستيراد المعونات. غير أنه من دواعي الأسف أنه ليس من السهل العثور على بيانات منتظمة تؤيد هذا الرأي. ويفترض أيضاً أن تلك الاستراتيجية تساعد المجتمعات المحلية اقتصادياً (على الرغم من أن هذه المساعدة قد تكون من نصيب نذر قليل من المزودين المحليين).

وخلاصة القول إن ثمة حاجة إلى إمعان النظر وإعادة التفكير في استراتيجيات الاستكمال التغذوي سواء من حيث تكلفتها المرتفعة نسبياً أو من حيث مفعولها. ويصدق ذلك بوجه خاص على النهج المرتبطة باستراتيجيات الاقتصاد في التكاليف التي تعتمد على المعونات المستوردة. وتشير التجربة إلى أن البرامج الموجهة إلى الأطفال الأصغر سناً والمقترنة بنظام يشمل مراقبة الوزن من حيث علاقته بالطول وبالسن، ونظم الاشتراء في ظل إدارة محلية، وبرامج التثقيف التغذوي العملي للأهل - تعتبر كلها سبلاً واعدة بدعم فعالية العنصر التغذوي في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ومن المتوقع، من حيث النظرية، أن يؤدي الربط بين عنصر

التغذية في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وبين مطابيح المجتمع المحلي إلى زيادة الفعالية في نفس الوقت الذي يخفض فيه التكلفة.

تكاليف الرعاية الصحية

ينفذ عدداً من برامج الطفولة المبكرة قطاع الصحة، وينفذ بعضها الآخر قطاع الرفاه الاجتماعي و/أو التربية والتعليم أو قطاع تكميلي آخر. لذلك فإن تكاليف البرنامج سيتعين رصدها في جميع الميزانيات ذات الصلة ودمجها فيها. وعندما يكون تنفيذ برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية برعاية وزارة الرفاه الاجتماعي أو وزارة التربية والتعليم، يتعين دمج تكاليف الرعاية الصحية إما في ميزانية وزارة الصحة أو في الميزانية العامة للبرنامج. من ذلك مثلاً أن معظم برامج الروضة التي تنفذ في مراكز، لا تدرج في حساباتها تكاليف الرعاية الصحية لأنها تعتبر تكاليف ثابتة (embedded) (بمعنى أنه من المفروض أن تتكفل بها العمليات المنتظمة للنظام الصحي). وسواء أكانت أم لم تكن تلك التكاليف مشمولة بنظام الصحة العامة، فإن جميع البرامج المتكاملة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لديها، أو ينبغي أن يكون لديها، نفقات صحية جارية عائدة إلى الوقت الذي يكرسه موظفو الصحة لعلاج الأطفال وإلى استعمال الأدوية والمرافق الصحية وما إلى ذلك. والأمر كذلك سواء أكان مركز رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية صغيراً ويتلقى الخدمات العلاجية من مكتب للصحة أم كان حجم المركز بحيث يبرر وجود ممرضة في الموقع يعينها ويدفع مرتبها نظام الصحة العامة. ومؤدى ذلك أن تلك الخدمات يتعين إدراج تكاليفها في حساب ما.

وارتضى بعض النقاد أن جمع صغار الأطفال معاً في مراكز يزيد العبء على موظفي الصحة بزيادته احتمالات العدوى. غير أن دعاة تقديم الرعاية في مراكز يدفعون بأن تجمع الأطفال في مراكز رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يقلل بالفعل تكاليف الرعاية الصحية من حيث أنه يبسر على النظام اتخاذ تدابير الوقاية، التي يذكر منها التمنيع والفحص الدوري، بمزيد من الكفاءة. لكن هذه الآثار المحتملة لتجمع الأطفال لم يجر تقديرها كميّاً بعد. وبقدر ما يكون هناك من عبء إضافي على عاتق نظام الصحة العامة من جراء عنايتهم بأطفال برامج الروضة في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بصفة منتظمة، يمكن أن تنشأ تكاليف إضافية يتعين رصدها في ميزانية ما. ومن المهم بناء على ذلك فهم ميزانية الصحة ومعرفة الأماكن التي تجرى بها بالفعل أنشطة الروضة في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية داخل القطاع الصحي يمكن البناء عليها.

وتتوقف فعالية عنصر الصحة على وجود مرفق صحي على مقربة من مركز الرعاية، وحسن استعداد موظفي الصحة لزيارة المركز و/أو قدرة عامل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أو المجتمع المحلي على الجمع بين الأطفال وموظفي الصحة معاً. وقد تتوقف أيضاً على مدى قدرة المراكز الصحية على تزويد العاملين برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، وكذلك أهالي أطفال المراكز، بالمعلومات وتثقيفهم، وذلك أمر نادراً ما يتحقق.

معاينة الواقع: من دواعي الأسف أنه كثيراً ما كان من الصعب التنسيق بين النظم القائمة للصحة العامة وبين نظم التعليم والرفاه الاجتماعي، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى التقاليد القطاعية للاختصاص البيروقراطي. ويتوقف ذلك أيضاً وإلى حد كبير على قدرة العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية الموجودين خارج تلك النظم البيروقراطية على إنشاء علاقات طيبة مع موظفي مختلف النظم – الصحية والتعليمية ونظم الرفاه الاجتماعي وتنمية المجتمع المحلي وما إلى ذلك. ويؤدي القصور دون إنشاء تلك العلاقات والاستفادة كما ينبغي من

المرافق الموجودة إلى إضافة تكاليف غير معلومة إلى أعباء مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية والنظام القطاعي كليهما. ومن بين السبل المؤدية إلى إزالة دواعي النزاع على الاختصاص مع النظام الصحي مثلاً، إحضار الأطفال (والأهل) إلى مكتب الصحة عوضاً عن توقع زيارة موظفي مكتب الصحة للمراكز أو البيوت. غير أن إحضار الأطفال على هذا النحو ليس أمراً ممكناً لفرد واحد مسؤول عن ثلاثين طفلاً أو أكثر. لذلك على الأشخاص أن يكونوا على قدر من الإبداع والمرونة يمكنهم من إقامة الروابط عبر البرامج القطاعية.

تكاليف الإدارة

تحتل مشروعات الطفولة المبكرة عادة مكاناً بين مجموعة أكبر من البرامج داخل مؤسسة أوسع نطاقاً كوزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم أو برنامج الرفاه الاجتماعي. وسيكون بوسع هذه البرامج الأوسع أن تستوعب بعض تكاليف المشروع في ميزانياتها العامة. ولفهم أي التكاليف تقترب بعملية في مجال الطفولة المبكرة، من الممكن تخصيص التكاليف الإدارية العامة للمنظمة الأكبر، وذلك بتخصيص نسبة مئوية معينة من تكاليف الميزانية الأكبر لمشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. كما يمكن تحقيق ذلك بتقدير ما يخصص من وقت لعملية مشروع الطفولة المبكرة من جانب أناس من المنظمة لا يستخدمهم مباشرة مشروع الطفولة المبكرة (موظفي الإدارة العامة والمحاسبين وغيرهم). ومن الممكن إضافة إلى ذلك حساب الاستخدام الفعلي من جانب موظفي المشروع لموارد الانتقال وغيرها من الموارد (مثل الهاتف، واستخراج النسخ الفوتوغرافية... الخ) التي تتيحها المنظمة الأكبر.

أما التكاليف المباشرة لإدارة مشروع مستقل للطفولة المبكرة فيمكن حسابها بسهولة أكبر. فإذا كان المشروع يُدار جزئياً بمعرفة المجتمع المحلي في وقت يهبه أفراد للمشروع، فإن أي تقدير لإجمالي التكاليف ينبغي أن يتضمن تقديراً لقيمة ذلك الوقت الذي يخصصونه للمشروع. وتقدير هذا الوقت الذي يشكل أيضاً إسهاماً من جانب المجتمع المحلي للمشروع يمكن أن يجري بالاستناد إلى مستويات المرتبات التي تؤدي عن أعمال مماثلة خارج المشروع.

تكاليف التدريب

كما سبق ذكره، تُعدّ تكاليف التدريب في آن معاً تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيلية وينبغي إدراجها في كلتا الميزانيتين. والبنود التي تدرج في ميزانية التدريب التشغيلية تشابه التكاليف العائدة إلى بدء المشروع وتشمل ما يلي:

- أجور ومصاريف المدربين عندما يأتون من خارج المشروع؛
- تكلفة الموقع الذي يجري فيه التدريب إذا كان في خارج مرفق المشروع؛
- مصاريف المواصلات وبدل السفر اليومي لمن يتقرر تدريبهم؛
- المواد التي تقتنى خصيصاً لأغراض التدريب إذا لم تكن قد أدرجت في بند مستقل.

والمفروض أن مرتبات من يجري تدريبهم قد أدرجت بالفعل ضمن تكاليف المشروع ومن ثم لن يخصص لها بند مستقل.

تكاليف الاتصالات

ليس من المستبعد إغفال تكاليف الهاتف والفاكس والانترنت والمطبوعات وإرسال المواد بالبريد - عند تخطيط الميزانية. وينبغي لك عندما تشرع في تقدير تلك التكاليف أن تسأل نفسك الأسئلة التالية: كيف ستتراسل مع المدربين والخبراء الاستشاريين؟ هل سيكون على موظفي المشروع أن يتصلوا فيما بينهم بالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني؟ ماذا ستكون تكلفة تركيب جهاز الهاتف والرسوم الشهرية لكل من الهاتف والفاكس والاتصالات عبر الانترنت؟ وقد تكون تلك

الرسوم مرتفعة بعض الشيء في بعض البلدان، غير أن العاملين يهتمهم على نحو متزايد أن تتاح لهم فرص الاتصال عبر الانترنت.

ما هو عدد النسخ من مواد التدريب التي سترسل وإلى من سترسل؟ ما هو عدد الأشخاص الذين سيتعين تزويدهم بتقارير تقييم، وفي أي شكل ستكون تلك التقارير؟ وفي بعض الحالات، سيتضمن تصميم المشروع قدرًا لا بأس به من بث المعلومات مشفوعاً بميزانية لإنتاج مواد الدعاية للمشروع وعرض تلك المواد. وتكاليف ذلك ينبغي تقديرها وإدراجها في الميزانية.

اللوازم

تشكل تكلفة اللوازم عادة جزءاً صغيراً نسبياً من مجموع تكاليف مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وفي بعض الحالات يتحمل المشروع تكاليف اللوازم في حين أنه في حالات أخرى يتوقع من المجتمع المحلي أو الأهل (بل والعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية) أن يسهموا ببعض من اللوازم الضرورية (الورق والأقلام ومواد التنظيف). ومن اللوازم الأخرى ما قد يأتي من خارج المجتمع المحلي (اللوازم الطبية والمغذيات الدقيقة... الخ). وفي البرامج المركزية، كثيراً ما يطالب الأهل بدفع رسم خاص لشراء المواد. وأياً كانت الحال، تندرج اللوازم في عداد تكاليف المشروع.

تكاليف المواصلات

من التكاليف الجارية التي كثيراً ما تقدر دون قدرها بدرجة تنافس في الواقعية تكلفة المواصلات التي تطلب في جانب كبير منها لصالح المنتفعين بالمشروع و/أو موظفيه، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والإشراف. فحتى في الحالات التي تتوافر فيها مركبات، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الأموال اللازمة لشراء الوقود إلى النيل بشكل ملحوظ من جدوى عملية الإشراف. لذلك ينبغي أن تدرج تكاليف البنزين والصيانة في أي عملية لوضع الميزانية أو حساب التكاليف.

بدلات السفر اليومية

في بعض الحالات، يتوقع من المشرفين أن يدفعوا من مرتباتهم تكاليف انتقالهم بالمواصلات العامة. وفي حالات أخرى يعطون بدلات سفر يومية تغطي مواصلاتهم وإقامتهم ووجباتهم. وتستخدم بدلات السفر أحياناً كوسيلة غير رسمية لرفع مستوى أجور متدنية للغاية نظراً لأن من المتوقع أن يجد مقدمو الرعاية في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أثناء حضورهم اجتماعاً شهرياً أو دورة تدريبية مسكناً مع أقربائهم أو أصدقائهم. وتدفع البدلات اليومية أيضاً في بعض الحالات إلى العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية عندما يطالبون بالسفر من أجل المشاركة في اجتماعات تنسيق شهرية أو في دورات تجديدية. وعندما يكون الأمر كذلك، ينبغي إدراج بدلات السفر في حسابات التكاليف.

معاينة الواقع: تدفع بعض المنظمات بدلات سفر عالية نسبياً إلى من يشاركون في أنشطة تدريبية. ولئن كان مفهوماً أن بدلات السفر تدفع أحياناً كوسيلة لرفع مستوى مرتبات منخفضة، فإن هذه الممارسة يمكن أن تثير توقعات لا يمكن تلبيتها. ويمكن بمرور الوقت أن ينصب اهتمام الناس على المشاركة في التدريب رغبة منهم في الحصول على بدل السفر اليومي وليس بدافع تعزيز مهاراتهم. وإضافة إلى ذلك قد تصبح التوقعات أن تدفع كل المنظمات بدلات سفر متماثلة ويختفي الاهتمام بحضور الدورات عندما لا يتحقق ذلك. فإذا تقرر إدراج بدل السفر في الميزانية فلتتحقق من أنه يتمشى مع الاقتصاد المحلي ويتماثل مع ما تدفعه منظمات أخرى من بدلات.

تكاليف صيانة المرفق

ستخصص لمعظم المشروعات تكاليف تشغيلية تتعلق بتأجير موقع المشروع أو صيانته ولاستهلاك الكهرباء والماء وللتأمين. وكما سبق ذكره، ليس من غير المعتاد في البرامج غير النظامية المرتكزة إلى المجتمع أن يقدم المبنى إلى البرنامج على سبيل الهبة وأن يعهد بأعمال الصيانة إلى الأهل وإلى أفراد آخرين من المجتمع المحلي. وعندما يكون ذلك متوقعاً أو حاصلًا فإن الميزانية الحكومية لن تشمل تلك النفقات التي تشكل مع ذلك تكاليف. ولإجراء تقدير للتكاليف الحقيقية المقترنة بتوفير هذه الموارد من جانب المجتمع المحلي، يمكن إجراء تقدير بالاستناد إلى قيمة الإيجار الذي يتقاضى عن مرفق مماثل. كما يمكن إجراء تقدير للوقت الذي يخصصه أفراد من المجتمع المحلي لأعمال الصيانة بالاستناد إلى أسعار اعتبارية للأجر عن العمل، الذي قد يكون أجراً أدنى أو أجوراً تؤدي في المجتمع المحلي عن أعمال مماثلة.

تكاليف التقييم

ينبغي أن يكون التقييم عملية متواصلة داخل أي مشروع/برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وينبغي أن تتضمن تكاليف التقييم تكلفة جمع البيانات المرتبطة بتصميم التقييم ومعالجتها وعرضها. وإضافة إلى ذلك فإنه عندما تدفع تكاليف إضافية عن استخدام خبراء استشاريين لإجراء عمليات تقييم دورية، فإن هذه التكاليف ينبغي إدراجها (انظر في القسم السادس مناقشة لعنصر التقييم في مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية).

تكاليف الطوارئ

أثناء الإطار الزمني للمشروع، قد تنشأ بعض التكاليف غير المتوقعة (مثل الحاجة إلى تغيير الموردين مما قد يؤدي إلى زيادة في تكاليف النقل، والحاجة إلى شراء درجات للمشرفين بالنظر إلى أن مرافق النقل العام لا يمكن التمويل عليها، والحاجة إلى تجديد المرفق الذي يجري فيه تنفيذ البرنامج على أثر هبوب رياح موسمية، الخ.) وتأتي الأموال اللازمة لدفع هذه التكاليف من صندوق الطوارئ. وبالنظر إلى أنك لا تعرف التكلفة المضبوطة لما قد تدعو الحاجة إلى إجرائه من أعمال، يعتمد عادة إلى إضافة نسبة معينة من التكاليف المتوقعة لتنفيذ المشروع بهدف مواجهة الطوارئ. وإذا كنت قد أجدت عملية التخطيط، فإن هذا البند قد لا يستخدم إلا في حالات الطوارئ. ويحسُن أن لا تضخم هذا البند. والشائع هو رصد نسبة ١٠ في المائة له، وهي نسبة تقبلها عادةً مصادر التمويل.

وعلى حين أنه قد يكون من المرغوب فيه عرض مثال لميزانية للمشروع في الوقت الذي يكون فيه على وشك البدء، فإن مثالاً كهذا قلما يكون متاحاً في وثائق. ويتمثل ما يمكننا عرضه في قائمة بمصروفات المشروع (أي بما يكون المشروع قد أنفقه بالفعل). ويأتي المثال المعروض في الجدول ٣، ٧ من برنامج مجتمعي ترعاه اليونيسيف في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

ملخص مصروفات المشروع، برنامج تنمية المجتمع المحلي في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

المصروفات بالدولار الأمريكي	على الصعيد المركزي: غرفة الموارد وتطوير المناهج
٨,١٥٨	معدات ومواد التدريب
١,٢٩٥	الوثائق (الكتيبات) والمواد
٦,٣٦٢	المركبات
٣,١٠١	السفر (الجوي/الوقود)
٤,٦٠٦	بدل السفر اليومي أثناء العمل الميداني
٢٣,٥٢٢	المجموع الفرعي على الصعيد المركزي

المصروفات بالدولار الأمريكي	على الصعيد المحلي: التنفيذ
	المركبات
٤٣٥	دراجتان
٢,٧٣٩	دراجتان ناريتان
	شبكة التدريب/الموارد التقنية
٣٣٧	المعدات
٢,٧٣٩	البدلات اليومية لمتطوعي القرية
١,٠١٨	البدلات اليومية لتقنيي المحافظات/المناطق
	الرصد/المتابعة
٢,٢٦٦	السفر والبدلات اليومية على صعيد المحافظات/المناطق
	تعليم وتدريب مقدمي الرعاية
٩٩	معدات ومواد التدريب
١٩٦	معدات رصد النمو
٩,٨٢٩	المجموع الفرعي على الصعيد المحلي
٣٣,٣٥١	مجموع تكاليف المشروع

المصدر: UNICEF Lao PDR. 1998

ثم تنتقل الوثيقة إلى تفصيل المجموع الفرعي للتكاليف على الصعيد المحلي على النحو التالي (بالدولار الأمريكي):

٩٨٣	متوسط التكاليف لكل قرية (عشر قرى)
٢٠	متوسط التكاليف لكل أسرة (المجموع ٤٩٩ أسرة)
٤	متوسط التكلفة لكل قروي (مجموع السكان ٢٥٩٩ نسمة)
١١	متوسط التكلفة لكل طفل (المجموع ٩١٣ طفلاً)
٢٠٥	متوسط تكلفة التدريب لكل تقني (المجموع ٤٨ تقنياً)

ملاحظة: يرد في نهاية العرض تحذير نصه كما يلي: "تلك هي مصروفات المشروع كما لخصها الفريق التقني المركزي لأموال المشروع التي تلقتها حكومة لاو من اليونيسيف لتنفيذ أنشطة

المشروع داخل البلد. ولا تتضمن هذه الميزانية ما أنفق من أموال على حلقتين تدريبيتين عقدتا خارج البلد ولا ما دُفع من أموال لمستشار تقني تعاقدت معه اليونيسيف للمعاونة في دعم المشروع (اليونيسيف، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ١٩٩٨). وعلى ذلك فإنه حتى عندما تكون قد بذلت محاولة لعرض التكاليف الفعلية للبرنامج، تكون هناك دائماً أشياء متروكة و/أو أسوء عرضها (أي التكاليف على الصعيد المركزي والتكاليف المقترنة بالتحضير للمشروع في هذه الحالة).

ويعرض الجدول ٧، ٤ ملخص ميزانية آخر يقدم معلومات عن بنية التكاليف المنصرفة على برنامج الرعاية المنزلية للأطفال في بوليفيا، يعرف باسم Van Der Gaag the PIDI Program. (Van Der Gaag and Tan 1998, 27)

الجدول ٧، ٤

بنية تكاليف الـ PIDI Program في بوليفيا

بنود الاعتماد	النسب المئوية
الغذاء	٢٨,٥%
التشغيل	٣,٥%
الصحة	٠,٤%
متعهدو الحراسة	١٥,٧%
المعدات	٤,٦%
الصيانة	١,٥%
موظفو الدعم	١١,٣%
التدريب	١,٤%
مجموع التكاليف التشغيلية	٧٧,٠%
التكاليف الإدارية	٢٣,٠%
المجموع	١٠٠,٠%

وفي مناقشة للبيانات يسترسل van der Gaag et al بالقول بأن تكاليف برنامج الـ PIDI كانت ٤٣,٠٩ دولار لكل طفل في الشهر في الوقت الذي أجري فيه التحليل. وفي تقديرهم، ستخفض التكاليف الإدارية المرتفعة نتيجة لزيادة أعداد المسجلين بالبرنامج التي يتوقع ارتفاعها إلى الضعفين (على أقل تقدير). وإن تحقق ذلك، فسوف تقع التكاليف السنوية لكل طفل بين ثلاثمائة وأربعمائة دولار.

J. van der Gaag, and J. P. Tan. 1998. The Benefits of Early Childhood Development Programs: An Economic Analysis. Washington D.C.: World Bank Human Development Network. gw1becdi.pdf

وما تشير إليه مناقشة بيانات برنامج PIDI هو أن أموراً مثل الميزانيات، وأوصاف بنية تكاليف برنامج ما، بل وقياس المصروفات، إنما تقع في نقطة زمنية معينة. ومن المهم لكي نفسرها أن نعرف ما هي المرحلة التي يمر بها المشروع، ومن أين بدأ، وإلى أين يرحل أن يكون اتجاهه.

وقد يكون من المفيد وأنت بصدد إعداد ميزانية لمشروعك أن تستكمل صفحة سجل الأعمال ٧, ١ لكي تفهم ما ينبغي لك إيراده في ميزانيتك ومن ثم أنواع الموارد المطلوبة. أو ينبغي استكمال صفحة سجل أعمال لكل سنة من سنوات المشروع.

حساب تكاليف برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

كما سبق بيانه، تستهدف عملية دراسة عناصر تكاليف برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تحقيق غرضين. أولهما هو مساعدتك في إنشاء ميزانية من أجل تحديد متطلبات المشروع من الموارد كما وُصف أعلاه. ومن الممكن أن يستخدم ذلك في السعي إلى الحصول على تمويل ومساهمات. والغرض الثاني لعملية حساب التكاليف هو تقدير التكاليف الحقيقية للمشروع (بما في ذلك المساهمات المتأتية من منظمات وأفراد). وذلك أمر مهم عند النظر فيما يتطلبه نقل النهج إلى إطار آخر ودراسة العلاقة بين التكاليف والفعالية والمنافع.

وحساب التكاليف الفعلية والمستقطه شيء، والحكم عليها بأنها مرتفعة أو منخفضة، يسيرة المنال أم لا، شيء آخر. ومن طرق تكوين تلك الأحكام، الربط بين أرقام تكلفة الوحدة (أي تكلفة الطفل أو الراشد) لمشروع ما وبين حسابات أخرى للتكاليف لأخذ فكرة عما إذا كانت التكاليف معقولة أو مضخمة بالقياس إلى نتائج المشروع. وفيما يلي وصف لكيفية إجراء تلك العمليات.

التكاليف لكل منتفع في السنة

كما ذُكر، ثمة صعوبات جمة في تقدير تكاليف برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ثم تحويلها إلى التكلفة لكل منتفع. غير أنها في الوقت الراهن أفضل طريقة في تناولنا لمحاولة إجراء مقارنات فيما بين البرامج. ولتوضيح التعقد الذي يتسم به التوصل إلى أرقام يمكن المقارنة بينها، يورد الإطار ٧, ٣ مجموعة من حسابات التكلفة لكل منتفع، وعلى وجه التحديد، التكلفة لكل طفل في كل من ثلاثة برامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية.

الإطار ٧, ٣ تقديرات إيضاحية لتكاليف ثلاثة برامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية

برنامج للتعليم المبدئي غير النظامي (برونويي - PRONOEI) - بيرو. قُدِّرت التكلفة لكل طفل في برنامج برونويي في بيرو عام ١٩٨٤ بما يتراوح بين ٢٨ و ٦١ دولاراً أمريكياً في ولايات بيرو الأربعة التي نفذ فيها البرنامج (متوسط التكلفة = ٤٠ دولاراً).

(Myers et al. 1985) وفي هذه الحالة، كان هناك تطابق في الولايات الأربعة بين النموذج الأساسي للبرنامج واستراتيجيته، وأعمار الأطفال، ومدة البرنامج، وكانت كل البرامج تنفذ في مناطق ريفية. ومع ذلك فقد اختلفت التكاليف لكل طفل. ويرجع هذا الاختلاف بصفة رئيسية إلى اختلاف أعداد المسجلين فيما بين الولايات (على ما يبدو، كان لعامل وفورات الحجم تأثيره)، كما اختلف الاهتمام الذي كرس في الميزانيات لعنصر تنمية

المجتمع المحلي في البرنامج. وتبين أن تكاليف برنامج برونوبي كانت أقل من نصف تكاليف مركز نظامي لتعليم الروضة.

برنامج الرعاية النهارية المنزلية (HDC) - كولومبيا - قُدِّر في عام ١٩٩٢ أن برنامج الـ HDC كان يكلف قرابة ٢٩٨ دولاراً أمريكياً لكل طفل في السنة. (Castillo, Ortiz and Gonzalez 1993). وفي هذه الحالة، كان مرمى البرنامج هو توفير الرعاية النهارية وتنمية الأطفال في آن معاً (وليس هدف تنمية الأطفال في ارتباط وثيق مع تحضيرهم للالتحاق بالمدرسة كما في برنامج برونوبي). وكانت نسبة مقدمي الرعاية إلى الأطفال في برنامج HDC واحداً إلى خمسة عشر إضافة إلى مساعدة طوعية يقدمها الأهل بالتناوب مع مقدمي الرعاية (مقابل نسبة مقدم رعاية لكل ثلاثين طفلاً في نموذج برونوبي). ويبقى الأطفال في دار الرعاية النهارية لمدة ثماني ساعات يومياً (مقابل ثلاث ساعات يومياً في حالة برنامج برونوبي).

برنامج الرعاية النهارية المنزلية - فنزويلا - في فنزويلا، في منتصف السبعينيات، فترة الرخاء الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، كانت تكاليف برنامج الرعاية النهارية تبلغ ١٢٥ دولاراً أمريكياً للطفل في السنة (Teran de Ruesta 1978). وفي حالة فنزويلا - على الرغم من أن النموذج الأساسي مطابق لنموذج البرنامج الكولومبي لدور الرعاية النهارية - كانت نسبة مقدمي الرعاية إلى الأطفال واحداً إلى خمسة (مقابل واحد إلى خمسة عشر في كولومبيا). وكانت رعاية الأطفال تقدم طوال اثنتي عشرة ساعة (مقابل ثماني ساعات في كولومبيا)، إضافة إلى طائفة متنوعة من الخدمات الإشرافية والاجتماعية التي لم تكن متوافرة في البرنامج الكولومبي. وفي وقت لاحق، تغيرت نسبة مقدمي الرعاية إلى الأطفال فأصبحت واحداً لكل ثمانية أطفال، كما طرأت تغيرات على مدى ما يقدم من خدمات اجتماعية وعلى البنية الإشرافية. وحسبت التكاليف مرة أخرى في عام ١٩٩٢ فتبين أنها ٤٦٨ دولاراً لكل طفل. وفي حين أن قدراً مما طرأ من تغيير على التكاليف جاء نتيجة لتغيرات في بنية البرنامج، فإن بعض التغيير كان عائداً أيضاً إلى فروق أسعار العملة بين الحقتين (Waiser 1995).

Peru-A Nonformal Programme of Initial Education (PRONOEI). (Programa No-Formal de Educacion Inicial). vc1pnpil.pdf

Home-based Community Day Care and Children's Rights: The Colombian Case. vc1hcdcl.pdf

Hogares de Cuidado Diario - Home Day Care in Venezuela. vc1hdcv1.pdf

M. Waiser. 1995. Early Childhood Care and Development Programs in Latin America: How Much Do They Cost?. gw1eccdl.pdf

تأتي الحالات الثلاثة الواردة في الإطار ٣، ٧ من بلدان في أمريكا اللاتينية على قدر من الشراء بالمقارنة مع كثير من بلدان افريقيا على سبيل المثال. لذلك قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على حساب تكاليف برنامج من القارة الافريقية. ويورد الإطار ٧، ٤ نتائج حساب للتكاليف أجري في

إطار تقييم منطقة كيليفي بكينيا، وهي منطقة لديها برنامج راسخ للطفولة المبكرة. وتقدم دراستا حالة كوسيلة لفهم الكيفية التي استنتجت بها التكاليف وما قد تعنيه في هذا السياق.

الإطار ٧،٤ التكاليف على صعيد المجتمع المحلي: دراستا حالة، كينيا

سعيًا إلى زيادة التعمق في المسائل المتعلقة بالتكاليف والتمويل، يبدو من المفيد بحث التكاليف على صعيد المجتمع المحلي استناداً إلى دراسات حالة. وتعلق الدراستان التاليتان بمدارس زارها (Myers 1992)، ووقع عليهما الاختيار بالنظر إلى ما هناك من اختلاف شديد في السياق بين المجتمعين المحليين المعنيين.

بازياني

الروضة - بازياني قرية صغيرة ذات قاعدة اقتصادية هشة، تقع على بعد نحو ثلاثين متراً عن الساحل. وفي الوقت الذي قمنا فيه بزيارة صف الروضة الذي يشغل قاعة واحدة، كان السجل يضم أسماء اثنين وعشرين طفلاً (وإن كان الحضور الفعلي بالقاعة ستة وعشرين طفلاً). والغرفة عبارة عن بناء بالطوب الني والعصي مسقف بلوح معدني مموج، وموصول بإحدى غرف المدرسة الابتدائية ولا تحتوي القاعة على أي أثاث، والأطفال يجلسون على قطع من الحجر أو على أرض ترابية. ومعينات التدريس هي سبورة قديمة وبعض لوحات من الكرتون كتب عليها المعلم حروفاً وأرقاماً. والمعلم متخرج حديث العهد من برنامج التدريب DICECE. وليس بالمدرسة برنامج تغذية كما أن ليس بها مرحاض (وكان قد حضر مرحاض في وقت من الأوقات ولكنه كف عن أداء وظيفته). وليس بها تيار كهربائي. وكان المشرف قد زار المدرسة مرة واحدة في العام السابق. وناظر المدرسة الابتدائية هو المسؤول عن صف الروضة، وهو يقول إنه ينفق قرابة يوم في المتوسط شهرياً لتدبير شؤون ذلك الصف.

التكاليف - يمكن الاستناد إلى المعلومات الواردة أعلاه في تقدير التكاليف المحلية. ويأتي في قائمة هذه التكاليف مرتب المعلم الذي يبلغ ٢١٠٠ شلن كيني في الشهر أو ٢٠٠ ٢٥ شلن كيني× في السنة. وعلى فرض أن مرتب الناظر يبلغ ٢٨٠٠ ش.ك. شهرياً، فإن تكلفة الوقت الذي يكرسه لتدبير شؤون صف الروضة يمكن حسابه بنحو ١٤٠٠ ش.ك. في السنة (٢٨٠٠ ش.ك. = ١٢ X ٣٣٦٠٠ ش.ك./٢٤ = ١٤٠٠ ش.ك.). والتكلفة اليومية لوقت المشرف زائداً تكاليف المواصلات لن تزيد على ٣٠٠ ش.ك. وبذلك تقدر مجموع تكاليف التعليم والإدارة والإشراف بمبلغ ٢٦٩٠٠

ش.ك.، منها ١٧٠٠ ش.ك. متضمنة في ميزانيتي المدرسة الابتدائية ودائرة التفتيش. قُدرت تكلفة مبنى صف الروضة بمبلغ ١٥٠٠٠ ش.ك. فإذا قدرنا له فترة بقاء مدتها خمس سنوات فإن تكلفته السنوية تكون ٣٠٠٠ ش.ك. يتحملها المجتمع المحلي الذي يقدم المواد والجهد على سبيل الهبة. والمواد الموجودة بقاعة الدرس مواد من صنع المعلم باستثناء السبورة، ومن ثم فإن تقديراً سخياً لتكلفة هذه المواد سيكون ١٠٠ ش.ك. في السنة. وبالنظر إلى عدم وجود برنامج تغذية ولا تيار كهربائي فلا تكلفة لهذين البندين. ويفضي جمع التكاليف السنوية المذكورة أعلاه إلى حاصل قدره ٣٠٠٠٠ ش.ك. ويعطي، عندما يقسم على الاثنين وعشرين طفلاً المسجلين تكلفة سنوية للطفل مقدارها ١٣٦٣ ش.ك. (٤٨ دولاراً أمريكياً) أي تكلفة شهرية تبلغ ١١٤ ش.ك. (٤ دولارات).

ولأن تكاليف الناظر والتكاليف الإشرافية متضمنة في ميزانيات موجودة بالفعل، ولأن المجتمع المحلي يقدم المواد والبناء، ونظراً لعدم وجود برنامج تغذية، فإن التكلفة الرئيسية التي يتعين تغطيتها بانتظام لصالح هذا البرنامج هي مرتب المعلم. فإذا وزع مبلغ الـ ٢١٠٠ ش.ك. بين الاثنين وعشرين طفلاً المسجلين، فإن التكلفة الشهرية الباهظة ستكون ٩٥ ش.ك. لكل طفل. والمصروفات المدرسية التي تدفع عن كل طفل في الشهر هي ٢٥ ش.ك.، أي ما لا يتجاوز مجموعه ٥٥٠ ش.ك. شهرياً أو ما يزيد قليلاً على ربع المبلغ المعادل لمرتب المعلم. وعلى المجلس الإقليمي، الذي آلت إليه مؤخراً المسؤولية عن المدرسة أن يتكفل بهذا الفرق.

وقبل أن تنتقل المسؤولية من أولياء أمور الأطفال إلى المجلس الإقليمي، كانت المعلمة تتلقى مرتباً مقداره ٣٠٠ ش.ك. بدلا من الـ ٢١٠٠ ش.ك. التي قرر المجلس الإقليمي دفعها. وأنداك كان أولياء الأمور يحملون عشرة ش.ك. شهرياً، ولأن هذا المبلغ اعتبر أدنى كثيراً من المصروفات الحالية البالغة ٢٥ ش.ك.، كانت قائمة المسجلين أطول نسبياً إذ كان بوسع المجتمع المحلي أن يدفع مرتب المعلمة. ومن الجدير بالذكر أن المعلمة التي كانت تتقاضى المرتب الأدنى من قبل هي ذاتها المعلمة الراهنة وإن كانت قد نجحت في تلك الأثناء في إتمام الدورة التدريبية أثناء الخدمة DICECE.

وفي ظل النظام السابق، يمكن القول بأن المجتمع المحلي كان يتكفل بثمانين في المائة من تكاليف الروضة، بينما يتكفل في الوقت الراهن، وقد انتقلت المسؤولية عن ذلك الصف إلى المجلس الإقليمي، بقرابة عشرين في المائة من مجموع التكاليف.

مناقشة - تعود أهمية حالة قرية بازياني إلى أنها تبرز المسائل التي يتعين مواجهتها عندما تنتقل المسؤولية عن الروضة من المجتمعات المحلية إلى الحكومات، والحكومة المعنية في هذه الحالة هي الحكومة المحلية على صعيد المنطقة. والزيادة التي طرأت على التكاليف عند انتقال المسؤولية على هذا النحو تعزى كلها إلى زيادة طرأت على مرتب المعلمة. ومن المفروض أن جودة التعليم قد تحسنت - نتيجة للتدريب وليس نتيجة لارتفاع المرتب. ولم يتسن بعد إصدار قرار رسمي بزيادة المصروفات المدرسية لمواجهة الزيادة في المرتب. فلئن كان واضحاً أن المعلمة قد استفادت مما طرأ من تغيير، فليس من الواضح بنفس القدر أن المجتمع المحلي والأطفال قد استفادوا، إذ قد انخفض عدد المسجلين، والمدرسة مازالت على نفس الحال التي كانت عليها من قبل. فمثلاً لم تفض زيادة التكاليف إلى استحداث برنامج تغذية أو إلى تحسين الإشراف أو إلى اقتناء مواد أفضل. وعلى المدرسة أن تغلق أبوابها يوماً في الشهر لكي تتمكن المعلمة من السفر إلى كيليفي لتسلم مرتبها.

الإسلام

الروضة - الإسلام دار متكامل للروضة، تقع في بلدة ماليندي الساحلية. وكان عدد الأطفال المسجلين بها وقت القيام بالزيارة هو ١٥٤ طفلاً. والبناء الذي يؤوي المدرسة بناء كبير يجمع بين المتانة والنظافة ويتألف من غرفة واحدة أرضيتها مغطاة بطبقة خرسانية. ويستخدم المبنى للروضات أثناء الفترات الصباحية، وللمدرسة القرآنية في فترات بعد الظهر. وتقسم الغرفة إلى أربعة أقسام تفصل بينها أصونة تحفظ فيها لعب ومواد أخرى. ولا توفر تلك الفواصل حاجزاً صوتياً مانعاً فيظل مستوى الصوت مرتفعاً.

ويشتمل البناء أيضاً على مرافق صحية ومكان لإعداد الطعام ومكتب صغير لمديرة المدرسة.

ومديرة المدرسة، البالغة النشاط والحيوية، مسؤولة أمام لجنة مدرسية تسهم في النفقات. وهي تشرف على أنشطة المعلمات الأربعة، وتحل محل من تتغيّب منهن. كما أنها تتراًس اجتماعات تخطيط المنهج، وإنتاج المواد، وتقوم بزيارات إلى البيوت، وتتولى شؤون الميزانية. وتستقبل المدرسة زوّاراً في مناسبات متكررة، بما في ذلك زيارات المشرفين.

وتشرف معلمة على كل من الأقسام الأربعة للغرفة. ويوزع الأطفال على تلك الأقسام تبعاً لأعمارهم، ويحضر الأطفال معاً، صبياناً وبنات، مرتدين الزي المدرسي، وإن جلس الصبيان إلى مائدة وجلست البنات إلى أخرى. وتسير المعلمات وفقاً لروتين معين وإن ترك للأطفال قدر كبير من حرية التعبير. ويمثل اللعب عنصراً مركزياً. ويبدو الأطفال منهمكين في النشاط، وسعداء، ومنكبين على التعلم.

التكاليف - يبلغ مجموع مرتبات المعلمات الخمس ٦٧٠٠ ش.ك. في الشهر. وإضافة إلى ذلك، يتقاضى طبّاخ أجراً شهرياً قدره ٧٠٠ ش.ك.، وعامل تنظيف ٦٠٠ ش.ك. ويقدم أعضاء لجنة الإشراف وقتهم على سبيل الهبة. وعلى فرض أن الجميع تدفع لهم مرتباتهم اثنا عشر شهراً في السنة، ستكون التكلفة السنوية للمرتبات ٨٠٠٠ ش.ك. $96000 = 12 \times 8000$.

أما المعينات التعليمية، فيصنعها المعلمون من مواد مهملّة أو تقدم على سبيل الهبة. وناظر المدرسة يهب وقته.

وعندما تجمع تقديرات تكاليف تشغيل مدرسة الإسلام هذه، يبلغ المجموع ١٤٩ ٥٢٠ ش.ك. لـ ١٥٤ طفلاً، أي ٩١٩ ش.ك. لكل طفل في السنة أو ٧٧ ش.ك. في الشهر. وذلك لا يأخذ في الحسبان قيمة المواد المقدمة أو الوقت المقدم على سبيل الهبة، كما لم نضمّنه تكاليف الإشراف إذ أن سلطات البلدية هي التي تتحملها. فإذا افترضنا أن المشرف يزور المدرسة أربع مرات في الشهر لمدة نصف يوم لكل زيارة، وأنه لا يتكبد نفقات مواصلات نظراً لقرب المدرسة من مكان عمله، فإن التكلفة الشهرية وقت المشرف قد تبلغ ٤٠٠ ش.ك.، وهو مبلغ زهيد لكل طفل داخل الصورة الإجمالية.

ومن المرجح أن يكون تقدير ٧٧ ش.ك. شهرياً لكل طفل تقديراً أدنى من واقع التكاليف الإجمالية نظراً لأن الأهل يطالبون بدفع مصروفات قيمتها ١٠٠ ش.ك. شهرياً عن كل طفل. وربما كان من النفقات التي أغفلتها تقديراتنا التقريبية تكاليف الرحلات التي يقوم بها الأطفال والتكاليف المتكبدة في إجراء إصلاحات بالمبنى أو التي لها صلة بما ينظم من حصص أثناء فترات بعد الظهر.

مناقشة - تعود أهمية حالة مدرسة الإسلام إلى ما تشير إليه من أن من الممكن لقاء قرابة ١٠٠٠ ش.ك. لكل طفل في السنة، تشغيل برنامج للروضة رفيع المستوى تقدم فيه رعاية متكاملة للأطفال إذا تهيأت ظروف داعمة مناسبة علماً بأن لهذه العبارة الشرطية الأخيرة أهميتها. ففي حالة مدرسة الإسلام تضمنت الظروف المؤاتية ما يلي: مديرة مدرسة تمتاز بنشاط وحيوية فائقة وقادرة على توفير إشراف وتدريب محليين، ومعلمات متفانيات في عملهن وعلى استعداد للعمل لقاء مرتب متواضع (ربما كان ذلك عائداً إلى ما يضيفه عليهن عملهن من مركز وسط الطائفة الدينية التي ينتمين إليها)؛ واعتراف

الأهل بأهمية الروضة؛ وتجمع أعداد من الأطفال في منطقة محدودة (بسبب وجود الموقع في منطقة حضرية) مما يتيح بروز عدد من الكفاءات في إدارة المدرسة. ولأن هذه الظروف المؤاتية لم تكن من نصيب قرية بازياني، ليس من الإنصاف إجراء مقارنة مباشرة بين الحالتين. (Myers 1992, 27-30)

× حاشية: أثناء فترة زيارتنا للمدرستين كان سعر العملة حوالي ٠.٣ شلناً كينياً للدولار الأمريكي الواحد.

ولو كان لنا أن ندخل تعديلات على تقديراتنا لكي تؤخذ في الحسبان آثار التضخم وتغيرات أسعار العملة، أو أن نحول الأرقام إلى دولارات دولية - وهي صيغة يلجأ إليها البنك الدولي لإنشاء تكافؤات (Waiser 1995) - لكي يتسنى مع مرور الزمن إجراء مقارنات بين حسابات التكاليف الواردة في الإطارين ٣، ٧ و ٤، ٧ - لاستطعنا التوصل إلى تقدير تقريبي للتكاليف وإن كان ذلك لن يتيح لنا إصدار أحكام على قيمة البرنامج.

ولأن الأرقام الواردة في كل من الإطارين ٣، ٧ و ٤، ٧ هي فقط مستويات مقدرة للتكاليف وليست موضوعة في إطار للمقارنة بين التكلفة والعائد، فهي لا تزودنا بقاعدة تبلغ من المتانة ما يجعلها ممكنة من الاختيار فيما بين استراتيجيات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. كما أن الأرقام لا تزودنا بمرشد بالغ الدقة في إعداد ميزانية مشروع للطفولة المبكرة ينفذ في إطار مختلف (حتى لو افترضنا أننا نطبق فيه نفس النموذج) حيث تكون المرتبات، مثلاً، شديدة الاختلاف أو تكون المجموعة السكانية المراد بلوغها أشد تفرقاً... الخ. لذلك فمن الأفضل لهذه الغاية حساب التكاليف في إطار معين ولاستراتيجية برمجة معينة بجمع قيمة كل المدخلات الجاري إجراؤها وإذا أمكن بالنظر إلى ما قد يكون هناك من اختلافات بالنسبة لكل من العناصر الرئيسية في التكاليف.

ملاحظة: حتى عندما نحس بأن لدينا أساساً سليماً لحساب التكلفة لكل منتفع، يتعين علينا استعمال هذه المعلومات وتفسيرها بحذر وعناية للأسباب التالية:

- من المهم تلاقح الميل إلى الظن بأن المشروع الأقل تكلفة هو الذي يقدم البديل الأفضل. فالمقارنة المهمة تكون بين فعالية التكاليف لا بين التكاليف لكل منتفع.
- يقصر هذا الحساب دون تحديد مدى فعالية التكاليف لأنه لا يتضمن أي تقدير لما يحدث للمنتفعين نتيجة لمشاركتهم في المشروع.

وخلاصة القول إن التكلفة لكل منتفع يتعين حسابها لكل مشروع على حدة إذا أريد أخذ السياق في الحسبان. أما إذا أخذت المتوسطات عبر المشروعات فإن الأرقام ستخفى فروقاً في السياقات تؤثر في التكاليف وتتسم بأهمية بالغة عند إسقاط التكاليف على مناطق أو مجموعات سكانية جديدة (مثلاً، مدى مساهمة المجتمع المحلي؛ الفروق في سهولة الانتفاع بالموصلات؛ المرتبات التي تؤدي للموظفين وهلم جرا.) ففي برامج بيرو، على سبيل المثال، كلف برنامج الروضة النظامي ضعف ما كلفه نهج برونوي (PRONOEI) (انظر الإطار ٥، ٧). غير أن هذه المقارنة لا تأخذ الآثار النسبية في الحسبان ولا تعترف بأن أهداف برنامجي الروضة تختلف فيما بينهما، حيث يضم برنامج برونوي صراحةً عناصر لتنمية المجتمع المحلي ويعتمد نظرة إلى تنمية الطفل أوسع من

نهج حصر الاهتمام في الإعداد للمدرسة الذي يعتمد البرنامج النظامي.

وموجز القول إنه حتى لو أدخلنا تسويات لمراعاة التضخم وتغيرات سعر العملة من أجل إتاحة المقارنة بين القيمة الدولارية لحسابات التكاليف لكل منتفع عبر الزمن وفيما بين البرامج، فإن المقارنات لن تعطينا إلا فكرة تقريبية للغاية عن مقدار تكاليف مختلف النهج المطبقة في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وثمة من الحسابات ما هو أجدى نفعاً في تحديد القيمة النسبية لمختلف النهج. ويذكر من بينها سهولة المنال وفعالية التكاليف والعلاقة بين التكلفة والعائد.

سهولة المنال

من الطرق الأخرى لوضع أرقام التكاليف في نصابها الربط بينها وبين بعض مؤشرات السياق الاقتصادي التي تشغل فيه المشروعات. ويمكن أن يكون هذا بديلاً عن سهولة المنال (أي توافر القدرة على مواجهة التكاليف) على الصعيد الوطني أو على الصعيد الفردي. وبغية ربط التكاليف بسياق اقتصادي معين، يعتمد أحياناً إلى مقارنة التكاليف بدخل الأسر، أو بمستوى الأجور الدنيا، أو بالإنتاج القومي الإجمالي للفرد، أو بالمصروفات التي تجريها الحكومات المحلية أو حكومات الولايات أو الحكومات الوطنية. ويحقق جهد المقارنة ذلك أجدى منافعه في حالة التكاليف الدنيا أو القصوى. فعندما تكون تكلفة المشروع لكل منتفع أعلى من أدنى المرتبات مثلاً، فمن الواضح أن البرنامج لن يكون في متناول الفقراء بدون عون يقدم إليهم. وفي تلك الحالات، سيتعين إصدار حكم بشأن ما إذا كانت منافع البرنامج للأفراد وللمجتمع عموماً ستكون بحيث تجعل من المناسب أن يتلقى البرنامج إعانة ملائمة من القطاع العام بدونها لن يكون بوسع معظم الأسر ذوات الأطفال المعرضين للخطر أن تشارك فيه. وفي المقابل، إذا كان البرنامج يكلف، على سبيل المثال، واحداً في المائة من الأجر الأدنى، فإنه سيبدو يسير المنال. غير أن الأمر لن يكون بهذه الدرجة من الوضوح إذا كان مستوى التكاليف يقع في مكان وسط بين هذين النقيضين. ومن أمثلة ذلك أنه عندما قورن برنامج برونوي بالأجور الدنيا التي كانت سائدة آنذاك، تبين أن النسبة كانت واحداً إلى أربعة عشر (نحو ٧ في المائة). فليس من الواضح في هذه الحالة إذا كانت تلك النسبة تدل على تكاليف مرتفعة أو تكاليف منخفضة بالقياس إلى القدرة على الدفع.

وبالمقارنة بالنتائج القومي الإجمالي للفرد، تبين أن النسبة كانت واحداً إلى أربعين في ذلك الوقت. ومرة أخرى يطرح السؤال: هل يعني ذلك أن البرنامج سهل المنال؟ من الصعب أن نعرف إذ سيتعين فهم المزيد عن السياق والظروف التي يعيش فيها المنتفعون المحتملون لكي نعرف ماذا تكون النسبة المعقولة.

Affordability of ECCD Programs. bc1aepxi.pdf ←

معاينة الواقع: من بين دواعي القلق الهامة عند الشروع في إعداد برامج الطفولة المبكرة أننا ونحن بصدد البحث عن برامج منخفضة التكاليف للأطفال يعيشون في مجتمعات محلية فقيرة ينتهي بنا الأمر أحياناً إلى غبن الأطفال والمجتمعات المحلية كليهما. فنحن ندفع بأن البرامج يمكن أن تكون أقل تكلفة عندما تعتمد على المجتمع المحلي في تقديم طائفة متنوعة من الخدمات وأسباب الدعم. غير أن الذي يحدث في الواقع هو أن هذه الممارسة تترجم إلى برامج يقع جل تنفيذها على كاهل المتطوعين. وعندئذ، وسعيًا إلى المزيد من خفض التكاليف، نرتئي أن هذه البرامج

يمكن أن تستعمل لُعباً ومعدات يصنعها و/أو يقدمها المجتمع المحلي، الأمر الذي يترتب عليه في واقع الممارسة حرمان هذه البرامج من اللوازم أو المعدات رفيعة الجودة. وليس من الإنصاف في شيء أن المشروعات التي تستهدف فقراء الأطفال يتعين عليها أن تستعين بمواد من نوعية أدنى وبموظفين غير مدفوعي الأجر، بينما المشروعات المصدّة لأطفال أسعد حظاً (مثل المدارس أو المراكز النظامية للروضة) تتاح لها مواد أفضل نوعية وموظفون مهنيون. فإذا أريد لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أن تحدث تغييراً إيجابياً في حياة الأطفال، تعين علينا بذل أقصى الجهود لتجنب إعداد برامج متدنية لفقراء الناس.

فعالية التكاليف

لا تتمثل أهم الأسئلة على الإطلاق فيما إذا كانت التكاليف مرتفعة أو منخفضة، وإنما فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة بالقياس إلى ما تسفر عنه من نتائج.

من الطرق الهامة لوضع أرقام التكاليف في منظورها السليم، ومن أفضل المعينات الاقتصادية المحتملة للاختيار من بين نهج بديلة، ربط التكاليف بنتائج برنامجية معيارية. وسنركز هنا على آثار البرامج (فعالية التكاليف) بدون محاولة تعيين قيمة نقدية لتلك الآثار (أي تحليل التكلفة والعائد، التي يُتطرق إليها باختصار أدناه). فإذا بلغت التكلفة لكل منافع عشرة دولارات مثلاً ولم تحدث، إن أحدثت، إلا آثاراً ضئيلة، فمن الواضح أنها ليست استثماراً جيداً أياً كان يُسر منال ذلك المستوى من الإنفاق (مثلاً مجموعة اللُّعب كلفت ثلاثة دولارات في مشروع الهند الذي سبق وصفه أعلاه). أما إذا كانت التكلفة البالغة ١٥٠ دولاراً لكل منافع تسفر عن تأثير هام (وليكن خفض معدلات إعادة الصفوف في المدرسة الابتدائية بنسبة ١٠ في المائة)، فقد تكون استثماراً ممتازاً بالنسبة للحكومة حتى وإن بدت تكاليفها مرتفعة نسبياً، وحتى إذا كانت تكلفة مرتفعة بالقياس إلى أجر أدنى.

لا يتمثل أخطر حجر عثرة في سبيل تحليل لفعالية التكاليف في حساب التكاليف وإنما في تعريف الآثار وتقديرها. ففي أي برنامج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، تتعقد الأمور على حدوث آثار إيجابية على الوضع الإنمائي للأطفال (كما تشهد به صحتهم وتغذيتهم ورفاههم النفسي الاجتماعي).

عندما ينصب تركيزنا على تقدير ما يطرأ من تأثيرات على تقدم نمو الطفل ذات صلة ببرنامج للطفولة المبكرة، ينبغي لنا أن نغير انتباهنا، من منظور كلي، لأبعاد نمو الطفل الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية. وعلى حين أن الأبعاد الجسمية للنمو أيسر تقديراً نسبياً مما سواها، وأن ثمة اتفاقاً فيما بين الخبراء على ما ينبغي أن تكونه مؤشرات النمو المستعملة، فليست تلك هي الحال بالنسبة لتقدير النمو المعرفي أو الاجتماعي أو الوجداني. ومع ذلك فإن هناك تقدماً يتحقق على تلك الجبهات ولم يحل الافتقار إلى اتفاق دون قيام المقيمين بتطوير وتطبيق تقديرات معقولة رغبة منهم في الحصول على مؤشرات لما يحرزها الطفل من تقدم. (يورد القسم السادس مناقشة للمسائل ذات الصلة بتقدير أوضاع الأطفال).

ومرة أخرى نستعين بمثال من مشروع برونوي ليتبين لنا أن تقييماً أسفر عن أن للمشاركة في البرنامج آثاراً هامة على التنمية المعرفية للأطفال وعلى استعدادهم لتلقي التعليم المدرسي. غير أن هذه الآثار لم تنعكس منافعها على خفض معدلات إعادة الصفوف. وربما كان ذلك عائداً إلى مشكلات تقترب بخصائص المدرسة الابتدائية (توافرها ونوعيتها وتنظيمها وإدارتها) أكثر مما تقترب بتأثير برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وتبين أن آثار البرنامج على الوضع التغذوي كانت آثاراً متوسطة وغير مباشرة، وأنها اختلفت باختلاف موقع المشروع. كما تبين أن مشاركة المجتمع المحلي ووعيه قد طرأت عليهما زيادة نتيجة للمشروع.

وتتيح لنا المعلومات المتأتية من مشروع برونوي أن نتوصل إلى استنتاج مؤداه أن المشروع كان في حد ذاته (أي فيما يتعلق بما حدد للبرنامج من مرامي) مجدياً من حيث التكاليف نظراً لأن تكاليفه تبدو منخفضة نسبياً ولأنه حقق الكثير من، إن لم يكن كل، الأهداف التي كان يأمل في تحقيقها. غير أن هذه المعلومات لا تزودنا مع ذلك بأساس للبت فيما إذا كان نموذج برونوي أو نهج آخر يمكنه أن يحدث آثاراً أفضل. ولهذه الغاية أجريت مقارنات بين نتائج نموذج برونوي ونتائج تقييم نموذجين آخرين غير نظاميين لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية: بديل ينفذ في البيوت ويطبق في مناطق ريفية ومناطق حضرية على السواء، ونموذج ساتلايت يدور حول منطقة حضرية ويستمد معلوماته من مركز لتوفير الموارد.

(Myers et al. 1985). وجاءت استنتاجات هذه المقارنة على النحو التالي:

- الفروق في تكلفة الوحدة فيما بين النماذج غير النظامية ليست فروقاً مذهلة. لذلك، فإن ما يتخذ من قرارات بشأن أي لنهج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هو الأصلح لهذا الإطار أو ذاك، لا يمكن أن يستند إلى تكلفة الوحدة فحسب إذ أن الآثار النسبية لتلك النهج يتعين أخذها في الحسبان هي الأخرى.
- عندما تؤخذ النماذج الثلاثة غير النظامية على ما هي عليه، تكون ثلاثتها فعالة بدرجة معقولة وأقل تكلفة من نظيراتها النظامية. ومن جهة أخرى، فإن كل برنامج كان موجهاً نحو مجموعة مختلفة عن مجموعة سواه، وعُرفت و/أو قُدرت آثارها بطرق مختلفة تبعاً لمرامي كل برنامج وبنيته. (لم تتوافر أي تقديرات للنموذج النظامي).
- عوضاً عن النظر إلى عدد من البرامج غير النظامية كبدايل، من الممكن اعتبارها خيارات تكمل إحداها الأخرى، ولكل منها احتمال أن يكون فعالاً من حيث التكاليف في ظروف معينة ومع فئة أعمار معينة. وليس من الممكن الخروج باستنتاج بشأن الخيار بين البدائل غير النظامية والبدائل النظامية، وذلك لأسباب من بينها عدم وجود قياس للآثار المقترنة بالنموذج النظامي.

وعلى حين أن من المهم تطوير مؤشرات لتنمية الأطفال بهدف التوصل إلى قياس أفضل لتأثير برامج الرعاية والتنشئة، فإن ما أجري من بحوث بشأن تأثير برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يشير إلى أن المنافع تتجاوز كثيراً مجرد ما يستفیده منها المنتفعون المباشرون. وحسبما جاء في (Barnett and Escobar 1990)، "ينبغي أن يمتد تقدير آثار البرامج على ما يتجاوز تقديرات ما يحزره الأطفال من تقدم لكي يشمل آثاره على آخرين من بينهم الأسرة وأقران الأطفال والنظام المدرسي الذي يلتحق به الأطفال بعد مرورهم بالبرنامج، وكذلك موظفو

البرنامج. من ذلك مثلاً أنه قد يتبين أن برنامجين كانت لهما نفس التكلفة ونفس النتائج على الأطفال، غير أن أحدهما كان أكثر فعالية من حيث التكاليف لأن ما أحدثه في صفوف الموظفين من إجهاد عصبي كان أقل". ومن النادر أن نصادف هذا النوع من التقييم البرنامجي الكامل لمنافع برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (ولا حتى في معظم البرامج الاجتماعية). ولهذا السبب، فإن آثار تلك البرامج كثيراً ما لا تقدر حق قدرها.

التكلفة والعائد

إن تحليل العلاقة بين التكلفة والعائد يتجاوز ما يتبين لنا من خلال دراسة لفعالية التكاليف. ففي تحليل للعائد، تضيف قيمة نقدية على الآثار المترتبة على البرنامج، الأمر الذي يجعل من الممكن إجراء مقارنات نقدية. ولئن كان إجراء تحليل للعلاقة بين التكلفة والعائد أمراً صعباً فهو ليس بالمستحيل.

ولعل أوفى تقييم أجري للعلاقة بين التكلفة والعائد في برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية هو التقييم الذي أجري لمشروع High/Scope Perry Preschool في الولايات المتحدة (Schweinhart et al. 1993). ففي هذا المشروع، جرى تتبع حالات أطفال وقع عليهم الاختيار عشوائياً للمشاركة في مشروع لرعاية وتنمية أطفال في سن الثالثة والرابعة وحالات أطفال نظراء لهم لم يشتركوا في المشروع - إلى أن بلغوا سن الرشد. ومن نتائج أحدث متابعة أجريت في سن السابعة والعشرين، يمكن تقدير مكاسب كلتا الفئتين، وإسقاط مكاسب تالية، وحساب مدخرات التكاليف الواقعة على المجتمع والمقترنة بفروق مثل: معدلات جريمة أدنى، واعتماد أقل على الخدمات الاجتماعية المجانية، وحاجة أقل إلى المشاركة في برامج علاجية في المدرسة - للمشاركين في المشروع مقابل غير المشاركين فيه. وعندما تقارن القيم النقدية الراهنة لتلك الآثار بتكاليف المشروع، يتبين أن النسبة بين العائد والتكلفة هي سبعة إلى واحد. ويشير تحليل Barnett (1996b) للبيانات إلى أن:

■ من المفيد عندما نحاول مقارنة التكاليف بآثارها أو منافعها أن ندرس طائفة من

الآثار الممكنة لبرامج التدخل المبكر؛

■ يمكن أن تكون نسبة العائد إلى التكلفة مرتفعة في حالة برنامج الروضة؛

■ يمكن أن يكون من المفيد التدخل مبكراً بمشروع عالي التكلفة (تكاليف المشروع لكل طفل كانت أصلاً ١٦٠٠ دولار - وهو مبلغ كان يمثل في ١٩٦٣-١٩٦٤ ثلث الناتج القومي الإجمالي للفرد. وكان ذلك يعادل قرابة ٥٠٠٠ دولار بسعر الدولار في عام ١٩٩٢). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الرقم تضمن جميع تكاليف ما أجري من بحوث مرتفعة التكلفة، والتكاليف الإدارية التي تكبدتها المدارس العامة للبرنامج والتي لا تتحملها الصفوف الدراسية الجارية عادة؛

■ ربما يعود رجحان المنافع على دافعي الضرائب والمواطنين أكثر مما يعود على الأفراد

المشاركين في البرنامج أو على أسرهم.

ويأتي من البرازيل مثال آخر من أمثلة دراسات التكلفة والعائد، وهو تقييم برنامج بروابي (PROAPE) (Ministerio de Saude 1983) الذي يورد الإطار ٧، ٥ وصفاً له. وفي هذه الحالة، لم يترجم إلى قيمة نقدية إلا أثر واحد من آثار البرنامج هو أثر خفض معدل إعادة الصفوف في

المدارس الابتدائية. ويتبين من مقارنة التكلفة والعائد أن برنامج بروابي لم تقتصر نتائجه على تغطية تكاليفه بل تجاوزت ذلك إلى تحقيق وفورات في تكاليف التعليم الابتدائي في سنته الأولى فضلاً عن تكاليف بروابي ذاته.

الإطار ٧،٥ برنامج بروابي PROAPE (برنامج تغذية الأطفال قبل سن الدراسة): مثال حضري من البرازيل، برنامج كبير متكامل غير نظامي لأطفال قبل السن المدرسية

على الرغم من أن هذا المثال قد جرى تنفيذه في إطار برنامج انطلق من الرغبة في تحسين الحالة التغذوية للأطفال، فقد اعتمدت إزاءه نظرة متكاملة منذ البداية بحيث أنه بالإضافة إلى استكمال الأغذية والفيتامينات، تضمن البرنامج أنشطة نفسية حركية تجري تحت إشراف ومكوّناتاً صحياً يتألف من فحوص طبية منتظمة، وعلاج للأسنان، وحملات تطعيم، وفحوص بصرية. وفي النموذج الذي اعتمده بروابي، كانت مجموعات من الأطفال قوام كل منها ١٠٠ طفل تقريباً تتراوح أعمارهم بين الرابعة والسادسة، قادمين من مناطق حضرية هامشية، يُحضرون صباحاً إلى مراكز أثناء أيام الأسبوع. وفي إحدى صيغتي نموذج بروابي كانت تتولى رعاية الأطفال معلمة مدربة لأطفال الروضة تعاونها أمهات (أو أفراد أسر آخرون) يشاركون بالتناوب. وفي الصيغة الثانية كانت ثلاث شبه مهنيات مدربات يتقاضين أجوراً دنياً بنسبة ٠٧ في المائة عن ثلاث ساعات عمل في اليوم؛ وكُنَّ يتلقين أيضاً مساعدة من أمّين متطوعتين.

وكان برنامج بروابي يتضمن عنصراً يحمل طابع المجتمع المحلي من حيث أن شبه المهنيات قدمن من المجتمع المحلي وكان أفراد من الأسر يساعدن في البرنامج، ومكان تنفيذ البرنامج يقدمه المجتمع المحلي على سبيل الهبة. ومن جهة أخرى لم تكن مهمة الإشراف على البرنامج عائدة إلى المجتمع المحلي، ولم تبذل أي محاولة محددة من خلال البرنامج لتغيير البيئة العامة للمجتمع المحلي في صالح تنمية الأطفال. وكانت إدارة البرنامج من اختصاص الحكومة، من خلال وزارة الصحة في البداية ثم من خلال وزارة التربية والتعليم بعد ذلك، ولم يدخل تثقيف الأهل في إطار استراتيجية محددة بل تحقق من خلال مشاركتهم المباشرة في أنشطة المراكز على أساس التناوب.

وكان النموذج الأساسي لبروابي برنامجاً رائداً ينفذ في مدينة ساو باولو. ونمّ تقييم لذلك البرنامج عن أن تحسناً قد طرأ على درجات الأداء المدرسي التي نالها أطفال البرنامج وأن معدلات إعادتهم للصف قد انخفضت مقارنة بمن لم يشاركوا في البرنامج من الأطفال. وبعدها شرع في تنفيذ البرنامج في شمال شرقي البرازيل حيث جُرب في برنامج بوكو ثم امتد تنفيذه إلى عشر ولايات أخرى. وأسفرت عمليات تقييم البرنامج بانتظام عن أن نموذج بروابي أحدث تأثيراً إيجابياً في خفض معدلات إعادة الصفوف في السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي.

وفي عام ١٩٨٢، أجريت دراسة للتكلفة والعائد في أحد مواقع البرنامج حيث كان يطبق بصيغته التي يستخدم فيها ثلاثة من شبه المهنيات يساعدن أمهات الأطفال. وكان البرنامج ينفذ في مواقع قدمها المجتمع المحلي على سبيل الهبة وتمثلت فيه التغذية الإضافية، التي كانت تشكل جزءاً من البرنامج، في كوب من اللبن وخبز وهلام وزبد صناعي. وكان

عنصر الدعم الصحي يتضمن أيضاً فحوصاً طبية منتظمة. وعقدت دراسة التكلفة والعائد مقارنات بين الأطفال الذين شاركوا في بروابي وأطفال شاركوا في شكل من أشكال الروضة يدعى Casulo. وآخرين ترددوا على مدارس رياض أطفال نظامية، وغيرهم لم يمترو بأي من تجارب الروضة. وقبل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، كانت برامج التدخل المبكر تُعنى بالأطفال لمدة زمنية مختلفة الطول: بروابي، ٧٨ يوماً؛ كاسولو، ١٨٠ يوماً؛ رياض الأطفال، ٥٤٠ يوماً. ويمثل تقدير آثار مختلف البرامج في قياس معدل إعادة الصفوف بالنسبة للأطفال الذين مروا بمختلف التجارب.

ويورد الجدول ألف بياناً بالأداء التعليمي للأطفال في مختلف البرامج. ويتضح لنا من هذا الجدول أن ٧٣ في المائة و ٧٦ في المائة من أطفال برنامج بروابي وكاسولو على التوالي نجحوا في امتحان الصف الأول مقابل ٦٣ في المائة من أطفال رياض الأطفال النظامية و ٥٣ في المائة من الأطفال الذين لم يمترو بتجربة الروضة.

الجدول ألف - مقارنة بين الأداء التعليمي لأطفال في السنة الأولى من المدرسة الابتدائية مروا أو لم يمترو بتجربة الروضة: أجزاها برنامج بروابي، الأوغاس، البرازيل

بروابي	كاسولو	رياض أطفال	أطفال لم يمترو بتجربة الروضة
العدد	العدد	العدد	العدد
%	%	%	%
١٨٤	٥٥٧	٣٢٠	٢٣٣٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥٠	٥١٧	٢٩١	٢٠٠٠
٨٢	٩٢	٩١	٨٦
٣٤	٤٠	٢٩	٣٣٤
١٨	٨	٩	١٤
١٣٤	٤٢٦	٢٠١	١٢٤٥
٧٣	٧٦	٦٣	٥٣
١٦	٩١	٩٠	٧٥٥
٩	١٦	٢٨	٣٣

المصدر: Ministerio de Saude y Instituto Nacional de Alimentação e nutrição, "Análise do PROAPE/Alagoas com enfoque na área econômica," Brasília, MS/INAN, 1983. Mimeo.

وقدّرت التكلفة لكل طفل في برنامج بروابي بمبلغ ٢٨ دولاراً. وقدّرت التكلفة السنوية لكل طفل في الصف الأول من الدراسة الابتدائية بمبلغ ٢٠٥ دولارات. واستناداً إلى هذه البيانات وإلى البيانات الواردة بالجدول يمكن إجراء الحسابات التالية. لتفترض أن جميع الـ ٢٧ في المائة من أطفال بروابي الذين لم يكملوا دراسة الصف الأول في السنة الأولى سيغيّدون الصف وينتقلون إلى الصف التالي في محاولتهم الثانية. ولتفترض الافتراض المتحفظ ذاته في حالة الـ ٤٧ في المائة من الأطفال الذين لم يمترو بتجربة الروضة. عندئذ تكون التكلفة لكل طفل من أطفال بروابي يتم الصف الأول ٢٦٠ دولاراً (٢٠٥ دولارات في السنة X ٢٧، ١ من السنة)، والتكلفة لكل طفل لم يمر بتجربة الروضة ٣٠١ دولار (٢٠٥ دولارات في السنة X ٤٧، ١ من السنة). ويعني ذلك أن متوسط التكلفة لكل طفل المطلوبة لإنتاج مُتم للصف الأول أدنى بما لا يقل عن ٤١ دولاراً بالنسبة لأطفال بروابي منه بالنسبة لغيرهم من الأطفال الذين لم يمترو بتجربة الروضة. وهذا يوفر المحقق لكل طفل أعلى من الرقم الأصلي ٢٨ دولاراً

لتكلفة كل طفل من أطفال بروابي. واستناداً إلى هذه الحسابات لا يكون برنامج بروابي قد غطى تكاليفه الذاتية فحسب بل أسفر عن وفرة في تكاليف الصف الأول من المدرسة الابتدائية علاوة على توفير تكاليف بروابي ذاته.

معاينة الواقع: على الرغم من النتائج الإيجابية لبرنامج بروابي، فإن البرنامج بوصفه ذلك لم يعد يطبق. ومن التفسيرات التي قدمت لاختفائه أنه قضي عليه رسمياً بالزوال. ذلك أن وزارة التربية والتعليم التي انتقلت إليها مسؤولية إدارته، لم يكن بوسعها أن تستقبل بين عملياتها بديلاً غير نظامي. وشيئاً فشيئاً تحول النموذج غير النظامي إلى قاعات دراسية نظامية للروضة يتسع كل منها لثلاثين طفلاً وتتولى أمره معلمة مؤهلة لتعليم الروضة. ونحيت جانباً مساهمات المجتمع المحلي شبه المهنية. ولا شك أنه كانت هناك تفسيرات أخرى أدنى صلة بالتغيرات السياسية منها بالمناظير البيروقراطية، غير أن النقطة الأساسية التي ينبغي إبرازها هي أنه حتى مع وجود نسب مؤاتية بين التكلفة والعائد، ثمة متغيرات أخرى يمكن أن تكون أوقع أثراً في البت في أمر استدامة البرنامج. وموجز القول إن دراسات التكلفة توفر طائفة متنوعة من البيانات التي تمكن الأطراف المعنيين من استخدامها للبت في نوع برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية التي يريدون تطبيقها بالاستناد إلى الفعالية والمنافع النسبية. ويعود جانب من أسباب إجراء دراسات التكاليف إلى تقرير من سيتحمل تلك التكاليف. لذلك، فإن أي مناقشة للتكاليف لن تكتمل بدون مناقشة تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

من الأسئلة المهمة التي يتعين الإجابة عنها عند تنفيذ أي برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية سؤال عن الكيفية التي سيمول بها ذلك البرنامج. وينبغي أن تشمل الإجابة عن هذا السؤال على إجابات عن الأسئلة التالية:

- من هم الذين سيُشركون في دعم تكاليف المشروع؟
 - ماذا سيكون إسهامهم؟
 - كيف سيتغير ذلك الإسهام على امتداد فترة تنفيذ المشروع؟
- ويعد الإطار الزمني للتمويل أمراً مهماً بالنظر إلى أن الأطراف المعنيين المشاركين في تقديم الاستثمارات المبدئية سترغب في التحقق من أنه سيتوافر منذ البداية قدر من الموارد يكفي لإنشاء مشروع جيد، ومن أن عملية سَتُطَلَقَ لضمان استدامة المشروع على مر الزمن. وعلى ذلك فمن المهم عند التخطيط لتمويل مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، البت فيما تكونه المساهمات المناسبة من جانب الوكالات الدولية المانحة، والحكومة الوطنية، والحكومة المحلية، والمجتمع المحلي - في كل مرحلة من مراحل العملية.

Financing Early Childhood Programs. bc1fecpi.pdf ←

وفي معظم مشروعات الرعاية والتنشئة في الطفولة المبكرة، تتولى أمر تحمّل التكاليف مجموعة من المنظمات والوكالات والمؤسسات والأفراد تتألف من:

- منظمات/وكالات دولية
- الآباء/أسر
- المجتمعات المحلية/العاملون في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

■ حكومة (وطنية، إقليمية، محلية) من خلال:

- تشريع وميزانيات عادية

- ضرائب خاصة أو أنشطة معينة

- صناديق ائتمانية

■ القطاع الخاص

■ القطاع الاجتماعي (منظمات غير حكومية، كنائس ...)

■ التمويل الذاتي للمشروع، في حالة المشروعات الصغيرة

دور الوكالات الدولية

في معظم الأحيان، تهض الوكالات الدولية - سواء كانت تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو وكالات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو مصارف، أو منظمات دولية غير حكومية، أو مؤسسات تمويل - بدور مهم في حفز الدعم لمشروعات وبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، سواء كان على الصعيد الفكري أو المالي. وفيما يلي ما يمكن أن تكونه، على وجه التحديد، بعض الأدوار التي تهض بها مجموعات التمويل الدولية:

■ تنمية الوعي بأهمية برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

يمكن أن يتحقق ذلك من خلال المشاركة في المنتديات الدولية حيث تلتقي البلدان وتتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن مجموعة من المبادئ واجبة التطبيق. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الإعلان الذي تم الاتفاق عليه في جومتين (تايلاند) بصدد مبادرة التعليم للجميع، واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل. وتستجيب البلدان والمنظمات غير الحكومية لتلك المبادرات الدولية بإقرار مرامي جديدة تسعى إلى بلوغها و/أو تحديد أولويات مختلفة و/أو تعديل السياسات الراهنة و/أو وضع سياسات جديدة فيما يتعلق برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ومن الممكن، إضافة إلى ذلك، إيقاظ الوعي بشن حملات تستهدف تركيز الانتباه على مسائل حساسة، ومن خلال تطبيق نتائج البحوث (وطنية كانت أم دولية).

■ دعم جهود بناء القدرات التنظيمية.

بالنسبة إلى عدد كبير من وكالات التمويل، يتمثل المرمى النهائي في تعزيز بناء القدرات داخل الأمة المستهدفة في أوساط حكومتها، ولدى ما لديها من منظمات غير حكومية ومن وكالات القطاع الخاص فيما يتعلق بعناصر محددة من المشروع. ومن بين الطرق التي يتحقق بها ذلك قيام الوكالات الدولية بفرض شروط على منح الأموال و/أو تقديم القروض. وقد يعني ذلك بالنسبة إلى الحكومات إدخال تغييرات على سياساتها الاقتصادية، أو إنشاء آلية تكفل التكامل بين الوزارات القطاعية مثلاً. أما بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية فقد يعني ضمان إنشاء هيكل تنظيمي مناسب لدعم تنفيذ المشروع.

■ التأثير في السياسات.

مع تعاظم الاهتمام برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من جانب الوكالات الدولية الكبرى، تزايد نفوذ تلك الوكالات لدى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ولدى المنظمات غير الحكومية كذلك. وبالنظر إلى دخول البنك الدولي وغيره من الوكالات الكبرى في حوار مع الحكومات

وقيامها بالترويج لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، فإن لها أيضا تأثيراً على السياسة المتعلقة بكيفية تمويل وتشكيل البرامج الموجهة إلى صغار الأطفال وإلى الأسر.

■ تقديم التمويل الاستثماري و / أو توفير الأموال اللازمة لتحويل مشروع لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إلى برنامج أوسع نطاقاً.

في معظم الحالات يقتضي الأمر إنفاق مبالغ كبيرة نسبياً من المال لغرض البدء في تنفيذ المشروع. وقد لا تكون تلك المبالغ متوافرة من خلال آليات تمويل أنشطة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

■ تشجيع مقايضة الديون.

أثناء السنوات الأخيرة، أدى تفاقم مشكلة المديونية إلى ظهور نهج جديد إزاءها. ففي بعض الحالات استخدمت في دعم برامج الطفولة المبكرة آلية "مقايضة الديون" القاضية بإسقاط الدين شريطة أن تقدم الحكومة المدينة مساهمة بالعملية المحلية في برنامج معين. ومن الأمثلة على ذلك قيام هولندا واليونيسيف بالتعاقد مع حكومات كل من إكوادور وهندوراس وجامايكا على إعادة شراء ديون قيمتها ٦,٢٥ مليون دولار أمريكي وتدر ما قيمته ١٣ مليون دولار أمريكي بالعملة المحلية تخصص لبرامج يجري تنفيذها لصالح الأطفال. وقد بعثت إمكانية تحرير أموال إضافية على هذا النحو واستثمارها في أغراض اجتماعية، بعض الأمل في نفوس الداعين إلى برامج الطفولة المبكرة وفي نفوس غيرهم.

■ حفز التزام السلطات المحلية بتمويل المشروع، وذلك بتمويل إعداد مشروعات رائدة وإجراء تجارب صغيرة الحجم.

يتمثل دور عدد كبير من الممولين في دعم تطوير نهج جديدة. ذلك أنهم في وضع يمكّنهم من ذلك نظراً لأن أموالهم تتسم بمرونة نسبية. ومن ثم فهم يساعدون في إنشاء المشروع وينبغي لهم كذلك أن يمولوا إجراء تقييم مُجد لما يبذل من جهد. ومن جهة أخرى، يتمثل أحد المرامي التي يتوخاها الممولون الخارجيون في التوصل في نهاية المطاف إلى جعل مشروع رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مشروعاً قابلاً للاستدامة بفضل دعم وطني أو محلي وليس بفضل الدعم الخارجي. ومن طرق حفز الانتقال على هذا النحو إلى التمويل المحلي تقديم التمويل من جانب الوكالات والمنظمات الدولية أثناء فترة من الزمن قصيرة نسبياً.

ومؤدى ذلك في واقع الممارسة أنه ولئن كان الممولون الخارجيون سيتكفلون بالتكاليف المرتفعة نسبياً للاستثمارات اللازمة لإنشاء المشروع، فإنهم لن يدفعوا تكاليف التشغيل. وعلى حين أن الفلسفة الكامنة وراء ذلك ترتبط بالرغبة في الحفاظ على مرونة الأموال (ذلك أنه عندما تكون الأموال مقيدة في عدد محدود نسبياً من المشروعات نتيجة لأن الممول يدعم عمليات برنامجية إلى ما لا نهاية، فإن تلك الأموال لن تكون متاحة لدعم مبادرات جديدة). ومما يشكل دافعاً إضافياً للامتناع عن دفع نفقات التشغيل، أن الممول لا يرغب في إقامة علاقة ارتهان مع المنظمات الجاري تمويلها.

ولئن كان من الضروري بوجه عام أن تكون مصادر التمويل الخارجي متاحة على امتداد فترة طولها عشر سنوات لكي تكفل استدامة البرنامج، فمن الواجب التخطيط منذ البداية لنقل مهمة التمويل إلى منظمات ووكالات أكثر اتساماً بالطابع المحلي. وعلى ذلك تدعو الحاجة أثناء

التخطيط للمشروع إلى وضع ميزانية تعكس جهدا واعيا لخفض التمويل الخارجي في تزامن مع زيادة التمويل المحلي طوال فترة تنفيذ المشروع.

ومن الأمثلة على كيفية استخدام الأموال الخارجية وتقسيمها في إطار مشروع لصالح الطفولة المبكرة مثال البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين، الذي يرد وصفه في الإطار ٦، ٧.

الإطار ٦، ٧ دور الممولين الخارجيين في البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين

من المتوقع في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة أنه عندما يبلغ البرنامج مرحلة التنفيذ الكامل ستقضي الضرورة بحدوث نمو تربوي نسبته على ١٠ في المائة في الدخل القومي لمساعدة المدن والبلديات على تمويل نفقاتها الجارية. وتحتاج المدن والبلديات من جهة أخرى إلى المساعدة في برنامج الاستثمار (بدء المشروع) أثناء السنوات الست الأولى من البرنامج. وسعياً إلى تخفيف وطأة هذه النفقات على الحكومة، يجري السعي إلى تمويل الاستثمار من مصادر مانحة دولية. ومن شأن تمويل الاستثمارات من تلك المصادر أثناء السنوات الست الأولى من البرنامج أن يرسى أساساً متيناً لنجاح البرنامج. وبعد ست سنوات:

- ستكون نسبة ٧٥ في المائة من مدن وبلديات المجموعة الأولى، أي نحو ٣١٠ مدن وبلديات، قد بدأت تشغيل النظام الجديد؛
 - وستكون نسبة ١٩ في المائة أخرى، حوالي ٧٩ مدينة وبلدية، قد استكملت تطوير النظام الجديد ومستعدة لبدء التنفيذ في السنة السابعة؛
 - وستكون ٣١٠ مدن وبلديات إضافية قد أبرمت اتفاقات مع وكالة Apex واستهلت تطوير النظم؛ وإضافة إلى ذلك
 - ستكون البنية الوطنية اللازمة لقيادة البرنامج ودعمه قائمة منذ أربع سنوات؛
 - وسيكون نظام التنفيذ قد تمَّ اختياره وتنقيحه؛
 - وسيكون نظام التدريب قائماً ومزوداً بمدرسين تم تدريبهم كما سيكون التدريب في إطار البرنامج جارياً منذ أربع سنوات؛
 - وستكون عمليات الدعم على الصعيد الوطني، بما في ذلك أنشطة الدعاية وتهيئة بيئة مؤاتية، قد بلغت من النضج مرحلة تستطيع فيها أن تمارس تأثيراً قوياً.
- وقصارى القول إن السنوات الست الأولى ستسري الأساس لنجاح البرنامج، وستشهد تحقيق المجموعة الأولى من المدن والبلديات النتائج المتوقعة من خدماتها.

(Government of the Philippines 1997)

إن إنشاء ميزانيات تعكس المساهمات المالية من جانب مختلف الأطراف الفاعلة طوال حياة المشروع من شأنه أن يساعد الأطراف المعنيين على فهم ما هو متوقع منها عند نقاط مختلفة من تطور المشروع. كما أن من الممكن الانتفاع بما يجري من عمليات الإسقاط هذه في قياس مدى قدرة المشروع على الاستدامة. فمثلاً، بوسع التقييم أن يبين ما إذا كان المنتفعون ومجتمعاتهم المحلية يسهمون بقدر ملموس أم لا. ومن أجل إعطاء مثال للكيفية التي يتغير فيها أسلوب التمويل نسبياً

من سنة إلى السنة التي تليها، سنعود إلى برنامج برونوي في بيرو. ويقدم الجدول ٦,٧ بيانات عن كيفية ميزانية تكاليف المشروع، وعن الطريقة التي غطيت بها التكاليف من جانب منظمات أو مجموعات مختلفة على امتداد فترة أربع سنوات.

الجدول ٧,٥

برونوي - الميزانيات والمصروفات، ١٩٨٠-١٩٨٤ (بالنسب المئوية)

المصروفات الفعلية					تقديرات المجموع		
١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٤-١٩٨١		
١٨	١٣	١٤	١٨	-	%١٤	%٤٧	وكالة التنمية الأمريكية
٤٩	٣٤	٣١	٣٠	٢٥	%٣٤	%٤٠	وزارة التربية والتعليم
٢٣	٤٩	٥١	٤٤	٦١	%٤٤	%٧	المجتمع المحلي
٢	٤	٤	٤	١٤	%٦	%٦	اليونيسيف
	٩	-	-	-	%٢		برنامج الأغذية

المصدر: M. Cereceda, "Estudio de Costos," 1984, as reported in: R. Myers et al., "Pre-School Education as a Catalyst for Community Development, An Evaluation, Lima, Peru, USAID, January 1985. (Mimeo)

بالنظر إلى الجدول الوارد أعلاه، يمكن طرح عدد من الأسئلة. كيف تفسر حقيقة أن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، التي كان من المتوقع أن تقدم نصف الأموال المطلوبة للبرنامج، انتهى بها الأمر إلى توفير نحو سبعة التكاليف؟ ما الذي حدث بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من حيث ما طرأ من نقص على ما يسهم به المجتمع المحلي؟ هل فقد أعضاؤه اهتمامهم بالمشروع؟ ما هو سبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على مصروفات وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٨٤؟ ومن المهم، للإجابة عن تلك الأسئلة وتفسير البيانات الواردة بالجدول، أن يكون لدينا قدر من الفهم للكيفية التي تطورت بها الأمور داخل المشروع. فمثلاً، كان المشروع قد صمم بحيث تسجل مساهمة وزارة التربية والتعليم زيادة كبيرة على امتداد فترة تنفيذ المشروع. وقد تحقق ذلك، وخاصة في عام ١٩٨٤. ومن حيث الدور المميز مقابل الدور الفعلي الذي قامت به وكالة التنمية الدولية والذي قام به المجتمع المحلي، فمن الأرجح أن السبب الرئيسي للفرق بين تقديرات الميزانية والمصروفات الفعلية إنما يعود إلى الطريقة التي حسبت بها مساهمة المجتمع المحلي ما أن بدأ تنفيذ المشروع. ذلك أن الميزانية الأولية لم تشمل إلا تقديراً بالغ الضآلة لمساهمة المجتمع المحلي (لا تتوافر أي معلومات عن كيفية حساب ذلك). ومن جهة أخرى، أسفر قياس للمصروفات عن أن المجتمع المحلي قدم مساهمة ذات شأن. وقد فرّق برنامج التقييم بين ما يطلق عليه اسم "راشن" أو "بقشيش" يدفع للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وبين ما يدفع لأدنى العاملين الأمامين أجراً بموجب جدول الأجور النظامي الذي تطبقه وزارة التربية والتعليم كإسهام من جانب المجتمع المحلي، وهو مبلغ لا يرجح أن يكون قد أخذ في الحسبان في الحسابات الأصلية. أما التغيرات التي طرأت في عام ١٩٨٤، فلم تأت نتيجة لفقدان المجتمع المحلي اهتمامه بالمشروع بل جاءت بالأحرى نتيجة لإجراء تسويات إلى أعلى بنسبة تفوق الـ ٣٠٠ في المائة فيما تدفعه وزارة التربية والتعليم للعاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

وثمة عدد كبير من العوامل التي تسهم في إحداث تغيرات في المساهمات النسبية من جانب مختلف المنظمات والمجموعات على مر الزمن ولا يمكن التنبؤ بها وقت وضع الميزانية. ومن الصعوبات الأخرى التي تصادف في تفسير بيانات التكاليف والمصروفات الواردة بالجدول ٦، ٧، أنه ما لم تكن الافتراضات التي تبني عليها الميزانية هي نفس الافتراضات المستخدمة في حساب المصروفات، فإن من الممكن حدوث خلط في تفسير ما يجري داخل المشروع. وفي حالة مشروع برونوي، طرأ تغير جذري على تعريف مساهمة المجتمع المحلي فاختلفت في أحد الحسابين عنها في الحساب الآخر.

تقديم المساعدة التقنية.

إضافة إلى تقديم الأموال للمشروع، بوسع الوكالات الخارجية أن تقدم مساعدة تقنية. ومن الطرق التي يمكن أن يتحقق بها ذلك، إعاره موظف للعمل بالمشروع أثناء سنواته الأولى أو من خلال الرصد الدوري الذي يمكن أثناء تقديم المشورة والدعم.

وخلاصة القول إن الممولين الدوليين يضطلعون بدور بالغ الأهمية في دعم تطوير مشروعات وبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ومن جهة أخرى فإنه إذا أريدت مواصلة تلك الجهود، وجبت المشاركة من جانب شركاء آخرين فيها، وعندئذ ينبغي إشراكهم منذ البداية.

دور الأسر والمجتمعات المحلية - استرداد التكاليف كوسيلة لتمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

إذا كانت الحكومات جادة فيما تنادي به من ضرورة إعادة توزيع الثروات، وتأخذ مأخذ الجد التزامها ببرامج تستهدف الأسر المنخفضة الدخل والأطفال المعرضين للخطر، فإن عليها أن تدرك أن قدرة الأفراد وقدرة المجتمعات المحلية على مواجهة تكاليف الرعاية والتنمية ستكون محدودة وأنه سيلزم تقديم إعانات.

إن السؤال عن سيجمل التكاليف سوف يكتسي أهمية بالغة عندما تتوسع المشروعات إلى برامج ويتعين السعي إلى توفير موارد إضافية لتمويلها. وفي الوقت الراهن، ينصب قدر كبير من الاهتمام على إمكانية استرداد التكاليف من المشاركين وخصخصة أنواع كثيرة من البرامج من بينها برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ويورد (Waiser 1995) وصفا لبرامج استرداد التكاليف في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية جاء فيه إنه:

"في حالة البرامج التي تنفذ في البيوت - في كل من فنزويلا وكولومبيا وإكوادور وبوليفيا، يتعين على المشاركين أن يدفعوا رسوما ضئيلة وإن كانت فنزويلا تمنح إعفاءات للأسر ذات الدخل البالغ الانخفاض، بينما تتيح بوليفيا حسومات عندما يلتحق بالبرنامج طفلان أو أكثر من نفس الأسرة. ونسبة الرسوم التي يدفعها الآباء إلى مجموع ميزانية هذه البرامج غير معروفة... وإن جاء في Castillo, Ortiz, and Gonzales (1993) أن مساهمة المجتمعات المحلية في كولومبيا تغطي ٧٥ في المائة من مجموع التكاليف." (٢٥)

وما من شك في أن لاستراتيجيات استرداد التكاليف اعتبارها، غير أنها لا تشكل بالضرورة الإجابة عن مسألة تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وعند النظر في تطبيق استراتيجيات استرداد التكاليف، ثمة عدة أمور ينبغي مراعاتها من وجهة نظر فلسفية وعملية في آن معا.

■ أن من المعقول أن يسهم المجتمع في تكاليف برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

كما يتضح من عملية تقييم برنامج High/Scope التي سبقت الإشارة إليها، فإن المنافع الاجتماعية للمشاركة في برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تفوق بمراحل منافعها الفردية. فإذا أريدت مشاركة أشد الناس عوزا، فإن على أولئك الذين سيحسون ثمار هذه المشاركة تقع المسؤولية عن دفع جانب من التكاليف. وثم فإن الإعانة الحكومية من نوع أو آخر أمر مطلوب.

■ ليس بوسع كل فرد أن يسهم على نفس المستوى.

كل أسرة تقريبا يمكنها أن تسهم بقسط ما، أيا كانت ضآلة حجمه، بهدف المساعدة في تغطية تكاليف برنامج يقدم إليها خدمات قيّمة. بل إنه قد يكون من الحكمة المطالبة بدفع مساهمة رمزية على الأقل يقدمها جميع المنتفعين بخدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، مع استثناءات بالغة الندرة لصالح أشدهم عوزا. ذلك أنه من غير الواقعي افتراض أن أشد الناس احتياجا إلى خدمات الدعم سيكون لديهم من الموارد ما يمكنهم من تحمل نفقات تلك الخدمات. وعلى ذلك فإنه إذا أريدت الاستفادة من تلك الخدمات، وإذا كان للأثار الاجتماعية والفردية أن تتحقق، فمن المهم تجنب إثقال كاهل المنتفعين بها.

■ في معظم البرامج، يتبين أن المنتفعين والمجتمعات المحلية يقدمون مساهمات لم تكن قد وضعت في الحسبان في حسابات التكاليف.

من المتوقع، كما سبقت الإشارة، أن تقدم الأسر والمجتمعات المحلية مساهمات ملموسة إلى برامج الطفولة المبكرة. كما أن البيانات المتعلقة بالمصروفات (مثل البيانات الواردة في الجدول 6، 7) تدل على أن ذلك يحدث بالفعل. والسؤال هو: ما هي المبالغ التي يستطيع الأهل أن يتحملوها؟ ماذا تكون الحدود على ما بوسعهم الإسهام به؟

ولئن لم تكن لدينا إجابة عن تلك الأسئلة يمكن استنباطها من تجارب البرمجة للطفولة المبكرة، فإن الدراسات التي أجريت حول ما يقدمه الأهل من مساهمات إلى نظام التعليم المدرسي تلقي بعض الضوء على ما يقدمونه عند هذا المستوى حتى في إطار النظم التي يعد فيها التعليم، من وجهة النظر التقنية، مجانا للجميع.

فقد أسفرت دراسة حديثة العهد لتكاليف التعليم الابتدائي والثانوي في تسعة بلدان في شرق آسيا (Bray 1996) عن أن الأهل يدفعون نسبة هائلة من التكاليف الحقيقية للتعليم الابتدائي والثانوي. وتأتي هذه التكاليف في شكل رسوم دخول وأثمان الزي المدرسي والكتب والطعام والتعليم والنقل لكي لا نحصى سوى الأبرز منها. ولئن لم تكن تلك المساهمات تؤخذ في الحسبان في معظم الحسابات، فقد تبلغ مبلغا يعتد به. ففي كمبوديا مثلا، تسهم الأسر بأكثر من 60 في المائة من تكاليف التعليم الابتدائي؛ وهي تدفع نحو نصف التكاليف في فيتنام؛ وفي نيبال يدفع الأهل نحو

٧٥ في المائة من التكاليف (انظر الإطار ٧, ٧). وتعد هذه الأرقام مثيرة للانتباه عندما يوضع في الاعتبار أن التعليم الابتدائي يفترض أنه يقدم مجاناً في هذه البلدان.

وفي بلدان العالم الثالث، لا يكاد يقدم أي تعليم مجاني على مستوى الروضة و/أو على مستوى رياض الأطفال. ونحن نفترض أن الأهل والمجتمعات المحلية يدفعون نسبة ملموسة من تكاليف أي من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. فإذا كان الأهل يدفعون حقا ما يساوي نصف تكاليف التعليم الابتدائي الذي تموله الحكومات، فليس أمامنا إلا أن نتخيل ما يكونه إسهامهم الحقيقي في برنامج للطفولة المبكرة لا يحظى إلا بقدر أدنى من التمويل الحكومي. وقد نخرج بفكرة تقريبية من الجدول ٦, ٧. وفي حين أن تقديرات الميزانية تشير إلى أن الإسهام المجتمعي تبلغ نسبته ٧ في المائة، فإن تلك النسبة هي في واقع الأمر أقرب إلى ٤٤ في المائة وإن كانت ثمة حدود لما يمكن أن يتكبده الأهل.

■ من الممكن أن يكون مآل البرنامج إلى الفشل إذا اقتضت الحكومة من الأسر والمجتمعات المحلية مساهمات ليسوا مستعدين لتقديمها (أو ليسوا قادرين على تقديمها).

في دراسة حالة أجريت مؤخراً عن مدرسة روضة ريفية توجد في بلدة صغيرة في جبال المكسيك، تبين أن أعضاء المجتمع المحلي - الذين يعيشون على هامش البقاء على قيد الحياة - سحّبوا أطفالهم من المدرسة عندما أجبرتهم السلطات القائمة على ذلك المجتمع على أن يهبوا قدراً كبيراً من وقتهم لتقديم خدمات اجتماعية للمدرسة. فقد كان العبء أكبر من أن يحتمل وثبت أن تأثير طلب هذا النوع من الإسهام من جانب الآباء جاء بعكس المقصود منه.

وعلى حين أن مخططات استرداد التكاليف مخططات سليمة، فإنها تقصر دون تغطية تكاليف البرامج المنشودة اجتماعياً لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية للسكان من ذوي الدخل المنخفض. وهذا الدرس المكتسب من التجربة يتعارض مع رغبات كثير من الحكومات ووكالات التمويل التي تسعى إلى تحويل عبء التمويل إلى المجتمعات المحلية والأسر على مر الزمن. وهو يوحي بالحاجة إلى أدوات دعم جديدة وإلى نهج يؤكد على أهمية العمل في شراكات.

دور الحكومات

من الممكن أن يتخذ الدعم الحكومي لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أشكالاً شتى من بينها تهيئة بيئة مؤاتية تمكن الأهل، بدورهم، من توفير الدعم الملائم لأطفالهم. وبوسع الحكومات أن تسهم في ذلك من خلال سن التشريعات واتخاذ الإجراءات. وفيما يلي بعض الآليات التي أدرجها (Barnett 1996a):

■ سن تشريعات:

- تقتضي من أرباب العمل أن يوفرُوا إجازات أبوية ورعاية للأطفال وغير ذلك من خدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؛
- لإصدار لوائح بشأن نوعية البرامج؛
- تكفل حق المرأة في امتلاك الأرض وغيرها من الأملاك وفي تحقيق الدخل؛
- لإصدار لوائح تقتضي من أرباب العمل تيسير ظروف الإرضاع الطبيعي على الأمهات؛

■ الدعاية:

- شن حملات إعلان الجمهور وتثقيف الآباء بشأن تنقية المياه قصد إدخال تجديدات على بيوت الرعاية النهارية؛

■ المدخلات المباشرة:

- المساعدة التقنية وتوفير التدريب لمقدمي خدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية؛
- توفير الحصص التغذوية الإضافية، والمعالجة بالإمهاء الفموي، وغير ذلك من الموارد؛

■ تنسيق:

- جداول سير وسائل النقل العام وخطوط مرورها مع احتياجات الآباء إلى خدمات رعاية الأطفال؛
- ساعات حضور تلاميذ المدارس مع ساعات رعاية الأشقاء الأصغر سنا.

وعلى حين أن بعض هذه الإجراءات تتطلب تمويلاً فإن بعضها الآخر لا يتطلب إلا توافراً إرادة سياسية.

تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من الميزانية الحكومية الجارية

الميزانية الحكومية العادية هي أكثر مصادر تمويل مشروعات/برامج الطفولة المبكرة شيوعاً في معظم البلدان. وعند توفير الدعم المباشر لبرامج الطفولة المبكرة تتباين كثيراً بنود الميزانية الحكومية التي يحمل عليها دعم برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تبعاً لنوع المشروع الجاري تصميمه وللمجموعة المنتفعين المستهدفين أساساً، ومدى اهتمام العاملين في مختلف القطاعات وقدرتهم على التفاوض. وهناك معظم الأبواب التي تطرق طلباً للدعم في إطار ميزانية الخدمات الصحية و/أو الاجتماعية و/أو التعليمية. غير أنه يحدث أحياناً أن تخصص الحكومات أموالاً لدعم برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من خلال الميزانيات المقررة لبرامج المرأة، أو للتنمية الريفية أو الحضرية أو الزراعة أو المواصلات أو لغير ذلك من الدوائر الحكومية. وتعتمد الحكومات أيضاً إلى اختيار ما تموله من مختلف مكونات برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وتعزف الحكومات الوطنية عن توفير الخدمات بنفسها. فبينما يتولى آخرون أمر تقديم الخدمات، تضطلع الحكومات عموماً بمسؤولية إقرار المعايير؛ فهي تشارك أحياناً في تطوير المناهج على الصعيد الوطني؛ وقد تنهض بمسؤولية تطوير نظم التدريب، وشروط منح الشهادات، وتدريب المدربين.

وفي بعض الأحيان، لا يتطلب تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أموالاً جديدة إذ قد يتأتى من وفورات تتحقق من إعادة تخصيص الموارد. ويأتي مثال جيد على ذلك من نيبال (انظر الإطار ٧، ٧).

الإطار ٧,٧ دفاع عن التعليم قبل الابتدائي: فعالية تكاليف مراكز شيشو كاكشا،
نيبال

في دراسة للتكاليف أجراها Clifford Meyers (1998)، بحث المؤلف في تكاليف توفير برنامج للتعليم قبل الابتدائي مدته سنة واحدة (Shishu Kaksha) لجميع الأطفال قبل التحاقهم بالمدرسة الابتدائية، تبين منه أن ذلك يوفر بالفعل أموالاً على الحكومة. وتفسير ذلك أنه في الوضع الراهن ١٤ في المائة من تلاميذ الصف الأول الابتدائي هم دون السن المقررة (أي في سن الرابعة أو الخامسة وكان ينبغي أن يلتحقوا بـ الشيشو كاكشا. وتكلف المدرسة الابتدائية ٢٠٧٠ روبية سنوياً علاوة على أن أولئك الأطفال يمكنهم عموماً بالصف الأول الابتدائي سنتين على الأقل قبل الانتقال إلى الصف الثاني الابتدائي مما يرفع إلى الضعف تكاليف مشاركتهم في الصف الأول. هذا على حين أن تكاليف الشيشو كاكشا لا تتجاوز ٨٦٨ روبية في السنة. وبالنظر إلى فروق التكاليف بين الصف الأول الابتدائي وبين صف الشيشو كاكشا، وإلى أن كثيراً من التلاميذ يضطرون إلى إعادة الصف الأول الابتدائي، فإنه إذا نقل هؤلاء التلاميذ إلى الشيشو كاكشا (الصف الدراسي قبل الابتدائي) وأتيح الالتحاق بذلك الصف لجميع أطفال هذه الفئة العمرية، فمن شأن ذلك أن يوفر على الحكومة أربعة ملايين من الدولارات الأمريكية سنوياً. كما سيحقق وفراً للأهل. ففي الوقت الراهن، تدفع الحكومة ٥١٠ روبية من تكاليف السنة الدراسية الابتدائية البالغة ٢٠٧٠ روبية بينما يتحمل الآباء مبلغ الـ ١٥٦٠ روبية المتبقية. أما في حالة التحاق الأطفال بصف الشيشو كاكشا، فسيتحقق للآباء وفر قدره ١٢ مليون دولار أمريكي. ومؤدى ذلك أن الترتيبات الراهنة باهظة التكلفة على الحكومة والأسر على السواء.

The case for pre-primary education: The cost effectiveness of Shishu Kaksha centers in Nepal. sc1cppeo.pdf

أي نسبة مئوية من الميزانية ينبغي تخصيصها لرعاية الطفولة المبكرة للتنمية؟

لم تستغل موارد الميزانيات الحكومية العادية بعد إلى المستوى الذي يبرره عائد الاستثمار الاجتماعي الذي نعرف أنه سوف يتحقق عندما تنفذ برامج جيدة لصالح الطفولة المبكرة.

يمكن الدفع بأن الحد الأدنى للنسبة المئوية التي تخصص من الميزانية لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ينبغي أن يتناسب مع النسبة المئوية للأطفال المنتمين إلى هذه الفئة العمرية. (بل إن هناك من يدفع بأن التعليم قبل الابتدائي ربما كان يقتضي في المتوسط تكلفة أعلى لكل طفل نظراً لأهمية السنوات المبكرة في إرساء الأساس السليم للتعليم والحياة في السنوات اللاحقة.) ونحن إذا نظرنا إلى ميزانيات التعليم العادية في مجموعة متباينة من البلدان، فربما كان من الإنصاف القول بأنه عندما يقارن عدد أطفال مدارس الروضة بعدد الأطفال في سائر مستويات التعليم، سنجد أنه ما من بلد تتناسب فيه ميزانية التعليم قبل الابتدائي مع الميزانيات المخصصة لسائر مستويات النظام التعليمي. ففي جامايكا مثلاً تخصص قرابة ٥, ٢ في المائة من ميزانية التعليم للتعليم في الطفولة المبكرة في حين تبلغ قرابة ٢٠ في المائة نسبة أطفال مدارس الروضة إلى مجموع الأطفال المسجلين في النظام التعليمي. وفي المكسيك، تبلغ النسبة المئوية من

الميزانية ٥ في المائة في حين أن نسبة الأطفال في الروضة تقارب ١٠ في المائة من مجموع الأطفال المسجلين في النظام التعليمي. (Myers 1998)

والوضع أسوأ بكثير في أفريقيا. ويرد في Colletta (et al. 1997) بحث في الإنفاق على التعليم في إطار الميزانيات الحكومية، والنسبة المئوية المخصصة لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في ميزانية التعليم. ولم يكن لديه مخصصات رسمية لهذه البرامج سوى أربعة بلدان من أصل ٢٥ بلداً. ويورد الجدول ٦، ٧ بيانات عن تلك البلدان الأربعة.

الجدول ٦، ٧

الإنفاق العام على التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي

البلد	ميزانية التعليم كـ٪ إلى الميزانية الحكومية	الإنفاق على تنمية الطفولة المبكرة كـ٪ من مجموع الإنفاق على التعليم	الإنفاق على التعليم الابتدائي كـ٪ من الإنفاق على التعليم
تشاد	٨	٣,٦٠	٤٤
اثيوبيا	٩,٤	٠,٠٢	٦١
موريشيوس	١١,٨	٠,١٤	٣٨
سوازيلاند	٢٢,٥	٠,٠٣	٣٣

وهذه الأرقام لا تكشف عما قد تكونه مساهمات وزارة الصحة أو وزارة الرعاية الاجتماعية أو غيرهما من الوزارات التي تلبى احتياجات النساء وصغار الأطفال نظراً لأن خدماتها نادراً ما تدرج في عداد برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وللوقوف على تلك المساهمات، سيتعين النظر إلى ميزانية كل من الوزارات المعنية وجمع ما يرد بها من بيانات مطلوبة وإن كان من غير المتوقع أن يكون مبلغ المساهمات مرتفعاً.

ومرد الانخفاض المفرط للاستثمار الحكومي في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بالقياس إلى مردودها المحتمل هو أن قسماً كبيراً من تكاليف برامج الطفولة المبكرة تتحمله المجتمعات المحلية وأن الحكومات لم تدأب على توشي مستوى رفيعاً من الجودة للبرامج القائمة.

ومؤدى هذه الملاحظات بوجه عام هو أن تخصيص الموارد الوطنية لسنوات الطفولة المبكرة يجري على مستوى منخفض ولا يتناسب مع تمثيل تلك المجموعة في مجموع السكان. وعلى الرغم من أن الموارد المتاحة من الميزانيات الحكومية هي دائماً منخفضة بالقياس إلى الطلب عليها، فإن ثمة مجالاً لنقل الأموال، ليس بين القطاعات والبرامج فحسب بل أيضاً في داخل تلك القطاعات والبرامج. وتلك مسألة سياسية أكثر منها مسألة مالية.

تطبيق اللامركزية وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لتمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

هناك في بلدان كثيرة اتجاه نحو تطبيق اللامركزية على النشاط الحكومي. ومع الانتقال إلى اللامركزية وتفويض السلطات من المستوى الوطني إلى المستويات الإقليمية والمحلية للحكم (ويشير الحكم المحلي إلى تفويض السلطة إلى الأهل والمجتمع المحلي)، تتمايز الأدوار وينشأ

تحديد جديد للمسؤوليات. ومن الناحية النظرية، يزود كل مستوى بالموارد المناظرة اللازمة لتنفيذ ما يفوض إليه من مهام.

معاينة الواقع: نادراً ما يكون الدافع وراء تطبيق اللامركزية هو الرغبة في المزيد من المشاركة الديمقراطية، والأغلب أن يكون القرار قراراً اقتصادياً. فمع تناقص الإيرادات تجد الحكومات صعوبات في توفير الخدمات الاجتماعية. وتعتمد الحكومات عندئذ إلى نقل المسؤولية عن تلك البرامج إلى مستويات حكومية أخرى مما يجعل تلك المستويات مسؤولة عن توفير الموارد المطلوبة بنفسها. من ذلك مثلاً أن انتقال بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق نقل المسؤولية عن توفير الخدمات الاجتماعية إلى المستويات الإقليمية والبلدية. ونظراً لأن الموارد المخصصة لتلك الخدمات تقصر كثيراً دون تغطية تكاليفها، فإنه يتعين على الحكومات المحلية أن تجري اختيارات بشأن أي الخدمات تُبقي عليها وأي منها يتوقف عن تقديمها. ويسفر ذلك عن تغطية تفتقر إلى التناسق وعن تباين شديد فيما يقدم من خدمات داخل البلد الواحد.

وتطبيق اللامركزية ظاهرة جديدة في بلدان كثيرة. ومع ذلك تتوافر بعض الأمثلة للأدوار التي تؤديها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والأهل في دعم رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وفي الدراسة التي أجراها Wilson (1995) يورد المؤلف موجزا لتقاسم التكاليف الحادث بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والأهل في ستة من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. (انظر الجدول ٧,٧)

الجدول ٧,٧

تقاسم التكاليف بين الحكومة والأهل في ستة برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

البلد	الحكومة الوطنية	الحكومة دون الوطنية	الأهل
كولومبيا (HCB)	تمول معظم أنشطة دور الرعاية النهارية	لا تسهم الحكومات المحلية بشيء يذكر	يدفعون ٥٠٪ من مكافآت مقدمي الرعاية ويدفعون الضمان الاجتماعي + العمل الطوعي
الهند (ICDS)	تمول معظم أنشطة الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل	تتولى حكومات الولايات إدارة أنشطة البرنامج وتمول برنامجا لتقديم تغذية إضافية	لا يسهم الأهل بشيء يذكر
جامايكا (NDC)	مؤلت في البداية تشييد موقع المركز الوطني للتنمية وتساهم حالياً بالنفقات الجارية	لا تسهم الحكومات المحلية بشيء يذكر	يدفعون رسوما تغطي مرتبات العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية والتكاليف التشغيلية للمركز
كينيا (ECE)	تمول تدريب العاملين في رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية	تقدم الحكومات المحلية موقع المراكز وتقوم بصيانتها	يدفعون رسوما تغطي كل مكافآت العاملين في برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية

البلد	الحكومة الوطنية	الحكومة دون الوطنية	الأهل
موريشيوس (EPZ)	منطقة تجهيز الصادرات: تسهم في صندوق ثلاثي الأطراف (قرابة ١٠٪ من الميزانية)	لا تسهم بشيء يذكر	يدفعون رسوم منطقة تجهيز الصادرات. يدفع عمال المنطقة رسوماً أدنى مما يدفعه العمال غير المنتمين إلى المنطقة
الفلبين (DCC)	مراكز الرعاية النهارية: تؤدي منحة إجمالية إلى الحكومات المحلية مقابل برامج الرعاية الاجتماعية	تمول الحكومة المحلية مرفق الرعاية النهارية	كانوا من قبل يدفعون رسوماً، غير أن أحداً لا يعرف شيئاً عن تلك الممارسة منذ تفويض السلطات

المصدر: S. Wilson. ECCD Programs: Lessons from Developing Countries. Washington, D.C.: World Bank PHN Draft. 1995

وليس هناك في الوقت الراهن نظام لاختبار الآثار الحقيقية للامركزية. ففي البلدان التي بسبيلها إلى تطبيق اللامركزية على برامج التعليم وغيرها من البرامج الاجتماعية، ما زالت ضعيفة قدرة الحكومات المحلية على تحصيل الأموال بفرض ضرائب محلية. وعلى ذلك فإنه في الأمد القريب سيواصل تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية اعتماده على ميزانية الحكومة المركزية بناء على إجراءات سارية لتوزيع جانب من تلك الميزانية على مستويات أدنى، مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرة المستويات المحلية على تحقيق الإيرادات الخاصة بها. ويأتينا من الفلبين (انظر الإطار ٨، ٧) مثال على محاولة لتطبيق اللامركزية على تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، مع بناء القدرات المحلية على ذلك التمويل.

الإطار ٨، ٧ مطلب التمويل: البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، الفلبين

من العناصر الرئيسية لاستراتيجية البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، عنصر السعي إلى التوصل في نهاية المطاف إلى تمويل البرنامج من الوحدات الحكومية المحلية (و ح م). وسوف يتضمن ذلك تخصيص قرابة ١٢ في المائة من النمو السنوي المفترض لمصادر الدخل المحلية لهذا الغرض. وريثما تتمكن و ح م من تحقيق تلك الأموال، ضُمَّن تصميم البرنامج الوطني أموال دعم متأتية من الميزانية وأموال تطوير تقدم إلى و ح م بموجب عقد يقتضي من الحكومة الوطنية تقديم مساعدة مالية استجابة لطلب البلدية المعنية وبناء على التزامها.

ومؤدى ذلك أن الأموال الوطنية سوف تستخدم كحافز لتشجيع و ح م على الوفاء بمسؤولياتها عن التنمية في الطفولة المبكرة. وسيكون من بين أهداف الأموال الوطنية المساعدة على تحقيق تكافؤ الموارد فيما بين و ح م؛ وتوزيع مخاطر قصور الأداء من جانب هذه الوحدة الحكومية المحلية أو تلك - فيما بين الحكومة الوطنية و و ح م واحتمالا - المانحين الدوليين؛ والحفاظ على المستويات الراهنة لرؤوس الأموال الذاتية داخل نظام الإيرادات.

وتكمن أهمية هذا النهج في أسباب عدة أولها أن البرامج يجب أن تكون ملكا للوحدات الحكومية المحلية وخاضعة لإدارتها. والثاني ضرورة العمل على استدامة البرامج. فما أن ينعقد العزم على دعم عمليتي التخطيط والتنفيذ التي تضطلع بها و ح م حتى تتأهب الحكومة الوطنية لتقديم حوافز في شكل أموال إضافية ولعمل على زيادة الطلب. ومن

المتوقع اتخاذ ذلك القرار، وهو متسق مع ما جاء في بيان عن الاستهداف يحث على إثارة مناطق معينة بهذا الاستهداف منذ البداية، وذلك بالاستناد إلى استعدادها وإلى معايير أخرى.

ويتسق ذلك أيضا مع سياسة تفويض السلطة الآن وقد انتقلت مسؤولية خدمات التنمية إلى و.ح.م. وسيكون تقديم المساعدة من جانب الحكومة الوطنية رهنا برغبة تلك الحكومة في تسريع بلوغ أهداف وطنية. وقد أوصي، بصدد توفير موارد وطنية، باستراتيجية للعمل في تمهّل على تغيير أولويات الاستثمار الوطني طوال فترة البرنامج الممتدة على عشر سنوات. وسيترتب على هذه الاستراتيجية العمل وفقا لنسق يجمع بين الثبات والهدوء، على إعادة تخصيص أموال الاستثمار بإيداعها في صندوق لتنسيق توزيعها على و.ح.م. ولن يُسعى للحصول على مساعدة المانحين الدوليين إلا إلى المدى الذي تذهب إليه الحكومة الوطنية في تسريع بناء قدرة و.ح.م على تنفيذ أنشطة تنمية الطفولة المبكرة في السنوات الأولى من البرنامج، ولا يمكنها تخصيص قدر كاف من أموال الاستثمار الوطنية لهذا الغرض إما بسبب وجود مقاومة سياسية أو لأسباب أخرى.

وتتسم آلية عقد اتفاق بشأن تنمية الطفولة المبكرة بسمات عقد عادي إذ يتفق طرفا العقد على أنه إذا اتخذ أحد الطرفين إجراء معيناً، فإن الطرف الآخر يكون ملتزماً باتخاذ إجراء ثانٍ. وفي الحالة التي نحن بصددّها، إذا بدأت و.ح.م باتخاذ إجراء محدد يستهدف إنشاء قدرة على توفير مجموعة دنيا محددة من خدمات تنمية الطفولة المبكرة فعندئذ تقدم الحكومة الوطنية أموالاً لمساعدة و.ح.م على اتخاذ المجموعة التالية من إجراءات بناء القدرات؛ وإذا شغلت إحدى و.ح.م ما بنته من قدرات في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف وطنية، فإن الحكومة الوطنية تقدم أموالاً إلى و.ح.م لكي تستخدمها كما يترأى لها. ويقضي الترتيب التعاقدى المقترح بأن تكون و.ح.م هي البادئة باتخاذ إجراءات.

ويشتمل عقد اتفاق تنمية الطفولة المبكرة على ثلاث مراحل.

١ - تتمثل المرحلة الأولى في تأهّل سابق على العقد. ويمكن إقرار عدد من الشروط التي يتعين على مدينة أو بلدية أن تفي بها لكي تكون مؤهلة للمشاركة في البرنامج. ففي بعض المشروعات مثلاً يتعين على المدينة أو البلدية، قبل أن تستطيع المشاركة، أن تفي بمعايير معينة في مجال الإدارة المالية. وفي هذه الحالة، وخاصة إذا تقرر أن يشارك المجتمع المحلي المانح ورغب في الحصول على ضمانات لاستدامة المشروع، يمكن أن تطالب المدينة أو البلدية بأن تودع كل سنة في حساب ضمان مجمد مبلغ تمويل يعادل المبلغ الذي تتطلبه عمليات التشغيل والصيانة أثناء السنة التالية (ولا يقبل بموجب هذه الخطة الاقتراح القائل بأن المدينة أو البلدية التي تعجز عن تقديم مبلغ التمويل المبدئي المطلوب ينبغي السماح لها مع ذلك بالمشاركة في البرنامج).

وفي السنة الأولى من البرنامج، يرجح أن تعتمد المدينة أو البلدية، بدون التقيد بشرط إيداع مساهمتها في حساب ضمان مجمد، إلى تقديم وإنفاق نصيبها في

التمويل. فهذا الشرط يعني ببساطة أنه عندما تقدم مدينة أو بلدية مبلغ تمويل السنة الأولى، فهي تحتفظ بالمبلغ في حساب ضمان مجمد للسنة السابقة على بدء مشاركتها في البرنامج، بدلا من أن تنفقه. فإذا عجزت المدينة أو البلدية عن تقديم نصيبها لتوفيره فالأرجح أنها ستكون عاجزة عن تقديم نصيبها للإنفاق منه. ويتمثل شرط مبدئي مؤكد في إعداد خطة تمتد على عدة سنوات مبنية على عملية تخطيط التنمية المعروفة بتقدير "الاحتياجات الأساسية الدنيا" لكي تبنى في المدينة أو البلدية وتُشغل قدرة دُنيا على توفير خدمات تنمية الطفولة المبكرة. وعندما يتم الوفاء بما قد يتقرر من شروط أخرى وتعد الخطة المذكورة، تستطيع المدينة أو البلدية أن تتقدم إلى وكالة Apex بطلب للمشاركة في البرنامج. وتنتظر وكالة Apex في الطلب وتشرع، عندما تكون كل الشروط مستوفاة، في التفاوض مع المدينة أو البلدية على إبرام عقد التنمية.

٢ - وسيسترد في المرحلة التالية بعقد التنمية الذي يحدد موارد هذه الأخيرة في الطفولة المبكرة التي تكون المدينة أو البلدية قد أعدتها قبل السنة الأولى من تطبيق العقد والموارد الجديدة التي يتعين توفيرها لإثبات وجود قدرة دُنيا، والجدول الزمني الذي ستطبقه المدينة أو البلدية في وضعها تحت تصرف البرنامج. وفي بداية السنة الأولى للعقد (ومقابل الوفاء بالشروط المبدئية)، تقدم الحكومة الوطنية أموالا استثمارية لإقامة المباني وشراء المعدات الإنتاجية على النحو المفصّل في الخطة، وتمول المدينة أو البلدية العمليات والصيانة، بما في ذلك بناء القدرات (مثل مرتبات الموظفين الجدد لبرنامج التنشئة في الطفولة المبكرة. وفي السنة الثانية وكل سنة تالية، تطلب المدينة أو البلدية من الحكومة الوطنية تسديد نسبة متفق عليها من مصروفات التشغيل والصيانة ذات الصلة ببناء القدرات (يمكن تحديد تلك النسبة على ضوء فئة الثراء التي تنتمي إليها المدينة أو البلدية).

٣ - وستستند المرحلة الثالثة إلى عقد أداء يكرس لتطبيق نظام تنفيذ أدنى لبلوغ أهداف أداء وطنية. ومعنى ذلك أن نظام التنفيذ المطبق على المدينة أو البلدية سيتوخى هدف توفير مجموعة دنيا من خدمات تنمية الطفولة المبكرة لـ ٠٨ في المائة من السكان وتكرس المرحلة الثالثة لضمان حصول ٠٨ في المائة من السكان على تلك الخدمات. فإذا تحققت الأهداف المتوخاة، فإن المدينة أو البلدية تطلب وتتلقى النسبة المقررة من مصروفات التشغيل والصيانة (وهي نسبة تتلاشى تدريجيا مع زيادة الإيرادات المحلية بدرجة تمكنها من استيعاب المصروفات).

وينشئ عقد التنمية مجموعة دنيا من الخدمات. وعندما تريد مدينة أو بلدية إنشاء قدرة تتجاوز بها الحد الأدنى من الخدمات، يكون بوسعها أن تفعل ذلك ولكن الحكومة الوطنية لن تمويل إلا ما يعادل المجموعة الدنيا من الخدمات.

تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بفرض ضرائب خاصة أو القيام بأنشطة معينة

تحصل الحكومات على أموالها بفرض الضرائب أو ببيع حقوق أو تراخيص، أو بفرض رسوم أو إدارة أعمال تملكها، وأحياناً بالقيام بأنشطة أخرى من بينها بيع تذاكر اليانصيب. وعلى الرغم من أن نظم التمويل هذه قد تعتبر أيضاً جزءاً من الميزانية الحكومية العادية (نظراً لأنه هناك دائماً إمكانية تخصيص الأموال المجمعة لأنشطة أخرى)، فإنها تعامل على حدة في هذا السياق لأن عملية جمع الأموال واستخدامها تعامل عادة على حدة من مفاوضات الميزانية العادية. وتختلف من بلد إلى بلد مستويات الإيرادات المتحققة والمبالغ النسبية المحصلة من مصادر الدخل المختلفة هذه.

وأبرز مثال على صندوق مخصص لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يأتي من كولومبيا. وتتمثل الآلية في ضريبة نسبتها ٣ في المائة من كشوف المرتبات تحصل من شركات القطاعين العام والخاص التي يزيد عدد موظفيها على خمسين موظفاً أو لديها من رأس المال ما يكفي لإدراجها في عداد مشروعات الاقتصاد الحديث. والأموال المحصلة من هذه الضريبة يديرها المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة (ICBF). وهو وكالة عامة ملحقة بوزارة الصحة. وعلى ذلك فإن الحكومة تلعب دوراً هاماً في دعم أنشطة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في ذلك البلد. ويشرح Castillo (et al. 1993) كيفية عمل هذا الصندوق. انظر الإطار ٧، ٩

الإطار ٧، ٩ تمويل الرعاية النهارية المجتمعية في البيوت، كولومبيا

لعبت دوراً حاسماً في تنفيذ البرنامج قدرة الحكومات على اجتذاب مصادر التمويل والاعتماد عليها. وفي الوقت الراهن، تمثل أموال الضرائب ٨٩ في المائة من موارد تمويل المعهد الكولومبي للرفاه الأسري (ICBF)، وتأتي الـ ١١ في المائة المتبقية من مساهمات أرباب الأعمال ومن عمليات مالية تشترك في تنفيذها أرصدة الـ ICBF. ويخصص المعهد الكولومبي للرفاه الأسري ٤٧ في المائة من مجموع ميزانيته لدور الرعاية النهارية. وفي عام ١٩٩٠ عادت تلك النسبة ما يربو على مائة مليون دولار أمريكي للبرنامج.

وتدعو الخطط المرسومة لعام ١٩٩٤ الـ ICBF إلى تخصيص ٨، ٥٥ في المائة من ميزانيته لدور الرعاية النهارية وأنواع أخرى من الرعاية في سن الروضة. ويجري البحث في الوقت الحاضر عن مصادر تمويل جديدة من بينها ضريبة المقامرة التي ينتظر، وفقاً للقانون رقم ١٠/١٩٩٠، أن تبلغ ٤٠ في المائة من مجموع عائدات المقامرة على الألعاب الرياضية. وسيذهب مجموع هذه الإيرادات إلى برنامج دور الرعاية النهارية.

Castillo et al. 1993, 26-27

وتجمع بلدان أخرى إيرادات مماثلة من خلال نظام الضمان الاجتماعي العادي. وتستخدم تلك الأموال في إنشاء مراكز رعاية نهارية لأطفال الأمهات العاملات. غير أن هذه البرامج تستبعد من خدماتها نسبة كبيرة من السكان العاملين الذين يشغلون وظائف غير نظامية.

معاينة الواقع: في إكوادور، خصصت لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية نسبة من الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات. ويبدو أن هذا النظام، وإن كان في صالح برنامج الرعاية، قد أثار عدداً من المشكلات نتيجة لأن المبالغ التي تجمع من سنة إلى أخرى تختلف

قيمتها اختلافاً بيناً تبعاً للمناخ الاقتصادي الراهن، ومن ثم لم يوفر النظام أساساً متيناً لتمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

فتعيين مصادر التمويل لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يمكن أن يكون في صالح أو في غير صالح الحصول على الموارد المطلوبة لإنشاء برامج جيدة في هذا المجال.

■ فمن الجوانب الإيجابية أنه عندما تكون هناك صلة مباشرة بين مصدر الأموال وأبواب إنفاقها، لا تختفي أموال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في مجمع عام يتوقع التمويل منه عدد من البرامج.

■ أما في الجانب السلبي، فإن وجود أرصدة معينة لغرض ما يوضع بلا شك في الاعتبار عندما تبدأ عملية المساومة بشأن تخصيص رصيد عام لأوجه إنفاق متعددة. ووجود رصيد مكرس لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يمكن أن يساق حجة لعدم تخصيص أموال إضافية لهذا البند من الإنفاق.

■ تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية من صناديق ائتمانية

شرح عدد من البلدان في تجريب إنشاء صندوق ائتماني أو اجتماعي للأطفال أو لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يمكن أن تساهم فيه الحكومة والوكالات الدولية والقطاع الخاص. وبالنظر إلى أن ذلك ينظر إليه عموماً على أنه هيئة شبه حكومية، فهو يتيح للممولين الدوليين تقديم أموال إلى الحكومات ولكن من خلال آلية أقل اتساماً بالطابع البيروقراطي من آلية تقديم الأموال مباشرة إليها. كما أن استخدام صندوق للطفولة لهذا الغرض يكفل قدرًا أعظم من المساءلة نظراً لأن الأموال يمكن مراقبتها على حدة إذ لا تصبح جزءاً من إيرادات يتعذر تتبعها. ومفتاح نجاح استخدام صندوق ائتماني هو التحقق من أنه جيد التصميم والإدارة ومن وجود نظم راسخة لرصد الصندوق الائتماني قبل إيداع الأموال فيه وصرفها منه.

وكانت موريشيوس أحد أولى البلدان التي أنشأت هذه الآلية. فقد أنشأت الحكومة في موريشيوس صندوق رفاه العاملين بمنطقة تجهيز الصادرات (EPZ). وقد صمم الصندوق لصالح العاملين وأسرهم وطور بوصفه امتيازاً للعاملين بالـ EPZ يعوضهم عن عدم تمتعهم بالمزايا التي يتمتع بها العاملون خارج تلك المنطقة. ووفرت إيرادات الصندوق من خلال آلية ثلاثية الأطراف تضم الحكومة والعاملين وأرباب العمل حيث يقدم كل طرف مدفوعات شهرية. وبدوره قدم برنامج الـ EPZ إلى المنظمات غير الحكومية منحا لبدء وتشغيل مراكز للرعاية النهارية. غير أنه إلى جانب تلك المنح المخصصة، كان يتوقع من الآباء أن يدفعوا رسوماً عن رعاية أطفالهم وإن كان العاملون في الـ EPZ يدفعون أقل مما يدفعه العاملون خارجها. (Wilson 1995, 8)

معاينة الواقع: أثارت اهتمام المجتمع الدولي فكرة إنشاء صندوق ائتماني لدعم أنشطة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. لذلك فإنه عندما طرحت تطلّع الناس إلى موريشيوس وتجربتها للانتفاع بدروسها عن كيفية تحقيقها. غير أنه من دواعي الأسف أن الصندوق الائتماني في موريشيوس لم يكتب له النجاح الكامل قط. ذلك أنه ما أن بدأ حتى أدى الفساد والتزوير إلى وأد التجربة. وكما سبق أن حذرنا، يقتضي إنشاء صناديق الائتمان قيام نظم وبنية للإدارة الحازمة والمساءلة الصارمة إذا أريد له النجاح.

ومن جهة أخرى فإن المفهوم جيد في حد ذاته. ويأتي من الفلبين مثال لصندوق ائتماني يجري

تطويره. ففي إطار اتفاق تمويل للبرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، تقتضي مجموعة المانحين إنشاء حسابات منفصلة تمكنهم من رصد استخدام مواردهم. وقد أوصي بإنشاء صندوق خاص للتنمية البشرية يتيح للوكالات المانحة نظاماً محاسبياً كما يوفر آلية لتوجيه الأموال الحكومية نحو البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة. وسيكون هناك نفع آخر لهذا الصندوق. ففي إطار بنية البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة في الفلبين، ستقدم منح لوحدة الحكم المحلي. كما سيستخدم الصندوق الخاص للتنمية البشرية بمثابة آلية لمراقبة صرف هذه الأموال. كذلك يجري تجريب مفهوم الصناديق الائتمانية في ناميبيا وجنوب افريقيا والمكسيك. ولئن لم تكن إمكانات مخططات الصناديق الائتمانية قد استغلت بعد كما ينبغي كأسلوب لتمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية فما من شك في أن تلك الإمكانيات سوف يتواصل استكشافها.

دور القطاع الخاص

تعدُّ خصخصة رعاية الطفل إلى حد كبير استجابة من جانب الحكومة لتزايد المطالبة بتوافر تلك الرعاية

يتعلق القطاع الخاص بمؤسسات الأعمال. وثمة من مؤسسات الأعمال ما يُنشأ خصيصاً لتوفير خدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية كمشروع لتحقيق الربح. كما أن هناك المؤسسات التي تستخدم جانباً مما تكسبه من ممارسة أعمال أخرى في تقديم خدمات الطفل أو تمويل أنشطة رعاية الطفل. ولئن لم يكن من الممكن أن نتوقع من القطاع الخاص أن يحتل مكان الصدارة في تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، فمن الممكن أن يكون ذلك القطاع شريكاً في هذا الجهد.

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية كمشروع خاص لتحقيق الربح. في معظم البلدان تطوّر برامج خاصة تستهدف تحقيق الربح - للرعاية والتنشئة في الطفولة المبكرة، وذلك بمعرفة أفراد، وعلى نحو متزايد بمعرفة منظمات تنشئ برامج لرعاية الأطفال وللروضة لصغار الأطفال. وهؤلاء المتعهدون، الذين قد يكونون وقد لا يكونون قد تلقوا قدرًا من التدريب المهني في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، ينشئون عادة مركزاً لرعاية الأطفال أو مدرسة للروضة في مرفق واحد (كثيراً ما يكون بيتاً جرت تهيئته لتلك الغاية، قائماً في منطقة سكنية)؛ وتكون قاصرة على بضعة فصول؛ وكثير من هذه المراكز تطبق منهجاً محدداً (منتسوري، أو High/Scope على سبيل المثال). وبوجه عام يلتحق بهذه البرامج أطفال ينتمون إلى أسر الطبقة المتوسطة أو العالية بوسع آبائهم أن يدفعوا رسوماً تكفي لتغطية كامل تكاليف البرنامج. وعندما يستقبل مقدم خدمات من القطاع الخاص أطفالاً لا يستطيع ذوهم دفع الرسوم، فقد يتلقى إعانة حكومية.

وإضافة إلى مقدمي الخدمات من أفراد القطاع الخاص، هناك في الوقت الحاضر منظمات تتمثل مهمتها في تشغيل مراكز رعاية الطفل. وعلى حين أن هذه المنظمات قد طورت تلبية للطلب على رعاية الأطفال، فهي تنشأ أيضاً استجابة لاتجاه معتدل نحو خصخصة رعاية الطفل والتعليم في الطفولة المبكرة في بعض البلدان. وقد جاء هذا التوجه نحو الخصخصة في جانب كبير منه نتيجة لعزوف الحكومات عن تحمّل كامل المسؤولية عن تنفيذ برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل

التنمية. ويعد تأييد الاتجاه نحو الخصخصة سبيلاً بديلاً لتلبية الطلب. ومن الآليات المستخدمة لهذا الغرض قيام الحكومات بنقل تشغيل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، وعلى وجه التحديد خدمات رعاية الطفل، إلى المنظمات غير الحكومية المهتمة بتشغيل تلك النظم. وللخصخصة مزاياها ومساوئها.

■ فعلى الجانب الإيجابي، تتيح الخصخصة قدراً أكبر من التنوع والاستجابة المباشرة

لتباين احتياجات الأهل من تعليم الأطفال ورعايتهم المبكرة. فالآباء هم الذين يتخذون

القرارات بشأن ما يريدون لأبنائهم وهم الذين يؤدون، في معظم الحالات، ثمن ما

يقدم من خدمات. ومؤدى ذلك أن الآباء، وليست الحكومات (باستثناء تقديم قدر من

الإعانات)، هم الذين يمولون رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

■ وعلى الجانب السلبي، فإنه عندما يلبي متعهدو القطاع الخاص طلبات الأهل، يمكن

أن تفقد الحكومة جانباً من سيطرتها على إقرار المعايير مما يثير أسئلة حول جودة

الخدمات المقدمة. ووراء ذلك يكمن السؤال عما إذا كان لدى الآباء من المعرفة والقدرة

ما يمكنهم من رصد نوعية أنشطة المراكز والمطالبة بتحسينها. وإذا كان الجواب بالنفي،

فربما أدت دوافع الربح بمقدمي الخدمات إلى اختصار الطريق على نحو ينال من

نوعية خدماتهم. فهناك إذن دور هام على الحكومات أن تؤديه في مجال الرصد وإقرار

المعايير حتى في الوقت الذي تجرى فيه عملية الخصخصة.

والخصخصة عملية ممكنة التحقيق، إلا أن إمكانية تحقيقها محدودة بالنظر إلى أن كثيراً من

الأسر ليس بوسعها دفع المبالغ التي يتعين على مركز رعاية الطفل فرضها إذا أريد له أن يدار

على أساس تحقيق الربح. ومن جهة أخرى، فإن رعاية الطفل خدمة تحتاجها أسر يضطر جميع

أفرادها إلى العمل من أجل مواجهة الاحتياجات الأساسية ذاتها. وعندما لا يكون هناك برنامج

لرعاية الأطفال، فإن الحل يتمثل عادة في بقاء الأم (أو أخت أكبر سناً) في البيت أو سعيها إلى

عمل منخفض الأجر ويمكن القيام به في البيت أو على أساس العمل بدوام جزئي. وإزاء هذا

الوضع، يمكن أن يتمثل أحد حلول هذه المشكلة - إضافة إلى كونه وسيلة للربط بين رعاية الطفولة

المبكرة من أجل التنمية وبين جهود التخفيف من وطأة الفقر والبرامج التي تخص النساء - في

مساعدة الحكومات على إنشاء برامج لرعاية الطفل تهتم بالأسر التي يعمل نساؤها في القطاع

غير النظامي. وتكون مواقع إنشاء تلك البرامج في مناطق تتركز فيها أسر يعمل أفرادها في

القطاع غير النظامي.

وقد توصلت حكومة المكسيك إلى حل وسط لا تهض فيه بكامل المسؤولية عن رعاية الطفل ولكنها في

الوقت نفسه لا تتخلى عنه كلية للقطاع الخاص. ويصف (Myers 1998) الوضع على النحو التالي:

"في المكسيك، من المقرر في عام ١٩٩٨ وما بعده أن تتخذ قرابة جميع إجراءات زيادة عدد

الأمكن في مراكز رعاية الطفل في إطار نظام الضمان الاجتماعي من خلال التعاقد مع متعهدين

من القطاع الخاص على إنشاء برامج "مجتمعية" لرعاية الأطفال. ومن المقدر أن تكلف تلك

الترتيبات الحكومة نحو ٠٧ في المائة مما كانت ستكلفه المراكز الحكومية، وذلك نتيجة لوفورات

ستحقق في تكاليف الموظفين نظراً لأن هذا الإجراء لن يقتضي الانضمام إلى جدول مرتبات

ومستحقات الموظفين الأعضاء في الاتحاد ويتجنب الحاجة إلى الاستثمار في المرافق التي يقدمها

المتعهدون". (٢٢)

وواقع الأمر هو أن ما يعرف بالمراكز الخاصة إنما هي مراكز تابعة لبرنامج حكومي وتشكل جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي. وليس أمام الأهل خيار في الأماكن التي يودعون فيها أبناءهم، وما يدفعونه لقاء الخدمة يتم من خلال خصم مقرر من مرتباتهم. (انظر أدناه) ويعدّ نقل مراكز الرعاية النهارية إلى القطاع الخاص - في جوهره - إجراء إدارياً وليس نظاماً حقيقياً يتاح فيه لقوى السوق أن تمارس تأثيرها.

رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ومجتمع رجال الأعمال.
من الممكن، والحاصل أحياناً، أن تقدّم إلى برامج الطفولة المبكرة مساهمات يعتدّ بها من جانب مؤسسات أعمال لم تُنشأ على وجه التحديد لتقديم خدمات رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ومن الأمثلة على ذلك حالة المكسيك. فالمساهمة الرئيسية في الرعاية والتنشئة من جانب مؤسسات الأعمال في المكسيك إنما تأتي من خلال مساهمات مقررّة في الضمان الاجتماعي يستخدم جانب منها مباشرة لصالح الأطفال ويكون شأنها شأن ضريبة مقررّة على المرتبات. وعلى الرغم من أن هذا المصدر من مصادر الأموال يبدو في منظور ما وكأنه مساهمة من أرباب العمل، فإن تكاليف توفير الأموال قد يتحملها العاملون (لأنهم يتقاضون مرتبات أدنى مما كانوا سيتقاضون لو أن الضريبة لم تفرض)، أو قد يتحملها الجمهور عامة (الذي يشتري الخدمة أو السلعة التي تقدمها الشركة بثمن أعلى قليلاً).

ومن الممكن أيضاً أن تؤدي مساهمات القطاع الخاص بالطرق التالية:

- دفع ضرائب عامة على الأرباح تستخدم الحكومة نسبة منها؛
- مساهمة مقررّة في مخطط تأمين مرتبط برعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (مثلاً: مدفوعات تأمين حالات العجز المؤقت)؛
- تقديم خدمات في الموقع لا تقابلها إعانة حكومية (وقد يتقرر ذلك بالنسبة للشركات التي يرتفع حجمها عن مستوى معين أو قد يقرره عدد من الموظفين)؛
- تقديم دعم مالي لإنشاء مركز لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية على مقربة من مكان العمل؛
- تزويد الأسر برواتب تمكّنها من "شراء" خدمة لرعاية الطفل من اختيارها؛
- برامج الإجازات المدفوعة التي يُتنازل فيها عن الخدمة أثناءها (إما أن يقررها نظام الضمان الاجتماعي أو قوانين العمل)؛
- هبات عينية من السلع أو الخدمات تقدم إلى برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية التي يديرها آخرون.

وقف الأموال

يعد إنشاء وقف يدر أموالاً لدعم برنامج للطفولة المبكرة فكرة جديدة نسبياً ويجري تجربتها في شرق أفريقيا من خلال مراكز موارد المدرسة والبرامج المنتسبة إليها. ويورد الإطار ١٠، ٧ وصفاً لذلك المشروع.

الإطار ١٠، ٧ الأوقاف على تعليم الروضة : تجربة تجرى في شرق أفريقيا

في عام ١٩٨٦ مولّت مؤسسة الأغاخان مشروعاً لإنشاء مدارس للروضة على الساحل

الكيني. وتتيح هذه المدارس فرصة أمام الأطفال المسلمين لتلقي تعليم جيد ينهض على مبادئ الدين الإسلامي ويقوي إيمان الأطفال ويدعم ثقافتهم مع العمل في الوقت نفسه على إعدادهم لمواجهة تحديات المدرسة الابتدائية.

وأنشئت أولى تلك المراكز في كينيا ثم توسع البرنامج لاحقا إذ ينفذ الآن في تنزانيا (زنجبار) وأوغندا. وقد أنشئت مراكز موارد في كل من هذه البلدان الثلاثة، وهي توفر التدريب والإشراف والدعم للمدارس الموجودة في بلد كل منها، ويقوم على تنسيق عملها مركز الموارد الكائن في ممباسب.

ولكي يتاح للمعلمة أن تتلقى تدريبا، يتعين حصولها على تأييد مدرسة روضة محلية. ويمر إنشاء المدرسة بمراحل تتضمن - على سبيل المثال - تشكيل لجنة محلية، توفير مرفق تقام فيه مدرسة للروضة، اختيار معلمة لتلك المدرسة.. الخ، وذلك قبل أن يتاح للمعلمة أن تتلقى تدريبا. وما أن يثبت المجتمع المحلي التزامه بتشغيل مدرسة للروضة حتى يتاح له التقدم بمن يرشحه للتدريب.

وللمساعدة في تعبئة جهود المجتمع المحلي وتقديم الدعم لمن يرغبون في افتتاح مدارس الروضة، يضم موظفو المراكز الثلاثة لموارد المدرسة مسؤولين في مجال تنمية المجتمع (CDOs) تتمثل مهامهم في شرح شروط الشراكة التي بموجبها يكون برنامج الروضات على استعداد لمساعدة المجتمعات المحلية على إنشاء هذه المدارس وتمويلها وإدارتها.

وعلى امتداد سنوات، كان من دواعي الانشغال المتزايد معرفة الكيفية التي تستطيع بها المدارس إعالة نفسها بمرور الوقت. فلتن كانت الرسوم التي يدفعها أهل تغطي جانبا من التكاليف، فإن دفع هذه الرسوم لا يجري بانتظام وليس جميع الآباء قادرين على أدائها مما يترتب عليه أن المعلمات يتقاضين أجورهن بشكل متقطع أو لا يتقاضينها مطلقا. وللمعاونة على تنظيم أوضاع المعلمات وبالتالي إقرار أوضاع المدارس، يجرب مركز ممباسب للموارد أسلوب تخصيص وقف للمدارس. وتتمثل الفكرة في إنشاء صندوق وقف بأموال محدودة لمدارس الروضة التي تبدي استعدادها لتقديم خدمات جيدة. ويستخدم الدخل السنوي للوقف في دعم مالية المدارس فيؤدي إلى مزيد من الانتظام في أداء أجور المعلمات. ويتألف كل وقف من أموال يجمعها المجتمع المحلي مضافا إليها منح معادلة من برنامج المدارس فضلا عن منحة تقدم إلى كل مدرسة تتم بنجاح سنتي علاقة تعاقدية مع مكاتب مركز ممباسب للموارد العاملة في المنطقة. وأثناء فترة السنتين هذه، يتوقع من المدارس المرشحة ومن لجان إدارتها أن تثبت قدرتها على الحفاظ على جودة أدائها وعلى مستوى مساءلتها المالية.

ولم يتحدد بعد على وجه الدقة ما ستكونه آلية إنشاء أموال الوقف وإدارتها وصرفها، ولكنها بديل مُعَرِّ من بدائل تمويل برامج الرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

دور المنظمات الاجتماعية

- تدرج في هذه الفئة المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح مثل الجمعيات الخيرية والكنائس ومنظمات مجتمعية مختلفة تأخذ على عاتقها مسؤولية إدارة برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وفي هذه الحالات قد تتألف الموارد التي تقدم لهذه البرامج مما يلي:
 - مكاسب تدرها حوافز استثمار ثابتة عائدة إلى جمعيات خيرية (فمثلاً يمكن استخدام تلك المكاسب في تمويل الأوقاف)؛
 - مرافق ومواد مُهداة (فمثلاً، تهب كنيسة مساحة لا تُشغل أثناء أيام الأسبوع لغرض إيواء برنامج للرعاية النهارية)؛
 - وقت أعضاء المنظمة، وقد يهب ذلك الوقت أفراد أو قد تدفع أجره منظمة لا تستهدف الربح.

وعلى الرغم من أن الأعمال الخيرية آخذة في النمو في بعض البلدان، فهي لم تكن حتى الآن مصدراً هاماً للأموال المقدمة إلى برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

وخلاصة القول إنه على حين أن هناك مشاركة متزايدة في هذا البرنامج من جانب القطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح، ثمة حاجة إلى أعمال الفكر في كيفية توفير حوافز لذلك القطاع. كذلك يتعين التفكير في كيفية توفير حوافز للمؤسسات غير الحكومية العاملة في القطاع الاجتماعي دون استهداف للربح لكي تنظم وتدير برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظروف تعرضهم للمخاطر. فمن شأن ذلك أن يساعد على إنشاء شراكات بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي. ونعاود القول بأن هذا يشكل مصدراً محتملاً للتمويل يتعين استكشافه بطرق خلاقة.

دور التمويل الذاتي وإمكاناته - المشروعات الصغيرة

في السنوات الأخيرة، جُرب إنشاء مشروعات صغيرة بهدف دعم تمويل برامج الطفولة المبكرة وغيرها من برامج القطاع الاجتماعي. وثمة عدد من البدائل التي تدرج في هذه الفئة:

■ الإقرار بأن برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية يمكن إعدادها في شكل مشروعات صغيرة وتزويدها بالدعم المناسب.

وغاية هذه الاستراتيجية هي تقديم الدعم للنساء الراغبات في تنمية مهاراتهن وخبراتهم في تحقيق الدخل بالعمل في تقديم الرعاية.

وثمة ثلاثة أوضاع نموذجية يعدُّ فيها استراتيجية هامة تعزيزُ قدرة النساء على توفير الرعاية داخل مجتمعهن المحلي كوسيلة لدعم قدرتهن على إنشاء مشروعات صغيرة وكطريقة لدعم توفير برامج الرعاية داخل المجتمع المحلي:

- في الأماكن التي يزيد فيها الطلب على خدمات رعاية الطفل وتعليمه على ما تستطيع الحكومة توفيره، انتشرت ظاهرة برامج رعاية الطفل المجتمعية، ويقوم على إدارة هذه البرامج عادة نساء يشغلنهن بميزانية ضئيلة وبدون تدريب أو دعم يذكر في كثير من الأحيان.
- وفي المجتمعات التي ترغب النساء في إنشاء مرافق لرعاية الطفل وتعليمه ولكن تنقصهن الموارد والمعارف اللازمة لتحقيق تلك الرغبة.

■ وفي المجتمعات التي لا تستوجب على الإطلاق افتتاح مراكز فيها نظراً لتفرُّق السكان

الذين تلزمهم الرعاية ونظراً لأعمارهم)، ولكن حيث هناك نساء قادرات على توفير أنواع أخرى من الرعاية والدعم الأسري إذا تلقين ما يلزمهن من تدريب.

وبتوفير التدريب، والأموال اللازمة للبدء وغير ذلك من أنواع الدعم، تستطيع الوكالات المانحة أن تسهم بالكثير في تحسين نوعية ما يقدم من رعاية وتنمية في الطفولة المبكرة داخل المجتمع المحلي، وفي توسيع نطاق تغطيته. ومن بين الخيارات المتاحة تقديم قرض إجمالي (ينظر إليه على أنه قرض لتنفيذ مشروع صغير) يتيح للنساء ائتماناً يمكنهن من إنشاء مراكز خاصة لرعاية الطفل أو تقديم خدمات الرعاية. وتبعاً لاحتياجات النساء المتلقيات للقرض الإجمالي ينبغي أن يشمل ذلك القرض نفقات توفير التدريب على كيفية إدارة المشروعات الصغيرة وفي مجال احتياجات صغار الأطفال من الرعاية والتنمية.

وثمة خيار ثانٍ يتمثل في توفير الدعم اللازم لتعزيز قدرة منظمة محلية غير حكومية على توفير تدريب مستمر لنساء محليات ومساعدتهن على زيادة معارفهن في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وما يلزمهن من مهارات لإدارة مشروع صغير.

ومن شأن تحسين نوعية هذه الخدمات المجتمعية أن يتيح للنساء أن يتقاضين أجوراً أعلى عن عملهن، وأن يسجلن خدماتهن، وأن يصبحن مؤهلات لتلقي إعانات مالية ممكنة من الحكومة أو من منظمات غير حكومية. ومن جهة أخرى، فإنه يتعذر، كما سبق ذكره، إن لم يكن من المستحيل، أن تستطيع تلك الخدمات المجتمعية في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية أن تُستدام على مر الزمن دون أن تزود بإعانات مالية مستمرة. فواقع أمر توفير رعاية الطفل، وخاصة عندما يُستهدف بها أطفال شديدي التعرض للمخاطر الناجمة عن الفقر أو عن أوضاع سياسية أخرى، أنه لا يزال شكلاً من أشكال العمل ضئيل الأجر على الرغم من ضرورته.

■ إنشاء أنشطة مشروعات صغيرة مدرة للدخل يستخدم بعض عوائدها في تمويل برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

ومن الطرق الأخرى للربط بين المشروعات الصغيرة وبين برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية إنشاء مشروعات تدر أموالاً تقدم منها إعانات لبرنامج الطفولة المبكرة. وبهذه الروح يمكن أن تقدم المنظمة أو الوكالة الممولة ائتماناً (ربما من خلال منظمة وسيطة لا تستهدف الربح) من أجل تطوير وإدارة مشروعات مدرة للربح (قد تكون ائتمان محلي أو مشروعاً من نوع آخر يدر أرباحاً). والغرض الواضح من هذه المشروعات هو إدراج أموال لدعم مبادرات في مجال رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في مجتمعات هامشية منخفضة الدخل. وعلى الرغم من أن الائتمان سوف يتعين رده وأن الموظفين الذين يديرون المشروع سوف يتعين دفع أجورهم، فإن الأرباح المتأتية من المشروع يمكن إيداعها في صندوق لرعاية الطفل إلى جانب هبات محلية أو غير ذلك من مصادر الدخل. وعلى هذا النحو تُنشأ آلية لدعم برامج مجتمعية رفيعة الجودة لصالح أسر منخفضة الدخل لا يمكنها التعويل على الحكومة ولا على تضحيات متواصلة من جانب نساء محليات يعملن بدون تعويض أو كسب كاف. ومن أمثلة ذلك أن بعض الروضات أنشأت حدائق تُستخدم الأرباح المتأتية من بيع منتجاتها في تمويل رعاية الأطفال. وفي كينيا، نظمت النساء مشروعاً لإنتاج ترايبس للأسطح تخصص نسبة مئوية من أرباحها في دعم تشغيل

مركز لرعاية الطفل في الموقع. ويأتي مثال آخر من الفلبين حيث أنشئت تعاونيات في إطار مشروع مجتمعي أكبر يخصص جزء من أرباحها لدفع مرتب معلمة الروضة. ويرد وصف لهذا المخطط في الإطار ١١، ٧

الإطار ١١، ٧ إستدامة البرنامج: مشروع جبل بيناتوبو، الفلبين

ورد في القسم الخامس (الإطار ٨، ٥) وصف للمشروع المجتمعي الذي أنشئ عند إعادة توطين مجموعة الآيتا بعد انفجار بركان جبل بيناتوبو. وقد تمثل أحد مكونات المشروع في إنشاء تعاونيات لتمويل أنشطة مختلفة في المجتمع المحلي.

وفي المناقشات التي دارت حول مستقبل البرنامج بعد انتهاء مرحلته الرابعة والأخيرة (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨ - سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)، وضَّح وضع العاملين في برنامج الطفولة المبكرة واتفق على وجود خيارين لمكافأتهم. فإما أن تدفع لهم أتعاب (نقدية أو عينية) من نصيب التعاونيات في تمويل برنامج الأطفال، أو أن يكتفى بمجرد حصولهم على ما يتحقق لهم من دخل بوصفهم أعضاء في التعاونيات على أن تتمثل مساهمتهم في التعاونية في عملهم كمساعدي معلمين في برنامج تعليم الآباء والأطفال.

وتتوقف الاستدامة الاقتصادية للمشروع على تنظيم التعاونيات التي أنشئت منذ المراحل الأولى لمشروع جبل بيناتوبو. ومنذ البداية تمثلت إحدى السمات الفريدة للتعاونيات في أن من بين أهدافها تخصيص نسبة من مكاسبها في دعم برنامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وتضمن برنامج تثقيف الآباء إنشاء مشروعات لكسب العيش إضافة إلى تثقيف بشأن إنشاء التعاونيات بهدف تزويد الناس بالمعلومات المطلوبة لإنشاء تعاونية وإدارتها.

ومن المقرر أن يقسم الدخل المتأتي من التعاونيات على النحو التالي: ٤٠ في المائة تودع في أرصدة متجددة للتعاونيات (تستخدم في تقديم السلف اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وغير ذلك من الائتمانات الصغيرة) وشراء النباتات اللازمة للدورة اللاحقة من إنتاج الأرز؛ ٢٠ في المائة تودع في صندوق المدخرات الجماعية؛ ٢٠ إلى ٤٠ في المائة تستخدم في تسديد السلف (تبعاً لحجم الإيرادات المتأتية من الإنتاج)؛ و ٢٠ في المائة تودع في صندوق برنامج الأطفال (تنمية الطفولة المبكرة) ويتضمن نصيب برنامج الأطفال أيضا بعض إمدادات الغذاء التي يمكن أن تقدمها التعاونيات. ومع زيادة قدرة التعاونية على ردِّ السلف، من المتوقع أن يزداد نصيب برنامج الأطفال من دخل التعاونية.

Bautista 1998

■ إنشاء مشروعات صغيرة تتيح للنساء كسب مال يمكنهن من دفع أجر رعاية الأطفال وغير ذلك من الخدمات.

عندما تنتظم النساء في جماعات لغرض محدد هو الحصول على ائتمان لإقامة مشروعات صغيرة، من المتوقع أن يكون بوسعهن دفع أجور خدمات الطفولة المبكرة. وتقف مراكز الرعاية النهارية في البيوت مثالا لمخطط لإدراج الدخل مرتبط برعاية الأطفال على النحو المذكور (للاطلاع على وصف لهذا النهج، انظر الإطار ٧، ٢١، وكذلك عنوان الويب Micro-Site Visit، enterprise and ECCD in Vietnam).

الإطار ٢١،٧ مراكز الرعاية النهارية في البيوت (HBDCC) في فيتنام

في أوائل عام ١٩٩٤، شرعت اليونيسيف في تقديم دعمها لمخطط ائتماني محلي أعد بالاقتراح مع مراكز الرعاية النهارية في البيوت. فقد عمد الاتحاد النسائي في فيتنام إلى تشجيع النساء واختيارهن ليصبحن أمهات للرعاية النهارية (حاضنات). وتقوم المرأة عندئذ برعاية ما يتراوح بين أربعة وعشرة أطفال في بيتها. ويحضر الآباء إلى مراكز الرعاية طعاما مطهيا لوجبة الأطفال (يسهم كل والدين بعشرين كيلوغراما من الأرز في السنة) ويدفع المجتمع المحلي للحاضنة أجرها عن رعاية الأطفال في بيتها. وينتمي جميع أمهات الأطفال الذين يتمتعون بهذه الرعاية، وكذلك جميع الحاضنات، إلى عضوية مخطط الائتمان. ويستطيع النساء، على أساس التناوب، اقتراض المال اللازم لتطوير نظام لإنتاج الغذاء على صعيد أسر الأطفال، استنادا إلى التقاليد الغذائية السائدة.

وتضم كل مجموعة من مجموعات الادخار عشر نساء. وتضم تلك المجموعات في تجمعات أكبر تخضع لإشراف اللجنة التوجيهية التي تتألف من سبعة أعضاء. ورئيسة اللجنة هي رئيسة الاتحاد النسائي الذي يتولى اختيار الأعضاء الآخرين الذين يضمون عادة معلمة لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية.

ويجتمع أعضاء مخطط الائتمان مرة كل شهر. ويضم الاجتماع أخصائيات صحيات ومعلمات ومديري مخطط الائتمان الذين يقدمون معلومات عن رعاية الأطفال وعن التغذية والأمومة السليمة وتنظيم النسل وإدارة مخطط الائتمان. ويتيح الاجتماع الشهري أيضا مناسبة لجمع رؤوس الأموال والأرباح والمدخرات ذات الصلة بالقروض. وقد استحدثت إضافة إلى ذلك برنامج لمحو الأمية.

وأثناء السنتين الأوليين للبرنامج قدمت اليونيسيف قروضا إلى ٢٣٢ امرأة. وفي عام ١٩٩٥، استطاعت المجموعات توفير ١٥٤ قرضا إضافيا من مدخرات كان البرنامج قد حققها، وعلى ذلك يكون مجموع النساء اللواتي حصلن على قروض قد بلغ ٦٨٣ امرأة. وبدأ تطبيق البرنامج في ثلاث وحدات إدارية لكي يصبح عدد الوحدات المشاركة في المخطط الآن تسعا وعشرين وحدة.

واتسمت استجابة المجتمع المحلي للمشروع بطابع إيجابي. وترتب على إلحاق الأطفال بالبرنامج والاستفادة بخدمات الرعاية النهارية إنشاء روابط وثيقة بين التعليم والأسرة والمجتمع. والآن، تربط المعلمات المحليات بالأسر علاقات تحدد بهن إلى اعتبار أنفسهن أفرادا في أسر الأطفال بحيث لا يترددن في أن يناقشن مع الأمهات مسائل رعاية الأطفال وتغذيتهم والمواقف التي تتخذها الأمهات من أطفالهن. ويدرك قادة المجتمع المحلي أهمية رعاية وتنمية الطفولة المبكرة ويشملون بتأييدهم مراكز توفيرها. وتشعر الأمهات بالسعادة إزاء الرعاية التي تقدم لأطفالهن. والنساء تتاح لهن فرص الالتقاء والمناقشة الجماعية والحديث وتعلم كل منهن من الأخرى. والفتيات يتحررن من عبء رعاية الأشقاء الأصغر سنا والتفرغ للذهاب إلى المدرسة والإسهام في تحسين نوعية حياة الأسرة.

معاينة الواقع: أجري في أوائل عام ١٩٩٨ تقييم لمخطط الإقراض الذي طبق في فيتنام. وعلى حين أن المخطط أفاد كثيراً من النساء اللواتي أصبحن اليوم قادرات على كسب عيشهن، فإن عملية التقييم أسفرت عن عدد من الصعاب التي واجهها المخطط في تصوّره وتطبيقه. ومن أمثلة ذلك أنه كان قد افترض أنه ما أن تُنفذ مجموعة من القروض في قرية ما، حتى تخلف الفوائد المتحققة من ردّ القروض قادراً من المال في القرية يكفيها لمواصلة عملية الإقراض المتجددة. وذهبت الفكرة إلى أنه ما أن يُنشأ صندوق القرية حتى يمكن استخدام رأس المال الأصلي بالمخطط في قرية أخرى مما يطلق تنفيذ العملية ذاتها مع مجموعة أخرى من النساء. غير أن ذلك لم يتحقق في الواقع نظراً لأن المبالغ الناتجة عن فوائد القروض لم تكن كافية وما زالت نسوة من القرى الأصلية يشاركن في البرنامج بحيث لا يتسنى نقل مبالغ رأس المال إلى قرى جديدة. ومع وجود تشكيلة أخرى من المشكلات التي تعتور المخطط، ظلت العقبة الكأداء في سبيله تتمثل في تعقده (من حيث كيفية تخصيص الفوائد وإدارة مختلف الأموال واستخدامها) إلى درجة لم يتسنى معها تدريب أحد من أهالي القرية على إدارته؛ فهو يقتضي استجلاب مدخلات تقنية محنكة نسبياً من خارج القرية لتطبيقه مما يجعل البرنامج باهظ التكلفة نتيجة لضرورة الاستعانة بخدمات أشخاص خارجيين لاستدامة البرنامج. وعلى ذلك فإن مخطط الإقراض تجري الآن إعادة تصميمه.

Micro-enterprise and ECCD in Viet Nam. va1mevno.pdf ←

وخلاصة القول إنه هناك تشكيلة من الطرق التي يمكن بها إقامة الشراكات اللازمة لتمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. فعلى حين أن المزيج العام من الشركاء يرجح أن يكون هو ذاته في معظم بلدان العالم الثالث - الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المحلي والأسر، والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي - فإن المزيج الدقيق من المساهمات سيختلف من برنامج إلى آخر. ويورد الإطار ١٢، ٧، الذي يصف الوضع في المكسيك، مثالا لمزيج مختلف من الشركاء.

الإطار ٧، ١٣ تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في المكسيك

لا تزال موارد توفير رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في المكسيك تتأتى في المقام الأول من البيت بدون المرور عبر الحكومة. فالحكومة تقدم موارد ضئيلة لدعم التنمية والرعاية المبكرة خارج البيت، ولا سيما في حالة الأطفال دون سن الخامسة، ومن ثم فالاعتماد الأكبر إنما هو على الجهد غير مدفوع الأجر الذي يبذله مقدمو الرعاية من أفراد الأسرة. وعلى الرغم من أن الروضة نصف النهارية يلتحق بها قرابة ٩٠ في المائة من أطفال سن الخامسة، فإن معدل التغطية سرعان ما يهبط في حالة الأطفال الأدنى سناً فلا يتجاوز الـ ١٠ في المائة من الأطفال في سن الثالثة. وفي حالة الأطفال دون الرابعة، لا تتوافر الرعاية الجيدة طوال النهار إلا لنسبة أدنى من ٥ في المائة. ولا تمنح الحكومة علاوات أو تخفيضات ضريبية أو إعانات بطالة للأسر التي لديها أطفال كما لا تدعم جهود رعاية الأطفال المقترنة بالتدريب أو بالبحث عن عمل. وقد أعطيت الأولوية مؤخراً لبرامج تثقيف الآباء الموجهة للأسر التي لديها أطفال دون سن الرابعة والتي حصلت لها على تمويل دولي على سبيل القرض (في المكسيك، يلعب الحصول على تمويل دولي دوراً حاسماً في تمويل رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية). وتقدم الحكومة

موارد من خلال مساهمتها بنسبة في الضمان الاجتماعي وبتقديم خدمات الرعاية والتنمية في الطفولة المبكرة لصالح موظفيها.

وبوجه عام، يبدو أن نصيب الحكومة في توفير موارد لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية ضئيل بالقياس إلى ما تقدمه الأسر، وإن كان من الصعب إثبات ذلك نظراً لعدم وجود أرقام يعول عليها عن المساهمات الخاصة. فلئن كانت بيانات المسوح الأسرية تقدم بعض الأرقام عن إنفاق الأسرة على التعليم، فإن هذه البيانات ليست مبنية حسب أعمار الأطفال.

ومؤسسات الأعمال في المكسيك مكلفة بالمساهمة في تكاليف الضمان الاجتماعي ومن ثم فهي تسهم في التأمين الصحي، وتكاليف إجازات الأمومة ورعاية الطفل. والجزء الذي يخص رعاية الطفل في تلك المساهمة ضئيل نسبياً. ومؤسسات الأعمال التي تنظم مراكز رعاية الطفل لصالح موظفيها عددها ضئيل للغاية.

ويقدم متعهدون من القطاع الخاص نسبة غير محددة من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، ومعظمهم من ربات الأسر المحليات أو الأخصائيات الاجتماعيات اللاتي قررن العمل لحسابهن الخاص. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قرابة ١٠ في المائة من الخدمات المدرسية النظامية تنتمي إلى القطاع الخاص. غير أن هناك عدداً غير معروف من مرافق رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، غير مسجل ويجري كل أنشطته خارج نطاق النظام. ونسبة ما تقدمه تلك المرافق من خدمات غير معروفة. وأجريت مؤخراً دراسة حالة في منطقة مهمشة في مكسيكو العاصمة أسفرت عن أنه في حالة جماعة سكانية معينة بها قوامها ٢٥ ٠٠٠ نسمة، بلغت ٣٠ في المائة نسبة الأطفال المستفيدين من برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في مؤسسات غير حكومية، وأن ١٧ في المائة من هؤلاء يترددون على مدارس الروضة غير مسجلة و ١٣ في المائة فقط مسجلون في الروضات المسجلة. وفي هذه الجماعة السكانية ذاتها، كان ٦٠ في المائة من أطفال مراكز رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في سن الخامسة، ومعظم الأطفال المتبقين في سن الرابعة، ولا تكاد تقدم في المراكز أي رعاية للأطفال دون الرابعة. وتشير تلك الأرقام إلى أنه في حين أن الحكومة تؤدي دوراً هاماً في توفير الموارد اللازمة للتعليم المبكر لأطفال سن الخامسة، فإن دور المتعهدين بالقطاع الخاص لا يقدر حق قدره، وموارد رعاية وتعليم الأطفال دون الرابعة إنما تقع مسؤوليتها بالكامل على عاتق الأسر.

المصدر: R. Myers. 1998. Financing Early Childhood Education and Care Services, Paris: OECD

سبل تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الموارد وفي تأثير البرامج

تستطيع المبادرات المتخذة في صالح الطفولة المبكرة، وإن لم يلزم أن يكون ذلك هو الحال دائماً، أن تكون برامج قائمة بذاتها تحمل وسماءً يدل على أنها برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تقتضي تمويلاً خاصاً بها. ومن السبل الممكنة لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في الموارد إدراج عنصر من هذه البرامج في الأخرى الاجتماعية الجاري تنفيذها، ومن ثم تعزيز الجهود المبذولة وتحقيق زيادة قصوى في الموارد. وفيما يلي دراسة لعدد من الأمثلة المحددة:

دمج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في أنشطة برامج "المرأة في التنمية" (DIW)

نظراً لأن كثيراً من المنظمات ملتزمة في الوقت الراهن بتعزيز جهود دمج المرأة في جميع مراحل عملية التنمية الاقتصادية وتحسين أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية، ولأن رعاية الطفل تحرر المرأة وتمكنها من المشاركة في العمل المنتج، ينبغي بذل جهود لدمج رعاية الطفل فيما يعد من برامج مقترنة بأنشطة "المرأة في التنمية". ذلك أن أحد المجالات الأكثر مؤاتة لدمج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية في البرامج الجاري تنفيذها هو المجال المقترن بإجراءات السياسية الاجتماعية التي تركز على تحسين مشاركة المرأة في الإنتاج.

ويدفع (1994) Buvinic and Lycette بحجة مقنعة مؤداها أن ثمة "حاجة إلى تضمين أي استراتيجية للحد من وطأة الفقر سياسات ومشروعات تعزز الحلقة المتصلة التي يمكن أن تنشأ في الأسر الفقيرة بين رفاهية النساء والأطفال عندما يرتفع دخل النساء أو تزداد سيطرتهم على الدخل". ثم يواصلان الدفع بأن من المهم تجنب تلك السياسات والمشروعات التي يمكن أن تنشأ، نتيجة لزيادة الأعباء الملقاة على عاتق النساء، حلقة مفرغة من الحرمان بين الأمهات والأطفال". ويخلص المؤلفان من ذلك إلى ضرورة تصميم برامج تعويضية يكون من بين مقوماتها توفير الرعاية للأطفال.

رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، والمدرسة الابتدائية

ثمة من الشواهد القوية، كما سبق ذكره، ما يشير إلى أن التدخلات المبكرة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء الأطفال في المدرسة (انظر القسم الأول). ففي حالات كثيرة، يترتب على التدخلات المبكرة انخفاض في معدلات إعادة الصفوف والتسرب، ومن ثم تحسين كفاءة النظام المدرسي في الوقت الذي يساعد فيه ذلك على بلوغ مرمى التعليم الابتدائي للجميع. ومن جهة أخرى، ينبغي أن لا يلقى بكامل المسؤولية عن الرسوب والتسرب على قصور إعداد الأطفال للمدرسة؛ وينبغي بالأحرى التأكيد على أهمية العلاقة بين رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وبين التعليم الابتدائي، وعلى التفاعل بين إعداد الأطفال للمدرسة وإعداد المدارس لمن سوف تستقبلهم من الأطفال. ويمكن أن توفر مسألة التفاعل هذه ونقطة "الانتقال" إلى المدرسة، موضع تركيز هام لإجراءات برنامجية داخل قطاع التربية. وعلى ذلك يمكن أن تتضمن السلف أو المنح المقدمة للتعليم الابتدائي جانباً تُخصُّ به رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية باعتبارهما استراتيجية داعمة تستهدف مساعدة التعليم في المدرسة الابتدائية على الارتقاء بمستوى فعالية أدائه.

R G. Myers, 1997. Removing Roadblocks to Success; Transitions and Linkages Between Home, Preschool and Primary School. cc121ari.pdf

Compiled by J. Evans. 1997. Diagnosis and Solutions; Efforts to Address Transition and Linkages in Diverse Countries. cc121bdi.pdf

ومن الطرق الأخرى لتحقيق التكامل بين رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية والتعليم الابتدائي وبين دعم برامج "من الطفل إلى الطفل" (انظر مثال جامايكا المعروض في الإطار ١٤، ٧). ففي هذا النوع من البرامج، يزود تلاميذ المدرسة الابتدائية (الذين لن يلبثوا أن يصبحوا آباء) في إطار المنهج، بمعلومات عن الصحة والتغذية والتنمية النفسية الاجتماعية لصفار الأطفال

- معلومات يطبقونها وقت عملهم مع (لعبهم مع) أطفال في السن قبل المدرسية، كثيرا ما يكونون من بين أشقائهم.

الإطار ١٤، ٧ برنامج "من طفل إلى طفل" في جامايكا

عادة ما تصمم برامج "من طفل إلى طفل" للأطفال تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة عشرة، كثيراً ما يكونون في آن معاً راعين لأشقاء أصغر سناً، وآباء وأمهات في مستقبل قريب، ومُبلّغي معلومات لأبائهم ولراعين آخرين، وأعضاء في المجتمع المحلي لديهم القدرة على تحسين الظروف المؤثرة في الصحة والنمو. ويستهدف برنامج جامايكا "من طفل إلى طفل" على وجه التحديد تحسين معارف وممارسات تلاميذ المدارس الابتدائية بين التاسعة والثانية عشرة من العمر، ومن خلالهم، تحسين معارف الآباء أو أولياء الأمور.

وقد بدأ البرنامج سنة ١٩٧٩ على أساس تجريبي في مدرسة واحدة، بمعرفة وحدة بحوث الأيض الحيوي في المناطق الاستوائية (جامعة جزر الهند الغربية) ثم وسّع نطاقه ليشمل أربع عشرة مدرسة. وأسفر تقييم البرنامج الرائد عن أن الأطفال أحرزوا تقدماً ملموساً في معارفهم في جميع المجالات. وإضافة إلى ذلك تحسنت معارف الآباء وأولياء الأمور وزاد تشجيعهم ودعمهم للعب مع صغار الأطفال. كذلك حسن المعلمون معارفهم عن الصحة والنمو وتعرفوا على أشكال جديدة من التدريس.

ومعظم ما يُعلّم في برامج "من طفل إلى طفل" مائل بالفعل في منهج المدرسة الابتدائية. غير أنه بإضافة قدر من التأكيد على نقاط معينة، والربط بين المعارف والأنشطة، وعرض المواد بطريقة جديدة، مشوّقة وتشاركية، يمكن تحقيق فوائد جمة. ويقدم المنهج معلومات عن الصحة والتغذية، والتنمية النفسية الاجتماعية والعناية بالأسنان. ويُعلّم الأطفال كيف يصنعون اللُّعب من المواد المهملة وكيفية اللعب بها بهدف تشجيع نمو الطفل الأصغر سناً.

ويُعَدّ في دروس التمنيع إلى تناول أغراضه، والأمراض التي يمكن منعها، والأوقات التي يتعين فيها إجراء التمنيع. ويشمل المنهج الموجه نحو العمل أداء الأدوار، والمناقشات الجماعية، والعروض الإيضاحية، وصنع اللعب، وأداء المسرحيات والأغاني.

وعندما قدّرت جميع تكاليف تطبيق المشروع على أطفال المدارس الأربع عشرة (مرتبات المعلمين عمّا يخصصونه من وقت لأنشطة "من طفل إلى طفل"، وتكاليف التدريب والإشراف، والمواد، وتطوير المناهج وإنتاج مجموعة منها، والتقييم). بلغ مجموعها قرابة ١٥ دولاراً أمريكياً لكل طفل في السنة (بسرعة الدولار في الثمانينيات). ومع توزيع تكاليف التطوير الأولية على الأعداد المتزايدة من الأطفال التي انضمت إلى البرنامج، تنخفض تلك التكلفة بعض الشيء. والتكلفة المقدرة لكل طفل لا تأخذ في الحسبان أن الآباء والمعلمين يحققون فوائد أيضاً. وعندما يحدث ذلك، فمن الواضح أن التكلفة للفرد ستكون أدنى. (Knight and Grantham-McGregor 1985)

معلومات حديثة العهد: يطبق البرنامج الجاميكي الآن على نطاق واسع في مناهج جميع مدارس التعليمي الابتدائي في كافة أنحاء البلاد.

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبرامج محو الأمية

تبذل في بلدان كثيرة جهود مكثفة لرفع مستوى القرائية. ومن النهج المتبعة توفير دروس لمحو الأمية بين الكبار، ولا سيما النساء. وثمة طريقتان لتقاطع تلك البرامج مع الاهتمامات المقترنة بالطفولة المبكرة، تتصل إحداها بمضمون الدروس. فالشاركون في جهود محو الأمية يسعون إلى تناول موضوعات تثير اهتمام النساء وتستحث رغباتهن في تعلم القراءة وممارستها. ومعظم النساء يحرصن على ما فيه خير أطفالهن. وبناء على ذلك فإن المواد التي تزودهن بالمعلومات عن نمو الأطفال وعمما يمكنهن عمله في سبيل دعم ذلك النمو من شأنها أن تثير اهتمامهن وتعود بالفائدة على الأطفال في خاتمة المطاف. والوسيلة الثانية للربط بين برامج محو الأمية وبين الطفولة المبكرة متصلة بأن عدداً كبيراً من النساء لا يستطعن الاستفادة من دروس محو الأمية لأنهن يضطلعن برعاية أطفالهن الذين يؤدي اصطحابهم إلى تلك الدروس إلى إثارة الفوضى والاضطراب فيها. ويتمثل أحد الحلول في توفير الرعاية لهؤلاء الأطفال لكي تتاح لهم فرصة التركيز على أنشطة تعلم القراءة والكتابة.

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية والبرامج الحضرية

نتيجة لظاهرة النزوح الكثيف إلى المدن وتركز النازحين فيها - التي اتسمت بها التنمية في العقود الأخيرة، تعرضت أنساق وممارسات تنشئة الأطفال لاضطرابات خطيرة ذات عواقب وخيمة على نمو الأطفال. يضاف إلى تلك التغيرات الجغرافية والثقافية في جوهرها ما يحدث من تغيرات اقتصادية، بما في ذلك مشاركة النساء المتزايدة في العمل المدفوع الأجر ونشاطهن في القطاع غير النظامي. وإزاء تلك التغيرات، يغدو واضحاً أن من الضروري الآن دمج طائفة كاملة من خدمات الطفولة المبكرة (صحة الأم والطفل، تثقيف الآباء، رعاية الأطفال) في البرامج الحضرية متعددة القطاعات، التي تستهدف فئات السكان منخفضة الدخل، وأن من شأن ذلك أن تكون له آثار تدأببية هامة. ومن الممكن الشروع في دمج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية بالاقتران مع برامج ذات تركيز حضري، مثل المطابخ المجتمعية، أو المشروعات النسائية، أو جهود تحسين الصحة والتغذية. ومن الممكن أيضاً تصور خدمات رعاية الطفل كعنصر من عناصر البرامج الهادفة إلى إنشاء الأسواق البلدية وبرامج الإسكان الحضري.

رعاية الطفولة المبكرة للتنمية وبرامج الطوارئ

من شأن العنف المنظم، في أقل أشكاله إشاعة للاضطراب، أن يعطل النمو الصحي للطفل وتنميته السليمة؛ أما في أسوأ أشكاله، فهو يوهن جسمياً أو وجدانياً. وللعنف المنظم الممارس على الأطفال تأثير جسدي مروّع من حيث الوفيات والمرض والأذى والعجز وسوء التغذية. وإضافة إلى مساعدة الأطفال على الشعور بالأمن وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام لنموهم الشامل.

وعندما يحدث طارئ، وفي أعقاب حدوثه، تستغل المنظمات موارد ضخمة لتلبية احتياجات أولئك الذين تضرروا به. وفي موقف كهذا، كثيراً ما يصبح الأطفال سبباً في تضافر جهود الكبار والمجتمعات مثبّطي الهمة. فحتى في حالات القنوط، تجتاح الكبار رغبة في بذل كل ما في وسعهم في سبيل أطفالهم. وهكذا فإن أنشطة البرنامج التي يقصد بها إحداث تأثير إيجابي على الأطفال كثيراً ما تصبح مدخلاً إلى العمل مع المجتمع المحلي بأسره. وللإطلاع على مثال لذلك، انظر Site .Visit on the Mount Pinatubo Program in the Philippines, Bautista 1998

About The Family Education and Community Development Program of
Community of Learners Foundation (COLF). xa1afecs.pdf

وينبغي لأي نموذج شامل لتطوير تدخلات تناسب صغار الأطفال وأسرههم الذين يعيشون في ظروف الطوارئ أن يراعي على الأقل ثلاثة بارامترات أساسية:

■ المرحلة التي تجتازها حالة الطوارئ (التأهب لصراع و/أو منع وقوعه، أثناء حدوث الصراع، إعادة البناء بعد انتهاء الصراع)؛

■ مكانة وخصائص من يعيشون حالة الطوارئ (هل هم لاجئون، و/أو أشخاص مشردون في أوطانهم، و/أو ما زالوا يعيشون في مجتمعاتهم المحلي)؛

■ أعمار من تستهدفهم جهود الرعاية والتنمية - من أصغرهم إلى أكبرهم سنًا - وما مروا به من خبرات تعليمية.

وعلى ذلك سيكون كل تدخل مختلفاً عما سواه، تبعاً لتشكيلة خصائصه. ومن المهم أيضاً مراعاة المدخلات المطلوبة على الأصعدة الواسعة النطاق والمحدودة النطاق والفردية.

LIBRARY LINK: J. Evans. 1997. Children as Zones of Peace: Working with
Children Affected by Armed Violence. cc119aci.pdf

ملخص

يتعمق باطراد فهم التكاليف والفوائد المقترنة ببرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. وتكمن مواضع التخلف في هذا الاتجاه في الاستكشاف الكامل لبدائل تمويل الاستثمارات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فقد تجاوزنا مرحلة التعويل على أشكال التمويل التقليدية (مثل التمويل من جانب الحكومات أو من جانب الأهل) وتتسم تصرفاتنا اليوم بمزيد من الابتكار. ويورد Myers (1998) موجزاً للوضع الراهن للعمل في هذا المجال، من حيث تكاليف رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية وتمويلها.

■ يمكن أن تكون تكاليف إنشاء برنامج فعال رفيع الجودة للرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية تكاليف مرتفعة تُختبر فيها الإرادة السياسية وتقتضي التزامات هامة عند وضع الميزانية. ومن جهة أخرى، تدل الشواهد على أن مستوى الاستثمارات في هذا البرنامج آخذ في الارتفاع وأن لتلك الاستثمارات عوائد اقتصادية واجتماعية على السواء.

■ في معظم الحالات، ستتسم الإرادة السياسة لتعبئة الموارد من أجل تمويل البرامج

وتغطية تكاليف البرامج الاجتماعية، بما في ذلك برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية، بقدر من الأهمية في تحديد مستوى الاستثمار في هذه البرامج، يفوق أهمية التكاليف الفعلية للمبادرات العائدة إلى الطفولة المبكرة. ذلك أنه عندما يعد برنامج ما جديراً بالأولوية (سواء لأسباب سياسية أو لأنه يعتبر فعالاً من حيث التكاليف)، فسوف تحدد الموارد وتُعبأ حتى إذا اقتضى الأمر نقلها من برنامج آخر.

■ يبدو أن الأيديولوجيات تتجه نحو الاعتدال مما يترتب عليه تقريب بين النهج المطبقة في تمويل المشروعات الإنمائية. فمن جهة، يلاحظ أن النهج الاشتراكي المتمثل في التغطية الشاملة للجميع يخفف من حدته نهج اقتصاد السوق الذي يستهدف مجموعات سكانية محددة. ومن جهة أخرى يسود الاقتصادات الأكثر مراعاة لمقتضيات السوق إدراك أن الاستثمار لصالح جميع الأطفال المعرضين للمخاطر إنما هو استثمار لصالح المجتمع في مجمله. ويتضح هذا التعديل في المواقف في اتجاهات عامة نحو ما يلي:

■ اتباع نهج لامركزية المسؤولية والتمويل من جانب المجتمع المحلي. ويجري تأسيس ذلك الاتجاه دون وجود فكرة واضحة عن الآثار المحتملة أو الفعلية لتلك الاستراتيجية، وبدون أي محاولة للتحقق من (١) أن البرامج تؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية لا إلى استغلالها و (٢) أن هذه البرامج ليست مجرد ذريعة للإنفاق من أموال المجتمع المحلي دون إشراكه في التخطيط والتنفيذ والتقييم. غير أن هناك إمكانية لإنشاء شراكة هامة.

■ خصخصة الخدمات والسعي إلى مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص في جهود رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. فعلى الرغم من أن دور القطاع الخاص في تمويل برامج الرعاية لا يزال ضئيلاً في معظم الأماكن، فإن البحث عن سبل إضافية لإشراك القطاع الخاص يؤدي إلى اكتشاف طرق مفيدة وشيقة للتمويل وإلى مزيد من الفهم لأنواع الحوافز التي يمكن استخدامها لإشراك مؤسسات الأعمال.

■ نزعة إلى الاعتراف بأهمية الشراكات والعمل على إقامتها. ويتعمق فهم أهمية نشاط المسؤولية عن تمويل برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية عوضاً عن توقع قيام مصدر بعينه بتغطية جميع التكاليف أو مواصلته القيام بدور الشريك الأكبر إلى ما لا نهاية.

■ لا يزال بقاء صغار الأطفال على قيد الحياة وتميئهم وتعليمهم رهناً إلى حد كبير بما يقدمه ذوهم من موارد على الرغم من أن البرامج الحكومية أخذت في الزيادة. وعلى ضوء ذلك، ثمة حاجة أكيدة إلى معرفة المزيد عما تتكبده الأسر بالفعل من مصروفات، وإلى التعمق في بحث الآثار الحقيقية لبرامج الرعاية في مساعدة الأهل (ولا سيما الأمهات) على الانضمام إلى القوة العاملة وشغل وظائف أعلى أجراً. ونحن بحاجة من جهة أخرى إلى معرفة المزيد عن قدرة البرامج الفعلية على الارتقاء بمستوى الرعاية في البيوت.

■ كثيراً ما تكون الإجراءات الناجحة للسعي إلى الحصول على تمويل إضافية لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مندمجة في مشروعات اجتماعية أكبر

(أو أخرى) من بينها الإصلاح التعليمي الهادف إلى إعداد الأطفال للدراسة على نحو أفضل، وإصلاح الرعاية الاجتماعية والمطالبة برعاية الأطفال باعتبارها من مستحقات العاملين، والإصلاح القضائي الهادف إلى خفض معدلات الجريمة وحركات حقوق الإنسان وحقوق النساء.

■ وعلى نحو ما، تقتضي جميع محاولات زيادة الموارد المتاحة لبرامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية نقل الموارد بالنظر إلى أن جميع الموارد المتاحة لها (أو من الممكن أن يكون لها) استخدامات بديلة. وبناء على ذلك فإن القرارات الصادرة عن مستوى التمويل المراد توفيره لهذه البرامج تتأثر بقيم سياسية أو شخصية بقدر يساوي أو يفوق تأثيرها بقيود الموارد. وهكذا فإن جانباً مهماً من توفير الموارد يتمثل في إيجاد الإرادة السياسية أو الشخصية التي تساعد على تحديد ما يمكن تحمّله من إنفاق على نحو يخدم مصالح أكبر عدد ممكن من الأطفال المعرضين للمخاطر.

■ إن مستوى الموارد المتاحة للرعاية والتنمية لا تربطه صلة مباشرة بالتنوع. فتوفير المزيد من الموارد لا يترتب عليه بالضرورة قيام برنامج رفيع الجودة. ومن جهة أخرى يتعذر وجود برنامج رفيع الجودة بدون توافر أساس مالي راسخ ويؤبه له.

■ على الرغم من أن عدداً من الجهود المحمودة قد بذلت لتطوير برامج متكاملة لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية (من خلال إنشاء هيئات عامة جديدة أو مجالس تنسيق على المستوى القومي أو دون القومي)، فإن التقدم نحو إنشاء نظم منسقة للعمل والإشراف ظل ضئيلاً إذ لا يزال ذلك يشكل تحدياً في كل مكان تقريباً. وقد يعني القصور في تنسيق الجهود وجود تداخل وخطط بين الخدمات، وأن جهود التداؤب التي تشكل جزءاً من عملية تنمية الطفل لم تبذل كما ينبغي. وترتبت على ذلك آثار تنال من الاستخدام الكفء للموارد.

وفي تلخيصه للوضع الراهن لممارسات حساب التكاليف والتمويل، يبرز (1998) Myers عدداً من المسائل التي ستظل تشغل بال الباحثين ومقرري السياسات في السنوات القادمة. ومن بينها:

- التوازن بين المسؤولية الحكومية والمسؤولية الخاصة أو المدنية عن صغار الأطفال وأسره؛
- البحث عن موارد نقدية مقابل البحث عن دعم يعزز المساهمة في شكل سلع ووقت؛
- ملاءمة اكتشاف موارد جيدة رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية مقابل نقل الموارد داخل الميزانيات الجارية؛
- الشروط التي يكون في ظلها من الأنسب توجيه الموارد إلى الأهل مقابل توفيرها مباشرة للأطفال؛
- التوازن المناسب بين البرمجة للجميع والبرمجة التي تستهدف فئات معينة؛
- استصواب استخدام الإعانات مقابل الاعتماد على مخططات فرض ضرائب؛
- التوازن بين إتاحة الاختيار وبين الإلزام؛
- التوازن بين النوعية والشمول؛
- الإجابة عن السؤال: ماذا يكونه القدر الكافي من التمويل؟

خاتمة

لدى كثير من المنظمات من المرامي الاجتماعية والاقتصادية، ومن توجهات البرامج، ومن سبل التمويل التي تجمع بين التنوع والمرونة - ما يؤهلها على أفضل وجه للاستثمار في برامج رعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية. ويمكن الإقدام على ذلك إما من خلال دمج مشروعات هذه البرامج في توجهات البرنامج الراهنة أو بإنشاء مشروعات متكاملة لرعاية الطفولة المبكرة من أجل التنمية لبلوغ تشكيلة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار إنشاء وتشغيل مرافق متكاملة لرعاية الطفل تستجيب لاحتياجات النساء والأطفال على السواء، توجهاً برنامجياً موحداً يمكن من خلاله مثلاً الجمع بين الخدمات الصحية والتعليمية والتغذوية والتنمية الحضرية لصالح الأسر منخفضة الدخل وخاصة النساء والأطفال.

وإذا طبقت المبادئ الخمسة التالية للممارسة السليمة، فسوف تتمكن من تنفيذ مشروع يلبي الاحتياجات الراهنة فضلاً عن إطلاقه عملية تنمية يمكن أن تتواصل حتى بعد انسحاب منظمتك من مجال الرعاية والتنمية.

■ بناء قدرة محلية على تحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول؛

■ بث روح الانتماء إلى المشروع والمسؤولية عن نجاحه؛

■ تشجيع الاتحاد والقوة داخل المجتمع المحلي؛

■ تعزيز احتمالات تنفيذ القرارات وتواصل المشروعات بعد انسحاب مصادر الدعم الخارجية؛

■ تمكين الأشخاص من اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع جوانب حياتهم.

يبقى عليك الآن أن تبلغ البلدان التي تخدمها باهتمامك بالرعاية والتنمية وتدعم قدراتك على التعاون مع تلك البلدان في استهلال خدمات رعاية الطفل والارتقاء بها وتوسيع نطاقها ومن تعزيز قضية التنمية البشرية والاقتصادية ومناصرتها.

المراجع

Atkin, L., R. Sawyer, P. Canton, and T. Supervielle. 1987. Paso a Paso. Cómo evaluar el crecimiento y desarrollo de los niños. México, D.F.: Editorial Pax México.

Barnett, W.S., and S.S. Boocock (eds.). 1998. Early Care and Education for Children in Poverty: Promises, Programs and Long-Term Results. Albany, NY: State University of New York Press.

Barnett, W.S., 1996a. "Costs and Financing of Early Childhood Development Programs." In Early Child Development: Investing in the Future. Paper presented at a Conference in Atlanta Georgia, 8-9 April, 1996, at the Carter Presidential Center. Washington, D.C.: The World Bank.

Barnett, W.S., 1996b. "Lives in the Balance: Age-27 Benefit-Cost Analysis of the High/Scope

Perry Preschool Program." Monographs of the High/Scope Educational Research Foundation, No. 11.

Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

Barnett, W.S., and C.M. Escobar. 1990. "Economic Costs and Benefits of Early Intervention." In

S. Meisels and J. Shonkoff (eds.), Handbook of Early Childhood Interventions. Cambridge, UK:

Cambridge University Press, pp. 560-582.

- Bautista, F. 1998. "About the Family Education and Community Development Program of Community of Learners Foundation." Paper presented at the Annual Meeting of the Consultative Group on early Childhood Care and Development, 20-24 April, UNESCO, Paris.
- Bray, M. 1996. *Counting the Full Cost: Parental and Community Financing of Education in East Asia*. Washington D.C.: World Bank.
- Buvinic, M. and M. Lycette. 1994. *Women's Contributions to Economic Growth in Latin America and the Caribbean: Facts, Experience and Options*. Washington, D.C.: International Center for Research on Women.
- Castillo, C., N. Ortíz and A. González. 1993. *Los Hogares Comunitarios de Bienestar y los Derechos del Niño: el Caso Colombiano*. Florence, Italy: International Child Development Centre.
- Cereceda, M. 1994. "Estudio de Costos." As reported in R. Myers et al. *Pre-School Education as a Catalyst for Community Development, An Evaluation*. Lima, Peru: USAID, 1995.
- Ciavatta-Franco, M.A. 1983. "Da Assistecia Educativa a Educação Assistencializada- um estudo de caracterização e custos de atendimento a crianças carentes de 0 a 6 anos de idade." Rio de Janeiro: UNICEF/Centro Nacional de Recursos Humanos (CNRH), Mimeo.
- Colletta, N., and A. J. Reinhold. 1997. *Review of Early Childhood Policy and Programs in Sub-Saharan Africa*. Washington D.C.: World Bank.
- Engle, P. and L. Lhotska. 1997. *The Care Initiative: Assessment, Analysis and Action to Improve Care for Nutrition*. New York: UNICEF Nutrition Section.
- Gobierno de México, Secretaría de Hacienda. 1998. "Política económica, para la iniciativa de ley de ingresos y proyecto de presupuesto de egresos de la federación correspondientes a 1998." México, D.F., Secretaría de Hacienda.
- Government of the Philippines. 1997. "Proposed Early Childhood Development Project." Revised 28 October.
- Grantham-McGregor, S., C. P. Powell, S. Walker, S. Chang, and P. Fletcher. 1994. "The Long Term Follow-up of Severely Malnourished Children who Participated in an Intervention Program." *Child Development* 65:428-439.
- Instituto Colombiano de Bienestar Familiar (ICBF). 1994. "Censo Hogares Comunitarios de Bienestar de 0-8 años y Asociaciones de Padres de Familias: Resultados Preliminares." Santafé de Bogotá: ICBF.
- Jarousse, J. P, A. Mingat, S. Tamayo, J. P. Tan. 1996. *Cost Analysis in Education: A Three-Part Hands-on Training Module*. Washington D.C.: World Bank.
- Kamerman, S. and A. Kahn. 1997. "Investing in Children: Government Expenditures for Children and Their Families in Western Industrialized Countries." In A. Cornia and Danziger (eds.). *Child Poverty and Deprivation in the Industrialized Countries, 1945-1995*. London: Oxford University Press.
- Knight, J. and S. Grantham-McGregor. 1985. "Using Primary School Children to Improve Childrearing Practices in Jamaica." *Child Care, Health and Development*, no. 11 : 81-90.
- Lira, M. I. 1994. *Costos de los Programas de Educación Preescolar no Convencionales en América Latina. Revisión de Estudios*. Centro de Estudios de Desarrollo y Estimulación Psicosocial. Santiago, Chile.
- Mitchell, A., L. Stoney and H. Dichter. 1996. *Financing Child Care in the United States. Illustrative Catalog of Current Strategies*. Prepared for the Ewing Marion Kauffman Foundation and the Pew Charitable Trusts, Kansas City and Philadelphia.
- Mauritius, Republic of. 1994. *Situation Analysis of Women and Children in Mauritius*.

UNICEF.

Meisels, S.J., and J.P. Shonkoff (eds.). 1990. Handbook of Early Childhood Intervention. Cambridge

UK: Cambridge University Press.

Meyers, C. 1998. "The Case for Pre-primary Education: the Cost Effectiveness of Shishu Kaksha Centres in Nepal." Kathmandu: UNICEF.

Ministerio da Saude y Instituto Nacional de Alimentação e Nutrição, 1983. "Análise do PROAPE/Alagoas com enfoque na área económica." Brasília MS/INAN, Mimeo.

Moran, R., R.G. Myers, and M. Zymelman. 1997. "The Use of Case Analysis in Early Child Care

and Development (ECCD) Program." Discussion Draft. Mimeo.

Myers, R.G. 1998. "Financing early Childhood Education and Care Services." Paris: OÉCD.

Myers, R.G. 1992. "Investing in Early Childhood Development Programs: Toward Definition of a

World Bank Strategy." Prepared for The World Bank, Latin American Technical Department.

Myers, R. M. 1992. "Towards an Analysis of the Costs and Effectiveness of Community-based

Early Childhood Education in Kenya: the Kilifi District". A report prepared for the Kenya Institute of Education and the Aga Khan Foundation. Mimeo.

Myers, R., et al.1985. "Pre-School Education as a Catalyst for Community Development: An

Evaluation of Project 527-0161." Lima, Perú: USAID.

Schweinhart, L. 1992. "How Much Do Good Early Childhood Programs Cost?" Early Education

and Development 3, no.2:115-27.

Schweinhart, L., H. Barnes, and D. Weikart, et al. 1993. Significant Benefits: The High/Scope

Perry Preschool Study Through Age 27. Ypsilanti, Michigan: High/Scope Press.

Stoney, L., M. Greenberg. 1996. "The Financing of Child Care, Current and Emerging Trends."

The Future of Children 6, no.2.

Tendler J. and S. Freedheim 1994 "Trust in a rent-seeking society: health and government transfo rmed in N.E.Brazil," World Development 22 (12):1771-1791.

UNICEF Lao PDR. 1998. "Traditional Child Rearing Practices Among Different Ethnic Groups

in Houphan Province." Paper presented at UNICEF Regional Workshop on Early Childhood Care

and Development, 23-27 March, at the Institute for Educational Development, Karachi, Pakistan. UNICEF.

van der Gaag, J., and J. P. Tan. 1998. The Benefits of Early Childhood Development Programs: An Economic Analysis. Washington D.C.: World Bank.

Waiser, M. 1995. "Early Childhood Care and Development Programs in Latin America: How

much do they cost?" (First draft) Washington, D.C.: World Bank.

Wilson, S. 1995. "ECD Programs: Lessons from Developing Countries." Washington, D.C.:World

Bank PHN Draft.